تحفة الغريب

في الكلام على مغني اللبيب

قسم الأدوات والحروف

لبدر الدين الدماميني

الجزء الثاني

تحقيق الدكتور
محمد بن مختار اللوحي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة سيدي محمد- ظهر المهراز
فاس- المغرب

عالم الكتب الحديث
Modern Books' World
إربد – الأردن
2011

الطبعة الأولى
1432هـ - 2011 م

415
الداميني، بدر الدين
تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: قسم الأدوات والحروف/ بدر الدين الداميني. تحقيق: محمد بن مختار اللوحي- إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2011.

(   ) ص
ر. إ.: (2286 / 6 / 2010)
الواصفات:/ قواعد اللغة//اللغة العربية/

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-402-5

عالم الكتب الحديث
Modern Book World
للنشر والتوزيع

الفرع الأول
إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي
تلفون: (27272272- 00962) خلوي: 5264363/ 079 فاكس: 27269909- 00962
صندوق البريد: 3469 -الرمزي البريدي: 21110)
البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.almalkotob.com
الفرع الثاني
جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت
روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

حَرْفُ الكَافِ - الكَافُ المُفْرَدَةُ

قَالَ: كَحِكَايَةِ سِيبَوَيْهِ[1]: كَمَا أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُ (1).

أَقُولُ: يُحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فِي هذا المِثَالِ: لَيْسَتْ مَا كَافَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ، وَ أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ فَاعِلٌ بِ ثَبَتَ مُقَدَّراً، وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ عَلَى مَحْذُوفٍ، أَيْ: لأَجْلِ ثُبُوتِ عَدَمِ عِلْمِهِ سَامَحَهُ اللهُ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ. وَحَرْفُ التَّعْلِيلِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَحْذُوفِ؛ لاَ بَعْدَ الْفَاءِ؛ لِئَلاَّ يَلْزَمَ تَقَدُّمُ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ مُحَافَظَةً عَلَى [عَدَمِ][2] زِيَادَةِ الْفَاءِ؛ لأَنَّ سِيبَوَيْهِ لاَ يَرَى زِيَادَتَهَا.

قَالَ: وَمَا ذَكَرْنَا فِي الآيَتَيْنِ مِنْ أَنَّ مَا[3] مَصْدَرِيَّةٌ قَالَهُ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ[4] وَغَيْرُهُمَا أَنَّهَا كَافَّةٌ، وَفِيهِ إِخْرَاجُ الْكَافِ عَمَّا ثَبَتَ لَهَا مِنْ عَمَلِ الْجَرِّ لِغَيْرِ[5] مُقْتَضٍ.

أَقُولُ: يُرِيدُ بِالآيَتَيْنِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ ﴾[6] وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾[7]. وَكَذَلِكَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَيْضاً فِي: ﴿ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[8]: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَا فِيهِ كَافَّةً مِثْلَهَا فِي [﴿ رُبَمَا ﴾[9] وَمَصْدَرِيَّةً مِثْلَهَا[10]]

---

(1) سيبويه يرى أن الكاف التي تفيد التعليل هي المكفوفة ب ما كما مثل. الكتاب: 3/ 140 (هـ).

(2) عدم سقطت من النسخ الثلاث.

(3) في ج، د إنما.

(4) تقدم التعريف بابن عطية في ص: 88 من الأصل.

(5) في الأصل غير.

(6) البقرة من الآية: 151. والكاف عند ابن عطية في الأولى: رَدٌّ عَلَى لأُتِمَّ أي: إتماماً كَمَا، وفي الثانية نعتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ. المحرر الوجيز: 2/ 18، 128.

(7) البقرة من الآية: 189.

(8) البقرة من الآية: 13.

(9) الحجر: 2 قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾.

(10) ساقط من الأصل: و د.

فِي: ﴿ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[1]، وَالاعْتِرَاضُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مُوَجَّهٌ.

قَالَ: وَاخْتُلِفَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ[2]:

وَطَـرْفُكَ إِمَّـا جِئْتَـنَا فَاحْبِـسَنَّهُ ** كَمَـا يَحْـسِبُوا أَنَّ الْهَـوَى حَيْثُ تَنْظُرُ.

أَقُـولُ: اَلطَّـرْفُ: اَلْعَيْنُ، وَلا يُجْمَـعُ؛ لأَنَّـهُ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ، فَيَكُونُ وَاحِداً وَيَكُونُ جَمَاعَةً، وَقَالَ تَعالَى: ﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾[3]، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[4].

127/ وَالْهَـوَى بِالْقَصْرِ: اَلْحُبُّ، وَطَرْفُكَ مُبْتَدأٌ، وَجُملَةُ الشَّرطِ وَالْجَزَاءِ خَبَرُهُ، وَلاَ يَجُـوزُ نَـصْبُهُ عَلَـى/ الاِشْتِغال بِعَامِـلٍ يُفَـسِّرُهُ احْبِسَنَّهُ؛ لأَنَّ فِعْلَ الْجزَاءِ لاَ يَعْمَلُ فِي مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ، فَلاَ يُفَسِّرُ عَامِلاً فِيهِ. وَهُنَا[5] مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَقَامُ، أَيْ: فَاحْبِسَنَّهُ عَنَّا، وَالْمَعْنَى[6]: أَنَّـكَ إذا جِئْتَـنَا فَـلا تَنْظُرْ إِلَيْنَا، وَانْظُرْ[7] إلى غَيْرِنا لِتَحْسِبَ الرُّقَبَاءُ أَنَّ هَوَاكَ مَقْصُورٌ عَلَى مَنْ تَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ ذلك سَبَباً لِلتَّستر وَعَدَمِ الْفَضِيحَةِ.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: هَذَا تَكَلُّفٌ؛ بَلْ هِيَ كَافُ التَّعْلِيلِ وَ"مَا" الْكَافَّةُ، وَنَصْبُ الْفِعْلِ بِهَا لِشَبَهِهَا بِكَيْ[8] فِي الْمَعْنَى[9].

---

(1) التوبة من الآية: 25. وانظر قول الزمخشري في الكشاف: 1/ 182، 323، 349. قال: "ما" مصدرية أو كافة.

(2) الشاهد فيه أن الأصل عند الفارسي: كيما وهو من قصيدة مشهورة لعمر بن أبي ربيعة ديوانه: 101. وفي ديوان جميل ص: 49 برواية مغايرة، من شواهد الجنى الداني: ص: 483. والهمع: 2/ 6، والخزانة: 3/ 553.

(3) إبراهيم من الآية: 43.

(4) الصحاح: 4/ "طرف".

(5) في ج، د "وهذا".

(6) سقطت من الأصل و ج.

(7) في ج "ولا تنظر".

(8) في ج، د "بها". ذكر ابن هشام في التقارض من آخر المغني أن "ما" ف "كما" ناصبة كما قيل في حديث كَمَا تَكُونُوا يولى عليكم. أعطِيَ "مَا" حُكْمُ "أَنْ" المصريةِ فَعَمِلَتْ، كما أُعطِيَ "أَنْ" حُكْمُ "مَا" المصدريةِ فَأُهْمِلَتْ فِي قَوْلِهِ:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ** مِنِّـي السَّـلامَ وَأَنْ لاَ تُـشْعِرَا أَحَـدَا

المغني: 2/ 679.

(9) قال ابن مالك في التسهيل: "وتُزاد بعد الكاف "ما" كافَّةً وغيرَ كافةٍ... وقد تحدث في الكاف معنى التعليل، وربما نصبت حينئذ مضارعا، لا لأن الأصل "كيما". ص: 147.

أقـولُ: يَلْـزَمُ على هَذا عَمَلُ عامِلِ الاِسْمِ في الْفِعْلِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مَمْنُوعٌ كَمَا مَرَّ في "حَتَّى"[1].

قـالَ: وَزَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ الأَسْوَدُ[2] في كِتَابِهِ الْمُسَمَّى: "نُزْهَةَ الأَدِيبِ" أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ حَرَّفَ هَـذَا الْبَيْتَ.

أقـولُ: هـذِهِ إِسَاءَةُ أَدَبٍ مِنَ الأَسْوَدِ سَوَّدَ بِهَا الصُّحُفَ، فَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ لاَ يُدْفَعُ عَنِ الإِمَامَةِ فِي العربيةِ وَسَعَةِ الضَّبْطِ والحفظِ لِمَا يَنْقُلُهُ، وهذه مُصَنَّفَاتُهُ في هذا الفَنِّ قَدْ كَثُرَتْ وَانْتَشَرَتْ في الآفـاقِ، وَقَلَّـدَتْ أَعْـنَاقَ الْفُـضَلاءِ أَطْـوَاقَ الْمِنَنِ. وَوجُودُ رِوَايَةٍ في الْبَيْتِ -إِنْ ثَبَـتَتْ- علـى خِلاَفِ رِوَايَتِهِ لاَ يَقْدَحُ فِيمَا رَوَاهُ مَعَ اسْتِقَامَةِ مَعْنَاهُ. وَأَجَادَ الْمُصَنِّفُ في تَعْبِيرِهِ عَـنْ هـذا القولِ بِالزَّعْمِ، وَلَيْسَ الْكَلاَمُ في مَسْأَلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالاعْتِقادِ حَتَّى يَطْرَحَ رَأْيَهُ فيها لِكَوْنِهِ (عَلَى رَأْيِ)[3] الْمُعْتَزِلَةِ، أَعَاذَنَا اللهُ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الإِنْصافِ.

قـالَ: وَقِيلَ: هِيَ[4] لِلتَّشْبِيهِ على حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: كَصَاحِبِ خَيْرٍ.

أقـولُ: هـذا الذي يَنْبَغِي التَّعْوِيلُ عليه؛ إِذْ في جَعْلِ الكافِ بمعنى "عَلَى" في هذا الْمِثَالِ الْمُحْتَمِلِ لإِجْرَائِها فيه على مَعْنَاها الثَّابِتِ لَهَا خُرُوجٌ عَنِ الأَصْلِ بِلاَ دَاعٍ إِلَيْهِ، وَلاَ ثَبْتٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قـالَ: كَمَا فِي قَوْلِهِ[5]:

وَنَنْـصُرُ مَـوْلاَنَا، وَنَعْلَـمُ أَنَّـهُ ** كَمَـا الـنَّاسِ مَجْـرومٌ عَلَـيْهِ وَجَـارِمُ

---

(1) ص: 90 من الأصل.

(2) هو الحسن بن أحمد المعروف بالأسود الغندجاني نسبة إلى بلد بفارس، من تصانيفه: فرجة الأديب، في الرد على يوسف بن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، ونزهة الأديب في الرد على أبي علي الفارسي في التذكرة، وضالة الأديب في الرد على نوادر ابن الأعرابي ت: سنة: 428 هـ. ترجم له البغدادي في الخزانة: 1/ 21.

(3) في الأصل: "لكونه من المعتزلة".

(4) أي: الكاف في قوله "كَخَيْرٍ" جَوَاباً عن "كَيْفَ أَصْبَحْتَ".

(5) الشاهد فيه أن "ما" زائدة غير عاملة والكافة جارة. شبيه "بكَمَا" في قوله: "كُنْ كَمَا أَنْتَ" فالمرفوع ناب عن المجرور. والمعنى كما أوله ابن هشام كن فيما يستقبل مُمَاثِلاً لنفسك فيما مضى" المغني: 1/ 178.
وهو من قصيدة لعمرو بن براقة الهمداني كما نص على ذلك العيني: 3/ 332 وغيره كما تقدم في: "أو".

أقـولُ: تَقَـدَّمَ إِنْشادُ الْمُصنِّفِ لِعَجُزِ هذا البيتِ في حَرْفِ أَوْ، وأَنْشَدْنا[1] هُناكَ تَمامَهُ، وتَكَلَّمْنا عليه، فَلْيُراجَعْ مِنْ هُنَاكَ.

قَالَ: وَزَعَمَ صاحِبُ الْمُسْتَوْفي[2] أَنَّ الْكَافَ لا تُكَفُّ بِ "ما"[3]، وَرُدَّ عَلَيه بِقَوْلِه[4]:

وَأَعْلَـــمُ أَنَّنِـــي وَأَبَـــا حُمَـــيْدٍ ** كَمَـــا النَّـــشْوَانُ وَالـــرَّجُلُ الْحَلِـــيمُ.

أقولُ: فَالنَّشْوَانُ مُبْتَدأٌ، وَالْحَلِيمُ مَعْطوفٌ عَلَيهِ، وَالْخَبَرُ مَحذوفٌ، أَيْ: كائِنَاتٍ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ "مَا" كَافَّةً لَوَجَبَ الْجَرُّ. وَالنَّشْوَانُ: اَلسَّكْرانُ. وَالْحَلِيمُ: اَلَّذي عِنْدَهُ أَناةٌ وَصَبْرٌ، أَيْ: أَنَا وَهُوَ كَالسَّكْرَانِ وَالْحَلِيمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّشْوَانَ يَعْبَثُ بِالْحَلِيمِ، وَيَتَجرَّأُ بِالسَّفَهِ عَلَيْهِ، وَهذِهِ حَالَتُهُ، والحليمُ صَابِرٌ مُحْتَمِلٌ، وَهذه حَالَتِي؛ لكِنَّ الشَّاعِرَ -رَحِمَهُ اللهُ- أَبَانَ عَنْ عَدَمِ حِلْمِهِ، بِقَوْلِهِ[1] بَعْدَ هَذا:

أُرِيـــدُ هِجَـــاءَهُ وَأَخَـــافُ رَبِّـــي ** وَأَعْلَـــمُ أَنَّـــهُ[5] عَـــبْدٌ لَئِـــيمُ

وَأَيُّ حِلْـمٍ وَأَيُّ كَـفٍّ عَـنِ الْهِجاءِ مَعَ التَّسْجِيلِ علىَ المَذْكُورِ بهذا الْوَصْفِ الذَّمِيمِ، وَغَرَضُـهُ أَنَّ مَـا ذَكَـرَهُ لَـا يُعَدُّ هَجْواً لهذا الرجلِ لا تِّصَافِهِ بِمَا يَكُونُ هذا الْمَذْكُور بِالنِّسْبَةِ إِلى الْمَسْكُوتِ عَنْهُ مِنْ أَوْصَافِهِ كَالمَدْحِ لَهُ، وفي الحقيقة هَذا غَايَةُ الذَّمِّ والْهِجَاءِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[6]:

---

[1] في الأصل أنشدنا.

[2] المستوفي في النحو لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود الفرخان تقدم التعريف به ص: 57 من الأصل.

[3] قـال: "وأما الكاف فللمشابهة. وقد تدخلها الحروف الجارة فيحكم باسميتها، تقول: مررت بك" الصَّحيح وقال: وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ ولا أعلمها ملغاة..." المستوفي في النحو: 1/ 360، 361.

[4] الشاهد فيه أن الكاف كفت عن العمل ب "ما". والبيتان لزياد الأعجم. الخزانة: 4/ 280.

[5] في ج "أنني" تحريف.

[6] كالـشاهد المتقدم قبله. وهـو لِنَهْشَلِ بْـنِ حَرِيّ الدرامي من قصيدة رثى فيها أخاه مالكا، اورد منها أبو تمام أبيات ثلاثة آخرها الشاهد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 2/ 872 وهو في أوضح المسالك: 2/ 157 والهمع: 2/ 38 والعيني: 3/ 334.

أخٌ مَاجِدٌ لَـمْ يُخْزِنِـي يَـوْمَ مَـشْهَدٍ[1] ** كَمَـا سَـيْفُ عَمْـرٍو لَـمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

أقـولُ: اَلْمَاجِـدُ: اَلْكَرِيمُ. وَالْإِخْزَاءُ: اَلإِهَانَةُ وَالْإِذْلَالُ. وَالْمَشْهَدُ هُنَا[2] مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، كَالـشُّهُودِ وَالْحـضُورِ، وَمَـضْرِبُ السَّيْفِ بِكَسْرِ الرَّاءِ، نَحْوُ شِبْرٍ مِنْ طَرَفِهِ، فَإِنْ قُلْتَ، فَكَيْفَ جُمِـعَ؟ قُلْـتُ: هُـوَ قَـوْلِهِمْ: شَـابَتْ مَفَارِقُـهُ، وَإِنَّما لِلإِنْسَانِ مَفْرِقٌ وَاحِدٌ، وَمِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ نَاقَةً[3]:

تَمُدُّ لِلْمِشْيِ أَوْصَالاً وَأَصْلَاباً

وَإِنَّمَا لَهَا صُلْبٌ وَاحِدٌ؛ وَلَكِنَّهُمْ يُقَدِّرُونَ تَسْمِيَةَ الْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ فَيَقَعُ الْجَمْعُ مَوْقِعَ الـوَاحِدِ. وَسَيْفُ عَمْـرٍو: مُبْتَدَأٌ. وَلَـمْ تَخُـنْهُ مَضَارِبُهُ الْخَبَرُ. فَـ"مَا" كَافَةٌ، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَجُـرَّ[4]. يَمْدَحُ[5] أَخَاهُ بِأَنَّهُ كَرِيمٌ لَم يُهِنْهُ فِي يَوْمٍ يَحْضُرُ فِيهِ، كَمَا أَنَّ سَيْفَ عَمْرٍو لَمْ يُهِنْهُ فِي مَـشْهَدِ قِتَالٍ، حَيْثُ لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ بِأَنْ يَنْبُوَ عَنِ/ الْقَطْعِ؛ بَلْ يَمْضِي فِي الْحَالِ عَلَى حَسَبِ الْمُرَادِ.

قَالَ: وَإِنَّمَا يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِهِمَا[6] إِذَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةَ تُوصَلُ بِالْجُمَلِ الإِسْمِيَّةِ.

---

(1) في "د" "شهد".

(2) في "د" "هذا".

(3) قـال السيوطي في المزهر: 2/ 191 نقلا عن ابن السكيت في كتابه المسمى ب"المثنى والمكنى، والمبنى، والمؤاخي..." في ذكر الألفـاظ الـتي وردت بصيغة الجمع والمعنى بها واحد أو اثنان، فقال: قال: الأصمعي: يقال: ألقاه في لهوات الليـث، وإنماله لهاة واحدة....

يقال: ألقاه في لهوات الليث، وإنما له لهاة واحدة....

وقال الشاعر في وصف ناقة: "تمد للمشي أوصالا وأصلابا"

وإنما لها صلب واحد. ورد الشاهد بدون نسبة، المزهر: 2/ 192.

(4) في "د" "لجن".

(5) "يمدح" سقطت من "ج".

(6) في الأصل "بها" والضمير في "بهما" يرجع إلى البيتين السابقين،

أقـولُ: كَمـا هُـوَ مَـذْهَـبُ سِـيَبَويْهِ والجمهورِ القائلينَ بأنها لاَ تُوصَلُ بالاسْمِيَّةِ، وَأَنَّ ذَلِـكَ[1] لَمْ يَثْبُتْ[2]. أَمَّا إذا قِيلَ بأنَّها توصَلُ بِهَا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ السِيرافِيِّ[3] وَالأَعْلَمِ[4] وَابْنِ خَرُوفٍ[5]. وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِأَشْيَاءَ مِنْهَا. قَوْلُهُ[6]:

وَاصِـلْ خَلِـيلَكَ مَـا التَّوَاصُـلُ مُمْكِنٌ ** فَلَأَنْـتَ أَوْ هُـوَ عَـنْ قَـرِيبٍ رَاحِـلُ

فَحِينَـئِذٍ لَـاَ يَتأَتَّى الاِسْتِدْلاَلُ بِذَيْنِكَ الْبَيْتَيْنِ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَا[7] فِيهِمَا مَصْدَرِيَّةً، لا كافة.

قـال: فَـإنْ قُلْتَ: كَيفَ اجْـتَمَعَتْ[8] مَعَ مِثْلَ في قَـوْلِهِ تَعـالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[9] **وَمِـثْلَ فِـي المعنـى نَعْـتٌ**

---

(1) سقطت من ج.

(2) قال سيبويه: وتقول: أتيني بعدما تقول ذاك القولَ كأنك قلت: أتيني بعد قولك ذاك القولَ الكتاب: 3/ 156 ه وقال: فإذا قلت: ما خلا فليس إلا النصب، أي الاسم بعد خلا، لأن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعلُ مَ فَعَلْتَ الكتاب: 2/ 350 هـ.

وقال: وسألته عن قوله: ماتدوم لي أدومُ لكَ. فقال: ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل صلة ل ما فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين الكتاب: 3/ 102

وقال المالقي: ما المصدرية تدخل على الجملة الفعلية غالبا... وقد يجوز بعدها الجملة الإسمية قليلا... رصف المباني في شرح حروف المعاني ص 313.

وقال المرادي: واعلم أن ما المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع، ولا توصل بالأمر، وفي وصلها بالجملة الاسمية خلافٌ ومذهب سيبويه والجمهور أنها حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتها... الجنى الداني ص: 331-332.

(3) تقدم التعريف بهم في ص: 28، ص:83، ص: 129 من الأصل.

(4) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح الكافية: 1/ 88 ولم يذكر قائله برواية ذاهب بدل راحل، وكذا في شرحه على التسهيل: 1/ 25 واستشهد به المرابط في شرحه على التسهيل ولم يعين قائله/ م2/ 823.

(5) سقطت من الأصل.

(6) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح الكافية: 1/ 88 ولم يذكر قائله برواية ذاهب بدل راحل، وكذا في شرحه على التسهيل: 1/ 254 واستشهد به المرابط في شرحه على التسهيل ولم يعين قائله: م 2/ 823.

(7) سقطت من الأصل.

(8) أي: كلمة كذلك التي تقع بعد الجمل صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر أو حالا.

(9) البقرة من الآية 118.

لمصدر "قال" المحذوف، كما أنّ "كذلك" نعتٌ له، ولا يتعدّى عاملٌ واحدٌ لمتعلّقين بمعنى واحد، لا تقول: "ضربتُ زيداً عمراً"، ولا يكون "مثلُ" توكيداً لـ "كذلك"، لأنّه أبينُ منه، كما لا يكون "زيدٌ" من قولك: "هذا زيدٌ يفعلُ كذا"[1] توكيداً، لهذا[2] "كذلك". ولا خبراً لمحذوفٍ بتقدير "الأمرُ كذلك" لما يؤدّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

أقولُ: قولُهُ: ولا يتعدّى عاملٌ واحدٌ لِمُتعلّقَيْن بمعنًى واحدٍ. يُريدُ بطريقِ الاستِقلالِ، وأمّا إذا كان مُتعدّياً إلى أحدِهما استِقلالاً، وإلى الآخرِ بطريقِ التّبعيّةِ فلا مانعَ، وفي كلامِه إشارةٌ إليه [حيثُ لمْ يقُلْ: زيداً وعمراً أوْ نحوَ ذلك ممّا يُفيدُ التّبعيّةَ][3]، وقدِ اشتملَ هذا السُّؤالُ على أمورٍ، أحدُها: منعُ أنْ يكونَ "مِثْلُ" توكيداً لِـ "كذلِكَ". فيَحتمِلُ أنْ يكونَ مُرادُهُ أنّ لفظَ "مِثْلِ" لا يكونُ توكيداً (لِلكافِ مِنْ "كذلِكَ"، ويحتمِلُ انْ يكونَ المُرادُ أنّ مجموعَ "مِثْلَ قولِهِمْ" لا يكونُ توكيداً)[4] لِمجموعِ "كذلِكَ"، وكُلٌّ مُشكِلٌ، أمّا الأوّلُ فلأنّ الكافَ و"مثلاً" أداتا تشبيهٍ، وليستْ إحداهُما[5] أبينَ دلالةً عليهِ منَ الأخرى. وأمّا الثّاني فضميرُ "لأنّهُ" إمّا أن يعُودَ إلى "مِثْلِ"، أوْ إلى "كذلِكَ"، فإنْ عادَ إلى "مِثْلِ" اقتضى أنّ التّأكيدَ لا يكونُ أبينَ دلالةً على المَقصدِ منَ المُؤكّدِ، فيمتنِعُ مِثْلُ قولِكَ: "شربَ زيدٌ عُقاراً خمراً" ولا يمنعُ مِثلَ هذا أحدٌ. وإنْ عادَ إلى "كذلِكَ"، فأبْيَنِيّتُهُ إنْ كانتْ مِنْ حيثُ التّعريفُ، باعتِبارِ أنّ "كذلِكَ" مُشتمِلٌ على تعريفِ الإشارةِ، و"مِثْلُ" نكرةٌ وإنْ أُضيفَ إلى معرفةٍ، أشكلَ الأمرُ[6]، فإنّ "مثلاً" ليسَ بمفردِهِ مُؤكّداً لاسمِ الإشارةِ حتّى يتِمَّ هذا، وإنّما المجموعُ مُؤكّدٌ لِلمجموعِ، وإنْ كانَ في الأوّلِ تعريفُ الإشارةِ، ففي الثّاني التعريفُ المُستفادُ مِنْ إضافةِ القوْلِ على الضّميرِ، والمضافُ إلى المُضمَرِ في مرتبتِهِ[7] عِندَ بعضٍ، والضميرُ أعرفُ مِنْ اسمِ الإشارةِ على المُختارِ. والأقربُ أنّهُ أرادَ أنّ "ذلكَ" أبيَنُ مِنْ حيثُ إنّهُ يُفيدُ تعيينَ المُشارِ إليهِ، وهو القولُ المُعيَّنُ السابقُ بلا

---

(1) سقطت من ج، د.
(2) في ج "نهذا".
(3) سقط من الأصل ومن ج.
(4) ساقط من د.
(5) في ج "أحدهما".
(6) سقطت من ج،د.
(7) في ج "رتبته".

احتِمَالِ مُزَاحِمٍ في هذهِ الإفادَةِ، وَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ وإنْ كَانَ صَادِقاً على ذَلِكِ[1] القول المُعَيَّن إلاَّ أنَّ احتِمَالَ دُخُولِ غَيْرِهِ قَائِمٌ، أهُوَ بِعُمُومِهِ يَشْمَلُ غَيْرَ ذَلِكَ القول المُعَيَّنِ أيْضاً، فَلَيْس كَالأوَّلِ في الدَّلاَلَةِ على ذلك الفَرْدِ المَخصُوص فَقَطْ. هَذا غَايَةُ ما ظَهَرَ لِي في تَقْرِير مُرَادِهِ، وَلَا يَخْلُو مِنْ بَحْثٍ، فَإنَّ الإضَافَةَ في قَوْلِهِمْ عَهْدِيَّةٌ، والمَعْهُودُ هَذا القَوْلُ المُتَقَدِّمُ، فَلَا عُمُومَ له وَلَا شُمُولَ لِغَيْرِ ذلكَ القولِ المعين، فَلَا نُسَلِّمُ[2] أنَّ الأول أظْهَرُ في الدلالةِ على المرادِ.

وَالأمْرُ الثَّانِي: ادِّعَاؤُهُ أنَّ امْتِناعَ التأكيدِ في نَحْوِ هَذَا زَيْدٌ يَفْعَلُ لِما ذَكَرَهُ، قَدْ يُمْنَعُ، وَيُقَالُ: إنما امْتَنَعَ، لِأنَّ هذا تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ، وهو إعادَةُ اللفظِ بعَيْنِهِ، وَتَقْوِيَتُهُ بِمُرَادِفٍ لَهُ، وَ هَذا زَيْدٌ لَيس كَذَلِكِ، فَإنَّ زَيْداً لَيْسَ لَفظَ هَذاً ولا مرادفاً لَهُ. الأمرُ الثالثُ: دَعْواهُ[3] امْتِناعُ أنْ يَكُونَ كذلك خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحذُوفٍ، لِمَا يُؤَدِّي إليْهِ مِنْ عَدَمِ ارْتِبَاطِ مَا بَعْدَهُ بِمَا قَبْلَهُ، وهذا فيه بَحْثٌ، فَإنْ أرَادَ أنَّهُ لا يكونُ ارْتِبَاطٌ أصْلاً، فليسَ كَذلِكَ؛ لِأنَّ الارْتِبَاطَ بِحَسَبِ المَعْنَي حَاصِلٌ، وذلك بِأنْ يُجْعَلَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ مَفْعُولَ الفِعْلِ مِنْ ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾[4] وكذلكَ خَبَرَ مبتدأ مَحذُوفٍ، أي: الشَّأنُ وَالأمْرُ كَذَلِكَ. والمعنى: أنَّ عَادَةَ المُتَعَنِّتِينَ جَرَتْ عَلَى نَحْوِ مَا شُوهِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ، ثُمَّ استُؤْنِفَ[5] قَوْلُهُ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[6]، بَيَاناً/ وَتَفْسِيراً لِلشَّأنِ وَالأمْرِ. فَأنْتَ تَرَى كَيْفَ ارْتَبَطَ هَذا الكلامُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بِحَسَبِ المَعْنَى. وَإنْ أرَادَ أنَّهُ لا يكونُ ارْتِبَاطٌ لَفْظِيٌّ، فَلَا يَضُرُّ مَعَ حُصُولِ الارْتِباطِ المَعْنَوِيِّ.

فَإنْ قُلتَ: مِثْلَ بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ أوْ بَيَانٌ.

أقولُ: يُرِيدُ أنَّ ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[7] بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: كَذَلِكَ. أوْ عَطفُ بَيَانٍ، فَإنْ قَدَّرَ الكَافَ اسْماً عَلَى مَا يَرَاهُ الأخفشُ والفارِسيُّ[8] وجماعةٌ، فالبدلُ وَاضِحٌ. وَعَطفُ البيانِ

---

(1) في ج "هذا".
(2) في د "فلا نم" تحريف.
(3) في ج "ادعاؤه".
(4) البقرة من الآية: 118.
(5) المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 846، 849.
(6) البقرة من الآية: 118.
(7) البقرة من الآية: 118.
(8) المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 846، 849.

مُشْكِلٌ علـى رَأْيِ الجمهورِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ التعريفُ عِنْدَهُمْ، وَمِثْلُ نَكِرَةٌ، ثُمَّ تَقْدِيرُ الكافِ اسْماً بِمَعْنَـى مِثْلٍ فِي السَّعَةِ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ سِيبَوَيْهِ[1] والْمُحَقِّقِينَ، وَإِنْ قَدَّرَهَا حَرْفاً، فَمَا هَذَا الْبَدَلُ وَالْبَيَانُ؟. وَهَـلْ يُـبْدَلُ الاِسْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَرْفِ الجَارِّ مَعَ مَجْرُورِهِ، أَوْ يُعْطَفُ عَطْفَ بَيَانٍ، فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: بَلْ زِيَادَةُ الاِسْمِ لَمْ تَثْبُتْ[2].

أَقُـولُ: أَجَـازَ الكُوفِـيُّونَ زِيَادَةَ حِينَ فِي مِثْلِ: زَيْدٌ حِينَ بَقَلَ[3] وَجْهُهُ. وَقَوْلِهِمْ: وَجْهُهُ حِينَ وَسَمَ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُهُمْ زِيَادَةَ أَسْمَاءِ الزَّمَنِ، كَ يَوْمٍ وَ حِينٍ عِنْدَ إِضَافَتِهَا إِلى إِذْ كَقَوْلِكَ: يَوْمَـئِذٍ؛ وَ حِينَـئِذٍ؛ لِـأَنَّ ذلـكَ الـيومُ، والحـينُ هـو مَدْلُولُ إِذْ، وَقَدِ اكْتُفِيَ بها وَحْدَهَا في قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

نَهَيْـــتُكَ عَـــنْ طِلاَبِـــكَ أُمَّ عَمْـــرٍو ** بِعَافِـــيَةٍ، وَأَنْـــتَ إِذٍ صَـــحِيحُ

وَقَـدْ تَـأَوَّلَ ذلـكَ قَـوْمٌ عَلَـى أَنَّ الْحِينَ هُـوَ الْمُعْتَمدُ، وَسِيقَتْ إِذْ لِتَدُلَّ عَلى مُضِيِّهِ بِنَفْسِهَا، وَعَلَـى مَـا حُـذِفَ مِمَّا هُوَ مُرَادٌ بِتَنْوِينِهَا. قالَ هؤُلاءِ: وَذَلِك أَنَّهُمْ أَرَدُوا قَطْعَ يَوْمٍ أَو حِينٍ عَـنِ الإِضَافَةِ مَعَ التَّعْوِيضِ، وَلَمْ يَصْلُحْ لِتَعْوِيضِ التَّنْوِينِ فيه مِنَ الجملةِ الْمَحْذُوفَةِ، إِذْ هو مُشْعِرٌ[5] بِتَنْوِينِ التَّمَكُّنِ الذي لَهُ[6] مِنْ أَصْلِهِ، فَلاَ يُحْمَلُ تَنْوِينُهُ على غَيْرِهِ، فَجَاؤُوا بِ إِذْ

---

(1) قـال سـيويه في بـاب "مـا يحتمل الشعر" بعد ذكره لقول الشاعر: وصاليات ككما يؤثفين ومعنى الكاف معنى "مثل"....وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا" الكتاب: 1/ 32 تح ".
وقال إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوا الكاف بمنزلة "مثل". الكتاب 1/ 408. تح "هارون".

(2) يـشير هـنا إلى الآراء التي تتحدث عن أي الكلمتين الزائدة في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ الشورى من الآية:11. الكـاف أم "مثل". وابن هشام يفضل أن يكونالحرف هو الزائد. انظر المغني: 1/ 179 وفي المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقـيل: 2/ 276: "وقـيل الـزائد "مـثل بمعنـى الـصفة، ولا زيـادة. وخـرج علـى زيـادة الكاف قوله تعالى: ﴿ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ ﴾ الواقعة الآية: 23. وقال الطبري في جامع البيان: 27/ 9 أن "مثلاً" زائدة للتوكيد" والطبري كوفي المذهب.

(3) في "ج" (يقل).

(4) الأصـل عند الأخفش "حينئذ" فحذف "حين" المضاف، وبقي الجر. وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: 2/ 200. "واعلم انه قـد روي أيـضا: "وأنـت إذاً صـحيح، فـتكون إذاً الجوابـية والجـزئية". وهـو من مقطوعة لأبي ذؤيب الهذلي. شرح ديوان. الهذلـين: 1/ 171 ومن شواهد ابن يعيش: 3/ 92. والخصائص: 2/ 376. وقد تقدم هذا الشاهد في ص: 157.

(5) في الأصل: "مشغول".

(6) سقطت من "ج".

تَعْيِيناً لِلْمُضِيِّ الَّذِي يُحَصِّلُهُ تَحْصِيلاً لِلدَّلَالَةِ[1] على المحذوفِ بالتَّنْوِينِ الَّذِي يَقْبَلُهُ. فَقَالُوا حِينَئِذٍ، أَيْ: حِينَ إِذْ كَانَ ذَلِكَ، ولِهذا قَلَّمَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ العَرَبِ إِذْ هَذه المُتَّصِلَةُ بالزمنِ مُضَافَةً غَيْرَ مُنَوَّنَةٍ. قُلْتُ: لَكِنْ هَذا كَمَا قَالَ بَعْضُ الفُضَلاءِ المتأخرينَ لاَ يُخَلِّصُ مِنْ دَعْوَى زِيَادَةِ الحِينِ؛ لِأَنَّ إِذْ تُغْنِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا[2] تُحَصِّلُ الزمنَ وَمُضِيَّهُ كَمَا اكْتُفِيَ بها فِي البيتِ المتقدمِ.

قَالَ: وَأَمَّا: ﴿ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِ ﴾[3] فَقَدْ يَشْهَدُ لِلقَائِلِ بِزِيَادَةِ مِثْلِ فِيهَا قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ بِمَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾[4].

أَقولُ: هِيَ شَهَادَةُ حَقٍّ لَا كَلَامَ فِي قَبُولِهَا.

قَالَ: وَقَدْ أَوَّلَتْ[5] قِرَاءَةُ الجَمَاعَةِ على زِيَادَةِ البَاءِ فِي المَفْعُولِ المُطْلَقِ[6].

أَقولُ: المَنْصُوصُ أَنَّ زِيَادَتَهَا فِي المفعولِ غَيْرُ مَقِيسَةٍ -وَإِنْ كَثُرَتْ- وَلَمْ يَحْكُوا زِيَادَتَهَا إِلَّا فِي المفعولِ بِهِ [وَأَمَّا المفعولِ][7] المطلقُ، فَلَمْ أَرَهُمْ تَعَرَّضُوا إلى زِيَادَتِهَا فِيهِ، فَالتَّخْرِيجُ[8] على هَذا غَيْرُ مَرْضِيٍّ[9] فِيمَا يَظْهَرُ.

قَالَ: وَقِيلَ: الكَافُ اسْمٌ مُؤَكِّدٌ بِمِثْلِ.

أَقولُ: أَجَازَهُ الزمخشريُّ. فقالَ في الكشَّافِ: وَلَكَ أَنْ تَزْعُمَ أَنَّ كَلِمَةَ التَّشْبِيهِ كُرِّرَتْ لِلتَّوْكِيدِ[10]. قُلْتُ: لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِضَافَةُ المُؤَكِّدِ إلى التَّأْكِيدِ، وَقَدْ جَعَلوا منها إِضَافَةَ أَسْمَاءِ

---

(1) في ج: الدلالة.

(2) في الأصل لأن هذا.

(3) البقرة من الآية: 137. قال ابن جنى في المحتسب: 1/ 113: ومن ذلك ما حكاه ابن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: لا نقرأ ﴿ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ فإن الله ليس له مثل، ولكن اقرأه بما آمنتم به.
قال: وروي عنه أيضا أنه كان يقرأ بالذي آمنتم به.

(4) البقرة من الآية: 137. قال ابن جنى في المحتسب: 1/ 113: ومن ذلك ما حكاه ابن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: لا نقرأ ﴿ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ فإن الله ليس له مثل، ولكن اقرأه بما آمنتم به.
قال: وروي عنه أيضا أنه كان يقرأ بالذي آمنتم به.

(5) في د: تؤولت.

(6) أي: إيماناً مِثْلَ إِيمَانِكُمْ بِهِ.

(7) ساقط من الأصل.

(8) في د: فتخريج.

(9) في النسخ الثلاث مرضي. أي: مَفْعُول لا مُفْعِل.

(10) الكشاف: 3/ 463 يريد بكلمة التشبيه: الكاف، والمثل في الآية: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾: الشورى: 11.

الـزَّمَنِ الْمُـبْهَمَةِ فِي نَحْوِ حينئذٍ ويَوْمَئِذٍ، وَقَدْ أَسْلَفْتُ فِي الكلامِ على إِذْ أَنَّ ذلِكَ مِنَ الْإِضَا
الْبَيَانِـيَّةِ، فَـرَاجِعْهُ[1] قالـوا: وتقـع هـذه الإضـافة، أعني إضافة المؤكَّد إلى التأكيدِ في غَيْرِ أَسْمَا
الزمنِ، كَقَوْلِهِ يُخَاطِبُ ضَيْفَيْنِ طَرَقَاهُ[2]:

فَقُلْتُ: انْجُوَا [عَنْهَا][3] نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ ** سَيُرْضِـيكُمَا مِـنْهَا سَـنَامٌ وَغَارِبُـهْ.

قَـالَ الفَـرَّاءُ: أَضَـافَ الـنَّجَا إلى الجِلْـدِ؛ لِـأَنَّ العَـرَبَ تُـضِيفُ الـشَّيْءَ إِلَى نَفْـسِهِ إِذَا اخْـتَلَفَ اللَّفْظَـانِ[4] كَقَـوْلِهِمْ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾[5] وَكَ ﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾[6]، كذا في الصِّحَاحِ[7] وَمَذْهَبُ أَكْثَرِ البَصْرِيِّينَ أَنَّ مِثْلَ هذا في غَايَةِ النُّدُورِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَا يَنْبَغِي تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَى مِثْلِهِ. وَمَعْنَى: "انْجُوَا": أَزِيلَا الجِلْدَ عَنْهَا وَاسْلُخَاهُ. وَالغَارِبُ: مَا بَيْنَ السَّنَامِ وَالعُنُقِ.

قَالَ: كَمَا عَكَسَ[8] ذَلِكَ مَنْ قَالَ[9]:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

---

(1) حديثه عن إذْ ص: 60 من الأصل.

(2) نسبه العيني إلى أبي الجراح. قال: قاله القالي. وقال الصغاني قائله أبو الغمر الكلابي: 2/ 243. وفي المقصور والممدو للفراء ص: 20: أنشده أبو الجراح.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في معاني القرآن للفراء: 2/ 56: وقوله: ﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ أضيفت: الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة. وقد تضيف العر الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾ ومثله: "أتيتك بَارِحَةَ الأُولَى وعَامَ الأولِ وجمي الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها".

(5) الحاقة من الآية: 51. اقتباس.

(6) يوسف من الآية: 109.

(7) الصحاح: 6/ نجا.

(8) في الأصل "عكس في ذلك".

(9) الشاهد فيه أن الكاف هنا اسم أكدت "مثلاً". نسبه العيني: 2/ 402 لرؤبة، وكذا السيوطي: 1/ 503 وقال البغدادي شرح أبيات المغني: 4/ 134: لم أجده في ديوان رؤبة. ونسب في الكتاب: 1/ 203 لحميد الأرقط. وقبله: ﴿ تَرْمِيهِ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴾. وهو في ديوان رؤبة: قسم الأبيات المفردات المنسوبة إليه أو إلى أبيه، ص: 181.

أقولُ: هَذا البيتُ مِنْ مَشْطورِ السَّرِيعِ الْمَوْقُوفِ. وَالْعَصْفُ: وَرَقُ الزَّرْعِ. عَنِ الْفَرّاءِ: وقَالَ الْحَسَنُ[1] في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾[2]، أيْ: كَزَرْعٍ أُكِلَ حَبُّهُ وَبَقِيَ تِبْنُهُ. كذَا في الصِّحَاحِ[3]. وَيَنْبَغِي أنْ يَكونَ الْكَافُ في البيتِ اسماً أُضِيفَ إليهِ مِثْلُ مُضافاً إلى عَصْفٍ لَزِمَ قَطْعُ الحرفِ الْجَارِّ عَنْ عَمَلِهِ بِلَا كَافٍّ لَهُ عَنِ الْعَمَلِ؛ اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْمَجْرُورِ كَمَا ادَّعاهُ الزمخشريُّ في قِراءَةِ الأعْمَشِ[4]: ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ ﴾[5] إنَّ النُّونَ مِنْ ضَارِّيْ حُذِفَتْ لِلْإِضافَةِ، وَإنَّهُ أُضِيفَ إلى أحَدٍ، وَلَمْ يَضُرَّ وُجُودُ مِنْ لِأنَّهَا جُعِلَتْ جُزْءاً مِنَ الْمَجْرُورِ[6]. وَسَيَأْتِي فِيهِ كَلَامٌ إنْ شَاءَ اللهُ تَعالَى.

قَالَ: وَلَا تَقَعُ كَذَلِكَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَالْمُحَقِّقِينَ إلَّا في الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ[7]:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أقولُ: هُوَ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ الْمَكْشُوفِ، وَقَبْلَهُ:

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجِ الْجُمِّ[8]

بِيضٌ: صِفَةُ مَحْذُوفٍ، أيْ: نِساءٌ بِيضٌ، فَهُوَ جَمْعُ بَيْضَاءَ، والمرادُ بالنِّعاجِ هُنا: بَقَرُ الْوَحْشِ، وَكَثِيراً مَا يُشَبَّهُ بِهِنَّ النِّسَاءُ في الْعُيُونِ والْأعْناقِ. وَالْجُمُّ جَمْعُ جَمَّاءَ، وَهِيَ الَّتِي لا قَرْنَ لَهَا، وَالْبَرَدُ: حَبُّ الْغَمَامِ. وَالْمُنْهَمُّ بِتَشْدِيدِ الميمِ: الذَّائِبُ. يريدُ أنَّ أسنانهنَّ في البياضِ

(1) ينظر معاني القرآن: 3/ 114 فإنه قال: وقال بعضهم: ذو العصف: المأكول من الحب. ولم ينسبه لأحد بعينه.

(2) الفيل: 5.

(3) الصحاح: 4/ عصف.

(4) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي إمام جليل. توفي سنة: 148 هـ. غاية النهاية: 1/ 315.

(5) البقرة من الآية: 102. وهي قراءة شاذة كما في المحتسب: 1/ 103.

(6) الكاشف: 1/ 302، 301.

(7) الشاهد أن الكاف الإسمية عند سيبويه لا تكون إلا في الشعر، وهو في ديوان العجاج: 2/ 328. والجنى الداني: 79. والخزانة: 4/ 262. والهمع: 2/ 31.

(8) في الديوان: حم وتنوين نعاج.

وَالنَّقَاءِ كَالْبَرَدِ. وهذا عند غالِبِ أَهْلِ الهِنْدِ مَعِيبٌ؛ وإنما يَسْتَحْسِنُونَ الأسنانَ إذا كانتْ سَوداءَ مُظْلِمَـةً كالليلِ البَهِيمِ، ولـذلك يَتَعَاطَى نِسَاؤُهُنَّ الْمُغَيِّرَاتُ لِخَلْقِ اللهِ صَبْغَ الأسنانِ بالسَّوادِ حَتَّى تَصِيرَ أَشْبَهَ شَيْءٍ بالْفَحْمِ، وكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا قَوْلَ الْقَائِلِ[1]

كَأَنَّمَـا يَبْـسِمُ[2] عَـنْ لُؤْلُـؤٍ ** مُنَـضَّدٍ أَوْ بَـرَدٍ؛ أَوْ أَقَـاحْ.

وَلَا قَوْلَ الْآخَرِ: [3]:

وَيَبْـسَمْنَ عَـنْ بَـرَدٍ خَـشِيتُ[4] أُذِيبُهُ ** مِـنْ حَـرِّ أَنْفَاسِـي فَكُـنْتُ الذَّائِـبَا

وَلَا قَوْلَ الآخَرِ[5]:

يَـا كُحْـلاً حَـلَّ بِأَلْحَـاظِهِمْ ** [جُرْتَ][6] كَمَا جَارَ عَلَيَّ الْفُتُورْ.
وَأَنْـتَ يَـا نَـرْجِسَ أَحْـدَاقِهِمْ ** شَـرَكْتَ فِـي قَتْلِـي أَقَاحِـي الثُّغُورْ.

وَلَا قَوْلَ الْآخَرِ[7]:

تَبَـسَّمَتْ فَرَأَتْنِـي ذُبْـتُ فَابْتَـسَمَتْ ** فَقُلْـتُ عِقْـدُكِ مَقْـسُومٌ عَلَـى فِـيكِ
أَمِـنه حـدثت؟أم عـنه ابتـسمت؟لقد ** مَلَـأْتِ سَـمْعِي وَطَـرْ فِـي مِنْ لَآلِيكِ.

وَلْنَكُفَّ الْقَلَمَ عَنْ شَوْطِهِ، فَهَذَا مَيْدَانٌ[8] يَتَّسِعُ فيه الْمَجَالُ.

---

(1) من قصيدة للبحتري. ديوانه: 1/ 112. ومعاهد التنصيص: 2/ 88.
(2) في ج،د"تبسم".
(3) لم اعثر على قائله.
(4) في ج،د"خشيب"
(5) لم اعثر على قائل البيتين.
(6) سقطت من الأصل.
(7) لم اعثر على قائلهما.
(8) في د"مقيدان".

قَالَ: وَالثَّانِي: أَنْ تَقَعَ هِيَ وَمَخْفُوضُهَا صِلَةً، كَقَوْلِهِ[1]:

مَـا يُرْتَجَـى وَمَـا يُخَـافُ جَمعـاً ** فَهْـوَ الَّـذِي كَاللَّـيْثِ وَالْغَـيْثِ مَعَـا

أقـولُ: فِـيهِ لَـفٌّ وَنَـشْرٌ غَيْرَ مُرَتَّبٍ، وَلَوْ قَالَ: كَالْغَيْثِ وَاللَّيْثِ لَكَانَ مُرَتَّباً بِلَا كُلْفَةٍ، وَاعْلَـمْ أَنَّ الَّـذِي يَنْبَغِـي أَنْ تَتَعَيَّنَ[2] فِيهِ الْحَرْفِيَّةُ، مِثْلُ: أَعْجَبَنِي الَّذِي كزيدٌ لأنه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك؛ لِأَنَّ حَذْفَ صَدْرِ الصِلَةِ مَعَ غَيْرِ أَيٍّ لَا يَقَعُ فَصِيحاً شَائِعاً؛ إِلَّا إذا طَالَتِ الصِلَةُ، وَلَا طُولَ هُنَا. وَأَمَّا البيتُ فالصلةُ فيه طَوِيلَةٌ؛ فَلَا تَتَعَيَّنُ الحَرْفِيَّةُ.

قَالَ: خِلَافاً لِابْنِ مَالِكٍ فِي إِجَازَتِهِ أَنْ يَكُونَ[3] مُضَافاً وَمُضَافاً إليه على إِضْمَارِ الْمُبْتَدَإِ، كما فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾[4] وَهَذا تَخْرِيجٌ لِلْفَصِيحِ عَلَى الشَّاذِّ.

أَقولُ: قَدْ يَكونُ مُرادُهُ مُجَرَّدَ التَّنْظِيرِ فِي حَذْفِ الْمُبْتَدَإِ مِنْ صَدْرِ صِلَةِ غَيْرِ أَيٍّ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ فَصِيحاً أَوْ شَاذّاً، فَلَا يَرِدُ هَذا الاِعْتِرَاضُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ[5]:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ

أقو لُ: جَرُّ صالياتٍ بالعطفِ على المجرورِ الذي قَبْلَهُ في قَرْاءِ

---

[1] الشاهد فيه أن الكاف تكون حرفا إذا وقعت صلة للموصول، وتكون حرفا كذلك إذا كانت زائدة على المشهور من الأقوال.

قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 139. أورد البيت أبو حيان في شرح التسهيل غير معزو إلى قائلة.

[2] في ج،د"يتعين".

[3] في ج"أن تكون".

[4] الأنعام من الآية: 1/ 365. اي: الذي هو احسنُ فالصلة جملة اسمية. اما القراءة الشائعة فالصلة فعل أحْسَنَ.

[5] الشاهد فيه: أن الكافين يحتمل ان يكونا حرفين أكد الأول بالثاني أو اسمين أكد الأول بالثاني، أو تكون الأولى حرفا والثانية اسماً والشعر لَخِطَام بن نصر المجاشعي، والشاهد في الخصائص: 2/ 368، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 42، والخزانة: 1/ 367.

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ
غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ

[وَغَيْرَ نُؤْيٍ وَحَجَاجَى نُؤْيَيْنْ][1]

وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ.

الآيُ جَمْعُ آيةٍ، وهي العلامةُ. وَيُحَلَّيْنَ: يُوصَفْنَ[2]. يُقالُ: حَلَّيْتُ الرجلَ إذا وَصَفْتَ حِلْيَتَهُ. وَالْحُطَامُ: مَا تَكَسَّرَ مِنَ الْيَبِيسِ[3]. وَالْكِنْفُ بِكَسْرِ الكافِ وَسُكُونِ النونِ: وعاءٌ يَجْعَلُ الرَّاعِي فيه أَدَاتَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ فِي ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كُنَيْفٌ[4] مُلِئَ عِلْماً[5]، وَخَفْضُ كِنْفَيْنِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ حُطَامٍ. وَ وَدٌّ أَصْلُهُ: وَتِدٌ سُكِّنَتِ التَّاءُ ثُمَّ أُبْدِلَتْ دَالاً وَأُدْغِمَتْ فِي الدالِ، وَالْجَاذِلُ بالجيمِ، والذالِ المعجمةِ: الْمُنْتَصِبُ[6] مَكَانَهُ لَا يَبْرَحُ. قالَ الْجَارَبَرْدِيُّ[7]: وَأَرَادَ بالصَّالياتِ/ : الْحِجَارَةَ الَّتِي جُعِلَتْ أَثَافِيَّ، مِنْ صَلَيَ النَّارَ إذا احْتَرَقَ[8] قلتُ: يَلْزَمُ عليه تَشْبِيهُ الشيءِ بِنَفْسِهِ، فالصوابُ أَنْ يكونَ المرادُ بالصالياتِ الحجارةَ المحترقةَ، فَيَصِحُّ تَشْبِيهُهَا بالأَثَافِيّ، وَمَعْنَى: يُؤَثْفَيْنَ: يُجْعَلْنَ أَثَافِيَّ لِلْقِدْرِ، وجاءَ بِهِ على الأَصْلِ؛ وَإِلَّا فَحَقُّهُ في الاسْتِعمالِ: يُثْفَيْنَ كَ يُكْرَمْنَ. يَعْنِي الشاعرُ: أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِتِلْكَ الْمَنَازِلِ مِنْ عَلَامَاتٍ تُوصَفُ[9] بها حِلْيَتُها غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تلك الأَشْياءِ.

---

(1) ساقط من الاصل.

(2) في د لو يوصفن.

(3) في ج،د اليبس.

(4) في ج،د كنف.

(5) في القاموس 3/ 190 كنف و كُنَيْفٌ لقب ابن مسعود لقبه عمر تشبيها بوعاء الراعي. وفي الصحاح: 5/ حطم: الحُطام: ماتكسر من اليبس.

(6) في الأصل المنصب.

(7) تقدم التعريف به في ص: 99 من الأصل.

(8) مجموعة الشافية: 1/ 60.

(9) في د يوصف.

قَالَ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْكَافَيْنِ حَرْفَانِ[1]، أُكِّدَ أَوَّلُهُمَا بِثَانِيهِمَا، كَمَا قَالَ:[2]

وَلَا لِلِمَابِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ.

أَقُولُ: هُوَ عَجُزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ: ** فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

يُلْفَى بِالْفَاءِ، أَيْ: يُوجَدُ.

قَالَ: وَأَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ أُكِّدَ أَوَّلُهُمَا بِثَانِيهِمَا، وَأَنْ تَكُونَ[3] الأولى حَرْفاً والثانيةُ اسماً.

أَقُولُ: إذا كَانَا اسْمَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الأولى مُضافَةً إلى الثانيةِ، والثانيةُ مضافةً إلى مَا، وَلَا تَضُرُّ[4] الإِضَافَةُ مَعَ التَّأْكِيدِ بِنَاءً على ما سَبَقَ. وَبَقِيَ عليه مِنْ فَصْلِ الْجَارِّ[5] بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ، وَلَا يُسْتَأْنَسُ لَهُ بِنَحْوِ: لَا أَبَا لِزَيْدٍ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ زَيْداً مُضافاً إِلَيْهِ[6]، واللامُ مُقْحَمَةٌ؛ لِأَنَّ هذِهِ اللامَ[7] مُقَوِّيَةٌ لِمَعنى الإضافةِ، بِخِلَافِ الْكَافِ.

قَالَ: وَحَرْفُ مَعْنىً[8] لَا مَحَلَّ لَهُ، وَمَعْنَاهُ: الْخِطَابُ، وَهِيَ اللَّاحِقَةُ لِأَسْمَاءِ الإشارةِ، نَحْوُ: "ذَلِكَ" و"تِلْكَ" وَلِلضَّمِيرِ المنفصلِ المنصوبِ في قَوْلِكَ: "إِيَّاكَ" وَ"إِيَّاكُمَا" وَنَحْوُهُمَا.

أَقُولُ: إنما حَكَمُوا بِحَرْفِيَّةِ الكافِ في ذلك لِأَنَّ إِفَادَتَهُ في غَيْرِهِ، وتلك الفائدةُ في اسْمِ الإشارةِ كَوْنُهُ مُخَاطَباً بِهِ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ جَمَاعَةٌ، إِمَّا مِنْ قَبِيلِ الْمُذَكَّرِ[9] أَوْ مِنْ قَبِيلِ المؤنثِ. وفي الضميرِ المنفصلِ المنصوبِ الدَّلَالَةُ على مَا يُرَادُ بِهِ[10].

---

(1) في الأصل "حرفين".

(2) البيت لمسلم بن مَعْبَد الوالبي، ويروى العجز: "وما بهمْ من البلوى دواءُ" وحينئذ لا شاهد فيه ....وهو في شرح المفصل: 7/ 17 والخزانة: 1/ 364 وسر الصناعة: 1/ 283 والجنى الداني ص: 80.

(3) في "د" "يكون".

(4) في "د" "ولا تضما" تحريف.

(5) في الأصل "الجارين".

(6) في الأصل "اليهما".

(7) سقطت من "د".

(8) أي أن الكاف غير الجارة تكون ضميرا منصوبا أو مجرورا، وتكون حرف معنى...".

(9) في "د" "المذكور".

(10) "به" سقطت من الأصل.

ولَـا يُقالُ: مِنَ الأسماءِ مَا يَدُلُّ على مَعْنىً في غَيْرِهِ كَأَسْمَاءِ الاِسْتِفْهامِ وَالشَّرْط. فَهَلاَّ كانـتْ كَافُ الخطابِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقولُ: أَسْمَاءُ الاستفهامِ والشرطِ دَالَّةٌ على مَعْنىً في نَفْسِهَا، وعلى مَعْنىً في غَيْرِها، وكافُ الخطابِ الحرفيةُ لَا تَدُلُّ إلَّا عَلَى مَعْنىً في غَيْرِهَا، فلذلك حُكِمَ بِحَـرْفِيَّتِها؛ إذِ الْحَـرْفُ هُـوَ مَـا لَا[1] يَدُلُّ على مَعْنَى إلاَّ فِي غَيْرِهِ؛ لَا الذي يَدُلُّ على مَعْنىً في غَيْرِهِ، على مَا حَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ.

وَأَيْضاً فَلَوْ كانتِ الكافُ المذكورةُ اسْماً لَزِمَ أَنْ يَكونَ مُضافاً إليها اسْمُ الإشارةِ، وهو لَا يُضافُ.

قَالَ: هذا هو الصَّحيحُ.

أقولُ: يعني بالنسبةِ إلى الْكَافِ الْلاحِقَةِ لِلضَّمائِرِ المنفصلةِ [المنصوبةِ][2]، فهذه[3] فيها خِلَـافٌ مَـشهورٌ، مَـذْهَبُ الجمهـور أنهـا حَـرْفٌ، وهـو الصحيحُ كما ذَكَرَهُ المصنفُ، وَذَهَبَ الْخَلِيلُ والأخفشُ والمازنيُّ [إلى][4] أَنَّهَا اسْمٌ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ[5] مُسْتَنِداً إلى أُمورٍ، منها: أَنَّ الاِسْـمَ الظاهـرَ المجرورَ بالإضافةِ وَقَعَ بَعْدَ الضميرِ فِيمَا رَوَاهُ الْخَلِيلُ: إِذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ، فَإِيَّـاهُ، وَإِيَّـا الـشَّوَابِّ[6] فَثَـبَتَ أَنَّـهُ مُضافٌ لما بَعْدَهُ، كَافًا كَانَ أَوْ غَيْرَهَا، والمضافُ إليه اسْمٌ، وهـذا عِـنْدَ الْمُخـالِفِينَ مَحْمُـولٌ علـى الـشُّذُوذِ، فلا حُجَّةَ فيه، وَأَمَّا الكافُ اللاحقةُ لِأَسْمَاءِ الإشـارةِ فَحَـرْفٌ بِلَـا خِـلافٌ. ثُـمَّ هذَهِ الكافُ الحرفيَّةُ فيها ثَلَاثُ لُغَاتٍ، الْأُولَى: أَنْ تَخْتَلِفَ لِاخْـتِلافِ أَحْـوَالِ الْمُخاطَبِ في التذكيرِ والتأنيثِ، والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ كَالْكَافِ التِي في ضَـمِيرِ الْمُخاطَـبِ، وهـذه اللغـةُ الفَصيحةُ. والثانيةُ: أَنْ تُفْرَدَ مَفْتُوحَةً في الأحوالِ كُلِّها، فَلَمْ يُقْصَدْ بها على هذه اللغةِ إلاَّ التَّنْبِيهُ على مُطْلَقِ الْخِطابِ فَقَطْ.

---

[1] لا سقطت من ج.

[2] سقطت من الأصل.

[3] في د فهذا.

[4] سقطت من الأصل ومن د.

[5] قال في التسهيل ص: 26: "ومن المضمرات إيا خلافا للزجاج، وهو في النصب كأنا في الرفع، لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره اسما مضافا إليه وفاقا للخليل والأخفش والمازني لا حرفا خلافا لسيبويه ومن وافقه".

[6] قـال الأشمـون: "فيه شذوذان: مجيء التحذير فيه للغائب، وإضافة إيا إلى ظاهر" 3/ 192. وقال الصبان: "ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة والمعنى على هذه الرواية مناسب أيضا.

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ تُفْرَدَ مَفْتُوحَةً فِي التذكيرِ، مَكْسُورَةً فِي التأنيثِ، فلها على هذه اللغةِ حالَتَان.

قالَ: وَلَا رَأَيْتَ بِمَعْنَى: أَخْبِرْنِي، نَحْوُ: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾[1].

أقولُ: مَعْنَى: أَرَأَيْتَ [في الأَصْلِ][2]: أَعَلِمْتَ، إِنْ جُعِلَتِ الرُّؤْيَةُ عِلْمِيَّةً، أَوْ أَبْصَرْتَ إِنْ جُعِلَتْ بَصَرِيَّةً؛ لكِنَّهَا نُقِلَتْ عَنْ هَذا المعنى إلى مَعْنىً آخَرَ بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَرَأَيْتَ زَيْداً/ مَا صَنَعَ؟ فَيُقالُ في جَوابِهِ: سَافَرَ مَثَلاً، وَلَا يُقالُ: لَا وَلَا نَعَمْ، وَلَوْ كَانَ الاِسْتِفْهامُ على أَصْلِهِ لَقِيلَ ذلك؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ إِذْ ذَاكَ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ، كَمَا يُقالُ لَكَ: أَجَاءَكَ زَيْدٌ؟. فَتَقُولُ: لَا، أَوْ: نَعَمْ.

وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً مِنْ أَرَأَيْتَ؟[3] بِمَعْنَى أَعَلِمْتَ؟ لَا بِمَعْنَى أَبْصَرْتَ؟. مُسْتَنِداً إلى أَنَّ هذِهِ مُتَعَدِّيَةٌ إلى مَفْعُولَيْنِ، يَعْنِي أَنَّ زَيْداً في قَوْلِكَ: رَأَيْتَ زَيْداً مَا صَنَعَ؟ مَفْعُولٌ[4] ثانٍ. قالَ: وهذا مِنَ الإِنْشَاءِ المنقولِ إلى إِنْشَاءٍ. يَعْنِي أَنَّ هذا الكلامَ كانَ أَوَّلاً لِإِنْشَاءِ هُوَ الاِسْتِفْهامُ، فَصَارَ لِإِنْشَاءٍ هُوَ الْأَمْرُ؛ إِذْ هُوَ بِمَعْنَى أَخْبِرْ. وَقَالَ الرَّضِيُّ أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْ مَنْقُولٌ مِنْ أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَبْصَرْتَ أَوْ عَرَفْتَ، كَأَنَّهُ قِيلَ إِذاً[5] أَبْصَرْتَهُ وَشَاهَدْتَ حَالَهُ العجيبةَ أَوْ عَرَفْتَهَا. أَخْبِرْنِي عَنْهَا، فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ في الاِسْتِخْبارِ عَنْ حَالَةٍ عَجِيبَةٍ لشيءٍ، وَقَدْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بالمنصوبِ الذي كان مَفْعُولاً بِهِ، نَحْوُ أَرَأَيْتَ زَيْداً مَا صَنَعَ؟. وَقَدْ يُحْذَفُ، نَحْوُ: ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾[6] الآيةَ، وَ كُمْ لَيْس بِمَفْعُولٍ؛ بَلْ حَرْفُ خِطابٍ، وَلَا بُدَّ، سَوَاءٌ أَتَيْتَ بِذَلِكَ المنصوبِ، أَوْلَمْ تَأْتِ بِهِ مِن اسْتِفْهامٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ يُبَيِّنُ الْحَالَ الْمُسْتَخْبَرَ عَنْهَا[7]، ثُمَّ قَالَ: وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى الاِسْتِفْهامِ؛ بِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ لِبَيَانِ

(1) الإسراء من الآية: 62.

(2) ساقط من الأصل.

(3) في الأصل و ج رايت.

(4) ساقط من د.

(5) سقطت من ج،د.

(6) الآية: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ الأنعام: 47.

(7) شرح الكافية 2/ 282 بتصرف.

[الحال][1] المُستَخبَر عنها[2]، ثُمَّ [قالَ لِأنَّكَ][3] لَمَّا قُلْتَ: أرَأَيْتَ زَيْداً، كَأنَّهُ قالَ: عَنْ أيِّ شَيْءٍ مِنْ حَالِهِ تَسْتَخْبِرُ، فَقُلْتَ: مَا صَنَعَ؟ فَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِكَ: أخْبِرْنِي عَنْهُ مَا صَنَعَ. وَلَيْسَتِ الجملةُ المذكورةُ مَفْعُولاً ثانياً كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ[4]. هَذَا كَلامُهُ.

قلتُ: لَمْ يَقُمْ دَلِيلاً عَلَى بُطْلانِ مَا ظَنَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ كَوْنِ تِلْكَ الجملةِ مفعولاً ثانيا كَمَا رَأى المصنفُ، وَلَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ جَارٍ على القَواعِدِ؛ لِأنَّ المنصوبَ في قولِكَ: أرَأَيْتَ زَيْداً ما صَنَعَ لاَ يَظْهَرُ وَجْهُ لِنَصْبِهِ إلاَّ عَلَى أنْ يَكونَ مَفْعُولاً أوَّلَ، فَيَلْزَمُ أنْ تَكونَ الجملةُ الواقعةُ بَعْدَهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على أنها المفعولُ الثاني. وَأمَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إليه الرَّضِيُّ فَلاَ يَصِحُّ أنْ يَكُونَ منصوباً على: إسْقَاطِ الْخَافِضِ، أيْ: أخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ وَإنْ كَانَ فِي كَلاَمِهِ مَا يُشِيرُ إلى هذا الْوَجْهِ؛ وذلك لِأنَّ النَّصْبَ على إسْقاطِ الخافِضِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي مِثْلِ هَذا[5]، وَلَا مَفْعُولاً بِهِ ل أرَأَيْتَ؛ لِأنَّ مَعْنَى الروْيةِ قَدِ انْسَلَخَ عَنْ هذا اللفظِ وَنُقِلَ (إلى طَلَبِ)[6] الْإِخْبارِ. فإنْ قُلْتَ: مـا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: مفعولٌ أولُ وثانٍ وَ أخبرَ إنما يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ[7] إلى وَاحِدٍ، وَيَتَعَدَّى إلى الثَّانِي[8] بِالْبَاءِ؟ تَقُولُ: أخْبَرْتُ زَيْداً بِكَذَا، وَأخْبَرْتُهُ عَنْ عَمْرٍو بِكَذَا فَيَتَعَدَّى إلى آخَرَ بِ عَنْ. قلتُ: هذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَلَيْسَ التَّفْرِيعُ عَلَيْهِ، وإنما هَذَا[9] مَبْنِيٌّ على مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أخْبَرَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إلى ثلاثة، كَقَوْلِهِ[10]:

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ** فَأقْبَلْتُ مِنْ أهْلِي بِمِصْرَ أعُودُهَا.

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) شرح الكافية 2/ 282.

(3) سقطت من الأصل.

(4) ساقط من الأصل.

(5) في الأصل ذلك.

(6) في د ونقل ابي طالب.

(7) سقطت من د.

(8) في د إلى اثنين.

(9) في الأصل هو.

(10) نسبه العيني في شرح الأشموني بحاشية الصبان للعوام بن عقبة بن ككعب بن زهير: 2/ 41. وهو من شواهد المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 1/ 383.

فَالـتَّاءُ هـو المفعـولُ الأولُ؛ لَكِنَّهُ أُنِيبَ عَـنِ الفاعِـلِ. وَ"سَوْدَاءُ الْغَمِيمِ" هُو المفعولُ الثاني، وَ"مَرِيضَةٌ" هو الثالثُ. فإذا قُلْتَ: "أَرَأَيْتَ زَيْداً مَا صَنَعَ؟"

فـالأولُ مَحْـذوفٌ دائماً؛ لَكِنْ لَوْ تَعَلَّقَ غَرَضٌ بِتَقْدِيرِهِ قُدِرَ، كَمَا إِذَا كَانَ قَصْدُكَ مِنَ الْمُخَاطَـبِ أَنْ يُخبِـرَكَ أَنْـتَ، فَضَمِيرُكَ هُوَ الْمُقَدَّرُ، أَيْ: أَخْبِرْنِي، وَإِنْ لَمْ يَتَعلَّقْ غَرَضٌ بِمَنْ تُلْقِي إِلَيه هَذَا الْخَبَرَ، لَمْ تُقَدِّرْهُ أَصْلاً، وَتَرَكْتَهُ نِسْياً مَنْسِيّاً، "زَيْداً" هُوَ المفعولُ الثاني، وَ"مَا صَنَعَ" هـو الثالثُ، وإنما سَمَّيْنَاهُمَا أَوَّلاً وثانياً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمَا اللذان كَانَا مُبْتَدَأً وَ خَبَراً في الأول، وَأَنَّ الأولَ[1] لا يُذكَرُ أَصْلاً كَمَا مَرَّ، فلذلك لَمْ يَتَعَرَّضْ إليهِ في الذِّكْرِ هُنَا.

قَالَ: وَيَرُدُّهُ[2] صِحَّةُ الاستغناءِ عَنْ الْكَافِ.

أَقُـولُ: يَعْنِـي، وَلَـوْ كَانَـتْ فَاعِلاً لَمْ يُستَغْنَ عنها؛ إذِ الفاعلُ لَا يُحذَفُ عِنْدَهُ، كَمَا أَنَّهُ كذلك عِند البصريينَ، وإنما يَقولُ بِجوَازِ حَذْفِهِ الكِسَائِيُّ مِنَ الكُوفِيِّينَ[3]. وَالدَّلِيلُ على صِحَّةِ الاسـتغناءِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝١٢ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾[4].

قَالَ: وأنها لَمْ تَقَعْ[5] قَطُّ مَرْفُوعَةً[6].

أقولُ: أَمَّا بطريقِ الْأَصَالَةِ فَمسَلَّمٌ؛ وَلَكِن لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تكُونَ مَرْفُوعَةً بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ عَنْ ضَمِيرِ رَفْعٍ، كَمَا يَقولُ الْأَخْفَشُ في لَوْلَاكَ[7].

---

(1) في الأصل "لم يذكر".

(2) أي يرد قول الفراء الذي قال إن "التاء" من "أرأيتك" حرف خطاب، وإن الكاف فاعل.

(3) في "د" "الكوفيون".

(4) العلق: 9 إلى 13.

(5) في "ج،د" "ترد".

(6) اي الكاف

(7) قـال ابـن مالك: "قد يلي – عند غير المبرد – "لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب و الجر مجرور الموضع عند سيبويه، مـرفوعة عـند الأخفش و الكوفيين" التـسهيل ص: 148. "فلولا عند الأخفش و الكوفيين حرف ابتداء عندما يليها الضـمير" الكاف، الهاء، و الياء" "لولاك، لولاه لولاي" و الضمير في موضع رفع بالابتداء نيابة عن ضـمير الرفع المنفصل "لولا انت..." كما عكسـوا في قولهم: "ما أنا كأنت" و هذه الضمائر مجرورة بـ"لولا عند سيبويه، لأن "لولا عند حرف جر".

قالَ: وقَدْ تَلحقُ[1] ألفاظاً أُخَرَ شُذوذاً.

أقولُ: كقَوْلِهِ: أبْصِرْكَ زَيْداً وَ لَيْسَكَ زَيْدٌ قَائِماً، وَ نِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَ بِئْسَكَ الرَّجُلُ عَمْرٌو" وَ كَذا قَوْلُهُمْ في بَعْضِ الحروفِ: "بَلَاكَ وَ كَلَّاكَ". ذَكَرَهُ في "الجنَى الدَّانِي[2].

قالَ: وحَمَلَ: علَى ذَلِكَ الفَارِسيُّ قَوْلَهُ:[3]

لِسَانَ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا ** وَحِنْتَ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

أقولُ: اَلِلسانُ: جَارِحَةُ الْكَلَامِ، يُذَكَّرُ فَيُجْمَعُ [على][4] أَلْسِنَةٍ، كَـ حِمَارٍ وَ أَحْمِرَةٍ. وَيُؤَنَّثُ فَيُجْمَعُ على اَلْسُنٍ، كَذِرَاعٍ وَأَذْرُعٍ. قالَ الْجَوْهَرِيُّ: "وَقَدَ يُكْنَى بها عن الكلمةِ فَتُؤَنَّثُ [حينئذٍ][5]، قَالَ أَعْشَى بَاهِلَةَ[6]:

إِنِّي[8] أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أُسَرُّ بِهَا ** مِنْ عَلْوَ، لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ[7]

وَهَذا هُوَ المُرَادُ في بَيْتِ الْمَتْنِ. وَالْحَيْنُ بِفَتْحِ الْحَاءِ: الْهَلَاكُ، يُقَالُ: حَانَ الرَّجُلُ، أيْ: هَلَكَ. وَ"عَلْوَ" في بَيْتِ الأعشى مُرَخَّمٌ في غَيْرِ النداءِ لِلضَّرُورَةِ.

---

(1) في "د" "يلحق".

(2) الجنى الداني ص" 93 - 94.

(3) الشاهد فيه أن "الكاف" حرف خطاب عند أبي علي. و لم يعرف له قائل، و هو من شواهد الجنى الداني ص: 94. قال البغدادي: "أنشده ابن السكيت في كتاب" المذكر و المؤنث" قال: اللسان يذكر، و ربما أنث، إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة من الشعر" شرح أبيات المغني: 4/ 146.

(4) سقطت من الأصل.

(5) سقطت من الأصل.

(6) من قصيدة في رثاء المنتشر بن وهب. تهذيب إصلاح المنطق لأبي زكرياء يحيى التبريزي: 1/ 39. مطبعة السعادة –مصر– ط: 1.

(7) الصحاح" 6/ لسن".

(8) في ج،د "أن".

كَـــيْ

قال: أنْ تكُونَ اسماً مُختصَراً مِنْ "كيفَ" كقولِه[1]:

كَيْ تُجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ** قَتْلَاكُمُ، وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟

أقُولُ: تُجْنَحُونَ: تُميلُونَ. وَالسِّلْمُ بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِها مَعَ سُكُونِ اللّامِ: الصُّلْحُ. وما ثُئِرَتْ قَتلاكُم، [أيْ][2]: لَمْ يُقْتَلْ مَنْ قَتَلَهُمْ. يُقالُ: ثَأَرْتُ الْقَتِيلَ وَبِالْقَتِيلِ، أيْ: قَتَلْتُ قَاتِلَهُ. وَاللَّظَى: النَّارُ. وَالْهَيْجَاءُ: الْحَرْبُ تُمدُّ كَمَا[3] في البيتِ وَتُقْصَرُ. وَتَضْطَرِمُ: تَلْتَهِبُ. والمرادُ بِلَظَى الحربِ شِدَّتُهَا وَاحْتِدَادُها، فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ، والِاضْطِرامُ تَرْشِيحٌ، وَالْجُمْلَتَانِ مِنْ قَوْلِهِ: "وَمَاثئرَتْ" إلى آخرِهِ مِنَ الْحَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ. وَذُو الْحَالِ: الْفَاعِلُ فِي "تُجْنَحُونَ". فَإنْ قُلْتَ: الْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَلَظَى الهيجاءِ" على هذا عاطِفَةٌ، لَا حَالِيَّةٌ، وَلَا ضَمِيرَ في هذه الجملةِ لِذِي الْحَالِ، فَكَيْفَ صَحَّ ذلِكَ؟. قلتُ: إمَّا أن تُجْعَلَ اللّامُ نَائِبَةً عَنْ الضَّمِيرِ على رَأْيِ بَعْضِهِمْ، أيْ: وَ لَظَى هَيْجَائِكُمْ تَضطَرِمُ، أوْ يُجْعَلَ الضَّميرُ مَحذُوفاً، أيْ: فِيكُمْ، أوْ بَيْنَكُمْ. وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ ذلكَ مِنَ الحالِ الْمُتَدَاخِلَةِ، فَيَكُونُ: "وَمَا ثُئِرَتْ قَتلاكُمْ" حَالاً مِنْ فَاعِلِ "تُجْنَحُونَ" [وَيَكُونُ][4] "وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ" حَالاً مِنْ "قَتلاكُمْ".

قال: وبِأنَّهَا[5] لَوْ كَانَتْ حَرْفَ تَعْلِيلٍ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ تَعْلِيلٍ.

أقُولُ: خُصُوصِيَّةُ التَّعْلِيلِ هُنَا لَغْوٌ، وَلَو قَالَ: إذْ لَوْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيها حَرْفُ جَرٍّ لَكانَ مُسْتَقِيماً، وَسَلِمَ[6] مِنْ ذَلِكَ.

---

(1) لم يعرف قائله، وهو من شواهد العيني: والأشموني: 3/ 279 وزعم العيني أنه من أبيات الكتاب.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في "ذ" "مما".

(4) سقطت من الأصل.

(5) اي "كي" التي بمنزلة "أنْ" المصدرية معنى وعملا، فهي ليست حرف تعليل.

(6) في "ذ" "ومسلم".

قَالَ: وَمِثْلُهُ في الاحْتِمَالَيْنِ، قَوْلُهُ(1):

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

أَقُولُ: هَذا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاء بَلْقَعِ

اِسْتَعارَ الطَّيَرَانَ لِلذَّهَابِ السَّرِيعِ. وَالقِرْبَةُ بِكَسْرِ القَافِ أَدَاةٌ مِنْ جِلْدٍ مَخْرُوزٍ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ يُسْتَسْقَى بِهَا. وَالشَّنُّ بِفَتْحِ الشِّينِ المعجمةِ: اَلْقِرْبَةُ الْخَلَقُ. وَالبَيْدَاءُ بِالْمَدِّ وَفَتْحِ الْمُوحَّدَةِ أَوَّلُهُ: الأرضُ الْقَفْرُ(2) الَّتِي يَبِيدُ مَنْ يَدْخُلُهَا، أيْ: يَهْلِكُ. وَالْبَلْقَعُ عَلَى زِنَةِ: جَعْفَرْ: الَّتِي لَا شَيْءَ فيها. يُقالُ: أَرضٌ بَلْقَعٌ، وبَلْقَعَةٌ أَيْضاً.

قَالَ: فَـ كَيْ إِمَّا تَعْلِيلِيَّةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِلَّامِ، أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ مُؤَكِّدَةٌ بِـ أَنْ.

أَقُولُ: لَكِنْ يَتَرَجَّحُ التَّقْدِيرُ الأولُ بِوجُوهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ أَنْ أُمُّ الْبَابِ، فَالأَوْلَى الاِعْتِنَاءُ بِشَأْنِهَا، فَإِذا جُعِلَتْ كَيْ تَعْلِيلِيةً لَزِمَ أَنْ تَكونَ أَنْ هِيَ النَّاصِبَةُ، فَفِيهِ وَفَاءٌ بِمَا تَسْتَحِقُّهُ(3) مِنَ الاعْتِنَاءِ بِشَأْنِهَا حَيْثُ لَمْ تُعْزَلْ عَنْ عَمَلِهَا. وَالثَّاني: أَنَّ(4) مَا يَكُونُ(5) أَصْلاً فِي بَابِهِ لا يُنَاسِبُ أَنْ يُجْعَلَ(6) تَوْكِيداً لِغَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ بِأَصْلٍ فِي ذلِكَ الْبَابِ. وَالثَّالِثُ: أَنْ أَنْ هِيَ(7) الَّتِي وَلِيَهَا الْفِعْلُ، فكانتْ لِقُرْبِهَا مِنْهُ وَمُجَاوَرَتِهَا إِيَّاهُ أَحَقَّ بالإعْمالِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ.

---

(1) الشاهد فيه أن كيْ تحتمل أن تكون جارة بمعنى اللام، وأن تكون ناصبة بمعنى أنْ وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي، ومع ذلك لم يعرف قائله. وهو من شواهد الخزانة: 3/ 585، وأوضح المسالك: 3/ 165. والجنى الداني، ص: 265.

(2) في جـ القفراء.

(3) في د يستحقه.

(4) في النسخ الثلاث أنما.

(5) في الأصل كان.

(6) في د تجعل.

(7) في جـ التي هي.

قال: ولا تظهر أنْ بعدَ كيْ إلاّ في الضّرورة، كقوله[1]:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ** لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

أقـولُ: الْمَـنحُ: الإعطاءُ. يُقالُ: مَنَحَهُ يَمْنَحُهُ بفَتْحِ النونِ في الماضي وفَتْحِها وكَسْرِهَا فِي المضارعِ، وهـو مُتَعَدٍّ إلى مَفْعُولَيْنِ، أَوَّلُهُمَا في البَيْتِ كُلَّ النَّاسِ وَالثَّانِي: لِسَانَكَ. والمرادُ: حَلَاوَةُ لِسَانِكَ وَطِيبُ كَلَامِكَ. وَالْغُرُورُ: الْخَدْعُ وَهُوَ إرادَةُ الْمَكْرُوهِ بِالْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ. وَجَعَلَ ابنُ مَالِكٍ في التَّسْهِيلِ إظْهَارَ أَنْ بَعْدَ كَيْ قَلِيلاً[2]، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِكَوْنِهِ ضَرُورَةً كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ./

قال: وقَوْلُ حاتِمٍ[3]

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا ** وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي، وَهْوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهْ

لِأَنَّ لامَ الْجَرِّ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَنَاصِبِهِ.

أقـولُ: الـرَّدُّ بِذَلِكَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُمْ يُوافِقُونَ عَلَى اللَّامَ في مِثْلِ هَذا جَارَّةً، فَيَلْـزَمُ مَـا ذَكَـرَ مِنَ الفَصْلِ بِهَا، بَيْنَ الْحَرْفِ النَّاصِبِ وهو كَيْ وَمَنْصُوبِهَا وهو يُبْصَرُ. أَمَّا إذا جُعِـلَ النـصبُ في البيـتِ بِـأَنْ مُـضْمَرَةٍ -كَمَـا يَقـولُ البَـصريونَ، وَ كَيْ جَارَّةٌ تَعْلِيلِيَّةٌ أُكِّدَتْ بِمُـرَادِفِهَا، وهـو الـلامُ انْتَفَـى هـذا الْمَحْذورُ، نَعَمْ يَلْزَمُ الشُّذُوذُ مِنْ جِهَةِ هذا التَّأْكِيدِ؛ وَلَكِنَّهُ سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ بَلْ هُوَ أَخَفُّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ[4]:

---

(1) الشاهد من قصيدة لجميل، ديوانه: 62. المكتبة الثقافية بيروت، وهو من شواهد الخزانة: 3/ 584، وأوضح المسالك: 2/ 121، والصبان: 3/ 204.

(2) التسهيل ص: 230.

(3) الشاهد أن فيه ردا على الكوفيين الذين زعموا أنْ كَيْ ناصبة دائما.. قال البغدادي: "والبيت ليس لحاتم وإنما هو من قصيدة للنُّمَيْري أورد منها أبو تمام في باب الأضياف من الحماسة اثني عشر بيتا برواية أخرى وهي:

"فأبرزتُ ناري ثُمَّ أثْقَبْتُ ضَوْءَها ...."

- الحماسة بشرح التبريزي: 4/ 111 ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(4) تقدم في ص 141 من الأصل.

وَلَا لِلِمابِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ.

لِاخْتِلَافِ الْحَرْفَيْنِ لَفْظاً فِي بَيْتٍ حَاتِمٍ. فَإِنْ قُلْتَ: الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: فِي البيتِ: (مُتَعَلِّقٌ بِـ دَاخِلٍ؛ إِذْ الْمَعْنَى: وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْبَيْتِ) [1] وَالْضَّمِيرِ من داخله عائد إلى البيت، فيلزم تعدي العامل إلى الضمير وَظَاهِرِهِ مَعاً، وَهُوَ مَحْذورٌ عِنْدَهُمْ، فَكَيْفَ السَّبِيلُ إلى التَّفَصِّي [2] مِنْ عُهْدَةِ ذَلِكَ؟

قُلْتُ: مِنْ وَجْهَيْنِ، الأولُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ عَوْدَ ضَمِيرِ دَاخِلِهِ إلى الْبَيْتِ؛ بَلْ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَائِدٌ إلى الدُّخُولِ الْمَفْهُومِ مِنْ دَاخِلٍ أَيْ: وَهُوَ دَاخِلٌ في البيتِ الدُّخُولَ، كَمَا قَالُوا في قَوْلِهِ: هَذا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ [3].

الثَّانِي: عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيم أَنَّ الضميرَ عائِدٌ إلى البيتِ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الظَّرْفَ لَغْوٌ مُتَعَلِّقٌ [4] بِ دَاخِلٍ؛ بَلْ هُوَمُسْتَقِرٌّ [5] وَ دَاخِلَهُ خَبَرٌ آخَرُ جِيءَ بِهِ بَيَاناً لِلْمُرَادِ بالاستقرار الذي يتعلق به الظرف.

قَالَ: وَأَجَابُوا عَنِ الْأَوَّلِ [6] بِأَنَّ الْأَصْلَ: كَيْ يَفْعَلَ مَاذَا وَيَلْزَمُهُمْ كَثْرَةُ الْحَذْفِ وَإِخْرَاجُ مَا الاِسْتِفْهَامِيَّةِ عَنِ الصَّدْرِ.

---

[1] ساقط من ج ، د.

[2] التفصي: التخلص من الضيق والبلية.الصحاح: 6/ فصا.

[3] هـذا صدر بيت سيأتي في حرف (اللام) وعجزة في المغني: يقضي الليل تسبيحا وقرانا 1/ 218 .أما عجزه في الكتاب 1/ 437 فهو:

وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

وكذلك هو في الخزانة :1/ 227 ، 2/ 383.

أما لاعجز الذي أثبته ابن هشام فصدره:

ضَحُّوا بِأشمط عُنْوَانُ السُّجُودِ بِهِ. وهو لحسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان.ديوانه:248. والشاهد فيه أن الضمير في يدرسه مفعول مطلق لا يعود إلى القرآن والتقدير: القرآن يدرسه درساً.

[4] في ج،د يتعلق.

[5] في الأصل مستقل.

[6] يريد قول من رد مذهب الكوفيين الذين قالوا: إن كي ناصبة دائما. ومن رد قولهم قال: إن العرب تقول كَيْمَهْ وَ لِمَهْ، فلم تدخل على الفعل المغني: 1/ 182.

أقـولُ: قَـدْ ذَهَـبَ بَعْـضٌ إلى أنَّ "مَا" لَا يَلْزَمُ صَدْرِيَّتُهَا، وَأَنَّها كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ؛ فَإِنْ صَـحَّ ذَلِـكَ سَـقَطَ الاِعْتِـرَاضُ الثَّانِـي. وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ الْمُرَحَّلِ[1] الْمَغْرِبيِّ أَنَّهُ صَنَّفَ في ذَلِكَ مُخْتَـصَراً ذكَرَ فِيهِ شَوَاهِدَ لِمَجِيئِهَا[2] غَيْرَ صَدْرٍ. وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِالتَّوْضِيحِ لِمُـشْكِلَاتِ الْجَامِـعِ الـصَّحِيحِ مَـا نَـصُّهُ. "وَفِي أَقُولُ مَاذا: شَاهِدُهُ عَلَى أَنَّ "مَا" الاِسْتِفْهَامِيَّةَ إذَا رُكِّبَتْ مَـعَ "ذَا"[3] تُفَـارِقُ وُجُوبَ التَّصْدِيرِ، فَيَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا رَفْعاً وَنَصْباً، فالرفعُ كَقَوْلِهِمْ: "كَـانَ مَـاذَا"، وَالنَّـصْبُ كَقَـوْلِ عَائِـشَةَ أُمِّ الْمُؤمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: "أَقُولُ مَاذا"[4]. وَ أَجَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وُقُوعَهَا تَمْيِيزاً، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: "عِنْدِي عِشْرونَ": "عِشْرُونَ مَاذا"[5]. هَذا كَلَامُهُ. قُلْتُ: وفِي الكَشَّافِ فِي سُورَةِ هُودٍ: "فَإنْ قُلْتَ وقَعَتْ غَايَةً لِمَاذَا؟. قُلْتُ: لِقَوْلِهِ: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾[6]. وَفِي سـورَةِ الكَهْفِ: فَإنْ قُلْتَ: هُوَ اسْتِدْرَاكٌ لِمَاذا؟ قُلْتُ: لِقَوْلِهِ: ﴿أَكَفَرۡتَ﴾[7] فَاسْتَعْمَلَهَا فِي الْمَوْضِـعَيْنِ خَارِجَـةً عَـنِ الـصَّدْرِيَّةِ. وَتَعْلِـيقُ "لِمَـاذا" بِمَحْـذُوفٍ مُتَأَخِّـرٍ يَـدُلُّ علـيهِ الْمُـتَقَدِّمُ مُمْكِنٌ[8]. وَلَكِن إذَا ثَبَتَ بِالنَّقْلِ اسْتِعْمَالُهَا غَيْرَ صَدْرٍ كُنَّا فِي غُنْيَةٍ عَنِ التَّقْدِيرِ.

---

(1) هـو مالـك بـن عبد الرحمن بن فرج أبو الحكم، أديب، شاعر من أهل مالقة، ولد بها وسكن سبتة. توفي بفاس سنة: 699 هـ. لـه ديـوان شعر، وأرجوزة نظم فيها فصيح ثعلب. والواضحة نظم في الفرائض وأرجوزة في النحو، وهي كتاب "ماذا" المسمى: "الرمـي بالحـصا والـضرب بالعـصا". وفي إر شـاد اللبيب لابن غازي ص: 186 قال: وقفت على تأليف يتضمن مناظرة بين أبي الحكم بن المرحل وأبي الحسن عبيد الله بن أبي الربيع الإشبيلي النحوي ت: 688 هـ. في مسألة "كان ماذا" أجازهـا ابـن المـرحل، وأنكـرها ابـن أبـي الربيع. ينظر في هذه المسألة النبوغ ص: 399، ومشاهير رجال المغرب عدد: 8 ص: 37 لعبد الله كنون. غاية النهاية: 2/ 36. والإحاطة: 3/ 303. وجذوة الاقتباس: 1/ 327.

(2) في: "ج" بمجيئها صدر.

(3) في الأصل "مع ذلك".

(4) أخـرجه البخاري في: 65. كتاب التفـسير، 24 سورة النور: 19 باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلۡفَٰحِشَةُ﴾ وفتح الباري: 9/ 432. عدد: 4757.

(5) شواهد التوضيح لابن مالك ص: 206.

(6) هود من الآية: 40 والضمير في قول الزمخشري: قعت غاية لماذا راجع إلى "حتى في قوله تعالى ﴿إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ وانظر الكاشف: 2/ 269.

(7) اول الآيـة: ﴿لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرۡتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٖ﴾ الكهـف" 36. والمـراد بالاسـتدراك في قـول الزمخشري قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ الكاشف: 2/ 485.

(8) في الأصل و "ج" "ممكن".

كَــمْ

قَالَ: عَلَى وَجْهَيْنِ: خَبَرِيَّةٌ بِمَعْنَى وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمعنى: أَيّ عَدَدٍ.

أَقُـولُ: على وَجْهَيْنِ خَبَرٌ أَوَّلُ، وَخَبَرِيَّةٌ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ ثَانٍ و استفهامية مَرفوعٌ عَطفاً على هذا الخبرِ الثاني، ولا يَصِحُّ فِيهِمَا[1] الْجَرُّ عَلَى أَنْ يَكُونَا[2] مِنْ بَدَلِ التَّفْصِيلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلاَمُ فِي مِثْلِهِ.

قَالَ: وَيَشْتَرِكَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ: الاسْمِيَّةِ، وَالابْهَامِ، وَالافْتِقَارِ إلى التَّمْيِيزِ، وَالْبِنَاءِ، وَلُزُومِ التَّصْدِيرِ.

أَقُـولُ: أَمَّـا كَـوْنُهُمَا اسمِيَّتَـيْنِ فَلِجَـرِّهِمَا بِالْحَـرْفِ وَالإِضَافَةِ فِي نَحْوِ: بِكَمْ دِرْهَماً اشْـتَرَيْتَ؟. وَغُـلاَمَ رَجُـلاً مَلَكْـتَ؟. وَبِكَمْ خَيْرٍ[3] أَحسَنْتُ إِلَيْكَ! وَوَصْلُ كَمْ حَبِيبٍ ظَفِرْتُ بِـهِ!. وَلِوُقُـوعِهِمَا مُـسْنَداً إِلَـيْهِمَا لَفْظـاً وَمَعْنىً فِي نَحْوِ: كَمْ رَجُلاً جَاءَكَ؟. وَكَمْ مَلِكٍ أَحْسَنَ إِلَيْكَ!. وَمَعْنىً لَا لَفْظاً فِي نَحْوِ: كَمْ عَبْداً أَعْتَقْتَ؟ وَكَمْ حُرٍّ[4] أَكْرَمْتَ!. فَإِنَّ المفعولَ به مُسْنَدٌ إِلَـيْهِ بِحَـسَبِ الْمَعْنَـى؛ إذ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً ففي مَعْنَى: زَيْدٌ[5] ضَرَبْتُهُ. وَلاَ مَعْنَى لِاسْتِبْعَادِ ذَلِـكَ أَوْ إِنْكَـارِهِ، مَـعَ أَنَّـهُ قَـدْ يَقَعُ نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ ضُرِبَ زَيْدٌ فَيَكونُ مُسَنداً إِلَيهِ لَفظاً وَمَعنىً، وَذَلِكِ لا يُخرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَفْعُولاً بِهِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الحَاجِبِ[6] وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّـا كَـوْنُهُمَا مُبْهَمَـيْنِ/ فَـلاَ خِـلاَفَ[7] فِي أَنَّهُمَـا وُضِـعا لـذلك، وَأَمَّا افْتِقَارُهُمَا إِلَى التَّمْيِيـزِ[8] فَلِمَكَـانِ وَضْعِهِمَا عَلَى الْإِبْهَامِ، وَلِشَدَّةِ افْتِقَارِهِمَا إِلى الْمُمَيِّزِ لَمْ يُحْذَفْ إِلاَّ لِدَلِيلٍ، كَمَا إِذا جَرَى ذِكْرُ الْعَبِيدِ، فَقُلْتَ: كَمْ عِنْدَكَ؟. أَيْ: كَمْ عَبْداً عِنْدَكَ؟ بِالنَّصْبِ فِي الاسْتِفْهامِيَّةِ،

---

(1) في ج فيها.
(2) في ج يكون.
(3) في د بكم شيء.
(4) في ج حراً.
(5) في ج زيداً.
(6) قال في تعريف نائب الفاعل: هو كل مفعول حذف فاعله شرح الكافية لابن جماعة ص: 73.
(7) في الأصل و د فلا خفاء انهما.
(8) في ج، د المميز.

وَ كَمْ عَبْدٍ عِنْدَكَ. بِالجَرِّ في[1] الْخَبَرِيَّةِ، بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ المَقَامُ بِخِلاَفِ غَيْرِهِمَا مِنْ الأَعْدَادِ، فَإِنَّها تَدُلُّ عَلَى كَمِّيَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَإِنْ جُهِلَ جِنْسُهَا.

وَأَمَّا بِنَاؤُهُمَا[2]: فقالَ ابنُ الْحاجِبِ: بِنَاءُ كَمْ في الاِسْتِفْهامِ وَاضِحٌ، وَذَلِكَ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى هَمْزَةِ الاِسْتِفْهامِ، فَإِنَّ قَوْلَنَا[3]: كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ؟ ومَعْنَاهُ: أَعِشْرُونَ رَجُلاً عِنْدَكَ؟. وفي الْخَبَرِيَّةِ إِمَّا لِكَوْنِهَا مَوْضُوعَةً وَضْعَ الْحُرُوفِ غَالِباً فَأَشْبَهَتْ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ[4]. اِنْتَهَى. وَعَلَيْهِ سُؤَالاَتٌ مِنْهَا: أَنَّ شَبَهَ الاِسْمِ لِلْحَرْفِ في مُجَرَّدِ اللَّفْظِ لاَ يُؤَثِّرُ البِنَاءَ، وَقَدْ مَرَّ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ. وَقَدْ أَحْسَنَ ابْنُ مَالِكٍ في التَّسْهِيلِ، حَيْثُ قالَ: وَبُنِيَتْ في الاِسْتِفْهامِ لِتَضَمُّنِهَا[5] مَعْنَى حَرْفِهِ، وَفِي الْخَبَرِ لِشَبَهِهَا بالاستفهامِيةِ لَفْظاً وَمَعْنًى[6] ظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَعْنًى فَمِنْ جِهَةِ أَنَّ كُلاً مِنْهُمَا لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ كَيْفَ يَتَأَتَّى أَنْ يَكُونَ في الْخَبَرِيَّةِ مَعْنَى إِنْشَاءِ التَّكْثِيرِ القَائِمِ بِنَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلاَ وُجُودَ لَهُ في الْخَارِجِ حَتَّى يُقالَ بِاعْتِبارِهِ[7] أَنَّهُ طَابَقَ فَصِدْقٌ، وَ إِلاَّ فَكَذِبٌ. فَإِذَا قُلْتَ: كَمْ رجلٍ عِنْدَكَ! فَلَهُ جِهَتَانِ[8]: إِحْدَاهُمَا[9]: التَّكْثِيرُ الذي قَامَ بِذِهْنِكَ، وَلَا وُجُودَ لَهُ في الخَارِجِ، وَبِهَذا الاِعْتِبارِ تَكُونُ كَمْ إِنْشَائِيَّةً. وَالأُخْرَى كَثْرَةُ الرِّجَالِ الْمُخْبَرُ عَنْهَا بِالْعِنْدِيَّةِ وَلَهَا وُجُودٌ في الْخَارِجِ، وبهذا الاِعْتِبَارِ تَكُونُ كَمْ خَبَرِيَّةً[10] هذا مَعْنَى مَا قَرَّرَهُ ابنُ الْحَاجِبِ رَحِمَةُ اللهِ عَلَيْهِ. قالَ الرَّضِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ هَذا الذي قَرَّرَهُ يَطَّرِدُ في جَمِيعِ الأَخْبَارِ، لِأَنَّكَ إِذا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَلَا رَيْبَ في كَوْنِهِ خَبَراً، وَلا يُمْكِنُ أَنْ تُكَذِّبَ فِي التَّفْضِيلِ، وَيُقالُ لَكَ: إِنَّكَ لَمْ تُفَضِّلْ؛ بَلِ التَّكْذِيبُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْضَلِيَّةِ زَيْدٍ. وَكَذا إذا قلتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ

---

[1] في ج،د على.
[2] في ج،د بناؤها.
[3] في د فإن قلنا.
[4] شرح الكافية: 2/ 94.
[5] في الأصل لتضمن.
[6] التسهيل ص: 125.
[7] في د باعتبار.
[8] في ج وجهان.
[9] في ج أحدهما.
[10] شرح الكافية (بالمعنى):2/ 94.

وَهُوَ خَبَرٌ بِلاَ شَكٍّ، لَا يَدْخُلُهُ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيب مِنْ حَيْثُ الإِخْبَارُ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: إِنَّكَ أَخْبَرْتَ أَوْ لَمْ تُخْبِرْ؛ لِأَنَّكَ أَوْجَدْتَ بِهَذَا اللفظِ الإِخْبَارَ، (بَلْ يَدْخُلَانِ)[1] مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ فَيُقَالُ: إِنَّ الْقِيَامَ حَاصِلٌ أَوْ لَيْسَ بِحَاصِلٍ[2].

ومِنها أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ حَرْفُ التَّكْثِيرِ حَتَّى يُقالَ تَضَمَّنَتْهُ، وَجَوَابُهُ أَنْ يُقالَ: هو مَوْجُودٌ وَهُوَ مِنَ الاِسْتِغْرَاقِيَّةِ، وَ رُبَّ هذا إِنْ قِيلَ بِدَلاَلَتِهِمَا على التَّكْثِيرِ، وَإِلاَّ فالحَرْفُ المفيدُ لِذَلِكَ مُقَدَّرُ الْوَضْعِ. وَأَقْرَبُ مِنْ هَذا كُلِهِ أَنْ يُقالَ: بُنِيَتْ[3] كَمْ لِشَبَهِهَا بِالْحَرْفِ وَضْعاً، وَهذا سَبَبٌ يَنْتَهِضُ مُوجِباً لِبِنَائِهَا فِي وَجْهَي الاسْتِفْهامِ وَالخَبَرِ. وَأَمَّا لُزُومُ التَّصْدِيرِ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا إِذا كَانَ مُضَافاً أَوْ حَرْفَ جَرٍّ يَعْمَلُ فيها، وإِنَّمَا[4] الَّذي لاَ يُعْمَلُ فيها مُتَقَدِّماً عليها الْفِعْلُ أو شِبْهُهُ؛ لاِسْتِحْقَاقِهَا (الصَّدْرَ اسْتِفْهَامِيَّةً كَانَتْ أَوْ خَبَرِيَّةً. أَمَّا الاِسْتِفْهامِيَّةُ فَسَبَبُ اسْتِحْقَاقِهَا)[5] لِذَلِكَ وَاضِحٌ. وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَلِأَنَّها لِإِنْشَاءِ التَّكْثِيرِ، فَوَجَبَ لَهَا صَدْرُ الكَلامِ، كَمَا وَجَبَ لِ رُبَّ لِمَا[6] تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَعْنَى الإِنْشَائِيِّ، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُ الْجَارِّ عَلَيْهَا[7]؛ لِأَنَّ تَأَخُّرَ الْجَارِّ عَلَى الْمَجْرُورِ مُمْتَنِعٌ لِضَعْفِ عَمَلِهِ، عَلَى أَنَّ الْجَارَّ يَتَنَزَّلُ مِنَ الْمَجْرُورِ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ، فَكَأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.

قال: وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[8] أُبْدِلَتْ أَنَّ وَصِلَتُهَا مِنْ كَمْ فَمَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ عَامِلَ الْبَدَلِ هُوَ عَامِلُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَإِنْ قُدِّرَ عَامِلُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ يَرَوْا فَـ كَمْ لَهَا الصَّدْرُ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ قُدِّرَ أَهْلَكْنَا فَلَا تَسَلُّطَ لَهُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْبَدَلِ.

---

(1) ساقط من ج.
(2) شرح الكافية بالمعنى: 2/ 94 و ص: 311 باللفظ.
(3) في الأصل بسبب بناء كم.
(4) في ج،د و أما.
(5) ساقط من ج،د.
(6) سقطت من د.
(7) سقطت من د.
(8) يس: 31.

أقـولُ: عـدمُ تـسلُّطِ أهلكْنا عليهِ واضحٌ؛/ إذْ لا معنى لِقولِكَ: أهلكْنا أنَّهمْ إليهمْ لا يـرجِعُونَ. والاعتِـراضُ مَبْنِيٌّ عَلَى حَرْفٍ واحِدٍ، وَهِيَ أنَّ كَلِمَةَ كَمْ بِمُفْرَدِهَا هِيَ المُبْدَلُ مِنْهُ، فـإذا كَانَ مُرادُ هذا القائِلِ أنَّ المُبْدَل مِنْهُ هُوَ جُمْلَةُ: ﴿ قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾[1] لا كَمْ وَحْدَهَا طَـاحَ الاعْتِـرَاضُ أصْـلاً وَرَأْسـاً؛ إذِ التَّقْدِيـرُ حِينَئِذٍ: ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ وَلَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَغَايَـةُ مَا فِي الأمْرِ أنَّهُ عَبَّرَ عَنِ الكُلِّ بِالجُزْءِ الَّذِي هُوَ صَدْرٌ مُعْتَنىً بِهِ، والقرينةُ عَدَمُ استِقَامَةِ الكَلَـامِ عَلَى إرَادَةِ هَذا الجُزْءِ[2] بِمُفْرَدِهِ، وَهَذا أمْرٌ شَائِعٌ لَا نَكِيرَ فِيهِ، وَلَا مَانِعَ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي أنْ (يُحْمَلَ عَلَى قَائِلِهِ)[3] أنَّهُ أرَادَ غَيْرَ هَذا.

قَالَ: وَ"أنْ" وَصِلَتُهَا مَفْعُولٌ لِأجْلِه.

أقـولُ: وَالتَّقْدِيـرُ: لِـأنَّهُمْ لَـا يَرْجِعُونَ وَالعَامِلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ هذا الجَارُّ وَالمَجْرُورُ "أهلكْنا"، (أيْ: أهلكْنَاهُمْ)[4] لِأجْلِ هَذا المَعْنَى، وَلَا يَظْهَرُ تَعَلُّقُ ذلِك بِفِعْلِ الرُّؤْيَةِ.

قَالَ: وَجَوَّزَ أبُو البَقَاءِ[5] كَوْنَهُ[6] ضَمِيرَ الإهْلَاكِ المَفْهُومِ مِنَ الجُمْلَةِ.

أقـولُ: (يُـرِيدُ مِـنْ فِعْـلِ الجُمْلَـةِ)[7]؛ إذ الإهْلَاكُ مَصْدَرُ "أهْلَكَ"[8] وَحْدَهُ، لا مَصْدَرُ الجملةِ بِأسْرِهَا.

قَالَ: أحَدُهَا[9] أنَّ الكَلَامَ مَعَ الخَبَرِيَّةِ يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ.

أقـولُ: يَعْنِـي بِاعْتِبَارِ الكَثْرَةِ، لَا بِاعْتِبَارِ التَّكْثِيرِ القَائِمِ بِنَفْسِ المُتَكَلِّمِ؛ فَإنَّ هَذا مَعْنىً إنْشَائِيٌّ لَا يَحْتَمِلُ تَصْدِيقاً وَلَا تَكْذِيباً كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ، وَقَدْ مَرَّ مَا عَلَيْهِ.

---

(1) يس: 31.

(2) في الأصل "الخبر".

(3) في الأصل "ولا يحمل قائله".

(4) ساقط من "د".

(5) أبو البقاء العكبري تقدم التعريف به في ص: 18 من الأصل.

(6) اي: فاعل "يَهْدِ" في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ السجدة من الآية: 26.

(7) ساقط من "د".

(8) في "ج" "هلك".

(9) اي أحد الأمور الخمسة التي تميز "كم" الخبرية من الاستفهامية.

قَالَ: الرَّابِعُ: أَنَّ تَمْيِيزَ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ مُفْرَدٌ أَوْ مَجْمُوعٌ.

أَقُولُ: وَجْهُ كَوْنِهِ مُفْرَداً مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُوراً أَنَّ الْخَبَرِيَّةَ لَمَّا كَانَتْ لِلتَّكْثِيرِ شَابَهَتِ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ الصَّرِيحَ، أَعْنِي: الْمِائَةَ وَالْأَلْفَ، وَمُمَيِّزُ الْكَثِيرِ الصَّرِيحِ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ، فَكَذَلِكَ مُمَيِّزُ مَا يُشَابِهُهُ. وَأَمَّا مَجِيئُهُ مَجْمُوعاً فَلِأَنَّ الْعَدَدَ الكثيرَ، فِي لَفْظِهِ مَا يُنْبِئُ عَنْ كَمِّيَّةِ الْكَثْرَةِ صَرِيحاً. و كَمْ الْخَبَرِيَّةُ لَيْسَتْ مِثْلَهُ فِي التَّصْرِيحِ فَجُعِلَ جَمْعُهُ كَأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ مَعْنَى التَّصْرِيحِ[1] فِي مِثْلِهِ.

قَالَ: قَالَ[2]:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ ** وَنَعِيمِ سُوقَةٍ بَارَا[3]

أقولُ: الْمُلُوكُ جَمْعُ مَلِكٍ، كَـ "حَذِرٍ" و فِي الصِّحاحُ: "وَ الْمَلْكُ مَقْصُورٌ مِنْ مَالِكٍ أَوْ مَلِيكٍ"[4]. قلتُ: و فيه نَظَرٌ. وَ بَادَ: هَلَكَ. وَ السُّوقَةُ بِضَمِّ السِّينِ المهملةِ و بالقافِ: خِلَافُ الْمَلِكِ، يَسْتَوِي فيهِ الواحِدُ و الجمعُ و المؤنثُ و المذكرُ. و البيتُ شاهدٌ على مَجيءِ تَمْييزِ كَمْ الخبريَّةِ مَجْمُوعاً وَ مُفْرَداً، و هو مِنْ بحرِ المديدِ، والجزء الرابع منه، و هو أولُ الْعَجُزِ مَشْكُولٌ[5] وَهُوَ زِحَافٌ مُسْتَقْبَحٌ عِنْدَهُمْ، ووَزنُ الجزء المذكورِ، وَ هُوَ قَوْلُهُ: "وَنَعِيمِ" بِدُونِ تَنْوِينٍ "فَعِلَاتُ".

قَالَ: وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ[6]:

---

(1) في الأصل "الصريح".

(2) في شرح أبيات المغني للبغدادي: 4/ 163 أناليبت من قصيدة رائية لعدي بن زيد، ولم يرد فيها بل ورد في ذيل الديوان ص: 131. نقلا عن مجاز القرآن 2/ 153، وهو من شواهد العيني: 4/ 495 والارتشاف: 1/ 384، والهمع: 1/ 254، والاشموني: 4/ 80.

(3) في د "بادوا" وفي الأصل و ج "بادا" ولعله "بارا" فحرف.

(4) الصحاح: 4/ "ملك".

(5) أجزاء المديد "فاعلاتن فاعلن" أربع مرات إلا أنه لا يستعمل إلا مجزوء فيسقط منه جزاه و المشكول ما سقط ثانيه و سابعه الساكنان "فاعلاتن: فعلات. الإقناع في العروض و تخريج القوافي للصاحب ابن عباد، ص 14.

(6) ديوان الفرزدق: 451، و شرح المفصل: 4/ 133، و الخزانة: 3/ 126.

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَ خَالَـةٍ ** فَـدْعَاءَ قَـدْ حَلَـبَتْ عَلَـيَّ عِـشَارِي

أقـولُ: هـذا شَـاهِدٌ آخَرُ على مَجِيءِ تَميِيزِ الخبريَّةِ مُفْرَداً. وَالْفَدَعُ بِفَتْحَتَيْنِ: اَعْوِجَاجُ الرُّسْـغِ مِـنَ الْـيَدِ وَالـرِّجْلِ حَتَّـى يَـنْقَلِبَ الْكَفُّ أَوْ الْقَدَمُ إِلى إِنْسِيِّهِمَا[1]، أَوْ هُوَ الْمَشْيُ عَلَى ظَاهِـرِ الْقَـدَمِ، أَوِ ارْتِفَـاعُ أَخْمَـصِ الْقَـدَمِ حَتَّـى لَوْ وَطِئَ الْأَفْدَعُ عُصْفُوراً مَا آذَهُ، أوْهُوَ عِوَجٌ فِي الْمَفَاصِـلِ كَأَنَّهَـا قَـدْ زَالَـتْ عَـنْ مَوَاضِـعِهَا، وَأَكْثَـرُ مَـا يَكُـونُ فِي الْأَرْسَـاغِ خِلْقَةً كَذَا فِي الْقَامُـوسِ[2]. وَالرُّسْـغُ كَالْقُفْـلِ مَفْـصِلٌ بَـيْنَ الـسَّاعِدِ، وَالْكَفِّ، وَالسَّاق. وَالْقَدَم. وَالْإِنْسِيُّ: الْأَيْسَرُ مِـنْ كُـلِّ شَـيْءٍ. وَالْعِـشَارُ بِالْكَـسْرِ جَمْعُ عُشَرَاءَ: وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي أَتَى عَلَيْهَا مِنْ يَوْمَ أُرْسِـلَ عَلَـيْهَا الْفَحْـلُ عَشَرَةُ أَشْهُرٍ. وَغَرَضُ الْفَرَزْدَقِ بهذا البيتِ ذَمُّ جَرِيرٍ والِاسْتِخْفَافُ بِهِ، لِـأَنَّ مَعْـنَاهُ: أَنَّ كَـثِيراً مِـنْ عَماتِـكَ وَخَالَاتِكَ كُنَّ مِنْ جُمْلَةِ خَدَمِي وَرُعَاةِ إِبِلِي، وَقَوْلُهُ: عَلَيَّ عِـشَارِي يُرِيدُ عَلَى كُرْهٍ مِنِّي؛ لِأَنَّ عَلَى تُسْتَعْمَلُ فيما يَعُودُ بِالضَّرَرِ بِخِلَافِ اللَّامِ، قالَ تَعالَى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[3] وَهَـذا مِـنَ الْفَـرَزْدَقِ غَايَـةُ الاسْـتِخْفَافِ[4] وَالذَّمِّ؛ لِأَنَّ مَعْـنَاهُ: كُـنْتُ أَسْـتَنْكِفُ أَنْ يَحْلُـبْنَ عِشَارِي، وَأَنْ يَدْخُلْنَ فِي زُمْرَةِ رُعَاتِي وَخَدَمِي لِخِسَّتِهِنَّ، وَلِمَا بِهِنَّ مِنَ الْعَيْبِ.

قَالَ: وَلَا يكونُ تَمْيِيزُ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلَّا مُفْرَداً؛ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ.

أقـولُ: وَجْـهُ مَـا ذَهَـبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ مِنْ أَنَّ تَمْيِيزَ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ/ لا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَداً مَنْـصُوباً علـى مَـا قَـرَّرَهُ ابْنُ الْحاجِبِ[5] وَغَيْرُهُ، أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ كِنَايَةً عَنِ الْعَدَدِ جُعِلَتْ عِبَارَةً عَـنْ وَسَـطِ الْعَـدَدِ، وَهُـو مِـنْ أَحَـدَ[6] عَـشَرَ إِلى مِائَـةٍ؛ لِأَنَّهـا لَـوْ جُعِلَـتْ كِـنَايَةً عَـنْ أَحَـدِ الطَّرَفَيْنِ لَكَانَ تَحَكُّماً. وَوَسَطُ الْعَدَدِ مُمَيِّزُهُ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، فكذلك [مُمَيِّزُهَا][7] هُوَ كِنَايَةٌ عَنْهُ،

---

(1) في ج: إنسيتها وفي الأصل إنسيا. وفي الصحاح 3/ أنس: الإنسيُّ: ظاهر القدم، أو الزند، أو الساعد والباطن منها يسمى: وَحْشِيّاً.

(2) القاموس: 3/ فدع.

(3) البقرة من الآية الأخيرة: 285.

(4) في د: الاستحقاق.

(5) شرح الكافية: 2/ 96.

(6) في ج،د: أحدى.

(7) سقطت من الأصل.

وَاعتَرَضَهُ الْحَدِيثِي[1] بِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الوَسَطِ دُونَ غَيْرِهِ أَيْضاً تَحَكُّمٌ.

قَالَ: فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: كَمْ الاِسْتِفْهامِيَّةُ لَمَّا كانتْ مُقَدَّرَةً بِعَدَدٍ قُرِنَ بِهَمزَةِ الاِسْتِفْهامِ أَشْبَهَتِ العَدَدَ الْمُرَكَّبَ، فَأُفرِدَ مُمَيِّزُهَا وَنُصِبَ كَمُمَيِّزِهِ، فَقِيلَ: كَمْ دِرْهَماً، كَمَا قِيلَ: أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً. قلتُ: وهو أَيضاً ضَعِيفٌ، وَالأَوْلَى الإِحَالَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ، وَلا ضَرورَةَ تَدْعُو إلى ارتِكابِ هذِهِ الأَوْجُهِ الضَّعِيفَةِ الْمُتَكَلَّفَةِ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَجَوَّزُوا كَوْنَ تَمْيِيزِ الاستفهامِيةِ جَمْعاً. وَقِيَاس مَنْ جَوَّزَ فِي: ﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾[2] (كَوْنَ أَسْبَاطاً)[3] تَمْيِيزاً، وَمِنْهُمْ الزمخشري[4] أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ هُنا. قَالَ ابْنُ مَالكٍ في التَّسْهِيلِ: وَمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ فَحَالٌ، وَالْمُمَيِّزُ مَحْذُوفٌ[5] يَعْنِي أَنَّكَ إذا قُلْتَ: كَمْ لَكَ غِلْماناً فَالتَّقْدِيرُ: كَمْ نَفْساً اسْتَقَرُّوا لَكَ فِي حَالَةِ كَوْنِهِمْ غِلْمَاناً لَكَ لَمْ يَتَأَتَّ هَذا التَّخْرِيجُ إلاَّ عَلَى رَأْيِ الأَخْفَشِ فِي تَجْوِيزِ تَقْدِيمِ الْحالِ عَلى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ (في مِثْلِ ذَلِكَ)[6].

قالَ: وَالخامِسُ أَنَّ تَمييزَ الخَبَرِيَّةِ وَاجِبُ الخَفضِ.

أَقولُ: وَخَفْضُهُ عَلَى أَنَّ كَمْ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ حَمْلاً لَهَا على مَا هِيَ مُشَابِهَةٌ لَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَالْمُمَيِّزُ فِيهِ إِنَّمَا يُخَفَضُ[7] بالإِضَافَةِ. وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إلى أَنَّهُ مَخْفُوضٌ بِ مِنْ مُقَدَّرَةٍ[8]. وَعَمَلُ الْجَارِّ الْمُقَدَّرِ -وَإنْ كَانَ فِي غَيْرِ هذا الموضِعِ نَادِراً- إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ دُخُولُ مِنْ عَلَى مُمَيِّزِ الخبرِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا ﴾[9] ﴿ وَكَأَيِّن[10] مِّنْ ءَايَةٍ ﴾[11] سَاغَ عَمَلُهُ

---

(1) هو الإمام ركن الدين الحديثي الحسن بن محمد العلوي ت: 715 هـ بالموصل. له شرح على الكافية أكثر بحثا وجمعا من شرح الرضي نص على ذلك صاحب كشف الظنون 2/ 1376.

(2) الأعراف: 160.

(3) ساقط من ذ.

(4) قال الزمخشري: فإن قلت: تمييز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعا، وهلا قيل: اثني عشر سبطا؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا لأن المراد: وقطعناهم اثني عشرة قبيلة... فوضع أسباطا موضع قبيلة الكشاف: 2/ 124.

(5) التسهيل ص: 124.

(6) ساقط من الأصل.

(7) في ذ تنخفض.

(8) قال الفراء: ومن خفض عمةٍ في قول الفرزدق كم عمةٍ... قال: طالت صحبةُ مِنْ للنكرة في خيرٍ عالفاك الله، فخفض، يريدُ بخيرٍ معاني القرآن: 1/ 169.

(9) الأعراف من الآية: 4 وكررت في الأعراف ووردت في سور عديدة.

(10) في النسخ الثلاث وكم ولعله سهو من المؤلف.

(11) والآية: ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ يوسف: 105.

مُقَدَّراً؛ لِأَنَّ الشيءَ إذا عُرِفَ في مَوْضِعٍ جَازَ تَرْكُهُ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

قَالَ: فَحِينَئِذٍ[1] يَجوزُ في التَّمييزِ وَجْهَانِ: النَّصبُ وَهُوَ الكَثِيرُ، وَالْجَرُّ خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ.

أقولُ: وَالْمُجَوِّزُ لِلْجَرِّ قَصْدُ تُطَابِقِ كَمْ وَمُمَيِّزِهَا فِي الْجَرِّ بِالْحَرْفِ. نَحْوُ: على كَمْ جِذْعٍ بُنِيَ بَيْتُكَ؟ وَ بِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ؟

قَالَ: وَهُوَ[2] بِـ مِنْ مُضْمَرَةٍ وُجُوباً.

أقولُ: زَعَمَ الرَّضِيُّ أَنَّ[3] مُجَوِّزَ إِضْمَارِهَا قَصْدُ التَّطَابُقِ[4]: قلتُ: لَيْسَ هَذا تَوْجِيهاً لِوجُوبِ كَوْنِ مِنْ مُضْمَرَةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي وَجْهِهِ، وَلَمْ يَلُحْ لِي[5] فِيهِ شَيْءٌ؛ وَإِنَّما لَمْ يُجوِّزوا كَوْنَ الْمَجْرورِ بَدَلاً مِنْ كَمْ لِأَنَّ الْبَدَلَ[6] مِنِ اسْمِ الاستفهامِ لَا بُدَّ مِن اقْتِرانِهِ بِالْهَمْزَةِ، نَحْو: كَيْفَ زَيْدٌ؟ أَصَحيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟

قَالَ: وَأَفْرَدَ الضَّميرَ[7] حَمْلاً عَلَى لَفْظِ كَمْ.

أقولُ: أَوْ عَلَى أَنَّهُ عَائِدٌ على مَجْموعٍ مَنْ تَقَدَّمَ كَمَا فِي قَوْلِكَ: النِّسَاءُ فَعَلَتْ؟

قَالَ: وَبِفَدْعَاءَ مَحْذُوفَةً[8] مَدْلُولٌ عَلَيْهَا بِالْمَذْكُورَةِ.

أقولُ: لَكَ أَنْ تَعْتَقِدَ فِي فَدْعَاءَ كَوْنَهُ مَعْرِفَةٍ، إِذْ هُوَ كَلِمَةٌ أُرِيدَ بِهَا لَفْظُهَا، فَتَكُونُ عَلَماً عَلَيْهِ، وَتَنْتَصِبُ مَحْذوفَةً عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْهُ. أَوْصِفَةً لِلْحَالِ. وَلَكَ أَنْ تَجُرَّ كُلاً مِنْ هَاتَيْنِ الكلمتينِ على أنهما صِفَةٌ لِفَدْعَاءَ، بِنَاءً على أَنَّهُ نَكِرَةٌ. والمعنى: لِكَوْنِهِ قَدْ وُصِفَ بِمُسَمَّاةٍ بِفَدْعَاءَ، أَيْ بِكَلِمَةٍ مُسَمَّاةٍ بِذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ: [رُبَّ زَيْدٍ][9] لَقِيتهُ، أَيْ: رُبَّ مُسَمَّىً بِهَذا

---

[1] اي عندما تجر كمْ الاستفهامية بحرف جر حينئذ يجوز في التمييز وجهان.

[2] اي تمييز كمْ المجرور.

[3] في ذ انه يجوز.

[4] شرح الكافية للرضي: 2/ 96.

[5] لي سقطت من ج،ذ.

[6] في الأصل المبدل.

[7] في حلبت التي تعرب خبراً عن كمْ عندما تميزها منصوبا على لغة تميم التي تجيز نصب تمييز كمْ الخبرية، أو على تقدير كمْ استفهامية قصد التهكم.

[8] يتحدث عن رواية رفع عمة في بيت الفرزدق المتقدم، و عمة على هذه الرواية تعرب مبتدأ وإن كان نكرة لأنه قد وصف ب لكَ و ب فدعاء محذوفة..

[9] سقط من الأصل.

الاِسْمِ لَقِيتُهُ، ويَقَعُ[1] مِثْلُ هَذا في كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ، كَقَوْلِ ابنِ الْحاجِبِ في الْكَافِيَةِ: "وَالْعَلَمُ الموصوفُ بابْنٍ مُضَافاً إلى عَلَمٍ، يُخْتَارُ فَتْحُهُ"[2] وَقَدْ وَقَعَ "مُضافٌ" بالجَرِّ في بَعْضِ نُسَخِها، وَوَجْهُهُ مَا ذُكِرَ.

قال: ونَظِيرُهُ[3]: "زَيْنَبُ وَهِنْدٌ قَامَتْ".

أقولُ: فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: حُذِفَ مِنَ الأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي، وَلَكَ الْعَكْسُ؛ لَكِنْ[4] الْحَذْفَ مِنَ الأَوَّلِ أَوْلَى عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الْفَصْلِ.

---

(1) في د: "ويقع في".

(2) شرح الكافية لابن جماعة ص: 117 "توابع المنادي".

(3) أي نظير المخبر عنه إذا كان متعدد اللفظ والمعنى.

(4) في الأصل: "لأن".

كَـــأَيِّـــنْ

قَالَ: وَلِهَذَا[1] جَازَ الوَقْفُ عليها بِالنُّونِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَمَّا دَخَلَ فِي التَّرْكِيبِ أَشْبَهَ النُّونَ الأَصْلِيَّةَ.

أقُولُ: انْظُرْ قَوْلَهُ: لِأَنَّ التَّنْوِينَ بِمَاذَا يَتَعَلَّقُ؟. فَإِن كَانَ بِ جَازَ وهو الظَاهِرُ فَهَذَا الْفِعْلُ قَدْ ذُكِرَتْ/ عِلَّتُهُ أَوَّلاً بِقَوْلِهِ: وَلِهَذَا فَمَا هَذِهِ الْعِلَّةُ الثانيةُ، والعاملُ لَا يَتَعَدَّى إِلى مَعْمُولَيْنِ مِنْ نَوعٍ واحِدٍ إِلاَّ بِإِتْبَاعٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الثاني بَدَلاً مِنَ الأَوَّلِ أَتَى بِهِ لِأَنَّهُ أَدَلُّ عَلَى الْمَقْصودِ مِنَ الأَوَّلِ.

قَالَ: وابْنُ مَالِكٍ، واسْتَدَلَّ عَلَيْهِ[2].

أقولُ: اِسْتَدَلَّ مَبْنِيٌّ لِلْفاعِلِ، وَفَاعِلُهُ ضَميرٌ يَعودُ إِلى ابْنِ مَالِكٍ.

قَالَ: أَحَدُهَا[3]: أَنَّهَا[4] مُرَكَّبَةٌ.

أقُولُ: قَالَ الرَّضِيُّ: دَخَلَتْ كَافُ التَّشْبِيهِ عَلَى أَيٍّ الَّتِي هِيَ فِي غَايَةِ الإِبْهامِ؛ إذا قُطِعَتْ عَنِ الإِضافَةِ، فَ كَأَيِّنْ مِثْلُ: كَذا فِي كَوْنِ الْمَجْرورَيْنِ[5] مُبْهَمَيْنِ عِنْدَ السَّامِعِ؛ إِلاَّ أَنَّ فِي ذا[6] إِشَارَةً فِي الأَصْلِ إِلى ما هُوَ فِي ذِهْنِ الْمُتَكَلِّمِ[7] بِخِلَافِ أَيٍّ فَإِنَّهُ لِلعَدَدِ الْمُبْهَمِ، والتمييزُ بَعْدَ كَذا وَ كَأَيِّنْ فِي الأَصْلِ عَنِ الْكَافِ لا عَنْ ذا وَ أَيٍّ كَمَا فِي: مِثْلُك رَجُلاً؛ لِأَنَّك تُبَيِّنُ فِي كَذا رَجُلاً وَ كَأَيِّنْ رَجُلاً أن مِثْلَ الْعَدَدِ المبهمِ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ هُوَ، وَلَمْ تُبَيِّنْ الْعَدَدَ الْمُبْهَمَ، فَأَيٌّ فِي الأَصْلِ كَانَ مُعْرَباً، لكِنَّهُ انْمَحى عَنِ الْجُزْئَيْنِ مَعْناهُما الإِفْرادِيُّ، وَصارَ

---

(1) أي: لعلة تركيب كأين من كاف التشبيه، و أي المنونة.

(2) أي أن ابن مالك استدل على أن كأين تفيد الاستفهام بقول أُبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما كأيِّن تقرأ سُرَة الاحزاب آية فقال: ثلاثاً وسبعين، وإفادتها الاستفهام نادر، اثبته ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك. انظر المغني: 1/ 186. وفي شرح الكافية للرضي: 2/ 101 قال أبي بن كعب لزر بن حُبيش: كأين تعد سورة الأحزاب؟. اي: كم تعد؟.

(3) اي أحد الأمور الخمسة التي تخالف كأين كم.

(4) في الأصل أنه.

(5) في ج المجرور.

(6) في الأصل ذلك.

(7) في الأصل و ج السامع.

الجموعُ كاسْمٍ مُفْرَدٍ بمعَنى كَمْ الخَبَرِيَّةِ، فَصَارَ كَأنَّهُ اسْمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكون، آخِرُهُ نونٌ سَاكِنَةٌ، كَمَا في: مَنْ، لا تَنوِين تَمكُّنٍ، فَلِذَا يُكْتَبُ بَعْدَ الْيَاءِ نُونٌ مَعَ أنَّ التَّنْوِينَ لاَ صُورَةَ لَهُ خَطّاً[1].

قَالَ: وَمِنَ النَّصْبِ قَوْلُهُ[2]:

اطْـرُدِ الْـيَأْسَ بِالـرَّجَا؛ فَكَـأَيِّنْ ** آلِمـاً حُـمَّ، يُـسْرُهُ بَعْـدَ عُـسْرِ

أقولُ: اَلطَّرْدُ: اَلإبْعَادُ. يُقَالُ: طَرَدَهُ يَطْرُدُهُ بِفَتْحِ العينِ في الماضِي وَضَمِّهَا في المضارِعِ. وَالـيَأسُ: اَلْقُـنُوطُ. وَالـرَّجَاءُ بِالْمَدِّ: الأَمَـلُ، وَطَمعُ وُقُوعِ الشَّيْءِ. وَقَصَرَهُ الشَّاعِرُ لِلضَّرُورَةِ. وَالآلِمُ: اِسْمُ فاعِلٍ مِنْ أَلِمَ يَأْلَمُ إذا تَوجَّعَ. وَحُمَّ: قُدِّرَ وَقُضِيَ.

يَقـولُ: لاَ تَقْـنَطْ، وَتَـرَجَّ حُصُولَ الْفَرَجِ بَعْدَ الشِّدَّةِ، فَكَمْ مِنْ عَدِيمٍ قَدَّرَ اللهُ غِنَاهُ بَعدَ فَقْرِهِ، وَإذا كَانَ فَبَابُ الأَمَلِ مَفْتُوحٌ، فَلاَ تَسُدَّهُ بِالْقُنُوطِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[3]:

وَكَـائِنْ لَـنَا فَـضْلاً عَلَـيْكُمْ[5] وَمِـنَّةً ** قَـدِيماً، وَلاَ تَـدْرُونَ[4] مَـا مَـنُّ مُـنْعِمِ

أقـولُ: كَـائِنْ بِالأَلِـفِ بَعْدَ الْكَافِ تَلِيهَا هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ فَنونٌ ساكنةٌ لُغَةٌ [في][6] كَأَيِّنْ الْمُتَقَدِمَةِ. وَقَالَ يُونُسُ: هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ كَانَ. وذَهَبَ الْمُبَرِّدُ -وَهُوَ الأَوْلَى- إلى أَنَّهُمْ بَنَوْا مِـنَ الْكَلِمَتَـيْنِ لَمَّـا رَكَـبُوهُمَا صِيغَةَ فَاعِلٍ، فَالْكَافُ فَاءُ الْكَلِمَةِ، وَالْهَمْزَةُ الَّتِي كَانَتْ فَاءَ أَيٍّ صَارَتْ عَيْناً، وَحُذِفَتْ إِحْدَى الْيَائَيْنِ وَبَقِيَتِ الأُخْرَى لاَماً[7]. قُلْتُ: إلاَّ أَنَّهَا حُذِفَتْ لِالْتِقَائِهَا

---

(1) شرح الكافية: 2/ 94.

(2) الشاهد فيه أنه على غير الغالب ورد تميز كاين منصوباً. لم أقف على قائله، وهو من شواهد: الارتشاف: 1/ 386. والتصريح: 2/ 282 وأوضح المسالك: 2/ 259.

(3) الشاهد فيه كالسابق له، وقائله غير معروف، وهو من شواهد: الارتشاف: 1/ 386. والهمع: 1/ 255. والأشموني: 4/ 85.

(4) في ج، د "عليه".

(5) في ج، د "يدرون".

(6) سقطت من الأصل.

(7) لا وجود لهذا في المقتضب، وللمبرد في الكامل حديث عن كاين. قال: "وكائِنْ معناه كَمْ وأصله كاف التشبيه دخلت على أيٍّ فصارتا بمنزلة كَمْ، ولكن كثرت كأيٍّ فخففت، والتثقيل الأصلُ، ثم قال: "وبعض العرب يقلب فيقول: كَيْءٍ يَ فَتَى. الكامل: 2/ 233.

سَـاكِنَةٌ مَـعَ الـنُّونِ السَّاكِنَةِ. وقالَ الْخَلِيلُ: اَلْيَاءُ الساكنةُ مِنْ أيٍّ قُدِّمَتْ عَلَى الْهَمْزَةِ وَحُرِّكَتْ بِحَـرَكَتِها لِوُقُـوعِهَا مَوْقِعَهَا، وَسُكِّنَتِ الْهَمْزَةُ لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الْيَاءِ الساكنةِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلِفاً لِتَحَـرُّكِهَا وَانْفِـتَاحِ مَـا قَـبْلَهَا، فَاجْـتَمَعَ سَـاكِنَان: اَلْأَلِـفُ وَالْهَمْـزَةُ، فَكُـسِرَتِ الْهَمْـزَةُ لِالْتِقاءِ الـسَّاكِنَيْنِ، وبَقِـيَتِ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ بَعْدَ كَسْرَةٍ فَأَذْهَبَها التَّنْوِينُ بَعْدَ زَوَالِ حَرَكَتِهَا كَالْمَنْقُوصِ[1].

وَالْفَـضْلُ: اَلْإِحْـسانُ. وَالْمِنَّةُ: اَلْإِنْعامُ. وَقَدِيماً: صِفَةُ ظَرْفٍ مَحْذُوفٍ عَامِلُهُ لَنَا الْمَفْعُولُ بِهِ بَيْنَ كَـائِنٍ وَمُمَيِّـزِهَا. فَإِنْ قُلْتَ: مَنَّ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ، تَقُولُ: مَنَنْتُ عَلَى زَيْدٍ بِكَذَا وَتَقْدِيرُهُ فِي الْبَـيْتِ، أيْ: مَـا مَـنَّ بِـهِ مُـنْعِمٌ[2] يَقْتَـضِي حَـذْفَ الْعَائِـدِ المجـرور مَعَ فَقْدِ شَرْطِهِ، وَهُوَ كَوْنُ الموصولِ مَجْرُوراً بِمِثْلِهِ مَعْنىً وَمُتَعَلَّقاً، قُلْتُ: مَا فِي البيتِ مَصْدَرِيَّةٌ لَا مَوْصُولَةٌ، فَلَا عَائِدَ، وَلَا حَذْفَ، وَلَا إِشْكَالَ.

---

(1) قول الخليل ورد بنصه في شرح الرضي على الكافية: 2/ 95.

(2) في الأصل و ج "منهم".

كَــذَا

قَالَ: وَقَوْلُه[1]:

وَأَسْلَمَــنِــي الــزَّمَــانُ كَـــذَا ** فَـــلَا طَــــرَبٌ وَلَا أُنْسُ

أقولُ: أَسْلَمَنِي، أيْ: خَذَلَنِي. والمرادُ بِالطَّرَبِ هُنا: الفَرَح، وَإِلاَّ فَهُوَ مِنَ الأَضْدَادِ، يُطْلَقُ على الحُزْن، وَعَلى الفَرَحِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الطَّرَبُ [خِفَّةٌ] [2] تَلْحَقُ[3] الإِنْسَانَ تَسُرُّهُ أَوْ تُحْزِنُهُ. وَالأُنْسُ عَلَى وَزْنِ القُفْلِ: ضِدُّ الوَحْشَةِ.

قَالَ: وَلِهَذَا قَالَ فُقَهَاؤُهُمْ[4]: إِنَّهُ يَلْزَمُ بِقَوْلِ القَائِلِ: لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمٍ. مائةٌ وَبِقَوْلِه: كَذَا دَرَاهِمَ: ثَلَاثَةٌ. وَبِقَوْلِه: كَذَا كَذَا دِرْهَماً [أَحَدَ عَشَرَ، وَبِقَوْلِه: كَذَا دِرْهَماً: عِشْرُونَ. وَبِقَوْلِه: كَذَا وَكَذَا دِرْهَماً][5]: أَحَدٌ وَعِشْرُونَ. حَمْلاً عَلَى المُحَقَّقِ مِنْ نَظَائِرِهِنَّ مِنَ العَدَدِ الصَّرِيحِ.

أَقُولُ: وَقَعَ [بَعْضُ] [6] هَذِهِ الأَلْفَاظِ في فِقْهِ عُلَمَائِنَا المَالِكِيَّةِ، فَحَكَى ابْنُ شَاسٍ[7]، وَابْنُ الحاجِبِ/ في كَذَا دِرْهَماً وَ كَذَا كَذَا دِرْهَمٌ. [وَكَذَا وَ كَذَا دِرْهَماً] [8] مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِيهِنّ. وَقَالَ سَحْنُونٌ[9]: مَا أَعْرِفُ هَذَا، وَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ[10] وَجَزَمَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ

---

(1) الشاهد فيه أن 'كذا' مركبة من 'الكاف' و 'ذا' الإشارية. والبيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد الارتشاف: 1/ 389.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في الأصل 'يلحق'.

(4) أي: فقهاء الكوفيين.

(5) ساقط من الأصل.

(6) سقطت من الأصل.

(7) هو عبد الله بن محمد بن شاس بن نجم بن شاس الجذامي السعدي المصري جلال الدين أبو محمد شيخ المالكية بمصر في عصره من أهل دمياط. مات مجاهدا سنة: 616 هـ. من كتبه: الجواهر الثمينة في فقه المالكية. شذرات الذهب: 5/ 69. وشجرة النور: 165. والأعلام: 4/ 124.

(8) ساقط من الأصل ومن 'ج'.

(9) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الملقب ب 'سحنون' قاض، فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، وأصله شامي، ولد بالقيروان. وهو راوي المدونة في فروع المالكية عن ابن قاسم، عن الإمام مالك. ت: 240 هـ. الحلل السندسية في الأخبار التونسية: 105. والأعلام:4/ 5.

(10) لم أعثر على القول سحنون.

الْمَالِكِي»[1] فِي مُخْتَصَرِهِ الْفِقْهِيِّ الَّذِي وَضَعَهُ لِبَيَانِ مَا بِهِ الْفَتْوَى فِي مَذْهَبِ الشَّيْخِ الإِمَامِ مَالِكٍ بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ شَاسٍ، وَابْنُ الْحَاجِبِ، وَتَرَكَ قَوْلَ سَحْنُونٍ بِقَبُولِ التَّفْسِيرِ. قَالَ ابْنُ مُعْطٍ[2] فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ: فَإِنْ قَالَ: كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ لَزِمَهُ ثَلاثُمِائَةِ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُمَا عَدَدَانِ أُضِيفَ ثَانِيهِمَا إِلَى الْمُفْرَدِ. فَإِنْ قَالَ: كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ لَزِمَهُ أَلْفٌ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ؛ لِأَجْلِ الْعَطْفِ مَعَ جَرِّ التَّمْيِيزِ، هَذَا مَذْهَبُ النَّحْوِيِّينَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ[3]. ذَكَرَ هذا بَعْدَمَا ذَكَرَ التَّفَاصِيلَ الَّتِي ذَكَرَهَا المصنفُ[4] كُلَّهَا، فَجَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ مَذْهَبَ النَّحْوِيِّينَ، ثُمَّ قال: فإن قال كذا درهمٌ بالرفع، فكأنه قال: واحد هو درهم، فإن قال: كذا دراهمٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَدَدٌ هُوَ دَرَاهِمُ. فَإِنْ قَالَ: كَذَا كَذَا وَجَاءَ بِعَطْفِ الْبَيَانِ لَم يُتَصَوَّرْ؛ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ فِي مِثْلِهِ مَنْصُوبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الْبَيَانِ مَجْمُوعاً، كَقَوْلِكَ: كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ فَيَجُوزُ، وَيَكُونُ الْجَمْعُ حينئذٍ بَدَلاً أَوْ عَطفَ بَيَانٍ، كَمَا فِي: ﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾[5]، ﴿ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[6].

قال: كَقَوْلِه[7]:

---

(1) هو خليل ابن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي فقيه مالكي من أهل مصر، صاحب المختصر الفقه، والتوضيح (شرح مختصر ابن الحاجب، والمناسك. ت: 776 هـ. الدرر الكامنة: 2/ 86. وفي الديباج ت: 749. وفي نيل الابتهاج ص: 95 رجح التنبكتي سنة: 776 هـ. ينظر قول خليل في المختصر ص: 220 (ط:1981) مك. المالكية.

(2) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي، الحنفي، يلقب بزين الدين، ويكنى أبا الحسن ويعرف بابن معط، ت: 628 هـ. له نظم الألفية الدرة الألفية في علم العربية، والبديع في صناعة الشعر، والفصول الخمسون، وشرح الجمل، والجزولية. وغيرها. قال محقق الفصول: لم يبق من كتبه إلا ثلاثة: الألفية، والفصول، والبديع. إنباه الرواة. ومرآة الجنان، والبغية: 2/ 344.

(3) ينظر الفصول ص: 244 تحقيق محمود محمد الطناجي.

(4) يريد ابن هشام في المغني: 1/ 188.

(5) الأعراف: 160. ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ ﴾.

(6) الكهف من الآية: 25.

(7) الشاهد فيه أن: كذا لا تستعمل في الغالب إلا معطوفا عليها، كذا ينظر فوح الشذا بمسألة كذا لابن هشام ص: 31. تحقيق: أحمد مطلوب بغداد: (1963). ومنثور الفوائد لأبي البركات الانباري ص: 68. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط أ 1983 كلية الآداب، جامعة بغداد.

لم يعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: باب كم وكذا م غ: 699. وشرح ابن عقيل عليه: 2/ 116، والأشموني بحاشية الصبان: 4/ 86.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرا ** كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الْجَهْد

أقـولُ: عِـدْ فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ وَعَدَ يَعِدُ، وفي الصِّحاحِ: النِّعْمَةُ: الْيَدُ وَالصَّنِيعَةُ وَالمِنَّةُ، وَمَا أُنْعِـمَ بِـهِ عَلَـيْكَ، وَكَـذَا النُّعْمى فَإِنْ فَتَحْتَ النونَ مَدَدْتَ، فقلتَ: النَّعْمَاء[1]. وَالْبُؤْسَى بِضَمِّ الْـبَاءِ وَسُـكُونِ الْهَمْـزَةِ وَقَـصْرِ الْأَلِـفِ: خِلَـافُ النُّعْمَـى[2]. وَاللُّطْـفُ مِـنَ اللهِ: التَّوْفِـيقُ وَالْعِـصْمَةُ[3]، وَيُطْلَـقُ أَيْضاً عَلَى الرِّفْقِ، وَكَأَنَّهُ الْمُرادُ في البيتِ وَالْجَهْدُ بِفَتْحِ الجِيمِ: الْمَشَقَّةُ. وَجُوِّزَ ضَمُّهَا أَيْضاً.

---

(1) الصحاح 5/ نعم.

(2) الصحاح: 3/ بأس.

(3) الصحاح 4/ عطف.

كَـــلاَّ

قـال: وقَـوْلُ الكِسَائِيِّ[1] **[لَا يَتَأتَّى في نَحْو]**[2]: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾[3]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ﴾[4]، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾[5] **لِـأَنَّ أَنَّ تُكْسَرُ بَعْدَ أَلَا الِاسْتِفْتَاحِيَّةِ، وَلَا تُكْسَرُ بَعْدَ حَقًّا وَلَا بَعْدَمَا كَانَ بِمَعْنَاهَا.**

أقـولُ: إنَّمـا يَمتَـنِعُ كَسْرُهَا بَعْدَ حَقّاً إذا كانتْ حَقّاً وَاقِعَةً في ابْتِدَاءِ الْكَلَام، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا فَاعِلاً بِفِعْلٍ نَاصِبٍ لَهَا أوْ مُبْتَدأً مُخْبَراً عَنْهُ بِهَا، عَلَى أنَّ أنَّ تَكُونُ مَنصُوبَةً عَلَى إسْقَاطِ الخَافِضِ، أيْ أفِي حَقٍّ وَأمَّا إذَا جَعَلْنَا حَقّاً مُتَعَلِّقَةً بِالْكَلَامِ السَّابِقِ عليها لَا بِمَا بَعْدَهَا، فَلَا مَانِعَ مِـنْ كَـسْرِ أنَّ حِينَئِذٍ؛ بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ على هَذا التَّقْدِيرِ؛ لِأنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، كَمَا إذا قُلْـتَ: زَيْـدٌ أكْـرَمْتُهُ حَقّـاً إنَّهُ فاضِلٌ فَتَجْعَلُ حَقّاً مُتَعَلِّقَةً بِما قَبْلَهَا، أيْ: أحِقُّ إكْرَامَهُ حَقّاً، وَلَا تُجْعَـلُ صَدْراً لِمَا بَعْدَهَا، فَيَظْهَرُ وَجْهُ الْكَسْرِ. إذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلِمَ لَا تَكُونُ الَّتِي جُعِلَتْ بِمَعْنَى حَقّـاً رَاجِعَـةً لِمَـا قَبْلَهَا مِنَ الْكَلَامِ، وَيَكُونُ ما بَعْدَهَا جُمْلَةً مُسْتَأنَفَةً فَتَكْسَرُ أنَّ[6] وَلَا يَتِمُّ الرَّد علـى الْكِسَائِيِّ بِمَـا ذَكَـرَ الْمُـصَنِّفُ. وَمِمَّـا يَدُلُّ لِمَا قُلْنَاهُ مِنْ أنَّكَ إذا جَعَلْتَ حَقّاً مِنَ تَمَام الْكَلَامِ السَّابِقِ كَسَرْتَ أنَّ الْوَاقِعَةَ بَعْدَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[7] قِـراءَةُ الْجَمَاعَـةِ بِكَـسْرِ أنَّ (عَلَى أنَّ)[8] حَقّاً مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾، وَقَـوْلَهُ: ﴿إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ اسْـتِئْنَافٌ، مَعْـنَاهُ: التَّعْلـِيلُ لِوُجـوبِ

---

(1) قال: إن كلاً: معنى الردع والزجر فيها ليس مستمرا، وإنما قد تأتي بمعنى حقا.

(2) ساقط من الأصل.

(3) المطففين من الآية: 18.

(4) المطففين من الآية: 7.

(5) المطففين من الآية: 15.

(6) سقطت من د.

(7) يونس من الآية: 4.

(8) ساقط من د.

الْمَرْجِعِ إِلَيهِ، وَقُرِئَ بِفَتْحِ[1] "أَنَّ" عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: لِأَنَّهُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ "وَعْدَ اللهِ" أيْ: "وَعَدَ اللهُ وَعْداً بَدءَ الْخَلْقِ ثُمَّ إعادَتَهُ"[2]، وَالْمَعْنَى: إِعَادَةُ الْخَلْقِ بَعْدَ بَدْئِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِمَا نَصَبَ "حَقّاً" أيْ "حَقَّ حَقّاً بَدْءُ الْخَلْقِ"، كَقَوْلِهِ[3]:

أَحَقّاً عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ جائِياً ** وَلَا ذاهِباً إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

كَذَا فِي الْكَشَّافِ.

قال: وَمُحوجٌ[4] لِتَكَلُّفِ دَعْوَى عِلَّةٍ لِبِنَائِهَا.

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا بُنِيَتْ لِكَوْنِ[5] لَفْظِ الْحَرْفِيَّةِ، وَمُنَاسَبَةِ مَعْنَاهَا لِمَعْنَاهَا، لِأَنَّكَ تَرْدَعُ/ الْمُخَاطَبَ عَمَّا يَقُولُ تَحْقِيقاً لِضِدِّهِ كَذَا قَال الرَّضِيُّ[6].

قال: وَإِلَّا فَلِمَ لَا نُوِّنَتْ[7]؟

أَقُولُ: يَعْنِي، وَإِلَّا تَكُنْ مَبْنِيَّةً فَلِمَ تُرِكَ[8] تَنْوِينُهَا؟ وَأَدْخَلَ الْمُصَنِّفُ "لا" عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي لَفْظاً وَمَعْنىً مَعَ عَدَمِ تَكْرَارِهَا، وَهُوَ شَاذٌّ. وَقَدْ يُقَالُ: المرادُ: فَلِمَ لَا تُنَوَّنْ؟ فَلَا يَكُونَ مَاضِياً مَعْنىً، فَلا يَجِبُ تَكْرَارُ "لَا" كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[9]:

---

(1) سقطتا من "ذ".

(2) قرأ "أنه" بالفتح أبو جعفر يزيد بن القعقاع، والأعمش، وسهل بن شعيب الكوفي. المحتسب: 1/ 307. والبحر لأبي حيان 5/ 124، ط 2/ دار الفكر 1983.

(3) من شواهد الكشاف: 2/ 225 على قراءة فتح "أنه يبدأ". ومن شواهد البحر: 5/

(4) القول بأن "كلّا" على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى "حقاً".

(5) في "ذ" لكونها.

(6) شرح الكافية: 2/ 401.

(7) أي: "كلّا".

(8) في "ذ" "نترك".

(9) البيت من قصيدة لِلْمُؤَمَّل المحاربي قالها في امرأة كان يهواها ومنها قوله:

شَفَّ الْمُؤَمَّلَ يَوْمَ الحِيرَةِ النَّظَرُ ** لَيْتَ المؤملَ لَمْ يُخْلَقْ لَهُ بَصَرُ

في الأغاني هو كوفي من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية: 22/ 262، 263. وله ترجمة وافية في الخزانة: 3/ 522، وشرح شواهد المغني للبغدادي 4/ 392،391. وهو من شواهد المغني الآتية في أن "لا" لا تتكرر في الماضي مع القسم لأنه مستقبل في المعنى.

حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ ** تَاللهِ لَا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

[بَعْدَهُ لِشَيْخِنَا (ث ع ل) حَفِظَهُ اللهُ:

بَلْ جَنَّةُ الْخُلْدِ مَأْوَاهُمْ مُزَخْرَفَةً ** يَنْعَمُونَ بِهَا حَقّاً بِمَا صَبَرُوا

وَبَعْدَه لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ الْعَبْدِ:

وَكَيْفَ لَا وَهُمْ صَبَوْا وَقَدْ كَتَمُوا ** مَعَ الْعَفَافِ، بِهَذَا يَشْهَدُ الأَثَرُ] [1]

قَالَ: وَقَدْ يَتَعَيَّنُ لِلرَّدْعِ أَوِ الاسْتِفْتَاحِ.

أَقُولُ: فَاعِلُ يُتَعَيَّنُ ضَمِيرُ مُذَكَّرٍ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ، حَيْثُ قَالَ: وَإِذَا صَلَحَ الموضعُ لِلرَّدْعِ. أَوْ إِلَى كَلَّا بِاعْتِبَارِ إِرَادَةِ اللَّفْظِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ تَاءً فَوْقِيَّةً، فالضميرُ لِمُؤَنَّثٍ يَعُودُ إِلَى كَلَّا بِاعْتِبَارِ إِرَادَةِ الْكَلِمَةِ.

قَالَ: نَحْوَ: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾[2]، **لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى حَقّاً لَمَا كُسِرَتْ هَمْزَةُ إِنَّ.**

أَقُولُ: هَذِهِ آيَةُ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي وَعَدَ بِإِتْيَانِهَا[3]، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فَتْحُ هَمْزَةِ إِنَّ بَعْدَ كَلِمَةِ حَقّاً وَلَا كَسْرُهَا دَائِماً؛ بَلْ ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَإِنْ جَعَلَ إِرَادَةَ الاِسْتِئْنَافِ مَعَ جَعْلِ حَقّاً مُتَعَلِّقَةً بِمَا قبلها مُمْكِنٌ.

قَالَ: وَنَحْوُ: ﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾[4] **وَذَلِكَ لِكَسْرِ إِنَّ.**

---

(1) ساقط من الأصل ومن ج.

(2) المؤمنون من الآية: 100.

(3) لأنه قال قبل قليل: لأن قول النضر لا يتأتى المؤمنين والشعراء. المغني: 1/ 189

(4) الشعراء 60-61.

أقـول: هَذِهِ آيَةُ الشُّعَرَاءِ الَّتِي وَعَدَ أَيْضاً بِإتْيَانِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كَسْرَ أَنَّ لَيْسَ مَانِعاً مِنْ جَعْـلِ كَلَّا بِمَعْنَى حَقّاً؛ لِإمْكَانِ جَعْلِهَا مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا قَبْلَهَا، أيْ حَقّ[1] جَزَعُكُمْ حَقّاً، ثُمَّ استأنف بِقَـوْلِهِ: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ وَهُـوَ عَلَـى تَقْدِيـرِ سُـؤَالِ عَـنِ العِلَّـةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا قَالوا: ﴿ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾ فهـمَ[2] جَـزَعَهُمْ، فَقَالَ: كَلَّا، أيْ: ثَبتَ جَزَعُكُمْ مِنْ فِرْعَونَ وَجُنُودِهِ، وَحَقَّ ذَلِـكَ حَقّـاً، فَقَدَّرَ أَنَّهُمْ قَالوا: وَلَمْ لَا نَجْزَعُ[3] وَقَدْ قَارَبُوا إِدْرَاكَنَا وَأَخْذَنَا فَقَالَ: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾، أيْ: إِلَى مَا فِيهِ النَّجَاةُ، وَلَا جَزَعَ مَعَ تَحْقِيق هِدَايَتِهِ.

قَالَ: وَقَدْ يَمْتَنِعُ كَوْنُهَا لِلزَّجْرِ نَحْوُ: ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾[4] إِذْ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَصِحُّ رَدُّهُ.

أَقـولُ: إنْ لَـمْ يَكُـنْ قـبلها مَا يَصِحُّ رَدُّهُ، فَبَعْدَهَا مَا يُمْكِنُ الرَّدْعُ[5] عَنْ إِنْكَارِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾[6] وَقَدْ جَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ ذلك، فَقَالَ: يُجُوزُ أَنْ تَكونَ كَلَّا رَدْعـاً لِمَـنْ يُنْكِـرُ أَنْ تَكـونَ ﴿ لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾. وَ[قَـدْ][7] عُلِمَ أَنَّ الرَّدْعَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكونَ بِاعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا؛ بَلْ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَا بَعْدَهَا.

قَالَ: وَقَوْلُ الطَّبَرِيِّ وَجَمَاعَةٍ: إِنَّهُ لَمَّا نَزَلَ فِي عَدَدِ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[8] (قَالَ بَعْضُهُمْ: اكْفُونِي اثْنَيْنِ، وَأَنَا أَكْفِيكُمْ سَبْعَةَ عَشَرَ.)[9] فَنَزَلَتْ كَلَّا زَجْراً لَهُ، قَوْلٌ مُتَعَسِّفٌ؛ لِأَنَّ

---

(1) سقطت من ذ.
(2) في ج فيهم
(3) في ج،د تجزع.
(4) المدثر: 31-32.
(5) في الأصل الرد.
(6) المدثر: 35. الكشاف: 4/ 186..
(7) سقطت من الأصل.
(8) المدثر: 30.
(9) سـاقط مـن ذ. الـذي في جامـع البـيان رواية مخالفة، وهي أن أبا جهل لما سمع الآية قال لقريش: أنتم الدهم، افيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل من خزنة جهنم..' م 12.ج28. ص:100. دار المعرفة، بيروت، وما هنا، اي اكفوني. نص عليه الزمخشري في الكاشف ونسبه إلى ابي الأشد الجمحي: 4/ 184.

الآيَةَ لَمْ تَتَضَمَّنْ ذَلِكَ.

أَقـولُ: عَـدَمُ تَـضَمُّنِ الآيَةِ لِذِكْرِ الواقعةِ التِي نَزَلَتْ بِسَبَبِهَا صَرِيحاً، لا يَقْتَضِي أَنَّهَا لَمْ تَنـزِلْ في ذَلِـكَ؛ فَإِنْ ثَبَتَ مَا قَالَهُ هَؤلاءِ الجماعةُ مِنْ أَنَّ سَبَبَ النُّزُولِ هو مَا ذَكَرَهُ ظَهَرَ القولُ بِأَنَّهَا لِلزَّجْرِ، وَلَا تَعَسُّفَ.

قَالَ: وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ كَوْنَهُ حَرْفَ رَدْعٍ[1]، نُوِّنَ، كَمَا فِي ﴿ سَلَـٰسِلَاْ ﴾[2].

أقولُ: قَالَ في الكَشَّافِ: يُجُوزُ في تَنْوِينِ ﴿ سَلَـٰسِلَاْ ﴾ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النُّونَ بَدَلاً مِـنْ حَـرْفِ الإِطْـلَاقِ، وَيَجْـرِي الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ. الثَّانِي: أَنْ يَكونَ صَاحِبُ الْقِرَاءَةِ بِهِ مِمَّـنْ ضَرِيَ بِرِوَايَةِ الشِّعْرِ، وَمَرَّنَ[3] لِسَانَهُ عَلَى صَرْفِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ[4] هَذا كَلَامُهُ، وَفِيهِ مِنَ الْبَشَاعَةِ مَالَا يَخْفَى.

قَالَ: وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا صَحَّ فِي ﴿ سَلَـٰسِلَاْ ﴾ لِأَنَّهُ اسْمٌ، أَصْلُهُ التَّنْوِينُ، فَرَجَعَ بِهِ إِلَى أَصْلِهِ لِلتَّنَاسُبِ، أَوْ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَصْرِفُ مَالَا يَنْصَرِفُ مُطْلَقاً، أَوْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ "مَفَاعِلَ" أَوْ "مَفَاعِيلَ"[5]. انْتَهَى. وَلَيْسَ التَّوْجِيهُ بِمُنْحَصِرٍ[6] عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ جَوَّزَ كَوْنَ التَّنْوِينِ بَدَلاً مِنْ حَرْفِ الإِطْلَاقِ الْمَزِيدِ فِي رَأْسِ الآيَةِ. ثُمَّ إِنَّهُ وَصَلَ[7] بِنِيَّةِ الْوَقْفِ، وَجَزَمَ بِهذا الْوَجْهِ فِي ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾.

---

(1) في "ج،د" الروع ونون".

(2) ابـن هـشام هـنا يتحدث عـن قراءة كلاً بالتنوين في الآية: ﴿ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾. مريم من الآية: 82. قال وجوز الزمخشري. والزمخشري قال في الكشاف: 2/ 523.
وفي محتسب ابـن جني: كَلاً بفتح والتنوين، وزعم أن معناه: كَلَّ هذا الرأيُ والاعتقادُ كَلًّا، ولقائل أن يقول –صحت هذه الرواية: فهي كَلًّا التي هي للردع قلب ا لواقفُ عليها ألِفَها نُوناً في ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ و ﴿ سَلَـٰسِلَاْ ﴾ من سورة الإنسان من الآية الرابعة، أما ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ فمن الآية: 15 من نفس السورة.

(3) في "د" ومول".

(4) الكشاف: 4/ 195.

(5) البحر: 6/ 214 بتصرف. آخر سورة مريم.

(6) في ا لأصل "منحصرا".

(7) في "ج،د" أوصل".

أقُـولُ: رَدُّ أبِي[1] حَيَّانَ لِقَـوْلِ الزَّمَخْـشَرِيِّ أنَّ تَـنْوِينَ كَـلاًّ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ كَتَنْوِينِ ﴿ سَلَسِلَا ﴾ عَلَـى تَقْدِيـرِ أنْ يَكُـونَ قَالَـهُ، رَدٌّ ظَاهِـرٌ لَـا غُـبَارَ عَلَيْهِ/ ؛ وذلك لِأنَّ هذا التَّنْوِينَ عِـنْدَهُمْ تَنْوِينُ الصَّرْفِ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْحَرْفِ فِيهِ أصْلاً. وَتَقْرِيرُ الاِعْتِرَاضِ، عَلَى أبِي حَيَّانَ أنْ تَقُـولَ: لَـمْ يُـشَبِّهِ [الزَّمَخْـشَرِيُّ][2] تَنْوِينَ كَلاًّ الَّتِي هِيَ حَرْفُ رَدْعٍ، بِتَنْوِينِ ﴿ سَلَسِلَا ﴾ الَّذِي جَوَّزَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ المتقدمين حَتَّى[3] يَتَوَجَّهَ الرَّدُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وإنما قالَ في الْكَشَّافِ مَا نَصُّهُ: فِي مُحْتَسَبِ ابْنِ جِنِّي كَلاًّ بِفَتْحِ الْكَافِ وَالتَّنْوِينِ. وَزَعَمَ أنَّ مَعْنَاهُ: كَلَّ هَذا الرأيُ والاعتقادُ كَلاًّ، وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: إنْ صَحَّتْ هذِهِ الرِّوَايَةُ -فَهِيَ كَلاًّ الَّتِي لِلرَّدْعِ قَلَبَ الْوَاقِفِ عَلَيْهَا أَلِفَهَا نُوناً كَمَا فِي ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[4] هذِهِ عِبَارَتُهُ، [فَلَمْ يُشَبِّهْ][5] تَنْوِينَهُ بِتَنْوِينِ ﴿ سَلَسِلَا ﴾ الْمُجَوَّزَ فِيهِ عِنْدَهُ وَجْهَانِ، وإنما شَبَّهَهُ بِتَنْوِينِ ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ الذِي جَزَمَ فِيهِ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ كَوْنُهُ بَدَلاً مِنْ حَرْفِ الإِطْلَاقِ على زَعْمِهِ، وهذا التنوينُ لَا[6] اخْتِصَاصَ لَهُ بِالأَسْمَاءِ؛ بَلْ يَدْخُلُ فِي الاِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَـرْفِ (كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَحَلِّهِ، فَطَاحَ الاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأنَّ)[7] الْحَرْفَ لَا يَدْخُلُهُ تَنْوِينُ الصَّرْفِ؛ وإنما جَعَلَهُ كَتَنْوِينِ ﴿ سَلَسِلَا ﴾ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ المصنفِ، فَلاَ يَدْفَعُهُ عَدَمُ انْحِصَارِ التَّوْجِيهِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَإِبْدَاؤُهُ [لِوَجْهٍ][8] آخَرَ، فَتَأَمَّلْهُ

قَالَ: وَفِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[9] بِالتَّنْوِينِ.

أَقُـولُ: نَعَـمْ: جَـزَمَ بِـذَلِكَ، فقالَ: وَ ﴿ يَسْرٍ ﴾ بالتنوين، وهذا التنوينُ الذي يَقَعُ بَدَلاً من حَرْفِ ٱلإطلاقِ قُلْتُ: وفيه نَظَرٌ: فَإِنَّ حَـرْفَ الإِطْلَاقِ هُوَ الْمُتَوَلِّدُ مِنْ إِشْبَاعِ الحركـةِ،

(1) الكشاف: 2/ 523.
(2) في النسخ الثلاث أبو.
(3) سقطت من الأصل.
(4) في الأصل على.
(5) الكشاف: 2/ 523.
(6) في د الاختصاص.
(7) ساقط من د.
(8) سقطت من الأصل.
(9) الفجر: 4. في مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: 173 (قرأ أبو الدينار الأعرابي: والفجر، والوتر، يسر) بالتنوين في الجميع.

وَالْمُحَفَظَةُ في الآيَةِ على تُوَافُقِ الْفَوَاصِلِ يَأْبَى[1] الإِشْبَاعَ فَمَا هذا الذي يَقُولُهُ؛ على أَنَّ التعبيرَ بحَرْفِ الإطلاق مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ في القرآن الشَّرِيفِ، فَإِنَّهُ مِنَ الأَلْقَابِ الْمَخْصُوصَةِ بِالشِّعْرِ في الْعُرْفِ، وَلَا أَرَى لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَسَاهَلَ في [مِثْلِ][2] ذَلِكَ، وَاللهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

---

(1) في ذ'مالي.

(2) سقطت من الأصل.

كَـــأَنَّ

قَالَ: حَرفٌ مُركَّبٌ عِندَ أَكثَرِهِمْ، حتَّى ادَّعى ابنُ هِشَامٍ[1]، وَابنُ الخَبَّازِ[2] الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ.

أقولُ: اَلمَعْنَى، وَانْتَشَرَ الْقَوْلُ بِتَرْكِيبِهَا. وَخَفِيَ غَيْرُهُ حَتَّى ادُّعِيَ الإِجْمَاعُ عَلَيْهِ، أيْ: انْتَهَى خَفَاؤُهُ إِلى هَذِهِ الْغَايَةِ.

قَالَ: ثُمَّ قُدِّمَ حَرْفُ التَّشْبِيهِ اهْتِمَاماً بِهِ.

أقولُ: وَلِيُؤْذِنَ تَقْدِيمُهُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِقَصْدِ التَّشْبِيهِ.

قَالَ: وفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي التَّرْكِيبِ الْوَضْعِيِّ.

قَالَ: وَهَذا تَرْكِيبٌ وَضْعِيٌّ؛ لِأَنَّ وَاضِعَ اللُّغَةِ فِي مُعْتَقَدِ هَؤُلَاءِ هو الذي وَضَعَهُ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي طَرَأَتْ فِي الاِسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْوَاضِعِ فيها مَدْخَلٌ.

قَالَ: وَالْمُخَلِّصُ عِنْدِي مِنَ الإِشْكَالِ أَنْ يُدَّعَى أَنَّهَا بَسِيطَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ.

قَالَ: هَذا هو الذي اخْتَارَهُ صَاحِبُ: رَصْفِ الْمَبَانِي[3] وَادَّعَى أَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ، وَاسْتَدَلَّ عليه بِوُجُوهٍ مِنْها: ما يَلْزَمُ على التركيبِ من صَيْرُورَةِ الْكَافِ مَعَ مَا دَخَلَتْ عليه جُزْءَ كَلَامٍ فَيُحْتَاجُ إلى ما يَحْصُلُ به تَمَامُ الكلامِ. وَ الْفَرْضُ عَدَمُ الاِحْتِيَاجِ؛ لِأَنَّها مَعَ ما بعدها كَلَامٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ[4]. قُلْتُ: لَا مَنْعَ أَنْ تَتَغَيَّرَ الكلمةُ بِالتَّرْكِيبِ عَنْ مُقْتَضَاها مَعْنًى وَعَمَلاً؛ لِأَنَّهُ وَضْعٌ مُسْتَأْنَفٌ. قالَ ابْنُ قَاسِمٍ[5] "وَفِي نِسْبَةِ القولِ بِالبَسَاطَةِ إلى أَكْثَرِهِمْ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْأَكْثَرَ يَقُولُ بِالتَّرْكِيبِ[6]".

---

(1) يرد أبا عبد الله محمد بن يحيى الخضراوي الأندلسي المتوفي سنة 646 هـ. له كتب في النحو والتصريف والبلاغة، منها ثلاثة حول إيضاح الفارسي: البغية: 1/ 267. هدية العارفين: 2/ 124.

(2) ابن الخباز هو أحمد بن الحسن بن أحمد الإربلي الموصلي أبو عبد الله شمس الدين، نحوي ضرير من كتبه: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية خ وهو شرح لألفية ابن معطي، وشرح لكتاب اللمع لابن جني: توجيه اللمع (خ). ت: 639 هـ. الأعلام: 1/ 117.

(3) هو المالقي أحمد بن عبد النور، تقدمت ترجمته ص: 40 من الأصل.

(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني بإيجاز وتصرف، ص: 209.

(5) تقد التعريف بالمرادي الحسن بن أم قاسم في ص: 8 من الأصل.

(6) الجنى الداني ص: 570.

قال: وإلا[1] لكان الكلام غير تام.

أقولُ: تَقَدَّمَ التَّنبيهُ علَى نَظيرِهِ مِنْ إدخالِ اللامِ على جوابِ إنْ الشَّرْطيَّةِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ[2].

قال: وزعم جماعة منهم ابن السيد[3]، أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ، بخلاف كأنَّ زيداً قائمٌ.

أقولُ: ضميرُ أنَّهُ يعودُ إلى التَّشبيهِ. وإنَّمَا لَمْ يجعلْها هؤلاءِ في نحو: كأنَّ زيداً قائمٌ للتَّشبيهِ/ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الاسمُ، وَالشَّيءُ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ. قالَ الرَّضِيُّ: والأَوْلَى أنْ يُقالَ: هِيَ للتَّشبيهِ أيضاً، والمعنى: كأنَّكَ شخصٌ قائمٌ حَتَّى يَتَغايَرَ الاسْمُ وَالْخَبَرُ حقيقةً فيصحُّ تشبيهُ أحدِهِمَا بالآخرِ؛ إلاَّ أنَّهُ لَمَّا قامَ الْوَصْفُ مَقَامَ الموصوفِ، وَجُعِلَ الاسْمُ بِسَبَبِ التَّشبيهِ كأنَّهُ الخبرُ [بعَيْنِهِ][4] صارَ الضميرُ في الخبرِ يَعُودُ إلى الاسْمِ؛ لَا إلى الْمَوْصُوفِ الْمُقَدَّرِ، ولذلك تَقُولُ[5]: كأنِّي أَمْشِي وَ كَأَنَّكَ تَمْشِي، وَالْأَصْلُ: كَأَنِّي رَجُلٌ أَمْشِي وَ كَأَنَّكَ رَجُلٌ تَمْشِي[6].

قال: والثالث: التحقيق، قاله الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه[7]:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً ** كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أقولُ: يَجُوزُ أنْ يُرَادَ بِبَطْنِ مَكَّةَ: خِلَافُ ظَهْرِهَا، وَهُوَ مَا يُدْفَنُ فيه[8] الْأَمْوَاتُ مَثَلاً، وَيَجُوزُ أنْ يُرادَ أرضُهَا. وَيُقالُ: اقْشَعَرَّ الرجلُ: إذا أصابَتْهُ قُشَعْرِيرَةٌ وهي الرِّعْدَةُ. وَاقْشَعَرَّتِ

---

(1) أيْ: إنْ لَمْ تَكُنْ كَأَنَّ بسيطة، وكانت مركبة كما يرى البعض، كان الكلام ناقصا؛ إذ تحتاج الكاف حينئذ إلى ما تتعلق به.

(2) يريد الدماميني أن ابن هشام يتساهل في بعض تعابيره حيث أدخل هنا اللام على جواب إنْ في قوله: لكان الكلام...

(3) تقدم التعريف بابن السيد البطليوسي في ص: 41 من الأصل..

(4) سقطت من الأصل.

(5) في د: يقول.

(6) شرح الكافية: 2/ 346.

(7) البيت من قصيدة للحارث بن أمية الأصغر الشاعر الجاهلي رثى بها هشام بن المغيرة. وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 170 يُروى أصبح بدون فاء فهو مخروم.
وهو من شواهد الجنى الداني ص: 571. وحاشية الأمير: 1/ 163، وشرح التصريح 1/ 212.

(8) في الأصل فيها.

السَّنَةُ: إذا أَمْحَلَتْ وَلَمْ يَكُنْ فيها خِصْبٌ. وَكُلٌّ مِنَ الْمَعْنَيَيْنِ في البيتِ مُمْكِنٌ، أيْ: أنَّ بَاطِنَ الأرضِ اهتَزَّ وَتَزَلْزَلَ لِدَفْنِ هِشَامٍ فِيهِ إعْظَاماً لِشَأْنِهِ، أوْ أَمْحَلَتِ الأرضُ بِسَبَبِ ذَهَابِهِ مِنْهَا.

قَالَ: الثَّانِي: يَحْتَمِلُ أنَّ هِشَاماً قَدْ خَلَفَ مَنْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ؛ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ.

أقولُ: قَدْ يُسْتَشْكَلُ هَذا الجوابُ بِأنَّ حَمْلَ البيتِ عليه يُفْضِي إلى عَدَمِ مُلَاءَمَةِ الصَّدْرِ لِلْعَجُزِ؛ وذلِكَ لِأنَّ الصدرَ يَتَضَمَّنُ أنَّ بَطْنَ مَكَّةَ اقْشَعَرَّ، والعجزُ يَتَضَمَّنُ عَلَى هذا التَّقْدِيرِ تَشْبِيهَ فَقْدِ هِشَامٍ بِوُجُودِهِ باعْتِبَارِ أنَّهُ خَلَّفَ مَنْ يَنُوبُ مَنَابَهُ، وَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ؛ وإنما الْمُنَاسِبُ لِتَقْدِيرِ وُجُودِ مَنْ يَخْلُفُهُ كَوْنُ الأرضِ نَاعِمَةً غَيْرَ مُقْشَعِرَّةٍ. وَقَدْ يُجابُ بِأنَّ الصَّدْرَ تَضَمَّنَ أمْرَيْنِ بِحَسَبِ مَنْطُوقِهِ وَمَفْهُومِهِ. فَالْمَنْطُوقُ هو اقْشِعْرَارُ بَطْنِ مَكَّةَ. والمفهومُ هو عَدَمُ اقْشِعْرَارِ ظَهْرِهَا. فتقديرُ وُجُودِ هِشَامٍ باعْتِبَارِ أنَّ[1] ثَمَّ مَنْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ مِمَّنْ خَلَفَهُ مُنَاسِبٌ لِهذا المفهومِ، فَارْتَبَطَ الْعَجزُ إذَنْ مَعَ الصَّدْرِ، وَالْمُعَلَّلِ مِنَ الْعَجُزِ؛ لِأنَّ اقْشِعْرَارَ بَطْنِ مَكَّةَ مُعَلَّلٌ بِدَفْنِهِ فِيها وَضَمِّهَا لِأشْلَائِهِ؛ فَكَأنَّهَا اقْشَعَرَّتْ حُزْناً عَلَيْهِ، أوْ إجْلَالاً لِمَكَانِهِ، فَحُذِفَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ. وَتَقْدِيرُ مَنْ يَنُوبُ مَنَابَهُ في إصْلَاحِ الأرض عِلَّةٌ لِعَدَمِ اقْشِعْرَارِ ظَاهِرِهَا، وهذا المعللُ مَحْذُوفٌ لِفَهْمِهِ مِنْ صَدْرِ البيتِ، فالإلْتِئَامُ حَاصِلٌ.

قَالَ: والرابعُ: التَّقْرِيبُ، قَالَهُ الكوفيونَ، وَحَمَلُوا عليه: كَأنَّكَ بِالْفَرَجِ آتٍ، وكَأنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وبِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ[2]. وَقَوْلَ الْحَرِيرِيِّ[3]:

كَأنِّي بِكَ تَنْحَطُّ.

أقولُ: المرادُ: وَحَمَلُوا عليه مِثْلَ قَوْلِ الحَرِيرِي؛ إذْ هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ تِلْكَ الطَّبَقَةِ. مات بَعْدَ الْخَمْسِ مِائَةٍ[4]. وَيَجِبُ أنْ يُضْبَطَ تُنْحَطُّ في كلامِهِ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ المهملةِ، مُضَارِعُ: انْحَطَّ انْحِطَاطاً. أيْ: كَأنِّي بِكَ تَنْحَدِرُ مِنْ عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، يُرِيدُ نَقْلَهُ مِنْ ظَاهِرِ الأرْضِ إلى بَاطِنِهَا بَعْدَ

---

(1) في د: أو ثم.

(2) هو قريب مما ذكره الفرحان في المستوفي: 1/ 361.. تكون لِلقِرَانِ في الوُقُوعِ.

(3) تقدمت ترجمته في ص: 115 من الأصل. وتمامه: إلى اللحد وتنغط وهو من قصيدة مسمطة في المقامة الحادية عشرة. المقامات ص: 47 ط. بولاق.

(4) في ج: خمس المائة.

الموتِ. وَوُجِدَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ على أنَّهُ مُضَارِعُ نُحَط[1] قالَ الْجَوْهَرِيُّ: النَّحِيطُ: الزَّفِيرُ. وَقَدْ نَحِطَ بِالْكَسْرِ[2]. وَمَا فِي هذِهِ النسخةِ خَطَأً بِلاَ شَكٍّ؛ لِأَنَّ الْحَرِيرِيَّ يَقُولُ:

كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ ** إِلَى اللَّحْدِ وَتَنْغَطُّ
وَقَدْ أَسْلَمَكَ الرَّهْطُ ** إِلَى أَضْيَقَ مِنْ سَمّْ

وَالْقِطْعَةُ كُلُّهَا جَاءَتْ عَلَى هَذا الْأُسلوبِ بِزِنَةِ: [مَفَاعِيلُنْ] [3] مَفَاعِيلُ بِقَصْرِ الجزءِ الثَّانِي؛ إِلاَّ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ فِي الْقَوافِي مِنْ غَيْرِ إِرْدَاف في غالِبِ الْقِطْعَةِ، وَهُوَ مَعِيبٌ عِنْدَهُمْ. وَقَدِ اسْتَبَانَ أَنَّ تُنحَطُ بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ لَا مَدْخَلَ لَهَا هُنَا بِوَجْهٍ. وَاللَّحْدُ بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا أَيْضاً مَع إِسْكَانِ الحاءِ: الشَّقُّ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ. و تُنْغَطُّ تُغُوصُ، وَهُوَ هُنا اسْتِعَارَةٌ. وَالسَّمُّ بِفَتْحِ السِّينِ: الثَّقْبُ، وَمِنْهُ سَمُّ الخِيَاطِ، وَهُوَ الْمُرادُ هُنَا.

قَالَ: وقَالَ الْمُطَرِّزِيُّ[4]: الْأَصلُ: كَأَنِّي أُبْصِرُكَ تَنْحَطُّ، وَكَأَنِّي أُبْصِرُ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ، وَزِيدَتِ الْبَاءُ.

أقولُ: قالَ الرَّضِيُّ فِي نَحْوِ[5]/ كَأَنَّكَ بِالدُّنْيا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّكَ بالآخرة لَمْ تَزَلْ وَ كَأَنَّكَ بِاللَّيْلِ قَدْ أَقْبَلَ. الأَوْلَى أَنْ تَقُولَ بِبقَاءِ كَأَنَّ عَلَى [مَعْنَى] [6] التَّشْبِيهِ وَلَا تَحْكُمُ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ. وَتَقُولُ: التقديرُ: كَأَنَّكَ تُبْصِرُ بِالدُّنْيا أَيْ: تُشَاهِدُهَا، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ ﴾[7] وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ الْمَجْرورِ بِالبَاءِ حَالٌ. أَيْ: كَأَنَّكَ تُبْصِرُ بِالدُّنْيا وَتُشَاهِدُهَا غَيْرَ كَائِنَةٍ.

---

(1) في ج: تحط.
(2) الصحاح 3/ نحط.
(3) سقطت من الأصل.
(4) هو ناصر بن عبد السيد أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزي أديب ونحوي من كتبه: الإيضاح في شرح مقامات الحريري (خ) والمصباح في النحو ط. ت: 610 هـ. وفيات الأعيان: 2/ 15 والأعلام: 7/ 348.
(5) سقطت من ج،د.
(6) سقطت من الأصل..
(7) القصص من الآية: 11.

أَلَا تُرَى إلى قَوْلِهِمْ: كَأَنِّي بِاللَّيْلِ وَقَدْ أَقْبَلَ و كَأَنِّي بِزَيْدٍ وَهُوَ مَلِكٌ. وَالْوَاوُ لاَ تَدْخُلُ عَلَى[1] الْجُمَلِ إذا كَانَتْ أَخْبَاراً لِهَذِهِ الْحُرُوفِ[2]. انْتَهَى. فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ في كلامِ الْحَرِيرِيِّ: كَأَنِّي أَبْصُرُ بِكَ تَنْحَطُّ أَيْ: أُشَاهِدُكَ فِي هذِهِ الْحَالَةِ.

قَالَ: وَأَنْشَدُوا[3]:

كَـأَنَّ أُذْنَيْـهِ -إِذَا تَـشَـوَّفَـا- ** قَـادِمَـةً، أَوْ قَلَمـاً مُحَرَّفَـا

أقولُ: غَرَضُ الشَّاعِرِ وَصْفُ فَرَسٍ. وَ تَشَوَّفَ: تَطَلَّعَ، أَوْ: تَطَاوَلَ وَنَظَرَ. وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي كَأَنَّ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، أَيْ: تُشْبِهُ[4] أُذُنَاهُ وَقْتَ تَشَوُّفِهِ كَذَا. وَالْمُقَادِمَةُ. وَاحِدَةُ: قَوَادِمِ الطَّيْرِ، وَهِيَ مَقَادِيمُ رِيشِهِ، عَشْرٌ فِي كُلِّ جَنَاحٍ. وَالْقَلَمُ: الْقَصَبَةُ الَّتِي يُكْتَبُ بها. وَالْمُحَرَّفُ: الْمَقْطُوعُ لا عَلَى جِهَةِ الاِسْتِوَاءِ؛ بَلْ بِحَيْثُ يَكُونُ أَحَدُ طَرَفَيِ الشَّقِّ أَعْلَى مِنَ الآخَرِ.

قَالَ: وَقِيلَ الرِّوَايَةُ: قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفًا بِالْفَاتِ[5] مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، عَلَى أَنَّ الأَسْمَاءَ مُثَنَّاةٌ، وَحُذِفَتِ النُّونُ لِلضَّرُورَةِ.

أقولُ: مِنْ شَوَاهِدِ حَذْفِهَا لِلضَّرُورَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[6]:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ[7] مِنْهُ الْقَدَمَا

---

(1) سقطت من ج،ذ..

(2) في شرح الكافية: 2/ 346. 'والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخبارا لهذه الحروف' وهو مخالف لما في النسخ الثلاث.

(3) الشاهد فيه نصب 'كأن' للاسم والخبر. وهو للعُمَاني الفُقَيْمي محمد بن ذؤيب في صفة فرس من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية'.

شرح شواهد المغني 4/ 179. والخصائص: 2/ 430، والخزانة: 4/ 292..

(4) في 'ذ' 'تشبه'.

(5) 'ذ' 'بالقاف' تحريف.

(6) هذا من شواهد الجزء الثاني ن المغني: 2/ 699 على أن الفاعل والمفعول قد ينصبان معا. وأنشد سيبويه بعد بيتين. الكتاب: 1/ 145. اختلفوا في قائله، نسبه سيبويه لأبي حيان الفقعسي. وقيل لمساور العبسي، وقيل للعجاج، ونسب في كتب النحو لغير هؤلاء والراجز يصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدتهما، وأن الحيات لا تؤثر فيهما وهو من شواهد المقتضب: 2/ 238، والخصائص: 2/ 430، والخزانة: 4/ 569.

(7) في الأصل الحياة و 'ذ' كذلك.

قُلْتُ: أَنْشَدَهُ ابْنُ جِنِّي وَقَالَ: نَحْنُ نَرويهِ بِرَفْعِ الْحَيَّاتِ وَنَصْبَ الْقَدَمِ. وَرَوَاهُ الْبَغْدَادِيُّونَ[1] بِنَصْبِ الحَيَّاتِ، وَقَالُوا: أَرَادَ: الْقَدَمَانِ.

قُلْتُ[2]: وَأَجَازَ الكِسَائِيُّ حَذْفَهَا في غَيْرِ الضَّرُورَةِ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ تَقُولَ في الاخْتِيَارِ: قَامَ الزَّيْدَا بِدُونِ نُونٍ.

قَالَ: وَقِيلَ أَخْطَأَ قَائِلُهُ[3]، وَهُوَ أَبُو نُخَيْلَةَ.

أَقُولُ: هُوَ بِالْخَاءِ المعجمةِ، رَاجِزٌ. قَالَ في القاموسِ: وَأَبُو نُخَيْلَةَ الْعُكْلِيُّ وَالسَّعْدِيُّ رَاجِزَانِ[4].

وَقَالَ في مَادَّةِ نَحَلَ بِالحَاءِ المهملةِ: وَأَبُو نُحَيْلَةَ الْبَجَلِيُّ: صَحَابِيٌّ، أَوْ هُوَ بِالْخَاءِ[5] المعجمةِ[6].

(1) في الخصائص: الكوفيون 2/ 430.
(2) في الأصل قال.
(3) أي الشاهد السابق: كان أذنيه..
(4) القاموس:4/ 57 نخل.
(5) في الأصل وهو بالحاء.
(6) القاموس: 4/ 56 نحل.

كُــلٌّ

قال: وأجزاءِ المُفْرَدِ المُعَرَّفِ[1]، نحو: كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ.

أقـولُ: قـالَ الْقَاضِي تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ[2] في شَرْحِ مِنْهَاجِ الْبَيْضَاوِيِّ[3]: وَلِمُعْتَرِضٍ أنْ يَقُـولَ: قَدْ قَالَ الله تَعالى: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[4]، وَالْمُرَادُ الْجُزْئِيَّاتُ، لَـا الأَجْزَاءُ. وقالَ ﷺ: كُلُّ الطَّلاقِ وَاقِعٌ إلاَّ طَلاَقَ الْمَعْتُوهِ[5]. الْحَدِيث. هَذا كَلَامُهُ[6]. قلتُ: وَيُمْكِـنُ أنْ يُجَـابَ: أنَّ مَـا في الآيـةِ والحـديثِ مِـنْ قَبِـيلِ الْمُعَـرَّفِ الْجِنْسِيِّ، فَهُوَ في المعنى كَالنَّكِـرَةِ، فَلَـا يَـرِدُ. ثُـمَّ إذا دَخَلَـتْ[7] كُـلٌّ عَلَـى مَـا فِيهِ الأَلِفُ وَ اللامُ، وَأُرِيدُ الْحُكْمُ عَلَى [كُـلِّ][8] فَـرْدٍ، فَهَـلْ نَقُـولُ: الألـفُ والـلامُ هنا تُفيدُ الْعُمُومَ، وَ كُلٌّ تَأْكِيدٌ لَهَا، أَوْ أنَّها لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ حَتَّى يَكُونَ تَأْسِيساً، [كُلٌّ مِنَ الأَمْرَيْنِ مُحْتَمَلٌ][9]. قالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ[10]

---

(1) هذا عطف على قوله: كُلٌّ اسمٌ موضوعٌ لاستغراق أفراد المنكر، والمعرف المجموع.

(2) هـو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين السبكي المصري. ولد سنة: 727 هـ. وتوفي سنة: 771 هـ. من كتبه: الأشـباه والنظائر في الفروع الفقهية، وتشريح التوشيح في أصول الفقه، وجمع الجوامع في أصول الفقه، ورفع الحاجب عن شرح مختصر بن الحاجب في الأصول، والإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي وغيرها. البداية والنهاية لابن كثير: 14/ 295، 318. والدرر الكامنة: 2/ 425، 428.

(3) البيـضاوي هـو عـبد الله بـن عمـر بن محمد بن علي القاضي الشافعي الملقب بناصر الدين، ويكنى بأبي الخير، ولد بمدينة البيضاء بفارس. من كتبه: تفسير القرآن أنوار التنزيل ومنهاج الوصل إلى علم الأصول، وشرح مصابيح السنة في الحديث للبغوي. وشـرح الكافية في الـنحو لابن الحاجب، وغير ذلك. توفي سنة: 685 هـ. طبقات الشافعية للسبكي: 8/ 157، والبداية والنهاية: 13/ 309.

(4) آل عمران من الآية: 93.

(5) لفـظ الحديث كما رواه أبو هريرة: قال ﷺ: كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله. المغني لابن قدامة: 7/ 113، 114. ط: مكتبة الرياض.

(6) الإبهاج في شرح المنهاج لتاج الدين الـسبكي: 2/ 97.

(7) في ج،د أدخلت.

(8) سقطت من الأصل.

(9) ساقط من الأصل.

(10) هـو علـي بـن عبد الكافي بن علي قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن السبكي المصري. توفي بالقاهرة سنة: 756 هـ. له مـن الكـتب: الـدر النظيم في تفسير القرآن العظيم، ورفع الحاجب، أتمه ولده تاج الدين، والإبهاج أتمه كذلك تاج الدين. والتحقيق في مسألة التعليق، وهو في الرد على ابن تيمية في مسألة الطلاق. الدرر الكامنة: 3/ 63، والأعلام: 4/ 302.

-رَحِمَهُ اللهُ-: وَقَدْ يُقَالُ بأنَّ الْألِفَ وَاللَّامَ تُفيدُ الْعُمُومَ في مَرَاتِبِ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَ كُلٌّ تُفيدُ العمـومَ في أجْزَاءِ كُلٍّ مِنَ الْمَرَاتِبِ، فإذا قُلْتَ: كُلُّ الرِّجَالِ أفَادَتِ الْألِفُ واللامُ اسْتِغْرَاقَ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ الْجُمُوعِ. وَأفَادَتْ كُلٌّ اسْتِغْرَاقَ الْآحَادِ، فَيَصِيرُ لِكُلٍّ مِنهُمَا مَعْنىً، وَهُوَ أوْلَى مِنَ التَّأكِيدِ[1].

قال: وَمِنْ هُنَا وَجبَ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ أبِي عَمْرٍو وَابْنِ ذَكْوَانَ[2]: ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[3] بِتَرْكِ تَنْوِينِ "قَلْبِ": تَقْدِيرُ "كُلّ" بَعْدَ "قَلْبِ" لِيَعُمَّ أفْرَادَ الْقُلُوبِ كَمَا عَمَّ أجْزَاءَ الْقَلْبِ.

أقُـولُ: فـيه نَظَـرٌ؛ فَـإنَّ كُـلاًّ مُضَافَةٌ إلى نَكِرَةٍ، فَكَيْفَ تَعُمُّ الْأجْزَاءَ على رَأْيِهِ. وَقَوْلُهُ: لِـيَعُمَّ أفْـرَادَ الْقُلُـوبِ مُشْكِلٌ أيْضاً، فَإنَّهَا لِلْعُمُومِ فِي أفْرَادِ مَدْخُولِهَا الْمُضَافَةِ هِيَ إلَيْهِ، وَ كُلٌّ إنَّمَـا أُضِـيفَ إلى مُتَكَبِّرٍ مَوْصُوفٍ بِجَبَّارٍ، فَتَعُمُّ بِالنِّسْبَةِ إلى الْمُتَكَبِّرِينَ الْجَبَّارِينَ؛ لَا بِالنِّسْبَةِ إلى أفْرَادِ قُلُوبِهِمْ، وَكَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ حَسَنٌ، فَلْنُورِدْهُ، قالَ فِي الْأمَالِي:/ وَقَرَأَ[4] بَاقِي الْقُرَّاءِ بِإضَـافَةِ قَلْـبِ إلَـى مُتَكَبِّرٍ [فَلَا يُسْتَفَادُ الْعُمُومُ في الْقُلُوبِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَلَابُدَّ مِنَ الـتَّأوِيلِ؛ لِأنَّـكَ لَمَّـا أضَـفْتَ الْقَلْـبَ إلى مُتَكَبِّرٍ][5] وَهُوَ مُفْرَدٌ غَيْرُ مُضَافٍ إلَيْهِ كُلٌّ وَجَبَ أنْ يُبْقَـى عَلَـى حُكْـمِ الْأفْـرَادِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: أكَلْتُ كُلَّ رَغِيفِ زَيْدٍ، أوْ كُلَّ رَغِيفِ إنْسَانٍ. وَإذا بَطَـلَ الْعُمُـومُ فِي ذَلِـكَ، بَطَـلَ العمومُ فِيمَا أُضِيفَ إلَيْهِ كُلٌّ؛ لِأنَّهُ إنَّمَا يَعُمُّ إذا لَمْ يُنْسَبْ إلى مَا يَـبْطُلُ الْعُمُـومُ فِـيه، وَإذا بَطَـلَ الْعُمُـومُ فِيمَا أُضِيفَ إلَيْه كُلٌّ وَجَبَ حَمْلُ الْكُلِّيَّةِ عَلَى أجْزَاءِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ، لِأنَّهُ لَوْ عَمَّ فِي الْأوَّلِ لَعَمَّ فِي الثَّانِي، [وَقَدْ بَطَلَ العمومُ في الثَّانِي][6]، وَلَوْ عَمَّ في

---

(1) قال بهاء الدين في عروس الأفراح: 1/ 372 من شروح التلخيص: أما نحو: كُلُّ الرجالِ فهل تقول: الْألِفُ واللامُ هنا تفيد العمومَ، و كلٌّ تأسيسٌ، فيه احتمالان ذكرهما الوالد -تقي الدين- في تصنيف له في مسألة كُلٍّ...

(2) ابن ذكوان هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان شيخ الإقراء بالشام، توفي سنة: 242 هـ. غاية النهاية 1/ 404.

(3) غافر: 35. أما أبو عمرو بن العلاء فقرأ بتنوين قَلْبٍ وكذلك ابن ذكوان. انظر السبعة لابن مجاهد ص: 570، والنشر: 2/ 365.

(4) في ج "وقراءة".

(5) ساقط من الأصل.

(6) ساقط من الأصل.

الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ عُمُومِ الثَّانِي لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُتَكَبِّرِ الْوَاحِدِ قُلُوبٌ حَتَّى يَعُمَّ قَوْلُكَ: كُلِّ قَلْبِ الْمُضَافِ إِلَيهِ بِاعْتِبَارِهَا، فَوَجَبَ تَأْوِيلُ الآيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الذي سِيقَتْ لَهُ: الإِخْبَارُ بِالطَّبْعِ على جَمِيعِ قُلُوبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ (وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِتَقْدِيرِ كُلِّ مَحْذُوفَةٍ مُضافَةٍ إِلى مُتَكَبِّرٍ)[1] كَأَنَّهُ قِيلَ: كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَى كُلِّ[2] مُتَكَبِّرٍ فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَحَسُنَ لِظُهُورِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَبِذَلِكَ يَنْتَفِي الْمُعَارِضُ لِلْعُمُومِ فِي الْقَلْبِ. وَيَحْصُلُ الْمُوجِبُ لِلْعُمُومِ فِي الْمُتَكَبِّرِ[3] إِلى هُنَا كَلَامُهُ. وفيه مَا يَقْتَضِي أَنَّ عُمُومَ الأجزاءِ لَيْسَ مَنُوطاً بِإِضَافَةِ كُلِّ إِلى الْمُفْرَدِ الْمُعَرَّفِ، كَمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مَنْشَأُ الإِشْكَال.

قالَ: وَقَوْلُهُ[4]:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم ** هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

أَقُولُ: زَعَمَ بَعْضٌ أَنَّ الَّذِي هُنَا مُخَفَّفٌ مِنَ الَّذِينَ بِحَذْفِ النُّونِ، بِدَلِيلِ عَوْدِ ضَمِيرِ الْجَمِيعِ إِلَيهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلى ذَلِكَ مَعَ إِمْكَانِ جَعْلِ الْمَوْصُوفِ مِثْلَ الْفَوْجِ وَالْجَمْعِ، فَاعْتَبَرَ لَفْظَهُ فَأَفْرَدَ الذي، وَمَعْنَاهُ: فَأَعَادَ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْجَمَاعَةِ. وَحَانَتْ: هَلَكَتْ. وَفَلْجٌ بِالْفَاءِ وَالْجِيمِ كَفَلْسٍ: اِسْمُ مَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنَ الْبَصْرَةِ. وَالْمَعْنَى أَنَّ الَّذِي هُدِرَتْ دِمَاؤُهُمْ وَأُرِيقَتْ بِهذا الْمَوْضِعِ، هُمُ الْقَوْمُ، أَيْ: هُمُ الْمَشْهُورُونَ بِكَمَالِ الرُّجُولِيَّةِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ تَمَامُ جِنْسِ الْقَوْمِ، بِحَيْثُ لَا يَشِذُّ عَنْهُمْ فَرْدٌ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَوْمِ، وَالْمُرَادُ: قَصْرُ الْكَمَالِ عَلَيهِمْ ادِّعَاءً، حَتَّى كَأَنَّ النَّاقِصَ خَارِجٌ[5] عَنِ الْجِنْسِ، أَيْ: هُمُ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِمْ اسْمُ الْقَوْمِ.

---

(1) ساقط من ج.

(2) سقطت من ج.

(3) أمالي القرآن الكريم لابن الحاجب: 1/ 38.

(4) الشاهد فيه أن كُلاً وقعت نعتا لمعرفة. واستشهد به سيبويه على أن الذي أصله الذين فحذفت النون تخفيفا لاستطالة الموصول بالصلة، وينسب إلى الأشهب بن رُمَيْلَة الشاعر المخضرم، كما ينسب لِحُرَيْث بن مُحَفِّض. الشاعر الإسلامي، من شعراء الدولة الأموية. وهو من شواهد سيبويه: 1/ 95-97. والمحتسب: 1/ 185، والكشاف: 1/ 26. والخزانة: 2/ 500-507. وروي في بعض المصادر فإن الذي و فإن الأُلَى.

(5) سقطت من ج،د.

قَالَ: قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَقَدْ يَخْلُفُهُ[1] الظَّاهِرُ، كَقَوْلِهِ[2]:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ، لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ ** يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

أَقولُ: الْكَافُ مِنْ "ذَكَرْتُكِ" مَكْسورَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُخاطِبُ امْرَأَةً؛ فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَجْتَمِعُ هذا مَعَ قَوْلِهِ: "بِذِكْرِكُمْ"، وَهذا خِطابٌ لِجَمَاعَةٍ مُذَكَّرِينَ؟ قُلْتُ: هُوَ لِلتَّعْظِيمِ، كَقَوْلِ الْعَرْجِيِّ[3]:

فَإِنْ شِئْتِ طَلَّقْتُ النِّسَاءَ سِواكُمُ ** وَإِنْ شِئْتِ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاخاً وَلَا بَرْدا

وَرُبَّمَا خُوطِبَتِ الْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةُ بِخِطابِ الْجَمَاعَةِ الذُّكُورِ. يَقُولُ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِهِ: "فَعَلُوا كَذَا" مُبَالَغَةً فِي سِتْرِهَا[4] فَيَعْدِلُ عَنِ الإِفْرَادِ وَالتَّأْنِيثِ إِلى الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ. فَيَبْعُدُ عَنِ الضَّمِيرِ لَهَا بِمَرْتَبَتَيْنِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسى عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ ﴾[5].

وَلَوْ فِي بَيْتِ الْمَتْنِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّمَنِّي فَلا جَوَابَ لَهَا، وَأَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، فَجَوَابُها مَحْذُوفٌ، أَيْ: لَكَانَ حَسَناً. وَ"النُّقَاخُ" بِنُونٍ مَضْمُومَةٍ، فَقَافٍ فَأَلِفٍ، فَخَاءٍ مُعْجَمَةٍ: الْمَاءُ الْعَذْبُ.

قَالَ: وَخَالَفَهُ[6] أَبُو حَيَّانَ، وَزَعَمَ أَنَّ "كُلاً" فِي البيتِ نَعْتٌ، مِثْلُهَا فِي: أَطْعَمَنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ، وَلَيْسَتْ تَوْكِيداً[7]، وَلَيْسَ قَوْلُهُ بِشَيءٍ.

---

(1) أي هو: المضمر. أي كُلّ المؤكدة قد تضاف إلى الظاهر كما في الشاهد.

(2) الشاهد فيه أن كُلاً قد تضاف إلى الظاهر خلفا عن الضمير. وهو من أبيات لعمر بن أبي ربيعة أوردها القالي في أماليه: 1/ 193. وقال بالبغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 187: "ووقع في شرح التسهيل لابن مالك نسبة البيت لكثير عزة، وتبعه العيني، وليس كذلك. وفي شرح أبيات المغني برواية كم قد ذكرتك لو أجدَى تذكرکم".
وهو في العيني: 4/ 88، والدرر: 2/ 155.

(3) العرجي: عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، والبيت من شواهد الكشاف 1/ 380، 2/ 261، 3/ 42، 4/ 209.

(4) مطابق لما في شواهد الكشاف: 4/ 396.

(5) طه من الآية: 10

(6) الضمير يرجع إلى ابن مالك الذي قال في "يا أشبه الناس كل الناس بالقمر" أن كُلاً موكدا وإن كانت مضافة إلى الظاهر

(7) الارتشاف: 2/ 610.

أقـولُ: بَـلْ هُـوَ شيء ظَاهِرٌ حَسَنٌ؛ وَذلِكَ لِأنَّهُ على هَذَا التَّقْديرِ يَكُونُ تَفضِيلاً عَلَى أَهْلِ الكَمَالِ. وَأَمَّا عَلَى إرادَةِ الْعُمُومِ فَيَكُونُ تَفْضِيلاً عَلَى الْكَامِلِ وَالنَّاقِصِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ، قالَ الشَّاعِرُ[1]:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا نَبَاهَةٍ ** عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

وَقَالَ الآخَرُ[2]:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُص قَدْرُهُ ** إِذَا قِيلَ: هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعَصَا

قالَ: وَمِنْ تَوكِيدِ النَّكِرَةِ [بِهَا][3] قَوْلُهُ[4]:

نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ ** لاَ نَلْتَقِي إِلاَّ عَلَى مَنْهَجِ

أقـولُ: نَلْـبَثُ بِفَـتْحِ الْـبَاءِ مُضَارِعُ لَبِثَ بِكَسْرِها، أيْ:/ نُقِيمُ. وَمصْدَرُهُ: اللَّبْثُ بِفَتْحِ الـلامِ وسـكونِ الـباءِ. قـالَ الجوهـريُّ: على غَيْرِ قِياسٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مِنَ فَعِلَ بالكسرِ قِيَاسُهُ التَّحْـرِيكُ إذا لَـمْ يَـتَعَدَّ. مِثْلُ: تَعِبَ تَعَباً[5]. وَالْحَوْلُ: السَّنَةُ. وَالْمَنْهَجُ: الطَّرِيقُ. كَأَنَّ الشاعِرَ يَعِيبُ مَحْبُوبَهَ عَلَى الإِعْرَاضِ وَطُولِ الْفُرْقَةِ، حتى إِنَّهُ يَلْبَثُ سَنَةً كاملةً لَا يَرَاهُ في مَحَلِّ خَلْوَةٍ، وَلَـا يُلاَقِـيهِ إِلاَّ في الطـريقِ التي تَسْلُكُهَا الْمَارَّةُ. والبيتُ شاهِدُ صِدْقٍ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِـنْ جَـوَازِ تَأْكِـيدِ النَّكِـرَةِ المَحْدُودَةِ، وهي الْمَعْلُومَةُ المقْدارِ الْمُوَقَّتَةُ، كَـ سَنَةٍ وَ شَهْرٍ وَ يَوْمٍ وَ

---

(1) البيت أورده ابن هشام في المغني: 2/ 548. مستدلا به على استبعاد أحد الوجوه حيث قال، وبعد: فهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن التفضيل على النقص لا فضل فيه. وعليه قول الشاعر: البيت. وقال البغدادي في شرح الأبيات إنه لم يقف على تتمته ولا على قائله: 4/ 178.

(2) لم اقف على قائله

(3) سقطت من النسخ الثلاث.

(4) البيت من أبيات للعرجي. ديوانه: 17.

(5) الصحاح: 1/ لبث.

لَيْلَةٍ، و دِينَارٍ و دِرهمٍ. بِ كُلٍّ وَأخواتِهِ؛ لَا بالنَّفسِ وَ العَيْنِ، ومَذْهَبُهُمْ لَيسَ بِبَعِيدٍ؛ لِاحْتِمال تَعلُّقِ الفِعْلِ بِبَعْضِ ذلك المَحْدُودِ؛ وعلى هذا لَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُمْ تَطَابُقُ التأكيدِ في التَّعْرِيفِ وَ التَّنْكِيرِ.

قالَ: الثَّالثُ: أَنْ تُضافَ إلى ضَمِيرٍ مَلفُوظٍ بِهِ، وَحُكْمُهَا أَلاَّ يَعْمَلَ[1] فيها غالِباً إلَّا الابْتِداءُ[2].

أقولُ: لَيسَ كَذلِكَ؛ بَلِ الْغالِبُ عَلَيْها أَنْ تَكُونَ تابعةً، نحوُ: جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وَأكْرَمْتُهُمْ و مَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ، وَحَيْثُ تَخْرُجُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ، فَالْغَالِبُ عَلَيْها أَلاَّ يَعْمَلَ فيها إلاَّ الابتداءُ، وَعِبَارَتُهُ لَا تُوفِي بِذَلِكَ[3].

قالَ: وَمِنَ القَلِيلِ قَوْلُهُ[4]:

فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا، وَهْوَ نَاهِلُ

أقولُ: هذا عَجُزُ بَيتٍ، صَدْرُهُ:

يَميدُ إذا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاؤُهُمْ

يُقالُ: مَادَ الشَّيْءُ، يَميدُ مَيْداً: إذا[5] تَحَرَّكَ. وَكَأَنَّهُ يَصِفُ مَنْهَلاً، أَيْ إنَّهُ يَضْطَرِبُ وَيَتَحَرَّكُ، إذا تَحَرَكَتْ عليهِ الدِّلاَءُ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلٌّ[6] مِنْ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ أَصْحَابِ الدِّلاَءِ، وَهُوَ نَاهِلٌ: أيْ: رَيَّانُ. قالَ أَبو زَيْدٍ[7]: النَّاهِلُ: الْعَطْشَانُ. وَالنَّاهِلُ: الرَّيَّانُ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ[8].

---

(1) في د تعمل.
(2) نحو قوله تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ مريم: 95.
(3) في ج ذلك.
(4) الشاهد فيه قلة مجيء كل مضافة إلى الضمير وهي فاعل؛ لأن الفعل عامل؛ لأن الفعل عامل لفظي. أنشده أبو حيان وناظر الجيش في شرح التسهيل منسوبا إلى كثير عزة. نص على ذلك البغدادي في شرح الأبيات: 4/ 190 وهو من شواهد: الارتشاف: 2/ 614، والأشموني: 3/ 63.
(5) في الأصل إلى.
(6) سقطت من ج.
(7) أبو زيد الأنصار تقدمت ترجمته ص: 34 من الأصل.
(8) الذي في النوادر ص: 57 والنهل: الشرب والعطش يقال فيهما جميعاً.

قَالَ: وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ قَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1]:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا ** عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَ التُّقَى

أَقُولُ: تَبَيَّنَّا الْهُدَى: عَلِمْنَاهُ عِلْماً بَيِّناً. وَ التُّقَى: مصْدَرُ قَوْلِكَ: اتَّقَيْتُ الشيءَ أَتَّقِيهِ، أيْ: حَذِرْتُهُ، وَصُنْتُ نَفْسِي مِنْهُ. وَأَصْلُهُ: الوَاوُ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: اِتَّقَى يَتَّقِي أَصْلُهُ: اوْتَقَى عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِانْكِسارِ مَا قَبْلَهَا وَأُبْدِلَتْ مِنْهَا التَّاءُ وَأُدْغِمَتْ. فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ على لَفْظِ الافْتِعَالِ تَوَهَّمُوا أَنَّ التَّاءَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، فَجَعَلُوهُ اتَقَى يَتَقِي بِفَتْحِ التاءِ فِيهِمَا مُخَفَّفَةً ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا لَهُ مَثالاً في كَلَامِهِمْ يُلْحِقُونَهُ بِهِ، فَقَالُوا: تَقَى، يَتْقِي[2] مِثْلُ: قَضَى، يَقْضِي[3]. وَ التُّقَى فِي عُرْفِ الشَّرْعِ: فِعْلُ الْحَسَنَاتِ، وَتَرْكُ السَّيِّئاتِ، وَقَدْ يُرَادُ بِالتَّقْوى: اِجْتِنَابُ الْمَعَاصِي، سَوَاءً أتَى بِالْحسَنَاتِ، أمْ لَمْ يَأْتِ بِها.

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ[4]، وَكَعْبٍ[5]، وَلَبِيدٍ[6]، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:

كُلُّ امْرِيءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ ** وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

---

(1) الشاهد فيه أن كلنا وقع اسم كانَ. قال ابن مالك في شرح التسهيل:... ويجوز: كان كُلُّهُمْ منطلقونَ على أن اسم كانَ ضمير الشأن، و كلهم منطلقونَ مبتدأ وخبر، ومثله قول علي رضي الله عنه:

فلما تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا

قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 190. والبيت ثاني أبيات ثلاثة لعلي رضي الله عنه قالها يوم بدر.

(2) في الأصل اتقى، يتقي تحريف.

(3) الصحاح: 6/ وقى.

(4) هو عبد الله أول الخلفاء الراشدين أبو بكر الصديق. والبيت تمثل به وليس له، وهو لحكيم بن نهيك النهشلي الشاعر الجاهلي، شرح أبيات المغني: 4/ 196.

(5) هو كعب بن زهير صاحب البردة والشاهد في بيته: أن الهاءَ في سلامته والضمير في محمول كل منهما راجع إلى كل وهو من قصيدته المشهورة: بانت سعادُ. شرح بانت سعاد ص: 276 لابن هشام تح محمود حسن أبو ناجي مؤسسة علوم القرآن. دمشق: ط: 1982.

(6) هو لبيد بن ربيعة العامري من أصحاب المعلقات. والبيت من قصيدة له. ديوانه: ص: 256، والخزانة: 2/ 561.

كُـلُّ ابْنِ أُنْثَى، وَ إِنْ طَالَتْ سَلاَمَتُهُ ** يَـوْماً عَلَـى آلَـةٍ حَـدْبَاءَ مَحْمُـولُ
أَلاَ كُـلُّ شَيْءٍ -مَا خَلَا اللهَ- بَاطِلُ ** وَكُـلُّ -نَعِـيمٍ لَـا مَحَالَـةَ- زَائِـلُ

أَقُولُ: فِي سَوْقِ الْمُصَنِّفِ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ عَلَى هَذَا النَّمَطِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرَتَّبٌ، فَالشِّعْرُ الْأَوَّلَ يُنْسَبُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِأَنْ يَكُونَ بَيْتاً وَاحِداً مِنْ تَامِّ الرَّجَزِ، وَأَنْ يَكُونَ بَيْتَيْنِ مِنْ مَشْطُورِهِ. وَالْقَضِيَّةُ ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحِ، رَوَتْهَا عَائِشَةُ ﵂، وَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ أَصَابَهُمْ وَعَكٌ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ: كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ إِلَى آخِرِهِ[1]. وَكَانَ بِلَالٌ ﵁ إِذَا أَصَابَهُ ذَلِكَ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ، أَيْ: صَوْتَهُ، وَيَقُولُ:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي، هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ** بِـوَادٍ، وَحَوْلِـي إِذْ خِـرٌ وَجَلِـيلُ
وَهَـلْ أَرِدَنْ يَـوْماً مِـيَاهَ مِجَـنَّةٍ ** وَهَـلْ يَـبْدُوَنْ لِـي شَـامَةٌ وَطَفِـيلُ

وَقَوْلُهُ: مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ: أَنْ يُجْعَلَ فِي أَهْلِهِ صَبَاحاً. أَوْ يُقَالُ لَهُ: أَنْعِمْ صَبَاحاً، أَوْ يُسْقَى صَبُوحَهُ، وَهُوَ شُرْبُ الْغَدَاةِ.

وَالشِّرَاكُ كَكِتَابٍ: سَيْرُ النَّعْلِ. وَالإِذْخِرُ بِدَالٍ وَخَاءٍ مُعْجَمَتَيْنِ: حَشِيشَةٌ/ طَيِّبَةُ الرِّيحِ. وَ الْجَلِيلُ: الثُّمَامُ الْعَظِيمُ بِثَاءٍ مثلثةٍ مَضْمُومَةٍ، وَقَدْ مَرَّ فِي دِيبَاجَةِ الْكِتَابِ[2]. وَ مِجَنَّةٌ: سُوقُ هَجَرَ بِقُرْبِ مَكَّةَ. وَ شَامَةٌ وَ طَفِيلٌ جَبَلَانِ عَلَى نَحْوِ ثَلَاثِينَ مِيلاً مِنْ مَكَّةَ، أَوْ جَبَلَانِ بِمَكَّةَ وَجُدَّةَ. أَوْ عَيْنَانِ، أَوْ جَبَلَانِ عَلَى بَرِيدٍ مِنْ مَكَّةَ، أَقْوَالٌ.

تَعَزَّى[3] أَبُو بَكْرٍ ﵁ عِنْدَ[4] أَخْذِ الْحُمَّى بِمَا يَنْزِلُ بِهِ مِنَ الْمَوْتِ الشَّامِلِ لِلْأَهْلِ وَ الْقَرِيبِ. وَبِلَالٌ ﵁ تَمَنَّى الرُّجُوعَ إِلَى الْوَطَنِ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ. وَفَرْقٌ مَا بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ غَيْرُ خَفِيٍّ.

---

(1) فتح الباري: 11/ 275 رقم الحديث: 5677.
(2) ص: 4 من الأصل.
(3) في ج: يعزي.
(4) سقطت من ذ.

وَالْبَيْتُ الثَّانِي لِكَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ مِنْ قَصِيدَتِهِ الطَّوِيلَةِ الَّتِي مَدَحَ بها النَّبِيَّ ﷺ، وَأَنْشَدَهَا إِيَّاهُ، وَأَثَابَهُ عَنْهَا الْبُرْدَةَ، وَقِصَّتُهَا مَشْهُورَةٌ، والمرادُ بالآلَةِ الْحَدْبَاءِ: النَّعْشُ الَّذِي يُوضعُ عليه الْمَيِّتُ، يَعْنِي: أَنَّ الإنسانَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْمَوْتِ، وَإِنْ طَالَتْ سَلاَمَتُهُ.

والبيتُ الثالثُ لِلَبِيدِ بنْ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي الخَاءِ الْمُعْجَمَةِ[1].

قال: وَقَوْلُ السَّمَوْأَلِ[2]:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ** فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

أقولُ: السَّمَوْأَلُ بِسِينٍ مُهْمَلَةٍ وَمِيمٍ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَوَاوٍ ساكنةٍ وهمزةٍ مفتوحةٍ ولام، هو ابْنُ عَادِيَاءَ مِنْ شُعَرَاءِ الْحَمَاسَةِ، وَهُوَ مِنَ الْيَهُودِ. وَالنُّحَاة يَجْعَلُونَ السَّمَوْأَلَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُرْتَجَلَةِ. وَفِي القاموسِ:

وَالسَّمَوْأَلُ بِالْهَمْزِ: طَيْرٌ يُكْنَى أَبَا بَرَاءٍ، وَذُبَابُ الْخَلِّ، وَابْنُ عَادِيَاءَ[3]. قُلْتُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولاً[4]. وَالْمَرْءُ[5] فَاعِلٌ بِمَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[6]، أيْ: إِذَا كَرُمَ الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ. وَ الْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ ذَلِكَ وَوَجْهاً آخَرَ، وهو أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مُخْبَراً عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ. واللُّؤْمُ بِلاَمٍ مَضْمُومَةٍ فهمزةٍ ساكنةٍ: ضِدُّ الْكَرَمِ. وَ الْعِرْضُ بِكَسْرِ العينِ المهملةِ وسكونِ الراءِ: النَّفْسُ، وَجَانِبُ الإِنْسَانِ الذي يَصُونُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَحَسَبِهِ أَنْ يُنْتَقَصَ أَوْ[7] يُثْلَبَ.

---

(1) أوائل ص: 98 من الأصل.

(2) البيت من قصيدة للسموأل. ديوانه: 90، وينسب إلى ابنه شريح، وإلى عبد الملك الحارث، وبعده في الحماسة أبيات عديدة. شرح التبريزي: 1/ 108. (ت: محمد عبد الحميد) عبد الملك بن عبد الرحيم شاعر إسلامي، والسموأل بن غريض بن عادياء انظر: شرح البغدادي: 202/ 4/ 207. ما قيل في نسبة هذا البيت.

(3) القاموس: 3/ 'السملة' ص: 409.

(4) في 'د' مفعولا.

(5) في 'د' والمراد..

(6) الكتاب: 3/ 119.

(7) في ج،د 'ويثلب'.

قَالَ: وَمُفْرَداً مُؤَنَّثاً[1] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[2].

أقولُ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: رَهِينَةٌ لَيْسَتْ بِتَأْنِيث رَهِينٍ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾[3] لِتَأْنِيثِ النَّفْسِ، لِأَنَّهُ لَوْ قُصِدَتِ الصِّفَةُ لِقِيلَ: رَهِينٌ؛ لِأَنَّ فَعِيلاً بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَإِنَّمَا هِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى الشَّتْمِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾، وَمِنْهُ بَيْتُ الْحَمَاسَةِ[4]:

أَبَعْدَ الَّذِي بِالنَّعْفِ نعف كُوَيْكِبٍ ** رَهِينَةِ رَمْسٍ ذِي تُرَابٍ وَجَنْدَلِ

كَأَنَّهُ قَالَ: رَهْنُ[5] رَمْسٍ. والمعنى: كُلُّ نفس رَهْنٌ بِكَسْبِهَا عِنْدَ اللهِ، غَيْرُ مَفْكُوكٍ[6]. اِنْتَهَى. وَالنَّعْفُ: مَا انْحَدَرَ مِنْ حُزُونَةِ الْجَبَلِ وَارْتَفَعَ عَنْ مُنْحَدَرِ الْوَادِي، وَمِنَ الرَّمْلَةِ: مُقَدَّمُهَا، وَ مَا اسْتَدَقَّ[7] مِنْهَا، وَكُوَاكِبُ بالضَّمِّ، وَأَلِفٍ بَعْدَ الْوَاوِ: جَبَلٌ بِعَيْنِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُوَيْكِبٌ تَصْغِيراً لَهُ.

قَالَ: وَمُثَنًّى فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ[8]:

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ -وَإِنْ هُمَا ** تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمًا هُمَا- أَخَوَانِ

---

(1) أي الضمير العائد إلى ما أضيفت إليه كُلّ.

(2) المدثر: 38.

(3) الطور: 21.

(4) لِمِسْوَر بن زيادة الحارثي، الحماسة بشرح المرزوقي: 1/ 245، وشرح التبريزي. نشر محمد عبد الرافعي: 1/ 83.

(5) سقطت من ذ.

(6) الكشاف: 4/ 186.

(7) في الأصل استرق.

(8) الشاهد فيه أن كلاً هنا أضيفت إلى المثنى فرجع الضمير إليه؛ لأن كلاً بحسب ما تضاف إليه. وهو من قصيدة للفرزدق. ديوانه: 870.

وهـذا البـيتُ مِـنَ الْمُشْكِلَاتِ لَفظاً وَمَعْنى وَإِعْرَاباً، فَلْنَشْرَحهُ، قَوْلَهُ: كُلُّ رَحْلٍ، كُلُّ هَذِهِ زَائِدَةٌ.

أقـولُ: لَـا نُسَلِّمُ زِيادَتَهَا؛ فَإِنَّ الْعُمُومَ في الرَّحْلِ مُرَادٌ، كَمَا أنَّهُ كَذَلِكَ في الرَّفِيقَيْنِ أيْ أنَّ كُـلَّ رَفيقَيْنِ لِكُلِّ رَحْلٍ هَذا شَأْنُهُمَا، وَلَوْ كَانَت الثانيةُ زَائِدَةً لَمْ يَحصُلِ الْعُمُومُ في الرَّحْلِ، وَهُوَ مَطْلُوبٌ.

قَالَ: وَعَكْسُهُ[1] إِثْبَاتُ اللَّامِ لِلضَّرورَةِ فِيمَنْ قَالَ[2]:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا

إِذَا قِيلَ: إنَّ خَظَاتَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ.

أقولُ: مَا أنْشَدَهُ بَعْضُ بَيْتٍ لِامْرِئِ الْقَيْسِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

لَهَـــا مَتْنَـــتَانِ خَظَاتَـــا كَمَـــا ** أكَـــبَّ عَلَـــى سَـــاعِدَيْهِ النَّمِـــرْ

وَالْمَتْـنَانِ: جَنْبَتَا الظَّهْرِ. وَ خَظَاتَا، قالَ الْكَسَائِيُّ فيهِ: أرَادَ: خَظَتَا أيْ: تَحَرَّكَتَا. يُقالُ: خَظَـا يَخْظُـو بِ خَاءٍ وَ ظَاءٍ مُعْجَمَتَيْنِ: إذا تَحَرَّكَ. وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أنْ يَقُولَ: خَظَتَا كَمَا تَقُولُ: غَزَتَا؛ إلاَّ أنَّهُ أثْبَتَ الألِفَ ضَرُورَةً. وَقِيلَ، أرَادَ: خَظَاتَانِ فَهُوَ اسْمٌ مُثَنَّىً حُذِفَتْ نُونُهُ لِلضَّرُورةِ، كَمَا قَالَ[3]:

هُمَـا خُطَّـتَا: إِمَّـا إِسَـارٌ وَمِـنَّةٌ ** وَإِمَّـا دَمٌ، وَالْقَـتْلُ بِالْحُـرِّ أجْـدَرُ

---

(1) أي إثبات آخر الفعل الناقص مع إسناده إلى ضمير المؤنث المثنى، وهو عكس قول الشاعر: تعاطى الذي أصله تعاطيا فحذف آخر الفعل للضرورة.

(2) ديوان امرء القيس: 98 السندوبي. والممتع في التصريف 2/ 526 وابن يعيش: 9/ 28. ورصف المباني: 342.

(3) البيت لتابط شرا، وهو في الخصائص: 2/ 405. والممتع: 2/ 526، والخزانة: 3/ 356، ورصف المباني ص: 342.

فِمَنْ رَوَاهُ بِرَفْعِ: إِسَارٌ وَمِنَّةٌ، وَدَمٌ. وَالْخَطَاةُ[1] الْمُكْتَنِزُ[2]/ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

قَالَ: أَوِ الْأَلِفُ مِنْ: تَعَاطَى لَامُ الْفِعْلِ، وَوَحَّدَ الضَّمِيرَ لِأَنَّ الرَّفِيقَيْنِ لَيْسَا بِاثْنَيْنِ [مُعَيَّنَيْنِ][3]؛ بَلْ هُمَا كَثِيرٌ.

أَقُولُ: فَيَنْبَغِي الإِتْيَانُ حِينَئِذٍ بِضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ، لَا بِضَمِيرِ الْوَاحِدِ.

قَالَ: ثُمَّ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذْ قَالَ: هُمَا أَخَوَانِ.

أَقُولُ: وفي نُسْخَةٍ عَلَى اللَّفْظِ فَأَمَّا النُّسْخَةُ الأُولَى فَظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى كُلٍّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، وَقَدْ أُضِيفَتْ إِلَى مُثَنًّى، فَيَكُونُ مَعْنَاهَا مُثَنًّى، فَعَادَ إِلَيْهَا ضَمِيرُ الاثنين بِهَذا الاعْتِبارِ. وَأَمَّا النُّسْخَةُ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ: ثُمَّ حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ فَقَدْ يُسْتَشْكَلُ ظَاهِرُهَا؛ لِأَنَّ لَفْظَ كُلٍّ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ، فَكَيْفَ يَعُودُ إِلَيْهَا ضَمِيرُ الاِثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ؟ وَجَوَابُهُ أَنَّ الْمُرَادَ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كُلٌّ وَهُوَ الْمُثَنَّى. وَهذا هُو مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهَا بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِليهِ، فالَ الْأَمْرُ إِلى الْحَمْلِ عَلَى مَعْنَى كُلٍّ وَهُوَ الْإِثْنَيْنِيَّةُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ مَدْخُولِهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ: قَوْمَا إِمَّا بَدَلٌ مِنَ الْقَنَا؛ لِأَنَّ قَوْمَهُمَا مِنْ سَبَبِهِمَا؛ إِذْ مَعْنَاهُ: تَقَاوُمُهُمَا فَحُذِفَتْ[4] الزَّوَائِدُ، فَهُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

أَقُولُ: إِنَّ قَوْمَهُمَا مِنْ سَبَبِهَا بِضَمِيرِ الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ عَائِدٌ إِلى الْقَنَاةِ، إِذِ الْمُرادُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ مُلَابَسَةٌ بِغَيْرِ الْجُزْئِيَّةِ وَالْكُلِّيَّةِ لِيَكُونَ[5] بَدَلَ اشْتِمالٍ كَمَا أَعْرَبَهُ، إِنَّمَا يُناسِبُهُ[6] أَنْ يَكُونَ قَوْمُ القَنَاةِ مِنْ سَبَبِهَا، لَا كَوْنُ مُقَاوَمَةِ الرَّفِيقَيْنِ مِنْ سَبَبِهِمَا.

قَالَ: أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ بَابِ: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[7].

---

(1) في د: الخطاة.

(2) في د: المكثرة.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في الأصل فحذف.

(5) في د: فيكون.

(6) في د: يناسب.

(7) النمل من الآية: 88.

أقولُ: بَابُ ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ بَابُ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً قِيَاساً؛ إِذْ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ[1] فَاعِلَهُ بِالإِضَافَةِ، نَحْوُ: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾[2] وَ ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[3]. وَ قَوْمَا بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ مَصْدَراً عَلَى مَا ادَّعَاهُ لَيْسَ كذلك؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُحْذَفُ عَامِلُهُ جَوَازاً، فَلَعَلَّ الْمُشَابَهَةَ فِي مُطْلَقِ الْحَذْفِ.

قَالَ: والمعنى: أَنَّ كُلَّ الرُّفَقَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا اسْتَقَرُّوا [رَفِيقَيْنِ][4] فَهُمَا كَالأَخَوَيْنِ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي السَّفَرِ وَالصُّحْبَةِ؛ وَإِنْ تَعَاطَى كُلُّ [وَاحِدٍ][5] مِنْهُمَا مُغَالَبَةَ الآخَرِ.

أَقُولُ: أَطَالَ الْمصنفُ فِي تَقْرِيرِ[6] مَا يُزِيلُ الإِشْكَالَ الذي ادَّعَاهُ، وَكُلُّهُ مبني عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ ثُبُوتُ تَنْوِينِ قَوْماً مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ، وَلَعَلَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا هِيَ قَوْمَاهُمَا بِتَثْنِيَةِ قَوْمٍ وَالْمُثَنَّى مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الرَّفِيقَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ[7] لَا لَفْظاً، وَلَا إِعْرَاباً، وَلَا مَعْنَىً؛ إِذِ الْمَعْنَى على هذا التقدير: أَنَّ كُلَّ رَفِيقَيْنِ، فِي السَّفَرِ أَخَوَانِ -وَإِنْ تَعَادَى قَوْمَاهُمَا وَتَعَاطَوا الْمُطَاعَنَةَ بِالقَنَا. وَقَدْ رَأَيْتُ فِي نسْخَةٍ مِنْ دِيوَانِ الْفَرَزْدَقِ هَذَا البيتَ مَضْبُوطَ الْمِيمِ مِنْ قَوْمَاهُمَا بِفَتْحَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَلَكْتُ هذِهِ النسخةَ فِي جِلْدَيْنِ، وَضَبْطُ هذا البيتِ هو الذي كان بَاعِثاً عَلَى شِرائِهَا، وَلِلهِ الحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

قَالَ: وَقَوْلُ لَبِيدٍ[8]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ** دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

أقولُ: قَدْ مَرَّ إِنْشَادُ هَذا البيتِ والكلامُ عليه في رُبِّ مِن[9] حَرْفِ الرَّاءِ.

---

(1) في د: يعين.
(2) النساء من الآية: 122.
(3) البقرة من الآية 138.
(4) سقطت من النسخ الثلاث.
(5) سقطت من الأصل.
(6) في ج: تقدير.
(7) سقطت من ج.
(8) من قصيدة في رثاء النعمان. شرح المفضليات: 766. والخزانة: 2/ 516.
(9) في د: وحرف.

قالَ: وَمُؤَنَّثاً[1] في قَوْلِ الآخَرِ[2]:

وَكُـلُّ مُـصِيبَاتِ الـزَّمَانِ وَجَـدْتُهَا ** -سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ- هَيِّنَةَ الْخَطْبِ

وَيُرْوَى:

وَكُلُّ مُصِيبَاتٍ تصيبُ فَإِنَّهَا

وَعَلَى هذَا فَالْبَيْتُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

أَقُولُ: وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلاًّ عَلَى هذِهِ الرِّوَايَةِ الْأَخِيرَةِ تَكُونُ مُضَافَةً إلى مُنَكَّرٍ، وَأَمَّا عَلَى الأُولى. فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ، فَلَيْسَ مِمَّا الْكَلَامُ فِيهِ. وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنْشِدَ الْبَيْتَ أَوَّلاً عَلَى الْوَجْهِ الذي يَكُونُ بِهِ شَاهِداً عَلَى الْمَقْصُودِ، يَقُول: [وَيُرْوَى][3]:

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا....

وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ إِذِ الْمَطْلُوبُ بِالذَّاتِ إِيرَادُ الشَّاهِدِ عَلَى الْحُكْمِ الْمَذْكُور. وَأَمَّا إِفَادَةُ أَنَّ الْبَيْتَ رُوِيَ على وَجْهٍ لَا يَتَأَتَّى مَعَهُ الاِسْتِشْهَادُ على ذلِكَ فَأَمْرٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ. وَالْخَطْبُ سَبَبُ الْأَمْرِ، يُقَالُ: مَا خَطْبُكَ؟، أيْ: مَا سَبَبُ الْأَمْرِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ؟.

قالَ: وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِقَوْلِ[4] عَنْتَرَةَ[5].

جَـادَتْ عَلَـيْهِ كُـلُّ عَـيْنٍ ثَـرَّةٍ ** فَتَـرَكْنَ كُـلَّ حَدِيقَـةٍ كَالـدِّرْهَمِ

---

(1) أي الضمير العائد على ما أضيفت إليه كُلّ.

(2) البيت من قصيدة لقيس بن ذريح أورد أبو تمام منها ثلاثة أبيات في الحماسة، شرح التبريزي: 3/ 222، ديوانه: 66.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في ج 'القول' وفي د 'تقول'.

(5) البيت في معلقته شرح الزوزني: 196 'دار القاموس بيروت'.

أقـولُ: الـضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ/ "عَلَيْهِ" عَائِدٌ إِلى النَّبْتِ[1] الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ في الْبَيْتِ الذي قَبْلَ هَذا يَلِيهِ قَوْلُهُ:

أَوْ رَوْضَــةً أُنُفــاً تَــضَمَّنَ نَبْــتَهَا ** غَـيْثٌ قَلِـيلُ الـدِّمْنِ لَـيْسَ بِمُعْلَـمِ

وَالْعَيْنُ: مَطَرُ أَيَّامٍ لَا يُقْلِعُ[2]. وَالثَّرَّةُ: الْكَثِيرَةُ الْماءِ. وَالْحَدِيقَةُ: الرَّوْضَةُ ذاتُ الشَّجَرِ. وَيُرْوَى: "فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ" أَيْ: حُفْرَةٍ. وَمَعْنَى تَرْكِهَا كَالدِّرْهَم، أَنَّ كُلَّ حَدِيقَةٍ أَوْ حُفْرَةٍ صَارَتْ بِسَبَبِ اسْتِدَارَتِهَا بِالْمَـاءِ، وَبَيَاضِ مَائِهَا وَصَفَائِهِ شَبِيهَةً بِالدِّرْهَمِ. وَ الرَّوْضَةُ الأُنُفُ: الَّتِي لَمْ تُرْعَ. وَ الدِّمْنُ: الْبَعَرُ. يُرِيدُ أَنَّ الْغَيْثَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَعَرٌ يَنْقُصُ طِيبَ رِيحِ الرَّوْضَةِ.

وَأَنَّ الرَّوْضَـةَ لَـمْ تَكُـنْ بِمُعْلَـمٍ تَطَأُهُ الدَّوَابُّ حَتَّى تَنْقُصَ نَضَارَتُهَا وَبَهْجَتُهَا، وَيَتَغَيَّرَ عَرْفُهَا.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[3]

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الوَبَرْ

أَقُـولُ: "الْكَـوْمَاءُ" عَلَى زِنَةِ "الْحَمْرَاءِ": النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ السَّنَامِ. وَوَبَرُ النَّاقَةِ: صُوفُهَا، وَقَدْ "وَبَرَ" الْبَعِيرُ فَهُوَ "وَبِرٌ" بِالْكَسْرِ فِيهِمَا.

قَالَ: وَعَلَيْهِ أَجَازَ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي قَوْلِهِ[4]:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ

---

(1) في "د" البيت.

(2) في "د" يقدع.

(3) الشاهد فيه أنه جمع الضمير في "كثيرات" مع إرادة الحكم على كل واحد. لم يعرف قائله، وهو إما مصراع من الرجز التام، أو بيت تام من مشطوره.

(4) الشاهد فيه أن يكون الأصل "موتين إياك" فحذفت النون للإضافة. وينسب إلى أبي الأسود الدؤلي. وهو من شواهد الكتاب "باب الإدغام في الحرفين: 2/ 409 (ط. بولاق) مصر: 1316 هـ.

أنْ يَكُونَ "مُؤْتِيكَ" جَمْعاً حُذِفَتْ نُونُهُ لِلإضَافَةِ.

أقولُ: الإتْيَانُ بِضَمِيرِ الجَمْعِ مَعَ إرَادَةِ الحُكْمِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ قَلِيلٌ، فَالحَمْلُ عَلَيْهِ عِنْدَ وُجُودِ مَنْدُوحَةٍ عَنْهُ خِلافُ الأَوْلَى، لَا سِيَّمَا وَقَدْ تَأيَّدَ الإفْرَادُ بِقَوْلِهِ: "نُصْحَهُ" وبِقَوْلِهِ فِي عَجزِ البَيْتِ.

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

فَأفْرَدَ أيْضاً. فَحَمْلُ الأَوَّلِ عَلَى الأَمْرِ الكَثِيرِ مُعْتَضَدٌ بِالكَثْرَةِ، وَبِمُنَاسَبَةِ الصَّدْرِ لِلعَجزِ، فَكَيْفَ يُعْدَلُ عَنْ ذلِكَ مَعَ عَدَمِ المُلْجِيءِ إلَيْهِ؟.

قال: وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ قَوْلُ فَاطِمَةَ الخُزَاعِيَّةِ تَبْكِي إخْوتَهَا[1]:

إخْوَتِي! لَا تَبْعَدُوا أبَداً ** وَبَلَى، وَاللهِ قَدْ بَعِدُوا
كُلُّ مَا حَيٍّ، وَإنْ أَمِرُوا ** وَارِدُوا الحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا

أقولُ: "تَبْعَدُوا" بِفَتْحِ العَيْنِ، وَ"بَعِدُوا" بِكَسْرِهَا. يُقَالُ: بَعِدَ الرَّجُلُ يَبْعَدُ إذَا هَلَكَ. وَالمَصْدَرُ: البَعَدُ بِالفَتْحِ. وَأمَّا البُعْدُ الذي هو ضِدُّ القُرْبِ فَبِضَمِّ البَاءِ وَسُكُونِ العينِ، تَقُولُ مِنْهُ: بَعُدَ، يَبْعُدُ بالضَّمِّ في الماضِي والمضارِعِ، وَيُمْكِنُ [أنْ يَكُونَ][2] مَا فِي البَيْتِ مِنْهُ، وَ"أَمِرُوا" بِكَسْرِ الميمِ، أيْ: كَثُرُوا أوْ عَظُمُوا وَاشْتَدُّوا[3] [وَمِنْهُ قَوْلُ أبِي سُفْيَان: (لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابنِ أبِي كَبْشَةَ)[4] يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ، أيْ: عَظُمَ وَ اشْتَدَّ][5] وَالمُرَادُ بِـ"وُرُودِ الحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوهُ": المَوْتُ.

---

(1) الشاهد فيه أن "أمروا" يحتمل أن يكون من الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحدة في "كُلِّ مَا حَيٍّ" و"مَا" زائدة. و"حي": ضد الميت، وهو من شعر أورده أبو تمام في باب المراثي لفاطمة بنت الأعجم الخزاعية. شرح المرزوقي على الحماسة ص: 912.

(2) ساقط من الأصل.

(3) في "ج" "أو عظم واشتد".

(4) اللسان مادة "أمر": 4/ 29.

(5) ساقط من "ج،د".

قال: وذلك في قولها "أمروا". فأما قولها: "وردوا" فالضمير لإخوتها.

أقولُ: هُنَا سؤالٌ، وهُوَ [أنّ] [1] "واردوا"[2] مِثْلُ: "أمروا" فِيمَا ذكَرَهُ المُصَنِّفُ[3]، فلِمَ لَمْ يذكُرْهُ؟ وجَوَابُهُ أنَّهُ خصَّ "أمروا" بالذِكْرِ لِخُصُوصِيَّتِهِ في مَطْلُوبِهِ؛ إذْ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ. وَأَمَّا "وَاردُوا"[4] فَلَيْسَ مُعَيَّناً لِهَذَا المعنى؛ إذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ في نَفْسِ الْأَمْرِ "مُفْرَداً"[5] لا جَمْعاً وَالْعِبْرَةُ بِاللَّفْظِ[6] لا بِالْكِتَابَةِ.

قال: هَذَا إنْ حمَلتَ الحيَّ على نَقِيضِ المَيِّتِ، وهُوَ الظَّاهِرُ، وإنْ حمَلْتَهُ على مُرادِفِ القَبِيلَةِ فالجَمْعُ في "أمروا" واجِبٌ.

أقولُ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لأن الْحَيَّ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْقَبِيلَةُ. مُفْرَدٌ لَفْظاً دالٌّ عَلَى الْجَمْعِ مَعْنًى، فَهُوَ كَالْفَرِيقِ، فَلَكَ[7] رِعَايَةُ لَفْظِهِ وَرِعَايَةُ مَعْنَاهُ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [8]

كُلُّ[9] حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ ** لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

الْعَرَنْدَسُ مِنَ الإِبِلِ: الشَّدِيدُ، وَاسْتَعْمَلَهُ هُنَا لِلْعُقَلاءِ عَلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ أَو الاِسْتِعَارَةِ عَلَى رَأْيٍ. وَالطَّلَالُ بِفَتْحِ الطَّاءِ المهملةِ: الْحَالَةُ الْحَسَنَةُ وَالْهَيْئَةُ الْجَمِيلَةُ. وَجَرُّ "الْقِبَابِ" إمَّا بِلَامٍ مَحذُوفَةٍ، أَيْ: ضَارِبِينَ لِلْقِبَابِ، فَحَذَفَ الْجَارَّ وَأَبْقَى عَمَلَهُ شُذُوذاً عَلَى حَدِّ[10] قَوْلِهِ[11]:

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) في "ج" "وردوا".

(3) سقطت من "ج،د".

(4) في الأصل "وردوا".

(5) في "د" "مفرد".

(6) في "د" والعبرة في اللفظ بالكتابة.

(7) في "ج" "ذلك".

(8) رواية هذا البيت النحو: "رب حي"، وفي النسخ الثلاث "كل حي" مطلع قصيدة لعمرو بن الأبهم التغلبي، نص على ذلك البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 364. وهو من شواهد: الهمع: 1/ 47. والتصريح: 1/ 77، والأشموني: 1/ 87.

(9) في "ج" "البيشة".

(10) في "د" "قد".

(11) تقديم الحديث عنه في "ديباجة الكتاب" ص: 5 من الأصل.

إذا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ** أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ

وإمَّا عَلَى أنَّ الأصْلَ: القِبَابِيُّ بياءِ النَّسَبِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَحَذَفَ إحْدَاهُمَا، وَسَيَأتِي في هذا البيتِ كَلَامٌ في حَرْفِ اللاّمِ.

قالَ: وَنَظِيرُهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[1] فإنَّ ﴿كَافِرِ﴾[2] نعتٌ لِمَحْذُوفٍ[3] مُفْرَدٌ لَفْظاً مَجْمُوعٌ مَعْنًى، أي: أوَّلَ أفْعَلُ تفضيلٍ، وَهُوَ إذا أُضِيفَ إلى نَكِرَةٍ وَجَبَ تَطَابُقُ صَاحِبِ أفْعَلَ وَالْمُضَافِ إلَيْهِ، مِثْلُ: هُوَ أفْضَلُ رَجُلٍ وَهُمَا أفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَهُمْ أفْضَلُ رِجَالٍ، وَهَا هُنَا صَاحِبُ أفْعَلَ جَمْعٌ والمضافُ إليه مُفْرَدٌ/ فَوَجَبَ التَّأوِيلُ، فَأوَّلَ الْمُصَنِّفُ الْمُضَافَ إلَيْهِ بِحَيْثُ صَارَ جَمْعاً في الْمَعْنَى، وَهُوَ أحَدُ مَا قِيلَ هُنَا.

قالَ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ [كافِرٍ][4] بِالإفْرَادِ.

أقولُ: التَّأوِيلُ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِي الْمُضَافِ إلَيْهِ حَتَّى يَتِمَّ هَذا؛ بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ: التَّأوِيلُ وَاجِبٌ كَمَا مَرَّ. فإمَّا أنْ يُؤَوَّلَ الْمُضافُ إليه بحَيْثُ يَصِيرُ جَمْعاً في المعنى كَمَا تَقَدَّمَ، أوْ يُؤَوَّلَ صَاحِبُ أفْعَلَ بأنْ يُجْعَلَ مُفْرَداً لِيَحْصُلَ[5] التطابق، أي: ولا يَكنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أوَّلَ كَافِرٍ وَقَدْ ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ كُلاً مِنَ التَّأوِيلَيْنِ[6].

قالَ: وَأشْكَلُ مِنَ الآيَتَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[7].

أقولُ: الْمُرادُ بالآيَتَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُ﴾[8].

---

(1) البقرة من الآية: 41.

(2) في د كافر.

(3) في ج محذوف.

(4) سقطت من الأصل.

(5) في د التحصيل.

(6) الكشاف: 1/ 276.

(7) الصافات: 7.

(8) غافر من الآية: 5.

وَقَـوْلَهُ تَعَـالَى: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾[1]، وَإِنَّمَـا كَانَتِ الآيَةُ الَّتِي تَلَاهَا أَخِيراً أَشْـكَلَ مِنْ تَيْنِكَ الآيَتَيْنِ؛ لأن التَّأْوِيلَ الْمُتَأَتِّي فِيهِمَا مُنْتَفٍ فِيهَا، فَإِنَّ شَيْطَاناً الْمُضَافَ[2] إِلَيْهِ مُفْرَدٌ لَفْظاً وَمَعْنىً، بِخِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي تَيْنِكَ الآيَتَيْنِ.

قَالَ: وَلَوْ ظَفِرَ بِهَا[3] أَبُو حَيَّانَ لَمْ يَعْدِلْ إِلَى الاعْتِرَاضِ بِبَيْتِ[4] عَنْتَرَةَ.

أَقُـولُ: مِـنْ أَيْـنَ لَـهُ أَنَّ أَبَـا حَيَّانَ لَمْ يَظْفَرْ بِهَا، وَلَعَلَّهُ ظَفِرَ بِهَا وَرَأَى صِحَّةَ الْجَوَابِ الـذِي ذَكَـرَهُ الْمُـصَنِّفُ، فَأَضْرَبَ عَنْ إِيرَادِهَا، وَهَذَا تَحَامُلٌ عَجِيبٌ؛ بَلِ الظَّنُّ بِأَبِي حَيَّانَ أَنَّهُ ظَفِرَ بِالآيَةِ وَ بِالجَوَابِ عَنْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مَذْكُورٌ فِي الْكَشَّافِ، وَهُوَ نُصْبُ عَيْنَيْهِ، وَفِي تَفْسِيرِ أَبِـي حَـيَّانَ الْمُـسَمَّى بِالْبَحْـرِ الْمُحِـيطِ مَـا نَـصُّهُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: لَا يَسْمَعُونَ صِفَةً، وَلَا اسْـتِئْنَافاً جَوَاباً لِسَائِلٍ سَأَلَ: لِمَ يُحْفَظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟؛ (لِأَنَّ الْوصفَ بِكَوْنِهِمْ لَا يَسْمَعُونَ، أَوِ الْجَـوَابَ بِـهِ، لَا مَعْنَىً لِلْحِفْظِ مِنَ الشَّيَاطِينَ)[5] عَلَى تَقْدِيرِهِمَا؛ إِذْ يَصِيرُ المعنى مَعَ الْوَصْفِ: وَحِفْظَـاً مِـنْ كُـلِّ شَـيْطَانٍ مَـارِدٍ غَيْـرِ سَامِعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ؛ وَكَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ كَوْنِهِ جَوَاباً[6] إِنْتَهَـى. وَقَـدِ اسْتَبَانَ بِطَرِيقِ الْيَقِينِ أَنَّهُ ظَفِرَ بِالآيَةِ وَأَحَاطَ عِلْماً بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، أَعَاذَنَا اللهُ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الإِنْصَافِ، وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ.

---

(1) الحج من الآية: 27.

(2) في ذ: مضاف.

(3) يريد الآية التي هي أشكل من الآيتين، السابقتين.

(4) البيت هو:

جَـادَتْ عليـه كُـلُّ عَـيْنٍ ثَـرَّةٍ ** فَتَـرَكْنَ كُـلَّ حَدِيقَـةٍ كالـدرهم

وهو من معلقته المشهورة: شرح الزوزني ص: 196.

قال أبو حيان: وإذا أضيف كُلٌ إلى نكرة تعين اعتبار المعنى في الضمير وغيره، تقول: كل رجل أتاك مُكْرَمٌ، وكُلُّ رجلين أتاكَ مُكْرَمَانِ، وكل رجال أتوكَ مُكْرَمُونَ، وكل امرأة أتتك مكرمةٌ... إلخ أما قول عنترة:

جـادت علـيه كـل عـين ثـرة ** فترك‍ـــــــن..........

فقياسه: فتركتْ كما في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾. الارتشاف: 2/ 516.

(5) ساقط من ذ.

(6) البحر المحيط: م7/ 352-353 ط. II 1983 دار الفكر.

قَالَ: إذْ لَا مَعْنَى لِلحفظِ مِنْ شَيْطَانٍ لَا يَسْمَعُ.

أَقولُ: إذا كَانَ الْمُرادُ أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ بَعْدَ الْحِفْظِ صَحَّ جَعْلُهُ اسْتِئْنَافاً وَصِفَةً وَحَالاً مُقَدَّرَةً، وَسَيأْتِي الكَلَامُ على ذَلِكَ في البابِ الثَّانِي[1] إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَالَ: وَإِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ إلى الْجَمْعِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْكَلَامِ.

أَقولُ: الْجَمْعُ إِنَّما استُفِيدَ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ لَا مِنَ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُرادَ: مِنْ بَعْضِ الْكَلَامِ فَحذَفَ الْمُضَافَ للقَرِينة وَهُوَ سَهْلٌ، قُلتُ: المصنفُ نَفْسُهُ[2] لَا يستَسهلُ ذَلِكَ وَيُقْدِمُ عَلَى تَخْطِئَةِ الْأئِمَّةِ بِمِثْلِهِ، أَلَا تَرى أَنَّهُ عَدَّ[3] فِي البَابِ السَّادِسِ مِنَ الأمُورِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُعْرِبِينَ وَ الْصَّوَابُ خِلَافُهَا. قَوْلَهُمْ: الْعَطْفُ على عَامِلَيْنِ وَقَالَ الصَّوَابُ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ[4] وَقَوْلَهُمْ: الْفَاءُ جَوابُ الشَّرْطِ.

قَالَ: والصوابُ: رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ[5]، وَهَلْ فِي ذَلِكَ إلاَّ حَذْفُ مُضَافٍ لِقَرِينَةٍ. وَكَذَا اعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ: وَعِنْدَ لِلحُضُورِ[6] قَالَ: وَالصَّوَابُ لِمَكَانِ الحُضُورِ[7]، وَقَدْ مَرَّ فِي حَرْفِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ[8].

قَالَ: وَالصَّوابُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَعُودُ إِلَيهَا[9] مِنْ خَبَرِهَا إِلَّا مُفْرَداً مُذَكَّراً عَلَى لَفْظِهَا.

أَقولُ: وَقَعَ فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الاعْتِصامِ بالسُّنَّةِ فِي بَابِ الاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى[10].

---

(1) التنبيه الأول مما قد يخفي من الاستئناف. المغني: 2/ 383. (ت ح محيي الدين).

(2) سقطت من ج،د.

(3) في ج عدل.

(4) المغني: 2/ 653.

(5) المغني: 2/ 652.

(6) التسهيل: ص: 97.

(7) المغني: 1/ 156.

(8) المغني: 1/ 156.

(9) أي: كلّ المضافة إلى معرفة.

(10) فتح للباري: 15/ 174.

فَقَدْ أعَادَ[1] الضَّمِيرَ مِنْ خَبَرِ كُلِّ الْمُضَافَةِ[2] إلى مَعْرِفَةٍ غَيْرِ مُفْرَدٍ.

قَالَ: وَإِنَّمَا لَمْ يُقَدِّرْ[3] ضَمِيرُ كَانَ رَاجِعاً لِ كُلِّ لِئَلاَّ يَخْلُوَ مَسْؤُولاً عَنْ ضَمِيرٍ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مُسْنَداً إلى عَنْهُ كَمَا تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ.

أَقُولُ: لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ: كُلُّ أَفْعَالِ/ هَذِهِ الْجَوَارِحِ كَانَ مَسْؤُولاً عَنْهُ، فَيَكُونُ اسْمُ كَانَ ضَمِيراً رَاجِعاً لِ كُلِّ وَ مَسْؤُولاً لَا ضَمِيرَ فِيهِ ضَرُورَةَ أَنَّ فِعْلَ الْجَارِحَةِ لَا يُسْأَلُ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْهُ، فَيَكُونُ عَنْهُ عَلَى هذا التقدير نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى رَافِعِهِ كَالْفَاعِلِ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَسْؤُولاً ضَمِيرٌ يَعُودُ إلى الْمُكَلَّفِ، أَيْ: كَانَ كُلُّ أَفْعَالِ تِلْكَ الْحَوَاسِّ عَنْهُ مَسْؤُولاً هُوَ أَيِ: الْمُكَلَّفُ. قُلْتُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ لِجَرَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يَكُونُ ذلك عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ وُجُوبَ إِبْرَازِهِ إِلَّا عِنْدَ اللَّبْسِ، وَلَا لَبْسَ؟ قُلْتُ: اللَّبْسُ حَاصِلٌ، وَذلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنْهُ نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ، وَقُدِّمَ عَلَى رَأْيِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَحَاشَوْنَ مِنْ ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ (عَنِ الْفَاعِلِ)[4] ضَمِيراً يَتَحَمَّلُهُ مَسْؤُولاً[5] يَعُودُ إلى الْمُكَلَّفِ، فَالإِلْتِبَاسُ[6] حَاصِلٌ.

قَالَ: وَالصَّوابُ أَنَّ الْمُقَدَّرَ يَكُونُ مُفْرَداً نَكِرَةً، فَيَجِبُ الإِفْرَادُ.

أَقُولُ: قَدْ قَدَّمَ[7] فِي الْمَتْنِ[8] أَنَّ الصَّوَابَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ إرَادَةِ الْكُلِّ الإِفْرَادِيِّ وَالْكُلِّ الْمَجْمُوعِيِّ، وَأَطْلَقَ هُنَا وُجُوبَ الإِفْرَادِ عِنْدَ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُفْرَداً نَكِرَةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ[9] ذَلِكَ التَّفْصِيلُ هُنَا.

---

(1) في: ج،د عاد.

(2) في: ج،د الإضافة.

(3) في ج،د تقدر.

(4) ساقط من د.

(5) في الآية: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾.

(6) في د فالإلباس.

(7) في د تقدم.

(8) المغني: 1/ 198. يريد قوله: أن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، أو إلى المجموع، وجب الجمع.

(9) في ج يتأتى.

قَالَ: وَأَفَادَ بِمَفْهُومِهِ[1] ثُبُوتَ الفِعْلِ لِبَعْضِ الأَفْرَادِ.

أَقُولُ: ذِكْرُهُ الفِعْلَ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بَلِ الوَصْفِ كَذَلِكَ، تَقُولُ: لَسْتُ آخِذاً كُلَّ الدَّرَاهِمِ وَ كُلَّ الثِّيَابِ [لَسْتُ][2] لَابِساً عَلَى القَوْلِ[3] بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ فِي مِثْلِ هَذَا

قَالَ: وَقَوْلُهُ[4]:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ.

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَتَشْتَهِي السُّفُنُ.

وَالتَّمْثِيلُ بِالبَيْتِ مُسْتَقِيمٌ عَلَى تَقْدِيرِ رِوَايَةِ الرَّفْعِ، وَجَوَّزَ فِيهِ ابْنُ جِنِّي النَّصْبَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَيَسْتَقِيمُ التَّمْثِيلُ أَيْضاً عَلَيْهِ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ[5]: أَنَسِيتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلاَةُ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ[6].

أَقُولُ: المُرَادُ: أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ مِنَ القَصْرِ وَ النِّسْيَانِ عَلَى شُمُولِ النَّفْيِ وَعُمُومِهِ، لِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَوَابَ أَمْ إِمَّا بِتَعْيِينِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ، أَوْ بِنَفْيِهِمَا جَمِيعاً تَخْطِئَةً[7]

(1) أي: النفي الذي تقع كلّ في حيزه، نحو: ما جاء كل القومْ.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من ذ.

(4) للمتنبي: شرح الواحدي لديوانه: 2/ 669.

(5) هو الخِرباق السلمي (صحابي روى عنه البخاري ومسلم). العرباض بن عمرو رجل من الصحابة، وسمي ذو اليدين لطول كان في يديه، وقيل: إنه كان أضبطَ، أي يعمل بكلتا يديه على السواء. حاشية الدسوقي على شرح التلخيص: 1/ 442. نص الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة: 2/ 86-87 وهو مما يستشهد به في البلاغة تقديم المسند إليه للدلالة على العموم. انظر التبيان في علم المعاني والبديع والبيان لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي ص: 86. وشروح التلخيص: 1/ 442.

(6) الجامع الصحيح: 2/ 86-87.

(7) في ج "تخطئة للمستقيم".

لِلْمُستَفْهِمِ؛ لَا بِنَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَارِفٌ بِأَنَّ الْكَائِنَ أَحَدُهُمَا. وَالثَّانِي: مَا رُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثُّبُوتَ لِلْبَعْضِ إِنَّمَا يُنَافِي النَّفْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ؛ لَا النَّفْيَ عَنِ الْمَجْمُوعِ. كَذَا قَرَّرَهُ التَّفْتَازَانِيُّ"[1].

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ[2]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي ** عَلَيَّ[3] ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أَقُولُ: بِرَفْعِ كُلٍّ وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهِ أَنَّ الشَّاعِرَ عَدَلَ عَنِ[4] النَّصْبِ الْفَصِيحِ الْمُسْتَغْنِي عَنِ الإِضْمَارِ إِلى الرَّفْعِ الْمُفْتَقِرِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ إِلاَّ لإِفَادَةِ هَذا المعنى، أيْ: لَمْ أَصْنَعْ شَيْئاً مِمَّا تَدَّعِيهِ عَلَيَّ مِنَ الذُّنُوبِ؛ لَكِنْ قَالَ سِيبَوَيْهِ: فِي الْكِتَابِ عِنْدَ إِنْشَادِ قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ: كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ: وَهَذا ضَعِيفٌ أَيْ: (حَذْفُ الضَّمِيرِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ الشِّعْرِ؛ لِأَنَّ[5] النَّصْبَ لَا يَكْسِرُ الْبَيْتَ، وَلَا يُخِلُّ بِهِ تَرْكُ إِضْمَارِ الْهَاءِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ:

كُلُّهُ[6] غَيْرُ مَصْنُوعٍ)[7] انْتَهَى.

وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي إِفَادَةِ مَعْنَى: كُلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ.

وَقَدِ اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ[8] صِحَّةَ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ، وَحَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ اللَّفْظَ إِذا ابْتُدِئَ بِكُلٍّ، وَمَعْنَاها كُلُّ فَرْدٍ، فَعَامِلُهَا الْمُتَأَخِّرُ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ السَّامِعَ إِذا سَمِعَ الْمَعْمُولَ يَتَشَوَّقُ إِلى عَامِلِهِ تَشَوُّقَ سَامِعِ الْمُبْتَدَإِ إِلى خَبَرِهِ؛ فَكَانَ كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ مَنْصُوباً وَمَرْفُوعاً سَوَاءً فِي الْمَعْنَى[9].

---

(1) شرح التخليص للتفتازان بحاشية الدسوقي: 4/ 443.

(2) أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي ت 130هـ من أشهر الرجاز. ترجمته في المعاهد والتنصيص. 1/ 19.
والشاهد فيه أن كُلاً إن تقدمت على النفي اقتضى أن يكون لعموم السلب كل فرد، وهو من شواهد: الخصائص 1/ 292، والكتاب: (1/ 44، 73، 69)، والخزانة: 1/ 173.

(3) في د: ذنبا عليّ.

(4) في د: من.

(5) في الأصل إلى.

(6) في الأصل كل ذلك غير...

(7) الكتاب: 1/ 85. ت: هـ.

(8) عرف به: ص: 155 من الأصل.

(9) أثبت بهاء الدين السبكي ما قاله أبوه في عروس الأفراح. شروح التلخيص: 1/ 445.

قُلْتُ: وَقَدِ اسْتَبَانَ لَكَ مِنْ هَذا أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ أَسْلَفْنَا ذِكْرَهُ فِي كَمٍّ[1]، وَ إِنَّمَا نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ مَعَ ظُهُورِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ بِهَذِهِ الْبِلَادِ/ أَنْكَرَهُ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلى إِنْكَارِهِ.

قَالَ: وَقَدْ صَرَّحَ الشَّلَوْبِينُ[2] وَابْنُ مَالِكٍ فِي بَيْتِ أَبِي النَّجْمِ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ رَفْعِ كُلٍّ وَنَصْبِهِ.

أَقُولُ: قَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ سِيبَوَيْهِ قَالَ فِي الكتابِ مَا هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ، وَحَسْبُكَ بِهِ إِمَاماً كَبِيراً يُقْتَدَى بِهِ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى كَلَامِهِ؛ وَإِلاَّ لَمْ يَنْقُلْ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الشَّلَوْبِينِ وَابْنِ مَالِكٍ: وَقَدْ سَاقَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ فِي شَرْحِ التَّلْخِيصِ[3] كَلَامَ سِيبَوَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ كَمَا مَرَّ.

قَالَ: وَقَدْ يُشْكِلُ[4] عَلَى قَوْلِهِمْ فِي الْقِسْمِ الأَوَّلِ[5] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾[6].

أَقُولُ: وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾[7] و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾[8] وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ هَذا الْحُكْمَ أَكْثَرِيٌّ؛ لَا كُلِّيٌّ، وَحِينَئِذٍ لَا يَتِمُّ النَّقْضُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الآيَاتِ.

قَالَ: وَجَاءَتْهَا[9] الظَّرْفِيَّةُ مِنْ جِهَةِ مَا.

---

(1) قال في ص: 144 من الأصل: فإن المفعول به مسند إليه بحسب المعنى إذ قولك: (ضربت زيدا) في معنى: زيد ضربته.

(2) تقدم التعريف به، ص: 50 من الأصل.

(3) الشروح: عروس الأفراح: 1/ 445.

(4) في الأصل يستشكل.

(5) يريد وقوع كل في حيز النفي.

(6) الحديد من الآية: 23.

(7) القلم: 10.

(8) البقرة: 276.

(9) اي: كل في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا ﴾.

أقـولُ: فيه تَسَامُحٌ، فَإِنَّ الظَّرْفِيَّةَ إِنَّمَا جَاءَتْهَا مِنْ جِهَةِ نِيَابَةِ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةِ وَصِلَتِهَا عَنِ الْوَقْتِ؛ لَا مِنْ جِهَةِ "مَا".

قَالَ: وَلِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ[1] مُقَرِّبَانِ: كَثْرَةُ مَجِيءِ الْمَاضِي بَعْدَهَا، إلى آخِرِه.

أَقـولُ: كَـيْـفَ يَكُـونُ هـذا مُقَرِّباً مَعَ أَنَّ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةَ تُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ مُطْلَقاً، سَـوَاءٌ كَـانَ فِعْلُهَا مَاضِياً أَوْ مُضَارِعاً، وَكَذَا الظَّرْفِيَّةُ المصدريةُ تُوصَلُ بالجملة الفعليةِ أعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهَا مَاضِياً أَوْ مُضَارِعاً، وَلَا مَزِيَّةَ لِأَوَّلٍ عَلَى الثَّانِي بِاعْتِبَارِ الْكَثْرَةِ.

قَالَ: إِنَّ تِلْكَ عَامَّةٌ[2]، فَلَا تَدْخُلُ عليها[3] أَدَاةُ الْعُمومِ.

أَقـولُ: لَـا نُـسَلِّمُ امْتِـنَاعَ دُخُول أَدَاةِ الْعُمُومِ عَلَى الْعَامِّ، فَقَدْ مَرَّ في "كُلِّ" الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُعَـرَّفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ احتِمالُ إِرَادَةِ الْعُمُومِ بِكُلٍّ مِنَ الْأَدَاتَيْنِ، وَلَا[4] نِزَاعَ فِي صِحَّةِ دُخُولِ: "كُلّ" عَلَى الْمَوصُولَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِيَغِ الْعُمُومِ، كَـ"الَّذِي" وَ"الَّتِي" وَ"مَنْ" وَغَيْرِهِنَّ.

قـالَ: وَإِذَا قُلْتَ: كُلَّمَا اسْتَدْعَيْتُكَ، فَإِنْ زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ فَـ"كُلٌّ" مَنْصُوبَةٌ أَيْضاً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَكِنَّ نَاصِبَهَا مَحْذُوفٌ مَدلُولٌ عَلَيْهِ بِـ"حُرٌّ" الْمَذْكُورِ فِي الْجَوَابِ.

أقولُ: تَأَمَّلْ هَذا مَعَ مَا أَسْلَفَهُ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي "حَيْثُ" عَلَى قَوْلِهِ[5]:

إِذَا رَيْـدَةٌ مِـنْ حَـيْثُ مَـا نَفَحَتْ لَهُ ** أَتَـــاهُ بِـــرَيَّاهَا خَلِـــيلٌ يُوَاصِـــلُهْ

أَنَّ[6] مَـا لا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلاً[7]، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِبَابِ الاِشْتِغَالِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُفَسِّرَ هُـنَا وَقَـعَ فِـي حَيِّزِ الشَّرْطِ، فَلَا يُفَسِّرُ عَامِلاً؛ لَكِنَّ الَّذِي يَنْبَغِي الْجَزْمُ بِهِ أَنَّ هَذا مَقْصُورٌ عَلَى بَابِ الاِشْتِغَالِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْضِعٍ[8] آخَرَ.

---

(1) الـوجه الأول أن تكـون "ما" في "كلما" حرفا مصدريا، والثاني أن تكون اسما نكرة بمعنى "وقت". أما المقرب الثاني، فهو أن "ما" المصدرية التوقيـتية شرط من حيث المعنى، ولذلك احتيج إلى جملتين.

(2) في "ج" "علامة".

(3) في "د" "يدخل".

(4) في "د" "والا".

(5) البيت لأبي حية النميري تقدم الحديث عنه في ص: 96 من الأصل.

(6) في "ج" "لأن".

(7) المغني: 1/ 132.

(8) في "ج" "مواضع".

قَالَ: وَأَنْشَدَ[1] قَوْلَهُ[2]:

وَقَوْلِـي: كُلَّمَـا جَـشَأَتْ وَجَاشَـتْ ** مَكَانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَـسْتَرِيحِي

أقولُ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: "وَجَاشَتْ نَفْسِي، أيْ: غَثَتْ وَيُقَالُ: دَارَتْ لِلْغَثَيَانِ. فَإِذَا أَرَدْتَ أَنَّهَـا ارْتَفَعَتْ مِنْ حُزْنٍ أَوْ فَزَعٍ، قُلْتَ: جَشَأَتْ"[3]. وَ"مَكَانَكِ": اسْمُ فِعْلٍ[4] بِمَعْنَى: "اثْبُتِي". كَذَا قِيلَ. وَلِي فيه نَظَرٌ؛ إذْ لَا مَانِعَ مِنْ جَعْلِهِ ظَرْفاً لِلْمُقَدَّرِ، وَلَيْسَ بِنَا ضَرُورَةٌ إِلَى كَوْنِهِ اسْمَ فِعْلٍ، وَ"تُحْمَـدِي" مَبْنِـيٌّ لِلْمَفْعُـول. وَ"قَوْلِـي" مُبْـتَدَأٌ، وَ"كُلَّمَـا" ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ، والْخَبَرُ قَوْلُهُ: "مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي". أيْ: قَوْلِي[5]: هَذَا اللَّفْظُ. مِثْلُ، قَوْلِي: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ".

---

(1) أي: أبو حيان.

(2) لعمرو بن الإطانبة الأنصاري، وهو من شواهد الخصائص: 3/ 35 وابن يعيش: 4/ 74.

(3) الصحاح: 3/ "جيش".

(4) في الأصل "فاعل".

(5) في الأصل "قوله".

كلا و كلتا

قال: أو بالمجاز[1]، كقوله[2]:

إِنَّ لِلْخَيْـــرِ وَ لِلْـــشَّرِّ مَـــدىً ** وَكِـــلاَ ذَلِـــكَ وَجْـــهٌ وَقَـــبَلْ

أَقُولُ: الْمَدَى بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبِالدَّالِ المهملةِ: الْغَايَةُ. وَالْوَجْهُ: مُسْتَقْبَلُ كُلِّ شَيْءٍ. وَالْقَبَلُ بِفَتْحِ القافِ والباءِ الموحدةِ يُطْلَقُ على أُمُورٍ منها: الْحُجَّةُ الْوَاضِحَةُ ذُكِرَ ذلك بِمَعْنَاهُ في القاموسِ[3]. يَقُولُ: إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ غَايَةً يَنْتَهِيَانِ إِلَيْها وَ يَقِفَانِ عِنْدَهَا، وَكِلَاهُمَا أَمْرٌ يَسْتَقْبِلُهُ الإِنْسَانُ وَ يَعْرِفُهُ؛ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى.

وَضَبَطَ بَعْضُهُمْ/ "الْقِبَلَ" في البيتِ بِكَسْرِ القافِ وفتحِ الباءِ [الموحدةِ][4] عَلَى أَنَّهُ جَمعُ: قِبْلَةٍ بِمَعْنَى أَنَّ كِلَيْهِمَا بِمَثَابَةِ الْقِبْلَةِ الَّتِي يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا الْمُصَلِّي.

قال: فَإِنَّ "ذَلِكَ" حَقِيقَةٌ في الْوَاحِدِ، وَأُشِيرَ بِهَا[5] إلى الْمُثَنَّى عَلَى مَعْنَى: "وَكِلَامَا ذُكِرَ" عَلَى حَدِّهَا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[6].

أقولُ: قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَالَّذِي حَسَّنَ مِنْهُ أَنَّ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ تَثْنِيَتُهَا وَجَمْعُهَا وَتَأْنِيثُهَا لَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ[7] يَعْنِي وَالَّذِي حَسَّنَ مِنْ وَضْعِ اسْمِ إِفْرَادِهِ مَوْضِعَ الْمُتَعَدِّدِ، وَمَعَ تَذْكِيرِهِ مَوْضِعَ الْمُؤَنَّثِ أَنَّ تَثْنِيَةَ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَجَمْعَهَا لَيْسَا[8] عَلَى الْقَانُونِ الْمُتَعَارَفِ في غَيْرِهَا مِنَ

---

(1) اي أن ما تضاف إليه كِلَا قد يكون دالًا على المثنى مَجَازاً كَمَا يكون دالًا عليه حقيقةً، أو بالحقيقةِ وَالاشتِراكِ.

(2) البيت من قصيدة لعبد الله بن الزبعري قالها يوم أُحُدٍ وهو مشترك يفتخر بها، أسلم عام الفتح. وهو من شواهد ابن عقيل: 2/ 51. والقصيدة في سيرة ابن هشام: 2/ 136-137.

(3) القاموس: 4/ "قبل".

(4) الموحدة سقطت من الأصل.

(5) أي: "ذلك" في الشاهد.

(6) البقرة من الآية: 68.

(7) الكاشف: 1/ 287.

(8) في ج،د "ليس".

الأَسْمَاءِ بِأَنْ يَلْحَقَ بِأَوَاخِرِهَا أَلِفٌ وَنُونٌ أَوْ يَاءٌ وَنُونٌ [أَوْ وَاوٌ وَنُونٌ][1]؛ بَلْ بِوَضْعِ صِيَغٍ مَخْصُوصَةٍ، وَكَذا تَأْنِيثُهَا لَيْسَ بِإِلْحَاقِ التَّاءِ، فَأُرِيدَ بِالْمُفْرَدِ مِنْهَا مَا يُرَادُ بِالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ، وَبِالْمُذَكَّرِ مَا يُرَادُ بِالْمُؤَنَّثِ.

قَالَ: وَقَوْلُنَا: كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ احْتِرَازاً[2] مِنْ قَوْلِهِ[3]:

كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدَا[4]

أقولُ: هَذا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

وَسَاعِداً عِنْدَ إِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ.

الْخَلِيلُ: الصَّدِيقُ. قَالَ أَبُو بَكْرِ بنُ فُورَكَ[5]: الْخُلَّةُ: صَفَاءُ الْمَوَدَّةِ الَّتِي تُوجِبُ الاخْتِصَاصَ بِتَخَلُّلِ الأَسْرَارِ وقالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ الْخُلَّةِ: الْمَحَبَّةُ. وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْقَائِلِ[6]:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي ** وَبِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلَا
فَإِذَا مَا نَطَقْتَ كُنْتَ حَدِيثِي ** وَإِذا مَا سَكَتُّ كُنْتُ الْغَلِيلَا

---

(1) ساقط من الأصل

(2) في ج،د"احترازاً. وفي الأصل "احتراز".

(3) الشاهد فيه أنه فرق المضاف إليه المثنى للضرورة؛ إذ القياس أن يقول: "أخي وخليل كلاهما.." والشطر الثاني في شرح أبيات المغنى: 4/ 257، وشرح ابن عقيل: 2/ 52 برواية: "في النائبات وإلمام الملمات". من قصيدة لأبي النِّغر الهلالي بن عامر بن صعصعة. قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 257، 260 إنه إسلامي من شعراء بني أمية

(4) في ج "عضدي".

(5) هو محمد بن الحسين بن فورك الأديب المكلم الأصولي النحوي، أبو بكر الأصفهاني، المتوفي سنة: 406 هـ. له كتب كثيرة في أصول الدين والفقه ومعاني القرآن. وفيات الأعيان: 1/ 482. إنباه الرواة: 3/ 110 والأعلام: 6/ 83.

(6) البيت الأول نسبه أبو حيان في البحر: 1/ 33-34 إلى بشار عنده حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ النساء: 125. وهو بمفرده في ديوان بشار ص: 182. تحقيق السيد بدر الدين العلوي. برواية: "وبه سمي بدل "ولذا سمي". "دار الثقافة، بيروت".

وَالْعَضُدُ وَالسَّاعِدُ بِمَعْنَى، وَهُوَ مِنَ الْمَرْفِقِ إِلَى الْكَتِفِ، أَيْ: وَاجِدِي مُعِيناً لَهُ وَمُعَاضِداً عِنْدَ نُزُولِ النَّوَازِلِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ.

قَالَ: وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ[1]:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا ** قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

أَقُولُ: الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ يَصِفُ فَرَسَيْنِ تَجَارَيَا. وَجَدَّ الْجَرْيُ: عَظُمَ. يُقَالُ: جَدَّ فُلَانٌ فِي عَيْنِي يَجِدُّ جِدًّا، بِكَسْرِ الْجِيمِ فِي الْمُضَارِعِ، وَفَتْحِهَا فِي الْمَصْدَرِ. وَأَقْلَعَا: كَفَّا عَنِ الْجَرْيِ وَرَابِي: مُنْتَفِخٌ. يُقَالُ: رَبَا الْفَرَسُ: إِذَا انْتَفَخَ مِنْ عَدْوٍ أَوْ فَزَعٍ. وَالِاسْمِيَّةُ فِي عَجزِ الْبَيْتِ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي أَقْلَعَا.

قَالَ: ثُمَّ الصَّوَابُ فِي إِنْشَادِهِ[2]: كِلَاهُمَا[3] يُوفِي الْمَخَارِمَ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: [إِنَّ][4] الْمَنِيَّةَ تُوفِي نَفْسَهَا.

أَقُولُ: لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي مَعْنَى الْبَيْتِ بِتَقْدِيرِ ثُبُوتِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ إِذِ الْمَخَارِمُ جَمْعُ: مَخْرِمٍ بِكَسْرِ الراءِ، وَهُوَ مُنْقَطَعُ أَنْفِ الْجَبَلِ، وَهِيَ أَفْوَاهُ الْفِجَاجِ. كَمَا فِي الصِّحَاحِ[5]. وَالْإِيفَاءُ: الْإِشْرَافُ عَلَى الشَّيْءِ، أَوْ دَفْعُهُ وَافِياً، فَتَأَمَّلْهُ.

---

(1) الشاهد فيه أنه يجوز مراعاة لفظ كِلَا ومراعاة معناها. إذ قال: أَقْلَعَا. وقال: رابي. ديوان الفرزدق: 1/ 33.

(2) يريد البيت:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا ** يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

وهو من قصيدة للأسود بن يعفر النهشلي. والرواية في المفضليات: 216 المخارمْ بدل المنيةْ كما قال المصنف.

(3) سقطت من ج،د.

(4) سقطت من الأصل.

(5) الصحاح: 5/ خرمْ.

"كَيْفَ"

قَالَ: وَهُوَ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ الْجَارِّ عَلَيْهِ بِلَا تَأْوِيلٍ فِي قَوْلِهِم: "عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَحْمَرَيْنِ"؟[1].

أَقولُ: اِحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: بِلَا تَأْوِيلٍ مِنْ نَحْو: "عَجِبْتُ مِنْ أَنْ[2] تُهِينَ زَيْداً".

قَالَ: وَلِإِبْدَالِ الِاسْمِ الصَّرِيحِ مِنْهُ فِي نَحْوِ: كَيْفَ أَنْتَ، أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟

قَالَ: وَ"بِلَا تَأْوِيلٍ"، وَإِلَّا وَرَدَ [نَحْوُ]: [3] "يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ إِحْسَانُكَ إِلَى الْفُقَرَاءِ.

قَالَ: وَبِمُبَاشَرَتِهِ لِلْفِعْلِ انْتَفَتِ الْفِعْلِيَّةُ.

أَقولُ: لِأَنَّ الفعلَ لَا يُبَاشِرُ الفعلَ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ إِلَّا عِنْدَ التَّأْكِيدِ، نَحْوُ: "قَامَ قَامَ[4] زَيْدٌ". وَالْغَرَضُ انْتِفَاؤُهُ فِي نَحْوَ: "كَيْفَ كُنْتَ"؟.

قَالَ: لَا تَكُونُ "كَيْفَ" بَدَلاً مِنَ "الإِبِلِ"[5]؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْجَارِّ عَلَى كَيْفَ شَاذٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ؛ فِي "إِلَى" بَلْ فِي "عَلَى".

أَقولُ: يُشِيرُ بِدُخُولِ "عَلَى" عَلَيْهَا إِلَى الْمِثَالِ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُمْ أَوَّلاً، وَهُوَ "عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَحْمَرَيْنِ"؟. وقوله: لَمْ يُسْمَعْ فِي "إِلَى" شَهَادَةٌ عَلَى نَفْيٍ. وَفِي شَرْحِ "الْبَزْدَوِي"[6] الْمُسَمَّى "بِالْكَشْفِ" مَا نَصُّهُ: اِعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ قَدْ يُسْلَبُ عَنْ/ "كَيْفَ" فَيَبْقَى دَالًّا عَلَى نَفْسِ الْحَالِ، كَمَا حَكَى "قُطْرُبٌ"[7] عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: "أُنْظُرْ إِلَى كَيْفَ يَصْنَعُ"؟[8] أَيْ: إِلَى حَالِ

---

(1) الخمر واللحم.

(2) في الأصل "أين".

(3) سقطت من الأصل.

(4) في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ الغاشية: 17.

(5) هو أبو الحسن علي بن محمد الحسين بن عبد الكريم فخري الإسلام البزدوي فقيه أصولي من أكابر الحنفية من سكان سمرقند. ت: 482 هـ له كتب منها: المبسوط (خ) وكنز الوصول –ط– في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوي، وتفسير القرآن. مفتاح السعادة: 2/ 54، والأعلام، 4/ 328.

(6) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب أحد علماء اللغة والنحو من كتبه: معاني القرآن وغريب الحديث، والاشتقاق والنوادر، والأضداد. ت: 206 هـ نزهة الألباء ص: 119- 120

(7) في الأصل "أصنع".

(8) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: 2/ 201-202 دار الكتاب العربي بيروت. ط: 1974

صُنْعِهِ[1]. إلَى هُنَا كَلَامُهُ. وَهُوَ شَاهِدٌ بِثُبُوتِ مَا نَفَاهُ الْمُصَنِّفُ، وَفِي شَرْحِ الْحَاجِبِيَّةِ لِلرَّضِيِّ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: انْظُرْ إلَى كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَكَيْفَ فِيهِ مُخْرَجٌ عَنْ مَعْنَى الاستفهام لِسُقُوطِهِ عَنِ الصَّدْرِ[2] انْتَهَى.

قَالَ: وَإِنَّمَا هِيَ مَنْصُوبَةٌ[3] بِمَا بَعْدَهَا على الْحَالِ، وَفِعْلُ النَّظَرِ[4] مُعَلَّقٌ بِهَا. وَهِيَ وَمَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنَ الْإِبِلِ بَدَلَ اشْتِمَالٍ.

أقولُ: إذَا كَانَتِ الجملةُ الْمُنْتَظِمَةُ مِنْهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا بَدَلاً مِنَ الْإِبلِ، [وَالْإِبِلُ][5] مَجْرُورٌ بِ إِلَى، وَقَدْ تَقَرَّرَ أنَّ العامِلَ في البدلِ هو العامِلُ في المُبْدَلِ منه أوْ نَظِيرُهُ على الخلافِ، فَقَدْ لَزِمَ تَعْلِيقُ حَرْفِ الْجَرِّ عَنِ الْعَمَلِ ضَرُورَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ. فَإِنْ قُلْتَ: إذا دَخَلَ حَرْفُ الجرِّ على كَيْفَ كَانَتْ مَسْلُوبَةَ الدَّلَالةِ على الاِسْتِفْهَامِ، وَلَوْلَا ذلكَ لَمْ يَعْمَلْ فيها ما قَبْلَهَا، نَصَّ عليهِ المصنفُ في حَوَاشِي التَّسْهِيلِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ، قُلْتُ هو قَدْ صَرَّحَ هُنَا بِأَنَّ كَيْفَ في الآيَةِ لِلاسْتِفْهَامِ حَيْثُ أبْطَلَ كَوْنَ كَيْفَ بَدَلاً مِنَ الإبلِ بِأَنَّهُ[6] يَلْزَمُ أنْ يَعْمَلَ في الاستفهام فِعْلٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، فَلَا يَتَأَتَّى مَعَ ذَلِك أنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا فِي الْحَوَاشِي.وَالَّذِي يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ: إنَّ كَيْفَ لَيْسَتْ: في الآيَةِ لِلاسْتِفْهَامِ، وَإِنَّمَا[7] هِيَ مُضَافَةٌ إلى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا، كَمَا في قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: أنْظُرْ إلى كَيْفَ يَصْنَعُ أيْ: إلى حَالِ صُنْعِهِ كَمَا مَرَّ. والمعنى: أَفَلَا يَنْظُرُونَ إلى الْإِبِلِ حَالَ صُنْعِهَا، فَالْبَدَلُ مُسْتَقِيمٌ، وَالاِرْتِبَاطُ حَاصِلٌ، أوْ يُقَالُ: هِيَ لِلاسْتِفْهَامِ، والجملةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ بَدَلٌ مِنْ مَجْمُوعِ الْجَارِّ والمجرورِ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ[8]. وَلَا يَخْفَى أنَّ نَظَرَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ تَارَةً، وَبِالْحَرْفِ أُخْرَى، تَقُولُ: نَظَرْتُهُ، وَإِلَيْهِ فَيَتَعَدَّى بالحرفِ

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 117.

(2) أي: كيفَ في الآيَة: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ﴾.

(3) في ج الظرف.

(4) سقطت من الأصل.

(5) في ج إنه.

(6) في ج، د وإنها مضافة.

(7) في ج الحمل.

(8) في ج المعلق.

إلى الإبـلِ، وبِنفْسِهِ إلى الـبَدَل، فهُوَ عَامِلٌ في مَحَلِّ الجملةِ نَصْباً، والعامِلُ مُعَلَّقٌ[1] عَنِ الْعَمَلِ فِـيْهَا لِأَجْـلِ الاِسْـتِفْهَامِ. وقَوْلُهُمْ: قَدْ تَكُونُ الجملةُ الْمُعَلَّقُ عَنهَا في مَحَلِّ مَفْعُولٍ مُقَيَّدٍ بِالْجَارِّ الذي يَتَعَدَّى بِهِ الْعَامِلُ، لِي[2] فِيهِ بَحْثٌ، سَتَقِفُ عليه في البابِ الثَّاني[3] إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَالَ: ومِثْلُهُمَا[4] في إِبْدَالِ جُمْلَةٍ فِيهَا كَيْفَ مِن اسْمٍ مُفْرَدٍ، قَوْلُهُ[5]:

إِلَـى اللهِ أَشْـكُو بِالْمَدِيـنَةِ حَاجَـةً ** وَبِالـشَّامِ أُخْـرَى، كَـيْفَ يَلْتَقِـيَانِ

أيْ: أَشْكُو هَاتَيْنِ الْحَاجَتَيْنِ تَعَذُّرَ الْتِقَائِهِمَا.

أَقُـولُ: لَـا يَتَعَـيَّنُ هَـذَا الَّـذي ذَكَـرَهُ؛ إِذْ يَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ قَوْلُهُ: كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ جُمْلَةً اسْـتِئْنَافِيَّةً نَـبَّهَ بِهَا على سَبَبِ الشَّكْوَى، (وَهُوَ اسْتِبْعَادُ)[6] اجْتِمَاعِ تَيْنِكَ الْحَاجَتَيْنِ. وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُـصَنِّفُ هَذَا البيتَ ثَانِياً في الْبَابِ الثَّانِي، في الْجُمْلَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْجُمَلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْـرَابِ[7]. وَ الـشَّامُ بِـلادٌ عَـن مَـشْأَمَةِ[8] الْقِبْلَةِ، وَسُمِّيَتْ بِـ سَامِ بْنِ نُوحٍ، فَإِنَّهُ بِالشِّيْنِ[9] بِالـسُّرْيَانِيَّةِ؛ أَوْ لِـأَنَّ أَرْضَـهَا شَامَاتٌ بِيضٌ وَ حُمْرٌ وَسُودٌ، وعلى هذا لَا تُهْمَزُ، وَقَدْ تُذَكَّرُ كَذَا فِي الْقَامُوسِ[10].

قَالَ: وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ[11]:[12]

---

(1) سقطت من د.

(2) بداية الجزء الثاني من الشرح.

(3) الضمير عائد على الآيتين: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ...... ﴾ والآية: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ الفرقان من الآية: 45.

(4) ينسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. وهو في شرح أبيات المغني: 4/ 272 برواية تلتقيان. والمحتسب: 2/ 165-166.

(5) ساقط من ج.

(6) المغني: 2/ 426.

(7) في ج شافة وفي د شامية.

(8) في ج تباشروا.

(9) في ج بالسين.

(10) القاموس: 4/ شام.

(11) أي: إتيان كيف للعطف.

(12) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 4/ 273 الذي زعم ذلك هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي. المتوفي سنة: 209. والبيت لم يعرف قائله فلا يصح الاستدلال به.

إذَا قَـلَّ مَـالُ الْمَـرءِ لَانَـتْ قَـنَاتُهُ ** وَهَـانَ[1]علـى الأدنَى، فكَيْفَ الأَبَاعِدِ

أقولُ: لِينُ الْقَنَاةِ: كِنَايَةٌ[2] عَنِ الضُّعْفِ وَسوءِ الْحَالِ.

قَالَ: ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَبَاعِدَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: فَكَيْفَ حَالُ الأَبَاعِدِ؟ عَلَى [حَدِّ][3] قِرَاءَةِ ابْنِ جمَّازٍ[4]: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَاخِرَةَ ﴾[5]. أَوْ بِتَقْدِيرِ: فَكَيْفَ الْهَوَانُ عَلَى الْأَبَاعِدِ، فَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ وَالْجَارُّ، أَوْ بِالْعَطْفِ بِالْفَاءِ، ثُمَّ أُقْحِمَتْ كَيْفَ بَيْنَ الْعَاطِفِ/ وَالْمَعْطُوفِ، لِإِفَادَةِ الْأَوْلَوِيَّةِ بِالْحُكْمِ.

أَقُولُ: اِبْنُ جَمَّازٍ بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ وَزَايٍ. وَالْاِحْتِمَالُ الأولُ خَيْرٌ مِنَ الثَّانِي.

وَأَمَّـا قَوْلُهُ: أَوْ بِالعَطْفِ بِالْفَاءِ. إلى آخِرِهِ فَمُشْكِلٌ، إذْ لَا يَصِحُّ التَّخْرِيجُ على ذَلِكَ مَعَ مَـا قَدَّمَـهُ مِـنْ أَنَّ كَيْفَ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، إذِ الإقْحَامُ يَقْتَضِي. أَلاَّ يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: بِالعَطْفِ مُتَعَلِّقاً بِمَحْذُوفٍ. والتقديرُ: أَوْ يُوَجَّهُ ذلك بالعطفِ، فَيَكُونُ هَذا قَسِيماً لِمَا تَقَدَّمَ، وَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(1) في ج وهانت.

(2) في الأصل عبارة.

(3) سقطت من الأصل.

(4) هـو سـليمان بـن مـسلم بـن جماز أبـو الربيع الزهري المدني توفي سنة 170 هـ. قارئ ضابط من رواة أبي جعفر القارئ المدني.

(5) الأنفال من الآية: 67.

قـال أبـو الفـتح: يحملـها علـى عرض الآخرة ووجه جواز ذلك على عزته وقلة نظره. أنه لما قال: يريدون عرض الدنيا.. فصار كأنه أعاده ثانياً. المحتسب 1/ 281.

حَرْفُ اللَّامِ

قَالَ: فَالعَامِلَةُ لِلْجرِّ مَكْسُورَةٌ مَعَ كُلِّ ظَاهِرٍ.

أقولُ: لِتَتَمَيَّزَ عَنْ لَامِ الابْتِداءِ إذَا دَخَلَتْ فِيهِ وَلَا سِيَّمَا نحْوُ: لَهَؤُلاَءِ، ولِهَؤُلاَءِ[1] فأُبْقِيَتْ لَامُ الابْتِداءِ على الأصْلِ، وَهُوَ[2] الْفَتْحُ. وكُسِرَتْ لَامُ الْجَرِّ لِتَكُونَ حَرَكَتُهَا عَلَى وَفْقِ أثَرِهَا. وَأمَّا إذا دَخَلَتْ على الْمُضْمَرِ، فَلَا إلْبَاسَ؛ لِأنَّ لَامَ الابْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ إلَّا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، نحْوُ لَأَنْتَ، فَآثَرُوا حِينَئِذٍ فِي لَامِ الْجَرِّ الْفَتْحَ جَرْياً عَلَى الْأصْلِ.

قَالَ: إلاَّ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ الْمُبَاشِرِ لِ ‹يَا› فَمَفْتُوحَةٌ.

أقولُ: لِاجْتِمَاعِ شَيْئَيْنِ، أحدُهُمَا: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ وَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ، وَذلِكَ أنَّهُ قَدْ يَلِي يَا[3] ما هُوَ مُسْتَغَاثٌ لَهُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَالْمُنَادَى مَحْذُوفٌ [نحْوُ][4]: يَا لِلْمَظْلُومِ وَ يَا لِلضَّعِيفِ، أيْ: يَا قَوْمٌ، وَالثَّانِي: وُقُوعُ الْمُسْتَغَاثِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الذي يُفْتَحُ لَامُ الْجَرِّ مَعَهُ.

وَإنَّمَا قَالَ: الْمُبَاشِرُ لِ يَا احْتِرَازاً مِنْ ألَّا يَكُونَ مُبَاشِراً لَهَا، كَقَوْلِهِ[5]:

يَا لَلْكُهولِ، وَلِلشُّبَّانِ، لِلْعَجِبِ

فَتُكْسَرُ لَامُ الْمَعْطُوفِ؛ لِأنَّ الْفَرْقَ بينه وَبَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ حَاصِلٌ بِعَطْفِهِ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ.

قَالَ: وَأمَّا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾[6] بِضَمِّ اللَّامِ، فَهُوَ عَارِضٌ لِلإتْبَاعِ.

---

(1) في الأصل وهؤلاء.

(2) في ج وهو على الفتح.

(3) سقطت من ج.

(4) سقطت من الأصل.

(5) هذا عجز بيت، صدره: يُبْكِيكَ نَاءٍ، بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ. لم يعرف قائله، وهو من شواهد: رصف المباني. ص: 220، والمقرب: 1/ 184، والهمع: 1/ 180، والخانة: 2/ 154.

(6) أول سورة الفاتحة، وتكررت كثيرا في كثير من السور، هي قراءة ابن أبي عبلة، وقرأ الحسن البصري وزيد بن علي: الحمدِ لِلهِ بكسر الدال واللام وكل ذلك على الإتباع. الجامع لأحكام القرآن: 1/ 136 ومعاني القرآن: 1/ 3 4. للفراء، وفيه أن أهل البدو منهم من يقول: الحمدَ لِله، والحمدِ لِله. وفي المحتسب: 1/ 37. وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال.

أقــولُ: هِـيَ قِـرَاءَةُ إِبْـرَاهِيمَ[1] بْـنِ أَبِـي عَـبْلَةَ، حَكَاهَا عَنْهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَحَكَى عن الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بِكَسْرِ الدَّالِ؛ لِإِتْبَاعِهَا اللَّامَ[2].

قَـالَ: "وَالَّـذِي جَسَّرَهُمَا عَلَى ذَلِكَ وَالْإِتْبَاعُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِهِمْ: مُنْحَدُرُ الْجَبَلِ "وَمُغِيرَةٌ" تُنَزَّلُ الْكَلِمَتَيْنِ مَنْزِلَةَ كَلِمَةٍ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا مُقْتَرِنَتَيْنِ. وَأَشَفُّ الْقِرَاءَتَيْنِ قِرَاءَةُ إِبْرَاهِيمَ حَيْثُ جَعَلَ الْحَرَكَةَ الْبِنَائِيَّةَ تَابِعَةً لِلْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْحَسَنِ[3] هَذَا كَلَامُهُ.

وَاعْتَـرَضَ عَلَـيْهِ بِأَنَّ قَوْلَهُ: "وَالَّذِي جَسَّرَهُمَا عَلَى ذَلِكَ" يُشْعِرُ بِأَنَّ قِرَاءَتَهُمَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْقِيَاسِ دُونَ الـسَّمَاعِ[4]، وَهُوَ جَسَارَةٌ عَظِيمَةٌ لَا يُبَالِي بِارْتِكَابِهَا، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ فِي الْأَنْعَامِ: "وَالَّـذِي حَمَـلَ ابْـنَ عَامِـرٍ[5] عَلَـى قِـرَاءَةِ: ﴿ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[6] أَنْ رَأَى فِي بَعْضِ الْمَـصَاحِفِ "شُـرَكَائِهِمْ" مَكْتُوباً بِالْيَاءِ[7]. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَأَشَفُّ الْقِرَاءَتَيْنِ" فَمَعْنَاهُ: أَفْضَلُهُمَا. وَإِنَّمَا كَانَـتِ الْحَـرَكَةُ الإِعْرَابِيَّةُ أَقْوَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُخْتَلِفَةُ الدَّلَالَةِ على المعنى، وَإِنْ كَانَتِ الحركةُ الْبِنَائِـيَّةُ لَازِمَـةً، إِذْ لَـا خَفَـاءَ أَنَّ الْوَضْـعَ وَ الدَّلَالَـةَ هُـوَ الْأَصْلُ[8] فِي الْأَلْفَاظِ وَهَيْآتِهَا. قُلْتُ: وَكَلَامُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ حَرَكَةَ الْإِتْبَاعِ بِنَائِيَّةٌ. وَابْنُ مَالِكٍ يَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ إِعْرَابِيَّةً وَ لَا بِنَائِيَّةً.

قَـالَ: وَهَذَا لَـازِمٌ لَهُ[9]، لَـا لِـابْنِ جِنِّي لِمَا سَأَذْكُرُ[10] بَعْدُ.

---

(1) تقدم التعريف بهما ص: 38 من الأصل.

(2) سقطت من "ذ".

(3) الكشاف: 1/ 52-53.

(4) حاشية الشريف على الكشاف: 1/ 52.

(5) عبد الله بن عامر الشامي أحد القراء السبعة: ت: 118 هـ. غاية النهاية 1/ 423-424-425.

(6) الأنعام من الآية 137. قرأ ابن عامر وحده: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ اللام ونصب الدال ﴿ شُرَكَآؤُهُم ﴾ بياء، وقرأ الباقون: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ برفع الهمزة.

السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص: 270.

(7) الكشاف: 2/ 54. وانظر رد المنير لما ذهب إليه في هامش ص: 53.

(8) سقطت من "ذ".

(9) أي: ابن عصفور الذي أوجب في "يالي" أن يكون مستغاثا من أجله، لا مستغاثا به. أما ابن جني فقد أجاز الاثنين.

(10) في "ذ" أذكره.

أقولُ: هُوَ أنَّ[1] ابنَ جِنّي يَرى أنَّ لَامَ الْمُسْتَغَاثِ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَرْفِ النِّدَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ. وَ أَمَّا ابْنُ عُصْفُورٍ فَيَراهَا مُتَعَلِّقَةً بِ ٱدْعُو فَيَلْزَمُ تَعَدِّي فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إلى ضَمِيرِه الْمُتَّصِلِ فِي غَيْرِ بَابِ ظَنَّ وَ فَقَدَ وَ عَدِمَ، وَسَتَقِفُ عَلَى مَا يَرِدُ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ[2].

أقولُ: كَأَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ كَرَاهِيَةً لِإِدْخَالِ صُورَةِ لَامِ الْجَرِّ الْمُخْتَصَّةِ بِالاِسْمِ الظَّاهِرِ على صُورَةِ الْفِعْلِ فَفَتَحُوا اللَّامَ لِتُشَابِهَ[3] مَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ.

قَالَ: [وَمِنْهُ][4] وَلِلْكَافِرِينَ النَّارُ.

أقولُ: فَصَلَهُ عَنِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ مِمَّا وَقَعَتِ اللَّامُ فِيهِ بَيْنَ ذَاتَيْنِ، لَا بَيْنَ مَعْنَى وذَاتٍ.

فَقَالَ: أيْ: عَذَابُهُ. لِتَكُونَ وَاقِعَةً بَيْنَ مَعْنَى وَذَاتٍ.

قَالَ: وَقَوْلُكَ: هَذَا الشِّعْرُ لِحَبِيبٍ[5].

أقولُ: هُوَ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ اللَّامُ بَيْنَ ذَاتٍ وَمَعْنَىً، وَكَذَا أَدُومُ لَكَ مَا دُمْتَ لِي فَيَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي.

قَالَ: / كَقَوْلِهِ[6]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارى مَطِيَّتي

أقولُ: هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ مُعَلَّقَةِ امْرِئِ الْقَيْسِ الْمَشْهُورَةِ، وَعَجُزُهُ:

فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

---

(1) سقطت من ج.

(2) يريد قراءة أبي السمال لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ...﴾ الأنفال من الآية: 33.

(3) في د يشابه.

(4) سقطت من الأصل ومن ج والضمير في منه عائد على معنى الاستحقاق الذي تفيده اللام وهي الواقعة بين معنى وذات.

(5) اي اللام هنا عند ابن هشام لإفادة معنى الاختصاص. والدماميني لا يوافقه.

(6) الشاهد فيه أن اللام للتعليل، شرح الزوزني: 84. والديوان: 145.

عقَـرْتُ: جَـرَحْتُ. والْعَـذَارَى، جَمْـعُ عَذْرَاءَ، وَهِيَ [مِن] [1] النِّسَاء: الْبِكْرُ الَّتِي لَمْ تُفْـتَضَّ. وَرَحْـلُ الْبَعِيرِ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أصْغَرُ مِنَ الْقَتَبِ، وَيُرْوَى: كُورُهَا، وَهُوَ بِمَعْنَى الرَّحْلِ [وَقِـيلَ هُـوَ الـرَّحْلُ] [2] بِأَدَاتِـهِ. وَالْمُـتحمَّلُ: الْحَمْلُ، قِيلَ: وَفَتَحَ يَوْمَ مَعَ كَوْنِهِ مَعْطُوفاً عَلَى مَرْفُوعٍ أوْ مَجْرُورٍ. وَهُوَ يَوْمٌ مِنْ قَوْلِهِ:

وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

لِأنَّـهُ بَـنَاهُ علـى الْفَـتْحِ لَمَّـا أضَـافَهُ إِلى مَبْنِـيٍّ، قُلْـتُ: وَيجُوزُ أنْ يَكُونَ مَنصُوباً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أيْ: وَاذْكُرْ يَوْمَ [عَقَرْتُ] [3].

قال: وتَعَلُّقُهُ [4] بـ ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ [5].

أقـولُ: إدْخَـالُ الْـبَاءِ عَلَـى مَجْمُـوعِ قَـوْلِهِ: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ دَلِـيلٌ عَلَى قَصْدِ الْحِكَايَةِ، فَيَلْـزَمُ [6] تَعَلُّـقُ اللَّامِ بِهَذَا اللَّفْظِ الْمَحْكِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَ إِنَّمَا تَعَلُّقُهَا بِالْفِعْلِ فَقَطْ، فَيَنْبَغِي أنْ يَكُونَ هَذا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أيْ: وَتَعَلُّقُهُ بِفِعْلِ ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾، وَكَذَا وَقَعَ لِلزَّمَخْشَرِيِّ.

قـالَ: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [7] مُتَعَلِّقَةٌ بِقَـوْلِهِ: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾، أمَـرَهُمْ أنْ يَعْـبُدُوا لِأجْـلِ إيلَـافِهِمْ رِحْلَتَينِ. قَالَ: وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنَ الشَّرْطِ؛ لِأنَّ الْمَعْنَى: أمَّا لَا فليعبدوا، لأجـل إيلافهـم، على معنى أن نعم الله لا تحصى، فإن لم يعبدوه لسائر نِعَمِهِ، فَلْيَعْبُدُوهُ لِهَذِهِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي هِيَ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ [8]. اِنْتَهَى.

---

(1) سقطت من الأصل.
(2) سقطت من الأصل.
(3) سقطت من الأصل.
(4) أي اللام في قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾. قريش: 1.
(5) قريش:3.
(6) في الأصل ويلزم.
(7) سقطت من ج،د. قريش: 1.
(8) الكشاف: 4/ 287.

قُلْتُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْجَوَابِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: أَمَّا لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ فَلْيَعْبُدُوا عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ [وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ] [1] مِنْ مَوَاضِعِ حَذْفِ أَمَّا قِيَاساً مُطَّرِداً، كَمَا مَرَّ، لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ: وَقِيلَ: بِمَا قَبْلَهُ[2].

أَقُولُ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ التَّضْمِينِ فِي الشِّعْرِ، وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ مَعْنَى الْبَيْتِ بِالَّذِي قَبْلَهُ تَعَلُّقاً لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ[3] يُرِيدُ، فَيَكُونُ هَذَا عَيْباً، كَمَا أَنَّ التَّضْمِينَ عَيْبٌ، وَلَمْ يَكُنْ [بِهِ] [4] حَاجَةٌ إِلَى التَّنْظِيرِ بِالتَّضْمِينِ الْوَاقِعِ فِي الشِّعْرِ، وَتَرْكُهُ أَقْعَدُ بِالْأَدَبِ.

قَالَ: وَضُعِّفَ بِأَنَّ ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾[5] إِنَّمَا كَانَ لِكُفْرِهِمْ وَجُرْأَتِهِمْ عَلَى الْبَيْتِ.

أَقُولُ: رُدَّ هَذَا بِأَنَّ جَزَاءَ الْكُفْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِدَلِيلِ: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[6]، سَلَّمْنَاهُ، لَكِنْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا وَطُوِيَ ذِكْرُ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ يَعُودُ إِلَيْهِم، وَذُكِرَتِ الْعِلَّةُ لِأَنَّهَا الْمُمْتَنُّ بِهَا عَلَيْهِمْ، لَكِنْ تَكُونُ اللَّامُ لِلْعَاقِبَةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ، وَهُوَ [تَعَلُّقُ][7]: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ بِآخِرِ سُورَةِ الْفِيلِ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ[8].

قَالَ: وَاللَّامُ[9] تَعْلِيلِيَّةٌ، وَتَعَلَّقَتْ بِالْجَوَابِ الْمُؤَخَّرِ عَلَى الِاتِّسَاعِ فِي الظَّرْفِ.

---

(1) الضحى: 11. والآية سقطت من الأصل ومن ج.

(2) في الأصل لما بعده. تحريف. ويريد بما قبله، قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ الفيل: 5.

(3) الكشاف: 4/ 287.

(4) سقطت من الأصل.

(5) الفيل: 5.

(6) غافر من الآية: 16.

(7) سقطت من الأصل.

(8) الكشاف: 4/ 287.

(9) سقطت من الأصل.

أقـولُ: قَـدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِنَظِيرِ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ، فِي الْجِهَةِ[1] السَّادِسَةِ مِنْهُ فِي الـنَّوْعِ الثَّانِـي عَـشَرَ مِـنْهَا، فَقَـالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[2] إِنَّ إِذَا ظَرْفٌ لِ أُخْـرَجُ وَ إِنَّمَـا جَـازَ تَقْـدِيمُ الظَّـرْفِ عَلَـى لَامِ الْقَسَمِ لِتَوَسُّعِهِمْ فِي الظُّرُوفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ[3]:

رَضِـيعَيْ لِـبَانِ ثَـدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَـا ** بِأَسْـحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لَـا نَتَفَـرَّقُ

أَيْ: لَا نَتَفَرَّقُ أبداً[4]. قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ الْفُصُولِ الَّتِي عَقَدَهَا لِإِذَا فِي الْأَلِفِ الْمُفْرَدَةِ أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[5] الآيَةَ. إِنَّ إِذَا هَذِهِ غَيْرُ شَرْطِيَّةٍ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلى جَوَابٍ، وَأَنَّ عَامِلَهَا مَا بَعْدَ مَا النَّافِيَةِ، وَرَدَّهُ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّ مِثْلَ هَذا التَّوَسُّعِ خَاصٌّ بِالشِّعْرِ، كَقَوْلِهِ[6]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا[7]

---

(1) قـال: هـذه الـلام فـيها ثلاثـة أوجـه: موصـولة بمـا قـبلها، أي: فجعلهم كعصف مأكول، لإيلاف قريش. وقيل: هي لام الـتعجب. أي اعجـبوا لإيـلاف قـريش. وهـي عـند الـذين ترتضى عربيتهم متعلقة بما بعده أي: فليعبدوا. معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 5/ 365.

(2) يـريد الـلامَ في قـراءة حـمزة لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ آل عمران من الآية: 81.

وقرأ الباقون لَمَا وَقَرَأَ نافع وحده آتَيْنَاكُمْ وقرأ الباقون: آتَيْتُكُمْ. السبعة لابن مجاهد ص: 213-214.

(3) في الأصل و ج: الجملة تحريف.

(4) المغني: 2/ 590، 591.

(5) الجاثية من الآية: 25.

(6) رجز لعبد الله بن رواحة الصحابي، وبعده: فَثَبِّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا.

وقيلَ: لِعَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ الصحابي. صحيح مسلم: 3/ 1440.

(7) المغني: 1/ 98.

فَكَيْف يَتَأَتّى لَهُ -بَعْدَ جَزْمِهِ- بِاخْتِصَاصِ هَذا التَّوَسُّعِ بِالشِّعْرِ أنْ يُخَرِّجَ التَّنْزِيلَ عَلَيْهِ. فَإنْ قُلْتَ: إنَّمَا جَزَمَ بِذَلِكَ فِي "مَا" النَّافِيَةِ، قُلْتُ: غَيْرُها مِنَ الْأَدَوَاتِ الَّتِي لَهَا الصَّدْرُ تُشَارِكُهَا فِي الصَّدْرِيَّةِ، فَيَكُونُ حُكْمُ الْجَمِيعِ وَاحِداً وَالتَّفْرِيقُ غَيْرُ مُتَّجِهٍ.

قَالَ: وَقَدْ يُرَجَّحُ[1] بِأَنَّ الثَّوَانِيَ[2] يُتَسَامَحُ فِيهَا كَثِيراً.

أقولُ: لَكِنْ لَا يُجْعَلُ ذَلِكَ أَمْراً مُطَّرِداً يُخَرَّجُ الْقُرآنُ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَمِنْهَا[3]: اللَّامُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ: "يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو" وَتَعَلُّقُهَا بِمَحْذُوفٍ، وَهُوَ فِعْلٌ مِنْ جُمْلَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، أَيْ أَدْعُوكَ 166/ لِعَمْرٍو، أَوِ اسْمٌ هُوَ حَالٌ مِنَ الْمُنَادَى. أَيْ: "مَدْعُوّاً لِعَمْرٍو" قَوْلَانِ، وَلَمْ يَطَّلِعِ ابْنُ عُصْفُورٍ عَلَى الثَّانِي فَنَقَلَ الإجْمَاعَ عَلَى الْأَوَّلِ[4].

أقُولُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ قَوْلٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِ "أَدْعُو" الَّذِي نَابَ عَنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ عَلَى رَأْيِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ لَامَ الْمُسْتَغَاثِ لِلتَّقْوِيَةِ[5].

قَالَ: وَلَا بِاللَّامِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ[6] خِلَافاً لِأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ.

أقولُ: قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ هَذا مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَرْفِ: "وَلَيْسَ فِي الْقِسْمَةِ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً لِلنَّصْبِ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ"[7] فَإِنَّ ظَاهِرَ[8] هَذا مُخَالَفَةُ جَمِيعِهِمْ، وَهُوَ هُنَا نَسَبَ [الْخِلَافَ][9] لِأَكْثَرِهِمْ؛ لَا لِجَمِيعِهِمْ، وَلَا مُعَارَضَةَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ الْمُخَالِفَ هُنَا هُوَ ثَعْلَبٌ الَّذِي نَقَلَ أَنَّهَا نَاصِبَةٌ لِنِيَابَتِهَا عَنْ "أَنْ". فَالْكُوفِيُّونَ كَافَّةً قَائِلُونَ[10] بِأَنَّهَا نَاصِبَةٌ؛ لَكِنْ هَلْ هِيَ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، أَوْ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ، خِلَافٌ بَيْنَهُمْ.

---

(1) في ج "يترجح".
(2) أي: التوابع. وقوله: ثم جاءكم تابع.
(3) أي: من لام التعليل.
(4) قال ابن عصفور: وأما لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر، قولا واحدا. تقديره: "أدعوك لزيد" شرح جمل الزجاجي: 2/ 109.
(5) في د "للتفرقة".
(6) أي: أن المضارع بعد لام التعليل منصوب ب "أن" مضمرة، لا باللام أصالة.
(7) قال ابن هشام: اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب...".
(8) سقطت من "د".
(9) سقطت من الأصل.
(10) في ج "يقولون".

قالَ: وَأَنْشَدَ أَبو الْحَسَنِ[1]:

إِذا قُلْـتَ: قَدْنِـي، قَـالَ: بِاللهِ حَلْفَةً ** لِتُغْنِـيَ عَنِّـي ذا إِنائِـكَ أَجْمَعـا

أقولُ: مَعْنَاهُ: إِنِّي إذا قُلْتُ لِلْمُضِيفِ: "قَدْنِي" أَيْ: "كَفَانِي" مَا شَرِبْتُهُ، قالَ: أَحْلِفُ بِاللهِ لَتَشْرَبَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْإِنَاءِ مِنَ اللَّبَنِ، لِتُغْنِيَه: أَيْ: لِتَجْعَلَهُ غَنِيّاً عَنِّي، كَأَنَّ الطَّعَامَ مُحْتَاجٌ إلى مَنْ يَطْعَمُهُ. وَفِيهِ شَاهِدَانِ[2] لِلإِضَافَةِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِنَاءَ لِلْمُضِيفِ. وَقَدْ أَضَافَهُ لِلضَّيْفِ لِمُلَابَسَتِهِ إِيَّاهُ فِي شُرْبِهِ مِنْهُ، وَفِي جَعْلِ هَذِهِ الْمُلَابَسَةِ بِمَنْزِلَةِ الاخْتِصَاصِ مُبَالَغَةٌ فِي إِكْرَامِ الضَّيْفِ، وَلُطْفٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ "ذا" بِمَعْنَى الصَّاحِبِ، وَأُرِيدَ بِهِ اللَّبَنُ، وَأُضِيفَ إلى "الإناءِ" لِمُلَابَسَتِهِ إِيَّاهُ بِكَوْنِهِ فِيهِ، كَذَا قَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ[3].

قالَ: كَقَوْلِهِ[4]:

وَابْكِنَّ عَيْشاً تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ

أقولُ: هَذا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ

---

(1) الأخفش سعيد بن مسعدة. والبيت لِحُرَيْث بن عَنَّاب الطائي الشاعر الإسلامي –الدولة الاموية– وهو من شواهد الخزانة: 4/ 580. ومعاني القرآن للأخفش: 2/ 557.
استشهد به الأخفش على جواز وقوع جواب القسم مضارعا مقرونا بلام كي.

(2) في الأصل "وفيه شاهد أن الاضافة" تحريف.

(3) شرح المفصل "وفيه شاهد أن الاضافة" تحريف.

(4) الشاهد فيه ان أصله: "وابكين" فحذفت الياء وهي لام الفعل. قال البغدادي، و"هو خطاب لمذكر بدليل ما قبله:

يَا عَمْرُو أَحْسِنْ نَمَاكَ اللهُ بِالرُّشْدِ ** وَاقْرِ السَّلامَ عَلَى الْأَنْقَاءِ وَالثَّمَدِ

شرح الأبيات: 4/ 280. وأول شرح المفضليات لابن الأنباري ص: 19. والبيتان لم يعرف قائلهما.

يُخاطِبُ امْرأةً، فالْأَصلُ: "وَابكِيَنْ"؛ لَكِنْ حُذِفَتِ[1] الياءُ لِالْتِقَائِهَا ساكِنَةً مَعَ النُّونِ السَّاكِنَةِ. وَالْجِدَّةُ بِكَسْرِ الجيم: ضِدُّ الْبِلَى، أيْ: تَقَضَّى بَعْدَ نَضَارَتِهِ وَنُمُوِّهِ وَإِقْبَالِ حُسْنِهِ.وَالْأَصِيلُ: اَلْوَقْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ إلى الْمَغْرِبِ، وَجَمْعُهُ أُصُلٌ وَ آصَالٌ وَ أَصَائِلُ. كَأَنَّهُ جَمْعُ أَصِيلَةٍ، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[2].

قَالَ: فَعِنْدَهُمْ[3] أَنَّهَا[4] حَرْفٌ زَائِدٌ مُؤَكِّدٌ، غَيْرُ جَارٍّ، وَلَكِنَّهُ نَاصِبٌ.

أَقُولُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَمَلُ عَامِلِ الاِسْمِ فِي الْفِعْلِ؛ فَإِنَّ اللَّامَ الزائدةَ تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْجَرَّ، وَقَدْ عَمِلَتْ فِي الْفِعْلِ النَّصْبَ، وَمَعْنَاهَا التَّوْكِيدُ فِي الْحَالَتَيْنِ، فَيَنْتَقِضُ بِهَذا قَوْلُهُمْ: لَا تَعْمَلُ عَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَفْعَالِ، وَلَا الْعَكْسُ. لَكِنْ لَعَلَّ الْكُوفِيِّينَ لَا يَرَوْنَ صِحَّةَ هَذِهِ الْكُلِّيَّةِ، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ هَذا. وَقَدْ أَسْلَفْنَا ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْحَاءِ المهملةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى حَتَّى[5].

قَالَ: وَوَجْهُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْأَصْلَ مَا كَانَ قَاصِداً لِلْفِعْلِ[6]، وَنَفْيُ قَصْدِ الْفِعْلِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِهِ.

أَقُولُ: هَذا مُشْكِلٌ؛ فَإِنَّ التَّوْكِيدَ لَمْ يُسْتَفَدْ مِنَ اللَّامِ؛ وَإِنَّمَا اسْتُفِيدَ مِنْ نَفْيِ السَّبَبِ، وَإِرادَةِ نَفْيِ الْمُسَبَّبِ.

قَالَ: وَلِهَذا كَانَ قَوْلُهُ[7]:

يَا عاذِلَاتِي، لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي ** إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ

---

(1) في ذ "حذف".

(2) الصحاح: 4/ "أصل".

(3) يريد الكوفيين.

(4) اي: لام الجحود.

(5) تقدم ذلك ص: 90 من الأصل.

(6) اي أن: "ما كان زيد ليضرب" معناه "ما كان زيد قاصدا للضرب".

(7) أورد البيت ابن جني في باب الاكتفاء بالسبب من المسبب، وبالمسبب من السبب. الخصائص: 3/ 173/ 174 والخزانة: 1/ 11. لم يعرف قائله.

أَبْلَغَ مِنْ لَـا تَلُمْنَنِي:[1]

أَقُـولُ: الْعَـذْلُ بِفَـتْحِ الْعَـيْنِ الْمُهْمَلَـةِ، وَسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: الْمَلَامَةُ. وَالْعَوَاذِلُ جَمْعُ: عَاذِلَةٍ. وَالْأَمِيرُ: الْمَلِكُ. وَفِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ جِهَةِ الْإِخْبَارِ بِهِ عَنْ جَمْعِ الْإِنَاثِ وَهُوَ لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّـرِ، وَالْجَـوَابُ مِـنْ أَوْجُـهٍ، أَحَـدُهَا: أَنَّ فَعِيلاً يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرُ وَ الْمُؤَنَّثُ، وَ الْوَاحِدُ وَالْجَمْـعُ، نَحْـوُ قَـوْلِهِ عَـزَّ وَجَـلَّ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[2]. (عَلَى ذَلِكَ)[3] خَرَّجَهُ جَمَاعَةٌ. وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ[4]:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلَا تَكُ مُلْغِياً ** مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وَعَلَيْهِ، فَلَا دَلِيلَ لِلْأَخْفَشِ فِي الْبَيْتِ عَلَى إِعْمَالِ الْوَصْفِ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ.

وَ بَنُو لِهْبٍ بِكَسْرِ اللَّامِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ: قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ لَهَا خِبْرَةٌ بِزَجْرِ الطَّيْرِ.

الثَّانِـي: أَنَّ ثَـمَّ مُـضَافاً مَحْذُوفاً، أَيْ: لَيْسَ عَذْلُهُنَّ لِي[5] بِأَمِيرٍ، أَيْ: مُطَاعٍ. وَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَاعْتِبَارِ حَالِهِ بَعْدَ الْحَذْفِ، كَقَوْلِهِ[6]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ ** بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أَيْ: مَـاءُ بَرَدَى فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَاعْتَبَرَ حَالَهُ فِي التَّذْكِيرِ حَيْثُ قَالَ: يُصَفَّقُ بِالتَّذْكِيرِ، وَلَـمْ يَعْتَبِرْ حَالَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ، وَهُوَ: 167/ بَرَدَى. فَلَمْ يُؤَنِّثْ. وَ الْبَرِيصُ بِالْبَاءِ الْمُـوَحَّدَةِ: وَادٍ. قَـالَ فِي الْقَامُـوسِ: أَوِ الصَّوَابُ[7] الْيَرِيصُ بِالْمُثَنَّاةِ التَّحِيَّةِ[8]، يَعْنِي أَنَّ ثَمَّ مَن أَنْكَرَ الْمُوَحَّدَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُنْكِرْهَا؛ بَلِ اسْتَصْوَبَهَا.

---

(1) في ج: يلمنني.
(2) التحريم من الآية: 4.
(3) ساقط من د.
(4) لرجل من طيء لم يعين اسمه. شرح ابن عقيل. على الألفية: 1/ 169. والعيني بحاشية الخزانة: 1/ 518. والتصريح: 1/ 157 والهمع. ونتائج التحصيل: 3/ 958.
(5) سقطت من د.
(6) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت في مدح آل جفنة. ديوانه ص: 122. والرواية فيه من ورد البريص بالصاد. وهو من شواهد شرح المفصل: 3/ 25، والخزانة: 3/ 236، والدرر: 2/ 64.
(7) ساقط من ج.
(8) القاموس: برض.

الثَّالِثُ: أنَّ أَمِيراً صِفَةُ مُفْرَدٍ مُذكَّرٍ يُؤَدِّي هنَا مَعْنَى الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، أيْ: لَسْنَ لِي بِفَرِيقٍ أمِيرٍ أوْ فَوْجٍ [أمِيرٍ][1]. وَقَدْ قِيلَ بِمِثْلِ هَذا في مِثْلِ تِلْكَ الآيَةِ، أيْ: فَوْجٌ ظَهِيرٌ.

قال: وَعلى هَذا فَهِيَ عِندَهُمْ حَرْفُ جَرٍّ مُعَدٍّ.

أقولُ: كَيْفَ يَكُونُ مُعَدِّياً وَهُمْ يُقَدِّرُونَ قَاصِداً لِلْفِعْلِ. وَقَضِيَّةُ هَذا أنْ تَكُونَ اللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ، وَكَثِيرٌ[2] يُطْلِقُ الْقَوْلَ بِزِيَادَتِهِ؛ لِاطِّرَادِ صِحَّةِ إسْقَاطِهِ، وَالْمُصَنِّفُ يَرَى صِحَّةَ الْقَوْلِ بِأنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَامِلِ، بِنَاءً عَلَى أنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةً مَحْضَةً، قال: وَلَا هِيَ مُعَدِّيَةٌ مَحْضَةٌ؛ بَلْ لَهَا[3] مَنْزِلَةٌ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ[4].

قال: وَأنَّ النَّصْبَ بِـ أنْ مُضْمَرَةٍ وُجُوباً.

أقُولُ: هَذا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلُ أنَّ الأَصْلَ مَا كَانَ قَاصِداً لِلْفِعْلِ.

قال: وَزَعَمَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾[5] في قِرَاءَةِ غَيْرِ الْكِسَائِيِّ بِكَسْرِ اللَّامِ الأُولَى. وَفَتْحِ الثَّانِيةِ، أنَّهَا لَامُ الْجُحُودِ.

أقولُ: وَأمَّا الْكِسَائِيُّ فَقَرَأَ: ﴿ لَتَزُولُ ﴾ بِفَتْحِ اللَّامِ الأُولَى وَضَمِّ الثَّانِيَةِ، وَعَلَيْهِ فَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ بَيْنَ إنْ الْمُخَفَّفَةِ وَإنْ النَّافِيَةِ، فَيَكُونُ المعنى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (فَالْقِرَاءَةُ الأُولَى مُتَضَمِّنَةٌ لِنَفْيِ كَوْنِ مَكْرِهِمْ تَزُولُ مِنْهُ الْجِبالُ)[6] وَالثَّانِيَةُ مُتَضَمِّنَةٌ لِإِثْبَاتِهِ. وَلَا يَسْتَقِيمُ عِنْدَنَا تَنَاقُضُ الْقِرَاءَتَيْنِ، لِأنَّهُمَا ثابِتَتَانِ بالتَّوَاتُرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ، فَجَمَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ بَيْنَهُمَا بِأنَّ مَعْنَى قِرَاءَةِ الْكِسائِيِّ إثْبَاتُ أنَّ مَكْرَهُمْ عَظِيمٌ، تَزُولُ مِنْهُ الْأُمُورُ العظِيمَةُ، فَالْمُرَادُ بِالْجِبالِ عَلَى هَذا[7]: الأمورُ العظيمةُ الَّتِي لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَ الْمُعْجِزَاتِ.وَأمَّا

---

(1) سقطت من الأصل وج.

(2) في ج وكثيراً.

(3) في الأصل هي.

(4) المغني: 2/ 440.

(5) إبراهيم من الآية: 46. السبعة لابن مجاهد ص: 363.

(6) ساقط من ج.

(7) في ج هذه.

عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، فَالْجِبالُ مَثَلٌ لِآيَاتِ اللهِ وَشَرَائِعِهِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْجِبالِ الرَّاسِيَةِ ثَبَاتاً وَتَمَكُّناً[1]، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾[2]، وَعَلَى هَذا لَمْ يَجِيءْ النَّفْيُ وَالإِثْبَاتُ بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ [فَلَا تَعَارُضَ][3]

قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّافِيَ عَلَى هَذَا غَيْرُ "مَا" "وَلَمْ" وَلِاخْتِلَافِ فَاعِلَيْ: "كَانَ" وَ"تَزُولَ".

أَقُولُ: الْمُخَرِّجُونَ لِلْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ- وهُمْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ- لَا يَرَوْنَ مَا ذَكَرَهُ المصنفُ شَرْطاً، وَلَا يُوَافِقُونَ عَلَى صِحَّتِهِ، فَإِنَّمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ثُبُوتِهِ بِدَلِيلٍ لَا مُتَكَلَّمَ[4] فِيهِ.

قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا "تَامٌ". "كَيْ". وَأَنَّ "إِنْ" شَرْطِيَّةٌ، أَيْ: وَعِنْدَ اللهِ جَزَاءُ مَكْرِهِمْ، وَهُوَ مَكْرٌ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ - لِشِدَّتِهِ - مُعَدّاً لِأَجْلِ زَوَالِ الْأُمُورِ الْعِظَامِ[5] الْمُشَبَّهَةِ فِي عِظَمِهَا بِالْجِبالِ[6]، كَمَا تَقُولُ: أَنَا أَشْجَعُ مِنْ فُلَانٍ، وَإِنْ كَانَ مُعَدّاً لِلنَّوَازِلِ.

أَقُولُ: هَذا الَّذِي[7] ذَكَرَ أَنَّهُ ظَهَرَ لَهُ لَيْسَ مِنْ مُخْتَرَعَاتِهِ؛ بَلْ هُوَ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ. قَالَ فِي الْكَشَّافِ: ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[8] م وَإِنْ عَظُمَ مَكْرُهُمْ وَتَبَالَغَ فِي الشِّدَّةِ، فَضُرِبَ زَوَالُ الْجِبالِ مِنْهُ، مَثَلاً لِتَفَاقُمِهِ[9] وَشِدَّتِهِ. أَيْ: أَيْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ مُسَوّى لِإِزَالَةِ الْجِبالِ مُعَدّاً لِذَلِكَ[10].

قَالَ: وَقَدْ تُحْذَفُ "كَانَ" قَبْلَ "لَامِ" الْجُحُودِ، كَقَوْلِهِ[11]:

---

(1) أمالي ابن الحاجب بتصرف: 1/ 137.

(2) إبراهيم من الآية: 46. مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص: 74.

(3) ساقط من الأصل و"ج".

(4) في "ج" "يتكلم".

(5) في "ج" "العظيمة".

(6) في الأصل "الجبال".

(7) في "د" "الذي ظهر ذكر أنه له".

(8) إبراهيم من الآية: 46. مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، ص: 74.

(9) سقطت من "ج".

(10) الكشاف: 2/ 383.

(11) البيت من قصيدة لعمرو بن معد يكرب الزبيدي الصحابي افتخر فيها بقومه. نص على ذلك البغدادي في شرح الأبيات: 4/ 284.

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي ** مُقَاوَمَةً، وَلاَ فَرْدٌ لِفَرْدِ.

أيْ: فَمَا كَانَ جَمْعٌ، وَقَوْلِ أبِي الدَّرْدَاءِ[1] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الرَّكْعَتَيْنِ [بَعْدَ العَصْرِ][2]: مَا أنَا لأدَعَهُمَا.

أقولُ: وَأصْلُ هَذا: مَا كُنْتُ لأدَعَهُمَا فَحُذِفَتْ كَانَ فَانفَصَلَ الضَّمِيرُ، (عَلَى أنَّ مَا)[3] ذَكَرَهُ في البيتِ، وقولُ أبِي الدَّرْدَاءِ لَيْسَ مُتَعَيناً لِحَذْفِ كَانَ. لِجَوازِ أنْ يَكُونَ المعنى: فَمَا جَمْعٌ مَتَأهِلاً لِغَلَبِ قَوْمِي، وَمَا أنَا مُرِيداً لِتَرْكِهِمَا. وَأمَّا قَوْلُهُ: وَلا فَرْدٌ لِفَرْدِ فَتَقْدِيرُهُ: وَلاَ فَرْدٌ غَالِباً[4] لِفَرْدٍ. وَقَدْ جَعَلَ الرَّضِيُّ مِنْ هَذا البابِ قَوْلَهُ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [5]. فَقَالَ: كَانَ أصْلُهُ: لِيُفْتَرَى، فَلَمَّا حُذِفَتِ[6] اللاَّمُ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ[7] حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ أنْ وَ أنَّ جَازَ إظْهَارُ أنْ الْوَاجِبَةِ الإضْمَارِ؛ وَذلِكَ لِأنَّهَا كَالنَّائِبَةِ عَنِ أنْ[8] وَقَدْ أسْلَفْنَاهُ مَعَ غَيْرِهِ[9].

قالَ: وَالحَادِي عَشَرَ: أنْ تَكُونَ بِمَعْنَى عِنْدَ.

أقولُ: هَذِهِ هِيَ اللاَّمُ الْمُفِيدَةُ لِلاخْتِصَاصِ، وَالِاخْتِصَاصُ على ثَلَاثَةِ أضْرُبٍ: إمَّا أنْ يَخْتَصَّ الْفِعْلُ بِالزَّمَانِ لِوُقُوعِهِ فِيهِ. نَحْوُ: كَتَبْتُهُ لِغُرَّةِ كَذَا. أوْ يَخْتَصُّ بِهِ/ لِوُقُوعِهِ قَبْلَهُ، نَحْوُ: كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ. أوْ يَخْتَصُّ بِهِ لِوُقُوعِهِ بَعْدَهُ، نَحْوُ: كَتَبْتُهُ[10] لِلَيْلَةٍ بَعْدَهُ، وَبِقَرِينَةٍ نَحْوُ: بَقِيَتْ بِوُقُوعِهِ قَبْلَهُ، كذَا قَالَ الرَّضِيُّ[11].

---

(1) هو عويمر بن مالك الأنصاري المتوفى سنة: 32 هـ.صحابي مقدام وحكيم جمع القرآن حفظاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه المحدثون. وفي الحديث عويمر حكيم أمتي و نعم الفارس عويمر. ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر من عمر رضي الله عنه. الإصابة: ترجمة 6119. والكواكب الدرية 1/ 45. والأعلام: 5/ 98.

(2) ساقط من الأصل.

(3) في د: وليس ما ذكره...

(4) في الأصل غالب.

(5) يونس: 37.

(6) في الأصل حذف.

(7) سقطت من ج.

(8) شرح الكافية: 2/ 244.

(9) في ج مع غير.

(10) في الأصل كتبت.

(11) شرح الكافية: 2/ 157.

قَالَ: وقَالَ[1]:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً ** لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

أَقُولُ: البَيْتُ لِمُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ يَرْثِي أَخَاهُ مَالِكاً الَّذِي قَتَلَهُ (سَيْفُ اللهِ..)[2] خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ﷺ. وكَأَنِّي وَمَا مَالِكاً إلى آخِرِهِ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي تَفَرَّقْنَا، وَجَوَابُ لَمَّا مَحْذُوفٌ. وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ نُبَاتَةَ[3] الْمِصْرِيِّ يُهَنِّئُ الأَفْضَلَ ابْنَ أَيُّوبَ[4] بِالْمُلْكِ، وَيُعَزِّيهِ بِأَبِيهِ[5]:

هَنَاء مَحَا ذَاكَ الْعَزَاءَ الْمُقَدَّمَا[6] ** فَمَا عَبَسَ الْمَحْزُونُ حَتَّى تَبَسَّمَا

وَهِيَ طَوِيلَةٌ مِنْهَا، قَوْلُهُ: وَهُوَ مَقْصُودُنَا بِالْإِنْشَادِ:

فَقَدْنَا لِأَعْنَاقِ الْبَرِيَّةِ مَالِكاً ** وَشِمْنَا لِأَنْوَاعِ الْجَمِيلِ مُتَمِّمَا

قَالَ: وَالسَّادِسَ عَشَرَ: مُوَافَقَةُ "عَنْ" نَحْوَ [قَوْلِهِ تَعَالَى][7]: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾[8] **قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ**[9].

---

(1) الشاهد فيه أن اللام بمعنى بعد، وهو من قصيدة طويلة لمتمم بن نويرة اليربوعي الصحابي في رثاء أخيه مالك. مجمع الأمثال: 2/ 137/ 139 وشرح المفضليات لابن الانباري ص: 543.

(2) ساقط من د.

(3) هو أبو بكر محمد بن محمد بن المصري، جمال الدين بن نباتة، شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين، له ديوان شعر مطبوع. وسرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون. ط. وغير ذلك جله مخطوط. ت: 768 هـ. الدرر الكامنة: 4/ 216. والأعلام: 7/ 38.

(4) تولى بعد موت أبيه الملك سنة: 732هـ ولكن الأفضل عزل وتوفي سنة: 742هـ وبموته انتهت حياة الأسرة الأيوبية بحماة. سرح العيون في شرح رسالة ابن ص: 12- 14.

(5) ديوانه ص: 425.

(6) في ج، د المتقدما.

(7) ساقط من النسخ الثلاث.

(8) الأحقاف: 11.

(9) شرح الكافية للرضي. قال ابن الحاجب: وبمعنى (عن) مع القول 2/ 329.

أَقـولُ: [هَـذِهِ الـلاَّمُ][1] هِـيَ الْجَـارَّةُ لِاسْمِ مَنْ غَابَ حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً عَنْ قَوْلِ قَائِلٍ يَـتَعَلَّقُ بِـهِ. وَاعْلَـمْ أَنَّ الرَّضِـيَّ حَكَى جَوَازَ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَاعْتِبَارِ المَعْنَى فِي الْمَحْكِيِّ بِالْقَوْلِ. فَلَـكَ أَنْ تَقـولَ فِي حِكَايَـةِ مَنْ قَالَ: زَيْدٌ قَائِمٌ قَالَ فُلاَنٌ: زَيْدٌ قَائِمٌ وَتَقُولُ: قَالَ زَيْدٌ أَنَا قَائِمٌ وَ قُلْـتُ لِعَمْـرٍو أَنْـتَ بَخِيـلٌ رِعَايَةً لِلَّفْظِ الْمَحْكِيِّ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: قَالَ زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ وَ قُلْتُ لِعَمْـرٍو هُوَ بَخِيلٌ رِعَايَةً لِحالِ الْحِكَايَةِ، فَإِنَّ زَيْداً وَعَمْراً فِيهِ غَائِبَان. قَالَ: وَمِنْهُ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾[2]، وَالأَوَّلُ أَكثَـرُ اسْتِعْمَالاً[3]. هَذَا كَلاَمُهُ، فَإِذَنْ لاَ يَتَعَيَّنُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ.

قَالَ: أَوْ يَكُونُ اسْمُ الْمَقُولِ لَهُمْ مَحْذُوفاً[4].

أَقـولُ: كَـذَا ثَبَتَ فِيمَا رَأَيْتُهُ مِـنَ النُّسَخِ، وَالصَّوَابُ: أَوْ يَكُونُ اسْمُ الْمَقُولِ عَنْهُمْ مَحْذُوفاً؛ إِذِ الْمَجْرُورُ بِاللاَّمِ هُوَ الْمَقُولُ لَهُمْ، وَهُوَ مَذْكُورٌ لاَ مَحْذُوفٌ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[5]:

كَـضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْـنَ لِـوَجْهِهَا   حَـسَداً وَبَغْـياً: إِنَّـهُ لَدَمِـيمُ

أَقـولُ: ضَـرَائِرُ الْمَـرْأَةِ: نِـسَاءُ زَوْجِهَا، وَهُوَ جَمْعُ ضَرَّةٍ بِفَتْحِ الضَّادِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَالْحَـسَدُ مَعْـرُوفٌ. وَالْبَغْـيُ: مُجَـاوَزَةُ الْحَـدِّ. وَالدَّمِـيمُ بِالدَّالِ المهملةِ: الْقَبِيحُ، وَبِالْمُعْجَمَةِ: الْمَذْمُومُ، ضِدُّ الْمَمْدُوحِ. وَأَظُنُّ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِي البيتِ بِالإِهْمَالِ، وَهُوَ أَنْسَبُ بِالْحَسْنَاءِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[6]:

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) الأحقاف: 11.

(3) شرح الكافية: 288.

(4) في الآيـة الـسابقة: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ والتقديـر: قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى..." المغني: 2/ 213.

(5) الشاهد فيه أن اللام بمعنى عن. وهو من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي أوردها البغدادي في الخزانة، 3/ 617.

(6) فـيه أن اللام للصيرورة، أي التي تسمى لام العاقبة، ولام المآل. نسبه ابن عبد ربه في العقد الفريد 2/ 69 [illegible] أحمد أمين، و ** الأبياري إلى أبي سعيد سابق بن عبد الله البربري. وهو من شواهد الخزانة: 4/ 136.

فَلِلْمَـوْتِ تَغْـدُو الْـوَالِدَاتُ سِـخَالَهَا ** كَمَـا لِخَـرَابِ الْـدُّورِ تُبْنَـى الْمَسَاكِنُ.

أَقُـولُ: تَغْـدُو بِالْغَـيْنِ وَالْـذَّالِ الْمُعْجَمَتَـيْنِ: تُرَبِّي بِسَقْيِ اللَّبَنِ وَالإِرْضَاعِ. وَالْسِّخَالُ بِكَسْرِ السِّينِ المهملةِ وَبِالْخَاءِ المعجمةِ جَمْـعُ سَـخْلَةٍ: وَهُوَ مَا تَضَعُهُ أُنْثَى الْغَنَمِ مِنَ الْظَّأْنِ وَالْمَعِـزِ مِـنَ الْـوَلَدِ سَـاعةَ تَـضَعُهُ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى. وفي البيتِ إِقَامَةُ الظَّاهِرِ مُقَامَ الْمُضْمَرِ، وَالأَصْلُ: كَمَا تُبْنَى الْمَسَاكِنُ لِخَرَابِهَا.

قَالَ: فَاللامُ[1] مُسْتَعَارَةٌ لِمَا يُشْبِهُ التَّعْلِيلَ.

أَقُـولُ: فَـتَكُونُ اسْـتِعَارَةً تَبَعِيَّةً، وَتَحْقِيقُهَا هُنَا أَنَّهُ شَبَّهَ تَرَتُّبَ[2] الْعَدَاوَةِ وَالْحُزْنِ عَلَى الالْـتِقَاطِ بِتَرَتُّبِ عِلَّتِهِ الْغَائِيَّةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ[3] اسْتَعْمَلَ في الْمُشَبَّهِ اللامَ الموضوعَةَ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ. أَعْنِي تَـرَتُّبَ الْعِلَّـةِ الْغَائِـيَّةِ علـيه، فَجرَتِ الاِسْتِعَارَةُ أَوَّلاً فِي الْعِلِّيَّةِ وَالْغَرَضِيَّةِ وَتَبعِيَّتِهَا[4] في اللامِ، كَمَا فِي: نُطِقَتِ الْحَالُ بِكَذَا فَصَارَ حُكْمُ اللامِ حُكْمَ الأَسَدِ، حَيْثُ اسْتُعِيرَتْ لِمَا 169/ يُشْبِه الْعِلَّـةَ، وَصَـارَ مُـتَعَلَّقُ مَعْنَـى الـلامِ هُـوَ الْعِلِّـيَّةُ وَالْغَرَضِيَّةُ لاَ/ الْمَجْرُورَ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ[5].

قَالَ: وَتَخْتَصُّ[6] بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى، كَقَوْلِهِ[7]:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ

---

(1) يريد لام الصيرورة.

(2) في ج "ترتيب".

(3) في ج "حيث".

(4) في الأصل و ج "وتبعها".

(5) الإيضاح للقزويني هامش شروح التلخيص: 4/ 120.

(6) أي: لام القسم والتعجب.

(7) الشاهد فيه أن اللام في "لله" للقسم والتعجب معاً. وللبيت روايات متعددة فرواية الكتاب: 2/ 144، وشرح المفصل: 9/ 98، والمغني هنا "لله يبقى" وفيه شاهدان: مجيء اللام للقسم والتعجب معاً، وحذف "لا" النافية قبل "يبقى". وفي اللسان: "حيد" والخزانة: 4/ 231 "تالله يبقى" ورواية ديوان الأيام..." وليس فيه شاهد حينئذ. ونسبه سيبويه: 2/ 143-144 إلى امية بن عائذ الهذلي الشاعر المخضرم. وفي شرح أبيات المغني للبغدادي/ 4/ 300 أن القصيدة التي تحتوي على الشاهد نسبت لأكثر من واحد. وهو من شواهد المقتضب: 2/ 324، وابن الشجري: 1/ 369. والجنى الداني: 98.

أقولُ: هذا صَدْرُ بَيْتٍ لِلْهُذَلِّي، وَعَجُزُهُ:

بِمُشْمَخرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ.

الْحِيَدُ بِكَسْرِ الحاءِ المهملةِ جَمْعُ: حَيْدَةٍ. كَبَدْرَةٍ، وَبَدرٍ. وَهِيَ الْحَرْفُ النَّاتِئُ في عَرْضِ الْجَبَلِ، لاَ فِي أعْلاَهُ. وَيُقالُ: حَيْدٌ بِإِسْكانِ الياءِ، والجمعُ: حُيودٌ وَأَحْيادٌ. وَالْمُشْمَخِرُ: الْجبَلُ العالِي. وَالظَّيَّانُ بِالظَّاءِ المعجمةِ والياءِ المثناةِ التحتيةِ الْمُشَدَّدَةِ، عَلَى زِنَةِ: فَعْلاَنْ بِفَتْحِ الفاءِ: هُوَ يَاسَمِينُ الْبرِ. وَ الاسُ: شَجَرٌ مَعْرُوفٌ، قالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَهُوَ وَاوِيُّ الْعَيْنِ[1]، وَأَنْشَدَ هذا البيتَ فِي أَمَاكِنَ مِنَ الصِّحَاحِ: تَاللهِ[2] بِالْمُثَنَّاةِ الفوقيَّةِ، لاَ بِاللاَّمِ، وَحَرْفُ النَّفْيِ مَحْذوفٌ، أيْ: لاَ يَبْقَى، مِثْلُ: ﴿ تَاللَّهِ[3] تَفْتَؤُاْ ... ﴾[4].

قَالَ: وَقَوْلُهُ[5]:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ** بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

أقولُ: الإغَارَةُ: إحْكَامُ الْفَتْلِ. وَشُدَّتْ: رُبِطَتْ. وَ يُذْبُلٌ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: إسْمُ جَبَلٍ، وَلاَ يَنْصَرِفُ قَطْعاً، أَرَدْتَ بِهِ الْمَكانَ أو الْبُقْعَةَ لِمَا فِيهِ مِنَ السَّبَبَيْنِ الْمُسْتَقِلَّيْنِ بِمَنْعِ الصَّرْفِ، وَهُمَا: الْعَلَمِيَّةُ وَالْوَزْنُ، وَإِنَّمَا جَرَّهُ في البيتِ بالكسرةِ لِلضَّرُورَةِ. يَتَعَجَّبُ مِنْ طُولِ اللَّيْلِ، فَهُوَ يَقولُ: إنَّ نُجُومَهُ لاَ تَبْرَحُ مَكَانَها، وَلاَ تُفارِقُ مَحَالَّها، فَكَأَنَّهَا مَرْبُوطَةٌ بِكُلِّ حَبْلٍ مُحْكَمِ الْفَتْلِ فِي هذا الْجَبَلِ.

قَالَ: وَفِي غَيْرِهِ، كَقَوْلِهِمْ: للهِ دَرُّهُ فَارِساً.

---

(1) الصحاح 3/ آوس.

(2) الصحاح 2/ حيد.

(3) سقطت من الأصل.

(4) يوسف من الآية: 85.

(5) من معلقة امرئ القيس. ديوانه: 152. وشرح الزوزني 109. والخزانة: 1/ 559. والشاهد فيه أن اللامَ في لكَ للتعجب بدون قسم.

أقـولُ: قَـالَ الإمَـامُ عَـزُّ الـدِّينِ الزَّنْجَانِـيُّ[1] في شَـرْحِ الْهَـادِي: للهِ دَرُّهُ كَـلامٌ مَعْنَاهُ الـتَّعَجُّبُ. وَ الْعَـرَبُ إذا عَظَّمُـوا الـشَّيْءَ غَايَـةَ الإعْظَامِ أضَافُوهُ إلى اللهِ تَعَالَى إيذَاناً بِأنَّ هذَا الـشَّيْءَ لاَ يَقْـدِرُ عَلَـى إيجَادِهِ إلاَّ اللهُ تَعَالَى، وَبِأنَّ هَذا جَدِيرٌ بِأنْ يُتَعجَّبَ مِنْهُ؛ لأنَّهُ صَادرٌ عَنْ فَاعِـلٍ قَـادِرٍ مُـصَدِّرٍ للأشْيَاءِ الْعَجِيبَةِ[2]. وَالدَّرُّ فِي الأصْلِ: مَصْدَرُ دَرَّ اللَّبَنُ يَدُرُّ دَرّاً. وَقِيلَ: أُرِيـدَ بِالـدَّرِّ هُـنَا: الْخَيْـرُ؛ فَـإنَّهُمْ كَانُـوا يَعْـتَقِدُونَ أنَّ اللَّـبَنَ مَنْـشَأٌ لِكُلِّ خيْرٍ؛ لأنَّهُ مِنْ غَالِبِ أقْـوَاتِهِمْ، وَكَانُـوا يَسقُونَهُ الْخَيْلَ[3]، وَيَقْرُونَهُ الضَّيفَانَ، وَأكْثَرُ مَا يُمَثِّلُ[4] بِهِ النَّحْوِيُّونَ: إضَافَةُ دَرٍّ إلى ضَـمِيرِ الْغَائِـبِ. وَيَجُوزُ أنْ يَضافَ إلى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَإلى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، كَذَا فِي شَرْحِ الْحَاجِبِيَّةِ لِلْعَلاَّمَةِ نَجْمِ الدِّينِ سَعِيدٍ[5]، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ.

قَالَ: بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَمَفْعُولِهِ، كَقَوْلِهِ[6]:

وَمَـنْ يَـكُ ذا عَظْـمٍ صَـلِيبٍ رَجَـا بِـهِ ** لِيَكْـسِرَ عُـودَ الدَّهْـرِ، فَالْدَّهْرُ كَاسِرُهْ.

---

(1) عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني يقال له العزي عز الدين توفي ببغداد سنة: 655 هـ. له تصريف العزي في الصرف ط. ومعيار النظار في علوم الأشعار، والهادي في النحو، وشرحه، الكافي في شرح الهادي. والمظنون به على غير أهله، ط. وهو مختارات شعرية.

اسمه في كشف الظنون: 2/ 1139 عز الدين أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب. الأعلام: 4/ 179

(2) لم اعثر على شرح الهادي في النحو.

(3) في د (الخير).

(4) في ج (يمثل).

(5) هو سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد. قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحاً للمتن، ولشرح المؤلف وفيه أبحاث حسنة. بغية الوعاة: 1/ 591. وفي بروكلمان أن هذا الشرح يوجد بالأسكوريال ثان: 87. وفيه أن لنجم الدين تعليقات على شرح الكافية لابن الحاجب يوجد بالمكتب الهندي رقم: 938. تاريخ الأدب العربي: 309.

(6) الشاهد فيه أن اللام زائدة في المفعول الفعل المتعدي ليكسر لأن القياس أن يكسر وقد روي البيت:

ومـن يـك ذا عـود صـليب يعـدُّهُ ** ليكـ...ـسِرَ...

فاللام حينئذ للتعليل وفي شرح أبيات المغني: 4/ 307 أن البيت من أبيات لتوبة الحميري الخفاجي العامري. أوردها له الآمدي في كتاب المؤتلف والمختلف، وهو صاحب ليلى الأخيلية.

أقولُ: الزِّيَادَةُ ظاهِرَةٌ في البيتِ؛ إذِ المعنى: رَجَا بِهِ أنْ يَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ أي: مُغَالَبَةُ الزَّمَنِ وَالْعُلُوَّ عَلَيْهِ. و الباءُ متعلقةٌ بِ رَجَا لاَ بِ يُكْسِرْ، لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ مَا فِي حَيِّزِ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ عَلَيْهِ؛ على أنَّهُ قَدْ سُمِعَ قَوْلُهُ[1].

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أنْ أُجْلَدَا

وَسَوَّغَهُ بَعْضُهُمْ لِلضَّرُورَةِ؛ وَلِكِنْ لَنَا عَنْهُ فِي الْبَيْتِ مَنْدُوحَةٌ، فَلاَ نَرْتَكِبُهُ.

قال: وقوله[2]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ** مُلْكاً أجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

أقولُ: لاَ تَتَعَيَّنُ الزِّيَادَةُ فِيهِ؛ لاِحْتِمَالِ أنْ يَكُونَ أجَارَ بِمَعْنَى فَعَلَ الإجَارَةَ وَاللاَّمُ صِلَةٌ لَهُ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ[3]:

[.................................. ** يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي]

---

(1) وقبله:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا تَمَعْدَدَا ** وَآضَ نَهْداً كَالْحِصَانِ أجْرَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أن أجلدا

وهو للعجاج. ديوانه: 281. والخزانة ط بولاق: 3/ 562-563. والدرر: 1/ 82.

(2) الشاهد فيه أن اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدي المتأخر عن الفعل. فهو كالسابق، وهو لابن ميادة الرماح بن ابرد من قصيدة مدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك. ومن شواهد: أوضح المسالك: 2/ 132. والعيني: 2783. والجنى الداني: 107.

(3) هذا شاهد سيأتي في الجزء الثاني من المغني عند الحديث عن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً: والشاهد بتمامه:

وَإنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا ** إلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

وهو من قصيدة لذي الرمة. ديوانه: 1/ 156. وابن يعيش: 2/ 39. والخزانة: 1/ 284.

أنْ يُجْرَحْ بِمَعْنَى يَفْعَلُ الْجُرْحَ.

قَالَ: فَقِيلَ زَائِدَةٌ[1]:

أَقُولُ: صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا زِيدَتْ[2] لِتَوْكِيدِ الإِرَادَةِ، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ لاَمَ التَّعْلِيلِ لَمَّا [كَانَتْ لِلْغَرَضِ) [3] كَانَ فِي الْغَرَضِ مَعْنَى الإِرَادَةِ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ يَكونُ مَعْنَاهُ: لإِرَادَةِ السَّمْنِ فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ اللاَّمِ وَالإِرَادَةِ، يَكونُ جَمْعاً بَيْنَ 170/ الإِرَادَتَيْنِ، فَيَأْتِي 170/ التَّوْكِيدُ. قُلْتُ: وَهذا[4] مُنْتَقِضٌ[5]؛ لأَنَّ اللاَّمَ الْمَحْكُومَ بِزِيَادَتِهَا مُفِيدَةٌ لِلتَّعْلِيلِ، وَهُوَ خِلاَفُ كَلاَمِ الْمُصَنِّفِ.

قَالَ: وَقَالَ الْخَلِيلُ وَسِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُمَا: اَلْفِعْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُقَدَّرٌ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ بِالابْتِدَاءِ. وَاللاَّمُ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ، أَيْ إِرَادَةُ اللهِ لِلتَّبْيِينِ[6]، وَأَمْرُنَا لِلإِسْلاَمِ[7].

أَقُولُ: تَقْدِيرُ الْفِعْلِ هُنَا بِالْمَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ حُذِفَ، فَهُوَ مَوْجُودٌ تَقْدِيراً يَدْفَعُهُ قَوْلُهُمْ: اَلْفِعْلُ مُقَدَّرٌ بِمَصْدَرٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ مُقَدَّراً لَكَانَ الْمُؤَوَّلُ بِالْمَصْدَرِ هُوَ الْحَرْفُ وَصِلَتُهُ، لاَ الْفِعْلُ وَحْدَهُ؛ عَلَى أَنَّ حَذْفَ أَنْ وَرَفْعَ الْمُضَارِعِ الْمَنْصُوبِ بِهَا لَيْسَ بِمَقِيسٍ أَيْضاً عَلَى الْمُخْتَارِ.

قَالَ: وَالأَصْلُ: يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ، فَأُقْحِمَتْ تَقْوِيَةً لِلاخْتِصَاصِ، قَالَ[8]:

---

(1) يريد اللام في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ النساء: 26. وقول الشاعر:

أُرِيــــدُ لأَنْـــسَى ذِكْـــرَهَا... ** البــــــــيت.

هذه اللام قيل زائدة، وقيل للتعيل.

(2) في ج زئدة.

(3) ساقط من ج.

(4) سقطت من ج.

(5) في ج، د مقتض.

(6) في الأصل ليبين وفي د لتبيين.

(7) التبيين والاسلام مؤولان من الآيتين: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ النساء: 26. ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الأنعام: 71. وفي الكتاب: 3/ 161: وسألت الخليل عن معنى قوله: أريد لأن أفعل فقال: إنما يريد: إرادتي لهذا.

(8) الشاهد أن اللام مقحمة بين المتضايفين لتوكيد الاختصاص. وهو من قصيدة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس. أوردها أبو تمام في الحماسة. شرح التبريزي: 2/ 73. الجنى الداني ص: 107. المقتضب: 4/ 253. أمالي ابن الشجري: 2/ 83.

يَـــا بُـــؤْسَ لِلْحَـــربِ الَّتِـــي ** وَضَـــعَتْ أَرَاهِـــطَ فَاسْـــتَرَاحُوا

أقُـولُ: الإقْحَـامُ: إدْخَالُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ بِشِدَّةٍ وَعُنْفٍ وَالرَّهْطُ: مَا دُونَ الْعَشَرَةِ مِنَ الـرِّجَال، لاَ يَكـونُ فِـيهِمْ أمْرَأَةٌ، وَلاَ وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ. وَالْجَمْعُ: أَرْهُطٌ وَأَرَاهِطُ، كَأنَّهُ جَمْعُ أَرْهُـطٍ، كَـذَا فِـي الـصِّحَاحِ[1]. والْـبُؤْسُ: اَلشِّدَّةُ، مَهْمُوزٌ وَيُخَفَّفُ بِإبْدَالِ الْوَاوِ. يَتَعَجَّبُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرْبِ الَّتِي[2] ذَهَبَتْ بِتِلْكَ الأرَاهِطِ.

قَالَ: وَهَلِ انْجِرَارُ[3] مَا بَعْدَهَا[4] بِهَا، أَوْ بِالْمُضَافِ؟ قَوْلاَنِ، أَرْجَحُهُمَا الأوَّلُ؛ لأنَّ اللاَّمَ أَقْرَبُ، وَلأنَّ الْجَارَّ لاَ يُعَلَّقُ.

أقُـولُ: وَالْمُـضَافُ جَارٌّ أيْضاً فَيَلْزَمُ تَعْلِيقُهُ، هَذَا إنْ قُلْنَا: إنَّ عَامِلَ الْجَرِّ فِي الْمُضَافِ إلَـيْهِ [هُـوَ الْمُـضَافُ][5] -وَهُـوَ الـصَّحِيحُ- وَإِنْ قُلْنَا: الْعَامِلُ اللاَّمُ الْمُقَدَّرَةُ لَزِمَ أيْضاً تَعْلِيقُ الْحَرْفِ الْجَارِّ.

قَالَ: وَجَعَلَ الاسْمَ[6] شَبِيهاً بِالْمُضَافِ.

أقُـولُ: يُسْألُ عَنْ وَجْهِ حَذْفِ التَّنْوينِ فِي أَبَا فِي قَوْلِكَ: لاَ أَبَا لِزَيْدٍ، وَالْوَجْهُ[7] شَبَهُهُ بِمَـا يَجِـبُ تَرْكُ تَنْوِينِهِ. وَيَقُولُ هَذا القَائِلُ: كَمَا حُمِلَ عَلَى الْمُضَافِ فِي الإعْرَابِ حُمِلَ عَلَيْهِ فِي تَـرْكِ التَّـنْوينِ. وَبَعْـضُهُمْ يَقُـولُ: بَلْ هَذا الاِسْمُ مَبْنِيٌّ عَلَى إجْرَائِهِ مُجْرَى الْمُفْرَدِ فَيَسْتَحِقُّ عَـدَمَ التَّـنْوِينِ. (وَلِقَائِـلٍ أنْ يَقُولَ على الأوَّلِ: لَمْ كَانَ إجْرَاؤُهُ مُجْرَى الْمُضَافِ فِي الإعْرَابِ وَاجِـباً، وَفِـي تَـرْكِ التَّـنْوِينِ)[8] جَائِزاً، فَإنَّ الْقَائِلَ بِأنَّ الاِسْمَ شَبِيهٌ بِالْمُضَافِ لاَ يُوجِبُ تَرْكَ التَّـنْوِينِ مِـنْهُ؛ بَلْ يُجَوِّزُهُ، فَيَقُولُ: لاَ أَباً لِزَيْدٍ وَلاَ أَبَا لِزَيْدٍ بِالتَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ، وَجَوَابُهُ أنَّ الأصْلَ

---

(1) الصحاح: 3/ زهط.
(2) في ذ الذي.
(3) في الأصل المجر.
(4) اي اللام في قوله: يابؤس الحرب.
(5) ساقط من الأصل.
(6) يريد اسم لا في قوله: لا أبا لزيد.
(7) في الأصل والجواب.
(8) ساقط من ج.

فِي الإِسْمِ التَّمَكُّنُ بَلِ الأَمْكَنِيَّةُ، فَيَكُونُ مُعْرَباً مُنَوَّناً، فَحُمِلَ عَلَى الْمُضَافِ فِي الإِعْرَابِ وُجُوباً؛ لأَنَّهُ حَمْلٌ يَقْتَضِي بَقَاءَهُ عَلَى أَصْلِهِ، وَجُعِلَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ فِي تَرْكِ التَّنْوِينِ جَوَازاً؛ لأَنَّهُ حَمْلٌ يَقْتَضِي خُرُوجَهُ عَنْ أَصْلِهِ.

قال: أَوْ بِكَوْنِهِ[1] **فَرْعاً فِي الْعَمَلِ، نَحْوُ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾**[2] **﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾**[3].

أقولُ: وَوَقَعَ لابْنِ إِيَّازٍ[4] هُنَا غَلْطَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ[5]:

لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ. قِيلَ: التَّقْدِيرُ: لِلْقِبَابِ فَحَذَفَ الْجَارَّ وَأَبْقَى عَمَلَهُ. وَقِيلَ: بَلْ أَعْرَبَهُ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ، كَمَا فِي قَوْلِهَا[6]:

إِنَّ حِرِّي أَضْيَقُ مِنْ تِسْعِينِ

وَهَذَا أَجْوَدُ؛ لأن في الأَوَّل شُذُوذَ إِعْمَالِ الْجَارِّ مَحْذُوفاً؛ ولأنه إِنَّمَا يُقَالُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً وَلاَ يُقَالُ: ضَارِبٌ لِعَمْرٍو فَإِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَمْراً ضَارِبٌ جَازَ إِدْخَالُ اللاَّمِ[7]، هَذا كَلاَمُهُ. وَالْغَلَطُ فِيهِ ظَاهِرٌ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَإِنَّمَا الاعْتِرَاضُ أَنَّ فِيهِ تَقْدِيراً لِزَائِدٍ، وَتَقْدِيرُ مَا لَيْسَ الْمَوْضِعُ لَهُ بِالأَصَالَةِ[8] بَعِيدٌ فِي الْقِيَاسِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ الْمُصَنِّفُ عَلَى هذا البيتِ في

---

(1) أي العامل الضعيف الذي تزاد اللام لتقويته، وضعفه إما لتأخره أو لكونه فرعاً في العمل.

(2) البقرة من الآية: 91.

(3) البروج: 16.

(4) هو أبو أحمد محمد دمال الدين الحسين بن بدر البغدادي من أعلام عصره في النحو والصرف، له: المحصول في شرح الفصول لابن معط. ت: 681. الأعلام: 2/ 234. البغية: 1/ 532 رقم: 1103.

(5) صدره: رب حي عرناس ذي طلال. وهو مطلع قصيدة لعمرو بن الأبهم التغلبي ويروى ذي شباب عوض طلال. وهو من شواهد التصريح: 1/ 77. والهمع: 1/ 47، والدرر: 1/ 20. وشرح أبيات المغني للبغدادي: 7/ 364. واوضح المسالك: 1/ 43. رقم: 13. تقدم في ص: 423.

(6) لم أقف على قائلته، وفي مجمع الأمثال للميداني: 1/ 427
يقال أضيَقُ مِنْ زُجٍّ، أ]: زُجُّ الرمح. وأضيقُ مِنْ تِسْعِينَ: ارادوا عقد تسعين لأنه اضيق العقود.
وفي اللسان ضيق قالت امراة لضرتها: ما أنت بالخُورَى ولا الضُّوقَى حِراً و تُغلَى من الضِّيْقِ ومن الخَيْرِ.

(7) لم أعثر على شرح الفصول لابن إياز.

(8) في د بالإضافة.

الباب الخامس، حَيْثُ ذَكَرَ حَذْفَ نُونَي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ[1].

قَالَ: قِيلَ: وَمِنْهُ[2]: ﴿إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾[3]، وَقَوْلُهُ[4]:

إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ ** أَكِيلاً، فَإِنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي

وَفِيهِ نَظَرٌ: فَإِنَّ عَدُوّاً وَ أَكِيلا وَإِنْ كَانَا[5] بِمَعْنَى: مُعَادٍ وَ مُؤَاكِلٍ لاَ يَنْصِبَانِ[6] الْمَفْعُولَ؛ لأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ لِلثُّبُوتِ، وَلَيْسَا مُجَارِيَيْنِ لِلفِعْلِ فِي التَّحَرُّكِ وَالسُّكُونِ، وَلاَ مُحَوَّلاَنِ عَمَّا هُوَ مُجَارٍ لَهُ[7]؛ لأَنَّ التَّحْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي الصِّيَغِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الْمُبَالَغَةُ.

أَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: مُحَوَّلاَنِ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: وَلاَ هُمَا مُحَوَّلاَنِ، وَلَوْ نَصَبَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى خَبَرِ لَيْسَ لَكَانَ حَسَناً. وَكَلاَمُهُ فِي هذا الْمَحَلِّ قَابِلٌ لِلْبَحْثِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: عَدُوٌّ وَ أَكِيلاً بِمَعْنَى: مُعَادٍ وَ مُؤَاكِلٍ قَد لاَ يُسَلَّمُ لَهُ لِجَوَازِ أَنْ 171/ يَكُونَا بِمَعْنَى عَادٍ وَ آكِلٍ. قَالَ فِي الصِّحَاحِ: الْعَادِي/ : الْعَدُوُّ وَ الأَكِيلُ: الَّذِي يُؤَاكِلُكَ، وَ الأَكِيلُ أَيْضاً: الآكِلُ[8]، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا[9] مُحَوَّلاَن عَمَّا هُوَ مُجَارٍ لِلْفِعْلِ فِي التَّحَرُّكِ وَالسُّكُون، وَإِنَّ تَحْوِيلَهُمَا لأَجلِ الْمُبَالَغَةِ، وَلاَ مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الآيةِ، وَلاَ فِي البيتِ؛ بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا؛ إِذِ الْمَعْنَى: أَنَّ هَـذا مُبَالِغٌ فِي عَدَاوَتِكَ وَعَدَاوَةِ زَوْجِكَ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُلْتَمِسُ لأَكْلِ الزَّادِ مُبَالِغاً فِي الأَكْلِ، وَهُوَ أَلْيَقُ بِمَقْصِدِ الشَّاعِرِ فِي التَّمَدُّحِ بِالْكَرَمِ[10]، فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

---

(1) المغني: 2/ 642.

(2) أي: من العامل الضعيف لأنه فرع: عَدُوٌّ، أكيلٌ.

(3) طه من الآية: 117.

(4) الشاهد فيه أن اللام في لَهُ قيل إنها زائدة للتقوية، والصحيح أنها للتعليل كما ذهب ابن هشام. وهو من قصيدة لقيس بن عاصم المنقري الصحابي. وقيل من شعر حاتم الطائي، وقيل لعروة بن الورد. شرح أبيات المغني: 4/ 314-315.

(5) في الأصل وإن كانَ.

(6) في الأصل ينصابُ.

(7) سقطت من ج.

(8) الصحاح: 4/ آكل.

(9) في ج هما.

(10) سقطت من الأصل.

'عَدُوٌّ' وَ 'أَكِيلٌ' صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ، وَنُصِبَ الْمَعْمُول عَلَى التَّشْبِيه بِالْمَفْعُول، قُلْتُ: أَمَّا فِي: 'عَدُوٌّ لَكَ' فَيَمْتَنِعُ لأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لاَ يَكُونَ مَعْمُولُهَا إِلاَّ سَبَبِيّاً، وَأَمَّا فِي 'التَّمِسِي لَهُ أَكِيلاً' فَكَذَلِكَ؛ ولامتناع تَقْدِيم مَعْمُول الصِّفَةِ عَلَيْهَا.

قَالَ: وفي الآية مُتَعَلَّقَةٌ[1] بِ مُسْتَقَرٍّ مَحْذُوفٍ صِفَةٌ لِعَدُوٌّ.

أقولُ: يَجُوزُ فِي 'مَحْذُوفٍ صِفَةٍ بِالْجَرِّ' أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِـ 'مُسْتَقَرٌّ' (عَلَى اعْتِقَادِ تَنْكِيرِهِ. كَمَا مَرَّ، وَأَنْ يَكُونَ 'مَحْذُوفٌ' بَدَلاً مِنْ 'مُسْتَقَرٌّ')[2] عَلَى اعْتِقَادِ تَعْرِيفِهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ النَّكِرَةَ قَدْ وُصِفَتْ بِصِفَةٍ.

قَالَ: وَهَذَا الأخيرُ[3] مَمْنُوعٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخرِ، وَزِيدَتِ اللاَّمُ فِي الْمُقَدَّمِ، لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ.

أقولُ: كَلاَمُ ابْنِ مَالِكٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يُذْكَرُ فِيهِ الْمَفْعُولاَنِ[4] جَمِيعاً مَعَ كَوْنِهِمَا مُتَقَدِّمَيْنِ عَلَى الْعَامِلِ، أَوْ مُتَأَخِّرَيْنِ عَنْهُ، إِذْ فِي عِلَّتِهِ الَّتِي ذَكَرَهَا إِيمَاءٌ لِهذا المعنى، وَذَلِكَ أَنَّهُ[5] إِذَا لَمْ يُذْكَرْ إِلاَّ وَاحِدٌ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ فَقَطْ، أَوْ ذُكِرَا مَعاً، وَلَكِنْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا جَازَ لِقِيَامِ الرَّاجِحِ.

قَالَ: وَالضَّمِيرُ[6] عَلَى هذا لِلتَّوْلِيَةِ.

أقولُ: لاَ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ؛ [بَلْ يَجُوزُ][7] أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِداً لِلْوِجْهَةِ، وَلاَ يَكُونُ فِيهِ تَعَدِّي الْعَامِلِ إِلى الضَّمِيرِ وَظَاهِرِهِ مَعاً، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ: 'ذُو وِجْهَةٍ'، وَلَيْسَ الضَّمِيرُ عَائِداً إِلَيْهِ[8]، وَإِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ عَلَى 'الْوِجْهَةِ'. وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللهَ تَعالَى مُوَلٍّ كُلَّ ذِي وِجْهَةٍ.

---

(1) يريد بـ 'متعلقة' 'اللام' في: 'لك'.

(2) ساقط من 'ج'.

(3) يريد بالأخير زيادة لام التقوية في أحد مفعولي الفعل المتعدي لاثنين. أما الأول فهو زيادته فيهما معاً، وكلا الأمرين ممنوع عند ابن مالك.

(4) في 'ج' 'المفعول لأن'.

(5) في 'ج' 'أنها'.

(6) يريد بالضمير 'الهاء' في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾. البقرة: 148.

(7) ساقط من الأصل.

(8) في الأصل 'عليه'.

قَالَ: وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْهَاءِ مِنْ قَوْلِهِ[1]:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

إِنَّ الْهَاءَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لاَ ضَمِيرُ الْقُرْآنِ.

أَقولُ: اَلْمِصْرَاعُ الَّذِي أَنْشَدَهُ صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَا إِنْ يَلْقِهَا ذَنْبُ[2]

سُرَاقَةُ بِضَمِّ السِّينِ المهملةِ، أَظُنُّهُ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ الْمُدْلِجِي مِنَ الصَّحَابَةِ، نَزَلَ بِ قُدَيْدٍ وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ. وَ "الرِّشَاءُ" بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالشِّينِ المعجمةِ مَعَ اَلْمَدِّ: اَلْحَبْلُ، وَقَصَرَهُ لِلضَّرُورَةِ، وَأَنَّثَهُ على مَعْنَى: "الآلَةِ". وَالْمَرْءُ: مُبْتَدأٌ. وَ "ذَنَبٌ" خَبَرُهُ. وَ "عِنْدَ الرِّشَاءِ" مُتَعَلِّقٌ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّأَخُّرِ. وَجَوابُ الشَّرْطِ مَحْذوفٌ وُجوباً مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِالجملةِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ يُلْقِ[3] إِنسانٌ الرِّشَاءَ فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عِنْدَ إِلْقَائِهَا، يُرِيدُ أَنَّ سُرَاقَةَ دَرَسَ الْقُرْآنَ فَتَقَدَّمَ. وَالْمَرْءُ مُتَأَخِّرٌ عِنْدَ اشْتِغَالِهِ بِمَا لاَ يَهُمُّ، كَمَنْ امْتَهَنَ[4] نَفْسَهُ فِي السَّقْيِ وَإِلْقَاءِ الأَرْشِيَةِ فِي الآبَارِ.

---

(1) الشاهد فيه أنهم قالوا الضمير في "يدرسه" مفعول مطلق لا ضمير القرآن. أي: للقرآن. يدرس درسا، وفي الكتاب 3/ 67 تح هارون: عجزه:

"والمرء عند الرشا أ يلقها ذيب..." والرُّشَا جَمْعُ رِشْوَةٍ.

أي: والمرء ذيب إنْ يَلْقَ الرُّشَا. قال الأصمعي هو قديم انشدنيه أبو عمرو. وقال البغدادي في شرح الأبيات 4/ 317: قد ابعد الدماميني في ظنه أن سراقة هذا هو سراقة بن جُعْشُم الصحابي، وجعل المرء رجلاً آخر. وجعل البيت في وصف رجلين ممدوح، ومهجو. وحرف في المصراع الثاني ثلاث تحريفات: فالأول: "الرُّشا" جعله بالكسر. الثاني في "إن يلقها" جعله من الإلقاء والثالث "ذيب" جعله بالذال والنون.

(2) في ج "ذنب". والعجز في المتن "يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً"، ويظهر أن هذه البيت ملفق. لأن العجز في الكتاب كما مر. والخزانة 1/ 227 و 2/ 383 و 3/ 572 و 649. و 4/ 170. "والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب".

أما العجز الذي أثبته ابن هشام فصدره: "ضحوا بأشمط عنوان السجود به".

وهو لحسان في رثاء عثمان. الديوان: 248. تقدم صدره في ص: 348.

(3) في ج "يلقي".

(4) في ج "امهن".

قالَ الْمُصَنِّفُ في حَوَاشِي التَّسْهِيلِ: "وَلَوْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مُبْتَدأٌ. وأَنَّ اللاَّمَ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا في "بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ" لَمْ يَكُنْ بَعِيداً. قُلْتُ: وَحِينَئِذٍ يكُونُ قَوْلُهُ: "سُرَاقَةُ" خَبَراً أَوَّلَ لِـ"هذا" وَقَوْلُهُ: "القرآنُ يَدْرُسُهُ" خَبَراً ثَانِياً، فَأَخْبَرَ بِجُمْلَةٍ بَعْدَ مُفْرَدٍ؛ لَكِنَّ في ذَلِكَ دَعْوَى زِيَادَةِ اللاَّمِ في المبتدأ، ولَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَهُ.

قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ[1]؛ لأَنَّ اللاَّمَ الْمُقَوِّيَةَ زَائِدَةٌ.

أَقُولُ: قَدْ صَرَّحَ المصنفُ في البابِ الثالثِ بِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةً مضحْضَةً لِمَا تُخَيِّلَ في الْعَامِلِ مِنَ الضَّعْفِ الذِي نَزَّلَهُ مَنْزِلَةَ الْقَاصِرِ، وَلاَ مُعَدِّيَةً مَحْضَةً؛ لاطِّرَادِ صِحَّةِ إِسْقَاطِهَا، فَلَهَا مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ" وَقَدْ مَرَّ هَذا قَرِيباً[2].

قَالَ: لَمَّا ذُكِرَ فِي اللَّفْظِ مَا هُوَ عِوَضٌ مِنْهُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُحْذَفْ.

أَقُولُ: يَعْنِي فِي قَوْلِكَ: "زَيْداً ضَرَبْتُهُ"، وَقَدْ يُقَالُ: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ عِوَضٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ، غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ، وَمُفَسِّرٌ لَهُ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُهُ عِوَضاً مِنْهُ.

قَالَ: وَلَوْ كَانَ عِوَضاً[3] أَلْبَتَّةَ، لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ.

أَقُولُ: قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عِوَضاً وَيُحْذَفُ كَالتَّاءِ في "إِقَامَةٍ" فَإِنَّهُ مَصْدَرُ "أَقَامَ"، فَحَقُّهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى "إِفْعَالٍ" فَيُقَالُ: "إِقْوَامٌ"؛ إلاَّ أَنَّ الْوَاوَ قُلِبَتْ أَلِفاً، وَحُذِفَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَعُوِّضَ عَنْهَا "التَّاءُ"، فَقِيلَ: إِقَامَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ حَذْفُهَا عِنْدَ الإِضَافَةِ، 172/ قَالَ/ الله تَعَالَى: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[4]؛ لَكِنْ قَدْ قِيلَ هُنَا: كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ عِوَضاً عَنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لاَ يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا، قَالَ الشَّاعِرُ[5]:

عَـزَمْتُ عَلَـى إِقَامَـةِ ذِي صَـبَاحٍ ** لأَمْـرٍ مَـا يُـسَوَّدُ مَـنْ يَـسُودُ

---

(1) أي: القول بأن فعل النداء ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام. والحديث هنا عن "لام" المستغاث نحو "يَالَزَيْدِ".

(2) المغني 2/ 440. "ذكر مالا يتعلق من حروف الجر".

(3) أي: حرف النداء. قال إنه كالعوض.

(4) النور من الآية: 36.

(5) في الكتاب 1/ 227 هو لأنس بن مدركة الخثعمي، والخزانة 1/ 476، وابن يعيش 3/ 12، وابن الشجري 1/ 186.

وَمِثْلُهُ فِي الْكَلاَمِ كَثِيرٌ.

قَالَ: وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ اللاَّمَ فِي الْمُسْتَغَاثِ بَقِيَّةُ اسْمٍ، وَهُوَ: آلُ.

أقولُ: وَضَعَّفَهُ الرَّضِيُّ بِأَنَّهُ يُقَالُ ذَلِكَ فِيمَا[1] لاَ آلَ لَهُ، نَحْوُ: يَالَلدَّوَاهِي وَ يَاللهِ[2].

قَالَ: وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ[3]:

فَخَيْـرٌ نَحْـنُ عِـنْدَ الـنَّاسِ مِـنْكُمْ ** إِذَا الدَّاعِـي الْمُـثَوِّبُ، قَـالَ: يَـالاَ

أقـولُ: خَيْرٌ: خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحذوفٍ، أيْ: نَحْنُ خَيْرٌ. أمَّا نَحْنُ المذكورةُ فَتَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُـسْتَكِنِّ فِي خَيْـرٍ، وَفِيهِ كَلاَمٌ سَيَأْتِي فِي البابِ الثالثِ[4]، إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالى. وَ الْمُثَوِّبُ بِالثَّاءِ المثلَّةِ: الْمُرَجِّعُ، وَمِنْهُ التَّثْوِيبُ فِي آذَانِ الْفَجْرِ، وَهُوَ تَرْجِيعُ قَوْلِه: الصَّلاَةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.

قَالَ: أَجَازَهُمَا[5] فِي قَوْلِهِ[6]:

فَيَا شَـوْقُ مَا أَبْقَى/ وَيَالِي مِنَ النَّوَى ** وَيَـا دَمْـعُ مَـا أَجْرَى، وَيَاقَلْبُ مَا أَصْبَا

أقـولُ: حَذِفَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، أيْ: يَا شَوْقُ مَا أَبْقَاكَ وَ يَادمْعُ مَا أَجْرَاكَ وَ يَا قَلْـبُ مَـا أَصْـبَاكَ. وَالْمُـرَادُ بِالـنَّوى هُـنَا: الْـبُعْدُ. وَقَـدْ أُولِـعَ الـشُّعَرَاءُ الْمُتَأَخِّـرُونَ مِنْ أَهْلِ مِـصْرَ بِالـتَّوْرِيَةِ بِـهِ[7]، فَحَكَـى ابْـنُ سَـعِيدٍ[8] فِـي الْمُغْرِبِ أَنَّ الصَّاحِبَ كَمَالَ الدِّينِ بْنَ أَبِي

---

(1) سقطت من ذ.

(2) شرح الكافية 1/ 134.

(3) الشاهد فيه أن الكوفيين قالوا في يَالَزَيْدٍ أصله يَاآلَ زَيْدٍ. قَالَ أبو زَيْدٍ:
إنه لزهير بن مسعود الضبي. النوادر ص: 21، وهو من شواهد ابن عقيل رقم: 40.

(4) سيتكرر في الجزء الثاني، الباب الثالث ص: 445 من المغني.

(5) أي ابن جني أجاز الوجهين في: يَالِي، أي احتمال أن تكون اللام للمستغاث وللمستغاث لأجله.

(6) اجاز ابن جني في بيت المتنبي كذلك أن تكون اللام لام المستغاث به وأن تكون لام المستغاث من أجله.
وهو من قصيدة مدح بها سيف الدولة. ديوانه بشرح البرقوقي 1/ 185 دار الكتاب العربي، بيروت.

(7) سقطت من ج.

(8) ابن سعيد هو علي بن موسى بن عبد الملك العنسي المدلجي أبو الحسن نور الدين، مؤرخ أندلسي شاعر، عالم بالأدب توفي بتونس، وقيل بدمشق سنة 685 هـ. من تأليفه: المشرق في حلى المشرق. والمغرب في حلى المغرب، والغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، وريحانة الأدب، وغيرها. نفح الطيب 1/ 453. والأعلام 5/ 26.

جَـرَادَةَ[1] لَمَّـا أَرَادَ الـرَّحِيلَ عَـنْ مِصْرَ، حَضَرَ عِنْدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْجَزَّارُ[2]، الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ مُوَدِّعاً لَهُ، فَاتَّفَقَ أَنَّ صَاحِبَ مِصْرَ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ أَبِي جَرَادَةَ شَيْئاً[3] مِنَ التَّمْرِ الَّذِي يَصِلُ مِنْ أَعْلَـى الـصَّعِيدِ فِي الْمَرْكَبِ الْمُبَشِّرِ[4] بِزِيَادَةِ النِّيلِ عَلَى وَجْهِ الْبَرَكَةِ، فَأَمَرَ ابْنُ أَبِي جَرَادَةَ أَنْ يُقَـدِّمَ ذَلِـكَ التَّمْـرُ لِلْحَاضِـرِينَ؛ فَأَكَلُـوا، وَفِيهِمُ الْجَزَّارُ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ ارْتِجَالاً، فَأَتَى بِأَبْدَعِ تَوْرِيَةٍ[5]:

أَطْعَمْتَـنَا التَّمْرَ الَّذِي لِلْبَرَكَاتِ قَدْ[6] حَوَى
لِلَّهِ مَا أَطْيَبَهُ لَوْ لَمْ يَشُبْهُ بِالنَّوَى

وقَالَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ نُبَاتَةَ[7]:

عَجَـــباً لِمِثْلِـــيَ مَـــا عَلَـــى ** نَـــأْيِ الْحَبِـــيبِ لَـــهُ قُـــوَى
يَقْـــوَى لِنَـــبْلِ الرَّاشِـــقِيـ ** ـــنَ، وَلَـــيْسَ يَقْـــوَى لِلـــنَّوَى

(1) هو عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي كمال الدين، مؤرخ، محدث كاتب. ولد بحلب وتوفي بالقاهرة سنة 660 هـ. من كتبه: بغية الطلب في تاريخ حلب، ومختصره: زبدة الحلب.
ودفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري -ط- وله شعر حسن.
فوات الوفيات 2/ 101، وفيه انه توفي سنة 666 هـ. والأعلام 5/ 40.

(2) هـو يحيى بـن عبد العظيم بن يحيى بن محمد أبو الحسن الجزار جمال الدين، شاعر مصري من أصدقاء ابن سعيد المغربي صاحب: المغرب في حلى المغرب الكتاب الذي ضم صفحات منتقاة من شعره، أي الجزار. من كتبه: العقود الدرية في الأمراء المصرية (منظومة). توفي سنة 679 هـ. المغرب في حلى المغرب القسم الخاص بمصر 1/ 296-348. والأعلام 8/ 153.

(3) سقطت من د.

(4) سقطت من ج.

(5) لم أعثر على مصدر البيتين.

(6) سقطت من د.

(7) تقدم التعريف به ص: 168 من الأصل. والبيتان من مقطوعة في ديوانه ص: 546 توزيع دار صعب، بيروت. دار إحياء التراث العربي.

وَأخذهُ الصَّلاَّحُ الصَّفَدِيُّ[1] عَلَى عَادَتِهِ فِي السَّرِقَةِ مِنْهُ[2]:

ثَنَأَى الَّذِي أَهْوَى فَمِتُّ صَبَابَةً
فَقَالَ: عَجِيبٌ كُلُّ أَمْرِكَ فِي الْهَوَى
صَبَرْتَ لِلَحْظِي إِذْ رَمَتْكَ سِهَامُهُ
وَلَمْ تَتَصَبَّرْ إِذْ رَمَيْتُكَ بِالنَّوَى

وَهَذا شَيْءٌ جَرَى بِهِ الْقَلَمُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ[3] لَهُ مَدْخَلٌ فِي الشَّرْحِ، وَإِنَّمَا هِيَ نَفْثَةُ مَصْدُورٍ حَمَلَ عَلَيْهَا إِفْرَاطُ الشَّوْقِ إِلى تِلْكَ الدِّيَارِ. وَرَاحَةُ الْقَلْبِ بِالإِفَاضَةِ[4] فِي أَحَادِيثِ أَهْلِهَا.

جَمَعَ اللهُ شَمْلَ كُلِّ مُحِبٍّ ** وَبِدَا بِي فَإِنَّنِي مُشْتَاقُ[5]

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: الصَّوَابُ أَنَّهُ مُسْتَغَاثٌ لأجْلِهِ؛ لأنَّ لامَ الْمُسْتَغَاثِ مُتَعَلِّقَةٌ بِ"أَدْعُو"[6]؛ فَيَلْزَمُ تَعَدِّي فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ.

أقولُ: يَعْنِي: فِي غَيْرِ بَابِ "ظَنَّ" وَ"فَقَدَ" وَ"عَدِمَ". وَهَذَا عَجِيبٌ مِنِ ابْنِ عُصْفُورٍ –رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى– فَإِنَّهُ يَرَى أنَّ لامَ الْمُسْتَغَاثِ لأجْلِهِ فِي نَحْوِ: يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَدْعُوكَ لِعَمْرٍو، كَمَا صَرَّحَ بِهِ المصنفُ.. فَإِذَنْ لاَ فَرْقَ فِي لُزُومِ الْمَحْذُورِ[7] الَّذِي فَرَّ مِنْهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ المجرورُ باللاَّمِ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي[8]:

---

(1) تقدم التعريف في ص: 83 من الأصل.
(2) لم اعثر على مصدرهما.
(3) في "د" "يدخل".
(4) في "د" "فالإضافة".
(5) يظهر أنه للشارح.
(6) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 109.
(7) في "ج" "المجرور".
(8) يريد قوله:

فيا شوق ما أبقى، ويالي من النوى **

ص: 172 من الأل. أي ص: 462.

قَالَ: وَأَجَابَ ابْنُ الضَّائِعِ[1] بِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ مَعْنَىً.

أقولُ: يَعْنِي أَنَّ اللاَّمَ الدَّاخِلَةَ على الْمُسْتَغَاثِ لامُ الاِخْتِصَاصِ، وَاللاَّمَ الدَّاخِلَةَ عَلَى المستغاثِ لَهُ، لاَمُ التَّعْلِيلِ.

قَالَ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[2].

قَالَ: فَـ"مَنَازِلَ" عَلَى هَذا[3] مَفْعُولٌ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: قَدَّرْنَا لَهُ مَنَازِلَ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ عَلَى حَذْفِ مُضافٍ، أَيْ: قَدَّرْنَا سَيْرَهُ مَنَازِلَ، فَيَكُونُ ظَرْفاً.

قَالَ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[4].

أَقولُ: جَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ أَيْضاً عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ. وَالْمُضَافُ هُوَ "الْمَكِيلُ" أَو "الْمَوزونُ". قالَ: وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيراً مَرْفُوعاً لِلمطفِّفِينَ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى نَظْمٍ فَاسِدٍ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى: إِذَا أَخَذُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفَوْا، وَإِذَا أَعْطَوْهُمْ أَخْسَرُوا. وَإِذَا جَعَلْتَهُ لِلْمُطَفِفِينَ انقَلَبَ إِلَى قَوْلِكَ: إِذَا أَخَذُوا مِنَ النَّاسِ اسْتَوْفَوْا. وَإِذَا تَوَلَّوا الْكَيْلَ أَوِ الْوَزْنَ هُمْ عَلَى الْخُصُوصِ أَخْسَرُوا. وَهُوَ كَلاَمٌ مُتَنَافِرٌ؛ لأَنَّ الْحَدِيثَ وَاقِعٌ فِي الْفِعْلِ، لاَ فِي الْمُبَاشِرِ. وَالتَّعَلُّقُ فِي إِبْطَالِهِ بِخَطِّ الْمُصْحَفِ، وَأَنَّ الأَلِفَ الَّتِي تُكْتَبُ بَعْدَ واوِ الْجَمْعِ غَيْرَ ثَابِتَةٍ فِيهِ رَكِيكٌ؛ لأَنَّ خَطَّ الْمُصْحَفِ لَمْ يُرَاعَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ حَدُّ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْخَطِّ؛ عَلَى أَنِّي رَأَيْتُ فِي الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَة بِأَيْدِي

---

(1) في ج "الصائغ" وابن الصائغ تقدم التعريف به، ص: 53 من الأصل.

(2) يس من الآية: 39.

(3) أي: على القول بأن اللام حذفت من بعض المفاعيل المفتقرة إلى هذه اللام. وهذا عكس اللام الزائدة في بعض المفاعيل المستغنية عنها، نحو: "ضربي لزيد حسن".

(4) المطففين: 3، وهذه كالسابقة أي: كالوا لهم، ووزنوا لهم.

قال الزمخشري: فيه وجهان: الأول هو ما عند ابن هشام أي: كالوا لهم ف"هم" منصوب راجع إلى الناس، والوجه الثاني هو ما أشار إليه الدماميني، وهناك من قال إن "هم" ضمير رفع مؤكد للواو: عيسى بن عمر وحمزة كما سيأتي.

الأَئِمَّـةِ الْمُتقِـنِينَ هَـذِهُ الألِـفَ مَرْفُوضَـةً؛ لِكَوْنِهَا غَيْرَ ثَابِتَةٍ فِي اللَّفْظِ والمعنَى جَمِيعاً، لأَنَّ الْوَاوَ وَحْـدَهَا مُعْطِيَةٌ مَعْنَى الْجَمْعِ، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ هذِهِ الأَلِفُ تَفْرِقَةً بَيْنَ واوِ الجَمْعِ وَغَيْرِهَا فِي نَحْوِ قَـوْلِكَ: هُـمْ لَمْ يَدْعُوا وَهُوَ يَدْعُو، فَمَنْ لَمْ يُثْبِتْهَا. قالَ: المعنى كَافٍ فِي التَّفْرِقَةِ. وَعَنْ عِيسَى وَيَقِفَـانِ عِـنْدَ الْـوَاوَيْنِ وُقَيْفَةً يُبَيِّنَانِ بِهَا مَا أَرَادَا[1]. هَذا كَلاَمُهُ. وَسَيَكُونُ لَنَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالى عَوْدٌ إِلى الْكَلاَمِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْجِهَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ[2].

قَالَ: وَيَلْزَمُهُ[3] أَنْ يَذْكُرَ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَعَانِي: "إِلَى".

أَقـولُ: هَـذا عَجِـيبٌ، فَإِنَّ ابْنَ مَالِكٍ –رَحِمَهُ اللهُ– لَمْ يُمْهِلْهُ؛ بَلْ ذَكَرَهُ فِي مَعَانِي إِلَىْ أَيْضاً. قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: "وَمِنْهَا إِلَىْ لانْتِهَاءِ الْغَايَةِ مُطْلَقاً. وَلِلْمُصَاحَبَةِ، وَلِلتَّبْيِينِ"[4].

قَالَ: لا يُقَالُ: "سَقْياً زَيْداً"، و"لاَ جَدْعاً إِيَّاهُ"[5]، خِلاَفاً لابْنِ الْحَاجِبِ.

أَقولُ: لَمْ يَسْتَنِدْ فِي رَدِّ كَلاَمِ ابْنِ الْحَاجِبِ شَيْخِ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى نَقْلٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَلاَ شَيْخٍ يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ.

قَالَ: "وَلَيْسَ تَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ: "أَعْنِي" كَمَا زَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ[6].

أَقولُ: فِي الكلامِ على الجهةِ الخامسةِ مِنَ البابِ الخامِسِ عِنْدَ قَوْلِهِ: "مَسْأَلَةٌ ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا... ﴾[7] جَـازَ أَنْ يُقَـدِّرَ ابْـنُ عُـصفُورٍ مُتَأَخِّراً، وَتَقْدِيرُهُ كَذَلِكَ لاَ يَمْـنَعُ مِنْ إِدْخَالِ اللاَّمِ عَلَى مَفْعُولِهِ الْمُقَدَّمِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: لَزِيْدٍ ضَرَبْتُ"؛ بَلِ 173/ الظَّاهِرُ فِي هذا المقامِ أَنْ يُقَدَّرَ مؤخراً للاهتمام بشأن الظرف/ المذكور للتبيين)[8].

---

(1) الكشاف، 4/ 230- 231.

(2) المغني، 2/ 596.

(3) أي ابـن مالـك الـذي قـال: إن مـن أقـسام لام التبيين ما تبين المفعول من الفاعل، وهي الواقعة بعد فعل تعجب أو اسم تفضيـل مفهمين حباً أو بغضاً..." المغني 1/ 221.

(4) التـسهيل، 145، وشرحه لابن مالك 2/ 28، رقم: 699 ق.

(5) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 227- 228.

(6) في شرح الجمل لابن عصفور 2/ 407 أن مثل هذه المصادر منصوبة بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

(7) الشورى: 51.

(8) ساقط من "ج" ما بين القوسين.

قال: بل التقدير: "إرادتي لزيد".

أقول: ليس المراد: بل تقدير المحذوف الذي يتعلق به اللام؛ لأنه لو كان كذلك، لكانت لام "التقوية"، لا لام "التبيين". "وإنما المراد: بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين[1]: "إرادتي لزيد" فيكون: "إرادتي" مبتدأ، و"لزيد" ظرفاً مستقراً هو الخبر، فيتعلق بمحذوف على ما هو معروف.

قال: وأما من قرأ كذلك، ولكن جعل التاء ضمير المخاطب، فاللام للتبيين.

أقول: يريد قراءة من قرأ: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾[2] بهاء مكسورة، وهمزة ساكنة، وتاء مفتوحة، كـ "جئت"، فاللام فيه للتبيين، أي: "إرادتي" أو "أقول لك" ولا تتعلق اللام بالفعل، لأنه ليس المراد: "تهيأت لك"؛ إذ لا معنى له؛ ولأنه يلزم عليه تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضمير المتصل.

قال: وأما اللام العاملة للجزم، فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسر.

أقول: يمكن أن يوجه كسرها بأنها حملت على لام الجر؛ لأنها أختها في الاختصاص بقبيل[3] من الكلم، وعملها في ذلك القبيل الذي اختصت به العمل المقصور عليه، فإن قلت: لام الجر تُفتح مع المضمر، وذلك هو الأصل فيها بناء على أن حق ما كان على حرف واحد أن يُبنى على الفتح لخفته، فهلا حُمِلَتْ لام الأمر على لام الجر في هذه الحالة الأصلية، ففتحت. قلت: لأن مدخول لام الأمر هو المضارع، وهو شبيه بالاسم الظاهر، ألا تراه مشبهاً لاسم الفاعل؛ باعتبار التوافق في الحركات والسكنات، فعوملت معاملة لام الجر، حيث تدخل[4] على الاسم الظاهر قضاءً لحق المشابهة.

قال: و"سُلَيْمٌ" تفتحها.

---

(1) ساقط من "ج".

(2) يوسف من الآية: 23. اختلف القراء في "هيت لك". فقرأ ابن كثير: "هَيْتُ لَكَ" وقرأ نافع "هِيتَ لَكَ" وعن ابن عامر "هِئْتُ لَكَ" مِنْ "تُهَيأْتُ لَكَ". وقال الحلواني عن هشام "هِئْتَ لَكَ" وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو "هَيْتَ لَكَ". السبعة في القراءات، ص 347.

(3) في "ج" "بقبل".

(4) في "د" "يدخل".

أقـول: "سُـلَيْمٌ" بالتـصغير: قبيلة من العرب، وهو[1] كفتح لام الجر في بعض اللغات. وقـال ابـن مالك إنَّ "عُكْلاً" و "بُلْعَنْبَرَ"[2] يفتحونها[3]، لكن بشرط أن تكون داخلة على الفعل، نحو: "أَحْسَنْتَ إليَّ لأُكَافِئَكَ".

قال: وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها.

أقول: فعلوا ذلك إيثاراً منهم للتخفيف، حملاً على باب "كَتِفٍ"[4].

قال: وأما ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾[5] فيحتمل اللامان منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً.

أقـول: ضـمير "مـنه" يعـود إلى التركـيب المذكـور، ولـو حذف "منه" لم يَضُرَّ، وانظر إذا جعلـت الـلام للتعلـيل بمـا تتعلق. ظاهر كلام الزمخشري أنها تتعلق بما سبقها في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[6]؛ وذلـك لأنـه قـال: "والمعنـى أنهـم يعـودون إلى شركهم ليكونوا بالعود إلى شركهم كافرين بنعمة النجاة، قاصدين التمتع 174/ والتلذذ بها، لا غـير، علـى خـلاف ما / هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة إذا أنجاهم الله تعالى أن يـشكروا[7] نعمة الله في إنجائهم، ويجعلون نعمة النجاة ذريعة إلى ازدياد الطاعة، لا إلى التمتع والـتلذذ"[8] هذا كلامه. فإن قلت: لم يكن الداعي لهم إلى العود إلى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها، فكيف جاء هذا[9] التعليل؟ قلت: إما أن تجعل اللام للصيرورة، والعاقبة، على ما يقوله الكوفـيون، أو تجعـل للتعلـيل الـوارد عن طريق المجاز، وذلك أنه لما كانت نتيجة عودهم إلى

---

(1) في ج "وهذا".

(2) سقطت من ج.

(3) في التسهيل ص: 235 "وفتحهما لغة" و "عُكْلٌ، وَبَلْعَنْبَرُ" قبيلتان.

(4) في ج "كيف".

(5) العنكبوت من الآية: 66.

(6) العنكبوت من الآية: 65.

(7) في الأصل "يشركوا".

(8) الكشاف 3/212.

(9) سقطت من د.

الإشراك وثمرته هي كفرانهم للنعمة وتلذذهم بها، شبه ذلك بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل، والاستعارة تبعية، وقد مر تقريره في قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[1].

قال: ويؤيده[2] أن ما بعدهما: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[3].

اقول: لأن الفاء الداخلة على هذه الجملة تُشعر بشرطٍ يترتب مضمونها عليه، والأمر متضمن للشرط كما سيأتي. أو يقال: إن قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[4] مقتضٍ للتهديد، فيؤيد حمل الأمر السابق على التهديد، ويصير الكلام متلائم الأطراف.

قال: وإما متعلق[5] بفعلٍ [مقدرٍ][6] مؤخرٍ، اي ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴾ (2) انزله.

اقول: وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا ﴾[7] [يجوز أن يكون][8] تعليلاً لفعل محذوف متأخر، والتقدير: "وحفاظاً فعلنا ذلك". وإنما يقدَّرُ المحذوف متأخراً قصداً إلى الاختصاص، وإلى أن الحذف دليل على أن الاهتمام بالمذكور أكثر.

---

(1) القصص من الآية: 8. وانظر، ص: 169 من الأصل، تقرير الدماميني في المسألة.

(2) اي إفادة اللامين للتهديد في الآية: ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا وبذلك يكون ما بعدهما مجزوماً.

(3) العنكبوت من الآية: 66.

(4) العنكبوت من الآية: ليكفروا... وليتمتعوا فسوف يعلمون 66.

(5) اي: التعليل في قراءة حمزة لقوله تعالى: "وليحكم أهل الإنجيل..." المائدة من الآية: 47.

(6) سقطت من الأصل.

(7) الصافات: 6- 7. تتمة "من كل شيطان مارد".

(8) ساقط من الأصل.

قال: وقال[1]: في البيت الثاني[2]: إنه لا يعرف قائله.

أقول: لم يحك المصنف جوابًا عن البيت الأول، وهو قوله[3]:

فــلا تــستطل مــني بقائــي ومُدتــي[4] ** ولكــن يَكُــن للخــير مــنك نــصيب

وكـأن المـبرد -رحمـه الله- لم يـر مـساغاً لتخريجه. إن كان قد اطلع عليه. ويمكن أن يخـرَّجَ علـى أن الفعـل مـرفوع على[5] أصله: "يكونُ" لكنه سكَّن النون لأجل الإدغام الجائز، فأبـدلها لامـاً، وأدغـم، ثـم التقى ساكنان، فحذف الأول للضرورة، وإن كان إثباته سائغاً في السعة من باب التقاء الساكنين على حَدِّهِ.

قال: واجتزئ عنها[6] بالكسرة، كقوله[7]:

---

(1) أي: المبرد الذي منع حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر.

(2) يريد قول الشاعر:

محمـد تفـدِ نفـسك كل نفسٍ ** إذا مـا خِفـتَ من شيءٍ تَبَالا

ينـسب البيت في بعض المصادر لحسان وللأعشى، وليس في ديوانيهما.

وفي الخزانة 3/ 629 أن المبرد كان يلحن قائله. قال في المقتضب 2/ 133 والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر... فلا أرى ذلك على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة.

واستشهد به سيبويه 1/ 408 على حذف لام الأمر للضرورة.

وهو من شواهد الأمالي الشجرية 1/ 375، وشرح الكافية للرضي 2/ 249.

(3) التقديـر فيه: "ولكن ليكنْ". الشاعر خاطب ابنه لما سمع أنه يتمنى موته. وقائل البيت غير معروف، وهو من شواهد: الجنى الداني ص: 114، والعيني 4/ 420.

(4) في الأصـل "بقا مودتي".

(5) "على" سقطت من "ج، د".

(6) أي: اليـاء في "تفـدي نفـسك" في البيت الـسابق على احتمال أن يكون دعاءً بلفظ الخبر أي: محمد تفدي نفسك..." وحذفت اليـاء تخفيفاً.

(7) علـى أن أصـله "دوامـي الأيـدي" فحذفت الياء للضرورة. واكتفي بالكسرة الدالة عليها، وفي شرح شواهد الشافية: برواية "خِفَافُ الْوَطْءِ ..." قال البغدادي:

فَطِـرْتُ بِمُنْـصُلِي في يَعْمُـلاتٍ ** خِفَـافِ الـوطءِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

شرح أبيات المغني 4/ 337.

دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

أقول: الدوامي: جمع دامية، يقال: شجة دامية، أي: تدمي ولا يسيل دمها. والأيدي: جمع يد؛ إلا أنه حذف الياء اجتزاءً بالكسرة. ويخبطن، بكسر الباء، أي: يضربن. يقال: خبط البعير الأرض بيده خبطاً: إذا ضربها. ومنه قيل: "خبط عشواء"، وهي الناقة التي في بصرها ضعف، تخبط إذا مشت، لا تتوقى شيئاً. والسريح بالحاء المهملة: السيور التي يخصف بها، الواحدة: سريحة، وتجمع أيضاً على سرائح.

قال: وأما قوله[1]:

علـى مثل أصحاب البعوضة فاخمشي ** لكِ الويل حُرَّ الوجه، أو يبكِ من بكى

فهو على قبحه جائز؛ لأنه عطف على المعنى؛ إذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد.

أقول: البعوضة: البقّة، والبعوضة أيضاً: اسم ماء لبني أسد[2]، وأظن أن هذا هو المراد هنا. ويقال: "خمش" وجهه بفتح الميم، يخمُشُهُ ويخمِشُهُ بالضم والكسر: خدشه ولطمه، وضربه، وقطع عضواً منه، كذا في القاموس[3]، والكل ممكن في البيت، و "حُرُّ الوجه": ما بدا من الوجنة.

وإنما جعل المبرد العطف في البيت على المعنى لأنه يمنع من الجزم باللام مقدرة؛ وإلا فلو جوَّز ذلك لكان ذلك من قبيل العطف على اللفظ، أي: يجعل: "لِيَبْكِ مَنْ بَكَى" معطوفاً على "اخْمِشِي"؛ إذ كلاهما إنشاءٌ.

قال: كقوله[4]:

(1) التقدير: أو لِيَبْكِ مَنْ بَكَى، والبيت لمتمم بن نويرة، وهو من شواهد الكتاب 1/ 208، 409. والأمالي الشجرية 1/ 375. والخزانة 3/ 629.

(2) في الأصل "سعد".

(3) القاموس 2/ "خمش".

(4) أراد لِتأذَنْ فحذف اللام الجازمة، وكسر حرف المضارعة. قال العيني إنه لمنصور بن مرثد الأسدي 4/ 444، وهو من شواهد الجنى الداني ص: 114.

قُلْــتُ لِـــبَوَّابٍ لَدَيْــهِ دارُهَـــا ** تِـــئْذَنْ فَإِنِّـــي حَمْــؤُهَا وَجَارُهَـــا

أقـول: حمـؤُ المـرأة: أبو زوجها، ومن كان من قِبَلِهِ. وفيه لغات، يمكن منها في البيت ثـلاث، إحـداها: "حَـمٌ" كـ "يَـدٍ"، لكـن لم ترد بها رواية هنا. والأخرى: "حَمْءٌ" مهموز اللام. كـ "خَـبْءٍ". والثالـثة: "حَمْوٌ" كـ "دَلْوٍ"، وكلتا هاتين اللغتين جاءت به الرواية في البيت 175/أ. وأما "تِئْذَنْ" فقد تكلم/ عليه في المتن.

قـال: قـيل: وهـذا تخلُّص[1] من ضـرورة بضرورة، وهـي إثبـات همزة الوصل في وصل الكلام، وليس كذلك: لأنهما بيتـان، لا بيت[2] مُصَرَّعٌ.

أقـول: يـريد أنهما بيتان من مشطور الرجز، كل[3] واحد منهما مستقل بنفسه، على ثلاثـة أجـزاء، وليس مجموعهما بيتاً واحداً من تام[4] الرجز. وفي[5] إطلاق المصرع هنا مخالفة للإصـطلاح المـشهور عـند العروضيين في التفرقة بين التصريع والتقفية، فإذا كانت العروض مـستحقة للمجـيء علـى وزن مخالـف لـوزن[6] الضرب، ثم أخرجت عما تستحقه وألحقت بالضرب في وزنه ورويه، فهذا تصريع، والبيت مصرع، كما في قول امرئ القيس[7].

الا عِـمْ صـباحاً أيهـا الطلـلُ البالـي ** وهـل يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي

فـإن عـروض الطـويل في غير التصريع على وزن "مفاعلن" المقبوض، لكنها أخرجت [عـنها][8] عـن تلـك الحالة، وجعلت على زنة "مفاعيلن" التام إلحاقاً لها بالضرب وزناً ورويّاً.

---

(1) في ج "يخلص".
(2) في ج "البيت".
(3) في ج "وكل".
(4) في ج، د "تمام".
(5) في ج "في" بدون واو.
(6) سقطت من ج.
(7) ديوانه ص: 175.
(8) سقطت من الأصل.

وإن كانت العروض كزنة الضرب؛ وإنما ألحقت به[1] في الروي فقط. فهذا تقفية، والبيت مقفّى، كما في قول امرئ القيس أيضاً[2]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ** بِسقْطِ اللوى بين الدَّخُول فحوملِ

فإن العروض هنا على زنة "مفاعلن" المقبوض، وهو وزنها المستحق لها، وزنة الضرب أيضاً كذلك، ولم يقع إلحاقها به[3] إلا في الروي خاصة، وهو اللام: إذا تقرر هذا استبان لك أن ما أنشده المصنف بتقدير أن يكون بيتاً واحداً من قيل المقفى، لا المصرع؛ لأن وزن عروض الرجز "مستفعلن"، وهي هنا كذلك على زنة الضرب؛ إلا أنه دخله الخبن زحافاً، وليس الإلحاق إلا في الروي فقط، وهو "الراء" لا "الهاء" كما قد يتوهم، على أني أقول: ولو كان بيتاً مصرعاً لم يكن مثل هذا فيه ضرورة[4] ضرورةَ أن البيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين، ولولا ذلك لم يكن للصدر رَوِيٌّ كما للعجز.

قال: أحدها[5] للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب، لما تضمنه من معنى "أن" الشرطية.

أقول: وجه كون الطلب متضمناً للشرط على ما قرره بعضهم أن الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم، إما لذاته، وإما[6] لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره، أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب، ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب، جوّز المخاطب

---

(1) سقطت من "ذ".

(2) ديوانه: 175.

(3) في "ذ" بها.

(4) سقطت من "ذ".

(5) اي أحد الأقوال الثلاثة في الاختلاف في الجازم في الآية: "قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة" إبراهيم: 31.
والثاني: بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط.
والثالث: أنه بشرط مقدر بعد الطلب.
الكتاب 3/ 99.

(6) في الأصل "أو".

كـون ذلـك المطلـوب مقـصوداً لنفـسه ولغـيره، وإن ذكـرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلـوب مقـصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى[1] الشرط في الطلب مع ذكـر ذلـك الشيء ظاهراً. وأما الخبر فإنه إذا ورد حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه لا على مضمونه مقصود (لنفسه أو لغيره؛ إذ قد يخبر عن شيء مع أن ذلـك الـشيء غـير مقـصود)[2] للمُخْبـر، كقولك: "يضرب زيد" مع كراهتك لضربه. ولو جئت أيـضاً بعـد الخـبر بمـا يـصلح أن يكـون جـزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جـزاؤه. إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر الفهـم إلى أن المطلوب إما لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

قـال: وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف، إما غيرُ[3] واقع أو غيرُ كثير.

أقـول: الظاهـر أنـه واقع وكثير، وذلك لأن أفعال الإنشاء، كـ"عَسَى" و"نِعْمَ" و"بِئْسَ"، وفعـل الـتعجب، نحـو: "ما أحسن زيداً" و[4] "ما أظرفه" و"ما ألطفه" إلى غير ذلك مما لا ينحصر. ونحـو: "قـضو الـرجل" بمعنـى: "ما أقضاه" ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[5] بمعنى "ما أحسنهم رفيقاً" كلها متضمن للحرف الذي حق الإنشاء أن يؤدى به، ولهذا كانت غير متصرفة.

قـال: وأبطل ابـن مالـك بـالآيـة أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يختلف أحد من المقول لهم ذلك عن[6] الامتثال؛ ولكن التخلف واقع 176/ [7].

أقـول: يريد بالآية قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[8]، وما ذكـره ابن مالك مبني على أن بين الشرط والجواب ملازمة عقلية. وهو ممنوع؛ بل إنما يقتضي

---

(1) في الأصل "مع".
(2) ساقط من "ذ".
(3) في الأصل "إما كثيراً أو غير كثير".
(4) في "ج" "وأما".
(5) النساء: 69.
(6) في "ذ" "عند".
(7) شرح الكافية لابن مالك 2/ 262.
(8) إبراهيم: 31.

الغلبة[1]، كما صرح به ابن الحاجب [في أماليه][2]، وذلك حاصل، فإن أمر الشارع للمؤمنين بإقامة الصلاة يقتضي إقامتها غالباً، وذلك كاف[3]. وقال بعض المتأخرين: "يكفي الشرط في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه؛ وإن كان متوقفاً على أشياء أخر، نحو: "إن توضأت صحت صلاتك"، وهو قريب مما أشار إليه ابن الحاجب. واعترضه بعض الفضلاء بأن المذكور في الكتب المعتبرة في الأصول أن كلمة "إن" قد غلبت في السببية، فدلت على ترتب الثاني على الأول، وأنها تستعمل في الشرط الذي هو جزاء خير من العلة التامة، فيتعقبه الجزاء قطعاً، قال: "ولا يخفى أن المتبادر من قولك: "إن ضربتني ضربتك" أن الضرب الثاني مترتب على الضرب الأول يحصل جزماً. بحصوله". قال: "وأما قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[4] ففيه إشارة إلى أن المؤمنين ينبغي أن يبادروا إلى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم، حتى كأن قوله: "أقيموا الصلاة" سبب لإقامتهم إياها، لا تتخلف تلك الإقامة عن ذلك القول. وكذلك قولك: "إن توضأت صحت صلاتك" يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة، كأن المحصل وحده لصحتها، بخلاف قولك: "الوضوء شرط لصحة الصلاة"، فإن المفهوم منه مجرد التوقف فقط.

قال: وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد، الموصوفين بالإيمان مطلقاً؛ بل المخلصين منهم.

أقول: كأنه –والله أعلم– أخذه من إضافة "العباد" إلى ضمير "الله" تعالى؛ فإنه يقتضي التشريف لهم؛ وإنما شرّفهم بذلك لإخلاصهم؛ فإن كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى، فهو غير متأتٍّ [له][5] في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾[6].

---

(1) في "ج" العلية.

(2) ساقط من الأصل و"ج".

(3) الأمالي: 1/120.

(4) إبراهيم: 31.

(5) سقطت من الأصل.

(6) النور من الآية: 30.

قال: ويرده[1] أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب.

أقول: هذا مأخوذ من كلام ابن الحاجب في "الأمالي" فإنه بعد أن ذكر أنه لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية، وإنما يقتضي الغلبة[2]. قال: "وما حُكي عن أبي علي[3] أنه قال: "هو جواب "أقيموا" إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم" وفي العبارة تسامح، وإن أراد أنه جواب "لأقيموا على التحقق كان ذلك فاسداً من وجهين: أحدهما: أنه يصير قولك: "أخرج تخرج" وهو فاسد، لاتحاد السبب والمسبب. الثاني: أنه كان يجب أن يقال: "أقيموا يقيموا"[4]؛ لأنه مقول للمخاطبين، ولا يجوز أن يقال للمخاطبين "يقيموا" فإن قيل: يُجْعَلُ "يقيموا" من قول الآمر فيندفع المحذور، فالجواب[5] أنه إذا قُدِّر بهذا التقدير، واندفع هذا المحذور لزم محذورٌ أعظم منه، وهو أن يكون الأمر من كلامٍ، والجواب من كلامٍ آخر، ألا ترى أنك إذا جعلته جواباً لـ "أقيموا فأقيموا" هو من قول المأمور، و "يقيموا" هو أقرب من قول الآمر، فقد صار الأمر والجواب من كلامين، وهو فاسد[6] والله تعالى أعلم.

قال: ولأن الفعل إنما وضع[7] لتقييد الحدث بالزمان.

أقول: مقتضى هذه العبارة: ألا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه، وهو باطل.

قال: ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمن، كـ "بِعْتُ" و "أَقْسَمْتُ" و "قَبِلْتُ"، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو[8]: "قُمْ"؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل[9] فعليته.

---

(1) أي قول المبرد إن التقدير: "قل لهم أقيموا يقيموا" والجزم في جواب "أقيموا" لا في جواب "قل".

(2) في الأصل و "ج" "العلية".

(3) أي الفارسي.

(4) في "ج" "أقيموا اقيموا".

(5) في "ج" "والجواب".

(6) الأمالي 1/ 120.

(7) في "ج" "وقع".

(8) سقطت من "ج".

(9) في "ج" "فيشكل".

أقـول: لا إشـكال؛ فـإن أفعـال الإنـشاء إنمـا قلنا بتجردها عن الزمن من حيث هي إنشاءٌ، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وليست هذه الحيثية هـي جهـة كـونه فعـلاً؛ بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب، 177/ وعلـى زمـان ذلك الحدث، وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع/ على الحـدث وزمانـه، وإن كـان لا دلالـة له على الزمان من حيث كونه إنشاءً. وكذا إذا قلنا بأن الإنـشاء لا بـد لـه مـن زمـانٍ حالي، كما ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاءات[1]، لم يُشْكِلِ الأمـر؛ لأنـا نقـول: لـه زمنان: زمن إيقاعه من المتكلم، وهذا زمنه من حيث هو إنشاءٌ، وهو الحـال، وزمـن حدثـه المـسند إلى المخاطـب، وهذا زمنه من حيث هو فعلٌ؛ وحينئذٍ فالإنشاء نـوعان: إنـشاءٌ حدثـه مـسند إلى غير المخاطب، كـ "بِعْتُ" وهذا حالي فقط. وليست الحال في دلالـته، بـل مـن ضـرورة وقوعه، وإنشاء حدثه مسندٌ إلى المخاطب، وهو الأمر المدلول عليه بالـصيغة، وهـذا واقع في الحال من حيث هو إنشاءٌ. وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبلٌ، ولا شك أنه فعلٌ بهذا الاعتبار، والله تعالى أعلم.

قال: ولهذا زحلقوها[2] في باب "إنّ" عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين.

أقول: زحلقوها، أي: دفعوها، وهو بالفاء والقاف. و احترز بابتداء الكلام عن مثل: "قام القوم كلهم أجمعون" فإنه[3] كلام فيه مؤكدان، ولكنهما ليسا في ابتدائه، وكأنهم إنما كرهوا اجـتماع المـؤكدين في الابتداء. من جهة أن التأكيد حقه أن يكون بعد ذكر المؤكد؛ لأن تأكيده فـرع عـن تقريـره. في نفسه، فما[4] لم يذكر المؤكد لم يتقرر معناه، فينبغي ألا يؤتى له[5] بمؤكد إلا بعـد تمامـه، لكـنهم اغتفـروا تقدم المؤكد الواحد ليتقرر في النفس أولاً، أن ما يذكر بعده معتنـىً به مقصود التأكيد. ولا يلزم من اغتفارهم لهذا المعنى تقدم الواحد اغتفارهم لتقدم[6]

---

(1) في ج "الأنساب".

(2) أي: لام الابتداء.

(3) في ج "فإنهم".

(4) في ج "فلما".

(5) سقطت من د.

(6) في ج "بتقدم".

أكثر منه، وقد يعترض بـ"إنما"[1] فإن[2] السكاكي ادعى أن سبب إفادتها للحصر أنّ "إنّ" للتأكيد، و"ما" كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادت الحصر[3]. ولا ينتقض بـ"إنَّ زيداً لقائمٌ" ولا بمثل: "قام زيدٌ نفسُهُ عَيْنُهُ" لعدم توالي المؤكَّدين في المثال الأول[4]، وعدم كونهما ابتداءً في الثاني. وقال ابن مالك: "قد يُجمعُ بين "ألا" و"يا" توكيداً للتنبيه." نص عليه في توضيح البخاري[5]. وقد يعترض أيضاً بمثل: "لسوف يَقْدُمُ زيدٌ".

قال: والجواب أن الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة، فنزل منزلة الحاضر.

أقول: وقد يجاب أيضاً بأن اللام في هذه الآية[6] لمجرد التوكيد، مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال[7]، كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف وهو "الله" وسُلِبَتْ معنى التعريف.

قال: ووجهه[8] أنَّ[9] "قد" تُقَرِّبُ الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم.

أقول: وأيضاً فالفعل من: "إن زيداً لَعَسى أن يقومْ" و"لَنِعْمَ الرجُلُ" للإنشاء، وزمن وقوعه حالي، فأشبه المضارع المراد به وقوع حدوثه في الحال.

قال: فمتى تقدم فعل القلب فُتحت[10] همزة "إنَّ" كـ"عَلِمْتُ أنَّ زيداً لَقَامَ"[11].

---

(1) ساقطة من "ج".

(2) في "ج" "بأن".

(3) مفتاح العلوم للسكاكي ص: 126 بتصرف. مطبعة التقدم العلمية، مصر.

(4) سقطت من "د".

(5) شواهد التوضيح لابن مالك ص: 7.

ألا يا اسلمي يا دار مَيٍّ على البِلَى ** ولا زال منهلاً بجرعائِكِ القَطْرُ

مطلع قصيدة لذي الرمة. ديوانه 1/ 559.

(6) أي: قوله تعالى: "**وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون**". النحل: 124.

(7) في الأصل و"ج" "للاستقبال".

(8) أي: الماضي المقرون بـ"قد".

(9) في "ج" "أنه".

(10) في "ج" "فيجب".

(11) في الأصل و"ج" "لقائم".

أقـول: لأن لام القـسم في مـثل هـذا المحل لا تعلق؛ لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر[1] لـ "أنّ"، وهي مع معموليها سادة مسد المفعولين.

قال: والصواب عندهما: الكسر.

أقـول: أي: عـند الكـسائي وهـشام[2]؛ لأنهمـا يـريانها لام الابتداء، فتُعَلِّقُ، فيجب الكسر.

قال: وفي "أمالي" ابن الحاجب: "لام الابتداء يجب معها المبتدأ"[3].

أقـول: كأنه قصد بإيراد[4] كلام ابن الحاجب الإشارة إلى أنه مخالف للجماعة، وهذا الكـلام الـذي نقلـه عـنه ليس بصريح في المخالفة؛ إذ يحتمل أن يكون مراده، أن "لام" الابتداء يجـب اقـتران المبـتدأ بهـا لفظـاً، وعلى هذا فالمخالفة ثابتة، ويحتمل أن يكون مراده: أنه يجب معهـا المبتدأ لفظاً أو تقديراً، وحينئذٍ فلا مخالفة؛ إذ يجوز أن يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الأصـل، والتقدير: "لزيد قائمٌ". فأُخِّرَ المبتدأ وقُدِّمَ الخبر والياً اللام. فقيل: "لَقَائِمٌ زَيْدٌ" فقد وليها المبتدأ تقديراً[5]، وإن لم يلها لفظاً. فلا ينافي ذلك قوله:

"يجب معها المبتدأ".

قال: والمشهور أن هذه لام القسم.

أقـول: الظاهـر أن الإشارة بـ "هذه" إلى اللام القريبة التي حكاها عن بعضهم[6] داخلة على/ [الماضي][7] المتصرف[8] المقرون بـ "قد". ولا تكون الإشارة بها إلى اللامات 178أ/ التي ابـتدأ الكلام عليها من قوله: "الثاني: الفعل، نحو: "لَيَقُومُ زَيْدٌ"؛ إذ يلزم عليه مشهورية القول في

---

(1) سقطت من "د".

(2) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير الكوفي. ت سنة 209. نزهة الألباء ص: 222.

(3) أمالي ابن الحاجب 1/ 62.

(4) في "ج" "ما يراد".

(5) في الأصل "تقدير".

(6) اللام في قوله تعالى: "ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل" الأحزاب من الآية: 15.

(7) سقطت من الأصل و "ج".

(8) في "ج" "المتصرفة".

نحو: لَيَقُومُ زيدٌ بأن لامه: لام القسم، وهو إما ممتنع عند الجمهور للخلو من نون التوكيد، أو قليل عند من أجازه، كابن مالك[1].

قال: فكما لا يحذف الفعل والاسم، ويبقيان بعد حذفهما، كذلك اللام بعد حذف الاسم.

أقول: ضمير "يبقيان" عائد إلى "قد" و "إنَّ"، وضمير "حذفهما" عائد إلى الفعل الذي هو مدخول "قد"، والاسم الذي هو مدخول "إنَّ"، والمقصود من هذا الكلام أن الاسم الذي تدخل عليه لام الابتداء لا يحذف، وتبقى اللام بعد حذفه، كما أن الفعل الذي تدخل عليه "قد"، والاسم الذي تدخل عليه "إنَّ" لا يحذفان ويبقى الحرفان بعد حذفهما. فأما الفعل الذي تدخل عليه "قد" فيجوز حذفه وبقاء "قد" بعد حذفه[2] كقول الشاعر[3]:

أَفِـــدَ التَّـــرَحُّلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكَابَـــنَا ** لَمَّـــا تَـــزُلْ بِـــرِحَالِنَا، وَكَـــأَنْ قَـــدِ

(أي: و "كأن قد)[4] زالت"، ولم يجعلوا ذلك ضرورة. ففيما ادعاه من عدم تبقية "قد" بعد حذف الفعل نظر. وأما حذف الاسم وبقاء "أنَّ". فقد وقع، وإن كان ضعيفاً كقوله[5]:

إِنَّ مَـــنْ يَـــدْخُلُ الْكَنِيـــسَةَ يَـــوْماً ** يَلْـــقَ فِـــيهَا جَـــاذِراً وَظِـــبَاءَ

وقول الآخر[6]:

إِنَّ مَـــنْ لاَمَ فِـــي بَنِـــي بِـــنْتِ حَـــسَّا ** نَ أَلُمْـــهُ وَأَعْـــصِهِ فِـــي الْخُطُـــوبِ

---

(1) التسهيل ص: 152.

(2) في "د" "حذفه بعد قد".

(3) تقدم في حرف "قد" وهو للنابغة ديوانه: 49. وابن عقيل: 1/ 23، والجنى الداني: 146. والخزانة 3/ 232.

(4) ساقط من "د".

(5) مر أيضاً في حرف "إنَّ" وهو ما ينسب إلى الأخطل. ديوانه ص: 376. وفي الخزانة 1/ 219.

(6) يريد أنه فحذف الضمير، وهو للأعشى ميمون. ورواية الديوان ص: 335.
مَـن لَـمْ يَلُمْنِـي عَلَى بَنِي ابْنَةِ ولا شاهد فيه حينئذ. وهو من شواهد ابن الشجري 1/ 295 وابن يعيش 3/ 115 والخزانة 3/ 654.

فإن قلت: ما وجه إعراب الكلام المنقول في المتن عن ابن الحاجب، على وجه يتنزل عليه القصد الذي ذكرته أولاً. قُلْتُ: فيه قلق، وأقرب ما يقال فيه إن قوله: "اللامْ" مبتدأ، على تقدير مضاف، أي: "حال اللامْ" وخبره ما يتحصل من معنى اللفظ المتقدم، وهو قوله: "كما لا يحذف" إلى آخره. وكذلك تأكيد، ومعنى الكلام على هذا التقدير: "وحال اللامِ في عدمِ إبقائها بعد اسم مثل: "قَدْ" و "إِنّ" في عدم إبقائهما بعد حذف[1] ما دخلا عليه من الفعل والاسم.

قال: وفي الوجهين الأخيرين[2] نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صُرِّح بهما.

أقول: يحتمل أن ابن الحاجب لم يستضعفه[3] من جهة قبح التكرار؛ بل من حيث وقوع الظاهر رابطاً في غير مقام التفخيم[4]، ولا شك أنه ضعيف عند سيبويه والمحققين.

قال: ولأن النحويين قدَّروا مبتدأ بعد الواو، في نحو: "قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ"[5]. وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[6]، وبعد اللام في نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ[7] بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[8]، وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى.

---

(1) سقطت من "ج".

(2) يريد الوجه الثاني والثالث من قول ابن الحاجب في اللام من قوله تعالى: "وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ..." إنها لام توكيد، لا لام ابتداء كما يرى البعض، وأن المبتدأ بعدها مقدر. فهذا فاسد عنده من جهات أولاً: أن لام الابتداء لا تبقى بعد حذف المبتدأ. ثانياً: أن تقدير المحذوف في "لسوف يقوم زيدْ" يصير: "لزيد سوف يقوم زيدْ". ثالثاً: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه.

(3) في "ج" لم يستضعف.

(4) أمالي ابن الحاجب 1/ 148.

(5) قول بعض العرب وهو ما استشهد به البلاغيون على حذف المبتدأ، لأن الجملة الحالية التي يكون فعلها مضارعاً مثبتاً يمتنع دخول الواو عليها، ولذلك قدروا المبتدأ. أي: وأنا أصك عينهْ فالحالية اسمية لا فعلية ويروى "وجههْ" عوض "عينهْ". شروح التلخيص 3/ 133.

(6) المائدة: 95.

(7) في الأصل و "ج" "لا اقسمْ".

(8) القيامة: 1. قرأ ابن مجاهد على قنبل عن ابن كثير "لأقسم بيوم القيامةْ" بغير ألف بين اللام والقاف و "لا أقسمْ" الثانية بلام وألف.

أما باقي السبعة فكلهم قرأ "لا أقسمْ".

السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 661.

أقول: هذا الكلام يقتضي استواء المقدَّر والملفوظ في المعنى المقصود، وأن التقدير إنما روعي لحفظ نظام الصناعة من جهة اللفظ فقط. وكيف يكون ذلك، والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية، بسبب إفادة الأولى في مثل هذه الصورة[1] لتقوي الحكم، وعدم إفادة الثانية له، فأنى[2] يقال: بأن معناهما واحد؟. والقول بأن مثل هذا إنما يذكره أهل البيان، وأما النحاة فلا يفرقون[3] بين الاسمية والفعلية فيه نظر

قال: ولأنه[4] يجوز على الصحيح، [نحو][5]: "لَقَائِمٌ زَيْدٌ".

أقول: جواز هذا ليس مما الكلام فيه؛ فإنه لم يحذف منه شي؛ إذ "زَيْدٌ" مبتدأ، و "لَقَائِمٌ" خبره، قدم عليه على رأي الجماعة، أو مبتدأ، و "قَائِمٌ" خبر مقدم. واللام داخلة على المبتدأ تقديراً على ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه. وعلى كل حال فلا حذف، فلا وجه لإيراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[6].

قال: وقد صرَّح[7] بذلك في تفسير ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[8].

أقول نعم، صرَّح بذلك حيث قال في الكشاف: "فإن قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جامعت حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد، كما أخلصت الهمزة في "ياالله" للتعويض، واضمحل عنها معنى التعريف"[9]. /179/ هذا كلامه. وأراد بالهمزة الألف واللام، لكنه تجوز في إطلاق اسم الجزء على الكل / ووقع له قبل ذلك أن قال: "فإن قلت: بم انتصب "إذا"، وانتصابه ب "أُخْرَجُ" ممتنع؛ لأجل اللام، لا

---

(1) سقطت من "د".
(2) في "ج" "فإنه".
(3) في "د" "فلا تفرق". وهو جائز باعتبار رجوع الضمير على جماعة النحاة.
(4) في "د" "وانه".
(5) سقطت من الأصل و "ج".
(6) الضحى من الآية: 5.
(7) أي: الزمخشري.
(8) مريم من الآية: 66.
(9) الكشاف 2/ 517.

تقول: ﴿ٱلْيَوْمَ لَزَيْدٌ قَائِمٌ﴾ بفعل مضمر يدل عليه المذكور."[1] انتهى. قلت: وهذا تسليم، لأن ما بعد الحرف الذي له الصدر لا يعمل فيما قبله، وإن كان ظرفاً. وقد أجاز مثله في مواضع، ففي كلامه اضطراب. وقد ذكر المصنف هذه الآية في آخر النوع الثاني عشر [من الجهة السادسة][2] في الباب الخامس[3]، وجزم بأنَّ إذاً ظرف لـ أُخْرَجُ وإنَّ ذلك من قبيل توسعهم في الظروف[4]، وسيأتي فيه كلام في المحل إن شاء الله.

قال: وقوله[5]: إنّ لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع.

أقول: يُحمَل كلام الزمخشري على أن مراده أن لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، هذا هو الظاهر من المعية، وحينئذٍ يستقيم الكلام[6]، ولا يرد عليه شيء مما ذكره.

قال: وتارةً يمتنعان[7]، وذلك مع الفعل المنفي نحو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾[8].

أقول: هذا ذكره استطراداً، وإلا فلا مدخل له في رد كلام الزمخشري: وقد يؤكَّد بالنون الفعل المنفي ب [ما][9] كقوله[10]:

وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) ساقط من الأصل.

(3) المغني 2/ 590.

(4) المغني 2/ 590.

(5) أي الزمخشري في الكشاف: 2/ 517.

(6) سقطت من ذ.

(7) أي: لام القسم ونون التوكيد مع المضارع.

(8) يوسف من الآية: 85.

(9) ما سقطت من الأصل.

(10) قيل هذا عجز لبيت صدره: إذا مات منهم مَيِّتٌ سَرقَ ابْنُهُ. وورد صدراً لبيت آخر عجزه: قَدِيماً وَيَقْتَطُ الزِّنَادُ مِنَ الزَّنْدِ وكلاهما مجهول قائله. والعضة: شجرة. وشكيرها: شوكها. أو صغار ورقها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلها، يضرب مثلاً في مشابهة الابن أباه. أو أن صغار الأمور تدل على كبارها... ابن يعيش 9/ 5.
وهو أيضاً في الكتاب 2/ 153. والخزانة 2/ 82، 4/ 566. ومجمع الأمثال 2/ 20.

وسيأتي في حرف النون. وكذا المنفي ب لا كقوله[1]:

تَاللهِ لا يُحْمَدَنَّ[2] الْمَرْءُ مُجْتَنِباً

كذا يُنشَد مبنياً للمفعول، وبياء الغيبة. وحرف القسم يحتمل أن يكون الباء الموحدة، وأن يكون التاء المثناة، وربما حرفه بعض الناس، فأنشده: لا تَحْمَدَنَّ بالخطاب والبناء للفاعل، وذلك نهي لا نفي، ويكون القسم حينئذٍ استعطافياً، وحرف القسم الباء الموحدة، وذلك إحالة للمسألة، كذا قال المصنف في بعض تعاليقه. قلت: إن صرّح هذا المُحرِّفُ بأنَّ لا للنهي صحَّ[3] توجه الرد؛ وإلا فلا مانع من جعلها نافية مع الخطاب، ولا يكون ذلك إحالة للمسألة، نعم، إن ثبت أن الرواية فيه بياء الغيبة، كان إنشاده على خلاف ذلك تحريفاً.

قال: وتارةً يجبان[4]، فيما بقي. نحو: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[5].

أقول: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيرون صحة الاستغناء بأحدهما – أعني: اللامَ أو النون[6] عن الآخر. وقال به الفارسي[7]، وابن مالك[8]، لكنه جعل النونَ غالبة مع اللام، واستدل على عدم وجوبها[9] بالحديث: لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي[10].

---

[1] صدر بيت عجزه: فِعْلَ الْكِرَامِ، وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبَاً
لم يعرف قائله، وهو من شواهد باب القسم على عدم جواز توكيد المضارع المنفي بلام القسم ونون التوكيد، وهو هنا مؤكد بالنون للضرورة. أو هو شاذ كما قال الأشموني 3/ 215. وقال أبو حيان إن كان النفي ب لا دخلت عليه نون التوكيد الارتشاف 2/ 488. واستشهد بالبيت.

[2] في ج تحمدن.

[3] سقطتا من ج.

[4] أي: لام القسم والنون.

[5] الأنبياء: 57.

[6] في الأصل اللام والنون.

[7] المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 866.

[8] شرح الكافية لابن مالك 2/ 174.

[9] في الأصل وجوبهما.

[10] في فتح الباري 13/ 284 رقم: 6582 نص الحديث: قال صلى الله عليه وسلم: إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَداً ليردن عليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم.
وورد في الرقم قبل هذا بلفظ: ليردن عليَّ ناسٌ من أصحابي الحوضَ، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي؟ فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك. فالفعل مؤكد بالنون واللام، فلا شاهد فيه.

قال: وأما قوله[1]:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

أقول: هذا من الرجز، وبعده:

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

والحُلَيْسُ: تصغير الحِلْسِ، وهو كساء رقيق يكون تحت البَرْذَعَةِ[2]، وأمُّ الحُلَيْسِ كنية الأتان. ولعل هذه المرأة كنيت بذلك، وصُغِّرَ المضاف إليه للتحقير. وشَهْرَبَةٌ: كبيرة. و مِنْ للبدل، أي: ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة.

قال: ولأنهم قد[3] نطقوا باللام مقدمة على: إنَّ في نحو قوله[4]:

لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

أقول: هذا عجز بيتٍ، صدره:

ألاَ يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى

السَّنَا بالقَصْرِ: ضوء البرق. وبالمدِّ: الرِّفعة. وفي القاموس: البَرقُ، واحد بروق السحاب، أو ضرب مَلَك السحاب وتحريكه إياه لينساق فترى النيران[5] والقُلَلُ: جمع قُلَّةٍ، وهي من كل شيء أعلاه. كقُلَّةِ الجبل، وقُلَّةِ الرأسِ. وقد ذكَرْتُ هنا قولي من قديم:

---

[1] على أن اللام زائدة، أو داخلة على مبتدأ محذوف. قيل الرجز لرؤبة، وقيل لعنترة بن عروس، أو ليزيد بن ضبة. وهو في ابن يعيش 3/ 130، والجنى الداني: 128 والخزانة 4/ 328.

[2] في ذ البردة.

[3] قد سقطت من ذ.

[4] على أن لام التوكيد الأصل فيها أن تسبق إنَّ. في أبيات المغني للبغدادي 4/ 246. قيل البيت لغلام من بني كلاب، وقيل لرجل من نمير. وهو من شواهد الخصائص 1/ 315، 2/ 165، والجنى الداني ص: 129. وشرح المفصل 8/ 63.

[5] القاموس 3/ برق.

وَيَــوْمٍ سُــلَّ سَــيْفُ الْبَــرْقِ فِــيهِ ** وَصَــوْتُ الــرَّعْدِ فِي الآفَــاقِ عَــالٍ[1]
وَقَــد سَــاقَ الــسَّحَابَ فَـصَبَّ مِـنْهُ ** أَبَارِيقَــا عَلَــى قُلَــلِ الْجِــبَالِ

وفـيه تـورية؛ لأنه أوهم أنه يريد: "بالقُلَلِ" جمع قُلَّةٍ، وهي إناء للعرب كالجرة الكبيرة، بالقرينة المرشحة، وهي "الأباريق". وإنما المراد بقلل الجبال: أعاليها.

قال: ولاعتبارهم حُكْمَ صَدْرِيَّتِهَا فيما قبل "إنَّ" دون ما بعدها.

أقول: هذا معطوف على العلة الأخيرة من قوله: "ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة"، أو على العلة الأولى من قوله: "لِئَلاَّ يُحَوَّلَ مَالَهُ الصَّدْرُ"، فتكون هذه العلة علة ثالثة علل بها عدم ادعاء أنَّ الأصل: "إنَّ لَزَيْداً قَائِمٌ". وتقرير ذلك أن المسموع من العرب [مع][2] وجود "اللام"، و "إنَّ": إعمال العامل لفظاً في محل، وإبطال عمله لفظاً في محلٍ آخر.

أما الثاني: وهو إبطال العمل، ففي نحو: "عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ" حيث عُلِّقَ فعل العلم 180/ عن / العمل بدليل استدامة كسر "إنَّ"، ولولا التعليق لفُتِحَتْ. كما في: "عَلِمْتُ أنَّ زَيْداً قَائِمٌ". وأما الأول: وهو الإعمال في نحو: "إنَّ في الدَّارِ لَزَيْداً" حيث نصبو ب "إنَّ" مع وجود اللام متأخـرة عـنها، فعلـم أن "الـلام" في نحو: "عَلِمْتُ" "إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ" منويٌّ بها التقديم على "إنَّ" وهو المُدَّعـى. ولـولا ذلـك لم يقـع التعلـيق؛ إذ لو كانت مؤخرة لفظاً ونيَّةً بعد "إنَّ" لأَعْمَلَ العامِلَ المُتقدِّمَ، إذ لا أثر للام[3] في إبطال العمل مع تأخُّرِها عن "إنَّ" بدليل: "إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْداً".

قال: بَلْ قَدْ أثَّرتْ[4] هذا المنع مع حذفهما في قول الهُذَلي[5]:

فَغَبَــرْتُ بَعْــدَهُمِ بِعَــيْشٍ نَاصِــبٍ ** وَإِخَــالُ إِنِّــي لاحِــقٌ مُــسْتَتْبَعُ

---

(1) له شعر لم يجمع بعد.

(2) سقطت من الأصل و"ج".

(3) في "د" "اللام".

(4) اي: لام التوكيد.

(5) الـشاهد فيه أن "إخال" عُلِّقَ عن العمل بلاَم مقدرة: اي: "وإخال إني لَلاَحِقٌ". وهو من القصيدة المشهورة لأبي ذؤيب الهذلي في رثاء الخمسة الذين هاجروا إلى مصر فهلكوا بها بالطاعون.
ديوان الهذليين 1/ 2. وشرح بانت سعاد لابن هشام ص: 168.

أقـول: غَبَـرْتُ بفـتح البـاء المـوحدة، أي: بقـيتُ. يقال: غَبَرَ الشيء يَغْبُرُ، أي: بقي. والغَابِـرُ: الباقـي. والغَابِرُ الماضي، وهو من الأضداد. كذا في الصحاح[1]. والنَّصَب: التعب. والإسـناد في بِعَيْشٍ نَاصِبٍ مَجَازٌ؛ إذ النصب لصاحب العيش؛ لا لنفس العيش. وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن نُبَاتَةَ[2]:

عَطَفَـتْ كَأمْـثَالِ القِـسِّيِ حَوَاجِـبَا ** فَـرَمَتْ غَـدَاةَ البَـيْنِ قَلْـباً وَاجِـبَا

بِلَـوَاحِظٍ يَـرْفَعْنَ جَفْـناً كَاسِـراً ** فَتُـثِيرُ في الأَحْـشَاءِ هَمّـاً نَاصِـبَا[3]

و إِخَـالُ بفـتح الهمزة وكسرها. و مُسْتَتْبَعٌ اسم مفعول، أي: أظُنُّ أنّي طُلِبَ مِنّي أنْ أتْبَعَهُمْ في المُضِيِّ والرَّحِيلِ، ولا أبقى بعدهم.

قال: وَوَهِمَ بَدْرُ الدِّينِ بْنُ مَالِكٍ[4] فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ.

أقـول: وقـع لـه هذا في شرح الألفية، فقال: أمّا الخَبَرُ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ بِشَرْطِ ألاَّ يَتَقَدَّمَ مَعْمُـولُهُ، ولا يكـون منفـياً، ولا ماضـياً متـصرفاً خالـياً مـن قَدْ[5]، فصرَّحَ بإنَّ دخولها على الخـبر مـشروط بانتفاء تقدم معموله، والوارد منه في التنزيل كثير، ومنه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾، ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[6]، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[7].

---

(1) الصحاح 2/ غبر.

(2) مطلع قصيدة طويلة في ابن فضل الله. ديوانه: 26.

(3) في د: نصبا.

(4) ابـو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية. المتوفى سنة 686 هـ. له شرح الألفية والكافية واللامية لأبيه. وتكميل شرح التسهيل، والمصباح في اختصار المفتاح. بغية الوعاة 1/ 225.

(5) شرح الألفية لبدر الدين بن مالك ص: 65. انتشارات ناصر خسرو طهران.

(6) العاديات: 6، 7، 8.

(7) العاديات: 11.

قال: اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات[1].

أقول: يعني، فيجوز ترك اللام الفارقة حينئذٍ؛ لعدم الحاجة إليها؛ وذلك لأنه إذا خففت إنْ صار لفظها كلفظ إنْ النافية، فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فألزموا تالي ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضعٍ [صالحٍ][2] للنفي والإثبات، نحو: إنْ عَلِمْتُكَ لَفَاضِلاً. فاللام هاهنا لازمة؛ إذ لو حذفت مع كون العمل متروكاً، وصلاحية الموضع للنفي، [لم يُعلَم الإثبات الذي هو المراد، وهذا ظاهر، فلو لم يصلح الموضع للنفي][3] جاز ثبوت اللام وحذفها، هكذا قال ابن مالك، وادعى أن النحويين أغفلوا التنبيه على ذلك، وجعلوا اللام عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ليجري الباب على سننٍ واحدٍ، قال: وَحامِلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ الاطِّلاَعِ عَلَى شَوَاهِدِ السَّمَاعِ[4].

قال: كقراءة أبي رجاء[5]**: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾**[6] **بكسر اللام. أي لِلَّذِي.**

أقول: والعائد محذوف، أي: للذي هو متاع الحياة الدنيا. فإن قلت: هل هو شاذٌ كما في قراءة من قرأ: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾[7] بالرفع.

---

(1) يريد أن اللام بعد إنْ المخففة تارة تكون لازمة. وتارة تكون جائزة إذا دل دليل على قصد الإثبات، لأن هذا الدليل يزيل احتمال النفي.

(2) سقطت من الأصل و ج.

(3) ساقط من ج.

(4) شرح الكافية لابن مالك 1/ 160. وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: 50- 52.

(5) ترجم في ص: 37 من الأصل.

(6) المحتسب: 2/ 255، والآية من الزخرف: 35.

(7) الأنعام/ 154. قراءة ابن محيص: على الذي أحسنوا المختصر في شواذ القرآن ص: 47 وفيه قرأ ابن مسعود تماماً على الذين أحسنوا.

وقراءة السبعة: تماماً على الذي أحسنَ.

قلت: لا، لطول الصلة في سورة الزخرف بالصفة، وقال اليمني[1] في شرح الكشاف: "ووجه هذه القراءة الشاذة مشكلٌ؛ لأن المكسورة إذا خففت مع الإلغاء تلزمها اللام الفارقة. قال ابن جني: ينبغي أن يكون كُلٌّ على هذه القراءة منصوباً؛ لأنَّ إنَّ متى خففت وبطل عملها لزمتها اللام الفارقة[2]. إلى هنا كلامه. قلت: إذا بنينا على ما قاله ابن مالك، وهو الحق لكثرة الشواهد عليه، لم يكن ثم إشكال البتة.

قال: وكقوله[3]:

إِنْ كُنْتُ قَاضِيَ نحبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ ** لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

أقول: هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم الإلباس؛ إذ المعنى: لو لم تمنوا بوعدٍ صادقٍ متُّ يوم فِرَاقِكُمْ. فجواب لَوْ محذوفٌ، يدل عليه ما قبله، وهو مثبت بدلالة المقام، ولو كان منفياً لاختل النظام وفسد الكلام، ومن الشواهد على ذلك 181/ قوله عليه الصلاة والسلام: "وَأَيْمُ الله لَقَدْ كَانَ خَلِيقاً لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ / الناس إِلَيَّ"[4]. وقول عبد الله بن بسر[5]: "إن كنا فرغنا في هذه الساعة"[6]. وقول معاوية -رضي الله عنه-: "إن كان من أصدق هؤلاء"[7] يعني: كَعْبَ الأَحْبَارِ. وقول نافع[8]: "كان ابن عمر[9] يعطي عن الكبير والصغير، حتى إن كان يعطي عن بنيّ"[10]. وقول عائشة رضي الله عنها: "إنْ كان

---

(1) تقدمت ترجمته ص: 105 من الأصل.

(2) شرح الكاف للميني لم أعثر عليه. وانظر قول ابن جني في المحتسب: 2/ 255.

(3) من الشواهد التي لم يعرف قائلها عند النحاة. وفي شرح الأبيات للبغدادي 4/ 353 برواية: "بوعد غير توديع" فالقافية فيه عينية لا بائية.

(4) أخرجه البخاري في 83 كتاب: كتاب الإيمان والنذور، باب 2- قوله صلى الله عليه وسلم: "وايم الله" وهو برواية "وايم الله إن كان" بدل "لقد كان" 7/ 276.

(5) في د "يسر". هو عبد الله بن بسر المازني الصحابي ابن الصحابي.

(6) فتح الباري 3/ 134.

(7) أخرجه البخاري: 96 كتاب الاعتصام 25، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء.

(8) تقدمت ترجمته ص: 6 من الأصل.

(9) عرف بن في ص: 87 من الأصل.

(10) فتح الباري 4/ 149 أوله: فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفِطْرِ على الذكر والأنثى، والحر والمملوك. صاعاً من تمر أو شعير...الخ.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحبُّ التَّيَمُّنَ[1]. ومن الشواهد على ذلك أيضاً قول الطرماح بن حكيم[2]:

أَنَا ابْنُ الضُّبَيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ** وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وقول الآخر[3]:

أَخِي إِنْ عَلِمْتُ الْجُودَ لِلْحَمْدِ مُنْمِياً ** وَلِلْوُدِّ مُثْبِتاً، وَلِلْمَالِ مُفْنِياً[4]

أي: يا أخي إني علمت الجود بهذه الصفة. وقول الآخر[5]:

إِنْ وَجَدْتَ الْكَرِيمَ يَمْنَعُ أَحْيَا ** نَا وَمَا إِنْ بِذَا يُعَدُّ بَخِيلاَ

الشاهد في إِنْ الأولى، وأما الثانية فيحتمل أن تكون المخففة، أي: وما إنه يعد بخيلاً بهذا الفعل، ويحتمل أن تكون زائدة كما في قوله[6]:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ** ....

قال: ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله[7]:

---

(1) شواهد التوضيح ص: 51 عن جامع المسانيد. وفي فتح الباري 2/ 87 رقم 426 "كان صلى الله عليه وسلم يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله..." بدون إنْ.

(2) الشاهد فيه ترك لام الابتداء التي تفرق بين إنْ المخففة من الثقيلة وبين إنْ النافية. والتقدير "وَإِنْ مالكٌ لَكَانَتْ"، ومالك الأول اسم أبي القبيلة" والثاني القبيلة ولذلك أنث الفعل "كانت كرام المعادن" وصرف للضرورة.
العيني: 289 "هامش شرح الأشموني" وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: 51.

(3) لم أقف عليه، وهو من شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: 52.

(4) في "د" "منفياً".

(5) لم اهتد إلى قائله وهو من شواهد التوضيح والتصحيح ص: 52.

(6) تمامه "إذنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي" وهو للنابغة الذبياني، وقد مر في إنْ الزائدة. المغني 1/ 25.

(7) لم يعرف قائله أيضاً وهو من شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: 52 والصدر من شواهد الأشموني بحاشية الصبان 1/ 289.

إنِ الْحَقُّ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ ** وَإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ[1] خِلاَفَ مُعَانِدِ

أقول: هذا أيضاً ذكره ابن مالك[2]، وقيده بأن يكون اللبس مأموناً، وانظر لِمَ وجب تركها مع النافي، فإن قيل: كراهية لاجتماع اللامين، كما استكرهوه في مثل قوله[3]:

وَأعْلَمُ أنْ تَسْلِيماً وَتَرْكاً ** لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

قلنا: قد يكون النافي 'ما' فلا يجتمع[4] مثلان. وقد يقال: حُمِلَ على ما فيه اجتماعهما طرداً للباب.

قال: واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله[5]:

أمْسَى أبَانُ[6] ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ ** وَمَا أبَانُ لَمِنْ أعْلاَجِ سُودَانِ

أقول: 'أبَانُ' عَلَمُ رَجُلٍ، وفي صرفه خلافٌ، فمن صرفه رأى أن وزنه 'فَعَالٌ' والهمزة والنون أصلان. ومن منعه الصرف رأى أنه منقول من 'أبَانَ' ماضي: يُبِينُ'، واختاره ابن مالك، وجزم به في التوضيح[7]. قال القرافي[8]: 'المحدثون والنحاة على عدم صرفه'. قال: ونقله ابن

---

(1) في ج 'تعدم'.

(2) شواهد التوضيح ص: 52.

(3) لأبي حزام غالب بن الحارث، وهو من شواهد العيني 2/ 244، والصبان 1/ 281، والهمع 1/ 140.

(4) في الأصل 'يجمع'.

(5) البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد الارتشاف 2/ 148 والهمع 1/ 141 والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 1/ 324.

(6) في د 'بان'.

(7) في حديثه عن قول أبي هريرة رضي الله عنه: 'بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبانَ على سرية' أخرجه البخاري في 64 كتاب المغازي، 38 باب غزوة خيبر. التوضيح والتصحيح ص: 153- 156.

(8) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي المصري. ت سنة 684 هـ. من مؤلفاته: أنوار البروق في أنواء الفروق. في القواعد الفقهية. واليواقيت في أحكام المواقيت. شرح تنقيح الفصول. في الأصول، مختصر تنقيح الفصول. الخصائص في قواعد العربية، الاستغناء في الاستثناء.
شجرة النور، ص 188، الوافي بالوفيات 6/ 233. كشف الظنون 2/ 1153.

يعيش في شرح المفصل عن الجمهورْ. وقال إنه بناء على أن وزنه أفْعَل واصله: أَبْيَنُ صيغة مبالغة في البيان الذي هو الظهور، تقول هذا أَبْيَنُ من هذا، أي: أظهر منه وأوضح، فلوحظ أصله مع العلمية التي فيه فلم يصرف[1] هكذا في شرح المنهاج الأصلي للقاضي تاج الدين السبكي[2]. قلت: لو كان كذلك لوجب التصحيح فيه بأن يقال: أَبْيَنْ، ولا وجه للإعلال فيه كما قال ابن مالك. و الأَعْلاَجُ، جَمْعُ: عِلْجٍ بِكَسْرِ العين وإسكان اللام، وهو الكافر من كفار العجم، و سُوَدانٌ جمع أسود، كـ عُمْيَانٍ، جمع: أعمى. وقال الفراء: هُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ أي: جمع سُودٍ، لا أَسْوَدَ.

قال: وفي خبر أنَّ[3] المفتوحة كـ قراءة سعيد بن جبير[4]: ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[5].

أقول: وقرئ في الشواذ: ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[6]، حكاه الرضي[7]. وساق في المفصل ما يحكى عن الحَجَّاجِ[8] من جرأته على الله، وذلك أن لسانه سبق في مقطع: ﴿ ٱلْعَٰدِيَٰتِ ﴾[9] إلى فتحةِ إِنَّ فأسقط اللام من قوله: ﴿ لَّخَبِيرٌ ﴾[10].

قال ابن الحاجب: والحكم على الحَجَّاجِ بأنه أسقط اللام تعمداً لا يَثْبُتُ؛ لأنه يجوز أن يكون أسقط اللام غلطاً كما فتح إِنَّ أول الأمر غلطاً وقد أثبت أنه فتحها سهواً بقوله: إِنَّ

[1] الابهاج في شرح المنهاج لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي 2/ 185.

[2] تقدم التعريف به في ص: 153 من الأصل.

[3] أي: اللام الزائدة.

[4] أبو عبدالله، تابعي الأسدي بالولاء، الكوفي، حبشي الأصل. قتله الحجاج 95 هـ لأنه خرج مع ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان. وفيات الأعيان 1/ 204 وغاية النهاية 1/ 305.

[5] الفرقان من الآية: 20.

[6] الأنفال من الآية: 42.

[7] شرح الكافية للرضي 2/ 356.

[8] الحجاج بن يوسف الثقفي.

[9] العاديات من الآية: 1.

[10] العاديات من الآية: 11. وفي المفصل ص: 295 إلى فتح إنْ فاسقط اللام.

لِسَانُهُ سَبَقَ، وهـذا معنـى الغلـط، ثـم حَكَمَ عليه بإسقاط اللام تعمداً، وهذا أمرٌ يؤدي إلى الكفر، فلا معنى لإثباته من غير تثبيت، فإن ذلك لا يفعله مسلم[1].

قال: وفي خبر "لَكِنَّ" في قوله[2]:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

أقول: العميد: هو الذي هَدَّهُ العِشْقُ، وكذا "المَعْمُودُ" قاله الجوهري[3] وغيره.

قال: وقيل: اللامان للابتداء.

أقـول: المـراد بـاللامين: الـلام الداخلة في قوله: "مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ". واللام الداخلة في قـوله: 182/ "لَمِـنْ أَعْلاجِ سُودَانِ" وفيه قلقٌ في التصنيف، فإن الثانية الواقعة في/ قوله: "لَمِنْ أَعْـلاَجِ" قـد انقـضى الكـلام عليها فيما تقدم، وذكر المصنف بعد ذلك قسماً آخر. فالعود إلى الكـلام علـى تلـك الـلام بعـدما فـرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس كما ينبغي، لما فيه من التشويش.

قال: وعلى أنَّ "ما" في قوله:

وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

(1) لم اجد هذه الإحالة في أمالي المفصل المطبوع.

(2) صدره في ابن عقيل 1/ 310:

يلومونني في حب ليلى عواذ لي ** ....

أما عجزه، فهو من شواهد النحاة على أن اللام في خبر "لكن" زائدة،

لم يعـرف قائله، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن: 1/ 465. واللامات: 177، وشرح الأشموني 1/ 211، وشرح الكافية 2/ 332 والخزانة 4/ 343، والجنى الداني ص: 132.

ويؤول النحاة دخول اللام على خبر "لكن" فيقولون: أراد: "ولكن إنني من حبها لعميد"

فادخل اللام في خبر "إن"، وهذا مثل قوله تعالى: "لكنا هو الله ربي" الكهف من الآية: 38. إذ أصله عند العلماء: "لكن أنا هو الله ربي".

(3) الصحاح 2/ "عمد".

استفهام، وتم الكلام عند "أبَانَ" ثم ابتدئ: لَمِنْ أَعْلاَجٍ، أي: بتقدير: لهو من أعْلاَجٍ، وقيل: هي لامٌ زيدت في خبر ما النافية، وهكذا المعنى عكسُ المعنى على القولين السابقين.

أقول: بيان ذلك أن القولين السابقين هما كون اللام للاستثناء وكونها للابتداء، وعلى كل منهما فهو إخبارٌ عن "أبَانَ" بأنه[1] من "أعْلاَجِ سُودَانٍ"، وأما القول الثالث، وهو أن اللام زائدة في خبر "ما" النافية فهو إخبارٌ عن "أبَانَ" بأنه ليس[2] من "أعْلاَجِ سودانٍ" وهذا عكس الأول؛ لاقتسامهما طرفي النفي والإثبات. قلت: ويمكن التوفيق بينهما بأن يجعل التنوين المراد في "سُودَانٍ" للتحقير على القولين الأولين، أي[3]: هو من أعْلاَجِ سُودَانٍ حقراء وللتعظيم على القول الثالث. أي: "وما هو من أعْلاَجِ سُودَانٍ عِظَامٍ؛ بل هو من أعْلاَجِ سُودَانٍ حُقَرَاءَ. فينتفي التنافي، ويثبت التوافق، [والله أعلم][4].

قال: ومما زيدت فيه أيضاً خبر "زَالَ" في قوله[5]:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ** لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرادِ

أقول: "مِنْ" تعليلية، وهي و "لَدُنْ" يتعلقان بالظرف المستقر المتأخر، أي: "وما زلت كالهائم من أجل ليلى في زمن عِرفاني إياها".

والهائم من الإبل: الذي يصيبه داء فَيَهِيمُ، أي: يذهب على وجهه في الأرض ولا يرعى. والْمُقْصَى: الْمُبْعَدُ. والمَراد بفتح الميم: محل الرَّوْدِ، أي: طلب الكلأِ، شبَّه نفسه في طرد

---

(1) في الأصل "بأنه ليس".

(2) سقطت من "ج".

(3) في "ج" "إن".

(4) ساقط من الأصل و "ج".

(5) البيت من قصيدة لكثير عزة، لكن قافيته قد تغيرت ورويت على وجوه مختلفة. قال البغدادي في شرح الأبيات 4/ 360 "ربما كان الشاهد لغير كثير، وبيت كثير يشبه هذا في معناه وغالب لفظه. فلا يدرى من الآخذ من صاحبه. وقد يكونان تواردا. وبيت كثير هو:

"وما زلت من ليلى لدن طَرَّ شاربي ** إلى اليوم كَالْمُقْصَى بكل سبيلِ"

ليلى لـه وإبعادهـا إيـاه بالبعير الذي يصيبه داء الهيام فيطرد عن الإبل بمواضع الكلأ، ويُبعَد عنها خشية أن يصيبها مثل ما أصابه.

قــال: وقــيل إنهــا في موضـعها[1]، وإنَّ ﴿مَنْ﴾ مبـتدأ، و﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾[2] خـبره؛ لأنَّ التقدير: "لَبِئْسَ الْمَوْلَى هُوَ"، وهو الصحيح.

أقـول: حَكَـى ابـن الحاجـب قـولاً آخـر، بأن الخبر محذوف، تقديره: [إلَهٌ][3]. قال: "وحملوا الدعاء والقول على أنه في الدنيا. وأورد عليهم أن هؤلاء لا يصفون آلهتهم بأن ضرَّها أقـرب مـن نفعهـا. وأجـيب بأن ذلك من قول الحاكي. وإذا حكى حاكٍ كلاماً فله أن يصف المخـبر عـنه لمـن يحكـى له بما ليس في كلامِ الشخص المحكي عنه. ومثاله أنه لو قيل لك: "زَيْدٌ قائمٌ" لجاز لك أن تحكي لمن يعرف أنه خياط: قال فلان "زَيْدُ الْخَيَّاطُ قَائِمٌ".

وكـذلك لـو كانـت[4] صفة حسنة أو قبيحة. ومنهم من قال: الخبر ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾[5]، ويكون هذا قولهم في الآخرة"[6]. وهذا الأخير هو الذي حكاه المصنف.

قال: وفيه تعسّفٌ[7].

أقول: من جهة أنه تقديرٌ لما الكلام مستغنىً عنه، فهو عدول عن الجادة.

قال كما في قوله[8]:

---

(1) اي: اللام من قوله تعالى: يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ الحج من الآية: 13.

(2) من نفس الآية: 13.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في د: كان.

(5) من نفس الآية: 13.

(6) في المسألة أقوال متعددة ذكرها ابن الحاجب في الأمالي 1/ 36، 37.

(7) يريد قول ابن جني في أن اللامَ بعد لَوْ، لَوْلاَ، لَوْمَا لامُ جَوابِ قَسَمٍ مقدر. وهي عند الجمهور لامُ الجوابِ.

(8) الشاهد فيه أن الجملة الاسمية قد استعيرت مكان الجملة الفعلية. والتقدير: تقرب من المرتع. أو يقرب مرتعها. وهو ثاني أبيات ثلاثة في شرح الحماسة للمرزوقي 1/ 310 وشرح التبريزي (تح: عبد الحميد): 1/ 296.
من شواهد أوضح المسالك 1/ 218، والصبان 1/ 259 وفيه قَلُوصُ بَنِي زيادٍ والخزانة 4/ 92، 2/ 336.

وَقَـدْ جَعَلَـتْ قَلُـوصُ ابْنَـيْ سُـهَيْلٍ[1] ** مِـــنَ الأكْـــوَارِ مَـــرْتَعُهَا قَـــرِيبُ

أقـول: القَلُـوصُ بفـتح القـاف هـي الناقة الشّابّة. والأكْوَار، إمّا[2] جمع: كُور، بضم الكـاف وهـو الـرَّحْلُ بأداته، أو جمع كَوْرٍ بفتحها، وهي الجماعة الكثيرة من الإبل. والْمَرْتَعُ: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ما شاءت. تقول: رتَعَتِ الماشية ترتع رُتُوعاً. والمعنى أن هذه القَلُوصَ حصل لها إعياءٌ وكلالٌ فلم تبعد عن الأكْوَارِ؛ بل رتعت بالقرب منها. وقد ظهر أن "مِن الأكْوَارِ" ظرفٌ لغوٌ يتعلق ب "قَرِيبٍ".

قال: وقد تدخُلُ على غيرها[3]، كقوله[4]:

لَمَتَـى صَـلَحْتَ لَيُقْـضَيَنْ لَـكَ صَـالِحٌ ** وَلَتُجْـــزَيَنَّ إذَا جُـــزِيتَ جَمِـــيلاَ

أقـول: فـدخلت علـى "مَتَى" الشرطية، وأجيب القسَم على القاعدة عند اجتماعهما.
183/ و "جَمِـيلاً" معمول تنازَعَه العاملان المتقدمان، وهما الفعلان: مِنْ/ "لَتُجْزَيَنَّ" و "جُزِيتَ". فيجـري (علـى مـا تقـرر)[5] في بـاب التـنازع. و "صَـلَحَ" بفتح اللام، وحُكِي ضمها. ومعنى المِصْرَاعَيْنِ واحدٌ، أو متقاربٌ.

قال: وأغرب ما دخلت عليه: "إذْ"؛ وذلك لشبهها بـ "إنْ". أنشد أبو الفتح[6]

غَــضِبَتْ عَلَــيَّ لأنْ شَــرِبْتُ بِجِــزَّةٍ ** فَــلإذْ غَــضِبْتِ لأشْــرِبَنْ بِخَــرُوفِ

---

(1) في "د" "بني زياد".
(2) في الأصل "ما".
(3) في "ج" "غيره" والضمير "ها" عائد على "إنْ" الشرطية، اي أنّ "اللام" الموطئة أكثر ما تدخل على "إنْ".
(4) الشاهد فيه أن اللام الموطئة قد دخلت على غير "إنْ" [دخلت هنا على "متى".
لم يعرف قائل البيت، وهو من شواهد الجنى الداني ص: 137. والخزانة 4/ 539.
(5) في الأصل "في ما تقدم".
(6) البيت من أبيات عزاها الجاحظ في البيان والتبين 3/ 344 لراع من الرعاة برواية: "فلإنْ" ولا شاهد فيه حينئذ. وهو من شواهد الخزانة 4/ 539، والجنى الداني ص: 137.

أقول: الجِزَّةُ بكسر الجيم، وبالزاي: صوف شاةٍ في السَّنةِ. يقال أقرضني جِزَّةً أو جِزَّتَيْنِ فتعطيَه صوف شاةٍ أو شاتين، كذا في الصحاح[1]. وقال في القاموس: "والجِزَّةُ بالكسرة ما جُزَّ منه، يعني من التمر، أو هي صوف نعجةٍ جُزَّ فلم يخالطه غيره، أو صوف شاةٍ في السنةِ، أو الذي لم يستعمل بعد جَزِّه"[2]. وفيه أيضاً: "وَخَرُوفٌ كـ "صَبُورٍ": الذَّكَر من أولاد الضأن، أو إذا رعى وقوي، وهي خروفةٌ، والجمع: أخرفة وخرفان"[3]. انتهى.

قلت[4]: ووجه شبه "إذْ" بـ "إنْ" أنَّ "إذْ" ترد للتعليل، و "إنْ" للشرط، وهما متقاربان في المعنى؛ بل ادعى ابن الحاجب أن معنى قولك: "إنْ أتيتَنِي أكرمْتُكَ" وقولك: "أكرمُكَ لإتيانِكَ إليَّ" واحدٌ[5].

قال: وليست موطئة في قوله[6]:

لَـئِنْ كَانَـتِ الدُّنْـيَا عَلَـيَّ كَمَـا أرَى ** تَـبَارِيحَ مِـنْ لَيْلَـى، فَلَلْمَـوْتُ أرْوَحُ

أقول: البيت لذي الرُّمَّة. والتباريح جمع: تبريح، وهو الجهد والمشقة. يقال: برَّحَ الحُبُّ بفلانٍ إذا جهده. وفي الصِّحاحِ: "وتباريحُ الشوق: توهُّجُهُ"[7] وكذا في القاموس[8]. و "عَلَـيَّ" يتعلق بمضافٍ إلى "الدُّنْيَا"؛ حُذِفَ وأقيمت هي مقامه، أي: "لَئِنْ كانت مَشَقَّاتُ الدُّنْيَا عَلَيَّ" و "كَمَا أرَى": خبر "كَانَ" و "تَبَارِيحَ" خبرٌ ثانٍ/ أو بدلٌ من الأول.

---

(1) الصحاح 3/ "جزز".

(2) القاموس 2/ "جزز".

(3) القاموس 3/ "خرف".

(4) في ج "قال".

(5) في الإيضاح 1/ 203 إن الفعل يشعر بالسببية وكذلك الظرف". أما نص المثال فلم يوجد في الإيضاح.

(6) الشاهد أن اللام في "لَئِنْ" زائدة، والجواب للشرط؛ لأنه جاء مقروناً بالفاء وهو من قصيدة لذي الرمة. ديوانه ص: 86. وروي في الكامل 2/ 692 و 694

تَباريح من ذكراكِ لَلْمَوْتُ أرْوَحُ ولا شهد فيه حينئذ.

(7) الصحاح 1/ "برح".

(8) القاموس 1/ "برح".

قال: وقوله[1]:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ الْيَوْمَ[2] صَادِقاً ** أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

أقول: هذا الشاعر يتنصَّلُ للمخاطَبِ ويتعذر إليه من ذنبٍ حُكِيَ عنه مُؤَكِّداً ذلك بنذرِ هذا الصوم الشاق، معلقاً على صدق الحديث الذي قيل عنه.

والقيظُ بالقاف والظاد المعجمةِ: حَمَارَّةُ[3] الصَّيْفِ، كذا في الصحاح[4]. وقال في القاموس: "الْقَيْظُ: صميم الصيف من طلوع الثريا إلى طلوع سُهَيْلٍ[5]. قلت: حاصلهما أن القيظ: شدة حر الصيف. و"بَادِياً" حالٌ من فاعل "أَصُمْ" و"لِلشَّمْسِ" يتعلق بـ"بَادِياً".

قال: وقوله[6]:

أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ، إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفِدَا ** قَلَّ الثَّوَاءُ؛ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

أقول: البيت لـ: عمر بن أبي ربيعة. والإلمامُ: النزول. والبين هنا الْفِرَاقُ. ويطلق أيضاً على الوصل، وهو من الأضداد. وفي التنزيل: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[7] قُرِئَ بالرفع على معنى: "تقطع وصلُكُمْ". و"أَفِدَا": دنا وقرُبَ. والثواء ممدود، مفتوح المثلثةِ: الإقامة. يقال: ثوى بالمكان يثوي ثواءً وثوِيّاً، أي: أقام.

قال: السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد، أو على توكيده على خلاف.

---

(1) الشاهد فيه كالسابق. نسبه الفراء لبعض عقيل في معاني القرآن 1/ 67. وهو من شواهد الخزانة 4/ 538.

(2) في ج "لك".

(3) في ج "حرارة".

(4) الصحاح 3 "قيظ".

(5) القاموس 2/ "قيظ".

(6) لما تقدم قبله من زيادة اللام، وهو لعمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص: 383.

(7) الأنعام: 94. قرأ "بَيْنُكُمْ" بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة. أي: "وَصْلُكُمْ". وقرأ نافع والكسائي "بَيْنَكُمْ" بالنصب على أنه ظرف أي: الذي كان بينكم. السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 263.

أقـول: إنْ بنينا على أن لاسم الإشارة ثلاث مراتب في القرب والبعد والتوسط كما تقـول جماعة[1]، كانت اللام مجتلبة للدلالة على البعد. وإن بنينا على أنه ليس ثم إلا مرتبتان هما: القرب والبعد، كما يقول ابن مالك[2]، فالكاف دالة على البعد، واللام لتأكيده.

---

(1) في الأصل الجماعة.

(2) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 268.

قال: أحدهما[1] أن تكون عاملة عمل "إنَّ" وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص.

أقول: يظهر من كلام بعضهم أن التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم، مثل: "لاَ رَجُلَ". وكلام ابن مالك في التسهيل صريحٌ في موافقة كلام المصنف، فإنه قال فيه: "إذا لم تكرر[2] "لا"، وَقُصِد خُلُوصُ العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل "إنَّ"؛ إلا أن الاسم إذا لم يكن مضافاً، ولا شبيهاً به رُكِّبَ معها، وبُنِيَ على ما كان يُنصبُ به"[3].

قال: وتسمى حينئذٍ تبرئة.

أقول: قال الأندلسي[4] في شرح الجزولية: "وإنما سُمِّيَتْ [لاَ][5] هذه بالتبرئة؛ لأنها تنفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس". قلت: وإطلاق المصدر عليها 184/ لقصد المبالغة كما في: "زَيْدٌ عَدْلٌ"، وقد مرَّ/ ذلك في فصل "ألاَ" بفتح الهمزة والتخفيف. من حرف الألف.

قال: وقول أبي الطيب[6]:

فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ ** عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

---

(1) أي لا النافية التي لها خمسة أوجه.

(2) في "ذ" يكرر.

(3) التسهيل ص: 67.

(4) تقدمت ترجمته في ص: 51 من الأصل.

(5) سقطت من الأصل.

(6) ديوان المتنبي. شرح البرقوقي 1/ 412.

أقول: في الصحاح: ٱلْمَجْدُ: الْكَرَمُ[1] وفي القاموس: ٱلْمَجْدُ: نيل الشرف، والكرم، ولا يكونان إلا بالإباءِ، أو كرم الإباء خاصة[2]. واللُّؤم بلام مضمومة فهمزة ساكنة: ضد الكرم. والتَّرقِيع: ستر ما بدا من فساد الثوب وإصلاحه برُقَعٍ تجعل على محل الفساد. يعني أن ثوب المجد إذا كان على ممدوحه كان كامل الصفات سالماً من العيب بريئاً من الفساد، لا يحتاج إلى إصلاح وترقيع. وإذا كان على غير هذا الممدوح، فإنه يكون ناقصاً ظاهر الخلل، مسدودةً[3] عيوبه برقعٍ يُصلَحُ بها. وشتان ما بين الحالتين. وهذا كناية عن كمال الممدوح، ونقص غيره.

قال: وقول أبي الطيب[4]:

قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ؛ فَلا ** أَقَلُّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا

أقول: ضمير 'بِهَا' عائد إلى دار المحبوب[5]. و 'عَلَيَّ' للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾[6]. وقال الشاعر[7]:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي ** إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا[8] الْخَيْلُ كَرَّتِ

أي: قِفَا وقوفاً قليلاً بدار الحبيب لأجلي. و 'مِنْ نَظْرَةٍ' في محل نصبٍ يتعلق ب 'أقلَّ'، وهذا محل الاستشهاد. و 'أُزَوَّدُهَا' في محل جر صفة لِ 'نَظْرَةٍ'، والخبر محذوف.

---

(1) الصحاح 2/ 'مجد'.

(2) القاموس 1/ 'مجد'.

(3) في ج 'مسددة'.

(4) الشاهد أن 'أقل' مبني مع لا على الفتح، ويجوز رفعه على أنها عاملة عمل 'ليس'. شرح البرقوقي 1/ 196.

(5) في د 'المحبوبة'.

(6) البقرة من الآية: 185.

(7) من أبيات لعمرو بن معد يكرب أوردها أبو تمام في الحماسة. شرح المرزوقي 1/ 157. وفي الخزانة 1/ 422. تقدم في ص: 276.

(8) في ج 'إذ'.

قال: والثاني[1] أنّ اسمها إذا لم يكن عاملاً؛ فإنه يُبنى[2]. قيل: لتضمُّنه معنى "مِنْ" الاستغراقية.

أقول: بيان ذلك أن قولهم: "لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ" بالفتح أبلغ في النفي من "لاَ رَجُلٌ" بالرفع. كما[3] أن الأول نصٌّ في الاستغراق دون الثاني، ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك إلا بحرف مؤكد للنفي في المسند إليه، وهو "مِنْ" فإنه يؤكد[4] به النفي في المسند إليه، مثل: "مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ" إذا لم يكن ظاهراً يكون مقدراً. والباء وإن كانت مما يُزادُ لتوكيد النفي؛ إلا أنها لتأكيد نفي الحُكم في الخبر، نحو: "مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ".

قال: وقيل لتركيبه[5] مع "لا" تركيب: "خَمْسَةَ عَشَرَ".

أقول: وجه القول فيه أن "لا" معناها: النفي. والنفي يتشبث في غالب الأمر بمضمون الجملة؛ لا بالاسم [وحده][6]، ألا ترى أنك إذا قلت: "مَا خَرَجَ زَيْدٌ" فالنفي متسلط على التباس خروج في زمن ماض بزيد. و"لا" في "لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ" تفيد النفي الذي من شأنه أن يتشبث بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو النفي على سبيل الاستغراق؛ لأنه غير[7] متصور في غير الاسم المنفي في هذه الجملة. فـ "لا" حينئذٍ في إفادتها هذا المعنى كـ "لاَمِ" التعريف في نفس "الرَّجُلِ". ولما خُصَّتْ "لا" في هذا المقام بهذا الحكم أحبوا أن ينصبوا دليلاً على الاختصاص، لتفصيل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تتنزَّل فيها منزلة حرف يُحدِث في الاسم وحده معنى، فبنوا الاسم المنفي؛ لأن بناءه مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم. وإنما لم يبن "الرَّجُلُ" مع أن "اللامَ" نازلة منزلة الجزء من الاسم؛ لأن البناء إنما وقع لأجل التمييز، ولا حاجة إليه بالنسبة إلى "اللامِ"؛ لأنها ليس لها حالة تزول فيها عن صفة

---

(1) أي الثاني من الأوجه السبعة التي تخالف "لا" فيها "إنّ"، الأول أن "لا" لا تعمل إلا في النكرات.

(2) في ج "مبني".

(3) في ج، د "لما".

(4) في ج "توكيد".

(5) أي هو: اسم لا.

(6) سقطت من الأصل.

(7) سقطت من د.

الامتـزاج بالاسـم، حتـى يُحتاج إلى التميُّز، بخلاف "لا" فإنها تارة تفيد النفي "المتشبث بمضمون الجملـة نحـو: "لا أكَـلَ زَيْـدٌ وَلاَ شَـرِبَ" كمـا مـر في قـولك: "مَا خَرَجَ زَيْدٌ". وتارة أخرى تفيد النفي)[1] المتعلق بالاسم، نحو: "لا رَجُلَ أفْضَلُ مِنْكَ". هذا معنى ما نقله الطيبي[2] عن صاحب الإقليد[3].

قال: ولكنه جاء بالفتح[4]، وهو الأرجح.

أقول: من شواهده قول الشاعر[5]:

إنَّ الـشَّبَابَ الَّـذِي مَجْـدٌ[6] عَوَاقِـبُهُ ** فِـيـهِ نَلَـذُّ، وَلاَ لَـذَّاتَ لِلـشَّيبِ

فقـد روي بالفـتح والكـسر. قـال ابـن مالـك: "والفَـتْحُ فِـيهِ أوْلَى"[7] وقال الرضي: "الجمهـور يكـسرون مـثله بلا تنوين؛ لأنه وإن لم يكن للتمكن، فهو شبيه به وبعضهم 185/ ينبـيه علـى الكـسر مـع التـنوين قياساً لا سماعاً، نظراً إلى أن التنوين/ للمقابلة؛ لا للتمكين بدلـيل قوله: ﴿مِّنۡ عَرَفَـٰتٖ﴾[8]، وهو منقوض بنحو: "يَا مُسْلِمَاتِ" مجرداً عن التنوين اتفاقاً. والمازنـي يفتحه بلا تنوين حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد "لا" التبرئة مما كان معرباً

---

(1) ساقط من "د".

(2) هو الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان. توفي سنة 743 هـ. من أهم مصنفاته: شرح المشكاة- مشكاة المصابيح للخطيب العمري التبريزي في أحاديث الأحكام. والتبيان في علم المعاني والبديع والبيان، وشرحه، ومقدمة في علم الحساب، وحاشية على الكاف. الدرر الكامنة 2/ 156. وشذرات الذهب 6/ 137.

(3) الإقليد: شرح للمفصل، وصاحبه هو: أحمد بن محمود بن قاسم الجَنْدي الأندلسي ت نحو: 700 هـ. وكتابه الإقلد جزآن مخطوط. تـوجد منه نـسخة بالاسـكوريال ثان: 62. ونسخة بباريس: 4003 تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 226. وكشف الظنون: 1775. والاعلام 1/ 254.

(4) يريد بناء اسم "لا" النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالما.

(5) البيت من قصيدة لسلامة بن جندل السعدي. وهو من شواهد ابن عقيل على شرح الألفية 1/ 339. وشرح التسهيل له أيضاً: 1/ 340.
وفي الدرر اللوامع 1/ 126 برواية: "أوْدَى الشَّبَابُ...".

(6) في "ج" "محمد".

(7) التسهيل ص: 67.

(8) البقرة من الآية: 198.

بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى مما قبله طرداً للباب على نسق واحد."[1]. انتهى. وما ادعى أوليته، هو ما ادعى المصنف أرجحيته. وقد حكى ابن عصفور: "أنَّ الْفَتْحَ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ"[2] على ما حكاه ابن مالك عنه. والحق أن الوجهين[3] ثابتان عن العرب مع أرجحية الفتح بنقل الثقات، فلا وجه بعد ذلك للاختلاف؛ ولهذا قال ابن خروف[4]: "لَوْ وَقَفُوا عَلَى السَّمَاعِ مَا اخْتَلَفُوا".

قال: وفيه[5] ردٌّ على السيرافي والزَّجَّاج؛ إذ زعما أن اسم "لا" غير العامل معرب. وأن ترك نونه للتخفيف

أقول: سبب الاختلاف في ذلك احتمال قول سيبويه، وذلك أنه قال: "لاَ تَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهَا فَتَنْصِبهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ"[6] ثم قال: "وَإِنَّمَا تُرِكَ التَّنْوِينُ فِي مَعْمُولِهَا؛ لأَنَّهَا جُعِلَتْ هِيَ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَخَمْسَةَ عَشَرَ"[7]. فأول الجمهور قوله: "تَنْصِبُهُ بَغَيْرِ تَنْوِينٍ" أنها نصبته أولاً؛ ولكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في "خمسة عشر" للبناء اتفاقاً.

وقال الزجاج: "بَلْ مُرَادُهُ أَنَّهُ مُعْرَبٌ [لَكِنْ مَعَ كَوْنِهِ مُعْرَباً][8] مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل "عَشَرَ" من "خَمْسَةَ عَشَرَ"، فحذف التنوين منه مع كونه][9] معرباً لتثاقله بالتركيب مع عامله"[10]. قال السيرافي: "إِنَّمَا رُكِّبَ مَعَ عَامِلِهِ لإِفَادَةِ "لاَ" التَّبْرِئَةِ لِلاسْتِغْرَاقِ كَمَا أَفَادَتْهُ "مِنْ" الاِسْتِغْرَاقِيَّةُ فِي "هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ"؛ لأَنَّ "لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ"

---

(1) شرح الكافية للرضي 1/ 256.

(2) في شرح الجمل لابن عصفور 2/ 271، 272 لا نص على وجوب الفتح.

(3) في الأصل "الوجهان".

(4) تقدم التعريف به ص: 83 من الأصل.

(5) أي: فتح "مسلمات" بعد "لا" النافية للجنس.

(6) أي: فتح "مسلمات" بعد "لا" النافية للجنس.

(7) الكتاب 2/ 274 تح: هارون.

(8) ساقط من "ذ".

(9) ساقط من "ج".

(10) انظر شرح الكافية 1/ 255.

جَوَابُ: "هَلْ مِنْ رَجُلٍ؟". فَرَكَّبُوا "لاَ" مَعَ النَّكِرَةِ، كَمَا أَنَّ "مِنْ" مُرَكَّبٌ مَعَهَا تَطْبِيقاً لِلْجَوَابِ بِالسُّؤَالِ ثُمَّ حُذِفَ التَّنْوِينُ لِتَثَاقُلِ الْكَلِمَةِ بِالتَّرْكِيبِ مَعَ كَوْنِهَا مُعْرَبَةً"(2).

قال الرضي: "وَالأَوْلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُبَرِّدُ وَأَصْحَابُهُ"(2) -يَعْنِي "مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ-؛ "لأَنَّ حَـ... ...ين فِي حَالَةِ الْوَصْلِ مِنَ الاسْمِ الْمُعْرَبِ لِغَيْرِ الإِضَافَةِ وَالْبِنَاءِ غَيْرُ مَعْهُودٍ. وَأَيْضاً. ا...ر...ب بَيْنَ "لاَ" وَالْمَنْفِيِّ لَيْسَ بِأَشَدَّ مِنْهُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، ولاَ يُحْذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الثَّانِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ"(2).

قال: ومثل: "لاَ رَجُلَ" عند الفراء "لاَ جَرَمَ"[1] نحو: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾[2] والمعنى عنده: "لاَ بُدَّ مِنْ كَذَا" أو "لاَ مَحَالَةَ فِي كَذَا" فَحُذِفَتْ "مِنْ" أَوْ "فِي".

أقول: لكن حَكَى الشيخ تقي الدين السبكي[3] عنه، فيما كتبه على المنهاج للبيضاوي(4) أنه قال: "لاَ جَرَمَ" كلمة كانت في الأصل بمعنى: "لاَبُدَّ" و "لاَ مَحَالَةَ" فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة "حَقّاً"(2). تقول: "لاَ جَرَمَ لآتِيَنَّكَ". قال الواحدي[4]: "وُضِعَ مَوْضِعَ الْقَسَمِ" في قَوْلِهِمْ: "لاَ جَرَمَ لأَفْعَلَنَّ". كما قالوا "حَقّاً لأَفْعَلَنَّ"[5].

قال: وقال قومٌ "لاَ" و "جَرَمَ" وما بعده فعل وفاعل.

أقول: أي: "ثَبَتَ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ". وقيل: "جَرَمَ" بمعنى "كَسَبَ" فيكون فاعله ضميراً يعود إلى عملهم المفهوم من السياق، أي: "كَسَبَ لَهُمْ عَمَلُهُمُ النَّارَ". فـ"أَنَّ" وما في حيزها في موضع نصب على هذا القول[6]. وكثيراً ما يقتصر المفسرون على قولهم أن "لاَ جَرَمَ" كلمتان رُكِّبَتا، وصار معناهما "حَقّاً".

---

(1) معاني القرآن 2/ 8. وفيه "لا جرم" كلمة كانت في الأصل بمنزلة "لابد أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب... وكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة: "حقاً.

(2) النحل من الآية: 62.

(3) تقدمت ترجمتها في ص: 153 من الأصل.

(4) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي أبو الحسن الواحدي، مفسر، عالم بالأدب، أصله من "ساوة" توفي بنيسابور سنة 468 هـ له البسيط والوسيط، والوجيز كلها في التفسير، وشرح ديوان المتنبي، وغير ذلك. مفتاح السعادة 1/ 402، والأعلام 4/ 255.

(5) الابهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين 1/ 41.

(6) سقطت من "ذ".

قـال: والثـالث: أن[1] ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها، نحو: "لاَ رَجُلَ قَائِمٌ" بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويه[2].

أقـول: علَّلَه بعضهم بأنها إذا رُكِّبَت مع اسمها ضَعُفَتْ فلم تعمل في الخبر؛ لأنها إذا لم تعمـل في الاسـم مـع قـربه، فلأن لا تعمل في الخبر مع بعده أولى. وانظر قول سيبويه هذا فإنه يرى أن خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وبعد دخول "لاَ" زال الابتداء، فليس ثم مبتدأ يعمل في الخبر(4).

186/ قـال المصنف في حواشيه على التسهيل: "والذي عندي / أن سيبويه يرى في: "لا رجل" أن كلمة "لاَ" لا عمل لها أصلاً في الاسم ولا في الخبر؛ لأنها صارت جزء كلمة؛ ولهذا جُعِـل النـصب في "لاَ رَجُـلَ ظَـرِيفاً" كالـرفع في "يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ" لا على محل الاسم بعد "لاَ"[3]. [يعـني: الـرفع في "يَا زَيْدُ الفاضِلُ" على التبعية، وكذلك النصب في "ظَرِيفاً" على التبعية، لا على محل اسم "لاَ"][4].

قال: ولا خلاف بين البصريين في أن[5] ارتفاعه بها إذا كان اسمها [عاملاً][6].

أقـول: وأمـا الكوفـيون فـيقولون في: "إنَّ" التي هي محمولة عليها أنها لا تؤثر في الخبر رفعاً، فما ظنك[7] بهذه.

قـال: الخـامس: أنـه يجـوز مراعـاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو: "لا رَجُلَ ظَرِيفٌ فِيهَا" [و"لا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فِيهَا"][8].

---

(1) سقطت من "ج".

(2) قال سيبويه: وتقول: لا أحد أفضل منك إذا جَعَلْتَهُ خبراً، وكذلك: لاَ أحد خَيْرٌ منك... لما صار خَبَراً جَرَى على الموضع؛ لأنه ليس بوصفٍ ولا محمولٍ على "لا". الكتاب 2/ 299، 300 (تح هـ).

(3) هذه الحواشي من ضمن ما هو في حكم المفقود من آثار ابن هشام.

(4) ساقط من الأصل و"ج".

(5) سقطت من "ج".

(6) سقطت من الأصل.

(7) في "د" "ظنكم".

(8) ساقط من الأصل.

أقول: بناءً على أن "لا" عامل ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل مطلقاً، لا قبل مضي الخبر، ولا بعده. وأما "إنّ" فعامل قوي، فلم يعتبر معه المحل إلا بعد مضي الخبر؛ على أن المحققين لا يرون العطف في باب "إنّ" على المحل، وإنما المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدأ حذف خبره، وهو من باب عطف الجمل. وأما النعت على المحل في باب "إنّ" فقد حُكِيَ عن الجرمي والفرّاء والزّجّاج. وظاهر كلامهم أن الجمهور يمنعونه.

قال: السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: "لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ" ولك فتح الاسمين ورفعهما. والمغايرة بينهما.

أقول: هذا الكلام لا يوفي بالأوجه الخمسة التي جوزها[1] النحاة في مثل هذا التركيب، إذ نصب الثاني مع فتح الأول لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة؛ إذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما، وهو ظاهر، ولا المغايرة بينهما؛ لأن المراد: المغايرة باعتبار الفتح والرفع، ولا بأس بذكر الأوجه الخمسة، والكلام عليها بطريق التفصيل.

فنقول: الوجه الأول: فتح الاسمين جميعاً، ووجهه أن تجعل [لا][2] في الموضعين للتبرئة فيُبنى اسمها كما لو انفردت كل واحدة[3] منهما عن صاحبتها. ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدهما خبراً لهما معاً، أي: "لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ لَنَا" أي: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن "لا" المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع، فـ"لا قُوَّةَ" مبتدأ معطوفة على مبتدأ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعاً، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: "زَيْدٌ وَعَمْرُو ضَارِبَانِ". ويجوز أيضاً عنده أن يقدر لكل واحد منهما خبر، أي: "لاَ حَوْلَ مَوْجُودٌ لَنَا، وَلاَ قُوَّةَ مَوْجُودَةٌ لَنَا"، فيكون الكلام جملتين[4]. وأما على مذهب غيره، وهو أن "لا" المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل "إنّ" كما عملت فيه "لا" المنصوب اسمها، فيجوز أيضاً أن تقدر لهما خبراً واحداً، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بـ"لا" الأولى والثانية، وإن كانا عاملين؛ إلا أنهما

---

(1) في ج "التي جوزوها".

(2) سقطت من الأصل.

(3) في ج "واحد".

(4) الكتاب 2/ 281، 282.

متماثلان، فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحداً كما في: إِنَّ زَيْداً وَإِنَّ عَمْراً قَائِمَانِ، كأنهما شيءٌ واحدٌ؛ وإنما امتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد قياساً على امتناع حصول أثر من مؤثرين. ويجوز أيضاً عندهم أن تقدر لك منهما خبراً على حياله.

الوجه الثاني: رفعهما على ما تقدم من جواز الإلغاء عند التكرار، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء. و لاَ الثانية إما زائدة، وإما ملغاة غير زائدة كـ لاَ الأولى. ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد، إذ لا عامل هنا إلا الابتداء فقط. فإما أن[1] تقدر لكل واحد خبراً، فالكلام جملتان، وإما أن تقدر لهما معاً خبراً واحداً، فالكلام جملة واحدة.

الوجه الثالث: فتح الأول ونصب الثاني، على أن تكون لاَ الثانية زائدة لتأكيد نفي الأول كما في قوله: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو، كأنك قلت: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً فلا يجوز عند سيبويه[2] أن تُقدِّر لهما خبراً واحداً بعدهما؛ لأن خبر لاَ حَوْلَ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، وخبر قُوَّةً مرفوع ب لاَ؛ لأن الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أن تقدر لكل منهما خبراً على حياله، وعند غيره يُقَدَّرُ الخبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أن تُقَدِّرَ لكل منهما خبراً على حياله، وعند غيره يقدر خبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أن تقدر لكل منهما خبراً على حياله، وعند غيره يقدر خبر واحد لهما؛ لأن العامل 187/ عندهم لاَ وحدها / ، ويجوز أن يقدر عندهم لكل خبر[3].

الوجه الرابع: فتح الأول ورفع الثاني على أن لاَ زائدة. كما تقدم في الوجه الثالث؛ لأن[4] العطف هنا على المحل، فعند سيبويه يجوز أن تقدر لهما معاً خبراً واحداً لكونه خبراً لمبتدأ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد[5]، لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لاَ في رفع

---

(1) سقطت أنْ من ج.

(2) الكتاب 2/ 281.

(3) في الأصل خبراً.

(4) في د إلا أن.

(5) في الأصل مفرد.

الخبر، ويجوز أن تُجعل "لا" غير زائدة؛ بل لنفي الجنس، لكن تُلغيها عن العمل لحصول شرط الإلغاء، وهو التكرير وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة، مثله مع جعلها زائدة سواءً. وبعضهم يجوِّز في "لا"[1] الثانية أن تكون عاملة عمل "ليس".

الوجه الخامس: رفع الأول وفتح الثاني على أن "لا" الأولى للتبرئة، لكنها ملغاة، لوجود الأمر المشترط في الإلغاء، وهو التكرير. ولا يلزم مع تكرير "لا" أن يتوافق الاسمان بعدها في الإعراب؛ إذ التكرير هو الشرط فقط. قال الرضي: "فإذا تقرر هذا فلا حاجة إلى ما ذكر ابن الحاجب من قوله: "وَرَفعَ الأَوَّلُ عَلَى ضَعفٍ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى لَيسَ"[2]، فَإنَّا لاَ نُضَعِّفُ هَـذا الْـوَجْهَ؛ بَـلْ هوَ مِثْلُ الْوَجْهِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ سَوَاءً فِي حُصُولِ التَّكْرِيرِ. وتَطَابُقُ الاِسْمَيْنِ إعْـرَاباً لَـيْسَ بِـشَرْطٍ، وَ"لاَ" فِـي الْجَمِـيعِ لِلتَّبْرِئَةِ، وَتَقْدِيرُ الْخَبَرِ فِي هذا الْوَجْهِ كَمَا فِي الرَّابعِ سَـواءً عَلَـى الْمَذْهَبَيْنِ"(2) وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ هَذا فِي الْمَتْنِ بعض مَا أَسْلَفْنَاهُ"[3] فِي هَذَا الْمَحَلِّ.

قال: بخلاف قوله[4]:

إِنَّ مَحَـــــلاً وَإِنَّ مُـــــرْتَحَلاً ** وَإِنَّ فِـي الـسَّفْرِ إِذْ مَـضَوْا مَهَـلاً

فَلاَ مَحِيدَ عَنِ النَّصْبِ.

أقول: البيت للأعشى، وكل من المحل والمرتحل مصدر ميمي بمعنى: الحلول والارتحال. و"السَّفْرُ" بسكون الفاء: اسم جمع على الصحيح، واحده سافِرٌ، مثل صحبٍ وصاحبٍ. وركبٍ وراكبٍ. قال الجوهري: "وَيُقَالُ: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُوراً: خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ فَأَنَا سَافِرٌ"[5]. وفي القاموس: والسافر: المسافر، لاَ فِعْلَ لَهُ"[6]. قُلْتُ: ويمكن التوفيق بين ما في

---

[1] سقطت من "ج".

[2] شرح الكافية 1/ 260، 261 والأوجه الخمسة التي ذكرها الدماميني مأخوذة بشيء من الاختصار من هذا الشرح.

[3] في الأصل و"ج" "سبقناه". وانظر ما ذكره ابن هشام في "لا" المكررة. المغني 1/ 239.

[4] هذا من شواهد المغني على أن "إذ" فيه للتعليل، ورواه سيبويه: "وَإِنَّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاً" ولا شاهد فيه. وهو في مطلع قصيدة للأعشى ميمون ديوانه: 233. وأمالي ابن الشجري 1/ 322، وقد تقدم في "إذ".

[5] الصحاح 2/ "سفر".

[6] القاموس 2/ "سفر".

الكتابين. والمَهَلُ بفتح الهاء: التؤدة وعدم العجلة، وقد مر إنشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل إِذْ من حرف الهمزة[1]. وأنشد المصنف صدره في ترجمة حذف الخبر من الباب الخامس[2]، وأنت خبير بأنه تعرض هنا إلى بيان وجه المخالفة بين لاَ و إِنَّ في الحكم، بالتصريح، ولم يفعل ذلك فيما تقدم، فلينظر فيه.

قال الثانية[3]: أن تكون عاملة عمل ليس كقوله[4]:

مَــــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَـــا ** فَأَنَـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لاَ بَـــرَاحُ

أقول: كان مقتضى الظاهر أن يقول الثاني بالتذكير، كما قال في الأول: أَحَدُهَا، لأنه[5] بصدد تفصيل الأوجه الخمسة التي قدم ذكرها؛ لكنه أنَّثَ على إرادة الْحَالَةِ. وقد أنشد المصنف هذا البيت في الباب الخامس حيث ترجم على حذف الخبر في تراجم الحذوف. والبيت لسعد بن مالك من شعراء[6] الحماسة، وقبله:

وَالْحَـــرْبُ لاَ يَبْقَـــى لِجَـــا ** حِمِهَـــا التَّخَـــيُّلُ وَالْمِـــرَاحُ
إِلاَ الْفَتَـــى الـــصَّبَّارُ فِـــي الـــنَّـ ** ـجَـــدَاتِ، وَالْفَـــرَسُ الْـــوَقَاحُ

والأبيات من مجزوء بحر الكامل المرفل. والثاني من هذين البيتين مدرج، آخر صدره النون الساكنة من النَّجَدَاتِ وأول عجزه النون المتحركة منها. والْجَاحِمُ: الْمُضْطَرِمُ[7]، ومنه:

(1) في الأصل و ج من حرف الألف.

(2) المغني 2/ 631.

(3) الثاني من أوجه لا النافية الخمسة.

(4) من قصيدة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس شاعر جاهلي. الحماسة شرح التبريزي 2/ 73 والخزانة 1/ 223. وابن الشجري 1/ 323.

(5) في ج لا به.

(6) في ج شعر.

(7) في د المضطرب.

الْجَحِيمْ. والتَّخَيُّلُ: الْخُيلاَءُ والْعُجْبُ. والْمَرَحُ بفتح الميم والراء: شِدَّةُ الفَرَحِ والنَّشَاطِ[1] يقـال: مَـرِحَ بالكسر مَرَحاً فهو مَرِحٌ. والاِسْمُ: الْمِرَاحُ بميم مكسورةٍ، وألفٍ بعد الراء، وهو الـذي في البـيت، ويجوز أن يكون مراد الشاعر: ذو التَّخَيُّلِ وَالْمِرَاحِ، فحذف المضاف، وعلى هـذا فالبدل في قوله: "إلاَّ الْفَتَى الصَّبَّارُ ... "البيتَ" ظاهرٌ، وإلا فهو جارٍ على اللغة التميمية في إبدال المنقطع. والـصَّبَّارُ: الْمُبَالِغُ في الصَّبْرِ، وهو الْحَبْسُ: والنَّجَدَاتُ جمع نَجْدَةٍ. والْوَقَاحُ: الـصُّلْبُ. والـصَّدُّ: الإِعْـرَاضُ والْمَـنْعُ. والـنِّيرَانُ بكسر النون الأولى جمع نارٍ، كَجِيرَانٍ جمع: جَـارٍ[2]. والْبَـرَاحُ: مصدر قولك: بَرِحَ مكانه، أي: زَالَ عنه وصار في الْبَرَاحِ، وهو الْمُتَّسَعُ من الأرض لا زرع فيها ولا شجر، كذا في الصحاح[3].

قال: إحداها[4] أن عملها قليل، حتى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود.

188/ أقـول: قـد يُـشكل / وجه الغاية هنا، وفي قوله[5] بعد ذلك: "أَنَّ ذِكْرَهَا قَلِيلٌ حَتَّـى إِنَّ الـزَّجَّاجَ لَـمْ يَظْفَرْ بِهِ". وجوابه يُعرفُ مما أسلفناه في "إنَّ" المكسورة المشددة، حيث قال هـناك: "وَاعتُرِضَ بِأَمْرَيْنِ، أَحَدِهِمَا: أَنَّ مَجِيءَ إِنَّ بِمَعْنَى نَعَمْ شَاذٌّ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ"[6]، فَرَاجِعْهُ.

قال: ويردُّه[7] قوله[8]:

تَعَـزَّ فَـلاَ شَـيْءٌ عَلَـى الأَرْضِ بَاقِـيَا ** وَلاَ وَزَرٌ مِمَّـــا قَـــضَى اللهُ وَاقِـــيَا

(1) سقطت من "ذ".
(2) ساقط من "ج".
(3) الصحاح 1/ "برح".
(4) إحدى الجهات الثلاث التي تخالف فيها لا ليس.
(5) في "ج" "قولك".
(6) ص: 26 من الأصل.
(7) أي: قول الزجاج أن لا تعمل في الاسم خاصة.
(8) الساهد في أن خبر لا هذه قد يذكر فلا يحذف كما هنا وهو قليل. والبيت لم يعرف قائله وهو من شواهد الهمع 2/ 119، وأوضح المسالك رقم: 108.

أقـول: تَعَـزَّ: تَـصَبَّرْ، و "عَلَـى الأَرْضِ": ظـرف مستقر صفة لـ "شَيْءٍ"، وقد يجعل لغواً متعلقاً ب بَاقِياً، والأول أولى. والوَزَرُ: المَلْجَأُ. والوَاقِي: الحَافِظُ، وبه يتعلق "مِمَّا قَضَى اللهُ".

قال: وأما قوله[1]:

نَـصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَـاحِبٌ غَيْـرَ خَـاذِلٍ ** فَـــبُوِّئْتَ بِالْكُمَـــاةِ حَـــصِينَا

أقول: نَصَرْتُكَ: أَعَنْتُكَ. والْخِذْلاَنُ: ترك العون والنصرة. وَبُوِّئْتَ حِصْناً، أي: جُعِلَ لـك مَبَاءَةً، أي: مَنْـزِلاً هُـيِّءَ وَمُكِّـنَ لك فيه. وَالْحِصْنُ: الْمَكَانُ الذي يُمْتَنَعُ فيه عن الْعَدُوِّ (وَالْحَصِينُ: الْمَنِيعُ)[2]. والْكَمَاةُ: الشُّجْعَانُ، واحدها: كَمِيٌّ.

قال: لاحتماله لأن يكون الخبر محذوفاً. و"غَيْرَ" استثناء.

أقول: والتقدير حينئذٍ: إِذْ لاَ صَاحِبٌ مَوْجُوداً إِلاَّ خَاذِلاً، أي: ليس موجوداً في حالة من الأحوال إلا في هذه الحالة.

قال: وعلى ظاهر قولهما[3] قول النابغة[4]:

وَحَلَّـتْ سَـوَادَ الْقَلْـبِ لاَ أَنَـا بَاغِـياً ** سِـوَاهَا، وَلاَ عَـنْ[5] حُـبِّهَا مُتَـرَاخِيَا

أقـول: الظاهـر أن في العـبارة قلـباً. وأن الأصـل: "وعلـى قولهما ظاهر قول النابغة"، وذلك لأن قوله: "لاَ أَنَا بَاغِياً" يمكن أن يكون على حذف مضاف، أي: "لاَ مِثْلِي بَاغِياً" فمدخول "لاَ" نكرة؛ لأن "مِثْلاً" لا يتعرف بالإضافة، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فأتى به منفـصلاً مـرفوعاً، وهـذا تأويل محتمل؛ لكنه خلاف الظاهر، فلذلك قلنا: إن التقدير: "وعلى

---

(1) شـاهد على أن "لا" غير عاملة عمل "ليس" بل هي مهملة، ورغم شهرة البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل 1/ 269 (تح: محي) والجنى الداني ص: 293.

(2) ساقط من "ذ".

(3) أي: ابن جني وابن الشجري لأنهما يريان أن "لا" العاملة عمل "ليس" تعمل في المعرفة أيضاً.

(4) ديوان النابغة الجعدي ص: 171 والخزانة 2/ 13 والصبان 1/ 253.

(5) في "ذ" "عن" وفي أمالي ابن الشجري 1/ 282 "لا أنا مبتغ".

قولهما ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر إشارة إلى أن ثم تأويلاً يخرج به البيت عن رأي ابن جني، وابن الشجري.

قال: ويقال في توكيده[1]: بَلْ امْرَأَةٌ.

أقول: وجه ذلك والله أعلم[2] أن بَلْ إذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته، فدخولها في قولك: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ بَلِ امْرَأَةٌ مقتضٍ لتقرير نفي الجنس على ما كان عليه وتثبيته على حاله، فجاء التوكيد بحسب المعنى، وكذا في قولك، لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ -بالرَّفعِ- بَلِ امْرَأَةٌ، فإن بَلْ فيه قررت النفي الأول على حاله. وإذا قلت: بَلْ رَجُلاَنِ عُلِمَ أن المقصود بالأول نفي الوحدة، لا نفي الجنس. فالإتيان ب بَلْ على هذا الوجه مقرر لنفي الوحدة على ما كان عليه، فحصل التأكيد، فتأمله[3].

قال: وإلا لتكررت.

أقول: تقدم أن مثل هذا ممتنع، وهو ربط جواب إِنْ الشرطية باللام، أو زيادتها فيه[4].

قال: فزعموا[5] أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير.

أقول: تقدم للمصنف في فصل: [غَيْرِ مِنْ حَرْفِ][6] الْغَيْنِ المعجمة أن قولهم: لاَ غَيْرُ لَحْنٌ[7] وقد قع فيه هنا، ويقع له منه مواضع ننبه عليها[8] عند إفضاء النوبة إليها. وفي هذا الكلام العطف ب لاَ النافية بعد تقدم إِلاَّ، نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ لاَ غَيْرُهُ وقد مر الكلام على ذلك في فصل إِنَّ المفتوحة المشددة[9] ويأتي الآن.

---

(1) اي نفي الجنس في قوله: لا رجل في الدار.

(2) ساقط من د.

(3) في د فتأمل.

(4) هذا شائع عند ابن هشام حيث يدخل اللام في جواب إن المدغمة في لا وقد نبه الدماميني على ضعفه مرات.

(5) أي الناس الذين غلطوا.

(6) ساقط من الأصل.

(7) قال ابن هشام: غير اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس، وقولهم لا غير لحن. المغني 1/ 157 تح: عبد الحميد.

(8) في ج لها.

(9) ص: 27 من الأصل.

قال: ولها[1] ثلاثة شروط.

أقول: يظهر لي أن الاقتصار على هذه الشروط، وهي: تقدم الإثبات، وعدم الاقتران بعاطف، وتعاند متعاطفيها، مسوغ لمثل قولهم: "مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ لاَ غَيْرُهُ"؛ إذ التقدير: "قَامَ زَيْدٌ لاَ غَيْرُهُ" فقد تقدمها الإثبات، ولم تقع بعد عاطف، وتعاند متعاطفاها.

ويدل على المحذوف الذي قدرناه الاستثناء المتقدم الواقع بعد نفي. والسكاكي ومن تبعه يمنعون مثل هذا التركيب بناءً على أن المنفي المعطوف بها شرطه ألا يكون منفياً قبلها بغيرها من الكلمات الموضوعة للنفي، كـ "لَيْسَ" و "مَا" و "إِنْ" وما أشبهها، فيمتنع نحو: 189/ قيل. ولذلك لم يوجد مثل هذا التركيب / في كلام العرب الْعَرْبَاءِ، وإن كثر في عبارة العلماء. وفي الكشاف: "فَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ نَذِيراً، لا حفيظاً، ولا مهيمناً عليهم"[2] و"ما كان ذلك إلى بغياً وعناداً، لا شبهةً في الإسلامِ، وما هي إلا شهواتٌ لا غير"[3].

قال: وزعم ابن سَعدان[4].

أقول: هو بفتح السين: علم منقول من السعدان وهو نبت من أفضل مراعي الإبل، ومنه قولهم: "مرعى ولا كالسعدان"[5]. وله شوك يشبه حلمة الثدي.

قال: فإذا قيل: "جاءني زيد لا بل عمرو" فالعاطف "بل" و "لا" ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة.

أقول: هذا معارض لقوله في فصل "بَلْ" من حرف الباء. أن "لاَ" تُزاد[6] قبلها لتوكيد[7] الإضراب بعد الإيجاب[8]، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي[9]. فإن قوله هنا، و "لاَ" رد لما قبلها صريح في أنها لنفي ما قبلها، فليست بزائدة، وهو خلاف ما تقدم.

---

(1) أي: "لاَ" العاطفة.

(2) المفتاح للسكاكي، فصل في بيان القصر: ص 127. وبهامشه: إتمام الدراية للسيوطي. مطبعة التقدم العلمية بمصر.

(3) الكشاف 1/ 546، النساء: 80.

(4) الكشاف 1/ 419. بتصرف: الآية: 19 آل عمران.

(5) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي الكوفي من أكابر القراء ت سنة 231 هـ. نزهة الألباء ص: 212 والذي زعمه أن "لاَ" العاطفة المسبوقة بنداء نحو "يا ابن أخي لا ابن عمي" ليس من كلام العرب...والمثل في مجمع الأمثال: 2/ 285.

(6) في "ج" "يزاد".

(7) في "ج" "ولتوكيد".

(8) في "د" "الإيجاد".

(9) المغني 1/ 113.

قال: والثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز: "جاءني رجلٌ لا زيدٌ".

أقول: هذا الشرط ذكره الشيخ أبو حيان، فقال[1]: "يشترط أن يكون ما قبل "لا" العاطفة غير صادق على ما بعدها"[2]، وسبقه إلى ذلك السهيلي[3] في نتائج الفكر، فقال: "لا شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها"[4]. وذكره أيضاً الأُبَّـدِي[5] في شرح الجزولية، فقال: "لا يُعطف بـ "لا" إلا بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل [عما بعدها][6]، (فيكون الأول لا يتناول)[7] الثاني، نحو: "جاءني رجلٌ لا امرأةٌ" و"عالمٌ لا جاهلٌ". فلو قلت: "مررت برجلٍ لا عاقلٍ" أو "برجلٍ لا زيدٍ" لم يجز؛ إذ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني. وهي لا تدخل إلا لتأكيد النفي، فإذا أردت ذلك المعنى جئت بـ "غير" فتقول: "مررت برجلٍ غير عاقلٍ" و"غير زيدٍ". ويجوز: "مررت بزيدٍ لا عمرٍو"؛ لأن الأول لا يتناول الثاني[8] انتهى.

قلت: كلام السهيلي والأبدي مبني على صحة مفهوم اللقب. وقد تقرر في أصول الفقه أنه غير معتبر على الصحيح، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل: "قام رجلٌ لا زيدٌ"، بأنه مثل: "قام رجلٌ وزيدٌ" في صحة التركيب، فإن امتناع "قام رجلٌ وزيدٌ"[9] ففي غاية البعد؛ لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيداً كان كعطف شيء على نفسه تأكيداً فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف لاشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير، مثل: "قام رجلٌ لا زيدٌ" في صحة التركيب، وإن كان معنياهما متعاكسين، وللبحث فيه مَجَالٌ.

---

(1) في "ج" "فقد".
(2) الارتشاف لأبي حيان 2/ 645.
(3) تقدم التعريف به ص: 41 من الأصل.
(4) نتائج الفكر ص: 258.
(5) في "ج" "الآمدي". والأبدي هو أبو الحسن بن محمد النحوي الأندلسي تلميذ الشلوبين وأستاذ أبي حيان. البغية 2/ 199.
(6) ساقط من الأصل ومن "ج".
(7) ساقط من "د".
(8) شرح الجزولية للأبدي لم أعثر عليه.
(9) سقطت من الأصل.

قال: ولا يمتنع [1] العطف بها على معمول الفعل الماضي.

أقول: قال في الجنى الداني: "والمعطوف ب لا إما مفرد، وإما جملة لها محل من الإعراب، نحو: "زيد يقوم [2] لا يقعد" [3]. قلت: مقتضاه امتناع العطف في قولنا: "يقوم زيد لا يقعد" وشبهه، وهو مشكل. ثم قال: "قال بعض النحويين: "ولا يعطف بها فعل ماض على ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب. لا تقول: "قام زيد لا قعد(4). وقال غيره: "ما جاء من نفي "لا للماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين: "قام زيد لا قعد" إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء"(4).

قال: قال امرؤ القيس [4]:

كَـأَنَّ دِثَـاراً حَلَّقَـتْ بِلَـبُونِهِ ** عُقَـابُ تُنوفَـى لاَ عُقَـابُ [الْقَـوَاعِلِ

أقول: دِثارٌ: اسم رجلٍ راعٍ. وحلَّقَتْ: ذَهَبَتْ. واللَّبُونُ: نوقٌ ذوات لبنٍ. وتنوفى: جبل عالٍ] [5]. والقواعِلُ: جبالٌ صغارٌ.

قال في الصحاح: "قال أبو زيد: اللّبون من الشاء والإبل: ذات اللبن غزيرة كانت أم بكيئةً، وجمعها: لِبْنٌ و لُبْنٌ." [6] ثم قال: "وابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية"(2). وظاهر هذا أو نصه أن اللبون: اسم جنس أضيف فيعم، فيكون المراد منه الإفراد. قلت: بتقدير أن تكون إضافة اسم الجنس تفيد العموم، لم يتعين أن يكون [7] هذا مراد الشاعر؛ إذ يحتمل أن يكون المراد بِ "لَبُونِهِ" واحدة، لا غير، وليس في اللفظ ما يدفعه، فمن أين الجزم

---

(1) في "د" و "ولا يمنع".

(2) في "ج" "يقوم زيد".

(3) الجنى الداني ص: 294، 295.

(4) الشاهد فيه أن لا عطفت على مَعْمُولِ الماضي، وهو رد لما قاله الزجاج من أن لا لا يعطف بها، بعد الماضي. ديوان امرئ القيس ص/ 174. والخزانة 4/ 471. والجنى الداني 295.

(5) ساقط من "ج".

(6) الصحاح 6/ لبن.

(7) في "ج" أن يكون مثل هذا.

بالعمـوم وفي القاموس: "وتنوفى كـ "جَلُولَى": ثَنِيَّةٌ مشرفةٌ 190/ قرب القواعل. ويقال: "ينوفى" بالتحتية فـيكون / "نوف"[1]، هذه عبارته، وهي مخالفة لما في المتن، ولم يتعرض في الصحاح في مـادة "تـنف"[2] إلى تفـسير هـذه الكلمة. وقضية ما في القاموس المَدُّ، والذي في البيت: القصر، فيحتمل أن يكون قصره للضرورة، والله تعالى أعلم.

قال: وإنما[3] لم تتكرر في: "لا نَوْلَكَ أن تفعل".

أقـول: قال الرضي: النول مصدر بمعنى التناول وهو هاهنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تتناوله[4].

قال: وفي الحديث: "فإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى"[5].

أقـول: المنـبت: المـنقطع. والحديث ورد في الأمر بالرفق في الأعمال الصالحة، وعدم المـبالغة فـيها[6]، علـى وجـه يؤدي إلى ملالها وتركها، فيكون صاحبها حينئذٍ كمن انقطع عن رفقـته في السفر؛ فإن جهد راحلته أعياها ووقفت، فلا هو بالذي وصل إلى مقصوده، ولا هو بالذي أبقى راحلته.

قال: وقول الهذلي[7]: "كيف أَغْرَمُ من لا شَرِبَ، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل"[8].

أقول: قول الهذلي مرفوع بالعطف على المبتدأ المتقدم، أي: وفي الحديث ذلك اللفظ، وفـيه قـول الهذلـي كـذا، وهـو سـجع، لا شعر. وبقيته: "فمثل ذلك يطل" بمثناة تحتية على أنه

---

(1) القاموس 3/ "تنف" وفيه: فيكون محله: ن و ف.

(2) في "ج" "يتف".

(3) في "ج" "وإن لم".

(4) في شرح الكافية "لا ينبغي أن تأخذه وتتناوله" 1/ 258.

(5) كشف الخفاء ومزيل الإلباس 1/ 257.

(6) في الأصل و "ج" الإيغال فيها".

(7) في فتح الباري 11/ 379 "الهذلي هو حمل بن مالك بن النابغة الهذلي، وكنيته أبو نضلة وهو صحابي نزل البصرة.

(8) نـص الحـديث: "أن رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم، قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر فأصـاب بطـنها وهـي حامـل فقـتلت ولدها في بطنها فاختصموا إلى النبي صـلى الله عليه وسلم فقضى أن دية ما في بطنها غـرة، عبد أو أمة، فقال ولي المرأة التي غرمت: كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب الخ... فمثل ذلك يطل، فقال صلى الله عليه وسلم: إنما هذا من إخوان الكهان" فتح الباري 11/ 377.

مضارع "طَلّ" مبنياً [للمفعول، أي: أهدر دمه، أو بباء موحدة على أنه ماض "يطل" مبنياً][1] للفاعل، يقال: "بطل هذا الشيء إذا ذهب مجاناً بغير شيء. وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في حق المتكلم بهذه السَّجَعَات "إنما هذا من إخوان الكهان"(2). وفي طريق أخرى: "أسَجْعًا كسجع الكُهَّان"[2].

قال: وقوله[3]:

وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

أقول: هذا عجز بيتٍ، صدره:

أَلاَ يَااسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى الْبِلاَ

"يـا" للنداء، والمنادى محذوف على رأيٍ. أو للتنبيه[4] كـ "ألا" على رأي آخر. واسْلَمِي: أمرٌ من السلامة، وهي البراءة من العيوب، دعا لدار ("مَيّ" بذلك) [5] و "مَيّ" اسم امرأة: وليس مرخماً من "مَيَّة" كما قد يتوهم. و "على" للمصاحبة، أي: اسْلَمِي مع بلادك، نحو: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾[6]، والْمُنْهَلُ: السائل بشدة، والْجَرْعَاءُ: رملةٌ مستويةٌ لا تُنبتُ شيئاً. والْقَطْرُ: المطر. والْقَطْرُ جمع قطرة، كذا في الصحاح[7].

قال: وقوله[8]:

---

(1) ساقط من "د".

(2) فتح الباري 11/ 380. برفع "سَجْع" أي اسجعٌ.

(3) الشاهد فيه أن لا لم تتكرر لأنه أريد الدعاء.
وهو لذي الرمة ديوانه 206 ط: كمبردج 1919. وأوضح المسالك رقم: 82. وابن عقيل رقم: 63.

(4) في الأصل "وللتنبيه".

(5) ساقط من "ج".

(6) البقرة من الآية: 177.

(7) الصحاح 2/ "قطر".

(8) الشاهد فيه كالذي قبله: وهو لعبد الله بن قيس الرقيات ديوانه ص: 3. تحقيق: نجم. دار صادر بيروت 1958.
وهو من شواهد ابن يعيش 10/ 101.

لاَ بَــارَكَ اللهُ فِــي الْغَوَانِــي، هَــلْ ** يُــــصْبِحْنَ إلاَّ لَهُــــنَّ مُطَّلَــــبُ

أقول: البيت لابن الرقيات. و "لاَ بَارَكَ اللهُ": دعاء بعدم البركة، وهي النماء والزيادة. والغواني جمع غانية: وهي الجارية التي غنيت بزوجها، وقد تكون التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي والزينة. والْمُطَّلَبُ: اسم مفعول، أو مصدر ميمي من اِطَّلَبْتُ الشيء على صيغة "الافْتِعَالْ" من الطلب. أي: هل يصبحن إلا لهن شخص يطلبنه ويتعشقنه، أو إلا لهن اطلابٌ لحبيب[1] يملن إليه. وهذا البيت شاهد على ظهور الكسرة[2] على الياء للضرورة رداً إلى الأصل، كما في قوله[3]:

مَــا إنْ رَأَيْــتُ وَلاَ أرَى فِــي مُدَّتِــي ** كَجَــوَارِيٍ يَلْعَــبْنَ فِي الْــصَّحْرَاءِ[4]

قال: وقول الشاعر[5]:

حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَـذَابُهُمُ ** تَــاللهِ لا عذَّبَــتْهُمْ بَعْــدَهَا سَــقَرُ

أقول: يفسرون "حَسْباً" في نحو هذا ب "كَفَى"، والأولى أن تُفسَّر ب "كَافٍ" أي: عذاب المحبين كافيهم في الدنيا، وهذا الظرف يتعلق ب "حَسْبٌ" لا بعذابٍ[6]. والفعل المنفي ب "لاَ" مستقبلٌ في المعنى لعمله في ظرفٍ مستقبلٍ[7]، أي: لا يعذبُهُمُ الله في الآخرةِ بعد الدنيا. و "سَقَرٌ" من أسماء النار.

---

(1) في "ج" "يحيب".

(2) في الأصل "الكبيرة".

(3) الخزانة 3/ 526. أمالي الزجاجي ص: 83. ابن يعيش 10/ 101. الشافية 4/ 403.

(4) في الأصل و "د" في "الصحراء".

(5) الشاهد فيه أن "لا" لم تتكرر في الماضي مع القسم لأنه مستقبل في المعنى. وهو من قصيدة للمؤمل بن أميل بن أسيدٍ المحاربي. قال صاحب الأغاني وهو كوفي من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.
شرح أبيات المغني 4/ 391، 392. والخزانة 3/ 522. والارتشاف 2/ 487.

(6) في "ج" "بالعذاب".

(7) سقطت من "ج".

قال: وَشَذَّ ترك التكرار في قوله[1]:

لاَ هُـمَّ إِنَّ الْحَـارِثَ بْـنَ جَـبَلَهْ ** زَنَـى عَلَـى أَبِـيهِ ثُـمَّ قَـتَلَهْ
وَكَـانَ فِـي جَارَاتِـهِ لاَ عَهْـدَ لَـهْ ** وَأَيُّ أَمْـرٍ سَـيِّءٍ لاَ فَعَلَـهْ؟

أقـول: هـذه الأبيات الأربعة من مشطور بحر الرجز. وقد عرف أن الميم المشددة في آخر الاسم الشريف عوضٌ عن حرف النداء. فيقال: اللهم. وسُمِعَ "لاَهُمَّ" كما في هذا الشعر. والظـرف الـذي هـو "فِـي جَارَاتِهِ" مستقر خبر "كان"، و "لاَ عَهْدَ لَهْ" حالٌ من الضمير المستكن في الظـرف، ولا يـصح أن يكـون خـبراً لــ "لاَ"، ولا متعلقاً "بِالْعَهْدِ"؛ لأن الحرف الناسخ لا يتقدم علـيه خـبره؛ ولا معمـول شيء مما بعد؛ لا سيما هو مصدر. وجعل 191/ المنفي هنا ماضياً لفظـاً ومعنـىً حتى يكون ترك التكرار شاذاً أمر ممكن / ؛ لكن يحتمل الاستقبال معنى، أي: وأي أمرٍ سيء لا يفعله بعد صدور تلك الأفعال القبيحة الشنيعة منه، قد يكون ترك التكرار شاذاً.

قال: "زَنَى" بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله: "زَنَاء" بالهمز بمعنى: "ضَيَّقَ"، وروي بتشديدها. والأصل "زَنَا" بامرأةِ أبيه، فحذف المضاف، وأناب "على" عن "الباء".

أقـول: لا حاجـة علـى رواية[2] تخفيف النون إلى أن يُدَّعى أن الأصل "زَنَأ" بالهمز بل يكـون مـن "الزِّنَا"، والألف منقلبة عن "ياء"، يقال: "زَنَا، يَزْنِي" إذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد أو الـرجم، وضـمَّن الفعـل معنى التعدي، فعدَّاه ب "عَلَى" أي: تعدَّى على أبيه بالزنا. والمراد أنه

---

(1) هـذا الرجـز نـسب لشهاب بن العيف العبدي، وقيل: لعامر أخيه، قال في الحارث ابن أبي سحر الغساني الأعرج من بني جبلة، وكان إذا أعجبته امرأة من قيس أرسل إليها فاغتصبها، وهو احد ملوك غسان في الجاهلية.
وقيل إن الرجز لعبد المسيح بن عسلة.
وفي المخصص لابن سيدة ج 16/ 23 قال بعض اللغويين: "زنا فلان على فلان بغير همز: ضَيَّقَ عليه".
وهـو مـن شـواهد الخزانة 4/ 228 وابن يعيش 1/ 109. وأمالي ابن الشجري 2/ 228 واللسان "زنا" والشاهد فيه أن "لا" بمعنى "لَمْ".
وفي الصحاح 1/ "زَنَا". "زَنَأ" بمعنى: "ضَيَّقَ".

(2) في "ذ" "روايته".

زنـى[1] بامـرأة أبـيه. ثم لم أقف على أن "زَنَأ" بالهمز وتخفيف النون بمعنى "ضَيَّق" ولم أر فيه بهذا المعنى إلا تشديد النون. ففي الصحاح: "وَزَنَّأ عَلَيْهِ تَزْنِئَةً، أيْ: ضَيَّقَ". وأنشد:

لاَهُـــمَّ إنَّ الْحَـــارِثَ بْـــنَ جَـــبَلَهْ ** زَنَـــا عَلَـــى أبِـــيهِ ثُـــمَّ قَـــتَلَهْ

قـال ابـن السكيت: إنما ترك همزة ضرورة[2] هذه عبارة الجوهري في "زَنَّأ عليه تزنيئةً" ضَـيَّقَ". وأمـا علـى رواية التشديد فظاهر كلام المصنف أن المراد بالفعل فاحشة الزنا، ولذلك قـال: "والأصـل: زنـا بامـرأة أبيه، إلى آخره، وهذا لا حاجة إليه أيضاً؛ بل المراد التضييق كما صرح بـه الجوهـري، وعلـيه فـلا حـذف ولا إنابـة أصـلاً، فإما أن يكون الفعل مهموزاً في الأصـل، وخفـف ضـرورةً كمـا ذكـر[3] في الصحاح، وإما ألا يكون من المهموز أصلاً. ففي القامـوس: "وَزَنَّـى عَلَـيْهِ تَـزْنِيَةً: ضَـيَّقَ"[4] فهـي لغـةٌ في المهمـوز، ولا حاجة إلى ارتكاب تلك الضرورة.

قال: وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت[5]:

إنْ تَغْفِـــرِ اللـــهُمَّ تَغْفِـــرْ جَمَّـــا ** وَأيُّ عَـــبْدٍ لَـــكَ لاَ ألَمَّـــا

أقـول: أبـو خـراشٍ بالخـاء المعجمـة: هـو خـويلد بـن مُرَّة الهذلي. والْجَمُّ: الكثير، والإلْمَـامُ: النـزول. والمعنـى: "وَأيُّ عَـبْدٍ لَـكَ لَـمْ يُلِـمَّ بِالْمَعَاصِي". ولو جُعل الفعل مستقبلاً بمعنى: "أيُّ عَبْدٍ لَمْ يُلِمَّ" لأمكن، والظاهر الأول.

قال: ولو صح لجاز: "لاَ أكَلَ زَيْدٌ وَشَرِبَ".

---

(1) في "ذ" رمى".

(2) الصحاح 1/ "زنأ".

(3) سقطت من "ج".

(4) القاموس 4/ "زنى".

(5) الشاهد فيه أن عدم تكرار لا فيه شاذ. قال البغدادي في شرح أبيات المغني 4/ 398. إنه بيت مفرد لأمية بن أبي الصلت الثقفي. وقد اشتهر عزوه لأبي خراش الهذلي. وقال السيوطي: قال السكري في أشعار هذيل، قال الأصمعي انه اخبر أن أبا خراش قاله وهو يسعى بين الصفا والمروة شرح أبيات المغني للسيوطي رقم: 388. وأورده ابن الشجري في أماليه ولم ينسبه 1/ 144. وهو من شواهد الجنى الداني 298، والخزانة 1/ 358- 359.

أقول: ظاهر هذا أنه ردٌّ لقول الزَّجَّاج[1]، وكما يرد عليه يرد على الزمخشري(4) بجامع أن التكرار اللفظي منتفٍ فيهما، وتكرير: لا بحسب المعنى متأتٍ هنا، فلا وجه لتخصيص الزَّجَّاج بالرد عليه بذلك. ويمكن أن يقال: إن المصنف قصد مناقشتهما جميعاً.

قال: وقال بعضهم: "لا" دُعائيَّةٌ، دعاء عليه ألا يفعل خيراً.

أقول: هذا وجهٌ ظاهر الحُسْن، لا غُبار عليه، وكان الأولى تقديمه على غيره من الأقوال التي ساقها.

قال: وقال آخر: "تحضيضٌ"، والأصل: "فَألاَ"[2] اقْتَحَمَ" ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف.

أقول: وجه الضعف ظاهرٌ، وهو حذف بعض الحرف لا لمقتضٍ، ولا ينبغي الالتفات إلى هذا القول أصلاً.

قال: وخالفهم[3] ابن مالك لصحة قولك: "جاء زيد لا يتكلم" بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال[4].

أقول: قد يُعتَرَضُ هذا بأن القرينة قامت في هذه الصورة على نفي الاستقبال، وعلى إرادة الحال، فيحمل الفعل عليه لا على الاستقبال، وليس الكلام فيه؛ وإنما الكلام حيث تُفقد قرينة الحال، ويُجاب بأن قول سيبويه[5] وأتباعه أن "لا" النافية تُخلِّصُ المضارع لِلاسْتِقْبَالِ ظَاهِرٌ فِي أنَّ هَذا المَعْنَى ثَابِتٌ لَهَا، كَـ"سَوْفَ" فَلاَ يُفَارِقُهَا، وحَمل الكَلاَمِ عَلى مَا إذَا لَـمْ تَقُـمْ قَـرِينَةٌ غَيـرَ الاِسْتِقْبَالِ حَمْـلٌ [لَـهُ][6] عَلَى خِلاَفِ ظَاهِرِهِ، فَلاَ يُصَارُ إِلَيْهِ، وَفِيهِ بَحْثٌ.

---

(1) قال الزجاج: إنما جاز عدم تكرار "لا" في قوله تعالى: "فلا اقتحم العقبة" البلد: 11 لأن قوله تعالى: "ثم كان من الذين آمنوا" البلد من الآية: 17 معطوف عليه، وداخل في النفي فانه قيل: فلا اقتحم ولا آمن. المغني 1/ 244.

(2) في الأصل "فلا".

(3) يريد الأكثرين الذين يرون أن "لا" تخلص المضارع للاستقبال.

(4) نص على ذلك في التسهيل ص: 4- 5.

(5) قال سيبويه: "وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه: لا يفعل. وإذا قال: ليفعلنَّ فنفيه: لا يفعل كأنه قال والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل..." الكتاب 3/ 117 تح هارون.

(6) سقطت من الأصل.

قَالَ: وَعَنْ الكُوفِيِّينَ أَنَّهَا[1] اسْمٌ.

أَقُولُ: وَجْهُهُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهَا كَلِمَةٌ، لاَ يَصِحُّ أَصْلُ المَعْنَى إلاَّ بِوجُودِهَا، فَلاَ[2] تَصْلُحُ لِلحَذْفِ، فَلاَ تَكُونُ زَائِدَةً، وَقَدْ وُجِدَتْ فِيهَا خِصِّيصَةٌ مِنْ خَصَائِصِ الاِسْمِ، وَهِيَ دُخُولُ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهَا، وَقَدْ كَرَّرَ[3] التَّفْتَازَانِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الكَشَّافِ النَّقْلَ عِنِ السَّخَاوِيِّ[4] أَنَّهَا اسْمٌ بِمَعْنَى 'غَيْر'[5]، وَيَظْهَرُ مِنْ كَلاَمِهِ أَنَّهُ مُرْتَضىً عِنْدَهُ.

قَالَ: كَمَا يُسَمُّونَ 'كَانَ' فِي نَحْوِ: 'زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ' زَائِدَةً وَإِنْ كَانَتْ مُفِيدَةً لِمَعْنًى[6]، وَهُوَ المُضِيُّ وَالانْقِطَاعُ.

أَقُولُ: لَكِنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ 'لاَ' فَرْقٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّ 'كَانَ' لاَ يَخْتَلُّ أَصْلُ المَعْنَى بِحَذْفِهَا؛ 192/ وَأَمَّا 'لاَ' هَذِهِ فَبِخِلاَفِ ذَلِكَ؛ عَلَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ 'كَانَ' تَدُلُّ عَلى الاِنْقِطَاعِ/ نَظَراً؛ إِذْ الصَّحِيحُ أَنَّهَا لاَ تَدُلُّ عَلَى اسْتِمْرَارٍ وَلاَ انْقِطَاعٍ، وَإِنَّمَا لَهَا دَلاَلَةٌ عَلى المُضِيِّ فَقَطْ، وَالاسْتِمرارُ وَالاِنْقِطَاعُ مَوْكُولٌ إِلى القَرِينَةِ.

قَالَ: سَوَاءٌ كَانَ المَطْلُوبُ[7] مِنْهُ مُخَاطَباً نَحْوُ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾[8] أَوْ غَائِباً نَحْوُ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾[9]، أَوْ مُتَكَلِّماً نَحْوُ: (لاَ أَرَيَنَّكَ هَا هُنَا).

---

(1) يريد 'لا' النافية المعترضة بين الجار والمجرور نحو 'غضبت من لا شيء'.

(2) في الأصل 'فلا يصح'.

(3) في 'د' 'وقد ذكر'.

(4) تقدمت ترجمته ص: 81 من الأصل.

(5) انظر حاشية التفتازاني على الكشاف مخطوط رقم: 917 ص: 132 (خ ق).
وينظر قول الكوفيين في الإنصاف 1/ 366.

(6) في 'د' 'المعنى'.

(7) يريد المطلوب منه ترك الفعل ب 'لا' الناهية.

(8) الممتحنة من الآية: 1.

(9) آل عمران من الآية: 28.

فَـصْلِ أَمْ مِـنْ حَـرْفِ الأَلِفِ وَقَالَ هُنَاكَ[1]: إِنَّ الصَّوَابَ العَطْف بِأَم[2]، وَقَدْ اتَّفَقَت النُّـسَخُ الَّتِـي حَـضَرَتْ بِالدَّرْسِ عِنْدَ إِقْرَائِي لِهَذا الكِتَابِ بِالقَاهِرَةِ المَحْرُوسَةِ بِجَامِعِهَا الأَزْهَرِ عَلَـى ثُبُوتِ أَوْ هُنا مَرَّتَيْنِ، وَهِيَ عَشْرُ نُسَخٍ أَوْ أَكْثَرُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَقْرُوءٌ عَلَى صَاحِبِنَا الشَّيْخِ مُحِـبِّ الـدِّينِ[3]، وَلَـدِ المصنف -رحمه الله- وَمِنْهَا ما يُقَالُ: إِنَّهُ مُعْتَنَىً بِتَصْحِيحِهِ. واللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[4]:

لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا

أَقُـولُ: الرَّبْـرَبُ: القَطِـيعُ مِنَ بَقَرِ الوَحْشِ، وَالحُورُ جَمْعُ: حَوْرَاء أَوْ أَحْوَر، وَالحَوَرُ: شِـدَّةُ سَـوَادِ العَـيْنِ، وَشِـدَّةُ بَيَاضِـهَا وَسَـوَادِهَا وَاسْـتِدَارَةُ حَدَقَـتِهَا، وَرِقَّةُ جُفُونِهَا وَبَيَاض مَا حَوْلِهَا،أَوْ اسْودَادُ العَيْنِ كُلِّهَا، مِثْلُ: الظِّبَاءِ.

ولاَ يَكُـونُ فِي بَنِي آدَمَ؛ بَلْ يُسْتَعَارُ لَهَا، كَذَا فِي القَامُوسِ[5]، قُلْتُ: وَالمُرَادُ فِي البيتِ الآخِـرِ، إِذْ هُـوَ فِـي وَصْـفِ بَقَرِ الوَحْشِ، وَإِنَّمَا هِيَ[6] مُسْوَدَّةُ كُلِّ العَيْنِ؛ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: الإِنْسِيَّاتِ بِطَرِيقِ الاِسْتِعَارَةِ، وَالمُرَادُ بِالمَدَامِعِ: العُيُونُ، سُمِيتْ بِذَلِكَ لأَنَّهَا مَحَلُّ الدَّمْعِ.

قَالَ: وَأَمَّا الإِغْلاَظُ[7] فَلَمْ[8] يُقْصَدْ لِذَاتِهِ.

---

(1) في الأصل "هنا".

(2) المغني 1/ 43.

(3) هو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام العلامة محب الدين ابن الشيخ جمال الدين ولد سنة خمسين وسبعمائة قيل فيه أنه كان الحى من ابيه، توفي سنة 799هـ البغية 1/ 148.

(4) للنابغة الذبياني، وعجزه: كَـأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دُوَّارِ، والشاهد فيه ان لا لنهي المتكلم نفسه، ديوانه ص: 75 تح محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف مصر، وهو من شواهد العيني 4/ 441، وأوضح المسالك: 3/ 185، والصبان على الأشموني: 3/ 4.

(5) القاموس 2/ "حور".

(6) في "د" "هو".

(7) يريد الإغلاظ في الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَـٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ التوبة: 123 وإنما المقصود لذاته هو الأمر بالوجدان اي: واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك.

(8) في الأصل "فلا".

أَقُولُ: لأَنَّهُ غَيْر مَحْمُودٍ فِي ذَاتِهِ، وَإِنّما يُحْمَدُ لِمَا يَنْشَأُ عِنْهُ فِي بَعْضِ المَوَاطِنِ مِنْ إِرْهَابِ العَدُوِّ، وَإِلاَنَةِ عَرِيكَتِهِ وَإِذْعَانِهِ إِلَى الحَقِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ العَوَارِضِ.

قَالَ: أَيْ "لاَ تفْتَتِنُوا"[1] بِفِتْنَةِ الشَّيْطَانِ.

أَقُولُ: فَعَدِلَ عِنِ النَّهْيِ عَنْ الافْتِتَانِ إِلَى النَّهْيِ عَنْ فِتْنَةِ الشَّيْطَانِ [لِيَحْصُلَ المَقْصُودُ مِنْ بَابِ الأَوْلَى، وذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ افْتِتَانِهِمْ هُوَ فِتْنَةُ الشَّيْطَانِ][2] لَهُمْ،فَإِذَا تَسَلَّطَ النَّهْيُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى المَقْصُودِ كَانَ تَسَلُّطُهُ عَلَى نَفْسِ المَقْصُودِ الأَصْلِيِّ أَحْرَى وأَحَقَّ.

قَالَ: وَعَلَى هَذا فَالإِصَابَةُ[3] خَاصَّةٌ[4] بِالمُتَعَرِّضِينَ.

أَقُولُ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لأَنَّ المَعْنَى فِي الأَصْلِ: "لاَ تَتَعَرَّضُوا لِلْفِتْنَةِ فَتُصِيبَكُمْ خَاصَّةً"، أَيْ: إِنْ تَعَرَّضْتُمْ لَهَا أَصَابَتْكُمْ خَاصَّةً، ثُمَّ عَدِلَ عَنْ السَّبَبِ إِلَى المُسبَّبِ، وَعَبَّرَ عِنِ المُتَعَرِّضِ لِلْفِتْنَةِ بِلَفْظِ الظَّالِمِ تَشْنِيعاً عَلَيْهِ بِالصِّفَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا عِنْدَ التَّعَرُّضِ، فَثَبتَ أَنَّ المَعْنَى عَلَى خُصُوصِ الظَّالِمِينَ بِالفِتْنَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ "مِنْ" مِنْ قَوْلِهِ: "مِنكُمْ" لِبَيَانِ الجِنْسِ، لاَ لِلتَّبْعِيضِ؛ لِئَلاَّ يَنْقَسِمَ المُتَعَرِّضُونَ لِلْفِتْنَةِ إِلَى ظَالِمٍ وغير ظَالِمٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلفِتْنَةِ وَالدُّخُولَ فِيهَا طَوْعاً لاَ يَنفَكُّ عَنِ الظُّلْمِ.

قَالَ: وَلَكِنَّ وُقُوعَ الطَّلَبِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ مُمْتَنِعٌ فَوَجَبَ إِضْمَارُ القَوْلِ أَيْ: "وَاتَّقُوا فِتْنَةً مَقُولاً فِيهَا ذَلِكَ".

أَقُولُ: هَذَا مِنَ المَشْهُورِ بَيْنَ القَوْمِ، وَقَرَّرَهُ بَعضُ المُتَأَخِرِينَ عَلَى وَجْهٍ لاَ يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى إِضْمَارِ القَوْلِ، فَقَالَ: لاَ شَكَّ أَنَّ طَلَبَ الضَّرْبِ مَثَلاً صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِالمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَتْ حَالاً مِنْ أَحْوَالِ الرَّجُلِ مَثَلاً فِي قَوْلِكَ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ" إِلاَّ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِهِ، أَوْ كَوْنِهِ مَقُولاً فِيهِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يُقَالَ فِيهِ، فَلاَ بُدَّ أَنْ يُلاَحِظَ فِي وُقُوعِهِ صِفَةً لَهُ هَذِهِ الحَيْثِيَّةُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ:

---

(1) يتحدث عن النهي في الآية: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ الأعراف: 27.

(2) ساقط من ج.

(3) مصدر "تُصِيبَنَّ" في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً﴾ الأنفال: 25.
واختلف في لا فقيل إنها ناهية، وقيل إنها نافية.

(4) في ج "متعلقة".

مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَطْلُوبٍ ضَرْبُهُ أَوْ مَقُولٍ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ لاَ عَلَى مَعْنَى الحِكَايَةِ؛ بَلْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ.

قَالَ: كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ[1]:

جَاؤُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أَقُولُ: أَنْشَدَ المُصَنِّفُ هَذا البَيْتَ فِي النَّوْعِ الثَّامِنِ مِنَ الجِهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ البابِ الخَامِسِ[2]، وَقَبْلَهُ.

مَا زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَأَخْتَبِطْ حَتَّى إِذا جِنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ

أَخْتَبِطُ: أَطَأُ الأَرْضَ وَطْءاً شَدِيداً وَجَنَّ الظَّلاَمُ بِفَتْحِ الجِيمِ: اشْتَدَّ سَوَادُهُ، بِحَيْثُ صَارَ يَجُنُّ كُلَّ شَيْءٍ، أَيْ: يَسْتُرُهُ والمَذْقُ بِفَتْحِ المِيمِ وَسُكُونِ الذَّالِ المعجمةِ مَصْدَرُ قَوْلِكَ: مَذَقْتُ اللَّبَنَ إِذَا مَزَجْتَهُ بِمَاءٍ، لَكِنْ أُرِيدَ بِهِ هَاهُنَا: المَمْذُوقُ، مُبَالَغَةً، نَحْوُ: الدِّرْهَمُ 193/ ضَرْبُ الأَمِيرِ، وَمَقْصُودُ الشَّاعِرِ وَصْفُ هَؤُلاَءِ القَوْمِ بِاللُّؤْمِ وَالبُخْلِ وَتَرْكِ إِكْرَامِ/ مَنْ نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الأَضْيَافِ، وَبَالَغَ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِمَا أَتَوا بِهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ اللُّؤْمِ إِلاَّ بَعْدَ سَعْيٍ وَاخْتِبَاطٍ وَمُضِيِّ جَانِبٍ مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوهُ إِلاَّ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِالمَاءِ حَتَّى صَارَ كَلَوْنِ الذِّيبِ لِوُرْقَتِهِ[3].

قَالَ: مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ[4]:

---

(1) الشاهد فيه أن 'هل رأيت' مقول لقول محذوف صفة لـ 'مذق'؛ لأن شرط الجملة الواقعة صفة أن تكون خبرية، وصدره: في ملحقات ديوان العجاج: 2/ 304.
'حتى إذا كَادَ الظلامُ يَخْتَلِطُ'، وهو من شواهد الخزانة 1/ 275، وابن يعيش: 3/ 53.

(2) صدره هو عجز البيت الثاني من الأبيات الثلاثة في ملحقات الديوان، وعجزه هو صدر الثالث، برواية 'يختلط' بدل 'يختلط' بدل 'واختلط' 2/ 304، تكراره في 2/ 585 من المغني.

(3) أي: ضَرَبَ لَوْنُهُ إِلَى الخُضْرَةِ: الصحاح 'ورق'.

(4) الشاهد فيه أن 'لا' النافية شبهت بـ 'لا' الناهية، فأكد الفعل بعدها، وهو من قصيد للنمر بن تولب الصحابي، أوردها صاحب جمهرة العرب ص: 191، من شواهد الأشموني بحاشية الصبان: 3/ 218.

فَلاَ الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ عَجُزُهُ:

وَلاَ الضَّيْفُ فِيهَا مَا أَقَامَ مُحَوَّلُ

الْجَـارَةُ: مَنصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَالرَّاجِحُ رَفْعُهُ عَلَى الابْتِداءِ لِسَلاَمَتِهِ مِنَ الحَـذْفِ، وَلِمُنَاسَبَتِهِ لِلاسْمِيَّةِ المَعْطُوفَةِ وَبَاءُ [بِهَا][1] ظَرْفِيَّةٌ، وَضَمِيرُهَا عَائِدٌ إِلَى أَرْضِ المَمْـدُوحِ، وَكَـذا ضَـمِيرُ فِـيهَا وَتَلْحَيَنَّهَا: تَلُومَنَّهَا، يُقَالُ: لَحَاهُ يَلْحَاهُ[2] لَحْياً: إِذا لاَمَهُ، يَقُـولُ لِمَمْدُوحِـهِ: لاَ تَلُـومُ[3] الجَـارَةَ الَّتِي دنَتْ مِنْكَ فِي أَرْضِكَ، وَلاَ تَمْنَعُهَا مِنْ قُرْبِكَ، وَلاَ الـضَّيْفُ فِـي أَرْضِـكَ مُحَـوَّلٌ مَـا أَقَامَ[4] بِكَ، تُكْرِمُ مَثْوَاهُ، وَتُحْسِنُ إِلَيْهِ، وَلاَ تُحَوِّلُهُ إِلَى غَيْرِ تِلْكَ الأَرْضِ تَبَرماً بِهِ وَلَوْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ، وَذَلِكَ آيَةُ الكَرَمِ وَالفَضْلِ.

قَالَ: وَالثَّانِي[5]: أَنَّ الفِعْلَ جَوَابٌ لِلأَمْرِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ التَّوْكِيدُ أَيْضاً خَارِجاً عَنِ القِيَاسِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا الوَجْهَ الزَّمَخْشَرِيُّ (فِي الكَشَّافِ)[6].

أَقُـولُ: نَـصُّ مَـا ذَكَـرَهُ فِي الكَشَّافِ: "وَقَوْلُهُ: "لاَ تُصِيبَنَّ" لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِلأَمْـرِ، أَوْ نَهْـياً بَعْـدَ أَمْرٍ، أَوْ صِفَةً لـ "فِتْنَةً"، فَإِذَا كَانَ جَوَاباً، فَالمَعْنَى: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لاَ تُصِيبِ[7] الظَّـالِمِينَ مِـنْكُمْ خَاصَّـةً؛ وَلَكِـنَّهَا تَعُمُّكُمْ، وَهَذَا كَمَا يُحْكَى أَنَّ عُلَمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ نَهَوْا عَنْ

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) سقطت من "ج".

(3) في الأصل: "لا تلم".

(4) في "ج" "قام".

(5) أي: القـول الثانـي من القول الثاني من القولين في "لا" من الآية المتقدمة "واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا..." فالأول أنها "ناهية" والثاني أنها "نافية" وهذا ينقسم إلى قولين الأول أن الجملة صفة لـ"فتنة".
والثاني – وهو المقصود – أن الفعل جواب الأمر، المغني: 1/ 246 – 247.

(6) ساقط من "د".

(7) في "د" "تصيبن".

المُنكَرِ تَعذِيراً فَعَمَّهُمُ اللهُ بالعَذَابِ، وَإِذَا كَانَت نَهياً بَعْدَ أَمْرٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَاحذَرُوا ذَنْباً، أَوْ عِقَاباً، ثُمَّ قِيلَ: لاَ تَتَعَرَّضُوا لِلظُّلْمِ فَيُصِيبَ العِقَابُ، أَوْ أَثَرُ[1] الذَّنبِ وَ وَبَالُهُ مَنْ ظَلَمَ مِنكُمْ خَاصَّةً، وَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً عَلَى إِرَادَةِ القَوْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَاتَّقُوا فِتْنَةً مَقُولاً فِيهَا: لاَ تُصِيبَنَّ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ[2]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاختَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَط

أَيْ: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَذَا القَوْلُ؛ لأَنَّهُ سَمَارٌ فِيهِ لَوْنُ الوُرْقِ الَّتِي هِيَ لَوْنُ الذِّئْبِ))[3] إِلَى هُنَا كَلاَمُهُ، وَالوَجْهُ الأَوَّلُ هُوَ مَا حَكَاهُ المُصَنِّفُ عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ ((لاَ تُصِيبَنَّ)) جَوَاباً لِلأَمْرِ وَالسَّمَارُ: اللَّبَنُ الرَّقِيقُ[4].وَالوُرْقَةُ: بَيَاضٌ يَضْرِبُ إِلَى سَوَادٍ كَالغُبْرَةِ.

قَالَ: وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ المَعنَى حِينَئِذٍ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تَتَّقُوهَا لاَ تُصِيبُ[5] الظَّالِمَ خَاصَّةً.

أَقُولُ: لاَ شَكَّ فِي حُصُولِ الفَسَادِ بِهَذَا الاعتِبَارِ؛ لأَنَّ عُمُومَ إِصَابَةِ الفِتْنَةِ يَكُونُ مُرَتَّباً عَلَى اتِّقَاءِ[6] المُخَاطَبِينَ لَهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لَكِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ بَرِيءٌ مِنْ عُهْدَةِ ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَّحَ بِالمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ الجَوَابِيَّةِ، وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لاَ تُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً، مَرْدُودٌ، لأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ الأَمْرِ، لاَ مِنْ جِنْسِ الجَوَابِ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تُقَدِّرُ فِي ائْتِنِي أُكْرِمْكَ: إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ.

أَقُولُ: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ الكِسَائِيِّ فِي المَسْأَلَةِ، وَأَمَّا الكِسَائِيُّ فَلاَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ المُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ المَلْفُوظِ، فَقَدْ أَجَازَ: لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ، وَ لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ

---

(1) في ج أمر.
(2) تقدم في ص: 192 من الأصل.
(3) السمار: اللبن الرقيق، الصحاح 2/ سمر.
(4) الكشاف: 2/ 152.
(5) في ج تصيبن.
(6) في الأصل و ج تقوى.

النَّارُ[1] عَلَى إِرَادَةِ: فَإِنْ تَدْنُ يَأْكُلْكَ وَإِنْ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ نَظَراً إِلَى المَعْنَى لِلقَرِينَةِ المُرْشِدَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى بُطْلاَنِ مَذْهَبِ الكِسَائِيِّ فِي ذَلِكَ، فَلَعَلَّ الزَّمَخْشَرِيَّ بَنَى عَلَيْهِ وَنَظَرَ إِلَى المَعْنَى فَقَدَّرَ مَا قَدَّرَ.

وَفِي الطِّيبِيِّ[2] إِشَارَةٌ إِلَى مَا قُلْنَاهُ.

قَالَ: وَقَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

يَقُولُونَ: لاَ تَبْعَدْ، وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي ... وَأَيْنَ مَكَانُ البُعْدِ إِلاَّ مَكَانِيَا؟

أَقُولُ: بَعُدَ بِضَمِّ العَيْنِ بُعْداً: ضِدُّ قَرُبَ كَـ ظَرُفَ ظَرْفاً، وَيُقَالُ بَعِدَ بِكَسْرِهَا بَعَداً، كَـ فَرِحَ فَرَحاً، بِمَعْنَى: هَلَكَ هَلاَكاً، وَقَوْلُهُمْ فِي الدُّعَاءِ لِلمَيِّتِ: لاَ تَبْعَدْ، المَعْرُوفُ فِيهِ فَتْحُ العَيْنِ، أَيْ: لاَ تَهْلِكْ وَقَوْلُهُ: أَيْنَ مَكَانُ البُعْدِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ بِالمَعْنَى الآخَرِ، وَهُوَ ضِدُّ القُرْبِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَيْنُ لاَ تَبْعُدْ مَضْمُومَةً بِهَذَا الاعْتِبَارِ، وَلَكِنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ بِالفَتْحِ، وَمِنْهُ قَوْلُ فَاطِمَةَ الخُزَاعِيَّةِ[4]:

إِخْوَتِي لاَ تَبْعَدُوا أَبَداً ... وَبَلَى، وَاللهِ قَدْ بَعِدُوا

وَقَدْ مَرَّ إِنْشَادُهُ فِي فَصْلِ كُلّ مِنْ حَرْفِ الكَافِ[5] وَالاِسْتِفْهَامُ المُفَادُ بِقَوْلِهِ: 194/ أَيْنَ لِلإِنْكَارِ، فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلنَّفْيِ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ/ إِلاَّ بَعْدَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا مَكَانُ البُعْدِ إِلاَّ مَكَانِيَا.

---

(1) شرح الكافية 2/ 267، قال ابن الحاجب: وامتنع: لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي.

(2) الطيبي تقدم التعريف به ص: 184 من الأصل وإشارة الطيبي هو قوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾ الأنفال من الآية: 25.
وقول الراجز: جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط.
فعلي تقدير مقول: لا تصيبن و مقول هل رأيت البيتان في علم المعاني والبديع والبيان ص: 79.

(3) الشاهد فيه أن لا للدعاء، وهو من قصيدة لمالك بن الرَّيْب المازني رثى بها نفسه والقصيدة في الخزانة: 1/ 317، 319.

(4) تقدم في المغني: 198.

(5) المغني: 1/ 198.

قَالَ: وَقَوْلُ الآخَرِ[1]:

فَـلاَ تُـشْلَلْ يَـدٌ فَـتَكَتْ بِعَمْـرٍو   فَإِنَّـكَ لَـنْ تُـذِلَّ، وَلَـنْ تُـضَامَا

أَقُـولُ: الـشَّلَلُ: فَـسَادٌ فِـي الـيَدِ، يُقَالُ مِنْهُ: شَلَّ يُشَلُّ كَـعَلِمَ يُعْلَمُ وَالفَتْكُ أَنْ يَأْتِيَ الـرَّجُلُ صَـاحِبَهُ وَهُوَ غَارٌّ غَافِلٌ حَتَّى يُشَدَّ عَلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[2] وَالذُّلُّ: ضِدُّ العِزِّ وَالضَّيْمُ: الظُّلْمُ، وَفِي البَيْتِ التِفَاتٌ مِنَ الغَيْبَةِ إِلَى الخِطَابِ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ النَّهْيَ وَالدُّعَاءَ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[3]:

إِذَا مَـا خَـرَجْنَا مِـنْ دِمَـشْقَ فَلاَ نَعُدْ   لَهَـا أَبَـداً مَـا دَامَ فِـيهَا الجُرَاضِـمُ

أَيْ: العَظِيمُ البَطْنِ.

أَقُـولُ: دِمَـشْقُ بِدَالٍ مُهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَمِيمٍ مَفْتُوحَةٍ، قَالَ فِي القَامُوسِ: وَقَدْ تُكْسَرُ[4] فشِينٍ معجمةٍ ساكنةٍ فَقافٍ، قَال الجَوْهَرِيُّ: قَصَبَةُ الشَّامِ[5] وَالجُرَاضِمُ: بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ، وَضَاءٍ معجمةٍ كَـعلاَبِطٌ فَسَّرَهُ المُصَنِّفُ بعَظِيمِ[6] البَطْنِ، وَلَمْ يُفَسَّرْ فِي الصِّحَاحِ، وَلاَ فِي القَامُوسِ إِلاَّ بِالأَكُولِ.

قَالَ: وَكَوْنُهَا لِلالْتِمَاسِ كَقَوْلِكَ لِنَظِيرِكَ غَيْرَ مُسْتَعْلٍ عَلَيهِ: "لاَ تَفْعَلْ"[7].

---

(1) الشاهد فيه أن لا للدعاء أيضاً، قال أبو زيد قائله رجل من بكر بن وائل جاهليّ وهو برواية 'بحر' ولن تلاما 'عوض عمرو، و 'تضاما' النوادر ص: 7، 8.

(2) الصحاح 4/ 'فتك'.

(3) لا يوجد في ديوان الفرزدق، وقال البغدادي في شرح الأبيات 5/ 17 وروي 'فلا بدت لنا أبداً عوض 'فلا نعد لها أبداً. قالَ وهي رواية ابن السكيت في كتاب أبيات المعاني: قال: قالَ: الأصمعي: وأظنه للوليد بن عقبة أخي عثمان بن عفان لأمه، أسلم يوم الفتح هو وأخوه قال ابن الشجري: إن لا فيه للدعاء الأمالي 2/ 226.

(4) القاموس 3/ 'دمشق'.

(5) الصحاح 4 'دمشق'.

(6) في ج 'بالعظيم'.

(7) في ج 'لا يفعل'.

أَقُولُ: إِنَّمَا احْتَاجَ إِلَى الإِتْيَانِ بِقَوْلِهِ: غَيْرُ مُسْتَعْلٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ فَرَضَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ نَظِيرُ الْمُتَكَلِّمِ؛ لأَنَّ الاِسْتِعْلاَءَ، لاَ يَسْتَلْزِمُ[1] العُلُوَّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَحَقَّقَ مِنَ النَّظِيرِ، بَلْ مِنَ الأَدْنَى أَيْضاً.

قَالَ: وَالثَّالِثُ: لاَ الزَّائِدَةُ الدَّاخِلَةُ فِي الكَلاَمِ لِمُجَرَّدِ تَقْوِيَتِهِ وَتَأْكِيدِهِ نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[2] ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[3].

أَقُولُ: لاَ تَتَعَيَّنُ الزِّيَادَةُ فِيهِمَا لاِحْتِمَالِ أَنْ يُضَمَّنَ مَنَعَكَ فِي الآيَتَيْنِ مَعْنَى حَمَلَكَ فَتَكُونُ لاَ نَافِيَةً وَحَرْفُ الجَرِّ مَحْذُوفاً، والتَّقْدِيرُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى عَدَمِ اتِّبَاعِي وَ مَا حَمَلَكَ عَلَى عَدَمِ السُّجُودِ وَبَقِيَ مَنَعَكَ فِي: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[4] عَلَى مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ، فَلَمْ يَتَأَتَّ إِدْخَالُ النَّافِي حِينَئِذٍ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[5]:

وَتَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَلاَّ أُحِبَّهُ ... وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

أَقُولُ: يَحْتَمِلُ: تَلْحَيْنَنِي أَنْ يُضْبَطَ بِيَاءِ الغَيْبَةِ، أَوْ بِتَاءِ الخِطَابِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ مَعْنَى اللَّحْيِ: اللَّوْمُ: واللَّهْوُ: اللَّعِبُ وَ أَنْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ خَفِيفَةً نَاصِبَةً فَتَنْصِبُ الْمُضَارِعَ مِنْ أُحِبَّهُ، وَأَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَالْمُضَارِعُ الْمَذْكُورُ مَرْفُوعٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ أَنْ، وَاسْمُهَا

---

(1) في ج يلزم.

(2) طه: 92.

(3) الأعراف من الآية: 12.

(4) ص من الآية: 75.

(5) الشاهد فيه أن لا زائدة، وقبله:

أَلاَ بِالْقَوْمِي قَدْ أَشَطَّتْ عَوَاذِلِي ... وَيَزْعُمْنَ أَنْ أُودَى بِحَقِّي بَاطِلِي

وهذا البيت يعين زيادة لا في الشاهد، وأنه بياء الغيبة، وأن أنْ خفيفة، وهو في الحجة لأبي علي شاهد على زيادة لا الحجة 1/ 122، الجنى الداني ص: 302.

وهو للأحوص عبد الله بن محمد بن عاصم الأنصاري الأوسي، شعره: 179، وفيه ويلحينني تح: عادل سليمان جمال، الهيئة العامة للتأليف والنشر، مصر، القاهرة، 1970.

ضَمِيرُ شَأنٍ مَحْذُوفٍ عَلَى رَأيِ الأكْثَرِينَ، أوْ غَيْرُهُ عَلَى رَأيِ المُحَقِّقِينَ، أيْ: أنّي لاَ أُحِبُّهُ وَالدَّائِبُ: الجَادُّ يُقَالُ: دَأبَ فُلاَنٌ فِي عَمَلِهِ، أيْ: جَدَّ وَتَعِبَ، قُلْتُ: وَإنَّمَا تَتَعَيَّنُ[1] زِيَادَةُ لاَ فِي هَذَا البَيْتِ إذَا كَانَ المُرَادُ: أنَّهُنَّ لَحَيْنَهُ عَلَى حُبِّهِ اللَّهْوَ، وَارْتِكَابِهِ إيَّاهُ، وَيَكُونُ عَجُزُ البَيْتِ كَالعُذْرِ[2] لَهُ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ مُسْتَأنَفاً، وَيَحْتَمِلُ أنْ تَكُونَ لاَ نَافِيَةً، وَيَكُونُ لَوْمُهُنَّ لَهُ عَلَى تَرْكِ اللَّهْوِ لاَ عَلَى حُبِّهِ، وَيَكُونُ عَجُزُ البَيْتِ حِينَئِذٍ جُمْلَةً حَالِيَةً إمَّا مِنْ فَاعِلِ يُلْحَى، أوْ مَفْعُولِهِ، وَقَصَدَ الشَّاعِرِ أنَّهُ مُبْغِضٌ لِلَّهْوِ لاَ مُحِبٌّ لَهُ وَأنَّ اللَّوَاحِي يَلُمْنَهُ عَلَى ذَلِكَ فِي حَالَةِ أنَّ دَاعِيَ[3] اللَّهْوِ جَادٌّ فِي الدُّعَاءِ إلَيْهِ غَيْرُ غَافِلٍ عَنْهُ، يَصِفُ نَفْسَهُ بِالجِدِّ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ وَعِصْيَانِهِ اللَّوَاحِيَ مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي إلَى اللَّهْوِ، فَهُوَ عَكْسُ المَعْنَى الأوَّلِ، فَإنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُعَيِّنُ المُرَادَ عُمِلَ بِمُقْتَضَاهَا؛ وَإلاَّ فَاللَّفْظُ مُحْتَمِلٌ؛ وَيَتَرَجَّحُ مَا قُلْنَاهُ بِسَلاَمَتِهِ مِنْ دَعْوَى الزِّيَادَةِ، وَهُوَ خِلاَفُ الأصْلِ.

قَالَ: قَالَ أبُو الحَسَنِ[4]: فَسَّرَتْهُ العَرَبُ: أبَى[5] جُودُهُ البُخْلَ وَجَعَلُوا "لاَ" حَشْواً[6].

أقُولُ إذَا صَرَّحَتِ العَرَبُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ هَذَا الإمَامِ المَوْثُوقِ بِهِ، طَاحَ القَوْلُ بِكَوْنِهَا نَافِيَةً عَلَى تَخْرِيجِ غَيْرِهِ[7] وَاللهُ تَعَالَى أعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

قَالَ: وَكَمَا اخْتُلِفَ فِي "لاَ" فِي هَذَا البَيْتِ، أنَافِيَةٌ أمْ زَائِدَةٌ كَذَلِكَ اخْتُلِفَ فِيهَا فِي مَوَاضِعَ مِنَ[8] التَّنْزِيلِ[9].

---

(1) في ج تعين.

(2) في ج كالعدول.

(3) في الأصل ادعي.

(4) الأخفش سعيد بن مسعدة.

(5) في الأصل أي يتحدث عن قول الشاعر في البيت:

أبَى جُودُهُ ((لا)) البُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... ((نَعَمْ)) مِنْ فَتًى لاَ يَمْنَعُ الجُودَ قَاتِلَهُ

والبيت مجهول قائله: وتفسيره في السيوطي رقم: 217، والخصائص 2/ 35، وأمالي ابن الشجري: 2/ 228، 231.

(6) معاني القرآن للأخفش 2/ 513.

(7) في الأصل قوله.

(8) سقطت من ج.

(9) أول المواضع في المغني قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ القيامة: 1، والمغني: 1/ 248.

أقُـولُ: يَنْبَغِـي أنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: كَمَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالعَامِـلُ فِـيهِ اخْـتُلِفَ الثانيةُ أيْ: اخْتُلِفَ فِي لاَ وَاقِعَةً فِي مَوَاضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ اخْتِلاَفاً 195/ مِـثْلِ الاخْـتِلاَفِ فِي لاَ وَاقِعَةً فِي هَذَا البَيْتِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: / كَذَلِكَ تَأْكِيداً لـ كَمَا اخْتَلَفَ لاَ مَعْمُـولاً لــ اخْـتَلَفَ الثَّانِيَةِ، وَقَوْلُهُ: أنَافِيَةٌ أمْ زَائِدَةٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى أنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ لاَ بِاعْتِـبَارِ مُـضَافٍ مَحْـذُوفٍ: أيْ: اخْتُلِف فِي لا جَوَابَ أنَافِيَةٌ أمْ زَائِدَةٌ، والرَّبْطُ مَحْذُوفٌ، أيْ: أنَافِيَةٌ هِيَ.

قَالَ: وَرُدَّ بِأنَّهَا[1] لاَ تُزَادُ لِذَلِكَ[2] صَدْراً بَلْ حَشْواً كَمَا أنَّ زِيَادَةَ مَا وَكَانَ كَذَلِكَ.

أقُـولُ: لاَ شَكَّ أنَّ الزِيَادَةَ وَقَعَتْ صَدْراً فِي مِثْلِ: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ بِالقِيَاسِ عَلَى مَا وَكَانَ، حَيْثُ لاَ يُزَادُ شَيْءٌ مِنْهُمَا صَدْراً بِأوْلَى مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ بِالقِيَاسِ عَلَى البَاءِ حَيْث زِيدَتْ فِي الصَّدْرِ.

قَالَ: وَذَلِكَ لأنَّ[3] زِيَادَةَ الشَّيْءِ تُفِيدُ اطِّرَاحَهُ.

أقُـولُ: إنَّمَـا تُفِيدُ الـزِّيَادَةُ التَّأْكِـيدَ والتَّقْوِيَةَ، أوْ تَحْسِينَ اللَّفْظِ وَتَزْيِينَهُ[4]، نَعَمْ: لاَزَمَ الزِّيَادَةَ غَالِباً اسْتِقَامَةُ الكَلاَمِ عِنْدَ طَرْحِ المَزِيدِ.

قَالَ: وَيَجُوزُ أنْ يَعَلَّقَ عَلَيْكُمْ بِ أتْلُ.

أقُـولُ: جَعَـلَ الظَّاهِـرَ تَعَلُّقَـهُ بِ حَـرَّمَ عَلَى الوَجْهِ [الأوَّل]، ثُمَّ ذَكَرَ إجَازَةَ الزَّجَّاجِ لِكَوْنِهَا اسْتِفْهَامِيَّةً[5]، وَذَكَرَ هَذَا الكَلاَمَ عَقِبَيْهِ، فَإنْ أرَادَ اخْتِصَاصَهُ به فَغَيْرُ ظَاهِرٍ، لإمْكَانِهِ مَعَ جَعْلِ مَا مَوْصُولَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الوَجْهِ الأوَّلِ، وَيَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ المُرَادُ جَوَازَ ذَلِكَ مُطْلَقاً، لاَ بِالنَّظَرِ إلَى قَوْلِ الزَّجَّاجِ فَقَطْ.

---

(1) اي: لا في الآية لا اقسم بيوم القيامة.

(2) في ج، ذ كذلك والمشار إليه هو زيادتها لمجرد التوكيد وتقوية الكلام.

(3) في الأصل ان.

(4) في الأصل وتبيينه.

(5) في الآية: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الأنعام من الآية: 151.

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّهَا نَافِيَةٌ عَلَى الأَوَّلِ[1]، زَائِدَةٌ عَلَى الثَّانِي[2].

أَقُولُ: هَذَا عَجِيبٌ جِدًّا، فَإِنَّ الأَوَّلَ هُوَ جَعْلُ "مَا" مَوْصُولَةً، وَ ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ صِلَةً، وَ "عَلَيْكُمْ" مُتَعَلِّقٌ بِ "حَرَّمَ" وَجَعْلُ: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾[3] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "مَا"، فَإِذَا جُعِلَتْ "لاَ" نَافِيَةً فِي هَذَا الوَجْهِ كَانَ فَاسِداً قَطْعاً؛ لاِقْتِضَائِهِ أَنَّ عَدَمَ الإِشْرَاكِ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

قَالَ: وَإِلاَّ لَكَانَ[4] عُذْراً لِلْكُفَّارِ.

أَقُولُ: فِيهِ إِدْخَالُ اللاَّمِ عَلَى جَوَابِ "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

قَالَ: وَرَجَّحَهُ[5] وَقَالَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ[6].

أقـول: قـول الـزَّجَّاج: إنهـم أجمعوا عليه مع اعترافه بأن هذا قول آخر للخليل غير قـوله: أنَّ "لاَ" زائـدة و "أنَّ" توكـيدية لا يلتئم، اللهم إلا أن يثبت رجوع الخليل إلى القول الذي رجحه الزجاج، أو يكون مراده بالمُجْمِعِين: المتأخرين، من النحاة عن زمن الخليل.

قال: و "لا" على هذه القراءة[7] نافية لا غير.

أقول: تقدم له التعبير ب "لاَ غَيْرُ"، وتقدم له التصريح بأن ذلك لحن[8].

قال: ووجهه[9] [10] أنه عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة إلى آخره.

---

(1) اي: "ما" في الآية.

(2) على التقدير الأول في إعراب "أنْ لاَ" وهو ان يكونا في موضع نصب بدلاً من "ما" على أنها موصولة.

(3) اي الإعراب الثاني، وهو ان تكون أن لا في موضع رفع خبر لـ "هو" محذوفاً و "لا" زائدة في التقديرين.

(4) اي عدم القول بزيادة لا في الآية: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام: من الآية: 109.

(5) اي قـول الخلـيل ان "أنَّ" في الآيـة: "وما يشعركم أنها إذا جاءت....." بمعنى "لعل" فهو مثل قوله: "إئْتِ السـوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً".

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج/ 282، 283.

(7) يريد القراءة برفع "يَأْمُرُكُمْ" من قوله تعالى: "... ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون. ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً آل عمران: 79، 80.

(8) المغني: 1/ 157.

(9) اي هو الزمخشري.

(10) ضـمير الغائـب في "وجهه" عائد إلى القول بكون "لا" غر زائدة في الآية "ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوءة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله، ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون. ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً. آل عمران 79، 80. وانظر الكشاف: 1/ 440.

أقول: والمعنى على ذلك: "ما كان لبشر أن يجتمع له الاستنباء وأَمْرُه بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين، أي أن الجمع بين هذه الأمور غير متأتٍّ. أما الاستنباء وأمرُهُ بعبادة نفسه فظاهر الاستحالة. وأما الجمع بين[1] أمره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والأنبياء فباطل للتناقض على ما قرره المصنف في آخر كلامه. وقال التفتازاني في تقرير كون "لا" نافية: "عطف هذا النفي على: "ثم يقول" قصداً إلى ترتب هذا المجموع على الإيتاء، بمعنى: "ما كان لبشر أن يؤتى النبوءة ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة"[2].

(1) في ذ: "وأما الجمع بين هذه الأمور".

(2) حاشية التفتازاني على الكشاف ص: 276 (رقم خ ق: 917).

"لاَتَ"

قال: وأبدلت "السين"[1] تاء.

أقول: هو إبدالٌ شاذٌ كما في "ست" فإن أصله: "سدسٌ"، فأُبدلَت "السينُ" تاءً، وكذا[2] "الدال".

قال: والتاء[3] لتأنيث اللفظة كما في "ثُمَّتَ" و "رُبَّتَ".

أقول: معناه أن كلاً من "ثُمَّ" و "رُبَّ" صالحٌ لأن يراد به اللفظ، فيكون مذكراً، وأن يراد به اللفظة فيكون مؤنثاً، فدخلت التاء للتنصيص على أن المراد الثاني، وعليه فينبغي أن يقول: "ثُمَّتَ" عاطفةٌ بالتأنيث لا غير، لأن التاء آيةٌ أن المراد لها اللفظة، فيجب تأنيث الضمير العائد إليها، ولو لم تكن التاء موجودة لجاز التذكير على إرادة اللفظ، والتأنيث على إرادة اللفظة. وجوَّز الرضي أن تكون [تاءُ][4] "لاَتَ" للمبالغة، في النفي، كما في "علامة"[5].

196/ **قال: والتاء زائدة في أول الحين /**

أقول: فيه ضعفٌ لعدم شهرة "تحين" [في اللغات][6] واشتهار: "لات حين"، وأيضاً فإنهم يقولون: "لاتَ أوان" و "لات هَنَّا" ولا يقال "تأوانٌ" و "تُهَنَّا". ومما يتمسك به هؤلاء القائلون بزيادة التاء في أول "الحين" قول الشاعر[7]:

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ** والْمُطْعِمُونَ تَحِينَ مَا مِنْ مُطْعِمِ

---

(1) في "ليس" التي هي اصل "لات" حيث قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وابدلت السين تاء.

(2) في "ج" و "كذلك".

(3) يريد تاء "لات" على المذهب الثاني في حقيقتها حيث يرى أنها كلمتان: لا النافية. وتاء التأنيث اللفظ.

(4) سقطت من الأصل.

(5) شرح الكافية: 1/ 271.

(6) ساقط من الأصل.

(7) ينسب لأبي وجزة السعدي يزيد بن عبيد، وهو من شواهد الخزانة: 2/ 147، 4/ 104 والرواية فيه ايضاً "زمان أين المُطْعِمُ" كما في الجنى الداني ص: 487. الأزهية: 264، وسر صناعة الاعراب: 1/ 180.

وأجـاب ابـن مالك بأن "لا" محذوفة كما حذفت في نحو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾[1]، وهو كثير إلا أنـه هـنا ضـعيف؛ لأن فـيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله؛ ولأن فيه إجحافاً بحذف شيئين.

قال: والثالث: أنها تعمل عمل "ليس".

أقـول: لمشابهتها إياهـا بكـسر[2] التاء، إذ تصير على عدد حروف "ليس"، مع سكون الوسط.

قال: والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

أقـول: وقـد يكـون المحـذوف هو المنصوب كقراءة من قرأ في الشواذ: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[3] بـرفع "الْحِـينَ" فـيكون اسم "لات" والخبر محذوفاً، أي "لاَتَ"[4] حِينَ مَنَاصٍ لَنَا". قال الرضـي: "وَلاَ يَمْتَـنِعُ كَـوْنُ "لاَتَ" هي "لاَ" التبرئة، ويقويه لزوم تنكير ما يضاف إليه[5] "حِينَ" فإذا انتـصب "حِـينَ" بعـدها، فالخبر محذوفٌ كما في: "لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ"، وإذا ارتفع فالاسم محذوفٌ، أي "لاَتَ حِـينَ حِينَ مَنَاصٍ" كما في: "لاَ عَلَيْكَ"[6]. قلت: ظاهر كلاه أنه لم ير[7] القول بأن "لاَتَ" هـي "لاَ" التـبرئة زيـدت الـتاء علـيها منصوصاً لأحد؛ ولذلك قال: ولا يمتنع كونها "لاَ" التبرئة. والزمخـشري قـد صـرَّح الأخفـش بأنهـا عنده "لاَ" النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخُصَّت بنفي الأحيان[8] وهذا هو الذي حكاه المصنف قولاً ثانياً عن[9] الأخفش[10].

---

(1) يوسف: من الآية 85 وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 365 بخ: رقم: 319 "عامة".

(2) في الأصل "بكسع".

(3) ص: من الآية: 3 وهذه قراءة عيسى بن عمر. مختصر شواذ القرآن ص: 130. وقراءة السبعة "وَلَاتَ حِينَ".

(4) في النسخ الثلاث "ليس".

(5) في "ج" "إليها".

(6) شرح الكافية للرضي: 1/ 271.

(7) في "ج" "لم يرد".

(8) الكشاف: 4/ 359.

(9) في "د" "للأخفش".

(10) قال الأخفش في قوله تعالى: "ولاتَ حينَ مَنَاصٍ" شبهوا "لاتَ" بـ "ليس" واضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون "لاتَ" إلا مع "حينَ" ورفع بعضهم "ولات حين مناص" فجعله في قوله مثل "ليس" كأنه قال "ليس أحدٌ" واضمر الخبر. معاني القران للأخفش: 2/ 670، وهو هنا ينص على ما أشار إليه ابن هشام من أنها "لا" النافية للجنس......".

قال: فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظ "الحين".

أقول: الذي ذكره الرضي على الفراء أنها تكون مع الأرقام كلها[1]، فبين[2] النقلين تخالف.

قال: فزعم الفراء أن "لات" تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة.

أقول: يسأل عما يتعلق به إذا كان حرف جر، فإن قلت: هلا حملت نقل الرضي أولاً عن الفراء أنها تكون مع الأوقات كلها، على ما إذا كانت عاملة للجر كما نقله المصنف هنا، وحملت حكاية المصنف أولاً: أنها لا تعمل إلا في لفظة "الْحِينِ" على ما إذا كانت عاملة للنصب، فلا يكون بين النقلين تعارض، قلت لا، لأن الرضي لما ذكر عنه أنها تعمل في الأوقات كلها أنشد[3]:

وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

والرواية فيه بنصب "السَّاعَةِ"، فلم يبق إذن للتوفيق بهذه الطريقة مجال.

قال: وأنشد[4]:

طَلَبُوا صُلْحاً، وَلاَتَ أَوَانِ

أقول: هذا صدر بيتٍ، عجزه:

---

(1) شرح الكافية 1/ 270.

(2) في ج "بين".

(3) البيت بتمامه هو:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلاَئِقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمْ

والبيت لم يعرف قائله: وهو بتمامه من شواهد ابن السكيت في الأضداد رقم: 290، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل للمرابط: 4/ 1273، والخزانة: 2/ 147 والجزء المستشهد به هنا في معاني القرآن للفراء: 2/ 397.

(4) الشاهد فيه أن الفراء زعم أن "لات" حرف جر. تجر الأسماء. معاني القرآن: 2/ 398 وهو من شواهد الخزانة 3/ 149 وابن يعيش: 9/ 32 والجنى الداني ص: 490 وفي شرح أبيات المغني للبغدادي 5/ 29 5 إنه من قصيدة لأبي زبيد الطائي النصراني.

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

[أنشده الزمخشري في الكشاف لأبي زبيد الطائي][1]

قال: والثاني أن الأصل: "وَلَاتَ أَوَانُ صُلْحٍ".

أقول: قال الرضي: "وَأَوانٌ" عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافاً في الأصل إلى جملة، فمعنى: "طَلَبُوَا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٌ" طَلَبُوا الصُّلْحَ وَلاَتَ أَوَانِ طَلَبُوا" ثم حُذفت الجملة، وبُني "أَوَانٌ" على السكون، ثم عوض التنوين عن المضاف إليه، كما في "يومئذٍ" فكُسرت النون لثلاث سواكن، كما كُسرت "ذَالٌ" "إذْ"، أو نقول: حُذِفت الجملة، وبُني على الكسر لا على السكون؛ لئلا يجتمع ساكنان، ثم أتيَ بتنوين العوض، ولا يُعوض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة[2] فلا يُعترض بنحو: "مِنْ قَبْلُ" والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(1) ساقط من الأصل. وانظر الكشاف: 3/ 395.

(2) شرح الكافية للرضي: 1/ 271.

"لَوْ"

قال: وهو قول "الشَّلَوْبِينِ"، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب؛ بل على[1] التعليق في الماضي.

أقـول: اخـتاره: "الْخَسْرُ[2] وَشَـاهِي"[3] مـن متأخـري الأصـوليين، وكـذا ابن هشام الخـضراوي[4]، علـى مـا حكاه المصنف وحكاه غيره عن ابن عصفور[5] أيضاً. فكان السبب في فـرار هـؤلاء مـن القـول[6] بالدلالـة على الامتناع أن جماعة من العلماء أوردوا على قول الجمهـور أنهـا حـرف امتـناع لامتـناع مواضـع يسيرة قد يُظن أن جواب "لَوْ" فيها 197/ غير ممتـنع، وأشْكَلَتْ تلك المواضع على هؤلاء فصاروا إلى أنها لمجرد الربط / في الماضي، كما أن "إنْ" لمجرد الـربط في المـستقبل؛ بل أدى إشكال تلك المواضع إلى أن قال القرافي[7]: "أنَّ "لَوْ" تاتي للـربط[8] تـارة، وتأتـي لقطـع الـربط أخـرى، فيكون جواباً لسؤال محقق أو متوهم وقع فيه الـربط، فـتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك الربط. كما لو قال القائل: "لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا زَوْجاً لَمْ يَرِثْ" فتقول: "لَوْ لَمْ يَكُنْ زَوْجاً لَمْ يُحْرَمِ الإِرْثَ"[9]، أيْ: لكونه ابن عمٍّ، وهذا شيء لم يقله أحد غيره.

---

(1) سقطت من "ج".

(2) في "ج" "الحسن وشاهين" تحريف.

(3) الخسر وشاهي: هو عبد الحميد بن عيسى بن عمويه بن يونس أبو محمد شمس الدين من علماء الكلام. نسبته إلى "خُسْرُو شَاهْ" من قرى تبريز، تقدم في علم الأصول والعقليات والفقه. توفي بدمشق سنة: 652 هـ. من كتبه: اختصار المهذب في فقه الشافعية، واختصار الشفا لابن سينا.

وتلخيص الآيات البينات للفخر الرازي.

شذرات الذهب: 5/ 255، والأعلام: 3/ 288.

(4) تقدم التعريف به ص: 151 من الأصل.

(5) تقدم التعريف به ص: 11 من الأصل.

(6) في "ج" "القوم".

(7) تقدم التعريف به في ص: 181 من الأصل.

(8) سقطت من "ج".

(9) الفروق للقوافي.

قال: تقول: لو جاءني أكرمته: لكنه لم يجيء، ومنه قوله[1]:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ** كَفَانِي -وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ- مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ** وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

أقول: البيتان لامرئ القيس، وقد أنشد المصنف عجز أولهما في الباب الرابع، في ترجمة الأشياء التي تحتاج إلى الرابط[2]. و "مَا" من قوله: "وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى" تحتمل أن تكون مصدرية، أي: "وَلَوْ أَنَّ سَعْيِي". وموصولاً اسمياً، أي: "وَلَوْ أَنَّ الَّذِي أَسْعَاهُ". ويحتمل أن تكون كافة. وقول القائل: "لَوْ كَانَت كَذَلِكَ لَكُتِبَتْ مُتَّصِلَةً ب "أَنَّ" لَيسَ بِشَيءٍ؛ لأَنَّ هَذَا الاِحْتِمَالَ لاَ يَنْدَفِعُ بِكِتَابَةِ مَنْ ظَنَّهَا غَيْرَ كَافَّةٍ، فَكَتَبَهَا مُنْفَصِلَةً. وَيَجْرِي ذَلِكَ كُلُّهُ فِي "مَا" مِنْ قَوْلِهِ: "وَلَكِنَّمَا أَسْعَى"، وَالتَّأْثِيلُ: التَّأْصِيلُ، يُقَالُ: مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ، أي: مُؤَصَّلٌ. وَيُرْوَى "فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى" بِالْفَاءِ. وَفِي شَرْحِ الْحَاجِبِيَّةِ لِنَجْمِ الدِّينِ سَعِيدٍ[3]: "وَلَوْ[4] أَنَّنِي أَسْعَى".

قال: وقوله[5]:

فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ يَمُتْ ** وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ

أقول: في الصحاح: "الْحَمْدُ"[6]: نقيض الذم، والْخُلْدُ: دوام البقاء. تقول: خَلَدَ الرجل يَخْلُدُ خُلُوداً، وأَخْلَدَهُ الله وخَلَّدَهُ تخليداً. والموتُ: ضد الحياة. وقد مَاتَ يَمُوتُ، وَيَمَاتُ أيضاً. قال: الراجز[7]:

---

(1) الشاهد فيه أن "لو" يفهم منها عدم وقوع الفعل، وهما لامرئ القيس شرح ديوانه: 167 المكتبة التجارية مصر: والخزانة: 1/ 158 وابن يعيش: 1/ 79.

(2) المغني: 2/ 508.

(3) تقدمت الإشارة إليه في ص: 169 من الأصل هو المشهور ب "سعيد العجمي، قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة.

(4) في "ج" "وإنني".

(5) كالشاهد قبله وهو لزهير من قصيدة مدح بها هرم بن سنان المري. شرح شعره، صنعه ثعلب، تح: فخر الدين قباوة، ص: 170.

(6) الصحاح: 2/ "حمد".

(7) من شواهد الصحاح: 1/ "موت".

بُـنَـيَّتِي سَيِّـدَةُ الْبَـنَـاتِ ** عِيشِي، وَلاَ نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

قلت: هذا من السريع لا من الرجز، والعادة جارية بأن لا يوصف صاحب الشعر المنشد بالراجز إلا إذا كان شعره ذاك من بحر الرجز. وإذا كان يَمُوتُ مضارع مَاتَ فوزن الماضي فَعَلَ بفتح العين، وإذا كان المضارع يَمَاتُ فوزن الماضي فَعِلَ بكسر العين.

قال: وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾[1]، **أي: فلم يريكموهم كذلك.**

أقول: ثبت في النسخ التي رأيتها فَلَمْ يُرِيكُمُوهُمْ بالياء. وكان مقتضى القياس حذفها للجازم. وقد استشكل [بعض[2] الطلبة بنهرواله في حلقة الدرس هذا اللفظ عند قراءته. فأجبت بأن رَأَى سُمِعَ فيه القلب بجعل العين في محل اللام، تقول: رَاءَهُ مثل: رَاعَهُ نص عليه في الصحاح[3].

وقد قُرِئَ في الشواذ ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾[4] بألف [بَعْدَ الرَّاءِ][5] وهمزة بعد الألف، وفي التسهيل في باب التصريف في الفصل الذي أوله: مِنْ وُجُوهِ الإِعْلاَلِ: الْقَلْبُ، وَكَثُرَ، نحو: رَاءَ في رَأَى[6] هذا نصه، ومضارع هذه يُرِيءُ بهمزة في الآخر بعد يَاءٍ مثل يُضِيءُ فإذا دخل الجازم سَكَّنِ الهمزة فتقول: لَمْ يُرِئْ زَيْدٌ وَجْهَهُ بإسكان الهمزة بعد الراء. ويسوغ بعد ذلك إبدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في نحو: بِيرٍ وحينئذٍ تثبت الياء مع

---

(1) الأنفال: 43.

(2) سقطت من الأصل.

(3) الصحاح: 6/ رأى.

(4) في البحر لأبي حيان: 8/ 493: قرأ الجمهور: أَنْ رَآهُ بالف بعد الهمزة، وقنبل بخلاف عنه بحذف الألف أن رَأَهُ وهي رواية ابن مجاهد العلق: 7 والسبعة لابن مجاهد ص: 392، وقراءته ليست هي القراءة التي أشار إليها الدماميني هنا. ولم يشر صاحب المحتسب والمختصر في الشواذ إلى هذه القراءة.

(5) ساقط من الأصل.

(6) التسهيل ص: 316.

الجـازم؛ لأنـه قد أخذ حظّه من العمل بإسكان الهمزة، فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلة كمـا تقـول: لَـمْ يَقْـرِيْ بإثـبات الـياء بعد[1] إبدال الهمزة. فإن قلت: هب أن القلب ثبت في الماضـي؛ لكـن لـيس الكـلام فـيه؛ بل في المضارع، فمن أين لك ادعاء القلب فيه؟ قلت: قد خرَّج الإمام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي[2] على ذلك قول الشاعر[3]:

كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيراً يَمانِيَا

فقـال: الأصـل: تَـرَأْ بهمـزة بعـد الألـف سُكِّنَت للجازم، فالتقى ساكنان، فحُذِف 198/ لـذلك أولهمـا، وهـو الألـف، ثـم أُبدِلت الهمزة / الساكنة بعد الفتحة ألفاً، نحو: لَمْ يَقْـرَا[4]، فقيل: كَأَنْ لَمْ تَرَىْ، وكفاك بهذا الإمام قدوة يُستند إلى قوله. إذا ثبت ذلك فلك أن تـضبط "يُـرِيكُمُوه"[5] من قول المصنف: "فَلَمْ يُرِئْكُمُوهُ" بهمزة ساكنة بعد الراء، ولك أن تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة، وهذا غاية ما يقال في هذا [المقام][6].

قال: وقول الحماسي[7]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ** بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

أقول: قد مر إنشاد هذا البيت، والكلام عليه في فصل "إِذَنْ" من حرف الألف[8].

قال: ثم قال[9]:

(1) سقطت من "ج".
(2) عرف به في ص: 41 من الأصل.
(3) صدره: "وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ" من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من شواهد المحتسب: 1/ 69، وسر الصناعة: 1/ 86، وابن يعيش: 5/ 97.
(4) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ص: 339، تح: مصطفى إمام، مكتبة المثنى القاهرة: 1949.
(5) في "ج" "يريكموهم".
(6) سقطت من الأصل.
(7) هو كالشاهد قبله في أن "لو" أفهمت عدم وقوع الفعل.
(8) تقدم في ص: 13 من الأصل.
(9) في نفس القصيدة.

لَكِنَّ قَوْمِي، وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ ** لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ، وَإِنْ هَانَا

إذ المعنى: لكنني لست من مازن؛ بل من قومٍ ليسوا في شيءٍ من الشَّرِ، وإن هان وإن كانوا ذوي عددٍ.

أقول: ظاهر كلامه أنه جعل: "وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ" حالاً مع اقترانها بالواو، وفي جواز تقديم مثلها خلافٌ، ثم الحالية إنما تتأتى على أن يكون صاحب الحال اسم "لَيْسَ" لا الضمير المستكِنَّ في خبرها الظرف، للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الأصح، ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام[1] بلا تكلف.

قال: فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[2].

أقول: قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ﴾[3] يعني: واتبعوا كتب السحر والشعوذة التي كانت تقرؤها على ملك سليمان، أي: على عهد مُلكه وزمانه، وذلك أن الشياطين كانوا يسترقون السمع ثم يضيفون[4] إلى ما سمعوا أكاذيب يلفقونها ويلقونها إلى الكهنة، وقد دونوها في كتب يقرؤونها ويعلمونها للناس. وفشا ذلك في زمن سليمان، حتى قالوا: إن الجن تعلم الغيب، وكانوا يقولون: هذا علم سليمان: وما تم لسليمان في ملكه إلا بهذا العلم، وبه يُسخِّر الإنس والجن والريح التي تجري بأمره[5] إلى هنا كلامه. وفهم[6] الاستدراك الواقع في الآية ظاهر بهذا التقدير.

---

(1) في ج "لأقام".

(2) البقرة: من الآية: 102.

(3) البقرة من الآية: 102.

(4) في ج "يضمون".

(5) الكشاف: 1/ 301.

(6) في د "ووجهه".

قال: وقول عمر –رضي الله عنه- : "نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ"[1].

أقـول: قـال الرضي بهاء الدين السبكي[2] في شرح التلخيص: "وَقَدْ نَسَبَ الخطيبي[3] هـذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، لا مـرفوعاً ولا موقـوفاً، لا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن عمر –رضي الله عنه– مع شـدة الفحص عنه"[4]. قلت: وكذا نسبه القرافي من أصحابنا في الفروق[5] إلى النبي صلى الله عليـه وسـلم، ووقـع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل: "أَنَّ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ"[6] وظاهر أنـه عـن الـنبي صـلى الله عليه وسلم، وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحـث عـن ذلك، فلم يقف عليه، ثم وقفت في "الحلية" لأبي نعيم[7] الحافظ، في ترجمة: "سالِم[8] مولى أبي حذيفة رضي الله عنه على حديثٍ رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قـال: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ "سَالِماً شَدِيدُ الْحُبِّ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَوْ كَانَ لاَ يَخَافُ اللهَ مَا عَصَاهُ".

قال: ثم تارةً يُعقل بين الجزئين ارتباطاً مناسبٌ، وتارةً لا يُعقل.

---

(1) في "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم: 1/ 177 مك الخانجي، ومطبعة السعادة بمصر- 1932- 1938: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة: إن سالماً شديد الحب لله، لو كان لا يخاف الله ما عصاه". وأما "نعم العبد صهيب" فهو في جل كتب النحو منسوب لعمر، من ذلك التصريح: 2/ 257 والصبان: 4/ 36، وحاشية الخضري: 2/ 128، والهمع: 2/ 65.

(2) تقدم: ص: 6 من الأصل.

(3) هو محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي شمس الدين المتوفى سنة 745 هـ. من كتبه: شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، وشرح المفتاح، وشرح تلخيصه وهو بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم: 590 د، "مفتاح تلخيص المفتاح". الدرر الكامنة: 4/ 260 والأعلام: 7/ 105، وبغية الوعاة: 1/ 247.

(4) شروح التلخيص: 2/ 79.

(5) الفروق للقرافي: 1/ 89.

(6) شرح المفصل لابن الحاجب. قال في الملحق: 4/ 158 "فقوله عليه السلام: "نعم العبد صهيب..." الحديث فلو كان لفظه يفيد ما ذكروه لصار المعنى: إنه خاف الله وعصاه، وذلك تناقض، فثبت أن "لو" لا تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، وإنما تفيد مجرد الاستلزام" الأمالي لابن الحاجب.

(7) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني أبو نعيم، من كتبه: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. ط. عشرة أجزاء. ودلائل النبوة ط. توفي سنة: 430 هـ. ابن خلكان: 1/ 26 والأعلام: 1/ 157.

(8) هو سالم بن معقل أبو عبد الله مولى أبي حذيفة بن عتبة: صحابي، من السابقين إلى الإسلام، فارسي الأصل. وفي صحيح الحديث: خذوا القرآن من أربعة: من ابن مسعود، وسالم، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل. شهد بدراً، وصرع يوم اليمامة بعد أن قطعت يمينه ويساره. الإصابة: رقم: 3052 والأعلام: 3/ 73.

أقـول: اعترافـه بـأن الـشرط سبب يأبى[1] هذا التقسيم، فإن السبب يقتضي ارتباطاً مناسـباً بيـنه وبـين مـسببه، ألا تـراه قـال بعـد ذلـك: "الثَّانِـي أنَّـهُ لَمَّا فُقِدَتِ الْمُنَاسَبَةُ فُقِدَتِ الْعِلِّـيَّةُ"[2]، فحيث تنتفـي المناسـبة تنتفي السببية، فلا يتأتى[3] التقسيم المذكور. وقد يقال: إن التقـسيم لم يقـع بالنـسبة إلى المناسـبة وعـدمها، وإنما وقع بالنسبة إلى التعقل فقط، والمنافي هو الأول، لا الثاني.

قال: ويُرجِّحه[4] أن ذلك هو الظاهر من ترتب الثاني على الأول.

أقـول: لا نُـسلِّم أنـه يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهور انحصار سببيته في ذلك الشيء، ولا نُسلِّم أن ذلك هو المتبادر إلى الذهن. / 199/

قال: أن يكون الجواب مقرراً[5] على كل حال من غير تعرض لأولوية، نحو: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾[6].

أقـول: لا مانـع مـن ادعـاء امتـناع الشرط والجواب جميعاً في هذه الآية، ولا محذور يترتـب عليه، ولا داعي إلى ما ارتكبه من كون الجواب (مقرراً)[7] على كل حال؛ بل الظاهر خلافه.

قال: وأن العبارة الجيدة قول سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[8].

أقـول: قال بعض المتأخرين: إنما ذكر سيبويه هذه العبارة؛ لأن أدوات الربط[9] لكلٍ مـنها مدلـول، فمـنها "إذا" و "إنْ" مـثلاً للمـستقبل، و "لَوْ" و "لَمَّا" للماضي، وهما متنافيان. فـ "لَوْ"

---

(1) في ج "يأتي".
(2) المغني: 1/ 259.
(3) في ج "فلايتا في".
(4) أي: جواز انحصار سبب الإكرام في المجيء في قوله: "لو جاءني زيد أكرمته".
(5) في الأصل "مقدراً".
(6) الأنعام من الآية: 28 "لعادوا لِما نُهُوا عنْهُ".
(7) في ج "مقرر".
(8) الكتاب: 4/ 244 تح: ها.
(9) في ج "الشرط".

للامتناع. و لَمَّا للوجوب، فإذا قلت: [لو قام زيدٌ قام عمرٌ، دلت لَوْ على الربط بينهما، وهما ممتنعان][1]. وإذا قلت: (لَمَّا قَامَ زَيدٌ)[2] قام عمروٌ دلت لَمَّا على الربط بينهما في الماضي، وهما واجبان، ف لَمَّا حرف لما وقع لوقوع غيره. و إِنْ و إِذَا لما يقع لوقوع غيره، شكاً[3] في الأولى وظناً في الثانية. و لَوْ بخلافهما: لما لم يقع في الماضي، ولكنه كان متوقعاً لوقوع غيره، والسين تدل على التوقع، وأتى سيبويه ب كانَ احترازاً عن إِنْ مثلاً. وأتى بالفعل المستقبل احترازاً من لَمَّا. (وأتى بالسين لأنه لو أتى بالمضارع مجرداً عنها احتمل أن يكون واقعاً[4] في الماضي، وليس مضمون لَوْ كذلك)[5] فأتى بالسين للدلالة على أنه (لَمْ يَكُنْ حينئذٍ لضرورة استقباله فهي مصرِّحةٌ بأنه)[6] لم يكن وقع، ولا هو واقعٌ ذلك الوقت؛ لأنه لو وقع فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع، لا أنه كان سيقع؛ لأن ظاهر قوله: أنه كان سيقع أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك، وأنه متوقع لوقوع غيره، فحسن دخولها في هذا الموضع، كما حسن في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[7]، وتأمل ذلك تجده لم يأت في مواضع نفي المستحيل أو المنزل منزلة المستحيل[8] فهذا تحرير عبارة سيبويه.

قال: والجواب[9] انه مفهوم من قوله: لِمَا كان سيقع، فإنه دليل على أنه لم يقع.

أقول: ما قدَّره[10] أولاً يقتضي أن المراد ب مَا سَيَقَعُ هو الجواب، وأن المراد ب غيره هو الشرط، ألا تراه لما قدر اللام توقيته بمعنى عند، قال، أي: أن الثاني ثبت عند ثبوت الأول. وما قاله ثانياً يقتضي أن ما كان سيقع هو الشرط، وبينهما تنافٍ.

---

(1) ساقط من الأصل و ج.
(2) ساقط من ج، د.
(3) في الأصل شاكاً.
(4) سقطت من د.
(5) ساقط من ج.
(6) سقطت من ج.
(7) الأنفال من الآية: 33.
(8) الكتاب: 4/ 224 تح: ها.
(9) أي الجواب عمن اعتقد أن في عبارة سيبويه نقصاً لعدم دلالتها على امتناع شرطها.
(10) في الأصل قرره.

قال: قوله عليه الصلاة والسلام[1] في بنت[2] أبي سلمة.

أقول: هي زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومية، من الصحابيات، روت عنه صلى الله عليه وسلم، وخرّج لها أصحاب الكتب الستة، وتوفيت سنة أربع وسبعين من الهجرة. وأمها هند أم سلمة بنت أبي أمية، أم المؤمنين المخزومية، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً، ماتت في إمرةِ[3] يزيد بن معاوية، (رضي الله عنها)[4].

قال: الثاني[5]: لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾[6].

أقول: قال في الصحاح: اللهج بالشيء: الولوع به، وقد لَهِجَ بالكسر يلهج لهجاً: إذا أغري فثابر عليه[7].

قال: على تقدير عدم[8] عِلْمِ الخير فيهم.

أقول: عِلْمُ عدم الخير فيهم أخصُّ من عدم علم الخير، فلو عبَّر بالأول لكان أليق بمقصوده؛ لكن لما كان عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة أنهم لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعاً، عبَّر بذلك مُريداً به ما تقدم؛ لأنهما متساويان في التحقيق بالنسبة إلى علم الله تعالى.

قال: كقوله[9]:

---

(1) يريد قوله صلى الله عليه وسلم: "إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة" فتح الباري: 10/ 175 كتاب النكاح.

(2) هي زينب بنت عبد الله المخزومية ربيبته صلى الله عليه وسلم وابنة أم المؤمنين أم سلمة. توفيت بالمدينة سنة 74 هـ. وفي الأعلام: 3/ 66 توفيت سنة: 73 هـ.

(3) في "د" "مدة".

(4) ساقط من "ج، د".

(5) أي ثاني التنبيهين: الأول في استعمال "لو لم تكن ربيبتي ...." الحديث.

(6) الأنفال من الآية: 32.

(7) الصحاح: 1/ "لهج".

(8) في "ج" "علم عدم".

(9) الشاهد فيه "ان" "لو" شرط للاستقبال. وهما آخر قصيدة لأبي صخر الهذلي شرح أشعار الهذليين: 936، 938.

وَلَـوْ تُلْتَقِـي أَصْـدَاؤُنَا بَعْـدَ مَوْتِـنَا ** وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَـلَّ صَـدَى صَـوْتِي -وَإِنْ كُنتُ رِمَّةً ** لِـصَوْتِ صَـدَى لَيْلَـى يَهَـشُّ وَيَطْرَبُ

أقـول: الأصـداء بالمد جمـع: صـدىً بالقصر، وهو ما يرده الجبل أو غيره من الأبنية المـرتفعة في الأمـاكن الخالـية علـى المصوِّت عنده. والرَّمْسُ: القَبْرُ، كذا في القاموس[1] وقال الجوهـري: "الـرَّمْسُ: تـراب القـبر" وهو في الأصل مصدر"[2]. يريد مصدر قولك: "رَمَسُوا قبر فـلانٍ" إذا كـتموه وسوّوْهُ مع الأرض، كما ذكره هو قبل. والسبسب 200/ بسينين مهملتين، وباءين موحدتين / : المفازة.

والجملـة الاسمـية حـال من فاعل "تلتقي" والرِّمَّةُ بكسر الراء: العظام البالية. "وَيَهَشُّ": يـرتاح، مـن قـولك: "هَشِـشْتُ" لفـلان بكـسر العـين، أَهَشُّ"[3] هشاسةً. والطَّرَبُ: خفة تكون لسرور أو حزن، والمراد هنا الأول. وقوله: "وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً" حال مِنْ: "صَدَى صَوْتِي". و "لِصَوتِ" يـتعلق ب "يُهَـشُّ"، وحـذف مثله متعلقاً ب "يُطْرَبُ"، أي: "يُهَشُّ لصوت[4] صدى ليلى ويطرب لـهُ". فـإن قلـت: هـذا مـن قبـيل التنازع؟. قلت: لا، على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما. فإن المفهوم منه أن التنازع إنما يكون في المعمول المؤخر[5].

وقـال الرضـي: "قَدْ يتنازع العاملان ما هو قبلهما إذا كان منصوباً، نحو: "زَيْداً ضَرَبْتُ و قَتَلْتُ". و "بِكَ قُمْتُ وَقَعَدْتُ" و "إِيَّاكَ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ"[6]: قلت: يلزم عليه عند إعمال الثاني تقـدم مـا في حيـز حـرف العطـف علـيه، وهـو ممتنعٌ. فإن قلت: قد ارتكبه الجمهور في نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا ﴾[7] ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾[8] ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[9] فجعلـوا الهمزة واقعة في الأصل

---

(1) القاموس: 2/ "رمس".
(2) الصحاح: 3/ "رمس".
(3) سقطت من "ج".
(4) في "ج" "لصوتي".
(5) الكافية لابن الحاجب ص: 68 بشرح ابن جماعة.
(6) شرح الكافية للرضي: 1/ 78.
(7) "أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض" الأعراف: 185.
(8) "أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم" يوسف: 109.
(9) "أثم إذا ما وقع آمنتم به" يونس من الآية: 51.

بعـد العاطـف؛ ولكـنها قُدِّمت عليه لفظاً. قلت: هذا الحكم ليس بمتعدٍ إلى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدير. والظاهر أن قول الشاعر: لصوت صـدى ليلـى (مقلـوبٌ مـن قوله: لَصَدى صَوْتِ لَيْلَى)[1]، ويدل عليه قوله أولاً: وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا، وقوله ثانياً: لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي.

قال: وقول توبة[2]

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ** عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا ** إِلَيْهَا صَدىً مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

أقول: الجندل: الحجارة، والصَّفائح: جمع صفيحة: وهي الحجر العريض. والبَشَاشَةُ: طلاقة الوجه، والإقبال على أخيك والضحك إليه، وفرح الصديق بالصديق، كذا في القاموس[3]. و زَقَا بزايٍ وقافٍ: صَاحَ. و الصَّدَى هنا طائرٌ يخرج من رأس المقتول إذا بَلِيَ بزعم الجاهلية. والاسمية الواقعة في عجز البيت الأول حالٌ من ضمير المتكلم المجرور ب عَلَيَّ و مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ إما مستقرٌ صفةً ل صَدَى، أو لَغْوٌ يتعلق ب صَائِحِ.

ومما يحكونه من الغرائب أن تُوبَةَ هذا مات، وتزوجت[4] محبوبته لَيْلَى المذكورة، فمرت ذات يوم مع بعلها (وهي بهودجٍ لها على مكانٍ قريبٍ من قبر تُوبَةَ فاستأذنت بعلها)[5] في الذهاب إلى القبر لزيارته، فأذن لها، فوقفت عليه وسلَّمت، وقالت: لَمْ أَعْهَدْكَ -يَا تُوبَةُ- كاذباً. أَلَسْتَ القائل: وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ البيتين. وقد سلمت، فأين ما قلت؟، فبينا هي كذلك؛ إذ طائر كان هناك فأحس بالبعير ففرَّ طائراً يصيح، فنفر البعير فسقطت

---

(1) ساقط من ج.

(2) الشاهد فيه كالذي قبله. وهما لتوبة ابن الحُمَيِّر. الحماسة شرح التبريزي: 3/ 267 وفي كتاب الأضداد لمحمد بن قاسم الأنباري الشطر الثاني من البيت الأول برواية: عَلَيَّ وفوقي تربة وصفائح، ص: 325.

(3) القاموس: 2/ بش.

(4) في ج وتزوج.

(5) ساقط من ج.

ليلى من عليه إلى الأرض فماتت[1]، ودُفنت هناك إلى جانب[2] قبر توبة، وهذا من غرائب الاتفاق، والله أعلم بحقيقة الحال[3].

قال: وقوله[4]:

لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ[5] إِلاَّ مُظْهِراً ** خُلُقَ الكِرَامِ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

أقول: لاَ يُلْفِكَ: لا يجدك. والرَّاجِي: الآمِلُ. تقول: رجوت فلاناً أرجوه رجواً ورجاءً، ورجاوةً. والخُلُقُ بضمتين: الطبيعة، ويجوز تخفيفه بإسكان اللام. والعَدِيمُ: الفَقِيرُ، بمعنى مُعْدِمٍ. كـ أَلِيمٍ بمعنى مُؤْلِمٍ، ويجوز أن يكون بمعنى معدومٍ تنزيلاً لوجود من لا مال له منزلة[6] العدم. وفي تهذيب الأزهري[7] عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ[8]: رَجُلٌ عديمٌ: لا عقل له، ومعدوم: لا مال له[9]. وعلى ذلك حمل بعضهم قول خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم بدء الوحي: إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وتكسب المعدوم[10] أي: تعطيه المال، و كَسَبَ يتعدى إلى واحد، نحو كسبت مالاً، وإلى اثنين، نحو: كَسَبْتُ غَيْرِي مَالاً. والحديث من هذا على رأي هذا القائل. والمفعول الثاني محذوف.

---

(1) سقطت من ج، د.

(2) سقطت من د.

(3) الحكاية في السمط ص: 119، 120، والأغاني: 11/ 229، 230.

(4) كالذي قبله، أي أن الفعل بعد لو للاستقبال. لم أقف على قائله، وهو من شواهد: الصبان: 4/ 38، والتصريح: 2/ 256، والجنى الداني ص: 285.

(5) في الأصل الراجيك وفي ج. وفي د الراجون.

(6) في ج تنزيل.

(7) هو محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي أبو منصور أحد أئمة اللغة والأدب ولد بهراة بخراسان وتوفي فيها كذلك، ألف تهذيب اللغة، وغريب ألفاظ الفقهاء، خ، وتفسير القرآن. توفي سنة: 370 هـ. الأعلام: 5/ 311، ومفتاح السعادة: 1/ 97.

(8) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي من اكابر أئمة اللغة توفي سنة: 230 هـ وقيل سنة: 231 نزهة الألباء ص: 207، 212.

(9) تهذيب اللغة، 2/ 251 تح: هارون ومحمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والنشر: ط 1964.

(10) فقالت خديجة رضي الله عنها لما قال لها صلى الله عليه وسلم: لقد خشيت على نفسي: كلا والله ما يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق فتح الباري: 1/ 33. وصحيح مسلم: 1/ 97 دار الفكر بيروت.

قال: وإنما أوَّلنا الترك[1] بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات.

أقول: قال في الكشاف: "لَوْ" مع ما في حيزه صلةٌ "لِلَّذِينَ" والمراد بهم الأوصياء، 201/ أمـرُوا بـأن يخـشوا الله تعـالى فيخافوا / على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم، خـوفهم علـى ذريـتهم لـو تركوهم ضعافاً، وشفقتهم عليهم، وأن يقدروا ذلك في نفوسهم، ويصوروه حتى لا يجسروا[2] على خلاف الشفقة والرحمة"[3]. انتهى.

فهـذا الوجه فيه موافقة للمصنف من جهة جعل الخطاب للأوصياء. وأما حمل الترك على مشارفته فسيأتي[4] فيما نورده من بقية كلام الكشاف. قال: الزمخشري: ويجوز أن يكون المعنـى: "وَلْيَخْـشَوْا على اليَتَامَى مِنْ الضَّيَاعِ". وقيل: هم الذين يجلسون إلى المريض، فيقولون: إن ذريـتك لا يغـنون عـنك من الله شيئا. فقدم مالك، فيستغرقه بالوصايا، فأُمِروا بأن يخشوا ربهـم ويخـشوا علـى أولاد المريض، ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد[5] أنفسهم لو كانوا. ويجـوز أن يتـصل بمـا قـبله، وأن يكون أمراً للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضـعفاء أقـاربهم، واليتامـى والمـساكين، وأن يتـصوروا أنهـم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضـائعين محـتاجين، هـل كانـوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة. فإن قلت: ما معنى وقوع: "لَوْ تَـرَكُوا" وجـوابه صلة للذين؟ قلت: معناه؛ وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركـوا خلفهـم ذريـة ضـعافاً، وذلـك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم، وكاسبهم، كما قال القائل[6]:

لَقَدْ زَادَ الْحَيَاةَ إِلَيَّ حُبّاً ** بَنَاتِي أَنَّهُنَّ مِنَ الضِّعَافِ

---

(1) في قوله تعالى: "وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم" النساء: 9.

(2) في "ج" "لا يحيدوا عن".

(3) الكشاف: 1/ 503.

(4) في "د" "فيأتي".

(5) سقطت من الأصل و"ج".

(6) في شرح شواهد الكشاف: 4/ 456 قال محب الدين أفندي: "قائل هذا رجل من تيم: وكان قد تلوم في الخروج إلى الغزو، ومنعته الشفقة على بنيات له. ونسب لسعيد بن مسحوج الشيباني، ولمحمد بن عبدالله الأزدي. قال البغدادي في شرح الأبيات 5/ 140 ففي قائله خلاف.

أُحَاذِرُ أَنْ يَرَيْنَ الْبُؤسَ بَعْدِي ** وَأَنْ يَشْرَبْنَ رَنْقاً غَيْرَ صَافِ[1]

إلى هنا كلام الزمخشري.

قال التفتازاني: يعني أن الصلة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول، كالصفة للموصوف، فيكف ذلك في الشرطية الواقعة صلة، وأجاب بأن كون حال الأوصياء، أو الجالسين أو الورثة وصفتهم[2] مضمون هذه الشرطية- قضية معلومة، وأشار إلى أنه لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاءً له [ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية. وفي كلام بعض النحاة أن لو هذه بمعنى إنْ، وهو الظاهر[3]. انتهى. فيكون حينئذ حمل الترك على مشارفته لأجل تصحيح وقوع خافوا جزاءً][4]؛ لانتفاء الخوف بعد الموت. والمصنف جعل الباعث على الحمل المذكور تصحيح الخطاب للأوصياء؛ لانتفائه بعد الموت، والأول هو الظاهر، فتأمله.

قال: ولهذا لا تقول: "لو يقوم زيد فعمرو منطلق" كما تقول ذلك مع "إنْ".

أقول: ليس امتناع هذا التركيب قاضياً بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل؛ إذ رُبَّ حرفٍ يكون بمعنى حرف آخر[5]، ولا يساويه في جميع أحكامه.

قال: فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: وظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع "لولا"، فيقولون[6]: "لَوْلاَ" حرف امتناع لوجود، والممتنع مع لولا هو الثاني قطعاً. فكذا يكون قولهم في "لَوْ"، وغير هذا القول أولى: لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثَمَّ أسباب أخر، ويدل على هذا: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[7]،

---

(1) الكشاف: 1/ 504.

(2) في الأصل "صفتهم".

(3) لم يعثر على الإحالة في الحاشية على الكشاف.

(4) ساقط من الأصل و"ج".

(5) سقطت من "د".

(6) سقطت من "ج".

(7) الأنبياء: 22.

فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد... [1] **إلى آخره.**

أقـول: قـال التفتازاني: "واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون علـى أنهـا لامتـناع الأول لامتـناع الثاني إما لما ذكره، وإما لأنه ملزوم والثاني لازم، وانتفاء الـلازم يـوجب انـتفاء الملـزوم من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم". قال: وأنا أقول: منـشأ هـذا الاعتراض قلة التأمل؛ لأنه ليس معنى قولهم: "لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يُـستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انـتفاء المـسبب أو اللازم؛ بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو سبب انـتفاء الأول، فمعنـى: ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [2] أن انتفاء الهداية إنما هو سبب انتفاء المـشيئة، يعـني أنهـا تـستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء المـشيئة، يعـني أنهـا تـستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مـضمون الـشرط مـن غـير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي، ألا ترى أن قولهم "لـولاَ" لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو: "لولاَ /202/ عَلِيٌّ لهلك عَمَرٌ" معناه / أن وجود "عَلِيٍّ" سـبب لعدم هلاك "عَمْرٍو" لا[3] أن وجوده دليل على أن "عَمْراً" لم يهلك؛ ولهذا صح مثل قولنا: "لَـوْ جِئْتَنِـي لأَكْـرَمْتُكَ؛ وَلَكِـنَّكَ لَمْ تَجِيءْ". اي، أن عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، كما قال الحماسي[4]:

فَـلَـوْ طَـارَ ذُو حَـافِـرٍ قَبْلَهَا ** لَـطَـارَتْ، وَلَكِـنَّـهُ لَـمْ يَـطِـرْ

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لا يطير ذو حافر[5].

وقال المعري[6]:

---

(1) لا يوجد بنصه في المطبوع من أمالي الحاجب. انظر الأمالي: 2/ 51، 4/ 155، 159.

(2) الأنعام: 149 وفي النحل: 9: "ولو شاء لهداكم اجمعين".

(3) في "ذ" لأن.

(4) هو من أبيات لأبي ربيعة في صفة فرس. الحماسة بشرح المرزوقي: 2/ 556.

(5) المطول، بتصرف، ص: 167، 168.

(6) من شواهد المطول أيضاً، وهو كالذي قبله شاهد على أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئاً، المطول ص: 167.

وَلَوْ دَامَتْ الدَّوْلاَتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ ** رَعَايَا، وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ

قال: وقوله[1]:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ ** دُونَ النِّسَاءِ، وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

أقول: المآزر جمع مئزرٍ بكسر الميم، وهو الملحفة كالإزار. وشدُّها كنايةٌ عن ترك الجماع. يمدح هؤلاء القوم بأنهم إذا أخذوا[2] في الحرب أقبلوا عليه ولم يكن لهم هم سواه، بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة إلى مواقعة النساء وقضاء الوطر منهن، وإن كن لا مانع يمنع من الرَّفَثِ إليهنَّ، وهو المراد بقوله: "وَلَو بَاتَتْ بِأَطْهَارِ"، وهو جمع طهر أي: وإن بتن متلبسات بالأطهار خاليات من المحيض، واختار لفظ "باتت" لإشعاره بالزمن الذي يكون فيه غشيانهن غالباً، وهو الليل.

قال: وقول كعب رضي الله عنه[3]:

أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

أقول: هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، وأولها[4]:

بَانَتْ سَعَادُ، فَقَلْبِيَ الْيَوْمَ مَتْبُولُ ** مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا، لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

---

(1) الشاهد فيه أن "باتت" يتعين فيه "معنى الاستقبال". اي ان "لو" فيه بمعنى "إن" للشرط في المستقبل، وهو آخر قصيدة الأخطل النصراني. ديوانه: 120، وحاشية الصبان: 4/ 39، والجنى الداني: 285 ونوادر ابي زيد: 150.

(2) في "د" "كانوا".

(3) رقم البيتين حسب ترتيب ابن هشام لبانت سعاد: 41، 42 شرح ابن هشام ص: 27.

(4) ص: 23 من نفس الشرح.

ومنها في المدح(2):

لَقَدْ أَقُومَ مَقَاماً لَوْ يَقُومُ بِهِ ** أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَو يَسْمَعُ الْفِيلُ
لَظَلَّ يُرْعَدُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ ** مِنَ الرَّسُولِ بِإِذْنِ اللهِ تَنْوِيلُ

بانت: فارقت. ومتبول: اسم مفعول من قولك: تَبَلَهُ الْحُبُّ إذا أسقَمَهُ وأفسده. والمتيم: المذلل. والمكبول: المقيد. والتنويل: الإعطاء. ومفعول أرى محذوف للإشارة إلى أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لقصد أن يذهب السامع كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوباً إلا جوز أن يكون الأمر أعظم منه بخلاف[1] ما إذا اقتصر على ذكر شيء.

قال: وأكثر وقوع هذه[2] بعد ودَّ أو يَوَدُّ.

أقول: وقع في عبارة ابن قاسم في شرح التسهيل عند قوله: لو التالية غالباً مفهم تمنٍ[3] أن قال: مِثْلُ أَحَبَّ واختَارَ وَتَمَنَّى وَوَدَّ (2). والسماع ثابت بعد هذين. وعدَّه أحبَّ و اختارَ في أمثلة ما يفهم تمنياً منتقد، إذ لا ترادف بينهما وبين تمنى، ولا تلازم[4] في المعنى؛ لأن الإنسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله، إما لأنه حاصل له أو لمعارض له في طلبه.

قال: ومن وقوعها بدونهما[5] قول قُتيلة[6].

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا ** مَنَّ الْفَتَى، وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

---

(1) في ج بخلاف لو.
(2) اي: لو المصدرية الحرفية التي بمعنى أنْ.
(3) قال في الجنى الداني: 288: ولا تقع لو المصدرية غالباً إلاَّ بَعْدَ مُفْهِمِ تَمَنٍ.
(4) في ج ولا يلازم.
(5) اي: ودّ و يودّ.
(6) من شواهد العيني: 4/ 471 وحاشية الصبان: 4/ 34، والجنى الداني ص: 288 والهمع: 1/ 81 وهو ضمن أبيات اوردها ابن هشام في السيرة: 2/ 42، والجاحظ في البيان والتبيين: 4/ 44 وابن مالك في شرح التسهيل: 1/ 256.
من أبيات نسبت لقُتيلة أخت النضر الذي أمر صلى الله عليه وسلم بقتله صبرا ونسبها الجاحظ في البيان والتبيين: 4/ 43 إلى ليلى بنت النضر. فلما سمع صلى الله عليه وسلم الشعر قال: لو كنت سمعت شعرها هذا ما قتلته.

أقول: قتيلة بقاف مضمومة، فمثناه فوقية، فياء التصغير، هي بنت النضر بن الحارث، قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها النضر صبراً، فأنشدته ابنته قتيلة المذكورة بعد قتل أبيها أبياتاً منها:

أَمُحَمَّدٌ، وَلأَنْتَ نَجْلُ نَجِيبَةٍ ** في قَوْمِهَا، وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ
مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا ** مَنَّ الْفَتَى، وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

فقال عليه الصلاة والسلام: "لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ"[1]، واستدل بهذا بعض الأصوليين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد، فيقال له: احكم بما شئت فهو صواب، وعلى وقوع ذلك فإن قوله عليه الصلاة والسلام: "لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ"(1) يدل على أن القتل وعدمه مفوضان إليه. والمانعون يجيبون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معيَّناً. فقيل له: لك أن تأمر بقتله وألا تأمر. ونحو ذلك. ويجوز أن يكون بوحي نزل بأنه لو شُفع فيه ما قُتل ونحوه. والنجيبة: الكريمة الحسيبة. والفحل: الذكر من كل حيوان[2]. كذا في القاموس. والمعرق: اسم فاعل من أعرق الرجل، صار عريقاً، وهو الذي له عرق في الكرم. ومعنى "لَوْ مَنَنْتَ": لَوْ [أَنْعَمْتَ[3]] وأحسنت. والمغيظ: اسم مفعول من "غاظة" "يغيظه". قال في القاموس: الغيظ: الغضب، أو شدته أو سورته وأوله[4]. والمحنق: اسم مفعول من "أحنقه" أي "غيظه، فهو تأكيد للمغيظ. و "لَوْ مَنَنْتَ" يحتمل /203/ أن / يكون اسم "كان" و "ضَرَّكَ" خبرها، أي: "مَا كَانَ مَنُّكَ ضَرَّكَ"، على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب، ويحتمل أن يكون فاعلاً ب "ضَرَّكَ"، والجملة خبر "كَانَ"، واسمها ضمير شأن.

---

(1) حديث: "لا تقتل قريش بعد هذا صبراً" رواه مسلم: 3/ 1409 وهو في البيان والتبيين: 4/ 44 وزهر الآداب للحصري: 1/ 66.

(2) القاموس: 4/ "فحل".

(3) سقطت من الأصل.

(4) القاموس: 2/ "غيظ".

قُلْتُ: وعلى كون "ما" مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم: "بخلاف ما لو كان كذا"، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي[1]. "بخلاف ما لو وقع ميتاً"، وقول صاحب التلخيص[2]: "بخلاف ما لو أُخِّر"، فيكون التقدير: "بخلاف وقوعه ميتاً"، و "بخلاف تأخره". و "ما" زائدة بين المضاف والمضاف إليه، نحو: "جئتك غير ما مرة". هذا أقرب ما يُخرَّج مثل هذا التركيب عليه، والله تعالى أعلم.

قال: وقول الأعشى[3]:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِم ** مِنَ التَّأَنِّي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

أقول: جُلُّ الشيء: معظمه. والتَّأنِّي: مصدر قولك: تأنى في الأمر، أي: توقف وتنظَّر. والحزم: ضبط الأمر والأخذ بالثقة فيه. و "مِنْ" تعليلية [مُتَعَلِّقَةٌ][4] ب "فَاتَ". والمختار نصب الحزم على أنه خبر "كَانَ" و "لَوْ عَجِلُوا" اسمها؛ لأن الحرف المصدري المقدر بمعرَّفٍ يُحكم له بحكم الضمير. ولهذا قرأ السبعة ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ﴾[5] ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا ﴾[6] بنصب الأول. والرفع ضعيف لضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف. نص المؤلف على ذلك في أوائل الباب الرابع[7].

قال: وقول امرئ القيس[8]:

---

(1) يريد مختصره الفقهي: "جامع الأمهات" الفه في فروع الفقه المالكي.

(2) أي القزويني الخطيب، صاحب الإيضاح. انظر: ص 21 من الإيضاح هامش الشروح الأربعة.

(3) الشاهد فيه أن "لو" مصدرية. نسبه الأشموني كذلك (4/ 34) للأعشى؛ ولا يوجد ضمن القصيدة التي له على وزن هذا البيت ورويه "ودع هريرة..." وقال السيوطي هو من قصيدة للقطامي. شرح شواهد المغني: 2/ 650.

(4) سقطت من الأصل.

(5) الجاثية م الآية: 25.

(6) العنكبوت من الآية: 24.

(7) المغني: 2/ 453.

(8) شرح المعلقات للزوزني ص: 22 دار القاموس بيروت والخزانة: 4/ 496.

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا[1] وَمَعْشَراً ** عَلَيَّ حِرَاصاً، لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

أقول: تجاوزت الشيء وجاوزته بمعنى: "جُزْتُهُ"، أي: ذهَبْتُ وخلَّفْتُهُ. والأحراس، قيل جمع حارس، كـ "صَاحِبٍ" و "أَصْحَابٍ"، وأباه بعضهم بناءً على أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت. و "أَصْحَابٌ" عند هذا القائل جمع "صَاحِبٍ" بالكسر، كـ "نُمِرٍ" و "أَنْمَارٍ"، أو "صَحْبٍ" بالسكون اسم جمع كـ "نُهْرٍ" و "أَنْهَارٍ". وأما قولهم في مثل: "أجناؤها أبناؤها"[2] فقد قيل: إنهما جمع: "جانٍ" و "بانٍ"، أي: الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها(1). وقال الجوهري: "أَنَا أَظُنُّ أَنَّ الْمَثَلَ: "جُنَاتُهَا بُنَاتُهَا"؛ لأن "فاعلاً" لا يُجمع على "أفعال"، وأما الأشهاد والأصحاب فجمع: "شَاهِدٍ" و "صَحْبٍ"؛ إلا أن يكون هذا من النوادر؛ لأنه يجيء[3] في الأمثال ما لا يجيء[4] في غيرها"[5]. هذا كلامه. وقيل: "الأحراس" جمع: "حَرَسٍ" كـ "حَجَرٍ" و "أَحْجَارٍ". و "حَرَسٌ" جمع "حارسٍ" كـ "خَادِمٍ" و "خَدَمٍ". والمعشر: القوم. والحراص: جمع "حريص"، كـ "ظَرِيفٍ" و "ظِرَافٍ". يقال: حرص على الشيء كـ "ضَرَبَ" و "حَرِصَ" كـ "عَلِمَ" فهو "حَرِيصٌ". و "يُسِرُّونَ" يُروى بالسين المهملة من الإسرار، وهو الإظهار والإخفاء مشتركٌ بين الضدَّين، وقد أجيز الوجهان في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾[6]، كما أُجيز في هذا البيت، قال بعض شارحي المعلقات: "وَحَمْلُه عَلَى الإِخْفَاءِ أَوْلَى؛ لأن امرئ القيس ملكٌ، والملوك لا يُقدَرُ على قتلهم علانية"[7]. قلت: فيه نظرٌ، أما أولاً، فلا نسلم عدم القدرة على قتل الملوك علانية؛ فكم من ملك قُتل جهرةً، ولو سُلِّم لجاز أن يحمل حرصهم على التمني، وليس من شرط المتمنى أن يكون مقدوراً عليه، وأما ثانياً فقد روي: "يُشِرُّونَ" بالشين المعجمة، والإشرار: الإظهار

---

(1) في ج "إليها".
(2) انظر أصل المثل في مجمع الأمثال: 1/ 167.
(3) في الأصل و ج "يجوز".
(4) في ج "يخفى".
(5) الصحاح: 6/ "جنى".
(6) يونس: 54.
(7) شرح الزوزني ص: 22.

فقـط. فحمـل الرواية الأخرى على هذا توفيقاً بين الروايتين أولى، وهذا المصدر المسبوك من ﴿لَوْ﴾ وصلتها في محل جر على أنه بدل اشتمال من ضمير المتكلم المجرور ب ﴿عَلَى﴾.

قـال: ويـشهد للمثبـتين[1] قـراءة بعـضهم: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[2] بحـذف النون، فعطف ﴿يُدْهِنُوا﴾ بالنصب على ﴿تُدْهِنُ﴾ لما كان معناه ﴿أَنْ تُدْهِنَ﴾.

أقـول: الـذي يظهـر لي أن ﴿يُدْهِنُوا﴾ منصوب بأن مضمرة جوازاً، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من ﴿لَوْ﴾ وصلتها، فهو من باب عطف مصدر على 204/ مصدر آخر، هذا هو الذي ينبغي أن يقال؛ فإنه تخريج / ماشٍ على القواعد، بخلاف تخريج المصنف.

قـال: ولا دلـيل في هـذا[3]، لِجـواز أن يكـون النـصب في ﴿ فَنَكُون ﴾[4] مـثله في: ﴿ إِلَّا وَحْيًا ﴾[5] إلى آخره.

أقـول يعـني أن ﴿نَكُـونَ﴾ منصوبة بأن مضمرة، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم، وهو ﴿كَرَّةً﴾ أي: لَيْتَ لَنَا رُجُوعاً[6] فكوناً من المومنين.

قال: وقول ميسون[7]:

وَلُبـسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

[1] أي الذين يقولون بورود ﴿لَوْ﴾ مصدرية.

[2] القلم: 9 قال أبو حيان ﴿وجمهور المصاحف على إثبات النون قال، وقال هارون﴾ إنه في بعض المصاحف ﴿فيدهنوا﴾ البحر: 8/ 309 وقال في نصبه وجهان: أنه جواب ﴿ودوا﴾ الذي يتضمن ﴿ليت﴾ والثاني أنه على توهم النطق بـ ﴿أن﴾، أي: ﴿ودوا أن تدهن فيدهنوا﴾.

[3] اي لا دليل في نصب ﴿فنكون﴾ على ان ﴿لو﴾ في الآية للتمني و ﴿فنكون﴾ جواب الطلب.

[4] في الآية: ﴿فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين﴾ الشعراء: 102.

[5] ﴿وما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب...﴾ الشورى: 51.

[6] في ﴿ج﴾ رجوعنا، فكوننا.

[7] الشاهد فيه أن ﴿تقرّ﴾ منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤول مرفوع بالعطف على ﴿لبس﴾. والبيت في الكتاب: 1/ 426. والمقتضب: 2/ 27، والخزانة: 3/ 593، والجنى الداني ص: 157. والأبيات في درة الغواص ص: 53. تح (محمد أبو الفضل) دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة- القاهرة.

أقـول: مَيْـسُونُ غـير منـصرف للعلمـية والتأنـيث، وهـو اسم امرأة معاوية ابن أبي سـفيان، وهـي مَيْسُونُ بنت بحدل. وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو كما أثبتناه هنا -وهو الصحيح- وثبت في بعضها باللام. مكان الواو: لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وليس بصحيح، فالرواية كما ذكرناه أولاً، وقبل هذا البيت:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ[1] فِيهِ ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

وبعده:

وَأَكْلُ كُسَيْرَةٍ فِي كِسْرِ بَيْتِي ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيفِ
وَأَصْوَاتُ الرِّيَاحِ بِكُلِّ فَجٍّ ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَقْرِ الدُّفُوفِ
وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ دُونِي ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطٍّ أَلُوفِ
وبِكْرٌ يَتْبَعُ الأَظْعَانَ صَعْباً ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بغل زَفُوفِ
وَخِرْقٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ ** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِلْجٍ عَنِيفِ

قالـت ذلـك لما تـزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البادية إلى الشام، فكانت تُكثـر الحـنين إلى ناسها، والتذكر لمسقط رأسها، فاستمع إليها يوماً، وهي تُنشد هذه الأبيات، فلما سمعها معاوية قال لها: ما رضيت ابنةُ بَحْدَلٍ حتى جعلتني عِلْجاً عنيفاً.

تُخْفِـقُ بكـسر الفـاء، مـضارع خَفَقَـتِ الـريح خَفَقَانـاً. وخفيقها، أي: دوي جريها. والأرواح، جمع: الريح. والْمُنِيفُ: العالي المشرف. والعباءة: ضرب من الأَكْسِيَةِ. والشُّفُوفُ، جمـع: شَـفٌّ بفـتح الـشين المعجمة، وهو سترٌ رقيقٌ من صوفٍ. يستشف ما وراءه[2]، كذا في الصحاح. وقال في القاموس: الشَّفُّ، ويُكسرُ: الثوبُ الرَّقيقُ، وجمعه: شُفُوفٌ. و شَفَّ الثوب يَـشِفُّ شفوفاً وشفيفاً: رَقَّ فحكى ما تحته[3]. و كِسْرُ البيتِ، بكسر الكاف: أسفلُ شُقَّة الخِباء

(1) في ج: الأرياح.
(2) الصحاح: 4/ شفف.
(3) القاموس: 3/ الشف.

التي[1] تلي الأرض من حيث يُكسر جانباه. والفَجُّ: الطريق الواسع، بين جبلين. وبعضهم يترك القيد. والدّفُوفُ: جم دُفٍ بضم الدال وفتحها، وهي الآلة التي يضرَبُ بها. والْبَكْرُ بفتح الباء: الْفَتِيُّ من الإبل. و"الْخِرْقُ" بكسر الخاء المعجمة: الكريم السخي. و"النّحيفُ: الهزيلُ". والعنيف: الذي لا رفق عنده. ومرَّ تفسير: "الْعِلْجِ".

قال: بدليل أنهم جمعوا لها[2] بين جوابين، جواب منصوبٍ بعد الفاء، وجوابٍ باللام كقوله[3]:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ** فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
يَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ** وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ

أقول: هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحارث من بني تغلب بن وائل. واسمه امرؤ القيس، وقيل: "عَدِيٌّ". قال هذا الشعر حين أدرك بثأر أخيه كليب المذكور فيه، واسمه: "وَائِلٌ" وكنيته: أبو الماجدة، كذا في شرح أمالي القالي[4] لأبي عبيد البكري[5]. و"الذّنَائِبُ" بالذال المعجمة والنون (آخِرُهُ بَاءٌ)[6] موحدة: [7] مَوْضِعٌ، كذا في الصحاح[8]، ويحتمل أن يكون جمع: "ذُنَابَةٍ"، وهي مكان من الوادي ينتهي إليه سيله، أو مسيل ماء في الحضيض، وهو القرار من الأرض، عند منقطع الجبل، أو مسيل في التلعة، وهو ما ارتفع من الأرض. والزير،

---

(1) في "ج" "الذي".
(2) أي: "لو" التي تفيد التمني.
(3) الشاهد فيه أن "لو" للتمني. وهما لمهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه "كليب". الصبان على الأشموني: 4/ 32، والعيني: 4/ 463 والجنى الداني ص: 289.
(4) أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي: من كتبه: الأمالي في الأخبار والأشعار. والبارع في اللغة والمقصور والممدود والمهموز. توفي سنة 356 وفيات الأعيان: 1/ 74، والأعلام: 1/ 32.
(5) سمط اللآلي لأبي عبيد البكري: 1/ 112 تقدمت ترجمته ص: 122 من الأصل.
(6) ساقط من "ج".
(7) في "ج" "واحدة".
(8) الصحاح: 1/ "ذنب".

بكسر الزاي أوله: الذي يحب محادثة النساء ومجالستهن، سمي بذلك لكثرة زيارته لهن. والجمع: أَزْوَارٌ وَزِيرَةٌ و أَزْيَارٌ، كذا في القاموس[1]، وفيه أيضاً: وَقَولُ مُهَلْهِلٍ بِيَوْمِ الشُّعْثُمَيْنِ: لم يفسروه. والظاهر أنه موضعٌ كانت فيه وقعةٌ[2]. قلت: في شرح الأمالي للبكري: وَالشُّعْثُمَانُ: شَعْثَمٌ، 205/ و شُعَيْثٌ / ابنا معاوية بن عامر بن ذُهْلِ بن ثعلبة. واسم شَعْثَمٍ: حَارِثَةُ[3]. انتهى.

فالظاهر أن هذا اليوم نُسب إلى هذين الأخوين لاختصاصهما بالغلبة فيه أو لغير ذلك، لا أنه اسم مكان. و بَاءُ بِالذَّنَائِبِ ظرفية. و أَيُّ زِيرٍ المراد به كُلَيْبٌ، فهو ظاهر أقيم مقام المضمر. وَبَاءُ بِيَومِ الشُّعْثُمَيْنِ للإلصاق المعنوي، كما في أَخْبَرْتُ زَيْداً بِكَذَا.

ووجه الاستدلال على المطلوب بهذين البيتين ظاهر، ويمكن أن يخرج على وجهين كل منهما يخدش في الاستدلال. أحدهما: أن يقال: لا نُسلِّمُ أن الفعل منصوب في جواب التمني، وإنما هو منصوب ب أَنْ مضمرة، وهي وصلتها مؤولة بمصدر مرفوع على أنه فاعل يَحْصُلُ محذوفاً، وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرط، أي: فلو نُبِشَ المقابر عن كليب يحصل إخباره باليوم الذي تم فيه على أعدائه ما تم لقَرَّ عيناً. ف لَوْ حينئذٍ هي التعليقية على بابها، ولا تمني أصلاً.

الثاني: أن يقال: ليست لَوْ للتمني، وإنما هي شرطية، ونصب يُخْبَرَ بأن مضمرة بعد الشرط لمشابهة النفي، والمعنى على هذا التقدير:

فلو حصل نبش المقابر، فالإخبارُ لَقَرَّ عَيْناً فهو عطفٌ على مصدرٍ متصيَّدٍ من فعل الشرط، وإذا كانوا جوزوا مثل هذا على قلة في الشرط ب إِنْ نَحْوُ: إن تأتني فتكرِمَني آتِكَ بنصب تُكْرِمَ من جهة أن الشرط مفروض[4]، فهو غير موصوف بالوجود حقيقة، فأشبه النفي، فأُجرِيَ مجراه في نصب ما اقترن بالفاء، أو الواو بعده، فتجويز ذلك في لَوْ أولى

(1) القاموس: 2/ زور.

(2) القاموس: 4/ شعثم.

(3) سمط اللالي: 1/ 112.

(4) في خ معروض.

لدلالـتها علـى انـتفاء الـشرط وضـعاً، فهـو مثل: تُسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه[1] بخلاف الثانـي؛ فـإنَّ فيه إضماراً ل أنْ في محل عُهدَ إضمارها فيه؛ وإن كان قليلاً، على أن ابن مالك لما حكـى في التـسهيل أن النصب بأنْ مضمرة نادرٌ في غير المواضع المشهورة جوازاً ووجوباً. قـال[2] و في القـياس علـيه خِـلاَفٌ[3]. فللـباحث أن يرتكب مذهب القائل بقياسيته، ويخرج البـيت علـيه. ويمكـن أن يقـال: إن لَـوْ مـن قوله: فَلَوْ نُبِشَ للتمني، والفعل من قوله: فَيُخْبَرُ منـصوبٌ في جوابه، وقوله: لَقَرَّ عَيْناً جوابٌ ل لَوْ شرطيةٍ محذوفةٍ. والتقدير: لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ لَقَرَّ عَيْناً، فهذا وجهٌ ثالثٌ يحتمل أن يُخرَّج ذلك التركيب عليه.

قـال: أو أنهـا حـرفٌ وضـع[4] للـتمني، كـ لَيْتَ فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني.

أقـول: يعني، واللازم باطلٌ، فإنه يُجمَعُ بينهما، كما تقول: أتمنى لو قام زيدٌ والظاهر أن هـذا الـوجه الـذي أبطله هو مراد الزمخشري، فيكون مذهبه أن لَوْ قد ترد مفيدة[5] للتمني بحـسب الوضـع، ومـا أورده مـن اسـتلزامه منع الجمع بينها[6] وبين فعل التمني لا يرد عليه، فإنهـا عـند مجامعـتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني، فلا يمتنع الجمـع إذ ذاك، ولا إشـكال، لكـن يحـتاج هـذا إلى ثـبوت أن الزمخشري يوافق على مجيء لَوْ مصدرية.

قـال: وفيه نظرٌ.

أقـول: وجـه النظـر أن كـل ما أورده شاهداً على أنها للتقليل يجوز أن تكون لَوْ فيه بمعنى إِنْ أو يُقال: التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لَوْ.

---

(1) مجمع الأمثال: 1/129.

(2) في ج: وقال في القياس.

(3) التسهيل ص: 233.

(4) في ج: وضع موضع التمني.

(5) سقطت من ج.

(6) ج: بينهما.

قال: فالأول كقولهم: لو ذات سوار لطمتني[1].

أقـول: هـو مـن كـلام حاتم الطائي، وذلك أنه أُسِرَ في بعض أحياء العرب فأمَرَتْهُ أمُّ رَبِّ المنـزل أن يفـصد ناقـةً لها، وكان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد في المخمصة فنحرها، فقـيل لـه: لِـمَ ذلـك؟، فقـال هكذا وقال: هذا فَزْدِي أنا فَلَطَمَتْهُ جاريةٌ. فقال: لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِـي، أي: حُـرَّةٌ؛ لأن الإمـاءَ لا يلبـسن السوار. وجوانب "لَوْ" محذوفٌ، أي: 206/ لهَانَ عَليَّ، ويحتمل أن تكون للتمني، فلا حاجة إلى الجواب. /

قال: وقول عمر رضي الله عنه: "لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ"[2].

أقـول: ضمير "قالها" المنصوب يعود إلى كلمة "أبي عبيدة"، وذلك أن عمر رضي الله عنه لما تـوجه في زمـن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول إليها أنه وقع بهـا وبـاءٌ، فاستـشار في التوجه إليها أو الرجوع إلى المدينة، فاختلفوا عليه، ثم أجمع رأيه على الـرجوع بعـد أن أشـار بـه جماعـة مـن أكابـر الـصحابة رضي الله عنهم. فقال أبو عبيدة بن الجـراح: "أفِرَاراً من قَدَرِ الله"؟ فقال له عمر رضي الله عنه: "لَوْ غَيْرُكَ قالها يا أبا عُبَيْدَةَ نَعَمْ! نَفِرُّ مـن قـدر الله إلى قـدر الله. والقـصة مـشهورة، وجـواب "لَوْ" محذوف، أي: "لَعَذَرْنَاهُ"، ولا مجال للتمني هنا.

قال: وقوله[3]:

لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ ** أَدَّى الْجِوَارَ إِلَى بَنِي الْعَوَّامِ

أقول: المراد بالحبل: الذمة والعهد، شبهه بالحبل في حصول العصمة من المكروه عند التمـسك [بـه][4]. فهـي اسـتعارة تحقيقية و "عَلِقَ" ترشيح. والذي يظهر أن غرض الشاعر ذم

---

(1) قاله حاتم الطائي حين لكمته جارية وهو مأسور. مجمع الأمثال: 1/ 174 ورواه الأصمعي: لو غير ذات سوار لطمتني: 202/ .

(2) والخبر في صحيح البخاري: "كتاب الطب". فتح الباري: 11/ 332 "باب ما يذكر في الطاعون".

(3) الشاهد فيه أن "غير" فاعل لفعل يفسره ما بعده، وهو من قصيدة لجرير: ديوانه (بتحقيق الصاوي) ص: 551، 553. من شواهد المقتضب: 3/ 78.

(4) سقطت من الأصل.

مخاطبيه بأنهم لا قوة لهم، ولا منعة يحمون بها من التجأ إلى جوارهم. يقول: لَوْ تَمسَّكَ الزبير بذمة غيركم لم يلتفت إلى جَوارِ قومه. واستمسك بهؤلاء الذين استجار بهم لكونهم من الحماية له بحيث يفوقون عصبة قومه، يعني، وأما أنتم فلستم بهذه المثابة، فلا يعتد الزبير باعتصامكم؛ بل هو متمسك بجوار قومه لا يرُدُّه عليهم لافتقاره إليه، وضعفكم. وذكرت هنا أني كنت في زمن الشبيبة حاضراً يوماً بحلقة تدريس شيخنا وأستاذنا قاضي القضاة ناصر الدين التنيسي[1] المالكي، وكان من ذرية عروة بن الزبير ابن العوام، فقررت مباحث حسنة، فأنشدته بديهة قولي فيه:

أَبْدَيْتَ يَا قَاضِي الْقُضَاةِ مَبَاحِثاً ** عَنْهَا تُقَصِّرُ سَائِرُ الأَفْهَامِ
وَنَثَرْتَ مِنْهَا فِي الدُّرُوسِ جَوَاهِراً ** أَمْسَتْ تُحَيِّرُ فِكْرَةَ النَّظَّامِ[2]
وَأَجَادَ فِكْرُكَ فِي بُحورِ عُلُومِهِ ** غَوْصاً، لأَنَّكَ مِنْ بَنِي الْعَوَّامِ

قال: وقوله[3]:

لاَ يَامَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً ** جُنُودُهُ[4] ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أقول: لاَ يحتمل أن تكون نافية، أو ناهية. والْبَغْيُ: الظُّلْمُ والتَّعدِّي، وفي الكشاف في تفسير سورة يُونُسَ: وَعَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: أَسْرَعُ الْخَيْرِ ثَوَاباً، صِلَةُ الرَّحِمِ. وَأَعْجَلُ الشَّرِّ عِقَاباً: الْبَغْيُ والْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ[5].

---

(1) أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله الزبيري السكندري قاضي القضاة بمصر ينسب إلى جده لأمه ابن التنيسي ينتسب إلى الزبير بن العوام. له تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي. وشرح مختصره الأصلي. والكافية، وشرح للتسهيل، وصل في التصريف: توفي سنة: 801 هـ توشيح الديباج وحلية الابتهاج (تح: أحمد الشتيوي) ص: 55. رقم: 21.

(2) على هامش الأصل: النظام: لقب إبراهيم بن سيار المتكلم، ومحمد بن عبد الجبار الشاعر الأندلسي، وهو مأخوذ من القاموس / 4 النظم.

والنظام: إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري أبو إسحاق من أئمة المعتزلة انفرد بآراء خاصة بتابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت النظامية نسبة إليه الأعلام: 1/ 43 توفي سنة: 231 هـ.

(3) الشاهد فيه أن كانَ مع اسمها حذفت بعد لَوْ. ولم يعرف قائله، وهو من شواهد: العيني: 2/ 50. والهمع: 1/ 121، ونتائج التحصيل: ج1/ م31/ 1220.

(4) في ج "جنودهما".

(5) الكشاف: 2/ 232 الحديث الأول: في كنوز الحقائق ص: 30 بلفظ إن أعجل الطاعة ثواباً صلة الرحم عن الدليمي.

والثاني في كشف الخفاء: 1/ 47 رقم -103 رواه البخاري في التاريخ- والطبراني عن أبي هريرة.

والثالث: في كنوز الحقائق ص: 103 عن الحاكم.

وروي: إِثْنَتَانِ يُعَجِّلُهُمَا الله في الدُّنْيَا: الْبَغْيُ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ(5) وعن ابن عباس: لَوْ بَغَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ لَدُكَّ الْبَاغِي[1] وكان المأمون يتمثل بهذين البيتين في أخيه:

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إِنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعَةٌ ** فَارْبَعْ[2]، فَخَيْرُ فَعَالِ[3] الْمَرءِ أَعْدَلُهُ(1)
فَلَوْ بَغَى جَبَلٌ يوماً على جبلٍ ** لأَنْدَكَّ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُهُ[1]

قال: وقيل من الثالث: أي: لَوْ كُنْتُمْ[4] تَمْلِكُونَ.

أقول: هذا سَهْوٌ، فإن الثالث هو أن يلي لَوْ خبر كَانَ. وفي الآية إنما وليها اسم كَانَ[5]. لا خبرها على هذا القول، أو تأكيد الاسم لا الخبر على رأي المجيب عن الرد.

قال: وفيه نظر، للجمع بين الحذف والتوكيد.

أقول: لا نُسلِّم أن الجمع بينهما ممتنع، فقد أجازه إماما أهل العربية: سيبويه والخليل. وقد مر كلام في ذلك في فصل إنَّ المكسورة المشددة[6]، ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلم (فيها على الحذف)[7] وشروطه، وساق ذلك في الشرط الثالث منها[8]، وذكره أيضاً في تراجم الحذوف[9]، حيث قال: حذف المؤكد وبقاء التوكيد[10].

قال: والرابع نحو قوله[11]:

---

(1) الكشاف: 2/ 232.

(2) في الأصل: فارفع.

(3) في الأصل خصال.

(4) في الأصل: لو انتم تملكون.

(5) الآية: قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق... الإسراء 100.

(6) ص: 26 من الأصل.

(7) في ج عليها في الحذف.

(8) المغني: 2/ 608، 609.

(9) في ج الحروف.

(10) المغني: 2/ 629.

(11) الشاهد فيه أن لو دخلت في الظاهر على الجملة الاسمية. لعدي بن زيد. من شواهد الكتاب: 4/ 462. والخزانة: 3/ 594، والجنى الداني ص: 280.

لَوْ بِغَيْرِ الْماءِ حَلْقِي شَرِقٌ ** كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْماءِ اعْتِصَارِي

207/ أقول: "الشَّرِقُ" بكسر الراء صفة/ مشبهة من قولك: "شَرِقَ بريقِهِ" مثلاً. إذا غَصَّ. يشرق شرقاً، فهو شَرِقٌ. والغَصَّانُ بفتح الغين المعجمة هو ذو الغُصَّةِ، وهي ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره، فيحصل به الشَّرَقُ. والاعتصارُ: إزالة الغُصَّة بشرب الماء قليلاً قليلاً. يقول: لَوْ غَصِصْتُ بَغَيْرِ الْمَاءِ احْتَلْتُ في إِزَالَتِهِ بالماء؛ ولكنني شَرِقْتُ بالماء الذي يزال به الشرق، فكيف الحيلة، وقد صار الدواء عين الداء، ويُشبه هذا قول بعضهم[1].

إِذَا مَحَاسِنِي[2] اللاتِي أُدِلُّ بِهَا ** كَانَتْ ذُنُوبِي، فَقُلْ لِي: كَيْفَ أَعْتَذِرُ؟

قال: وقوله[3]:

لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلامٌ لَمَا عَرَضُوا ** دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

أقول: "طُهَيَّةُ" بطاء مهملة مضمومة، فهاءٍ مفتوحةٍ، فياء مثناة تحتية مشددة، فهاء تأنيث حيٌّ من تميم، نُسِبُو إلى أُمِّهم. والأحلام: العقول: ومنه: ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ﴾[4]. والواحد: حِلْمٌ بكسر الحاء وسكون اللام، وعرضوا: اعترضوا. (يقول: لَوْ كَانَ فِيهم عُقُولٌ)[5] لما دخلوا بين خصمي وبيني معترضين دونه.

---

(1) لم أعثر على قائله:

(2) في ج "محاسن".

(3) الشاهد ان "لو" دخلت على جملة اسمية، بتقدير "كان" الشانية، والاسمية خبرها: وهو من قصيدة لجرير ديوانه: 587 والحجة للفارسي: 1/ 122.

(4) الطور من الآية: 32.

(5) ساقط من "ج".

قال: كما قيل في قوله[1]:

.... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أقول: هذا بعض عجزٍ، والبيت بتمامة:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ** إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقد أنشده المصنف في فصل "ألاّ" بالفتح والتشديد من حرف الألف[2]، وفي النوع السابع من الجهة السادسة من الباب الخامس[3].

قال: وقال الفارسي هو من النوع الأول، والأصل: لو شَرِقَ حلقي هو شَرِقٌ[4].

أقول: ويمكن في الجواب وجه آخر، وهو أن تكون "لَوْ" داخلة في البيت الأول[5] على "كانَ" الشأنية، و"بغير الماء حلقي شَرِقٌ" جملة في محل نصب على أنها خبر "كانَ". وتكون "لَوْ" في البيت الثاني داخلة على كان أيضاً محذوفة، إما شأنية أو غير شأنية. أي: لَوْ كَانَ فِي طُهَيَّةَ أَحْلامٌ.

---

(1) الشاهد فيه هنا أن "كانَ" الشأنية بعد "هلاّ" محذوفة. أو أن "نفسُ" فاعل بفعل محذوف. شرح التبريزي للحماسة: 3/ 115 وشرح المرزوقي لها: 3/ 1220.
ونسب للصمة بن عبد الله القشيري، وقيل هو لعبد الله بن الدمينة، وقيل للمجنون كما في شرح الشواهد للسيوطي: 1/ 221، وهو من شواهد العيني: 3/ 416 والخزانة: 463.

(2) المغني: 1/ 74.

(3) المغني: 2/ 583.

(4) يريد الشاهد:

لو بغير الماء حلقي شَرِقٌ ** ....

والمراد بالنوع الأول أن "لو" خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده.

(5) سقطت من "ج".

قال: وقال المتنبي[1]:

وَلَوْ قَلَمٌ أُلْقِيتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ ** مِنَ السُّقْمِ، مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ

أقول: يحتمل أن يُضبط "الشَّقّ" بفتح الشين على أن المراد: لَو أُلْقِيَ في الفُرْجَةِ التي بَيْنَ جَانِبَـيِ رَأْسِ القَلَـمِ، وبكسرها على أن المراد: أحد جانبي الرأس أي: لو أُلقي في أحد شقي الرأس (مَا غَيَّرَ خَطّاً).

قال: والنصب أوجه.

أقول: لأن المعنى عليه: "وَلَوْ أُلْقِيتُ فِي شِقِّ قَلَمٍ[2]" وهذا مراد الشاعر بحسب الظاهر. وأما على الرفع فيكون المعنى: "ولو حصل قَلَمٌ، أو "وَلَوْ لُوبسَ قَلَمٌ"، ولا يتحصل بتقدير "حَصَلَ" المعنى المراد إلا بأمر بعيد متكلف، ولا يحصل بتقدير "لُوبسَ" ظهور المقصود، بخلاف النصب فإنه يدل على المراد، فكان أوجه من الرفع، وفي كلام ابن الحاجب في الأمالي إشارة إلى هذا[3].

قال: كما يُقدَّرُ في نحو: "زَيْداً حَبَسْتُ عَلَيْهِ"[4].

أقول: تقديره: "لابَسْتُ زَيْداً حَبَسْتُ عَلَيْهِ"؛ إذ لا يمكن تقدير فعل من معنى المذكور ولفظه، أي: "حَبَسْتُ زَيْداً" إذ ليس المعنى عليه، ولا تقدير فعل من الإهانة ونحوها، إذ ليس المراد أن المتكلم أهان زيداً، فيقدر أعم الأفعال، وهي الملابسة لأنه متيقن، إذ يمتنع أن يتحقق فعل بدون الملابسة. فإن قلت: جعل البيتين من باب الاشتغال منظور فيه؛ لأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مما يصح الابتداء به لو رُفع، و "قَلَمٌ" هنا نكرة لا مسوغ لجعلها مبتدأ. قلت: إذا بنينا على أن النكرة في سياق الشرط لها عموم، كما ذهب إليه أهل الأصول[5]. فالمسوغ موجود.

---

(1) ديوانه: 1/ 276 شرح البرقوقي.

(2) ساقط من "ج".

(3) قال من اختيار النصب عند وجود قرائنه، أن يقع الاسم بعد "إذا" نحو "إذا زيداً تلقاه فأكرمه"؛ لأن الشرط يقتضي الفعل. الأمالي: 3/ 31.

(4) في الأصل "جلست عنده".

(5) في الإبهاج في شرح المنهاج: 2/ 105 "صرح إمام الحرمين بأن النكرة في سياق الشرط تعم في قول القائل "مَنْ يَأتِنِي بِمَالٍ أَجَازِهِ فَلاَ يَخْتَصُّ هَذا بِمَالٍ".

قال: كما قالوا في قوله[1]:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلاَلاً بَلَغْتِهِ

أقول: هذا صدر بيتٍ، عجزه:

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

والمراد بـ 'بلال' هذا، أمير البصرة، وقاضيها بلال بن أبي بردة عامر بن أبي 208/ موسى/ الأشعري. والنَّصْلُ: السيف. والمراد بـ 'وصْلَيْ' النَّاقة التي يُخاطبها: المفصلان اللذان عند نحرها. والْجَازِرُ: اسم فاعل من 'جَزَرَ' النَّاقة: إذا نَحَرَهَا. فإن قلت: ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على الماضي المتصرف المجرد، وهو: 'قَامَ'؟ قلت: لأنه دعائي، فهو مثل: 'إِنْ جِئْتَنِي فَبَارَكَ اللهُ فِيكَ'. وهنا فعلان محذوفان يُفسرهما المذكور، أي: إذا بُلِغَ ابن أبي موسى بلغت بلالاً، فالأول مبني للمفعول، والثاني للفاعل.

قال: لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله[2]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

أقول: أنشد هذا البيت فيما تقدم في الفصل الأول من فصول 'إِذَا'[3] الذي[4] عَقَدَهُ لخروجها عن الاستقبال. وصرَّح هناك بأن مثل هذا التوسع خاصٌّ بالشعر، فلم يكن له بعد ذلك أن يُخرج النثر عليه، وقد وقع له ارتكابه في غير الشعر في مواضع من هذا الكتاب.

---

(1) على أنه روي برفع 'ابنُ' بتقدير فعل رافع له على النيابة عن الفاعل. و 'بلالٌ' ينبغي أن يكون مرفوعاً كذلك لأنه بدل من 'ابنُ' أو بيان له. وهو لذي الرمة، ديوانه: ص: 253، الكتاب: 1/ 42، أمالي ابن الشجري: 1/ 34، شرح المفصل: 2/ 30.

(2) زجر لعبد الله بن رواحة الصحابي. وبعده 'فثبت الأقدام إن لقينا'. كما نسب هذا البيت لعامر بن الأكوع الصحابي. شرح الأبيات للبغدادي: 2/ 251.

(3) المغني: 1/ 98.

(4) في الأصل و 'ج' 'التي'.

قال: ويشهد له أ، يأتي مؤخراً[1] بعد أمّا كقوله[2]:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ ** يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ[3] يَبْرِينِي

أقول: الاصطبار: الافتعال، من الصبر، وهو حبس النفس عن القلق. والجزع: نقيض الصبر. والنوى: البُعْد. والوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، والظاهر أن الشاعر أراد به الفراق مجازاً من باب إطلاق المسبب على السبب. ومراده بالوجد: الحزن. و كاد يَبْرِينِي، أي: ينحت جسمي كما يُبرى السهم.

قال: وذلك لأن لَعَلَّ لا تقع هنا.

أقول: لما تقرر من أنه لا يُفصل بين أمّا والفاء بجملة مستقلة؛ بل بجزءٍ مما هو واقع بعد الفاء في الأصل، فلو جُعلت أنّ هنا بمعنى لَعَلّ لزم الفصل بجملة مستقلة، وهو باطل.

قال: وفي قوله[4]:

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أنَّ الْفَتَى حَجَرٌ ** تَنْبو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ

أقول: العيش: الحياة. والفتى: الشباب. وتنبو: أي: تتجافى وتتباعد. والحوادث جمع حادثة: وهي ما ينزل من نوازل الزمان ومصائبه. وملمومٌ: مستدير صلبٌ. أي: يكون الفتى كحجرٍ موصوفٍ بهذه الصفة، أي: لا تؤثر فيه الحوادث. ولا يبالي بها.

قال: وقوله[5]:

---

(1) يريد خبر المرفوع المؤول بعد لَوْ أنّ.

(2) أنه جاء خبر المبتدأ بعد أمّا مؤخراً، والخبر هنا هو الجار والمجرور بعد الفاء.
والبيت من شواهد كتب النحو إلا أنه لم يعرف قائله، الصبان: 4/ 41، وأوضح المسالك: 1/ 150. والهمع: 1/ 103.

(3) في الأصل كان.

(4) على أن خبر أنّ الواقعة بعد لَوْ فيه اسم جامدٌ. والبيت لتميم بن مقبل، ديوانه: 273 تحقيق الدكتور عزة حسن نشر وزارة الثقافة السورية: 1962 والخصائص: 1/ 318، وابن يعيش: 1/ 87.

(5) كالذي قبله، وهو من قصيدة للعوام بن شوذب الشيباني. معجم ما استعجم للبكري: 4/ 1260، والجنى الداني ص: 281 والصبان: 4/ 41.

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا ** مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وَأَزْنَمَا

أقـول: هـذا كـلام مـن أخـذ الخوف بمجامع قلبه. يقول: لو أن الذات التي أراها[1] عـصفورة خُـيِّلَ إليَّ من شدة الجزع أنها فرس مسومة، أي: مُعلَمَة تدعو هذين الشخصين[2] للقتال.

قال: كقوله[3]:

لَوْ أَنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الْفَلاَحِ ** أَدْرَكَهُ مُلاَعِبُ الرِّمَاحِ

أقول: في الصحاح: كان يقال لأبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب: مُلاعِبُ الأسِنَّةِ، فجعله لبيد: "مُلاَعِبَ الرِّمَاحِ" لحاجته إلى القافية[4] وأنشد ما ذكره المصنف، قلت: والظاهر أن المراد بـ "حي" نقيض الميت، لا مرادف القبيلة.

قال: وقد وَجَدْتُ آيةً في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم ينتبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية "لقمان"[5]، ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك[6]، ولا ابن مالك، وإلا لما استدل بالشعر[2]، وهي قوله سبحانه: ﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[7].

---

(1) كان الصواب أن يقول "تراها" لأن الضمير في "لحسبتها" للخطاب.

(2) في شرح الشواهد للبغدادي: 5/ 100، 101 "عبيد وأزنم" بطنان من بني يربوع لا ينصرفان ومسومة: خيلاً معلمة.

(3) الشاهد فيه ان خبر "أنّ" بعد "لو" مشتقاً. ديوان لبيد ص: 333، والجنى الداني ص: 282، والصبان: 4/ 42.

(4) الصحاح: 1/ "رمح".

(5) يريد: الآية: "ولو أن ما في الأرض من شجرة ألام..." لقمان: 27.

(6) يرى الزمخشري ان "لو" "أنّ" موضع "أنّ" وما دخلت عليه يقدر بفعل "ثبت" وإذا قدر مبتدأ، فيكن "خبَرُهُ" فِعْلاً ليعوض الفعل المحذوف فِعلاً ليعوض الفعل المحذوف بعدها، ورده ابن الحاجب، بأن -الخبر في هذه الحالة- ورد اسماً لا فعلاً. لكنه جامد كما في الآية: "ولو ان ما في الأرض من شجرة أقلامٌ...".
ومعنى هذا أن ابن الحاجب لا يجيز أن يكون الخبر اسماً مشتقاً بل يكون جامداً، كما في الآية. لكن هذه رده ابن مالك بقول الشاعر:

لو أن حيا مدرك الفلاح ...." البيت، هذا مجمل ما ذهب إليه ابن هشام.

(7) الآية: "وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون في الأعراب". الأحزاب: 20.

أقول: هَوَّلَ المصنف -رحمه الله وسامحه- ولوَّح بقصور نظر هؤلاء الأئمة، وتبجَّحَ[1] بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه، ثم بان أن ما اهتدى إليه دونهم ليس بشيء، وذلك لأن لَوْ في هذه الآية التي أوردها ليست مما الكلام فيه؛ لأنها مصدرية، أو للتمني، والكلام إنما هو في [لَوْ][2] الشرطية. وقد كنت قديماً، مما يزيد على ثلاثين سنة في ابتداء مطالعتي لهذا الكتاب ذكرت ذلك لشيخنا قاضي القضاة ناصر الدين 209/ الزبيري[3] التَّنَسِّي[4] -رحمه / الله، فاستحسنه وكتبه على حاشية نسخته، ثم رأيت في شرح الحاجبية للرضي ما قلته، وذلك أنه قال: أما قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾[5] فإن لَوْ بمعنى أنْ المصدرية، وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني[6]. وقد وجدت المسألة أيضاً في كلام ابن الحاجب نفسه، وذلك أنه قال في منظومته[7].

*(لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ** لَوْ لِلتَّمَنِّي، لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ)

ثم في كلام المصنف هنا إدخال اللام على [جواب][8] إنْ الشرطية، وقد سبق له مرات.

قال: ووجدت آية، الخبر فيها ظرف، وهي: ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴾[9].

أقول: هذا الكلام ثابت في بعض النسخ، ولا دليل في الآية المذكورة على الزمخشري لاحتمال أنه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل، ولا يجعله متعلقاً باسم الفاعل.

---

(1) في ج "وينجح".

(2) سقطت من الأصل.

(3) في ج "الزهري".

(4) تقدمت ترجمته ص: 206 من الأصل.

(5) الأحزاب، من الآية: 20.

(6) شرح الكافية للرضي: 2/ 391.

(7) المنظومة هي الوافية. وهي نظم لمتن الكافية وعليها عدة شروح، ينظر بروكلمان: 5/ 326.

(8) سقطت من الأصل.

(9) الصافات: 168.

قال: وأجازه[1] جماعة في الشعر، منهم ابن الشجري[2]، كقوله[3]:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذوُ مَيْعةٍ ** لأَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ، ذُو خُصَلْ

أقـول: الْمَـيْعَةُ بميم مفـتوحة فمثناه تحتية ساكنة، فعين مهملة، فهاء تأنيث: النشاط، وأول جـري الفـرس. واللاحـق: الـضامر. والآطـال: جمع إِطْلٌ بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملـة، وهـي الخاصرة، ويقال لها أيضاً إِطِلٌ بكسرتين، كـ إِبِلٍ، ويقال لها أيضاً: أَيْطَلٌ وجمع هـذه أَيَاطِلٌ. و نَهْدٌ بفتح النون وسكون الهاء: جسم مشرف. و خُصَلٌ جمع خُصْلَةٍ بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة، كَغُرْفَةٍ، وَغُرَفٌ، وهي لفيفةٌ من شعر، كذا في الصحاح[4].

قال: وقوله[5]:

ثَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ ** إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

أقـول: أنـشد الجوهـري هذا البيت منسوباً لـ لَقِيطِ بن زُرارةَ. ولم يُنشده بِ لَوْ وإنما أنـشده بِ لَـمْ. قـال: ومعنى: تُيِّمُ اللهِ: عَبْدُ اللهِ. وأصله من قولهم[6]: تُيِّمَهُ الْحُبُّ، أي: عَبَّدَهُ وذلَّلَهُ، فهو مُتَيَّمٌ. ويقال أيضاً: ثَامَتْهُ فُلاَنَةُ[7]. هذا كلامه.

قال: والغالب على المنفي[8] تجرده منها[9].

---

(1) أي الجزم بـ: لو.

(2) الأمالي: 1/ 186، 187.

(3) نسبه أبو تمام إلى امرأة حارثية: شرح الحماسة للتبريزي: 3/ 121، 122. وشرح الكافية: 2/ 390، والخزانة: 4/ 521.

(4) الصحاح: 4/ خصل.

(5) ينسب لـ لقيط بن زرارة الفارس الجاهلي. وهو من شواهد حاشية الصبان على الأشموني: 4/ 14، 43، والجنى الداني ص: 287.

(6) في الأصل قولك.

(7) الصحاح: 5/ تيم. وفي النسخة المحققة بـ لو خلاف ما قاله الدماميني.

(8) جواب لو وهو ماض.

(9) أي لام الجواب كما في الآية: ولو شاء ربك ما فعلوه الأنعام: 112.

أقـول: ظاهـر العبارة أن المنفي مطلقاً سواء كان منفياً بـ "لَمْ" أو "بِمَا" يتجرد عن اللام غالباً، وليس كذلك، فإن اللام لا تدخل على "لَمْ" أصلاً. ويمكن أن يجعل "الألف واللام" في "المنفي" للعهد الذكري، والمعهود أقرب شيء إلى هذا الكلام، وهو المنفي ب "مَا"، وقد يقال: كان الأولى أن يقول: "والغالب على النافي تجرده منها، فإن اللام إنما تتصل بحرف النفي، أو يتجرد عنها، لا بالفعل المنفي. وجوابه أن المنفي صفة للجواب، لا للفعل وحده.

قال: ونظيره[1] في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بِ "مَا" بها، كقوله[2]:

أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلِقْ النَّوَى ** لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي لَمَا غِبْتَ عَنْ قَلْبِي

أقول: يمكن أن يكون وجه الشذوذ في البيت إدخال اللام على الجواب "إِنْ" الشرطية؛ وذلك لأن اللام الأولى الداخلة على "إِنْ" ليست الموطئة؛ لأن القسم ملفوظ به، وهي إنما تدخل إيذاناً بقسم مقدر[3]. فالظاهر أنها لام القسم، فيكون الجواب مجموع الشرط والجزاء، واللام الثانية داخلة على جواب "إِنْ" شذوذاً، ولو ثبت هذا لكان فيه مستروحٌ ما للمصنف وغيره، في قولهم: "وإِلاَّ لَكَانَ كَذَا". لكن تصريح المصنف بأن اللام الثانية لام جواب القسم يأبى ذلك، فتأمله.

قال: وقد ورد جواب "لَوْ" الماضي مقروناً ب "قَدْ" وهو غريب، كقول جرير[4]:

لَوْ شِئْتَ، قَدْ (نَقَعَ الْفُؤَادُ[5]) بِشَرْبَةٍ ** تَدَعُ الْحَوَائِمَ لاَ يَجِدْنَ غَلِيلا

أقول: أنشد الجوهري هذا البيت في الصحاح في مادة: "وَجَدَ"، ونسبه إلى لبيد 210/ مستشهداً به / على أنه يقال في مضارع "وَجَدَ" "يَجُدُ" بفتح الياء وضم الجيم، وأنها لغة

---

(1) أي قول الشاعر:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ** .... البيت.

(2) على أن جواب القسم المنفي دخلت عليه اللام. ودخولها نادر. شرح أبيات المغني: 5/ 112. وهو للعباس ابن الأحنف الشاعر العباسي مطلع أبيات خمسة. ديوانه ص: 39. تحقيق عاتكة الخزرجي. تصوير مطبعة فضالة المحمدية 1977.

(3) في ج "مقدم".

(4) ديوان جرير ص: 453 "ط. الصاوي".

(5) في ج "يقع المراد" تحريف.

عامرية[1] وقال ابن بري[2]: البيت لجرير، لا للبيد. ويقال: نقع الماء العطش نقعاً ونقوعاً[3]: سكنه، وفي المثل: الرَّشْفُ أَنْقَعُ[4] أي: أن الشراب الذي يُرتشف قليلاً قليلاً أنقع للعطش، وإن كان فيه بطءٌ.

والضمير المستكن في نُقَعْ عائد إلى الثغر، أو الريق. وثمَّ مضاف محذوف، أي: نُقَعَ عَطَشَ الْفُؤَادِ. والحوائم في الأصل: الطيور التي تحوم حول الماء، أي: تدور. وأراد به جوانح الفؤاد مجازاً. والغليل: حرارة العطش. ووقع في صحيح البخاري في باب رَجْمِ الْحُبْلَى في الزنى، في حديث ابن عباس الطويل الذي ذكر فيه البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ما نصُّه: قَالَ لي عبد الرحمن بن عوف: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلاً أَتَى (النبي صلى الله عليه وسلم)[5]، فقال يا أمير المؤمنين: هل لك في فلانٍ يقول: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلاَنَاً[6] انتهى. ففيه ورود جواب لَوْ وشرطها جميعاً مقرونين بـ قَدْ.

وفلانٌ المشار إليه بالبيعة هو طلحة بن عبيد الله، وقع ذلك في فوائد البغوي[7]، وثبت في صحيح البخاري أيضاً في أبواب الخمس من حديث جابر[8] بن عبد الله رضي الله

---

(1) الصحاح 2/ وجد.

(2) هو ابن محمد بن عبدالله بن بري بن عبد الجبار النحوي اللغوي المتوفى سنة: 582 هـ من كتبه: اللباب وهو رد على حاشية ابن الخشاب على درة الغواص. وجواب المسائل العشر. وهي المسائل التي استشكلها الحسن بن صافي أبو نزار المعروف بملك النحاة، وسماها المسائل العشر المتبعات إلى الحشر. -أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر: 3/ 238، 264 دار الكتاب العلمية، بيروت- وحاشية على كتاب الصحاح. إنباه الرواة: 2/ 110، 111. تح: أبو الفضل.

(3) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري: 2/ 60.

(4) مجمع الأمثال: 1/ 303.

(5) هذا سهو من النساخ، والصواب أتى عمر.

(6) وفي فتح الباري: .... إذ رجع إلى عبد الرحمن فقال: لو رايت رجلاً أتى أمير المؤمنين -يريد عمر بن الخطاب- اليوم، فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة، فتمت، فغضب عمر... الحديث. فتح الباري: 14/ 109 باب رجم الحبلى من الزنا إذا احصنت.

(7) الحسن بن مسعود بن محمد الفراء، او ابن الفراء، أبو محمد، ويلقب ب محيي السنة فقيه، محدث، مفسر، ينسب إلى بغا من قرى خراسان. له التهذيب في فقه الشافعية، وشرح السنة في الحديث، ولباب التأويل في معالم التنزيل في التفسير، ومصابيح السنة (مط)، والجمع بين الصحيحين، وغير ذلك. توفي سنة: 510 هـ وفي وفيات الأعيان 1/ 145 توفي سنة (516 هـ).
الأعلام: 2/ 259.

(8) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي: صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم. له مسند مخطوط مما رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. والنسخة قديمة نفسية في خزانة الرباط. رقم: 221 كتاني. الأعلام: 2/ 104.

عـنه. قـال: قـال الـنبي صـلى الله عليه وسلم: "لَوْ قَدْ[1] جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكـذا وهكذا"[2] ذكره في باب: "وَهُوَ مِنْ الدَّلِيلِ على أن الخمس لنوائب المسلمين". وهو نحو الأول. وكذا ما ذكره في باب "ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم من البحرين" (1).

قال: ونظيره في الشذوذ اقتران جواب "لَوْلاَ" بها، كقول جرير[3] أيضاً:

لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

أقول: هذا عجز بيتٍ، صدره:

كَانُوا ثَمَانِينَ، أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً

وقبله:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ** لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ

وقد أنشد المصنف كلا البيتين في فصل "أو"[4].

قال: قيل: وقد يكون (جَوَابُ لَوْ)[5] جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾[6]. وقيل: هي جوابٌ لقسم مقدر.

---

(1) "قد" سقطت من "ج".

(2) في فتح الباري: 6/ 366: "لو قد جاءنا مال البحرين لقد أعطيتك هكذا وهكذا، وهكذا". وفي الجزء الخامس منه كذلك: ص: 241. رقم: 2296. وفي الجزء الثامن ص: 429. رقم: 4383 وروى هنا كذلك ب "لو جاء مال البحرين" بدون "قد". 8/ 430.

(3) ديوان جرير بشرح ابن حبيب ص: 745. وفيه "لم نحص" والعيني: 5/ 144، والهمع: 2/ 134.

(4) المغني: 1/ 64.

(5) ساقط من "ج".

(6) البقرة من الآية: 103.

أقول: القول الثاني هو الذي ذكر المصنف قبل الكلام على 'لا' بنحو ورقةٍ أنه الأولى، وادعى أن القول بأنها لام جواب 'لو'، وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية قولٌ فيه تعسف[1]. وهذا الذي زعم تعسفه صدَّرَ به الزمخشري كلامه في الآية، وذلك أنه قال: 'فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب 'لو'؟. قلت: لما في ذلك من الدلالة على إثبات 'المثوبة واستقرارها. كما عُدِلَ عن النصب إلى الرفع في ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾[2] لذلك. فإن قلت: فَهَلاَّ قيل: 'لمثوبةُ الله خَيْرٌ'، قلت: لأن المعنى: 'لَشَيءٌ من الثواب خيرٌ لهم'. ويجوز أن يكون قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ﴾[3] تمنياً على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم، واختيارهم له، كأنه قيل: 'لَيْتَهُمْ آمَنُوا' ثم ابتدئ ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾[4]. إلى هنا كلامه. ولم يُصرِّح بكون الجملة على تقدير التمني جواب قسمٍ مقدرٍ، فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء، ولا قسم[5] مقدر أصلاً. فيكون هذا قولاً ثالثاً في الآية. وقال التفتازاني: يرد على السؤال، سؤال الزمخشري: إن الاسمية لا تصلح جواب 'لو'. أما لفظاً فلانطباق النحاة على أنه لا تكون إلا فعلية ماضوية، وأما معنى فلأن خيرية المثوبة لا تتقيد بإيمانهم وانتقائهم، ولا تنتفي بانتفائها. فالأولى أن الجواب محذوفٌ، أي: 'لأثيبوا'، وعلى الجواب، يعني جواب الزمخشري على السؤال المذكور أن الاسمية إنما تدل على ثبات مدلولها، وهو كون المثوبة خيراً، لا على ثبات المثوبة، وما ذكره إنما يتم لو قيل: 'لَمَثُوبَةٌ لَهُمْ' والجواب أنها ماضويَّةٌ تقديراً؛ إذ الأصل: 'لأثابهم الله مثوبةً' فعدل إلى مثوبةٍ لهم'، للدلالة على إثبات المثوبة
211/ واستقرارها على تقدير الإيمان والتقوى. / ثم إلى 'مثوبة من عند الله خير' تحسيراً لهم على حرمانهم الخير، وترغيباً لمن سواهم في المثوبة والتقوى'. قال: وقوله: 'على سبيل المجاز

---

[1] المغني: 1/ 235.

[2] الأنعام من الآية: 54 والأعراف: 46 ويونس: 10 وهود: 69.

[3] البقرة م الآية: 103.

[4] الكشاف: 1/ 302.

[5] في ج 'ولام القسم' تحريف.

على الإرادة؛ لأن التمني على الله محال، بخلاف إرادة ما لا يقع. وأما عند أهل الحق القائلين باستحالتهما جميعاً، فلا يجوز حملها على التمني إلى حكاية على معنى أنهم بحالٍ يتمنى العارف إيمانهم واتقائهم تلهفاً عليهم[1] هذا كلامه. قلت: وفي شرح الحاجبية للرضي، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[2] فاللام جواب القسم، لا جواب لَوْ ولو كانت جواب لَوْ لجاز حذفها، ولا يجوز في مثله[3].

قال: وقول الشاعر[4]:

قَالَتْ سَلاَمَةُ: لَمْ[5] يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ ** أَنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا
لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلاَمَ فَرَاحَةٌ ** لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةَ أَنْ أُوسَرَا

أقول: هذا مثال لاقتران جواب لَوْ بالفاء، وعليه فـ رَاحَةٌ خبر مبتدأ محذوف، أي: فَهُوَ رَاحَةٌ. فتكون الفاء داخلة على جملة اسمية. قلت: ولا يتعين هذا لاحتمال أن يكون قوله: رَاحَةٌ معطوفاً على قَتْلٌ، وجواب لَوْ محذوفاً، أي: لَثَبَتُّ، ويدل عليه قوله: لكن فررتُ. وذلك أن مراده الاعتذار عن عدم ثباته بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب؛ لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرّة والذّل ففرّ. و تعذر يحتمل أن يكون مبنياً للمفعول من قولك عَذَرْتُهُ أي: حتى يكون معذوراً. ويحتمل أن يكون مبنياً للفاعل من قولك: أعذر الرجلُ، أي: صار ذا عُذرٍ. [أو من قولك أعْذَر][6] في الأمر إذا بالغ

(1) حاشية التفتازاني على الكشاف ص: 146، 147 من: خ خ ق رقم 917.
(2) البقرة من الآية: 103.
(3) شرح الكافية: 2/ 392.
(4) الشاهد فيه أن جواب لَوْ هنا قد جاء مقترنا بالفاء مع حذف المبتدأ، أي: فهو راحة والبيتان نسبهما البغدادي في شرح أبيات المغني: 5/ 116 للمشرك عامر بن الطفيل ولم أجدها في ديوانه: طبعة صادر. والشطر الأول من البيت الثاني من شواهد ارتشاف الضرب: 2/ 574.
(5) لم سقطت من ج.
(6) ساقط من الأصل.

فيه. واسم ﴿يكن﴾ إما ضمير مذكر يعود إلى الفرار المفهوم من السياق، أو ضمير مؤنث يعود إلى هذه الخصلة أو الفعلة المراد بها الفرار، و ﴿عادةٌ﴾ خبر ﴿يكون﴾. و ﴿لَكَ﴾ كان في الأصل صفة لها، فتقدم فانتصب على الحال. وقوله: ﴿أنْ تترُكَ﴾[1] الأعداءَ خبر مبتدأ محذوف، أي: عادتك قتل الأعداء. ويحتمل أن يكون هذا الكلام وقع على طريق الاستفهام الإنكاري وحذفت الهمزة لعدم الإلباس. والأخفش يراه مقيساً، أي: ألم يكن قتل الأعداء حتى تعذر عادة لك، فيكون ﴿أنْ﴾ وصلتها اسم ﴿يَكُنْ﴾ و ﴿عَادَةٌ﴾ خبرها، والله أعلم.

(1) في ج ﴿أن تقتل﴾.

"لَوْلاَ"

قال: وإلا لانعكس معناها؛ إذ[1] الممتنعُ المشقةُ[2]، والموجودُ الأمرُ[3].

أقول: أدخَلَ اللام على جواب إِنْ الشرطية، وقد تقدم له نظير ذلك مراراً. ومن مشكلات لَوْلاَ أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾[4]، وذلك أن القاعدة أن يكون جوابها ممتنعاً، وقضية ذلك أن ينتفي الهَمّ لوجود الفضل، وقد هموا. وجوابه أن المعنى: "ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك إذ همُّوا[5] وأنت غيرُ مطلع على حقيقة الحال".

قال: وليس المرفوع بعد "لَوْلاَ" فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ، ولا بـ "لَوْلاَ" لنيابتها عنه، و "لاَ" بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك.

أقول: القول الأول، وهو أن المرفوع بعد لَوْلاَ فاعل بفعل محذوف هو قول الكسائي[6]، كما في لَوْ مثل: لو ذات سوارٍ لطمتني[7]. قال الرضي: "وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها لَوْ التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني، دخلت على لاَ[8]، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على لاَ من حروف النفي: فمعنى لولا عليٌّ لهلك عَمْروٌ: لو لم يوجد عليٌّ لهلك عَمْروٌ. فينتفي الأول أي انتفى: انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمرو، وانتفاء الانتفاء ثبوت، ثم كانت لَوْلاَ[9] مفيدة ثبوت الأول

---

(1) سقطت من ج.

(2) في ج "للمشقة".

(3) يريد الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة". فتح الباري رقم: 887، 7240 وحتى تدخل لولا على الجملة الاسمية قدروا: "لولا مخافة أن أشق ......".

(4) النساء: 113.

(5) في ج "أهموا".

(6) نص على ذلك في شرح الكافية: 1/ 140.

(7) تقدم في ص: 205 من الأصل.

(8) في الأصل "لو".

(9) في ج "لا".

وانـتفاء الثاني كإفـادة لَـوْ في قـولك/ لَو لم تأتني أهنتك"[1]، لكن [مَنَعَ][2] البصريين من هذا التقديـر، وحملـهم[3] علـى أن قالوا: لَوْلاَ كلمة بنفسها، وليست لَوْ الداخلة على لاَ أن الفعل [بَعْـدَ لَوْ][4] إذ أُضمر وجوباً فلا بد من الإتيان بمفسر، وهو منتفٍ هنا(2) وأيضاً لفظ، لاَ لا يـدخل علـى 212/ الماضـي في[5] غـير الـدعاء وجـواب القسم إلا مكرراً في الأغلب، ولا تكرير بعد لَوْلاَ(2).

والقـول الثانـي، وهو أن لَوْلاَ رافعة للاسم الواقع بعدها لنيابتها عن الفعل المحذوف لم أره إلى الآن، والـذي رأيـته في الجنـى الدانـي: وقـال بعـضهم: هو مرفوع ب لَوْلاَ لنيابتها مـناب: لَـوْ لَمْ يُوجَدْ، حكاه الفراء عن بعضهم، وردَّه بأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتكْ ولا يُعطف ب لاَ بعد النفي"[6]. وهذا ليس بموافق للقول الثاني الذي حكاه المصنف.

وأمـا القـول الـثالث[7]: وهـو كـون الاسم مرفوعاً بـ لَوْلاَ فهو مذهب الفراء(2) م. ونقلوا عنه أنه علل ذلك باختصاصها بالأسماء، ورد بأن ذلك ليس مقتضياً لخصوص الرفع، وأيـضاً فـإن الحـرف المخـتص بالاسـم إما أن يعمل الجر فقط كحروف الجر، وإما أن يعمل النصب والرفع كـ إِنَّ وأخواتها و مَا الحجازية. أما عمله الرفع فقط فلا نظير له.

قـال: وتـصير أَنَّ وصلتها مبـتدأ محـذوف الخـبر [وجوباً][8]، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً ب ثَبَتَ محذوفاً على الخلاف السابق في فصل لَوْ.[9]

أقـول: هذا اللفظ وهو قوله: أو مبتدأ لا خبر له إلى قوله: في فصل لَوْ ثبت في بعض النُـسخ، وهـو مـشكل. فـإن التخـريج علـى أنه فاعل ب ثُبَتَ محذوفاً، لا يتأتى تفريعه على

---

(1) شرح الكافية للرضي: 1/ 104.
(2) سقطت من الأصل.
(3) في ج واحملهم.
(4) ساقط من النسخ الثلاث، والمعنى يتطلبه.
(5) في ج من.
(6) الجنى الداني ص: 602.
(7) في ج الثاني.
(8) سقطت من الأصل.
(9) انظر قول ابن هشام: المسألة الثانية تقع أنَّ بعدها كثيراً .... المغني: 1/ 296.

القول بأن رفع الاسم الواقع بعد "لَوْلاَ" بالابتداء. [وذلك أنه قال بعد سوق الخلاف: "بَلْ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ]"[1] ثم قال أكثرهم[2] إلى آخره، فتأمله.

قال: ولَحَّن جماعةٌ ممن أطلق وجوب حذف الخبر، المعري في قوله في صفة سيف:[3].

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ** فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

أقـول: أنـشد المـصنف عجـز هـذا البيت في المثال الرابع من الجهة الثانية من الباب الخـامس. ومعنـى "يُـذِيبُ": "يُـسِيلُ". قـال الجوهري: "ذاب الشيء، يذوب ذوباً وذوباناً نقيض: "جَمَـدَ"، وأذابـه غيْـره"[4]. فـإن قلـت: هـذا التفسير يقضي[5] بمناقضة العجز للصدر؛ إذ قضية الكـلام في العجز عدم السيلان؛ لأن جواب "لَوْلاَ" منتفٍ، والصدر يقتضي وجود السيلان؛ إذ معنـى "يُـذِيبُ" "يُـسِيلُ"، والإسـالة إيجـاد الـسيلان، وإنمـا عبَّر بالمضارع إما لاستحضار الصورة العجيبـة ليـشاهدها السامع، أو لقصد الاستمرار. قلت: المراد أنه لولا إمساك الغمد له لسال مـنه، فالمنفي سيلان خاص، فلا ينافي الأول، و "الرُّعْبُ" بضم الراء وسكون العين: الخوف، و "مِـنْهُ" يـتعلق بـه و "الْعـضْبُ" بعـين مهملـة مفـتوحة، فـضاءٍ معجمـة ساكنة، فموحدةٍ: السيف القاطع. و "الْغِمْدُ" بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، ويقال له أيضاً "الجَفْنُ".

وما أحسن قول أبي الفتح سِبْطِ[6] التَّعاويذي[7]

بَيْنَ السُّيُوفِ وَعَيْنَيْهِ مُشَارَكَةٌ[8] ** مِنْ أَجْلِهَا قِيلَ لِلأَغْمَادِ أَجْفَانُ

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) المغني: 1/ 273.

(3) لحن المعري لأنه أثبت "يمسكه" والواجب حذفه. شروح سقط الزند: 1/ 105. وأوضح المسالك: 1/ 156.

(4) الصحاح: 1/ "ذوب".

(5) في "ج" "يقتضي".

(6) في الغيث المسجم، شرح لامية العجم للصفدي: "ابن التعاويذي" لا سبطه.

(7) هو محمد بن عبدالله بن عبد الله أبو الفتح. المعروف بابن التعاويذي، أو سبط بين التعاويذي شاعر عراقي بغدادي له ديوان شعر ط. توفي سنة: 583 هـ النجوم الزاهرة: 6/ 105، والأعلام: 6/ 260.

(8) في الغيث المسجم: 2/ 29 "مشاكلة" بدل "مشاركة". وفيه تورية واستخدام.

قال: وليس بجيدٍ لاحتمال تقدير: "يمسِكُهُ" بدل اشتمال، إلى آخره:

أقـول: يعـني أن الـتلحين ليس بجيد لإمكان حمل التركيب على ما يكون مستقيماً لا لحـن فـيه، ثم ذكر توجيه[1] ذلك. وقد أسلفنا في فصل "بَيْدَ"[2] من حرف الباء الموحدة أن ابن مالـك -رحمه الله- خرَّج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: "نحن الآخـرون الـسابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا" على أن الأصل: "بَيْدَ أنَّ كُـلَّ أمَّـةٍ"(3) م، فحـذفت "أنَّ" وبطـل عملـها. وهـذا يمكن أن يُخرَّج عليه بيت المعري أيضاً، فيكون الأصل: "فَلَوْلاَ أنَّ الْغِمْدَ يُمْسِكُهُ". قال ابن مالك: "وهذا الحذف نادر؛ لكنه غير مستبعد في القـياس علـى حـذف "أنْ" فهمـا أخـتان في المصدرية، وشبيهتان في اللفظ. وقد حمل بعض النحويين على حذف "أنَّ" قول الزبير رضي الله عنه[3].

وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَطَبْتُهَا

قال: وعلى الإبدال، والاعتراض، والحال عند من قال به، يتخرج قول تلك المرأة[4].

فَوَ اللهِ لَوْلاَ اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ ** لِزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ

أقـول: ويتخرج أيضاً على حذف "أنَّ" وإبطال عملها كما مرَّ عن ابن مالك/ 213/ وغـيره. وأشـار بـتلك المـرأة إلى المرأة التي يُذكر أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرَّ بها ذات ليلة في جوف الليل، وهي في بيتها فسمعها تقول:

---

(1) في الأصل "توحيد".

(2) فصل "بيد" ص: 81 من الأصل.

"الحديث كما مر من شواهد التوضيح لابن مالك ص: 154.

صحيح البخاري في: 11 كتاب الجمعة، 1 باب فرض الجمعة.

(3) التوضيح والتصحيح ص: 155.

(4) لامرأة تشكو فراق زوجها. السيوطي في شواهد المغني رقم: 229.

واللسان مادة "زعزع" مع آخر قَبْلَهُ، وابن يعيش: 9/ 23 ونتائج التحصيل: 3/ 970 للمرابط الدلائي.

تَطَاوَلَ هَذا اللَّيْلُ وَاسْوَدَّ جَانِبُهُ[1] ** وَأَرَّقَنِي (أَلاَّ حَلِيلَ) أُلاَعِبُهُ
فَوَ اللهِ لَوْلاَ اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ ** لَزُعْزِعَ مِنْ هَذا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

فسأل عنها فإذا زوجها بعث في جيش الغزو، فيقال: إنه سأل ابنته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها: كم تصبر المرأة عن زوجها، فقالت: ستة أشهر، فجعل ذلك حداً تنتهي إليه غيبة الرجل عن زوجته، والله أعلم. أرّقني: أسهرني. والحَلِيلُ هنا: الزوج. وزُعْزِعَ: حُرِّكَ.

قال: وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر[2].

أقول: أسلف ذلك في فصل "عسى" من حرف العين المهملة، حيث ذكر أن الأخفش ذهب في نحو: "عَسَاكَ" و "عَسَاهُ" إلى أنَّ[3] "عسى" باقية على عملها عمل "كان"؛ ولكن استُعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع[4] ورده بأمرين، أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما يثبت في المنفصل، نحو: "مَا أَنَا كَأَنْتَ" و "لاَ أَنت كَأَنَا".

وأما قوله[5]:

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من باب إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

قال: وقوله[6]:

---

(1) في شرح أبيات المغني: 5/ 122 "تسري كواكبه" و "إذ لا ضجيع" بدل "ألا حليل".

(2) هذا رد لما قاله الأخفش من أن الضمير المجرور في "لولاي، لولاك...." نائب على المرفوع.

(3) في الأصل: إلى أن نحو.

(4) المغني: 1/ 153.

(5) رجز لأعرابي من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، الخزانة: 2/ 257.

(6) الشاهد فيه أن الفعل بعد "لولا" محذوف، أي "لولا عددتم". وهو لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق.
شرح ديوان جرير: 2/ 903، 908 وشرح المفصل: 2/ 38، والخصائص: 2/ 45، والخزانة: 1/ 461 والجنى الداني ص: 606.

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ** بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

أقـول: البـيت لجريـر. والنِّـيبُ: المُسِنَّاتُ من النوق، الواحدة: ناب. و بنو ضَوْطَرَى حي من العرب، والضَّوْطريُّ: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده. والكمي: الشجاع المتكمي في سلاحه؛ لأنه كمَّى نفسه، أي: سترها. والمقنع: الذي على رأسه بيضة حديد.

(قـال: إلا أن الفعل أضمر، أي: "لَوْلاَ" عدد تم"[1]، وقول النحويين: لولا تعُدُّون مردود: إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقل؛ بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّهِ في الماضي.

أقـول: يمكن دفع هذا الرد، بأن لَوْلاَ قلما تستعمل في المضارع إلا في موضع التوبيخ واللـوم علـى مـا كـان يجـب أن يفعلـه المخاطب قبل أن يطلب منه، فوضح ما قدره النحاة، وصـح أن المـراد تحضيـضهم علـى أن يعـدُّوا في المـستقبل قـتل الكماة من مفاخرهم، أو هو متـضمن لتوبـيخهم علـى تـرك هـذه الخصلة في الماضي، فإنهم افتخروا بالكرم، ولم يفتخروا بالشجاعة، فوبَّخَهُمْ على عدم الاتصاف بها، وحضَّهم على الافتخار فيما يُستقبل بالصرامة، وقتل الكماة.

قال: كقوله[2]:

عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ

أقـول: هـذا وصـف لمنـزل ارتحـل أهله عنه، فصار على هذه الحالة. عَافٍ: دَارِسٌ يقـال: عفـا المنزل يعفو: إذا درس، وعَفَتْهُ الرِّيحُ: دَرَسَتْهُ، يتعدى، ولا يتعدى و النُّؤْيُ بهمزة بعد النون على وزن قُفْلٍ: حفيرةٌ حول الخِباء، تُصْنَعُ[3] لئلا يدخله ماء المطر.

---

(1) ساقط من ج.

(2) صدره: وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْها مَنْزِلٌ خَلَقٌ. والشاهد فيه رفع ما بعد إلا والقياس نصبه لأنه بعد موجب تام. وإنما رفع، لأن تغير في معنى لم يبق في حَالهُ وهو يتطلب فاعلاً؛ لأنه صار كالاستثناء المفرغ. من قصيدة للأخطل، شعره، صنعة السكري، ص: 433، 434.

(3) في الأصل: يصنع.

"لَـوْمَـا"

قال: ويردُّه قول الشاعر[1]:

لَوْ مَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لكَانَ لِي

أقول: الإِصَاخَةُ: الاستماع. قال أبو[2] دُوادٍ[3]:

وَيُصِيخُ أَحْيَاناً كَمَا اسْـ ** ـتَمَعَ الْمُضِلُّ لِصَوْتِ نَاشِدْ

والوشـاةُ جمـع: واشٍ، وهو الساعي بالنميمة والكذب، ولا يخفى أن "لَوْ مَا" في البيت امتناعية كـ "لَوْلاَ"، وأنها لا يتأتى كونها تحضيضية.

---

(1) عجزه: "مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءُ"، والشاهد فيه أن "لو ما" بمعنى "لولا" الامتناعية. والضمير في قول ابن هشام "ويرده" عائد على زعم المالقي الذي رأى أنها لم تأت إلا للتحضيض.

(2) في "ج" "أبو داود".

(3) في الصحاح 1/ مادة "صوخ" "وقال أبو داود".

لَـمْ

قال: حرف جزم لنفي المضارع، وقلبه ماضياً.

أقـول: هذا ظاهر مذهب سيبويه، وهو أنها تدخل على لفظ المضارع فتصرف معناه إلى المُـضي[1]، وهـو مـذهب المبرد[2]، وأكثر المتأخرين، وذهب قوم منهم الجزولي[3] إلى أنها تـدخل علـى لفظ الماضي فتصرفه إلى لفظ المضارع، ومعنى المضي باقٍ فيه[4]، ونسبه بعضهم إلى سـيبويه، ووجَّهـوه بـأن المحافظـة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، قال 214/ في الْجَنَـى الدَّانِـي: "وَالأَوَّلُ هو الصحيح؛ لأنَّ له / نظيرا، وهو المضارع الواقع بعد لَوْ. والقول الثاني لا نظير له[5].

قال: كقوله[6]:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ[7] وَأُسْرَتُهُمْ ** يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

أقـول: نُعْـم بِـضم النون وإسكان العين المهملة: قبيلة. والأسرة بضم الهمزة: الرهط الأدنـون. ويجـوز رفعـه عطفاً على فَوَارِسُ، وجره عطفاً على نُعْمٍ. و يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ: يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة. والصليفاء تصغير: الصلفاء، وهي الأرض الصُّلبة. فإن قلت: بم يـتعلق هـذا الظـرف؟ قلـت: بمحذوف تقديره: لَوْلاَ شَأْنُ فَوَارِسَ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ. وقد أجازوا تعلـق الظرف بالشأن والحديث، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَـضْبَى[8]. أي: لأعلـم شـأنك إذا كـنت. وكمـا في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ

---

[1] الكتاب: 4/ 220. (تح: هـ).
[2] المقتضب: 1/ 46.
[3] تقدم التعريف به ص: 110 من الأصل.
[4] المقدمة الجزولية في النحو ص: 34.
[5] الجنى الداني ص: 267، 268.
[6] الشاهد فيه أنه لَمْ غير عاملة.
[7] روي ذهل. الجنى الداني: 266. وهو من شواهد العيني: 4/ 446، والهمع: 2/ 56، والخزانة: 3/ 626.
[8] فتح الباري: 10/ 408. باب غيرة النساء.

إِبْرَاهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ ﴾[1] ولا يصحُّ تعلقه بـ لَمْ يُوفُونَ؛ لأنه جواب لـ لَوْلاَ وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه. ومعنى لَمْ يُوفُونَ بِالْجارْ: لم يوفون بذمة الجار، أو عهده فحذف المضاف.

قال: وقوله[2]:

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّْ ** أَيومَ لَمْ يُقْدَرَ، أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

أقول: يعني أنه لا فرار من الموت، ولا محيص عنه، فإن كل يوم من أيام الحي لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون اليوم الذي قُدِرَ فيه هلاكه وحضر فيه أجله، أو يكون اليوم الذي لم يُقْدَر فيه موته. وفي كلا اليومين لا يُنجه الفرار من الموت. ولا يتأتى له الاعتصام منه بحال، نسأل الله تعالى أن يميتنا على الإسلام، لا مبدّلين؛ ولا مغيِّرين بمَنِّهِ وكَرَمِهِ.

قال: وعليه خَرَّجَ أبو علي قول عبد يغوث[3]:

كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسيراً يَمانِيا

أقول: هذا عجز بيتٍ، صدره:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

وقبله:

---

(1) الذاريات من الآية: 25.

(2) الشاهد فيه أن النصب بـ لَمْ لغة كما زعم اللحياني. كقراءة بعضهم أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ نسبت هذه القراءة لأبي جعفر المنصور- المحتسب: 2/ 366 (الشرح: 1) والبيت للحارث بن منذر، أو نمر وهو إسلامي شهد صفين مع معاوية. الخصائص: 3/ 94، والنوادر لأبي زيد: ص 13، والمحتسب: 2/ 366.

(3) من قصيدة لعبد يغوث الحارثي- المفضليات ص: 155، 158 والبيان والتبيين: 2/ 267، والخزانة: 1/ 313 وسر الصناعة: 1/ 86.

أَلاَ، لاَ تَلُومَانِي، كَفَى اللَّوْمَ مَابِيَا ** فَمَا لَكُمَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ، وَلاَ لِيَا
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا ** قَلِيلٌ، وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ** أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِياً[1] عَلَيْهِ وَعَادِيَا

ويقال: إن سبب نظمه لهذه الأبيات أن قوماً من العرب أسروه، وادعوا عليه أنه قتل رجلاً منهم، ثم أطلقوه، وأعطوه مالاً لئلا يهجوهم.

فقال: لا أهجوكم، ولكن أهجو قومي، وأنشد الشعر المذكور.

والشِّمَالُ: الْخُلُقُ، والجمع: شمائل. والعرسُ بكسر العين المهملة: اِمْرَأةُ الرجل. ومُلَيْكَةُ: اسم زوجته. و "مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا" أي: مجنياً عليه مرةً وجانياً مرة أخرى. يريد أنه تارة يُظْلَمُ، وتارة يَظْلِمُ. والْعَبْشَمِيَّةُ: المنسوبة إلى "عَبْدِ شَمْسٍ". و "اللَّوْمْ" منصوب على أنه مفعول "كَفَى" والفاعل "مَا بِيَا".

قال: ثم حذفت الألف[2] للجازم، ثم أبدلَت الهمزة ألفاً.

أقول: فينبغي حينئذٍ كتابة "تُرَى"[3] بألف لا بالياء. وقد أسلفنا في فصل "لَوْ" أن ابن السيد البطليوسي[4] خرّجه على وجهٍ آخر، وهو أن يكون "تُرَى" مضارع "رَاءَ" المقلوب، فالأصل "تُرَاءْ" بهمزة سُكِّنَت للجازم، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحة، وعليه فينبغي كتابة "تُرَى" بالألف أيضاً.

قال: والقيس من تخريجهما[5] أن يقال في قوله: "أيوم لم يُقْدَرْ" نقلت حركة همزة "أَمْ"[6] إلى "رَاءِ" "يُقْدَرْ"، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة، إلى آخره.

(1) في النسخ الثلاث "معدباً".
(2) الألف من "تُرْأَى".
(3) في الأصل "يرى".
(4) تقدم التعريف به. ص: 41 من الأصل.
(5) يريد أبا علي وأبا الفتح.
(6) في ج "أو".

أقول: تعبيره بـ "أقيس" يقتضي أن مذهب أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس. ولا شيء في أعمال تخريجهما قياسي، بل ولا يقاس في تخريج المصنف الذي ادعى أنه أقيس سوى نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وما عداه ليس بقياسي. قلت: ويحسن أن يقال في تخريج الآية والبيت أن حركة "الحاء" في[1] ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ اتباع إما لحركة الراء التي قبلها، أو لحركة اللام التي بعدها، وكذا حركة "الراء" من قوله:

أَيوْمَ لَمْ يُقْدَرَ، أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

إتباعٌ لفتحة "الدَّال" قبلها، أو لفتحة الهمزة بعدها، وهو وجه خالٍ من التكلف 215/ يقدح[2] احتماله[3] / في الجزم بكون[4] الفتحة في الآية والبيت إعرابية.

قال: كقوله[5]:

فَذَاكَ وَلَمْ -إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا- ** تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ

أقول: الظرف الفاصل بين "لَمْ" ومجزومها متعلق بـ "يُدْرِكُ". والأصل: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا، والامتراء: الشك، والمراء: الجِدال.

قال: وقوله[6]:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا ** كَأَنْ لَمْ -سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ- تُؤْهَلِ

---

(1) في ج "من".

(2) في ج "يقدح".

(3) في ج "احتمال".

(4) في ج "تكون".

(5) الشاهد فيه أن الأصل "فذاك ولم تكن" ففَصَلَ بينهما بالظرف لِلضَّرُورَةِ.
الضرائر للألوسي ص: 230.

(6) كالذي قبله، وهو لذي الرمة: ديوانه: 506 والخزانة: 3/ 626، والهمع: 2/ 56.

أقول: المغاني بالغين المعجمة: المواضع التي كان بها أهلوها، واحدها: مغنى. وما أحسن قول العزّ الموصلي[1] من معاصرينا رحمه الله:

سَمِعْنَا حَمَامَ الدَّوْحِ فِي رَوْضَةٍ غَنَّا ** فَأَذْكَرَنَا رَبْعَ الْحَبَائِبِ وَالْمَغْنَى

والقفار: جمع قفرٍ، وهو المفازة لا نبات فيها ولا ماء. والرسوم جمع: رَسْمٍ، وهو ما كان من آثار الدار لاصقاً بالأرض. و 'تُؤْهَلْ'[2] مضارعه 'أُوهِلْتَ' يقال: أوهلك الله من الأفعال، أي: جعل لك أهلاً. وقد فُصِل في هذا البيت أيضاً بالظرف بين 'لَمْ' ومجزومها، والأصل: 'كَأَنْ' لم تؤهل سوى أهل من الوحش. وقولنا: إنه فُصِلَ بالظرف جارٍ على قول سيبويه والجمهور، إنَّ 'سِوَى' ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة[3]. وأما على رأي غيرهم فتكون 'سِوَى' مفعولاً به مقدماً فاصلاً بين الجازم والمجزوم، ويمكن أيضاً على رأي سيبويه والجمهور أن تكون في البيت استعملت غير ظرف للضرورة. والمصنف ساقه مثالاً للفصل بالظرف، وليس بمتعين كما عرفت.

قال: كقوله[4]:

ظُنِنْتُ فَقِيراً ذا غِنًى، ثُمَّ نِلْتُهُ ** فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ

أقـول: 'فقـيراً' حـالٌ من 'التاء، وهي المفعول الأول النائب عن الفاعل، و 'ذا غِنىً' هو المفعول الثاني. وضمير 'نِلْتُهُ' عائد إلى 'الْغِنَى'.

---

(1) عز الدين علي بن الحسين بن علي شاعر أديب من أهل الموصل، توفي بدمشق سنة 789 هـ له ديوان شعر، وبديعية شرحها في كتاب سماه 'التوصل بالبديع إلى التوسل بالشفيع'. الدرر الكامنة: 3/ 43 والأعلام: 4/ 280.

(2) في اللسان: أهلتُ به إذا استأنستَ به. قال ابن بر: المضارع منه 'آهَلُ بهِ'. 'آهلُ'. وفي الصحاح: أَهَلَ فلانٌ يأهَلُ ويَأهِلُ أهُولاً، أي: تزوّج، وكذلك تأهَّلَ. وفيه أن الكسائي قال: أهِلْتُ بالرجل إذا أنستَ بهِ. وفيه أيضاً أن أبا زيد قال: آهَلَكَ اللهُ في الجنة إيهالاً، أي أدخلَكَهَا وزَوَّجَكَ فيها. 'آهلْ'. ولم يرد في المعجمين ما أورده الداميني أي 'أوْهَلْ'.

(3) الكتاب: 1/ 407 تح: هـ.

(4) الشاهد فيه أن مجزوم 'لَمْ' محذوف، وهو الناصب لِـ'ذا رَجَاءٍ' يفسره 'أَلْقَهُ'. لم أقف على قائله.

وَ ذَا رَجَاءٍ منصوب على شريطة التفسير بعامل يفسره ما بعده. والمعنى: ظُنِنْتُ غَنِيًّاَ فِـي حَالِ كَوْنِي فَقِيراً، ثُمَّ نِلْتُ الْغِنَى فَلَمْ أَلْقَ ذَا رَجَاءٍ فِي حَالَةِ كَوْنِي غَيْرَ وَاهِبٍ لَهُ؛ بل ألقاه منعماً عليه محسناً إليه، وهذا رجلٌ عرف قدر النعمة فشكر، جزاه الله خيراً.

لَـمَّـا

قال: أحدها[1] أنها لا تقترن بأداة شرط[2].

أقـول: قـال الرضـي: "وكـان ذلـك لكـونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه، ومعمـوله[3]. يـريد بـ "شِبْهِ" الحـرفي: أسماء الشرط. كـ "مَنْ". تقول: "مَنْ لَمْ يُكْرِمْنِي أُعِنْهُ" ولا تقـول "مَـنْ لَمَّـا(3) يُكْـرِمْنِي"[4]. قلت: هذا من الرضي تصريحٌ بأن حرف الشرط هو العامل للجـزم في المـضارع المقـترن بحـرف النفـي، مثل: "إِنْ لَمْ تَقُمْ" وليس كذلك، وستطلع على أن المـصنف ادعـى أن هذه الأحكام الخمسة مترتبة على[5] كون "لَمْ" لنفي ["فَعَلَ" و "لَمَّا"][6] لنفي "قَدْ فَعَلَ".

فأمـا هـذا الأمـر الأول فـيمكن تـرتبه علـى ذلـك باعتـبار أن النفـي عومل معاملة الإثـبات، فكمـا أن "فَعَلَ" يكون شرطاً يكون نفيه، وهو "لَمْ يَفْعَلْ" كذلك. (وكَمَا أن "قد فعلَ" لا يكون شرطاً كذلك نفيه)[7]، وهو "لَمَّا يَفْعَلْ" لا يكون شرطاً.

قال: الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال.

أقـول: نحـو: "نَـدِمَ وَلَمَّـا يَـنْفَعْهُ [النَّدَمُ]"[8] فعدم النفع متصل بحال المتكلم، وهذا هو المـراد بقـولهم بـ "إنَّ لَمَّـا" للاستغراق نص عليه الجزولي[9]، ورده الشلوبين(9)، فقال: "الذي غرَّه قولهم: "عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمْ". ولا يقولون "لَمَّا" فتوهم من ذلك ما توهم، ولو صح ذلـك لكـان مناقضاً لقوله: "إنَّ لَمَّا لنفي "قَدْ فَعَلَ"، و "قَدَ فَعَلَ" إنما هو للزمن القريب من الحال،

---

(1) أحد الأمور الخمسة التي تتميز بها "لَمَّا" عن "لَمْ".
(2) في "ج" "الشرط".
(3) في "ج" "من لا".
(4) شرح الكافية للرضي: 2/ 251 باختصار وتصرف.
(5) في "ج" "في كون".
(6) ساقط من الأصل.
(7) ساقط من "ج".
(8) سقطت من الأصل.
(9) تقدم التعريف بهما. ص: 110، ص: 50 من الأصل. ينظر قول الجزولي في المقدمة ص: 40.

لا الماضي المستغرق، وإنما أشير بالمثال الأول إلى نفي ندم إبليس في زمنٍ ماضٍ قريبٍ من الحال، ويلزم من ذلك ألا 216/ يكون ندم قبل؛ لأنه إذا لم يندم في هذا الزمن -مَعَ طُولِهِ- فألا / يندم قبل ذلك أحرى. وهذا إنما جاء من قبل المعنى، كما بينا لا من قبل لفظ "لَمَّا" فتوهم[1] أبو موسى[2] أنه جاء من جهة لفظها[3]. قلت: وهذا وارد على المصنف. [وقال الرضي][4] "وقد منع الأندلسي من معنى الاستغراق في "لَمَّا" وقال: هي مثل "لَمْ" في احتمال الاستغراق وعدمه[5].

قال: ولهذا جاز "لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ" ولم يجز "لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كَانَ".

أقول: وذلك أن امتداد النفي واستمراره إلى زمن المتكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي، نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يُستقبل صحيح، ولا يُنافي استمرار النفي إلى الحال.

قال: ولا يجوز "قُمْتُ فَلَمَّا تَقُمْ" ؛ لأن معناه: وما قمتَ إلى الآن.

أقول: لم يظهر لي كون امتناع "قُمْتُ فَلَمَّا[6] تَقُمْ" مرتباً على امتداد النفي بعد "لَمَّا"؛ إذْ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفياً بعقب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حالة التكلم.

قال: الثالث: أنَّ منفي "لَمَّا" لا يكون إلا قريباً من الحال.

أقول: هذا ظاهرٌ، لأنها لنفي: "قَدْ فَعَلَ" و "قَدْ" تقرب الماضي من الحال، فتكون لنفي ما هو قريب من الحال بخلاف "لَمْ" فإنها لنفي "فَعَلَ"، ولا تَعَرُّضَ فيه لقرب ولا بُعد.

---

(1) في الأصل كما توهم.

(2) ابو موسى هو الجزولي.

(3) شرح الجزولية للشلوبين: 2/ 488، 489، تح: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط 2/ 1994 قال ابن عصفور في شرح الجمل: 2/ 187: "فأمّا لَمْ، ولَمّا فهما لنفي "فَعَلَ" وهو الماضي المنقطع من زمن الحال، تقول: عصَى آدَمُ رَبَّهُ ولَمْ يَنْدَمْ" تريد فيما مضى.

وأما "لَمّا" فهي لنفي: "قَدْ فَعَلَ" وهو الماضي المتصل بزمن الحال، نحو:

"عصى إبليس ربه ولما يندم" تريد لم يندم إلى الآن".

(4) ساقط من الأصل.

(5) شرح الكافية: 2/ 251.

(6) في ج "فلم".

قال: والرابع: أن منفي "لَمَّا" متوقع ثبوته بخلاف منفي "لَمْ".

أقـول: والعلة في ذلك أن "لَمَّا" لنفي "قَدْ فَعَلَ"، وهو مفيد للتوقع بخلاف "لَمْ" فإنها لنفي "فَعَـلَ"، ولا دلالة فيه على التوقع. وجعل الرضي نفي "لَمَّا" للأمر المتوقع غالباً، لا لازماً. قال: "وقد تستعمل في غير التوقع أيضاً، نحو: نَدِمَ إبْلِيسُ وَلَمَّا يَنفَعْهُ النَّدَمُ"[1].

قال: الخامس أن منفي "لَمَّا" جائز الحذف لدليل[2].

أقـول: يعـني أن "لَمَّا" لنفي "قَدْ فَعَلَ". وقد تقرر في "قَدْ"[3] جواز حذف مدخولها، كما في قوله[4]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ** لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَن قَدِ

فكـذا "لَمَّـا" حملا للنفي على الإثبات؛ لكن مخالفة "لَمْ" لـ "لَمَّا" في هذا الحكم أمرٌ[5] ليس بظاهـر؛ لأنهـا لنفي "فَعَلَ" وهو مما يجوز حذفه لقيام الدليل عليه، فإن كانت تلك العلة معتبرة فليقل بها هنا.

قال: ويقال فيها[6] حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوبٍ لوجوب.

أقـول: القـول بأنهـا حـرف هـو مـذهب سـيبويه[7]. قـال بعضهم: "وَهُوَ الصَّحِيحُ"، ورجَّحوه بأشياء منها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ ﴾[8] الآية.

---

(1) شرح الكافية: 2/ 251.

(2) في الأصل "الدليل".

(3) سقطت من "ج".

(4) المغني: 1/ 171.

(5) سقطت من "ج".

(6) أي: "لمّا" الداخلة على جملتين، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما.

(7) الكتاب: 2/ 234 تح: ها.

(8) سبأ من الآية: 14.

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾[1]. وما[2] بعد "لَمَّا" النافية و "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها[3]. ومنها إجماعهم على زيادة "أنْ" بعدها، ولو كانت ظرفاً، والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ب "إنْ". قال الشيخ بهاء الدين السبكي[4] في شرح التلخيص: "و لَمَّا" التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة ربط السببية"[5]. قلت: وعلى هذا فاللام في قولهم: "وُجُودٌ لِوُجُودٍ" وقولهم: "وجوبٌ لوجوبٍ" لام التعليل.

قال: وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما[6] ابن جني، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى: "حِينَ"[7].

أقول: والظاهر أنها عند هؤلاء خالية عن معنى الشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: حين قام زيدٌ قمتُ" لم يكن في [هذا][8] اللفظ دلالة على سببية الأول للثاني، فكذا في قولك: "لما قام زيدُ قمتُ" الذي هو بمعناه.

قال: وقال ابن مالك: بمعنى (إذ).

أقول: وصرح بأن فيها معنى الشرط، فقال في التسهيل: إذا وَلِيَ "لَمَّا" فعل ماضي لفظاً ومعنىً، فهي ظرف بمعنى "إذْ" فيه معنى الشرط[9]، وهذا قول ثالث في المسألة.

قال: ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملةً اسميةً مقرونةً بـ "إذَا" الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك.

---

(1) الأنبياء: 12.

(2) "ما" سقطت من "ج".

(3) في الأصل "قبلها".

(4) تقدم التعريف به.

(5) شروح التلخيص: 2/ 91 "ثالث الشروح في صلب الصفحة" "عروس الأفراح".

(6) في "ج" "وتبعه".

(7) قال ابن السراج: "وتقول: لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ" فيصير ظرفاً". الأصول: 2/ 157 ونفسه عند الفارسي في الإيضاح. شرحه "المقتصد" للجرجاني: 2/ 1092.

(8) سقطت من الأصل.

(9) التسهيل ص: 241.

217 أقول: وقوع الجملة الاسمية المقرونة / ب إذا الفجائية متفق عليه فكان ينبغي إيرادُ الكلام على وجه يقتضي أن قيدَ الاتفاقِ راجعٌ لهذه وللفعلية الماضوية. وكلام المصنف لا يقتضي ذلك.

قال: يُفسِّرُه: وَهَا[1] بمعنى سَقَطَ.

أقـول: الـذي في الصحاح وَهَى السقاء يَهي وَهْياً: إذا تخرَّق وانشقَّ. و وَهَى الحائط: إذا ضـعف وهَـمَّ بالسقوط[2]. ولم يقع في القاموس تفسيرِ وَهَيَ السقاءُ ب سَقَطَ بل فسره بما ذكـره الجوهـري، ثـم قال: و وَهَى الرجل: حَمُقَ و سَقَطَ[3]. قلت: وكان حق وَهَا أن يكتب بالياء؛ لأنه فعلٌ ثلاثي من ذوات الياء؛ لكنه كتب بالألف للإلغاز.

قال: والجواب محذوف، تقديره: قُلْتُ.

أقول: هذا إنما يحتاج إليه على رأي القائلين بأن لَمَّا حرف شرط. وأما القائلون بأنها ظـرف بمعنـى حِيـنَ فـلا يحـتاج عندهم إلى التقدير؛ بل تجعل متعلقة ب أَقُولُ الملفوظ به، ولا حذف، أي أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ حِينَ وَهَى سِقَاؤُنَا.

قال: قال[4]:

قَالَتْ لَهُ: بِاللهِ يَاذَا الْبُرْدَيْنْ ** لَمَّا غَنِثْتَ[5] نَفَساً أَوِ اثْنَيْنْ

أقول: في القاموس: الْغَنَثُ: أن تشرب ثم يتنفس، وفعله كـ عَلِمَ.

---

[1] في قول الشاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ** وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

[2] الصحاح: 6/ وهي.

[3] القاموس: 4/ وهي.

[4] الشاهد فيه أن لمّا بمعنى إلاّ. وهو من شواهد الهمع: 1/ 236، واللسان مادة غنث وارتشاف الضرب: 2/ 498.

[5] في ج غنيت.

قال: فأما المركبة من كلمات، فكما[1] تقدم في: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾[2].

في قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفصٍ بتشديد نون "إِنَّ" وميم "لَمَّا" فيمن قال: الأصلُ: لَمِنْ [مَا][3] فأُبدِلَت النون ميماً وأُدغِمَت، فلما كثرت الميمات حُذفَت الأولى، وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت.

أقول: لم يتقدم للمصنف كون "لَمَّا" في هذه الآية مركبة من كلمات[4] أصلاً، واستضعافه لهذا القول ظاهر؛ بل القول في نفسه ساقط لا يُلتفت إليه، وكيف يتأتى التعليل الذي استند إليه مع القول أن في الكتاب العزيز ما يرده قطعاً، وذلك أن قوله تعالى: ﴿ قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَـٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾[5] وقد اجتمع فيه ثماني[6] ميماتٍ في اللفظ متواليةٍ لا يفصل بينهن فاصلٌ. قال جدي الإمام ناصر الدين ابن المُنَيِّر[7] -رحمه الله-: "وهذا من الغرائب التي تتكرر ثمانية أمثال[8]، ولا يفطن الذهن لذلك، ولا يحس اللسان منه بثقلٍ، ولا السمع بنبوٍّ، وذلك من خصائص الكتاب العزيز"[9]. وبيان اجتماع هذا العدد [في قوله][10]: ﴿ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ (5) أن في "أُمَمٍ" ميمين وتنويناً قُلب

---

(1) في ج "فكلما".

(2) هود: من الآية: 111. واختلف السبعة في القراءة في تشديد النون والميم. فقرأ ابن كثير ونافع "وَإِنْ كُلاًّ لَما......" أعْمَلاَ "إِنْ" مع تخفيفها وقرأ عاصم: "وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا".
وقرأ حمزة والكسائي: "وَإِنَّ" وحمزة شدد الميم "لَمَّا" وخففها الكسائي. وقرأ بقراءة الكسائي أبو عمرو، وبقراءة حمزة ابن عامر.
أما حفص فقد شدد النون والميم معاً، وهذه هي القراءة التي أوردها ابن هشام هنا.
السبعة في القراءات لابن مجاهد. ص: 339، 340.

(3) سقطت من الأصل.

(4) في الأصل "كلام".

(5) هود من الآية: 48.

(6) في ج "ثمان".

(7) ترجم في ص: 101 من الأصل.

(8) في ج "ميمات".

(9) تفسير ابن المنير لم أوفق في العثور عليه.

(10) ساقط من الأصل.

ميماً لملاقاته ميم "مِنْ". وميم "مِنْ" ونونها قلبت ميماً لملاقاتها ميم "مِنْ". وهذه النون قلبت ميماً لملاقاتها ميم "مَعَ" فجاءت الثمانية.

قال: وإذا كان "فَعْلَى"[1] فهلاَّ كُتب بالياء، وهلاَّ أمالَهُ مَنْ قَاعِدَتُهُ الإمالة.

أقول: رسم المصحف سنة متبعة لا يجري على قياسِ مرسوم الخط المصطلح عليه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، كما صرَّح به المصنف في فصل "لاَتَ"[2]. والإمالة في التلاوة متلقاة بالرواية، فلعل القارئ لم يروها إلا غير مُمالة، فإذا لا يتمشى شيءٌ[3] من هذين الوجهين[4].

قال: واختار ابن الحاجب "أنَّهَا" "لَمَّا" الجازمة حُذِفَ فعلها[5].

أقول: ظاهر كلام ابن الحاجب أنه مخترع هذا القول، وكلام المصنف ليس ظاهراً في ذلك.

قال: وفيه[6] نظر.

أقول: هذا من باب التغيير في الوجوه الحسان.

قال: أحدهما: أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[7] وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع.

أقول: هذا ليس بمرجح قوي؛ لأن التوفية إذا كانت ستقع ولا بد، فهم لم يهملوا، ولم يتركوا.

قال: والثاني: أن منفي "لَمَّا" متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت.

أقول: لا نسلم أن منفي لَمَّا متوقعُ الثبوتِ دائماً حتى يتم هذا؛ بل قد لا يكون كذلك، نحو: "نَدِمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ". وقد مر من الرضي صرح بأن توقع الثبوت

---

(1) يريد أن وزن "لَمَّا" "فَعلى".

(2) المغني: 1/ 254.

(3) سقطت من "ج".

(4) يريد بالوجهين قول من قال إن الأصل في "لَمَّا" "لَمًّا" بالتنوين بمعنى "جَمْعاً". وقول من قال إنه "فَعْلَى" من "اللَّمَم".

(5) الأمالي النحوية "أمالي القرآن الكريم": 1/ 68.

(6) أي تقدير ابن الحاجب للفعل المحذوف "لَمَّا" "يُهْمَلُوا- لَمَّا يُتْرَكُوا". أما المقدر عند ابن هشام فهو "يُوَفَّوْا" أي: "لَمَّا يُوَفَّوْا أعْمَالَهُم".

(7) هود من الآية: 111.

218/ في منفـيها غالـب، لا لازم/ . سـلمنا أنه لازم؛ لكن لا نسلم أن ما قدره ابن الحاجب لـيس بمتوقع الثبوت، فإن الكفار يتوقعونه، ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة، ولا يبالون بارتكاب المناهي ظناً لأن يُتْرَكُوا سُدى، وأن الأعمال المأمور بها غير نافعة، وأن المنهي عنها غير ضارة، ويقولون: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾[1] فهم متوقعون للإهمال برأيهم الفاسد. ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم؛ بل قـد ينفـي المـتكلم شيئاً ب "لَمَّا" بناء على أن غيره متوقع لثبوته، كما أن "قَدْ" لا تلزم في إفادتها للتوقع كون المتكلم بها هو الذي يتوقع؛ بل تفيد التوقع وإن كان غير المتكلم هو المتوقع، كما يقول المؤذن: "قَدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ" لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها.

قال: وأما قراءة أبي بكر[2] بتخفيف النون[3] وتشديد الميم فتحتمل وجهين.

أحـدهما أن تكـون مخففة من الثقيلة، وتأتي في "لَمَّا" تلك الأوجه، والثاني: أن تكون "إنْ"[4] نافية، و "كُلاً" مفعول بإضمار "أرَى". و "لَمَّا" بمعنى "إلاَّ".

أقـول: قـدم المـصنف في "إنْ" المخففـة و "إنَّ" الثقيلة الاستدلال بقراءة أبي بكر[5] هذه علـى إعمـال[6] "إنْ" المخففة[7]. وهو صريح في أن "كُلاً" اسمها، واعترف هنا باحتمال كون "إنْ" نافـية، والمنصوب مفعول ب "أرَى" مضمراً، و "لَمَّا" بمعنى "إلاَّ"، فكيف يتأتى له ذلك الاستدلال، وقد أسلفنا هذا الكلام هنالك.

قال: وأما قراءةُ النَّحويين[8].

أقول: المراد بهما: أبو عمرو بن العلاء البصري، أحد الأئمة، من نحاة البصرة. وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام نحاة الكوفة.

---

(1) المؤمنون: 37.
(2) هو شعبة بن عياس الكوفي الخياط الأزدي. سنة 193 هـ. غاية النهاية: 1/ 325، 327.
(3) يريد تخفيف نون "إنَّ" في الآية: "وإنْ كُلاً لَمَّا ......".
(4) سقطت من "ج".
(5) أي شعبة بن عياش المتقدم ذكره.
(6) في الأصل "إهمال".
(7) المغني: 1/ 24.
(8) قرأ بتشديد النون وتخفيف الميم.

قال: وأما المركبة من كلمتين، فكقوله[1]:

لَمَّا رأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً ** أَدَعَ الْقِتَالَ، وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

وهو لغز.

أقول: أنشدَ المصنف هذا البيت ثانياً في أوائل الباب الخامس في المثال الأول من الأمثلة التي متى بُني فيها على ظاهر الأمر، ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد[2]. وثالثاً في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه[3]. وقد أسلفنا في أواخر الألف المفردة أن 'اللغزْ بضم اللام، وأن غَيْنَهُ معجمة تفتح وتضم وتسكن، ذكر ذلك في القاموس[4]، واقتصر في الصحاح[5] على ضم اللام وفتح الغين.

قال: على حدِّ قول مَيْسُونَ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

أقول: تقدم إنشاد هذا الصدر مع عجزه، وما قبل البيت وما بعده تقريباً في الكلام على 'لَوْ' المصدرية من فصل 'لَو'[6].

---

(1) على ان أصله: لَنْ أدَعَ القتالَ، وَأَشْهَدَ الهيجاء ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ففصل بين لَنْ والفعل المتصل بها للضرورة. وقال ابن جني يريد: آن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا، شبه لَنْ ب 'أنْ' لأن 'أنْ' يجوز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف: إنْ في الدار زيداً، الخصائص: 2/ 411. وهو من شواهد: الصبان على الأشموني: 3/ 284.

(2) المغني: 2/ 529. وهنا لن ما.

(3) المغني: 2/ 694.

(4) القاموس: 2/ لغزْ.

(5) الصحاح: 3/ لغزْ.

(6) ينظر ص: 204 من الأصل.

"لـــن"

قال: لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً[1].

أقول: العلة خاصة ب "لن" والدعوى عامة لها ول "لم".

قال: بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها[2]، نحو: "زيداً لن أضرب".

أقـول: لا ينـتهض هذا دليلاً؛ إذ لا مانع من أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنـى وعمـلاً؛ إذ هـو وضـع مـستأنف، وبهذا يجاب أيضاً عن قوله: "ولأن الموصول وصلته مفرد"[3].

قال: وقول المبرد: إنه مبتدأ حذف خبره[4]، اي: "لا" الفعلُ واقعٌ" مردودٌ بأنه لم يُنطق به.

أقول: كونه لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره، فكل لفظ واجب الحذف كذلك يُقـدر ولا يـنطق بـه، وإنمـا يـرد عليه كونه حُذف وجوباً بدون وجود ساد مسده، ثم إن كان المـبرد قـصد توجيه مذهب الخليل والكسائي فلا يَتَمَشّى؛ لأن تكرير "لا" مفقود، وهما يقولان بوجوبه في مثل ذلك.

قال: والحجة في قوله[5]:

لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لاَزِلْـــ ** ـــتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

---

(1) هذا رد على من زعم أن أصل "لن" و"لم" هو "لا"، فابدلت الألف نوناً في الأولى وميماً في الثانية.

(2) وهذا رد أيضاً على الخليل والكسائي اللذين ذهبا أن أل "لن" "لا أن". فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكنين.

(3) يريد بالموصول وصلته "أنْ" وما بعدها ولذلك امتنع التركيب "زيداً يعجبني أنْ تضربَ".

(4) اي "لن أفعل". وما نسبه المصنف هنا للمبرد غير موجود في المقتضب، وحديث المبرد عن "لن" موافق لقول سيبويه من أن "لن" حرف لنفي المستقبل. انظر المقتضب: 1/ 47-48. 2/ 30، 6، 8، 361.

(5) الشاهد فيه أن "لن" للدعاء، شبه ب "لا"، وهو من قصيدة للأعشى ميمون البكري في مدح الأسود بن المنذر. ديوانه: 3، 13، والرواية فيه "لا زلت لهم".
من شواهد الهمع: 2/ 4، والصبان على الأشموني: 3/ 278.

أقـول: البـيت من بحر الخفيف، وهو مُدْرَجٌ آخر صدره اللام الساكنة من زِلْتُ، وقد يقـال لا يقـوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون: لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ خبراً، لا 219/ دعاء، ولا يُعَيِّنه كون المعطوف ب ثُمَّ دعاء، بناءً / على جواز عطف الإنشاء على الخبر.

قال: وتَلَقِّي القسم بها وبـ لَمْ نادرٌ جداً، كقول ابي طالب[1]:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ** حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

أقـول: هـذا البيت من قصيدة لأبي طالب يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم -وَيَا عَجَباً- يقول في هذه القصيدة[2]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ** مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

ثـم لا يـسمح بالتلفظ بكلمة الشهادة عند الموت، والنبي صلى الله عليه وسلم يأمره بـذلك ويحضه عليه: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾[3]، نسأل الله تعـالى أن يميتـنا علـى ديـن الإسـلام، ويمُـنَّ علينا بالدخول إلى دار السلام بمنّه وكرمه. قلت: ويحـتمل أن يكون البيت أنشده المصنف مما حذف فيه الجواب لدلالة ما بعده عليه، أي: والله إنك لآمنٌ على نفسك. وقوله لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ إلى آخره جملة مستأنفة، لا جوابُ القسم.

قال: وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله[4]:

---

(1) الشاهد فيه أن لنْ مع منصوبها قد تقع جواباً للقسم على قلة. سيرة ابن هشام: 1/ 266. والهمع: 2/ 41.

(2) ورد هذا البيت مع آخر قبله في الخزانة: 1/ 261.

(3) القصص: 56.

(4) عجز بيت، صدره:

أَيَادِي سَبَايَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

لكثير عزة: ديوانه: 1/ 60. والصبان على الأشموني: 3/ 278.

فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وقوله[1]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِن رَجَائِكَ مَنْ ** حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

أقـول: وأمـا الثانـي فالـرواية [فـيه][2] بكسر الباء على ما صرَّح به المصنف في آخر الكـتاب عندما أنشد هذا البيت ثانياً هناك[3]. قال الجوهري، ويقال: "فلان بعيني بالكسر، وفي عـيني، وبـصدري. وفي صـدري يحلـى حلاوة، إذا أعجبك"[4] قلت: إنما استعمله فيما أنشده المصنف؛ باللام، لا بالباء، ولا ب "في". ووقع في صحيح البخاري قول الملك في النوم لعبد الله بـن عمـر رضـي الله عـنهما: "لَـنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ"[5]. قال ابن مالك: "وفيه إشكال، لأن "لَنْ" يجب انتـصاب الفعـل بهـا، وقـد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم". والوجه فيه أن يكون سَكَّنَ عـين تُـرَاعَ للوقـف، ثـم شـبهه بسكون المجزوم فحذف الألف قبله، كما يُحذف قبل سكون المجـزوم، ثـم أجـرى الوصل مُجرى الوقف. ومن حذف الساكن لسكون ما بعده وقفاً، قول الراجز[6]:

..... أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهْ

---

(1) من أبيات لأعرابي دخل المدينة ومر بباب الحسين بن لعي فلما عرف الدار أنشاها. شرح أبيات المغني: 5/ 162 للبغدادي. وشرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 688، 689.

(2) سقطت من الأصل.

(3) المغني: 2/ 689.

(4) الصحاح: 6/ "حلي".

(5) في شرح الصحيح البخاري "باب الأمن وذهاب الروع في المنام: لَنْ تُرَاعَ، نعم الرجل انت لو تكثر الصلاة....." فتح الباري 14/ 453، 454 وفي صحيح البخاري أيضاً، باب "فضل قيام الليل" كتاب التهجد "لَمْ تُرَعْ".

(6) عجزه: يُحْرِدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغِلَّهْ. يَحْرِدُ: يَقْصِدُ.
شواهد التوضيح لابن مالك ص: 160. والصحاح: 2/ "حرد".

ويجـوز أن يكـون الـسكونُ سكونَ جزْمٍ على لغة من يجزم ب لَنْ، وهي لغة حكاها الكـسائي[1]. هـذا كـلامُ ابن مالك. قلت: فأفاد -رحمه الله- أنها لغة لبعض العرب. والبيت الذي استشهد به على حذف الساكن الأول وقفاً، من بحر السريع، لا من الراجز.

[1] شواهد التوضيح ص: 160.

لَيْتَ

قَالَ: حَرْفُ تَمَنٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَحِيلِ كَقَوْلِهِ[1]:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً   فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

أَقُولُ: الشَّبَابُ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِ الْحَيَوَانِ فِي زَمَانٍ تَكُونُ حَرَارَتُهُ الْغَرِيزِيَّةُ مَشْبُوبَةً، أيْ: قَوِيَّةً مُشْتَعِلَةً، وَالْمَشِيبُ: دُخُولُ الرَّجُلِ فِي حَدِّ الشَّيْبِ مِنَ الرِّجَالِ، وَالشَّيْبُ: بَياضُ الشَّعَرِ، هَذَا قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الشَّيْبُ وَالْمَشِيبُ وَاحِدٌ[2]. وَفِي الْقَامُوسِ: الشَّيْبُ: الشَّعَرُ وَبَيَاضُهُ كَالْمَشِيبِ[3].

قُلْتُ: وَأَنَا بِنَهْرَوالَه[4].

رَمَانِي زَمَانِي بِمَا سَاءَنِي   فَجَاءَتْ نُحُوسٌ، وَغَابَتْ سُعُودُ
وَأَصْبَحْتُ بَيْنَ الْوَرَى بِالْمَشِيبِ   عَلِيلاً، فَلَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ

وَلاَ يَخْفَى مَا فِي يُعُودُ مِنَ التَّوْرِيَةِ، حَيْثُ أَوْهَمَ أَنَّهُ مِنَ الْعِيَادَةِ، وَرُشِّحَ ذَلِكَ بِلَفْظِ الْعَلِيلِ، وَالْمُرَادُ إِنَّمَا هُوَ الْعَوْدُ.

قَالَ: وَبِالْمُمْكِنِ قَلِيلاً.

أَقُولُ: لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُتَمَنَّى مُمْكِناً يَجِبُ أَلاَّ يَكُونَ لِلْمُتَمَنِّي تَوَقُّعٌ[5] وَطَمَاعِيَةٌ فِي وُقُوعِهِ، وَإِلاَّ صَارَ تَرَجِّياً.

قَالَ: وَرَوَوْا[6] بِالْوَجْهَيْنِ[7] قَوْلَ النَّابِغَةِ.

---

(1) من أبيات لأبي العتاهية، ديوانه ص: 46 ط صادر، والبيان والتبيين: 3/ 82.
(2) الصحاح: 1/ شيب.
(3) القاموس: 1/ الشيب.
(4) بلدة بالهند كان يدرس فيها الدماميني.
(5) في الأصل ترج.
(6) في ج وورد.
(7) أي: إعمال ليتما وإهمالها لاتصالها بـ ما.

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

220/ أَقُولُ: مَرَّ/ إِنْشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ أَوْ مِنْ حَرْفِ الأَلِفِ[1].

قَالَ: وَلَكِنَّهُ احْتِمَالٌ[2] مَرْجُوحٌ؛ لأَنَّ حَذْفَ الْعَائِدِ الْمَرْفُوعِ بِالابْتِدَاءِ فِي صِلَةٍ غَيْرِ أَيٍّ مَعَ عَدَمِ طُولِ الصِّلَةِ قَلِيلٌ.

أَقُولُ: لاَ نُسَلِّمُ عَدَمَ طُولِ الصِّلَةِ هُنَا؛ بَلْ هِيَ طَوِيلَةٌ بِالصِّفَةِ، وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِمِثْلِهِ فِي فَصْلِ مَا مِنْ حَرْفِ المِيمِ، فَقَالَ فِي قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فِيمَنْ رَفَعَ يَوْمٌ: التَّقْدِيرُ: وَلاَ مِثْلَ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ وَحَسَّنَ حَذْفَ الْعَائِدِ طُولُ الصِّلَةِ بِصِفَةِ يَوْمٌ[3].

قَالَ: وَيَجُوزُ لَيْتَمَا زَيْداً[4] أَلْقَاهُ عَلَى الإِعْمَالِ. وَيَمْتَنِعُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ.

أَقُولُ: لأَنَّ ذَلِكَ يُزِيلُهَا عَنِ الاخْتِصَاصِ بِالاسْمِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: لَيْتَمَا أَلْقَى زَيْداً أَلْقَاهُ وَيَنْبَغِي جَوَازُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ[5]، وَطَاهِرِ الْقَزْوِينِيِّ[6]؛ لأَنَّهُمَا يُجِيزَانِ مِثْلَ: لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ.

---

(1) انظر فصل أوْ من الشرح ص: 811.

(2) احتمال رفع الحمامُ على اعتبار أن ما بمعنى الذي، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا.

(3) المغني: 1/ 313.

(4) في الأصل زيدٌ تحريف.

(5) تقدمت ترجمته ص: 122 من الأصل.

(6) بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني ويعرف بالنجار له غاية التصريف، ولب الألباب في مراسم الإعراب ت: 756هـ هدية العارفين: 5/ 431.

"لَعَلَّ"

قَالَ: وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَحَكَى "لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقاً"، وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَنَا عَلَى إِضْمَارِ "يُوجَدُ" وَعِنْدَ الْكِسَائِيِّ عَلَى إِضْمَارِ "يَكُونُ".

أَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَنْصِبُ بِهَا الْجُزْئَيْنِ كَمَا نَقَلَهُ يُونُسُ، وَتَكَلَّمَ الْعَرَبِيُّ الَّذِي مِنْ لُغَتِهِ ذَلِكَ بِمِثْلِ لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقاً فَكَيْفَ يُؤَوَّلُ كَلاَمُهُ عَلَى الْحَذْفِ، وَالتَّأْوِيلُ إِنَّمَا يُرْتَكَبُ مُحَافَظَةً عَلَى كَوْنِهَا تَنْصِبُ الاِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهَذَا الْعَرَبِيُّ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِ رَفْعُ الْخَبَرِ بِهَا؟ نَعَمْ: إِنْ سُمِعَ مِثْلُ ذَلِكَ مِمَّنْ لُغَتُهُ نَصْبُ الاِسْمِ وَرَفْعُ الْخَبَرِ حَسُنَ التَّأْوِيلُ.

قَالَ: وَقَدْ مَرَّ أَنَّ "عُقَيْلاً" يَخْفِضُونَ بِهَا الْمُبْتَدَأَ.

أَقُولُ: مَرَّ ذَلِكَ فِي حَرْفِ "الْعَيْنِ" الْمُهْمَلَةِ فِي فَصْلِ "عَلَّ" الْمُشَدَّدَةِ اللاَّمِ، وَمَرَّ لَنَا هُنَاكَ ضَبْطُ "عُقَيْلٍ" مُصَغَّراً[1].

قَالَ: كَقَوْلِهِ[2]:

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

أَقُولُ: هَذَا مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ الْغَنَوِيِّ فِي رِثَاءِ أَخِيهِ:

وَدَاعٍ دَعَا: يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النِّدَا ... فَلَمْ[3] فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ: اُدْعُ أُخْرَى، وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وَالشَّائِعُ فِي تَعْدِيَةِ "اسْتَجَابَ" إِلَى الدَّاعِي: أَنْ يُقَالَ: "اسْتَجَابَ لَهُ" وَقَدْ يُقَالُ "اسْتَجَابَهُ" بِمَعْنَى "أَجَابَهُ"، وَمِنْهُ الْبَيْتُ الأَوَّلُ، وَأَمَّا فِي التَّعْدِيَةِ إِلَى الدُّعَاءِ فَشَائِعٌ بِدُونِ لاَمٍ، مِثْلُ:

---

(1) انظر فصل "عل" في الشرح ص: 114 من الأصل.

(2) الشاهد فيه أن "لعل" حرف جر وهو من قصيدة طويلة لكعب بن سعد الغنوي الشاعر الإسلامي، الأمالي الشجرية: 1/ 237، والهمع: 2/ 33، والعيني: 3/ 247، والصبان: 2/ 205، والخزانة: 4/ 370.

(3) في ج "فلن".

اسْتَجَابَ اللهُ دُعَاءَهُ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي البَيْتِ: إِنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أي[1]: لَمْ يَسْتَجِبْ دُعَاءَهُ.

قَالَ: وقوله[2]:

وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

أَقُولُ: هَذا عَجزُ بَيْتٍ لِلْفَرَزْدَق، صَدْرُهُ:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ

قَالَ: ثُمَّ وَصَلَ الضَّمِيرَ بِـ "كَانَ" الزَّائِدَةِ إِصْلاَحاً لِلَفْظِ لِئَلاَّ يَقَعَ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُنْفَصِلُ إِلَى جَانِبِ الفِعْلِ.

أَقُولُ: لَكِنْ القَاعِدَةِ المُقَرَّرَةَ أَنَّ الضَّمِيرَ لاَ يَتَّصِلُ إِلاَّ بِعَامِلِهِ وَ "كَانَ" الزَّائِدَةُ غَيْرُ عَامِلَةٍ، فَكَيْفَ اتَّصَلَ بِهَا، فَالاعْتِلاَلُ[3] بِإِصْلاَحِ اللَّفْظِ نَشَأَ مِنْهُ إِفْسَادُ[4] هَذِهِ القَاعِدَةِ، ثُمَّ وُقُوعُ المَرْفُوعِ المُنْفَصِلِ إِلَى جَانِبِ الفِعْلِ لاَ يَضُرُّ إِذَا كَانَ لِغَرَضٍ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: إِنَّمَا قَامَ أَنْتُمْ، فَلَوْ أَتَى هُنَا بِالمُنْفَصِلِ إِلَى جَانِبِ "كَانَ" الزَّائِدَةِ لِغَرَضِ التَّنْبِيهِ عَلَى زِيَادَتِهَا، وَأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ لَكَانَ مُسْتَقِيماً فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ وَقَعَ لِلزَّمَخْشَرِيُّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[5] فَقَالَ: "وَقَرَأَ اليَزِيدِيُّ[6] "لَكَبِيرَةٌ" بِالرَّفْعِ[7]، وَوَجْهُهَا أَنْ تَكُونَ "كَانَ" مَزِيدَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ[8]:

---

(1) "أي" سقطت من "ج".

(2) الشاهد فيه أن "كان" زائدة، وروى صدره "فكيف إذا رأيت ديار قومي"، وهو من قصيدة للفرزدق مدح بها هشام بن عبد الملك وهجا جريراً ديوانه: 835، وأوضح المسالك: 1/ 182، والعيني: 2/ 42، والصبان: 1/ 240.

(3) في "ج" فالاعتذار".

(4) في الأصل "فساد".

(5) البقرة: 143.

(6) أبو محمد يحيى بن المغيرة المقرئ، صاحب أبي عمرو بن العلاء البصري، قيل له اليزيدي لأنه صحب يزيد بن منصور خال المهدي فنسب إليه، له من المؤلفات: النوادر في اللغة والمقصور والممدود، والنقط والشكل، ت: 202هـ نزهة الألباء ص: 103، 110.

(7) المختصر في شواذ القرآن ص: 17.

(8) الشاهد السابق.

وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

الأَصْـلُ: وَإِنْ هِـيَ لَكَـبِيرَةٌ كَمَـا فِي قَوْلِكَ: إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ[1]، ثُمَّ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ قُلْـتُ: قَـدْ قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيُّ فِي مُنَاقَشَتِهِ: إِنْ أَرَادَ أَنَّ كَانَتْ مَعَ اسْمِهَا مَزِيدَةٌ، كَانَـتْ كَـبِيرَةٌ خَبَـراً بِـلا مُبْتَدَإٍ، وَ إِنْ الْمُخَفَّفَـةُ وَاقِعَـةٌ بِـلاَ جُمْلَـةٍ، وَمِـثْلُهُ خَارِجٌ عَنْ الْقِيَاسِ وَالاِسْـتِعْمَالِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ كَانَـتْ وَحْـدَهَا مَزِيدَةٌ وَالضَّمِيرُ بَاقٍ عَلَى الرَّفْعِ بِالاِبْتِدَاءِ فَلاَ وَجْهَ لاِتِّـصَالِهِ وَاسْـتِكْنَانِهِ، (وَغَايَـةُ مَا يَتَحَمَّلُ أَنَّهُ)[2] لَمَّا وَقَعَ بَعْدَ 221/ كَانَتْ، وَكَانَ مِنْ جِهَةِ/ الْمَعْنَـى فِـي مَوْقِـعِ اسْـمِ كَـانَ جُعِـلَ مُتَّـصِلاً مُسْتَكِناً تَشْبِيهاً بِالاِسْمِ، وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً تَحْقِيقاً وَالْـوَجْهُ فِـي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَجْعَلَ فِي كَانَتْ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، وَيَقَدِّرُ بَعْدَ اللاَّمِ مُبْتَدَأٌ أَيْ: وَ إِنْ كَانَـتْ الْقِصَّةُ لِلتَّحْوِيلِ كَبِيرَةٌ وَالعَجَبُ مِنَ الْمُصَنِّفِ[3] أَنَّهُ يَرُدُّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ بِأَدْنَى مُخَالَفَةٍ لِلْقَـوَانِينِ الْـمَشْهُورَةِ، وَيَـشْتَغِلُ بِتَوْجِـيهِ أَمْـثَالِ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ[4] إِلَى هُنَا كَلاَمُهُ قُلْتُ: لاَ يُفَسَّرُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ إِلاَّ بِجُمْلَةٍ مُصَرَّحٍ بِجُزْئَيْهَا، نَصَّ عَلَيْهِ التَّسْهِيلِ[5]، وَمَا ادَّعَى الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ أَنَّهُ الأَوْجَهُ فِي تِلْكَ الْقِرَاءَة لاَ يَتَمَشَّى عَلَى هَذَا، فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: بِدَلِيلِ قَوْلِهِ[6]:

.................لَعَلَّمَـــــــــا أَضَـاءَتْ لَـكَ الـنَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

أَقُولُ: لَعَلَّمَا آخِرُ صَدْرِ الْبَيْتِ، وَقَبْلَهُ:

أَعِـــدْ نَظَـــراً يَـــا عَـــبْدَ قَـــيْسٍ ....

(1) الكشاف: 1/ 319.

(2) في ج "وغاية ما فيه تحمل أنه".

(3) يريد الزمخشري.

(4) حاشية التفتازاني على الكشاف، ص: 162، 163، من خ خ ق رقم: 917.

(5) التسهيل، ص: 28.

(6) الشاهد فيه أن لعل كفت عن العمل بـ"ما" وهو من مقطوعة للفرزدق هجا بها جريراً، ديوانه: 213.

وَقَدْ أَنْشَدَ المُصَنِّفُ الْبَيْتَ وَافِياً بَعْدَ هَذَا، وَزَعَمَ بَعْضُ شَارِحِي الْمُفَصَّلِ أَنَّ غَرَضَ الشَّاعِرِ هِجَاءُ عَبْدِ قَيْسٍ بِأَنَّهُ يَفْعَلُ بِالْحِمَارِ الْفِعْلَةَ الشَّنْعَاءَ -وَاللهُ أَعْلَمُ-، وَ أَضَاءَ يُسْتَعْمَلُ لاَزِماً كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَضَاءَتِ النَّارُ وَمُتَعَدِّياً كَمَا فِي الْبَيْتِ.

قَالَ: وَأَمَّا كَأَنَّ فَلِلْخَبَرِ[1].

أَقُولُ: قَدْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لِإِنْشَاءِ التَّشْبِيهِ.

قَالَ: أَوْ مَخْرَقَةً وَإِفْكاً[2].

أَقُولُ: هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفَيْنِ عَلَى الآخَرِ، وَفَائِدَتُهُ تَقْرِيرُ الْمَعْنَى فِي الذِّهْنِ وَالْمُرَادُ بِكُلٍّ مِنَ الْمَخْرَقَةِ وَالإِفْكِ: الْكَذِبُ وَفِي القَامُوسِ: وَالاِخْتِرَاقُ: الاِخْتِلاَقُ، مِنَ الكَذِبِ[3] وَفِي الصِّحَاحِ: وَأَمَّا الاِخْتِرَاقُ فَكَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ[4].

قَالَ: وَالثَّانِي التَّعْلِيلُ أَثْبَتَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ الأَخْفَشُ وَالكِسَائِيُّ، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى[5]: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[6] وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ ذَلِكَ يَحْمِلُهُ عَلَى الرَّجَاءِ وَيَصْرِفُهُ لِلْمُخَاطَبَيْنِ أَيْ: اذْهَبَا عَلَى رَجَائِكُمَا.

أَقُولُ: وَحِينَئِذٍ فَلاَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الرَّجَاءُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ بِ لَعَلَّ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ، وَقَدْ وَرَدَ لَعَلَّ فِي الْقُرْآنِ لِلإِطْمَاعِ، أَيْ: لِلإِيقَاعِ[7] ف الطَّمَعِ، إِمَّا لأَنَّهُ كَلاَمُ الْكَرِيمِ الَّذِي لاَ فَرْقَ بَيْنَ إِطْمَاعِهِ وَبَتِّهِ، بِحُصُولِ الْمَطْمُوعِ فِيهِ؛ أَوْ لأَنَّهُ كَلاَمُ الْعَظِيمِ الَّذِي يُنَاسِبُهُ الاِقْتِصَارُ فِي الْمَوَاعِيدِ الْمَقْطُوعِ بِإِنْجَازِهَا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ بِكَلِمَةِ لَعَلَّ وَ عَسَى كَمَا هُوَ دَأْبُ الْمُلُوكِ وَالعُظَمَاءِ؛ وَلأَنَّ فِيهِ الإِيمَاءَ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَتَّكِلُ الْعِبَادُ فَيَتْرُكُوا الاِجْتِهَادَ فِي الْعِبَادَةِ.

---

(1) فلذلك لا تعمل إذا اتصلت بها ما بخلاف لعل، ليت لأنهما للإنشاء.

(2) قول فرعون في الآية: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ غافر: 36 قال ابن هشام: إنما قاله جهلا أو مخرقة... لأن لعل بالممكن، وفي الآية لترجي المستحيل.

(3) القاموس: 3/ خرق.

(4) في الصحاح: وأما المخرقة، فكلمة مولدة 4/ خرق.

(5) ساقط من الأصل.

(6) طه: 44، وانظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 631.

(7) في الأصل لإيقاع.

قَالَ: وَفِي الآيَةِ[1] بَحْثٌ سَيَجِيءُ.

أَقُولُ: ذَكَرَهُ فِي البَابِ الرَّابِعِ فِي أَقْسَامِ الْعَطْفِ[2]، وَفِي البَابِ الخَامِسِ فِي المِثَالِ الرَّابِعِ مِنَ الجِهَةِ الرَّابِعَةِ[3].

قَالَ: كَقَوْلِهِ[4]:

لَعَلَّكَ يَوْماً[5] أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَخْرَعَا

هَكَذَا ضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالخَاءِ وَالرَّاءِ مِنَ الْخَرِعِ وَهُوَ الضُّعْفُ يُقَالُ: خَرِعَ الرَّجُلُ يَخْرَعُ خَرَعاً،أَيْ: ضَعُفَ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالجِيمِ وَالدَّالِ المهملةِ مِنَ الْجَدْعِ وَهُوَ قَطْعُ الأَنْفِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الأَطْرَافِ، كَالأُذُنِ وَاليَدِ، أَيْ: لَعَلَّكَ أَنْ تَنْزِلَ بِكَ نَازِلَةٌ مِنْ نَوَازِلِ الدَّهْرِ اللاَّئِي يَتْرُكْنَكَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الضَّعْفِ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ، أَوْ الْجَدْعِ عَلَى الْقَوْلِ الآخَرِ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ الإِذْلاَلِ وَالإِهَانَةِ.

قَالَ: وَبِحَرْفِ التَّنْفِيسِ [قَلِيلاً][6] كَقَوْلِهِ[7]:

---

(1) الآية: ﴿أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ﴾ غافر: 36- 37.

(2) المغني: 2/ 479.

(3) المغني: 2/ 551.

(4) الشاهد ان خبر لَعلَّ يقترن ب أنْ كثيراً حملا لها على عَسَىْ، وهو من قصيدة في آخر المفضليات لمتمم بن نويرة الصحابي في رثاء أخيه مالك لما قتله خالد بن الوليد بتهمة الردة، المفضليات ص: 270، والمقتضب: 3/ 74، والخزانة: 1/ 433.

(5) في الأصل يومْ.

(6) سقطت من الأصل.

(7) الشاهد فيه أن اقتران خبر لَعلَّ بالسين قليل، وهو من شواهد الارتشاف: 2/ 131، قال محققه: قائله: عبد الله بن مسلم بن جندب، نقلاً عن التمام لابن جني ص: 168.

فَقُــولاَ لَهَــا رَفِــيقاً لَعَلَّهَــا سَـتَرْحَمُنِي مِـنْ زَفْـرَةٍ وَعَـوِيلِ

أَقُولُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ 'رَفِيقاً' بِالفَاءِ مِنَ الرِّفْقِ، أَوْ بِالقَافِ مِنَ الرِّقَّةِ.

وَفِي الصِّحَاحِ أَنَّ 'الزَّفِيرَ': إِدْخَالُ النَّفْسِ، وَالشَّهِيقُ إِخْرَاجُهُ، وَقَدْ 'زَفَرَ يَزْفُرُ' وَالاِسْمُ: الزَّفْـرَةُ[1]، وَفِي القَامُوسِ: زَفَـرَ يَزْفِرُ، زَفْراً، وَزَفِيراً، إِذَا[2] أَخْرَجَ نَفَسَهُ بَعْدَ مَدِّهِ إِيَّاهُ، وَالزُّفْرَةُ، وَيُضَمُّ: التَّنَفُّسُ كَذَلِكَ[3] وَأَمَّا العَوِيلُ فَهُوَ اسْمٌ لِرَفْعِ الصَّوْتِ بِالبُكَاءِ. 22/ يُقَالُ: أَعْوَلَ الرَّجُلُ إِعْوَالاً إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، وَالاِسْمُ/ العَوِيلُ.

قَالَ: كَمَا خُفِضَ المَعْطُوفُ فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ[4]:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَـابِقٍ شَـيْئاً إِذَا كَـانَ جَائِـيَا

أَقُـولُ: أَنْشَدَهُ المُصَنِّفُ أَوَّلاً فِي حَرْفِ الأَلِفِ (فِي فَصْلِ إِذَا[5] وَثَانِياً هُنَا، وَثَالِثاً فِي البَابِ الرابعِ، فِي أَقْسَامِ العَطْفِ[6]، وَرَابِعاً فِي البَابِ الثَّامِنِ)[7] فِي القَاعِدَةِ الأُولَى[8].

قَالَ: وَقَالَ الشَّاعِرُ[9]:

وَبُـدِّلْتُ قَـرْحاً دَامِـياً بَعْـدَ صِـحَّةٍ لَعَــلَّ مَـنَايَانَا تَحَـوَّلْنَ أَبْؤُسَـا

---

(1) سقطت من 'ج'.

(2) الصحاح: 2/ 'زفر' وفي 'شهق' العكس: الشهيق: رد النفس، والزفير إخراجه، الصحاح: 4/ 'شهق'.

(3) القاموس: 2/ 'زفر'.

(4) اي: شبه نصب 'فاطلع' من آية غافر السابقة على تقدير 'أن' بجر المعطوف 'ولا سابق' في البيت على 'مدرك' بتقدير الباء، اي: لست بمدركٍ ولا سابقٍ، وفي شرح شعره صنعة ثعلب ص: 208 'ولا سابقي شيء'.

(5) المغني: 1/ 96.

(6) المغني: 2/ 478.

(7) ساقط من 'ج'.

(8) المغني: 2/ 678.

(9) الشاهد فيه أن خبر 'لعل' يجوز ان يكون فعلاً ماضياً، وهو لامرئ القيس والرواية في ديوانه ص: 117: 'فَيَالَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا' ولا شاهد فيه وهو من شواهد الهمع: 1/ 112.

أَقُولُ: هَذَا الشَّاعِرُ هُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: "ذُو الْقُرُوحِ" لأَنَّ قَيْصَرَ مَلِكَ الرُّومِ بَعَثَ إِلَيْهِ قَمِيصاً مَسْمُوماً فَلَبِسَهُ فَتَقَرَّحَ جَسَدُهُ، فَمَا أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْقُرُوحِ، وَهِيَ خُرَاجَاتٌ[1] تَخْرُجُ فِي الْجَسَدِ كَالدَّمَامِلِ وَنَحْوِهَا، وَفِي الصِّحَاحِ: "وَالدَّامِيَةُ: الشَّجَّةُ الَّتِي تَدْمَى وَلاَ تَسِيلُ"[2]. وَ"الْمَنَايَا" جَمْعُ مَنِيَّةٍ، وَهِيَ الْمَوْتُ. وَ"الأَبْؤُسُ" جَمْعُ بُؤْسٍ وَهُوَ الشِّدَّةُ فَإِنْ قُلْتَ: "لَعَلَّ" تَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ، وَتَحَوُّلُ الْمَوْتِ شِدَّةً بِحَيْثُ لاَ يَقَعُ هُوَ وَيَكُونُ عِوَضاً عَنْهُ لَيْسَ بِمُمْكِنٍ. قُلْتُ: جَعَلَهُ -لِقُوَّةِ طَمَعِهِ- مِنْ قَبِيلِ الْمُمْكِنِ ادِّعَاءً.

قَالَ: مِنْ مُشْكِلِ بَابِ "لَيْتَ" وَغَيْرِهِ قَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ[3]:

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي

أَقُولُ: ثَبَتَ فِيمَا رَأَيْتُهُ مِنْ نُسَخِ هَذَا الْكِتَابِ "مُرْتَوِي" بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ خَطّاً، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُثْبَتاً عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وُقِفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ لِلضَّرُورَةِ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُثْبَتاً[4] عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَالوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ، كَمَا تَقُولُ فِي الْوَقْفِ عَلَى "قَاضٍ" الْمَرْفُوعِ: "هَذَا قَاضِي" بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَكَذَا لَوْ كَانَ مَجْرُوراً وَقَدْ رُوِيَ بِالْيَاءِ فِي هَذَا النَّوْعِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَوَرْشٍ فِي أَحْرُفٍ مِنَ الْقُرْآنِ[5]، وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إِنْ لَقِيتُهُ ... وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي
وَكَمْ مَوطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

---

(1) في النسخ الثلاث: "جراحات" تحريف لخراجات، لأن الخُراج: ما يخرج في البدن من القروح، كما في الصحاح: مادة: "خرج".

(2) الصحاح 6/ "دما".

(3) على أنه يجوز مجيء خبر "ليت" فعلاً ماضياً كخبر "لعل"، وهو من قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي، أوردها ابن الشجري في أماليه مختصرة الأمالي: 1/ 176، 177. والخزانة: 4/ 390.

(4) في ج "مبنياً".

(5) من ذلك وقف ابن كثير على البادي "بالياء في الآية: "سواء العاكفُ فيه والبادِ" الحج: 25، السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 435.

الصَّوْلَةُ: السَّطْوَةُ، وَالْمُرَادُ بِالْمَوْطِنِ الْمَشْهَدُ مِنْ مَشَاهِدِ الْحَرْبِ، وَطُحْتَ: أَيْ: سَقَطَتْ وَهَلَكَتْ، إِمَّا بِضَمِّ الطَّاءِ مِنْ طَاحَ يَطُوحُ أَوْ بِكَسْرِهَا مِنْ طَاحَ يَطِيحُ وَالْقُنَّةُ: أَعْلَى الشَّيْءِ وَالنِّيقُ بِكَسْرِ النُّونِ وَبِالْقَافِ: أَرْفَعُ مَوْضِعٍ فِي الْجَبَلِ، وَالْجَمْعُ نِيَاقٌ وَهَوَى وَالْهَوَى [بِمَعْنَى أَيْ:][1] سَقَطَ وَالأَجْرَامُ جَمْعُ جِرْمٍ (بِكَسْرِ الْجِيمِ)[2]، وَهُوَ الْجَسَدُ، وَالْمَعْنَى: سَقَطَ بِجَمِيعِ أَعْضَائِهِ.

قَالَ: فَخَبَرُهُ[3] إِمَّا مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ كَفَافاً.

قَالَ: لاَ حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّ كَفَافاً يَصِحُّ كَوْنُهُ خَبَراً عَنْهُمَا[4]، إِذْ هُوَ مَصْدَرٌ صَالِحٌ لِلإِخْبَارِ [بِهِ][5] عَنِ الاِثْنَيْنِ[6] وَغَيْرِهِمَا.

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) ساقط من ج.

(3) أي خبر وشرك في البيت.

(4) أي خبرا عن خيرك وشرك معا.

(5) سقطت من الأصل.

(6) في ج الآيتين.

لَـكِـنَّ

قَالَ: مُشَدَّدَةَ النُّونِ حَرْفٌ يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ.

أَقُـولُ: لاَ يَحْـسُنُ رَفْـعُ مُشَدَّدَةٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ لَكِنَّ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَلاَ يَحْسُنُ نَصْبُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي تُنْصِبُ لأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصِّفَةِ عَلَـى الْمَوْصُـوفِ، وَأَيْـضاً فَالضَّمِيرُ لِمُذَكَّرٍ، وَالظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ حَالاً عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَيْكَ مُفَـسَّرُ لَكِـنَّ فِي حَـالِ كَـوْنِهَا مُـشَدَّدَةَ الـنُّونِ حَـرْفٌ يَنْـصِبُ الاِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَقَدْ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ تَخْرِيجَ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِمْ: اَلدَّلِيلُ لُغَةً: الْمُرْشِدُ وَالإِعْرَابُ لُغَةً: البَيَانُ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَالَ اَلظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى الْحَالِ، عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ فِي الأَوَّلِ، وَمُضَافَيْنِ فِي الثَّانِـي، وَالأَصْـلُ: تَفْـسِيرُ الإِعْـرَابِ مَوْضُـوعَ أَهْـلِ اللُّغَـةِ، أَوْ مَوْضُوعَ أَهْلِ الاِصْطِلاَحِ، ثُمَّ حَـذْفِ الْمُتَضَايِفَيْنِ عَلَى حَدِّ حَذْفِهِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[1] وَلَمَّا أُنِـيبَ[2] الـثَّالِثُ عَمَّـا هُـوَ الْحَـالُ فِـي الحَقِيقَةِ الْتُزِمَ تَنْكِيرُهُ لِنِيَابَتِهِ عَنْ لاَزِمِ التَّنْكِيرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا، وَالأَصْلُ: وَلاَ مِثْلَ 223/ أَبِي/ حَسَنٍ[3] لَهَا، فَلَمَّا أُنِيبَ عَنْ مِـثْلِ جُرِّدَ عَنْ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: الأَصْلُ: مَوْضُوعَ اللُّغَةِ، أَوْ مَوْضُوعَ الاِصْطِلاَحِ، عَلَى نِـسْبَةِ الْوَضْـعِ إِلَـى اللُّغَةِ وَالاِصْطِلاَحِ مَجَازاً، وَحِينَئِذٍ فَلاَ يَكُونُ فِيهِ إِلاَّ حَذْفُ مُضَافٍ وَاحِدٍ، وَيَصِيرُ نَظِيرَ قَوْلِ الْعَرَبِ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا[4] عَلَـى تَأْوِيـلِ ابْـنِ الْحَاجِـبِ، فَإِنَّهُ أَعْرَبَ إِيَّاهَا حَالاً، عَلَى أَنَّ الأَصْلَ: فَإِذَا هُوَ مَوْجُودٌ مِثْلَهَا فَحُـذِفَ الْخَبَـرُ، كَمَـا حُـذِفَ[5] فِـي خَـرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَهُوَ مِثْلُ وَقَامَ الْمُـضَافُ إِلَـيْهِ مَقَامَـهُ، فَتَحَوَّلَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ مَنْصُوباً، بَلْ تَخْرِيجُ مَا نَحْنُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ؛ لأَنَّ لَفْـظَ الـضَّمِيرِ مَعْرِفَةٌ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ بَعِيدٌ، وَالظَّاهِرُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ

---

(1) طه من الآية: 96، أي: مِنْ أَثَرِ حافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ.

(2) في ج أثبت.

(3) في ج الحسن.

(4) تقدم في فصل إذا.

(5) في ج كما هو.

لِفِعْـلٍ مَحْذُوفٍ هُوَ الْخَبَرُ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِذَا هُوَ يُشْبِهُهَا، وَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ، أَوْ أَنَّـهُ هُـوَ الْخَبَـرُ كَمَـا فِـي قَوْلِ الأَكْثَرِينَ: فَإِذَا هُوَ هِيَ، وَلَكِنْ أُنِيبَ ضَمِيرُ النَّصْبِ عَنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ، كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ تَعَالِيقِهِ[1].

قُلْـتُ: وَكَانَ مَوْلاَنَا كَمَالُ الدِّينِ[2] بْنُ قِوَامِ الدِّينِ أَحَدُ الْمُدَرِّسِينَ بِ شَهْرَنَهْرَوَالَةَ – سَلَّمَهُ اللهُ- تَفَـضَّلَ بِزِيَارَتِـي عِـنْدَ قُدُومِـي إِلَـى هَذَا الشَّهْرِ فِي أَوَائِلِ سَنَةِ ثَلاَثٍ وَعِشْرِينَ[3] فَذَكَـرَ لِـي أَنَّـهُ وَقَـعَ فِـي كَلاَمِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنْ لُغَةً مِنْ قَوْلِنَا: الْقِيَاسُ لُغَةً: التَّقْدِيرُ مَنْصُوبٌ عَلَـى التَّمْيِيزِ، وَاسْتَشْكَلَهُ مُسْتَصْعِباً لِلْجَوَابِ عَنْهُ فِيمَا ظَهَرَ[4] لِي مِنْ كَلاَمِهِ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ قَبْلَ انْـصِرَافِهِ مِـنْ عِنْدِي. مَا مِثَالُهُ: الْحَمْدُ للهِ: يَقَعُ فِي كَلاَمِ الْمُصَنِّفِينَ كَثِيراً مِثْلُ قَوْلِهِمْ: الْقِيَاسُ لُغَةً: التَّقْدِيرُ. وَ الدَّلِيلُ لُغَةً: الْمُرْشِدُ وَ الإِعْرَابُ لُغَةً: الْبَيَانُ وَوَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لُغَـةً فِي ذَلِكَ وَأَمْثَالِهِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَاسْتَشْكِلَ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ إِمَّا عَنْ مُفْرَدٍ مُبْهَمٍ وَضْعاً كَـ رِطْـلٍ زَيْتاً، أَوْ عَنْ نِسْبَةٍ، كَـ طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، وَكِلاَهُمَا مَفْقُودٌ فِي أَمْثَالِ[5] هَذِهِ التَّرَاكِيبِ، إِذْ الْمُتَقَدِّمُ فِيهَا مُفْرَدٌ وُضِعَ لِمَعْنَى مُعَيَّنٍ، فَلاَ إِبْهَامَ وَلاَ نِسْبَةَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِاخْتِيَارِ الْقِسْمِ الثَّانِـي، وَهُـوَ تَمْيِيـزُ النِّـسْبَةِ، وَقَوْلُ الْمُعْتَرِضِ: لَمْ تَتَقَدَّمْ نِسْبَةٌ أَصْلاً، مَمْنُوعٌ لِجَوَازِ أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافٌ، أَيْ: شَرْحُ الْقِيَاسِ، مَثَلاً، وَحُذِفَ لإِشْعَارِ[6] الْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ بِهِ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِذَلِكَ إِنَّمَـا يَذْكُـرُهُ فِي مَقَامِ التَّفْسِيرِ وَإِرَادَةِ الْبَيَانِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مِنْ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ فِي شِبْهِ جُمْلَـةٍ نَحْوُ: أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَباً فَإِنَّ كَوْنَ أَباً تَمْيِيزٌ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ قَوْلِكَ: طِيبُهُ لاَ بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ كُلِّهَا[7].

فَـإِنْ قِـيلَ: تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْمُتَضايفَيْنِ لاَ بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ قَـدْ يَكُـونُ مَـعَ ذَلِكَ فَاعِلاً فِي الصِّنَاعَةِ بِحَسَبِ الأَصْلِ، فَيَكُونُ مُحَوَّلاً عَنِ الْمُضَافِ، نَحْوُ:

---

(1) كلام ابن هشام هذا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: 3/ 280، 281.

(2) لم أوافق في العثور على ترجمة له.

(3) يريد بعد الثمانمائة هجرية.

(4) في ج يظهر.

(5) في ح مثل.

(6) في ج لافتقار.

(7) منقول من المسائل السفرية باختصار وتصرف ص: 129 -130، مجلة المورد العراقية، الثالث، السنة: 1980.

أَعْجَبَنِي طِيبُ زَيْدٍ أَباً، إِذَا كَانَ الْمُرَادُ الثَّنَاءُ عَلَى أَبِي زَيْدٍ، فَإِنَّ أَصْلَهُ: أَعْجَبَنِي طِيبُ أَبِي زَيْدٍ، وَقَدْ لاَ يَكُونُ، نَحْوُ: لِلهِ دَرُّهُ فَارِساً وَ وَيْحَهُ وَ وَيْلَهُ إِنْسَاناً، فَإِنَّ الدَّرَّ بِمَعْنَى الْخَيْرِ، وَ الْوَيْحَ وَالْوَيْلَ بِمَعْنَى الْهَلاَكِ، وَنِسْبَتُهُمَا إِلَى الْمَذْكُورِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَتَعَلُّقَ الشَّرْحِ بِالْقِيَاسِ وَنَحْوِهِ، إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِالْمَفْعُولِ، لاَ بِالْفَاعِلِ، قُلْنَا: نَمْنَعُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ بِنَاءً عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ التَّمْيِيزَ عَنِ النِّسْبَةِ قَدْ يَكُونُ مُحَوَّلاً عَنِ الْمَفْعُولِ فَيَقَعُ بَعْدَ الْجُمْلَةِ، نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1] وَبَعْدَ شِبْهِ الْجُمْلَةِ نَحْوُ: شَكَرْتُ: فَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً، وَمَسْأَلَتُنَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَيَكُونُ التَّمْيِيزُ فِيهَا مُحَوَّلاً عَنِ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ فِي الأَصْلِ، أَيْ: شَرْحُ لُغَةِ الْقِيَاسِ كَذَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّ شَرْحَ اللُّغَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقِيَاسِ هُوَ التَّقْدِيرُ، فَذِكْرَ التَّمْيِيزُ تَبْيِيناً، لأَنَّ مُتَعَلَّقَ الشَّرْحِ هُوَ اللُّغَةُ، لاَ الاصْطِلاَحُ مَثَلاً، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

هَذَا مَا كَتَبْتُهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّمْيِيزِ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ، 224/ وَلَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ[2] تُولَعُ/ بِإِشْكَالِ[3] الْوَاضِحَاتِ، وَشَغْلِ الْوَقْتِ بِالأُمُورِ السَّهْلَةِ، وَاللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ تَعَالِيقِهِ: "وَقَدْ يَتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ فِي هَذِهِ التَّرَاكِيبِ وَأَمْثَالِهَا أَوْجَهُ مِنْهَا، -وَهُوَ أَقْرَبُهَا تَبَادُراً- أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَالأَصْلُ: الإِعْرَابُ فِي اللُّغَةِ: الْبَيَانُ وَيَشْهَدُ لِهَذَا أَنَّهُمْ قَدْ يُصَرِّحُونَ بِذَلِكَ، أَعْنِي بِأَنْ يَقُولُوا: الإِعْرَابُ فِي اللُّغَةِ الْبَيَانُ"، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ إِسْقَاطَ الْخَافِضِ مِنْ هَذَا وَنَحْوِهِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَاسْتِعْمَالُ مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ مُسْتَمِرٌّ فِي كَلاَمِ الْعُلَمَاءِ.

وَالثَّانِي أَنَّهُمْ قَدْ الْتَزَمُوا فِي مِثْلِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ التَّنْكِيرَ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ لَبَقِيَتْ عَلَى تَعْرِيفِهَا الَّذِي كَانَ عِنْدَ وُجُودِ الْخَافِضِ، كَمَا بَقِيَ التَّعْرِيفُ فِي قَوْلِهِ[4]:

---

(1) القمر 12.

(2) سقطت من ج.

(3) في ج "بالأمور".

(4) تمامه: كَلاَمُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ، والبيت لجرير، والرواية في ديوانه بشرح ابن حبيب 1/ 278: أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلا تُحَيَّى... ولا شاهد فيه، من شواهد ابن يعيش: 8/ 8، والخزانة: 3/ 671.

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا

وَأَصْلُهُ: تمُرّونَ عَلَى الدِّيَارِ، أَوْ بِالدِّيَارِ، وَقَدْ يُزَادُ عَلَى هَذَيْنِ[1] [الْوَجْهَيْنِ][2] وَجْهَانِ آخَرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخَافِضُ الثَّانِي: أَنَّ سُقُوطَ الْخَافِضِ[3] لا يَقْتَضِي النَّصْبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ سُقُوطُ خَافِضٍ؛ بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَامِلَ الَّذِي كَانَ الْجَارُّ مُتَعَلِّقاً بِهِ لَمَّا زَالَ مِنَ اللَّفْظِ ظَهَرَ أَثَرُهُ لِزَاوِلِ مَا كَانَ يُعَارِضُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِي النَّصْبَ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ لَمْ يَجِزِ النَّصْبُ، وَمِنْ هُنَا كَانَ خَطَأً قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ فِي[4]: مَا زَيْدٌ قَائِماً أَنَّ مَا النَّافِيَةَ لَمْ تَرْفَعِ الاسْمَ وَتَنْصِبِ الْخَبَرَ؛ بَلْ ارْتِفَاعُ زَيْدٍ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ[5]، وَنَصْبُ قَائِماً عَلَى إِسْقَاطِ الْبَاءِ[6]. وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ يَقْتَضِيَانِ □ بِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِمَا- أَلاَ يَجُوزُ: الإِعْرَابُ فِي اللُّغَةِ: الْبَيَانُ، كَذَا قَالُوا وَأَقُولُ: لاَ مَدْخَلَ لِلوَجْهِ الثَّانِي فِي بُطْلَانِ هَذَا التَّرْكِيبِ أَصْلاً ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ عَلَى التَّعَلُّقِ بِ أَعْنِي مُضْمَرَةً، مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، وَالْفَصْلُ بِالْجُمْلَةِ الاعْتِرَاضِيَّةِ جَائِزٌ اتِّفَاقاً فَإِنْ قِيلَ: فَهَلاَّ قُدِّرَ الْجَارُّ أَوِ الْمَذْكُورُ مُتَعَلِّقاً بِالْخَبَرِ، فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ فَالْجَوَابُ: أَنَّا عَدَلْنَا عَنْ ذَلِكَ لِفَسَادِهِ مَعْنًى وَصِنَاعَةً، أَمَّا مَعْنًى فَلأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: الإِعْرَابُ: الْبَيَانُ الْحَاصِلُ فِي اللُّغَةِ، لاَ الْبَيَانُ الْحَاصِلُ فِي غَيْرِهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ هَذَا، وَأَمَّا صِنَاعَةً، فَلأَنَّ الْبَيَانَ وَنَحْوَهُ مَصَادِرُ، وَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَصْدَرِ مَعْمُولُهُ، وَلَوْ كَانَ ظَرْفاً، وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِ الْحَمَاسِيِّ[7].

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ

[1] في الأصل هذان.

[2] سقطت من الأصل.

[3] سقطت من ج.

[4] في ج فيما.

[5] في ج أو نصب.

[6] ينظر أسرار العربية ص: 143، والإنصاف ص: 165، شرح الكافية: 1/ 268.

[7] من أبيات ل شهل بن شيبان الزِّمّاني، شرح الحماسة للمرزوقي: 1/ 38، ومعجم شواهد العربية: 394.

إنَّ اللاَّمَ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ إِذْعَانٌ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَلَيْسَ مُتَعَلِّقَةً بِالإِذْعَانِ الْمَذْكُورِ، فَإِذَا امْتَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ الْمَصْدَرِ بِالنَّصْبِ، وَلَمْ يَتَجَوَّزُوا فِي الْجَارِّ بِالْحَذْفِ، فَهُمْ عَنْ تَجْوِيزِ التَّقْدِيمِ[1] عِنْدَ وُجُودِ هَذَيْنِ أَبْعَدُ[2]، فَإِنْ قِيلَ: هَبْ أَنْ هَذَا امْتَنَعَ حَيْثُ الْخَبَرُ مَصْدَرٌ، لَكِنَّهُ لاَ يَمْتَنِعُ حَيْثُ هُوَ وَصْفٌ، كَقَوْلِهِ: 'الدَّلِيلُ لُغَةً: الْمُرْشِدُ'، فَالْجَوَابُ إِنَّهُ يَمْتَنِعُ[3] فِي ذَلِكَ أَيْضاً مِنْ جِهَةِ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ صِلَةُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ، أَيْ: الدَّلِيلُ الَّذِي يُرْشِدُ وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَلِهَذَا تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[4] ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾[5] ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾[6] كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ[7]، قُلْتُ: الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ: صِحَّةُ تَعَلُّقِ الْجَارِّ فِي ذَلِكَ بِصِلَةِ 'أَلْ' وَإِنْ امْتَنَعَ فِي غَيْرِهَا تَنْزِيلاً لَهَا مَنْزِلَةَ 'أَلْ' الْحَرْفِيَّةِ[8] ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ: 'وَلَوْ قَدَّرْنَا 'أَلْ' فِي ذَلِكَ لِمَحْضِ التَّعْرِيفِ لَمْ نَتَخَلَّصْ مِنَ الإِشْكَالِ الثَّانِي، وَهُوَ فَسَادُ الْمَعْنَى؛ إِذْ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ: 'الدَّلِيلُ الَّذِي يُرْشِدُ فِي اللُّغَةِ لاَ الدَّلِيلُ الَّذِي يُرْشِدُ فِي غَيْرِ اللُّغَةِ فَإِنْ قِيلَ: نُقَدِّرُ التَّعَلُّقَ بِمُضَافٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: تَفْسِيرُ الإِعْرَابِ فِي اللُّغَةِ: الْبَيَانُ، كَمَا قَالُوا: 'أَنْتَ مِنِّي فَرْسَخَانِ' عَلَى تَقْدِيرِ: 'بُعْدُكَ مِنِّي فَرْسَخَانِ'، وَنُقَدِّرُ فِي مِثْلِهَا فِي قَوْلِهِمْ: 'الاِسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي اعْتِبَارِ نَفْسِهِ، لاَ بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ' وَكَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى: 'شَرْحُ الإِعْرَابِ بِاعْتِبَارِ[9] اللُّغَةِ: الْبَيَانُ'[10].

---

(1) في الأصل 'التقدير'.

(2) في ج 'بعد'.

(3) في الأصل 'يمنع'.

(4) يوسف: 20.

(5) الأعراف: 21.

(6) الشعراء: 168.

(7) المسائل السفرية لابن هشام، المورد ص: 127، 129، العدد: 3، السنة: 1980، والأشباه والنظائر: 3/ 277، 278.

(8) نص على ذلك في حديثه عن آية الأعراف: 21 ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، الأمالي: 1/ 152.

(9) في ج 'في نفسه'.

(10) الأشباه والنظائر: 3/ 278.

فَالْجَـوَابُ أَنَّ هَـذَا تَقْدِيـرٌ صَحِيحٌ، وَلَكِنْ يَبْقَى الإِشْكَالاَنِ الأَوَّلاَنِ وَهُمَا أَنَّ إِسْقَاطَ الْجَـارِّ لَـيْسَ بِقِيَاسٍ، وَأَنَّ الْتِزَامَ التَّنْكِيرِ حِينَئِذٍ لاَ وَجْهَ لَهُ (وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزاً، وَاسْتَشْكَلَهُ الْمُـصَنِّفُ بِـنَحْوِ مَـا ذَكَـرْتُهُ فِـي الرِّسَـالَةِ الَّتِـي كَتَبْتُهَا لِمَوْلاَنَا كَمَالَ الدِّينِ -سَلَّمَهُ اللهُ- وَقَدْ عَـرَفْتَ الْجَـوَابَ عَـنْ ذَلِـكَ بِمَـا قَـرَّرْنَاهُ فِـيهَا)[1].وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً مُطْلَقاً، وَالأَصْلُ: 225/ الإِعْـرَابُ: تَغْيِيرُ الآخِـرِ لِعَامِلٍ اصْطَلَحُوا/ عَلَى ذَلِكَ اصْطِلاَحاً، ثُمَّ حُذِفَ الْعَامِلُ، وَاعْتَـرَضَ بِالْمَصْدَرِ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَخَبَرِهِ، وَهَذَا الْوَجْهُ مُمْتَنِعٌ فِي قَوْلِكَ: الإِعْرَابُ لُغَةً: الْبَيَانُ: فَـإِنَّ اللُّغَـةَ لَيْـسَتْ مَـصْدَراً؛ إِذْ لَيْسَتْ إِسْماً لِلْحَدَثِ، وَإِنَّمَا هِيَ اسْمٌ لِلَّفْظِ الْمِسْمُوعِ، وَلِهَذَا تُوصَـفُ بِمَـا تُوصَـفُ بِـهِ الأَلْفَـاظُ الْمَـسْمُوعَةِ فَيُقَالُ: لُغَةٌ فَصِيحَةٌ، كَمَا يُقَالُ: كَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ وَذَهَـبَ ابْـنُ الْحَاجِـبِ فِـي أَمَالِـيهِ إِلَـى أَنَّ ذَلِـكَ عَلَـى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُـؤَكِّدِ لِغَيْرِهِ، قَالَ: وَذَلِكَ لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: الإِجْمَاعُ لُغَةً: الْعَزْمُ [أَيْ: مَدْلُولُ الإِجْمَاعِ لُغَةً: الْعَزْمُ][2].

وَالدَّلاَلَـةُ تَنْقَسِمُ إِلَـى دَلاَلَـةِ شَرْعٍ، وَدَلاَلَةِ لُغَةٍ، وَدَلاَلَةِ عُرْفٍ، فَلَمَّا كَانَتْ مُحْتَمِلَةً، وَذُكِـرَ أَحَـدُ الْمُحْتَمِلاَتِ كَانَ مَصْدَراً مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِغَيْرِهِ[3] وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ اللُّغَةَ لَيْـسَتْ مَـصْدَراً؛ وَلأَنَّـهُ لَـوْ كَـانَ مَـصْدَراً مُـؤَكِّداً لِغَيْـرِهِ لَـمْ يَـأْتِ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ ابْنِي حَقّاً، وَهُوَ فِي الْمِثَالِ مُتَوَسِّطٌ.

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ[4] مَفْعُولاً لأَجْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: تَفْسِيرُ الإِعْرَابِ لأَجْلِ الاِصْطِلاَحِ، أَيْ: لأَجْـلِ بَـيَانِ الاِصْـطِلاَحِ وَهَـذَا الْوَجْهُ لاَ يَسْتَقِيمُ أَيْضاً فِي مِثْلِ: الإِعْرَابِ لُغَةً؛ لأَنَّ الْمُنْتَصِبَ عَلَـى أَنَّـهُ مَفْعُـولٌ لأَجْلِهِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مَصْدَراً كَـ قُمْتُ إِجْلاَلاً لَهُ، وَلاَ تَقُولُ: جِئْتُكَ الْمَاءَ أَوْ الْعُـشْبَ إِلاَّ بِتَقْدِيـرِ مُضَافٍ، أَيْ: ابْتِغَاءِ الْمَاءِ أَوْ الْعُشْبِ[5] إِلَى هُنَا كَلاَمُهُ، وَقَدْ طَالَ الْبَحْثُ فِي الْمَسْأَلَةِ حَتَّى خَرَجْنَا أَوْ كِدْنَا نَخْرُجُ عَنِ الْغَرَضِ مِنْ هَذَا التَّأْلِيفِ.

---

(1) ساقط من ج.

(2) ساقط من الأصل.

(3) الأمالي: 4/ 61.

(4) سقطتن من ج.

(5) المسائل السفرية في النحو لابن هشام، المورد العراقية ص: 131، العدد: 3، والأشباه والنظائر: 3/ 280.

قَالَ: وَفَسَّرَ[1] بِأَنْ تَنْسُبَ لِمَا بَعْدَهَا حُكْماً مُخَالِفاً لِحُكْمِ[2] مَا قَبْلَهَا.

أَقُولُ: قَدْ يُسْتَشْكَلُ بِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الاِسْتِدْرَاكِ حَاصِلٌ بِدُونِ هَذَا الْحَرْفِ؛ إِذْ مَتَى نُسِبَ الْحُكْمُ الْمُخَالِفُ لِلْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ وُجِدَ مَقْصُودُ الاِسْتِدْرَاكِ، فَإِذَنْ لاَ فَائِدَةَ لِهَذَا[3] الْحَرْفِ، وَجَوَابُهُ أَنَّ فَائِدَةَ الإِتْيَانِ بِهِ الإِعْلاَمُ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ بِأَنَّ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ مِنَ الْحُكْمِ مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ فَإِذَنْ ذِكْرُ الْحُكْمِ اسْتُفِيدَ مُخَالَفَتُهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوْهَرِ اللَّفْظِ تَفْصِيلاً، وَإِفَادَةُ الْحَرْفِ لِلْمُخَالَفَةِ فِي ابْتِدَاءِ الأَمْرِ إِجْمَالاً.

قَالَ: وَقَالَ الْفَرَّاءُ أَصْلُهَا: "لَكِنْ أَنَّ" فَطُرِحَتِ الْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ[4]، وَنُونُ لَكِنْ لِلسَّاكِنَيْنِ.

أَقُولُ: طَرْحُ الْهَمْزَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَحَذْفِ النُّونِ السَّاكِنَةِ لِمُلاَقَاةِ سَاكِنٍ كِلاَهُمَا غَيْرُ مَقِيسٍ، فَلَوِ ادَّعَى أَنَّ الْهَمْزَةَ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ لاِجْتِمَاعِ الأَمْثَالِ لَكَانَ فِيهِ تَعْلِيلٌ لِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ.

قَالَ: وَقَالَ بَاقِي الْكُوفِيِّينَ [مُرَكَّبَةٌ] مِنْ "لاَ" وَ "إِنَّ" وَالْكَافُ الزَّائِدَةِ لاَ التَّشْبِيهِيَّةِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفاً.

أَقُولُ: الْكَافُ الزَّائِدَةُ مَفْتُوحَةٌ مِثْلُ الْكَافِ التَّشْبِيهِيَّةِ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَتْ هَذِهِ الْكَسْرَةُ، وَلَيْسَ التَّرْكِيبُ بِمُقْتَضٍ لِذَلِكَ، وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذِهِ كُلُّهَا دَعَاوَى لاَ يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَلاَ شِبْهُهُ، فَلا يَلْتَفَتُ إِلَيْهَا.

قَالَ: وَقَدْ يُحْذَفُ اسْمُهَا كَقَوْلِهِ[5]:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أَقُولُ: ضَبِّيّاً أَيْ: مِنْ بَنِي ضَبَّةَ، وَهُوَ ابْنُ أُدٍّ، عَمُّ بَنِي مُرٍّ، وَالزِّنْجِيُّ بِكَسْرِ الزَّايِ وَفَتْحِهَا، وَاحِدُ الزِّنْجِ كَسْراً وَفَتْحاً عَلَى مَا حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

---

(1) أي: الاستدراك الذي تفيده لكن.
(2) في الأصل و ج "لما قبلها".
(3) في ج "في هذا".
(4) سقطت من الأصل ومن ج.
(5) من قصيدة للفرزدق في هجاء رجل من ضبة، ديوانه: 481، عن سيبويه الذي قال في: 1/ 282، والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: "ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي" شرح المفصل: 8/ 81، والجنى الداني: 590.

قَالَ: "وَالزِّنْجُ جِيلٌ مِنَ السُّودَانِ[1]، وَالمَشَافِرُ جَمْعُ مِشْفَرٍ، وَهُوَ مِنَ الْبَعِيرِ كَالجَحْفَلَةِ مِنَ الْفَرَسِ، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[2]، وَأَطْلَقَ الْمِشْفَرَ هُنَا عَلَى شَفَةِ الإِنْسَانِ إِمَّا اسْتِعَارَةً إِنْ قَصَدَ تَشْبِيهَهَا بِمِشْفَرِ الْبَعِيرِ، وَإِمَّا مَجَازاً مُرْسَلاً، إِنْ قَصَدَ أَنَّهُ مِنْ إِطْلاَقِ الْمُقَيَّدِ عَلَى المُطْلَقِ، كَإِطْلاَقِ الْمِرْسَنِ عَلَى الأَنْفِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى التَّشْبِيهِ.

قَالَ: وَبيتُ الكِتَاب.

وَلَكِـنْ مَـنْ لاَ يَلْـقَ أَمْـراً يَـنُوبُهُ ... بِعُدَّتِـهِ يَنْـزِلْ بِـهِ، وَهُـوَ أَعْـزَلُ[3]

أَقُولُ: يَنُوبُهُ: يُصِيبُهُ وَالْعُدَّةُ بِضَمِّ الْعَيْنِ: مَا أَعْدَدْتَهُ لِحَوَادِثِ الدَّهْرِ مِنَ الْمَالِ وَالسِّلاَحِ وَالأَعْزَلُ: الَّذِي لاَ سِلاَحَ مَعَهُ: يُجْمَعُ عَلَى عُزْلٍ وَ عُزْلاَنٍ وَ عُزَّلٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ المُهْمَلَةِ فِيهِنَّ، وَ سُكُونِ الزَّايِ فِي الأَوَّلِينِ مُخَفَّفَةً، وَفَتْحِهَا مُشَدَّدَةً فِي الثَّالِثِ

قَالَ: لأَنَّ الشَّرْطَ لاَ يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ[4].

أَقُولُ: إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ حَرْفاً جَارّاً أَوْ مُضَافاً، أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا، فَيَعْمَلُ مُتَقَدِّماً نَحْوُ: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ وَ غُلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ.

قَالَ: احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ[5]:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

أَقُولُ: سَبَقَ إِنْشَادُهُ فِي اللاَّمِ الْمُفْرَدَةِ[6]، وَأَنَّ الْعَمِيدَ هُوَ الَّذِي هَدَّهُ الْعِشْقُ.

---

(1) الصحاح: 1/ زنج.

(2) الصحاح 2/ شفر.

(3) الشاهد فيه أن اسم لكنْ محذوف، وهو ضمير الشأن، وفي الكتاب: 1/ 439، قال سيبويه في باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي، وقد جاء في الشعر، إن من يأتني آته...وقال أمية بن أبي الصلت:

وَلَكِـنْ مَـنْ لاَ يَلْـقَ أَمْـراً يَـنُوبُهُ ....البيت

ديوان أمية بن أبي الصلت: 46.

(4) ابن هشام يرى أن مَنْ في الشاهد ليست اسم لكنْ وكلامه فيه إطلاق.

(5) تقدم الحديث عنه في ص: 181 من الأصل.

(6) فصل اللام المفردة، وهو مما احتج به الكوفيون على جواز دخول اللام على خبر لكنْ.

لَــكِـــنْ

226/ قَالَ: وَخَفِيفَة[1] بِأَصْلِ/ الْوَضْعِ.

أَقُـولُ: قَـدَّمَ أَنَّهَـا تَكُـونُ مُخَفَّفَـةً[2] مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأَنَّهَا تَدْخُلُ إِذْ ذَاكَ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ، فَانْظُرْ بِمَاذَا تَتَمَيَّزُ الْخَفِيفَةُ عَنِ الْمُخَفَّفَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ.

قَالَ: نَحْوُ قَوْلِ زُهَيْرٍ[3]:

إِنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لاَ تُخْـشَى بَـوَادِرُهُ لَكِـنْ وَقَائِعُـهُ فِـي الْحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ

أَقُـولُ: وَرْقَاءُ: اسْمُ رَجُلٍ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالْجَمْعُ: وَرَاقِي وَ وَرَاقَى مِثْلُ: صَحَارِي وَصَـحَارَى[4]، وَالْبَـوَادِرُ جَمْـعُ بَادِرَةٍ، وَهِيَ الْحِدَّةُ، تَقُولُ: أَخْشَى عَلَيْكَ بَادِرَتَهُ، وَبَدَرَتْ مِنْهُ بَـوَادِرُ غَـضَبٍ، أَيْ: أَخْطَـاءٌ وَسَـقَطَاتٌ[5] عِـنْدَمَا احْـتَدَّ[6] كَذَا فِي الصِّحَاحِ وَالوَقَائِعُ جَمْعُ: وَقِيعَةٍ، وَهِـيَ الْقِـتَالُ، وَالْحَـرْبُ؛ تُـؤَنَّثُ، يُقَـالُ: وَقَعَـتْ بَيْنَهُمْ حَرْبٌ قَالَ الْخَلِيلُ تُصَغِيرُهَا حُـرَيْبٌ بِلاَهَاءٍ، رِوَايَةً عَنِ الْعَرَبِ قَالَ الْمَازِنِي: لأَنَّهُ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: الْحَرْبُ قَدْ تُذَكَّرُ، وَأَنْشَدَ:

وَهُـــوَ إِذَا الْحَـــرْبُ هَفَـــا عُقَابُـــهُ مِـــرْجَمُ حَـــرْبٍ تَلْتَظِـــي حِـــرَابُهُ

الـشَّاهِدُ فِي عُقَابِـهِ إِذَا الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْحَرْبِ وَالْمُرَادُ بِالعُقَابِ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الرَّايَةِ وَ هَفَـا خَفَـقَ وَاضْـطَرَبَ، وَالْمِـرْجَمُ: الـشَّدِيدُ بِكَسْرِ الْمِيمِ، كَأَنَّهُ يُرْجَمُ بِهِ مُعَادِهِ بِهِ، وَتَلْتَظِي: تَلْتَهِبُ وَالْحِرَابُ جَمْعُ: حَرْبَةٍ[7].

---

(1) في ج "وخففه".
(2) في ج "خفيفة".
(3) الـشاهد فيه أن لَكِنْ إذا وليها كلامٌ فهي حرف ابتداء لإفادة الاستدراك وليست عاطفة، سواء دخلت عليها الواو أم لا، وهو من أبيات لزهير بن أبي سلمى، شرح شعره (صنعة تعلت تحـ: قباوة) ص: 224، والجنى الداني ص: 589.
(4) الصحاح: / 4 ورق.
(5) في ج "وسقطت".
(6) الصحاح 2/ بدر.
(7) الصحاح: 1/ حرب، وفي اللسان: 1/ حرب وحكى ابن الأعرابي فيها التذكير، وأنشده البيت.

لَيْسَ

قَالَ: وَتَنْفِي غَيْرَهُ[1] **بِالقَرِينَةِ نَحْوُ لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ وَقَوْلِ الأَعْشَى**[2]:

لَـهُ نَـافِلاَتٌ مَـا يُغِـبُّ نَـوَالُهَا وَلَـيْسَ عَطَـاءُ الْـيَومِ مَانِعَـهُ غَـدَا

أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّهَا تَقَعُ لِنَفْيِ غَيْرِ الْحَالِ، أَيْ: الْمَاضِي وَالمستقبلِ عِنْدَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّـةِ عَلَى ذَلِكَ، وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ -رَحِمَهُ اللهُ- حَاوَلَ بِذَلِكَ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ الْمَعْرُوفَيْنِ فِي لَيْسَ وَذَلِكَ أَنَّ سِيبَوَيْهِ قَالَ -وَتَبِعَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ- هِيَ لِلنَّفْيِ مُطْلَقاً، تَقُولُ: لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ[3]، هَـذَا فِـي الْمَاضِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4]، وَهَذَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَمِنْهُ الْبَيْتُ، وَجُمْهُـورُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ، قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ[5]: لَيْسَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ تَنَاقُضٌ؛ لأَنَّ خَبَرَ لَيْسَ إِنْ لَمْ يُقَيَّدْ بِزَمَانٍ يُحْمَلُ عَلَى الْحَالِ كَمَا يُحْمَلُ الإِيجَابُ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا قُيِّدَ بِزَمَانٍ مِنَ الأَزْمِنَةِ فَهُوَ عَلَى مَا قُيِّدَ بِهِ[6] وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْبَيْتُ كَمَا ذَكَرَ لِلأَعْشَى يَمْدَحُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، وَالنَّافِلاَتُ جَمْعُ النَّافِلَةِ، وَهِيَ عَطِيَّةٌ مَا لاَ يَجِبُ وَيُغِبُّ مُضَارِعُ أَغَبَّ، أَيْ: مَا يَأْتِي يَوْماً دُونَ يَوْمٍ؛ بَلْ يَأْتِي يَوْمٍ.

وَالنَّوَالُ بِفَتْحِ النُّونِ: الْعَطَاءُ، وَالنَّائِلُ[7]: مِثْلُهُ.

قَالَ: وَزْنُهُ[8] **فَعِلَ بِالكَسْرِ، ثُمَّ الْتُزِمَ تَخْفِيفُهُ**[9].

---

(1) أي: غير الحال.

(2) الشاهد فيه أن ليسَ لنفي المستقبل، للأعشى ميمون قصيدة في مدح الرسول ﷺ، ديوانه: 137.

(3) الكتاب: 1/ 70 تح: ها.

(4) هود: 8.

(5) تقدمت ترجمته في ص: 51 من الأصل.

(6) في الارتشاف: 2/ 79 وذهب أبو علي إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد وهو الصحيح.

(7) في ج: والتامل.

(8) في ج: وزير.

(9) أي فعل لَيْسَ.

أقُولُ: يَعْنِي أَنَّهُمْ الْتَزَمُوا تَخْفِيفَهُ بِإسْكَانِ الْيَاءِ اسْتِثْقَالاً لِلْكَسْرَةِ عَلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الالْتِزَامِ فِيهِ دُونَ بَابِ عَلِمَ، وَهُوَ مَا عَيْنُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ مَكْسُوراً، فَإِنَّ تَخْفِيفَهُ جَائِزٌ لاَ لاَزِمٌ فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ تَرَكُوا قَلْبَ يَائِهِ أَلِفاً كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ؟ قُلْتُ: لِمُخَالَفَتِهِ أَخَوَاتِهِ فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ، كَذَا قَالُوا فَإِنْ قُلْتَ: لَوْ كَانَ مُخَفَّفاً مِنْ فَعِلَ كَصَيْدَ فِي صَيِدَ لَعَادَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ كَمَا فِي صَيِدْتُ؟ قُلْتُ: بِهَذَا اعْتَرَضَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ فَعِلَ ذَلِكَ لِمُفَارَقَتِهِ أَخَوَاتِهِ بِسَبَبِ عَدَمِ التَّصَرُّفِ.

قَالَ: إلاَّ فِي هَيُؤَ[1].

أقُولُ: هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْهَيْئَةِ يُقَالُ: هَيُؤَ الرَّجُلُ، أَيْ: حَسُنَتْ هَيْئَتُهُ.

قَالَ: وَالصَّوَابُ الأَوَّلُ[2] **بِدَلِيلِ لَسْتُ وَلَسْتُمَا وَلَسْتُنَّ وَلَيْسَا وَلَيْسُوا**[3]**، وَلَيْسَتْ.**

أقُولُ: يَعْنِي أَنَّ اتِّصَالَ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ الْبَارِزَةِ، وَلَحَاقَ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ دَلِيلٌ عَلَى فِعْلِيَّتِهَا، فَيَكُونُ الْقَوْلُ بِحَرْفِيَّتِهَا خَطأً، وَالْفَارِسِيُّ قَدِ اسْتَشْعَرَ هَذَا الاِعْتِرَاضَ، وَأَجَابَ عَنْهُ فَقَالَ: وَأَمَّا لَحَاقُ الضَّمِيرِ فِي لَسْتُ وَلَسْتُمَا فَلِشَبَهِهِ بِالْفِعْلِ، لِكَوْنِهِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ، وَبِمَعْنَى مَا كَانَ، وَكَوْنِهِ رَافِعاً وَنَاصِباً، كَمَا أُلْحِقَ الضَّمِيرُ بِهَاتِ، فَقِيلَ: هَاتِيَا هَاتُوا هَاتِي مَعَ كَوْنِهِ اسْمَ فِعْلٍ لِقُوَّةِ مُشَابَهَتِهِ الأَفْعَالَ[4] قُلْتُ: حَاصِلُهُ مَنْعُ أَنْ يَكُونَ لَحَاقُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْبَارِزِ لِلْكَلِمَةِ مِنْ خَصَائِصِ الْفِعْلِ، وَكَذَا التَّاءُ السَّاكِنَةُ، وَإِنْ 227/ كَانَ الفَارِسِيُّ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا[5] صَرِيحاً فِيمَا وَقَفْت عَلَيْهِ، لَكِنْ هِيَ وَالْمَرْفُوعُ الْبَارِزُ/ فِي الإِيرَادِ[6] فِي الْجَوَابِ سَوَاءٌ، فَتَأَمَّلْهُ.

---

(1) أيْ: أنَّ فَعُلَ لَمْ يُوجَدْ فِي يَائِيِّ الْعَيْنِ إلاَّ فِي هَيُؤَ ولِذَلِكَ لَمْ يُقَدَّرْ لَيِسَ لَيُسَ.

(2) أي: أنها فعل، لا حرف كما ذهب ابن السراج والفارسي وآخرون.

(3) سقطت من ج.

(4) قال أبو علي في البصريات: 2/ 833: الدليل على أن ليس ليس كالفعل أنك تصل ما بالأفعال الماضية والمضارعة، ولا يجوز أن تقول: ما أحسن ما ليس زيد ذاكرك حتى تقول: ما ليس يذكرك زيد فتجري ليس نفياً مجرى لم الحرف كما تقولك ما لم يذكرك زيد.

(5) في ج لها.

(6) في ج والجواب.

قَالَ: وَأَنَّ اسْمَهَا[1] ضَمِيراً رَاجِعٌ لِلْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ.

أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً فَ زَيْدٌ مُسْتَثْنَى بِ لَيْسَ مَنْصُوبٌ بِهَا عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا عَائِدٌ إِلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ، أَيْ: قَامُوا لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْداً، وَلاَ يَرِدُ عَلَى هَذَا مَا وَرَدَ فِي[2]: قَامُوا مَا خَلاَ زيداً[3] عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْفَاعِلَ فِيهِ ضَمِيراً يَعُودُ إِلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِمَّا سَبَقَ؛ لأَنَّ الْبَعْضَ هُنَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَشَمِلَ كُلَّ بَعْضٍ مِنَ الْقَوْمِ فَحَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنَ الاِسْتِثْنَاءِ، بِخِلاَفِهِ فِي مَا خَلاَ و شِبْهِهِ.

قَالَ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ سَبَبَ قِرَاءَةِ سِيبَوَيْهِ لِلنَّحْوِ إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ: حَكَى ابْنُ السِّيدِ[4] فِي كَلاَمِهِ عَلَى أَلْفَاظِ الْمُوطَّإِ[5] أَنَّهُ يُرْوَى أَنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ، قَالَ لِحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ[6]: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ رَعُفَ فِي الصَّلاَةِ فَقَالَ لَهُ حَمَّادٌ لَحَنْتَ يَا سِيبَوَيْهِ لاَ تَقُلْ رَعُفَ إِنَّمَا هُوَ رَعَفَ فَخَجِلَ سِيبَوَيْهِ، وَقَالَ: سَأَقْرَأُ عِلْماً لاَ يُلَحِّنُنِي مَعَهُ أَحَدٌ[7]، وَنَهَضَ إِلَى الْخَلِيلِ فَشَكَا إِلَيْهِ قِصَّتَهُ، فَقَالَ الْخَلِيلُ: رَعَفَ هي الفصيحة، وَ رَعُفَ لُغَةٌ غَيْرُ فَصِيحَةٍ، وَلَزِمَ سِيبَوَيْهِ الْخَلِيلَ، فَكَانَتْ سَبَبَ بَرَاعَتِهِ فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ[8] انْتَهَى قُلْتُ: مَا حَكَى الْمُصَنِّفُ هُوَ الظَّاهِرَةُ؛ لأَنَّ مَا انْتَقَدَهُ حَمَّادٌ عَلَيْهِ مِنْ رَفْعِ الاِسْمِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ إِنَّمَا يُدْرَكُ مِنَ النَّحْوِ، وَمَا انْتَقَدَهُ مِنْ ضَمِّ عَيْنِ الْفِعْلِ الَّتِي حَقُّهَا أَنْ تُفْتَحَ لاَ يُدْرَكُ مِنَ النَّحْوِ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُهُ[9] النَّقْلُ.

---

(1) أي: اسم ليسَ في أتوني لَيسَ زَيْداً وهي حرف عند البعض لأنه نصب المستثنى.

(2) في ج على.

(3) في ج زيد.

(4) البطليوسي تقدم التعريف به، ص: 41 من الأصل.

(5) شرح للموطأ لابن السيد.

(6) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، الحافظ الثقة، ت: 167هـ نزهة الألباء ص: 50، والأعلام: 2/ 272.

(7) سقطت من الأصل.

(8) لم اعثر على شرح ابن السيد للموطأ، وفي نزهة الألباء ص: 72 ما أخطأ فيه هو لَيسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ من لفظ الحديث فقال: لَيسَ أَبو الدَّرْدَاءِ.

(9) هكذا في النسخ، والمناسب وإنما يدرك بالنقل.

قَالَ: لأنَّ الاستِثْنَاءَ المُفرَّغَ لا يَكُونُ فِي المَفعُولِ المُطلَقِ التَّوكِيديِّ[1]، لعدمِ الفَائِدَةِ فِيهِ.

أَقُولُ: بَلْ لِعَدَمِ صِحَّةِ الاسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُور أَصْلاً وَرَأْساً؛ وَذَلِكَ لأَنَّ مَصْدَرَ ضَرَبْتُ فِي قَوْلِكَ: مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ ضَرْباً لاَ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الضَّرْبِ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّداً يَشْمَلُ الْمُسْتَثْنَى وَغَيْرَهُ.

قَالَ: عَلَى حَذْفِ الصِّفَةِ أَيْ إِلاَّ ظَنّاً ضَعِيفاً.

أَقُولُ: وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَصِحُّ الاسْتِثْنَاءُ؛ إذ الظَّنُّ مِمَّا يَقْبَلُ الشِّدَّةَ وَالضُّعْفَ وَالْمَعْنَى: مَا نَظُنُّ بِالسَّاعَةِ إِلاَّ ظَنّاً ضَعِيفاً مُسْتَحْقَراً مُلْحَقاً بِالعَدَمِ، فَظَهَرَ كَوْنُ الاسْتِثْنَاءِ مُفَرَّغاً، وَكَوْنُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الأَعَمِّ الْمَحْذُوف، أَيْ: لاَ نَظُنُّ شَيْئاً مِنَ الظَّنِ إِلاَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الظَّنِّ، فَلاَ حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ التَّمَحُّلِ، وَلاَ تَمَحُّل مَنْ قَالَ: يُعْتَبَرُ فِي الْفِعْلِ اعْتِبَارَاتٌ وَاحْتِمَالاَتٌ مَجَازِيَّةٌ بِحَيْثُ يَكُونُ حَقِيقَةُ الْمَصْدَرِ وَاحِداً مِنْهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ[2]: مَا نُدْرِكُ إِلاَّ الإِدْرَاكَ الظَّنِيَ، وَلاَ نُدْرِكُ مَا فَوْقَهُ مِنَ الإِدْرَاكَاتِ، وَكَذَا فِي مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ ضَرْباً كَأَنَّهُ قَالَ: مَا فَعَلْتُ إِلاَّ الضَّرْبَ وَلَمْ أَفْعَلْ سَائِرَ أَنْوَاعِ الْمَكَارِهِ وَالإِيذَاءَاتِ، كَالشَّتْمِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ أَمْرٌ مُسْتَغْنَىً عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[3]:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ[4] مَبْذُولُ

أَقُولُ هَذَا الْبَيْتُ لِهِشَامٍ أَخِي ذِي الرُّمَّةِ، وَهُوَ مِنْ إِنْشَادَاتِ سِيبَوَيْهِ.

وَالدَّاءُ: الْمَرَضُ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ وَجَمْعُهُ: أَدْوَاءٌ، يُقَالُ مِنْهُ: دَاءَ الرَّجُلُ يَدَاءُ[5] دَاءً أَيْ: مَرِضَ فَهُوَ دَاءٌ أَيْ: مَرِيضٌ وَالظَّفَرُ: الْفَوْزُ وَ مِنْهَا يَتَعَلَّقُ بِ مَبْذُولٌ وَالْبَذْلُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ:

---

(1) يتحدث عن المنصوب بعد إلا في الآية: ﴿إن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ الجاثية من الآية: 31، فالمصدر كما يرى ابن هشام ليس توكيداً وإنما هو نوعي بحذف صفته.

(2) في ج قال.

(3) الشاهد فيه ان اسم ليس ضمير الشان، وان ليس ليست حرفاً كما قدرها بعضهم، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 35، 36 نسبه سيبويه إلى هشام أخي ذي الرمة، ومن شواهد ابن يعيش 3/ 116، والهمع: 1/ 111.

(4) في الأصل الداء.

(5) سقطت من ج.

الْجُودُ وَالإِعْطَاءُ وَالْمَعْنَى: أنَّ وَصْلَهَا[1] عَلَى تَقْدِيرِ الْفَوْزِ[2] بِهِ هُوَ الشِّفَاءُ الْمُزِيلُ لِمَا بِي مِنَ الْمَرَضِ، لَكِنَّهَا لاَ تَجُودُ بِهِ.

قَالَ: وَاسْتَدَلُّوا بِنَحْوِ قَوْلِهِ[3]:

أَيْـــنَ الْمَفَـــرُّ، وَالإِلَـــهُ الطَّالِـــبُ وَالأَشْـرَمُ الْمَغْلُـوب لَـيْسَ الْغَالِـبُ

أَقُـولُ: الْمُـرَادُ بِالأَشْـرَمِ: أَبْـرَهَةُ بْـنُ صَـاحِبِ الْفِـيلِ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لأَنَّهُ كَانَ مَشْرُومَ الأَنْـفِ، وَيُـرْوَى أَنَّ أَبْـرَهَةَ هَـذَا كَـانَ مَلِـكَ الْيَمَنِ مِنْ قَبَلِ (أَصْحَمَةَ)[4] النَّجَاشِيِّ، وَأَنَّهُ بَنَى كَنِيسَةً بِصَنْعَاءَ وَسَمَّاهَا 'الْقُلَّيْسَ'، وَأَرَادَ أَنْ يَصْرِفَ إِلَيْهَا الْحجاجَ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْ كِنَانَةَ فَقَعَدَ فِـيهَا لَـيْلاً، أَيْ: قَـضَى حَاجَـةَ الإِنْـسَانِ، فَأَغْضَبَهُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: أَجَّجَتْ رُفْقَةٌ مِنَ الْعَرَبِ نَاراً فَحَمَلَـتْهَا الـرِّيحُ فَأَحْـرَقَتْهَا، فَحَلَفَ لَيَهْدِمَنَّ الْكَعْبَةَ، فَخَرَجَ بِالْحَبَشَةِ وَمَعَهُ فِيلٌ اسْمُهُ مَحْمُودٌ، وَكَـانَ قَوِيّاً عَظِيماً، وَاثْنَا عَشَرَ فِيلاً غَيْرَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُغَمَّسَ، خَرَجَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَعَرَضَ عَلَـيْهِ ثُلُـثَ أَمْـوَالِ تِهَامَةَ لِيَرْجِعَ، فَأَبَى وَعَبَّى جَيْشَهُ وَقَدَّمَ الْفِيلَ، فَكَانُوا كُلَّمَا 228/ وَجَّهُوهُ إِلَـى الْحَـرَمِ/ بَرَكَ، وَلاَ يَبْرَحُ، وَإِذَا وَجَّهُوهُ إِلَى الْيَمَنِ هَرْوَلَ، فَأَرْسَلَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ طَيْراً، مَـعَ كُلِّ طَائِرٍ حَجَرٌ فِي مِنْقَارِهِ، وَحَجَرَانِ فِي رِجْلَيْهِ، أَكْبَرُ مِنَ الْعَدَسَةِ، وَأَصْغَرُ مِنَ الْحِمَّصَةِ، فَكَـانَ الْحَجَـرُ يَقَـعُ عَلَـى رَأْسِ الـرَّجُلِ [فَيَخْرُجُ][5] مِنْ دُبُرِهِ، وَعَلَى كُلِّ حَجَرٍ اسْمُ مَنْ يَقَعُ عَلَيْهِ،فَفَرُّوا وَهَلَكُوا، وَمَا مَاتَ أَبْرَهَةُ حَتَّى انْصَدَعَ صَدْرُهُ عَنْ قَلْبِهِ، وَانْقَلَبَ وَزِيرُهُ أَبُو يَكْسُومَ وَطَائِـرٌ يُحَلِّـقُ فَوْقَهُ حَتَّى بَلَغَ النَّجَاشِيَّ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَلَمَّا أَتَمَّهَا وَقَعَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ فَخَرَّ مَيِّتاً بَيْنَ يَدَيْهِ[6].

---

(1) في ج 'وصلتها'.

(2) في ج 'الفوزية'.

(3) الشاهد فيه أن خبر 'ليس' ضمير مستتر فيها تقديره 'ليسه الغالب'، وعند الكوفيين أنها عاطفة بمعنى 'لا'. وهو لنفيل بن حبيب الخثعمي، سيرة ابن هشام: 1/ 47، والجنى الداني: 498، والهمع: 2/ 138.

(4) في اللسان 6/ 'نجش' 'أصحمة' بالنبطية: 'عطية'.

(5) سقطت من الأصل.

(6) مأخوذ من الكشاف: 4/ 285.

قَالَ: وَمُقْتَضَى كَلَامِه[1] أَنَّهُ لَوْلَا تَقْدِيرُهُ مُتَّصِلاً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

أَقُولُ: أَمَّا أَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ حَذْفَهُ بِالاتِّصَالِ، فَقَالَ: ثُمَّ حُذِفَ لِاتِّصَالِهِ وَأَمَّا أَنَّ فِيهِ نَظَراً[2] فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُشْكِلٌ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ نَظَر وَتَثَبّت، فَيَبْحثُ عَنِ النَّقْلِ فِيهِ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ، أَوْلاَ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(1) أي: ابن مالك، الذي قدر الخبر ضميراً متصلاً في البيت الشاهد أي: ليسه الغالب، والضمير عائد على الأشرم.

(2) في ج "نظر".

حَرْفُ المِيمِ "مَـا"

قَالَ: وَقَوْلُ الآخَرِ[1]:

رُبَّمَـا تَكْـرَهُ الـنُّفُوسُ مِـنَ الأَمْـــ ـــرِ لَـهُ فَـرْجَةٌ كَحَـلِّ الْعِقَـالِ

أَقُـولُ: هَـذَا الْبَـيْتُ مِـنْ بَحْـرِ الْخَفِـيفِ، وَهُوَ مُدْرَجٌ، آخِرُ صَدْرِهِ الْمِيمُ السَّاكِنَةُ مِنْ "الأَمْرِ" وَهُوَ لأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، وَقَبْلَهُ:

اصْـبِرِ الـنَّفْسَ عِـنْدَ كُـلِّ مُلِـمٍّ إِنَّ فِـي الـصَّبْرِ حِـيلَةَ الْمُحْـتَالِ

لاَ تَـضِيقَنَّ بِالأُمُـورِ فَقَـدْ يُكْـــ ـــشَفُ غَمَّاؤُهَـا بِغَيْـرِ احْتِـيَالِ

وَهَـذَا مُـدْرَجٌ أَيْضاً، آخِرُ صَدْرِهِ الْكَافُ السَّاكِنَةُ مِنْ "يُكْشَفُ" "اصْبِرْ": أَمْرٌ مِنْ "صَبَرْتُهُ"[2] إِذَا حَبَسْتَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ﴾[3] وَ"الْمُلِمُّ": النَّازِلُ صِفَةُ مَحْذُوفٍ، أَيْ: عِنْدَ كُلِّ خطْبٍ مُلِمٍّ، وَالغَمَّاءُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمَدِّ، مِثْلُ: "الْغَمِّ" وَ"الْغُمَّةُ" مَرْجِعُهَا إِلَى التَّغْطِيَةِ وَالإِلْبَاس وَ"الْفَـرْجَةُ" بِفَتْحِ الْفَاءِ: التَّفَصِّي مِن الْهَمِّ وَالْخُرُوجُ مِنْهُ "كَحَلِّ الْعِقَالِ": أَيْ: فَرْجَةٌ سَهْلَةٌ سَرِيعَةٌ كَحَلِّ عِقَالِ الدَّابَّةِ وَهُوَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ يَدَاهَا عِنْدَ الْبُرُوكِ لِيَمْنَعَهَا عَنِ الْقِيَامِ وَيُحْكَى عَنْ أَبِـي عَمْرِو بنْ الْعَلاَءِ أَنَّهُ كَانَ لَهُ غُلاَمٌ مَاهِرٌ فِي الشِّعْرِ، فَوُشِيَ بِهِ إِلَى الْحَجَّاجِ فَطَلَبَهُ لِيَشْتَرِيَهُ مِـنْهُ، قَـالَ: فَلَمَّـا دَخلتُ عَلَيْهِ وَكَلَّمَنِي فِي ذَلِكَ قُلْتُ: إِنَّهُ مُدَبَّرٌ[4] فَلَمَّا خَرَجْتُ قَالَ الْوَاشِي: كَذَبَ فَهَرَبْتُ إِلَى اليَمَنِ مَخَافَةً مِنْ شَرِّهِ، فَمَكَثْتُ هُنَاكَ وَأَنَا إِمَامٌ يُرْجَعُ إِلَيَّ فِي الْمَسَائِلِ عَشْرَ سِـنِينَ، فَخَـرَجْتُ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى ظَاهِرِ الصَّحْرَاءِ فَرَأَيْتُ أَعْرَابِيّاً يَقُولُ لآخَرَ: أَلاَ أُبَشِّرُكَ؟ قَالَ: بَلَى! قَالَ: مَاتَ الْحَجَّاجُ، فَأَنْشَدَ:

---

(1) الشاهد فيه أن "ما" نكرة ناقصة موصوفة، ديوان أمية بن أبي الصلت ص: 446 (نح: السطلي)، والكتاب: 1/ 270، والبيان والتبين: 3/ 26، والمقتضب: 1/ 42.

(2) في ج "أصبرته".

(3) الكهف من الآية: 28.

(4) من التدبير، وهو عتق العبد عن دُبُر، فهو مُدَبَّرٌ، مختار الصحاح ص: 198.

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ، لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وَالشَّدَّةُ بِفَتْحِ الفَاءِ مِنْ فَرْجَةٌ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: لاَ أَدْرِي بِأَيِّ الشَّيْئَيْنِ أَفْرَحُ، أَبِمَوْتِ الْحَجَّاجِ أَمْ بِقَوْلِهِ: فَرْجَةٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَنَحْنُ نَقُولُ فُرْجَةٌ بِضَمِّهَا، وَهُوَ خَطَأٌ، وَتَطَلَّبْتُ ذَلِكَ زَمَاناً فِي اسْتِعْمَالاَتِهِمْ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَكُنْتُ بِقَوْلِهِ: فَرْجَةٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ أَشَدُّ مِنِي فَرَحاً بِقَوْلِهِ: مَاتَ الحَجَّاجُ"[1].

قَالَ: وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[2] إِنَّ الْمَعْنَى نِعْمَ هُوَ شَيْئاً[3] يَعِظُكُمْ بِهِ فَـ "مَا" نَكِرَةٌ تَامَّةٌ [تَمْيِيزٌ][4] وَالجُمْلَةُ صِفَةٌ.

أَقُولُ: الصَّوَابُ نَاقِصَةٌ، فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ الْجُمْلَةَ صِفَةً، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصِّفَةَ لَهَا، وَقَدْ أَسْلَفَ أَنَّ النَّاقِصَةَ هِيَ الْمَوْصُوفَةُ.

قَالَ: وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي "هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ" المُرَادُ شَيْءٌ[5] لَدَيَّ عَتِيدٌ أَيْ: مُعَدٌّ[6]، أَيْ: لِجَهَنَّمَ بِإِغْوَائِي إِيَّاهُ أَوْ حَاضِرٌ وَالتَّفْسِيرُ الأَوَّلُ رَأْيُ الزَّمَخْشَرِيِّ[7]، وَفِيهِ أَنَّ "مَا" حِينَئِذٍ لِلشَّخْصِ الْعَاقِلِ.

---

(1) قيل أن أبا عمرو بن العلاء كان يقرأ ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ﴾ البقرة: 249 بالفَتْحِ، وَبَلَغَ الْحَجَّاجُ – وَكَانَ يَقْرَأُ بِالضَّمِّ- قَالَ: فَطَلَبَنِي فَهَرَبْتُ إِلَى وَادٍ بِصَنْعَاءَ فَأَقَمْتُ زَمَاناً، فَسَمِعْتُ أَعْرَابِيّاً يَقُولُ لآخَرَ: قَدْ مَاتَ الْحَجَّاجُ، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ:

رُبَّمَا تَجْزَعُ النفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ، لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فلم أدر بأي شيء كنت أشدُّ فرحاً، أبِمَوتِ الحجاج، أم بِسَمَاعِ البيتِ أَسْتَشْهِدُ بِهِ على القراءة، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، ص: 181، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم.

(2) النساء: 58.

(3) في الأصل شيءٌ.

(4) سقطت من الأصل.

(5) ق: 23.

(6) سقطت من ج.

(7) الكتاب: 2/ 106، (ت ح).

أَقُـولُ: يَحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِـ القَرِينْ المَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[1] هُـوَ الـشَّيْطَانِ الَّذِي قُيِّضَ لَهُ، الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾[2] يَـشْهَدُ لَـهُ قَـوْلُهُ تَعَالَـى: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾[3]، وَعَلَـى هَـذَا تَكُونُ الإِشَـارَةُ بِقَـوْلِهِ: هَـذَا إِلَـى الـشَّخْصِ الْمَعْنَوِيِّ، وَالمَعْنَى كَمَا قَالَ: هَذَا شَيْءٌ لَدَيَّ عَتِيدٌ، أَيْ: لِجَهَـنَّمَ، أَيْ: مُعَدٌّ لَهَا بِإِغْوَائِي إِيَّاهُ، فَفِيهِ إِطْلَاقُ مَا عَلَى الشَّخْصِ الْعَاقِلِ، وَقِيلَ: قَرِينُهُ كَاتِبُ الـشِّمَالِ، وَالإِشَـارَةُ تَحْتَمِلُ رُجُـوعَهَا[4] إِلَى كِتَابِ[5] الـسيئَاتِ، أَوْ إِلَى الشَّخْصِ نَفْسِهِ، فَقَدْ قِـيلَ: إِنَّ كَاتِـبَ الـسَّيِّئَاتِ هُـوَ سَـائِقُهُ، وَقِـيلَ قَـرِينُهُ مِـنْ زَبَانِيَةِ جَهَنَّمَ الْمُوَكَّلُ بِإِدْخَالِهِ إِيَّاهَا وَتَعْذِيبِـهِ فِـيهَا، وَالإِشَـارَةُ حِينَئِذٍ إِلَى مَا أُعِدَّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ، فَإِطْلَاقُ مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَفِي أَحَدِ الاحْتِمَالَيْنِ الوَاقِعَيْنِ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي عَلَى بَابِهَا مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا لاَ يَعْقِلُ.

قَالَ: فَـ مَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ[6] عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ 229/ الزَّمَخْشَرِيُّ/.

أَقُـولُ: أَوْرَدَ عَلَـيْهِ ابْـنُ مَالِـكٍ أَنَّ مَـا مُـسَاوِيَةٌ لِلْمَـصْدَرِ فِي الإِبْهَامِ، فَلاَ تَمْيِيزَ؛ لأَنَّ التَّمْيِيزَ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُمَيَّزِ[7] وَأُجِيبَ بِمَـنْعِ مَا لِلْمَـصْدَرِ[8]؛ لأَنَّ الْمُـرَادَ بِهَا شَيْءٌ فَبِهَذَا الاعْتِبَارِ حَصَلَ التَّمْيِيزُ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ السِّحْرُ[9] عَلَى الخَبَرِ فَـ مَا مَوْصُولَةٌ وَ السِّحْرُ خَبَرُهَا، وَيُقَوِّيهِ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللهِ[10]: مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ.

---

(1) الكشاف: 4/ 7.

(2) الزخرف من الآية: 36.

(3) ق: 27.

(4) في الأصل رجوعا.

(5) في ج كاتب.

(6) في قوله: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا.

(7) شرح الكافية لابن مالك بتصرف ج 1/ 495.

(8) ساقط من ج.

(9) في قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ يونس: 81.

(10) عبد الله بن مسعود.

أَقُـولُ: ظَاهِـرُ كَلاَمِهِ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى قِرَاءَةِ "السِّحْرُ" بِدُونِ هَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ أَنْ تَكُونَ "مَا" مَوْصُولَةً، وَ "السِّحْرُ" خَبَرَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ يَجُوزُ مَا قَالَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "مَا" اسْتِفْهَامِيَّةً مُبْتَدَأً، وَ "جِئْتُمْ بِهِ" خَبَرَهُ، وَ "السِّحْرُ" خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: "هُوَ السِّحْرُ" وَمَا اعْتَضَدَ بِهِ مِنْ قِرَاءَةِ: "مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ"[1] لاَ دَلِيلَ فِيهِ، وَلَيْسَ مُقَوِّياً لِدَعْوَاهُ؛ إِذِ الاحْتِمَالُ الْمَذْكُورُ بِعَيْنِهِ قَائِمٌ فِيهِ.

قَالَ: وَقَالَ[2]:

فَتِلْكَ[3] وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ

أَقُـولُ: الْـوُلاَةُ جَمْـعُ: وَالٍ وَهُم الأُمَرَاءُ وَالْعُمَّالُ وَأَشْبَاهُهُمْ وَالْمَكْثُ بِتَثْلِيثِ حَرَكَةِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْكَافِ: اللُّبْثُ، وَالفِعْلِيَّةُ حَالٌ مِنَ الْوُلاَةِ وَالْعَامِلُ مَا فِي إِسْمِ الإِشَارَةِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَالْمَعْنَى: أُشِيرَ إِلَيْهِمْ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ طَوِيلِي الْمَكْثِ وَفَاءُ "فَحَتَّامَ" فَصِيحَةٌ، أَيْ: إِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فَحَتَّامَ وَالْعَنَاءُ[4] بِعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ: التَّعَبُ.

قَالَ: وَرُبَّمَا تَبِعَتِ الْفَتْحَةُ الأَلِفَ فِي الْحَذْفِ وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ كَقَوْلِهِ[5]:

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمَ خَلَّفْتَنِي؟ لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

أَقُـولُ: خَلَّفْتَنِي: أَخَّرْتَنِي وَالْهُمُومُ: الأَحْزَانُ جَمْعُ: هَمٍّ، وَالطُّرُوقُ: الْمَجِيءُ لَيْلاً، يُقَالُ: طَرَقَ يَطْرُقُ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الْهُمُومَ طَارِقَاتٍ؛ لأَنَّ أَكْثَرَ مَا تَعْتَرِي الإِنْسَانَ فِي اللَّيْلِ، حَيْثُ يَجْتَمِعُ فِكْرُهُ، وَيَخْلُو بَالُهُ، فَيَتَذَكَّرُ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الأَحْوَالِ الْمُوجِعَةِ، وَالْمَصَائِبِ الْمُؤْلِمَةِ وَالذِّكَرُ بِكَسْرِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الْكَافِ جَمْعُ: ذِكْرَى، وَهُوَ نَقِيضُ النِّسْيَانِ، أَوْ جَمْعُ ذِكْرَةٍ، بِمَعْنَى ذِكْرَى، وَهُوَ عَلَى الأَوَّلِ مَحْفُوظٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَقِيسٌ.

---

(1) المختصر في شواذ القرآن ص: 62.

(2) على أن "ما" الاستفهامية بحذف ألفها إذا جُرّتْ بحرف جر، وهو من قصيدة طويلة من القصائد السبع الهاشميات للكميت بن زيد الأسدي، الهاشميات: 48، وأمالي ابن الشجري: 2/ 234، والهمع: 2/ 8، 125.

(3) في الأصل "وتلك".

(4) في ج "والعين".

(5) لم يعرف قائله، وهو من شواهد الخزانة: 3/ 197، وابن يعيش: 9/ 88، والهمع: 2/ 211.

قَالَ: فَلِهَذَا حُذِفَتْ نَفْيِ نَحْوِ: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[1] ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[2] ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[3] وَثَبَتَتْ فِي ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4] ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[5] ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[6].

أَقُولُ: أَحْسَنَ الْمُصَنِّفُ سِيَاقَةَ الأَمْثِلَةِ هُنَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ لِـ "مَا" الاِسْتِفْهَامِيَّةِ ثَلاثَةَ أَمْثِلَةٍ، وَالأَوَّلُ مَجْرُورٌ بِـ "فِي" نَحْوُ "فِيمَ أَنْتَ" وَأَتَى لِـ "مَا" الْخَبَرِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِمِثَالٍ أَوَّلَ نَظِيرِ هَذَا، وَهُوَ مَا وَقَعَتْ فِيهِ كَلِمَةُ "مَا" مَجْرُورَةً بِـ "فِي" وَهُوَ "فِيمَا أَفَضْتُمْ" الثَّانِي مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَهُوَ ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ وَأَتَى لِـ "مَا" الْخَبَرِيَّةِ بِمِثَالٍ ثَانٍ نَظِيرِ هَذَا جُرَّتْ فِيهِ بِالْبَاءِ، وَهُوَ ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ الثَّالِثُ مَجْرُورٌ بِاللاَّمِ وَهُوَ ﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾ وَأَتَى لِـ "مَا" الْخَبَرِيَّةِ بِمِثَالٍ ثَالِثٍ نَظِيرِ هَذَا وَهُوَ ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ وَفِي كَلاَمِ الْمُصَنِّفِ حَذْفُ الْعَاطِفِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، وَيَقَعُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ كَثِيراً.

قَالَ: وَأَمَّا قِرَاءَةُ عِكْرِمَةَ[7] وَعِيسَى[8]: ﴿عَمَّ[9] يَتَسَآءَلُونَ﴾ فَنَادِرٌ[10].

---

(1) النازعات: 43.

(2) النمل: من الآية: 35.

(3) الصف: 2.

(4) الأنفال من الآية: 68.

(5) البقرة من الآية: 4.

(6) ص: من الآية: 75.

(7) هو عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس تابعي، عالم ثقة، ت: 106هـ وقيل سنة 105، 107، غاية النهاية: 1/ 515.

(8) هو عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي الأعمى مقرئ الكوفة بعد حمزة، غاية النهاية 1/ 612.

(9) في الأصل "عم".

(10) قال ابن جني: هذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر "النبأ: 1، المحتسب: 2/ 347.

أقُولُ: أيْ: فَشَيْءٌ نَادِرٌ، وَعِكْرِمَةُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالرَّاءِ، هُوَ أبُو عَبْدِ اللهِ الْمُفَسِّرُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَى عَنْ مَوْلاَهُ وَعَائِشَةَ وَأبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، خَرَّجَ لَهُ جَمَاعَةٌ، وَمَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمائةٍ، وَالْعِكْرِمَةُ: الأنثى مِنْ الْحَمَامِ، كَأنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَنْقُولٌ عَنْهَا، وَالْمُرَادُ بِعِيسَى هَذَا عِيسَى بْنُ عُمَرَ الأسَدِيُّ الْكُوفِيُّ الْمُقْرِئُ صَاحِبُ الْحُرُوفِ، وَيُعْرَفُ بِالهَمَدَانِيِّ، لاَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ الثَّقَفِيُّ النحويُّ، خَرَّجَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ: لاَ بَأسَ بِهِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمائةٍ.

قَالَ: وَأمَّا قَوْلُ حَسَّانَ[1]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ

فَضَرُورَةٌ.

أقُولُ: يَشْتُمُنِي: يَسُبُّنِي، وَيَجُوزُ فِي عَيْنِهِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ وَاللَّئِيمُ[2]: خِلاَفُ الْكَرِيمِ، وَالْخِنْزِيرُ: الْحَيَوَانُ الْمُحَرَّمُ الأكْلِ الْمَعْرُوفُ وَنُونُهُ زَائِدَةٌ، وَ تَمَرَّغَ: تَمَعَّكَ وَ الدَّمَانُ قَدْ فُسِّرَ فِي الْمَتْنِ[3].

قَالَ: وَمِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ[4]:

أمَّا قَتَلْنَا بِقَتْلاَنَا سَرَاتَكُمُ ... أهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ؟[5]

أقُولُ: السَّرَاةُ بِفَتْحِ السِّينِ: السَّادَةُ وَالْخِيَارُ، وَهَلْ هُوَ جَمْعُ سَرِيٍّ أوْ اسْمُ جَمْعٍ، فِيهِ كَلاَمٌ، وَقَدْ أسْلَفْنَا فِي أمَّا بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ مِنْ حَرْفِ الألِفِ[6] وَ اللِّوَاءُ 230/ مَمْدُودٌ/

---

[1] من أبيات قالها حسان في هجو بني عابد بن عبد الله بن عمير بن مخزوم، والرواية في الديوان: كخنزير تمرغ في رَمَادُ ديوان حسان: 1/ 258. وهو من شواهد الخزانة: 2/ 537، وأمالي ابن الشجري: 2/ 233.

[2] سقطت من ج.

[3] في المتن: الدّمان كالرماد وزنا ومعنى: المغني: 1/ 299، (ت: محيي).

[4] هو من قصيدة لكعب بن مالك يخاطب كفار قريش، سيرة ابن هشام: 3/ 98، تح: سعيد محمد اللحام، والرواية فيها: ألَّا قَدْ قَتَلْنَا.

[5] في الأصل القتل.

[6] ص: 40 من الأصل.

بِكَسْرِ اللاَّمِ: اَلْعَلَمُ وَفِي الْبَيْتِ كَلاَمٌ مِنْ جِهَةِ الْعَرُوضِ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، مِنْ عَرُوضِهِ الأُولَى، وَضَربِهَا الثَّانِي، وَهُوَ الْمَقْطُوعُ، كَانَ أَصْلُهُ فَاعِلُنْ، حُذِفَتْ نُونُهُ، وَسَكَنَتْ لاَمُهُ، فَصَارَ فَعْلُنْ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ، فَقَدْ ذَهَبَ مِنْهُ زِنَةُ مُتَحَرِّكٍ[1]، وَمَا ذَهَبَ ذَلِكَ مِنْهُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُرْدَفاً، أَيْ: يُؤْتَى قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ بِحَرْفِ لِينٍ كَمَا فِي شَاهِدِ الْعَرُوضِيِّينَ[2]:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي   جَرْدَاءُ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

وَقَدْ مَرَّ إِنْشَادُ هَذَا الْبَيْتِ الْعَرُوضِيِّ فِي فَصْلِ قَدْ مِنْ حَرْفِ الْقَافِ[3]، وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَالِكَ، وَلاَ يَخْفَى أَنَّ ضَرْبَ الْبَيْتِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ وَهُوَ اللاَّمِيُّ غَيْرُ مُرْدَفٍ، فَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا قَرَّرَهُ الْعَرُوضِيُّونَ فِي أَمْثَالِهِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ ادَّعَى أَنَّ إِثْبَاتَ الأَلِفِ فِيهِ، وَفِي بَيْتِ حَسَّانَ ضَرُورَةٌ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِهَا بِمَا لاَ مَنْدُوحَةَ عَنْهُ لِلشَّاعِرِ؛ إِذِ الْوَزْنُ مَعَ حَذْفِ الأَلِفِ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا مُسْتَقِيمٌ، وَغَايَةُ الأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِ حَسَّانَ الْعَقْلُ[4]، وَفِي الْبَيْتِ الآخَرِ الْخَبْنُ[5]، وَكُلٌّ مِنْهُمَا زِحَافٌ مُغْتَفَرٌ.

قَالَ: وَالْعَجَبُ مِنَ الزَّمَخْشَرِيِّ إِذْ جَوَّزَ كَوْنَهَا اسْتِفْهَامِيَّةً مَعَ رَدِّهِ عَلَى مَنْ قَالَ فِي ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[6] إِنَّ الْمَعْنَى: بِأَيِّ شَيْءٍ أَغْوَيْتَنِي بِأَنَّ إِثْبَاتَ الأَلِفِ قَلِيلٌ شَاذٌّ.

أَقُولُ: قَالَ فِي الْكَشَّافِ فِي آيَةِ سُورَةِ يس يَعْنِي: بِأَيِّ شَيْءٍ غَفَرَ لِي رَبِّي يُرِيدُ بِهِ مَا كَانَ مِنْهُ مَعَهُمْ مِنَ الْمُصَابَرَةِ وَإِعْزَازِ الدِّينِ حَتَّى قُتِلَ، إِلاَّ أَنَّ قَوْلَكَ: بِمَ غَفَرَ لِي رَبِّي بِطَرْحِ الأَلِفِ أَجْوَدُ، وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُهَا جَائِزاً، يُقَالُ: قَدْ عَلِمْتُ بِمَا صَنَعْتَ هَذَا، وَبِمَ صَنَعْتَ[7]، وَقَالَ

---

(1) في الأصل التحرك.

(2) الإقناع في العروض وتخريج القوافي: للصاحب إسماعيل بن عباد ص: 16، وهو لأمرئ القيس، ديوانه ص: 68، وينسب لعمران بن إبراهيم الأنصاري.

(3) ص: 134 من الأصل.

(4) العقل: حذف الياء من مفاعيلن.

(5) الخبن حذف الثاني الساكن من فاعلن ومفعولن.

(6) الحجر من الآية: 39.

(7) الكشاف 3/ 320.

فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[1]، وَقِيلَ: مَا لِلاِسْتِفْهَامِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَغْوَيْتَنِي ثُمَّ ابْتَدَأَ: لَأَقْعُدَنَّ وَإِثْبَاتُ الْأَلِفِ إِذَا دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى مَا الاِسْتِفْهَامِيَّةِ قَلِيلٌ شَاذٌّ[2].

قُلْتُ: وَالتَّعَارُضُ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ظَاهِرٌ مَكْشُوفٌ حَقِيقٌ بِأَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ.

قَالَ: وَأَجَازَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنْ تَكُونَ[3] بِمَعْنَى الَّذِي وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي غَفَرَ لَهُ هُوَ الذُّنُوبُ وَيَبْعُدُ إِرَادَةُ الاِطِّلَاعِ عَلَيْهَا وَإِنْ غُفِرَتْ.

أَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا بِتَقْدِيرِ كَوْنِهَا مَوْصُولَةً[4] عِبَارَةٌ عَنِ الذُّنُوبِ؛ بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْغُفْرَانِ، وَالْمَعْنَى: يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِالْغُفْرَانِ الَّذِي غَفَرَهُ لِي رَبِّي، فَإِذَنْ لَا تَفَاوُتَ فِي حَاصِلِ الْمَعْنَى بَيْنَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْمَوصُولَةِ، سَلَّمْنَا أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الذُّنُوبِ؛ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَبْعُدُ إِرَادَةُ الاِطِّلَاعِ عَلَيْهَا مُطْلَقاً؛ إِذْ[5] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الإِعْلَامَ بِعِظَمِ مَغْفِرَةِ اللهِ تَعَالَى وَوُفُورِ كَرَمِهِ وَسِعَةِ رَحْمَتِهِ؛ فَلَا يَبْعُدُ حِينَئِذٍ إِرَادَةُ الاِطِّلَاعِ عَلَيْهَا؛ بَلْ ذَلِكَ هُوَ اللَّائِقُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّهُ أَوْقَعُ فِي النَّفْسِ مِنْ ذِكْرِ الْمَغْفِرَةِ مُجَرَّدَةً عَنْ ذِكْرِ الْمَغْفُورِ لِاحْتِمَالِ حَقَارَتِهِ.

قَالَ: وَلِأَنَّ مَا النَّكِرَةَ[6] الْوَاقِعَةَ فِي غَيْرِ الاِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ لَا تَسْتَغْنِي عَنِ الْوَصْفِ إِلَّا فِي بَابِ[7] التَّعَجُّبِ وَنِعْمَ وَبِئْسَ وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ عَلَى خِلَافٍ فِيهِنَّ قَدْ مَرَّ.

أَقُولُ: هَذَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الاِعْتِرَاضِ، فَإِنَّ مُدَّعَى الإِمَامِ[8] أَنَّ مَا لِلاِسْتِفْهَامِ التَّعَجُّبِيِّ، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ كَوْنُ مَا إِذَا لَمْ تَقَعِ اسْتِفْهَامِيَّةً وَلَا شَرْطِيَّةً يَجِبُ وَصْفُهَا إِلَّا فِي

---

(1) الأعراف: 16.
(2) الكشاف 2/ 70.
(3) أي ما في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ يس: 26.
(4) في الأصل مصدرية.
(5) سقطت إذ من ج.
(6) سقطت من ج.
(7) في الأصل باب وفي ج، د بابي.
(8) الإمام فخر الدين الرازي المفسر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ آل عمران: 159.

الأَبْوَابِ الثَّلاثَةِ، فَإِنْ قُلْتَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْوَاقِعَةَ فِي غَيْرِ الاِسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ فَيَتَّجِهُ الاِعْتِرَاضُ، قُلْتُ: لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لاَنْتَقَضَ بِصُورٍ كَثِيرَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾[1] فَإِنَّ الاِسْتِفْهَامَ فِيهِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَلَمْ تُوصَفْ "مَا" فِيهِ بِشَيْءٍ.

قَالَ: وَإِذَا رُكِّبَتْ "مَا" الاِسْتِفْهَامِيَّةُ مَعَ "ذَا" لَمْ تُحْذَفْ أَلِفُهَا نَحْوُ لِمَاذَا جِئْتَ؟ لأَنَّ أَلِفَهَا قَدْ صَارَتْ حَشْواً.

أَقُولُ: قَدْ وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَحَدِ الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا: "فَلَمَّا بَلَغَنِي[2] أَنَّهُ تَوَجَّهَ قَافِلاً حَضَرَنِي هَمِّي وَطَفِقْتُ أَتَذَكَّرُ الْكَذِبَ، وَأَقُولُ: بِمَ ذَا أَخْرُجُ مِنْ سُخْطِهِ"[3] هَكَذَا بِحَذْفِ الأَلِفِ مِنْ "مَا" مَعَ كَوْنِهَا مُرَكَّبَةً مَعَ "ذَا" فَيُعَدُّ 231/ هَذَا/ مِنْ قَبِيلِ الشَّاذِّ.

قَالَ: كَقَوْلِ لَبِيدٍ[4] ﷺ:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى، أَمْ ضَلالٌ[5] وَبَاطِلُ؟

أَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَرْءِ شَخْصاً مُعَيَّناً كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الإِقْلِيدِ[6]، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمَقَالِيدِ[7]، وَحَاوَلَ الأَمْرَ يُحَاوِلُهُ حِوَالاً وَمُحَاوَلَةً إِذَا رَامَهُ وَأَرَادَهُ،

---

(1) طه: 17.

(2) في ج "بلغ".

(3) في سيرة ابن هشام: "...وأقول بماذا أخرج من سخطه رسول الله ﷺ، ج 4/ 144، وفي صحيح مسلم: 8/ بم أخرج من سخطه؟.

(4) الشاهد فيه أن "ما" استفهامية مبتدأ، و"ذا" اسم موصول خبره. ديوان لبيد: 254، والكتاب: 1/ 504، والخزانة: 2/ 556.

(5) في ج "غرور".

(6) الإقليد: شرح للمفصل، صاحبه أحمد بن محمود بن قاسم الجَنْدي من علماء القرن الثامن الهجري، بروكلمان: 5/ 226، والأعلام: 1/ 254، واسمه فيه: أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الجَنْدي، وفيه أنه توفي نحو 700هـ.

(7) المقاليد: شرح لكتاب المصباح في النحو ألفه أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي المتوفى سنة: 610هـ وصاحب المقاليد هو تاج الدين أحمد بن محمود الجندي، ألفه سنة: 751هـ بروكلمان: 5/ 240، 241، 243، وهذا يفيد أن تقدير صاحب الأعلام لتاريخ وفاة الجندي كان بعيداً.

وَالـنَّحْبُ هُـنَا: النَّذْرُ حَضَّ صَاحِبَيْهِ أَنْ يَسْأَلاَ الْمَرْءَ مَاذَا يُرِيدُ بِسَعْيِهِ فِي تَحْصِيلِ الْمَالِ، أَنَذْر يُرِيدُ أَنْ[1] يَقْضِيَهُ[2] وَيُوفِي بِهِ، أَمْ سَعْيُهُ ذَلِكَ صَدَرَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ.

قَالَ: فَـ "مَا" مُبْتَدَأٌ بِدَلِيلِ إِبْدَالِهِ الْمَرْفُوعَ مِنْهَا وَ "ذَا"[3] مَوْصُولٌ بِدَلِيلِ افْتِقَارِهِ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ.

أَقُـولُ: هَـذَا غَيْـرُ مُتَعَـيِّنٍ لاِحْـتِمَالِ أَنْ يَكُـونَ "مَاذَا" كُلُّهُ اسْماً وَاحِداً مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ مُبْـتَدَأٌ، وَ "يُحَـاوِلُ" خَبَـرَهُ، وَالرَّابِطُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: يُحَاوِلُهُ وَمِثْلُهُ فِي الشِّعْرِ جَائِزٌ وَ "نَحْبٌ" بَدَلٌ مِنَ الْمُبْتَدَإِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "مَاذَا" كُلُّهُ[4] فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ "يُحَاوِلُ" وَلاَ ضَمِيرَ مَحْـذُوفاً، فَـإِنْ قُلْـتَ: يُـبْطِلُهُ رَفْعُ الْبَدَلِ[5]، قُلْتُ: لاَ يَكُونَ "نَحْبٌ" حِينَئِذٍ بَدَلاً؛ بَلْ يَكُونُ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مُضْمَرٍ.

قَالَ: الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ "مَاذَا" كُلُّهُ اسْتِفْهَاماً عَلَى التَّرْكِيبِ كَقَوْلِكَ: "لِمَاذَا جِئْتَ؟".

أَقُـولُ: إِنَّمَـا تَعَيَّنَ فِي هَذَا الْمِثَالِ التَّرْكِيبُ لِثُبُوتِ أَلِفِ "مَا"[6] مَعَ دُخُولِ الْجَارِّ عَلَيْهَا، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَوَجَبَ حَذْفُ الأَلِفِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[7]:

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

---

(1) سقطت من "ج".

(2) في "ج" "فيقضيه".

(3) يريد "ماذا" في الشاهد المتقدم:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ... أنحب ...... البيت

(4) في "ج" "كلمة".

(5) في "ج" "المبتدأ" تحريف.

(6) سقطت من "ج".

(7) الشاهد فيه أن "ماذا" كله استفهام مركب في محل رفع مبتدأ، و "بال" خبره، وهو من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل، ديوان جرير: 598، والهمع: 1/ 84.

لاَ يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا

الْخُـزْرُ بِضَمِّ الْخَاءِ المعجمةِ وإِسْكَانُ الزَّايِ[1] جَمْعُ أَخْزَرَ، وَهُوَ الرَّجُلُ الضَّيِّقُ العَيْنِ الصَّغِيرُهَا، يُقَالُ: خَـزَرَ يَخْـزُرُ خَـزْراً، فَهُوَ أَخْزَرُ، وَيُقَالُ: الْخَزَرُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ كَأَنَّهُ يَنظُرُ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ.

وَ تَغْلِبُ بِكَسْرِ اللاَّمِ قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ سُمِّيَتْ بِاسْمِ أَبِيهَا تَغْلِبَ بْنَ وَائِلٍ.

وَ الْبَالُ: الْحَالُ يُقَالُ: مَا بَالُكَ؟ أَيْ: مَا حَالُكَ؟ لاَ يَسْتَفِقْنَ: لاَ يَكْفُفْنَ مِنْ قَوْلِكَ: مَا يَسْتَفِيقُ فُلاَنٌ مِنَ الشَّرَابِ، أَيْ: مَا يَكُفُّ عَنْهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ[2]، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: لاَ يَـصْحُونَ مِنْ قَوْلِكَ: إِسْتَفَاقَ مِنْ سُكْرِهِ بِمَعْنَى أَفَاقَ، أَيْ: صَحَا وَ الدَّيْرَيْنِ تَثْنِيَةُ دَيْرٍ، وَهُوَ خَانُ النَّـصَارَى، قَـالَ الْجَوْهَـرِيُّ: وَأَصْلُهُ الْوَاوُ[3] قُلْتُ[4]: دَيْوِرٌ فِي الأَصْلِ مِنْ دَارَ يَدُورُ ثُمَّ حَـصَلَ قَلْـبٌ وَإِدْغَـامٌ وَتَخْفِـيفٌ، نَحْـوُ: هَـيِّنٍ وَ مَيِّتٍ وَعَدَّهُ فِي الْقَامُوسِ[5] مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَجَمْعُـهُ عَلَـى أَدْيَـارٍ يُرْشِـدُ إِلَـيْهِ، وَجَعَلَـهُ كَـ أَعْـيَادٍ لَـيْسَ بِظَاهِـرٍ وَ التَّحْنَانُ: الشَّوْقُ، وَهُوَ مَنْـصُوبٌ، إِمَّـا أَنَّـهُ مَفْعُـولٌ لأَجْلِهِ إِنْ جُعِلَ يَسْتَفِقْنَ بِمَعْنَى (يَفُقْنَ وَيَصْحُونَ)، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ تَمْيِـيزٌ عَـنِ النِّسْبَةِ الواقِعَةِ فِي الجملةِ إِنْ جُعِلَ يَسْتَفِقْنَ بِمَعْنَى)[6] يَكْفُفْنَ، وَالأَصْلُ: لاَ يَسْتَفِيقُ تَحْـنَانُهُنَّ، أَيْ: لاَ يَكُـفُّ شَـوْقُهُنَّ. وَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ يَتَعَلَّقُ بِـ تَحْنَانُ الْمَذْكُورِ، إِنْ جَوَّزْنَا تَقْدِيمَ مَعْمُـولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ ظَرْفاً، أَوْ بِمِثْلِهِ مَحْذُوفاً إِنْ مَنَعْنَاهُ، وَقَدْ جَعَلُوا هذا البيتَ مِمَّا يَتَعَـيَّنُ فِـيهِ كَـوْنُ مَـاذَا اسْـماً مُرَكَّباً؛ إِذِ الْمَعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ حَالُ نِسْوَتِكُمْ وَلاَ يَتَعَيَّنُ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَا اسْتِفْهَامِيَّةً وَ ذَا مَوْصُولاً، وَصَدْرُ الصِّلَةِ مَحْذُوفاً، أَيْ: مَا الَّذِي هُوَ حَالُ نِسْوَتِكُمْ؟.،

---

(1) في الأصل الراء.

(2) القاموس 3/ فوق.

(3) الصحاح: 2/ دور.

(4) سقطت من ج.

(5) القاموس 2/ دير.

(6) ساقط من ج.

وَ"لاَ يَستَفِقْنَ" استِئْنافٌ، كَأنَّهُ لَمَّا استفهم عَنْ حَالِهِنَّ قَدَّرَ أَنَّهُ قِيلَ: لِمَاذَا تَستَفهِمُ فَقَالَ: "لاَ يَستَفِقْنَ" وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ حَالاً مِنهُنَّ، وَالعَامِلُ مَا (تَضَمَّنَهُ)[1] الكَلاَمُ مِنْ مَعنَى الإنْكَارِ، أيْ: أُنْكِر حَالُهُنَّ فِي هَذِهِ الحَالَةِ، وَجَازَ وُقُوعُ الحَالِ مِنَ المُضَافِ إلَيْهِ؛ لأنَّ المُضَافَ كَجُزئِهِ، فَكَأنَّهُ غَيرُ مَذكُورٍ، وَالمَعنَى: أيُّ شَيْءٍ اتَّفَقَ لِنِسوَتِكُمْ فِي حَالِ كَونِهِنَّ لاَ يَستَفِقْنَ.

قَالَ: وَقَالَ ابنُ عُصفُورٍ: "لاَ يَكُونُ "مَاذَا" مَفعُولاً لِـ"دَعِي"[2] لأنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ.

أَقُولُ: تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ "كَيْ" مِنْ حَرْفِ الكَافِ أنَّ "مَاذَا" تَخرُجُ عَنِ الصَّدْرِيَّةِ، وَسَبَقَ كَلاَمُ ابنِ مَالِكٍ فِيهِ[3]، وَفِي الكَشَّافِ فِي تَفسِيرِ سُورَةِ آلِ عِمرَانَ، "وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا أنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إنَّا نُصِيبُ فِي الغَزْوِ[4] مِنْ أَموَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ: 232/ الدَّجَاجَةَ/ وَالشَّاةَ فَقَالَ: فَتَقُولُونَ: "مَاذَا"؟ قَالَ: نَقُولُ: لَيسَ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ بَأْسٌ، قَالَ هَذَا كَمَا قَالَ أهْلُ الكِتَابِ: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾[5] إنَّهُمْ إذَا أَدَّوْا الجِزْيَةَ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُ أَموَالِهِمْ إلاَّ بِطِيبَةِ نُفُوسِهِم"[6]. قَالَ التَّفتَازَانِيُّ فِي قَولِهِ: فَتَقُولُونَ مَاذَا الصَّوَابُ: "مَاذَا تَقُولُونَ" بِتَقدِيمِ الاسْتِفْهَامِ إلاَّ مِثْلَهُ سَائِغٌ فِي الكَلاَمِ، فَيُحمَلُ عَلَى حَذفِ مُتَعَلَّقِ الاسْتِفْهَامِ مُؤَخَّرًا"[7] وَهَذَا مِنْهُ بِنَاءٌ عَلَى أنَّ "مَاذَا" لاَ تَخرُجُ عَنِ التَّصَدُّرِ، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ.

قَالَ: الخَامِسُ أنْ تَكُونَ "مَا" زَائِدَةً وَ"ذَا" لِلإشَارَةِ كَقَولِهِ[8]:

---

(1) في ج "يضمه".

(2) يريد "دعي" من قول الشاعر:

"دعي ماذا علمت سأتقيه ...."

المغني 1/ 301، تح: عبد الحميد.

(3) ص: 144 من الأصل.

(4) في ج "في غزونا".

(5) آل عمران من الآية: 75.

(6) الكشاف: 1/ 438.

(7) حاشيته على الكشاف ص: 274، 275، رقم خ: 917.

(8) في شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 714، قال التبريزي في شرح أبيات إصلاح المنطق، هو للباهلي أبي شقيق واسمه: جزْءُ بْنُ رِيَاح.

أَنُوراً سَرُعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ

أَنُوراً بِالنُّونِ، أيْ: أَنْفَاراً وَ "سَرُعَ" أَصْلُهُ "سَرُعَ" بِضَمِّ الرَّاءِ فَخُفِّفَ، يُقَالُ: سَرُعَ ذَا خُرُوجاً، أيْ: أَسْرَعَ هَذَا فِي الخُرُوجِ.

أَقُولُ: أَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ الْبَيْتَ الَّذِي هَذَا صَدْرُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الصِّحَاحِ[1] وَهُوَ لِزُغْبَةَ الْبَاهِلِيِّ بِالزَّايِ الْمَضْمُومَةِ وَالْغَيْنِ المعجمةِ السَّاكِنَةِ:

أَنُوراً سَرُعَ مَاذَا يَافَرُوقُ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ

"فَرُوقُ" إِمَّا اسْمُ امْرَأَةٍ، وَإِمَّا وَصْفٌ لَهَا مُرَخَّمٌ وَالأَصْلُ: "يَافَرُوقَةُ"، يُقَالُ: امْرَأَةٌ فَرُوقَةٌ، أيْ: خَائِفَةٌ وَ "مُنْتَكِثٌ" بِالمُثَلَّثَةِ، أيْ: مُنْتَقِضٌ وَ "حَذِيقٌ" بِالْحَاءِ المهملةِ وَالذَّالِ المعجمةِ، أيْ: مَقْطُوعٌ وَالظَّاهِرُ فِي قَوْلِهِمْ: "سَرُعَ ذَا خُرُوجاً" أَنَّ "خُرُوجاً" تَمْييزٌ أيْ: "سَرُعَ خُرُوجُ ذَا" مِثْلُ: "تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً" وَأَمَّا جَعْلُ "سَرُعَ" بِمَعْنَى "أَسْرَعَ" وَ "خُرُوجاً" مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، أيْ: فِي الْخُرُوجِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ فَلاَ وَجْهَ لَهُ؛ إِلاَّ أَنْ يُقَالَ هُوَ تَفْسِيرٌ معْنَوِيٌّ لاَ صِنَاعِيٌّ.

قَالَ: قَالَ الْفَارِسِيُّ يَجُوزُ كَوْنُ "ذَا" فَاعِلَ "سَرُعَ" وَ "مَا" زَائِدَةً، وَيَجُوزُ كَوْنُ "مَاذَا" كُلِّهِ اسْماً كَمَا فِي قَوْلِهِ[2]:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ [سَأَتَّقِيهِ]

---

(1) الصحاح: 2/ نور.

(2) هذا عجز، صدره: "ولَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِيني".

والشاهد فيه أن "ماذا" فيها خلاف بين النحويين، فهي عند سيبويه اسماً واحداً، الكتاب: 1/ 405، وعند السيرافي أن "ذا" زائدة، و "ما" استفهامية، أو موصولة، وعند الفارسي أنها اسم واحد: أي: "دعي شَيْئاً عِلمْتِ" الحجة: 2/ 240، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وزعم العيني والسيوطي أنه من قصيدة للمثقب العبدي، شواهد المغني للسيوطي: 1/ 190، 191، والعيني: 1/ 193، قال إنه من قصيدة ملفقة تداخلت فيها أبيات للمثقب ولسحيم بن وثيل ولأبي زبيد.

أَقُولُ: أَحْسَنُ مِنْ هَذَيْنِ التَّخْرِيجَيْنِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ نُوراً مَصْدَراً مَنصُوباً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ: أَنرْتَ نَوراً، أَيْ: أَنْفَرْتَ نِفَاراً، وَسَرُعَ فِعْلاً مَاضِياً مُسْنَداً إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى نُورٌ وَالجُمْلَةُ صِفَتُهُ: أَيْ: أَنفَرْتِ نِفَاراً سَرِيعاً وَقَوْلُهُ: مَاذَا مُبْتَدأٌ وَخَبَرٌ، عَلَى أَنْ تَكُونَ مَا اسْتِفْهَامِيَّةً وَذَا اسم إِشَارَةٍ، وَالاِسْتِفْهَامُ تَعَجُّبِيٌّ، أَوْ إِنْكَارِيٌّ، وَلاَ غُبَارَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَقَدْ جُوِّزَتْ[1] فِي ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[2] عَلَى أَنَّ الأَصْلَ وَمَا يَكُنْ ثُمَّ حُذِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ.

أَقُولُ: هَذَا وَجْهٌ شَاذٌّ لاَ يَنْبَغِي تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ لاَ يُحْذَفُ وَحْدَهُ بِدُونِ مُفَسِّرٍ بَعْدَهُ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3] إِلاَّ شُذُوذاً.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[4]:

إِنِ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لاَ نَضِقْ بِهَا ... ذِرَاعاً، وَإِنْ صَبْراً فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

أَيْ: إِنْ يَكُنِ الْعَقْلُ وَإِنْ نُحْبَسْ حَبْساً.

أَقُولُ: الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: إِنِ الْعَقْلُ إِذْ هُوَ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ فِعْلُ الشَّرْطِ وَحْدَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ صَبْراً فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا حُذِفَتْ فِيهِ جُمْلَةُ الشَّرْطِ بِدُونِ الأَدَاةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ[5]:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ... كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً، قَالَتْ: وَإِنْ

---

(1) أي ما الشرطية غير الزمانية.

(2) النحل: 53.

(3) التوبة من الآية: 6.

(4) الشاهد فيه أن فعل الشرط محذوف، تقديره: إن يكن العَقْلُ..وَإنْ نُحْبَسْ حَبْساً، وهو لهدبة بن خشرم.

ورواية سيبويه:

فإن تَكُ في أمْوَالِنَا لا نَضِقْ بِهَا ... ذِرَاعاً وَإنْ صَبْرٌ فنصبر للصبر

الكتاب: 1/ 131، الأمالي لابن الشجري: 2/ 236.

(5) في الخزانة: 3/ 630 نسب لرؤبة.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ دَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى نُصْبِرُ مَعَ أَنَّهُ صَالِحٌ لأَنْ يَكُونَ شَرْطاً، قُلْتُ: لَيْسَ نُصْبِرُ هُوَ الْجَوَابُ حَتَّى يَرِدَ هَذَا؛ بَلْ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مُضْمَرٍ، أَيْ: فَنَحْنُ نَصْبِرُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[1] وَالْجَوَابُ إِذَنْ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَالْفَاءُ فِيهَا لاَزِمَةٌ، وَالْمُرَادُ بِالْعَقْلِ هُنَا الدِّيَةُ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّيْخِ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ نُبَاتَةَ الْمِصْرِيِّ[2]:

وَأَصْبُوا إِلَى السِّحْرِ الَّذِي فِي جُفُونِهِ   وَإِنْ كُنْتُ أَدْرِي أَنَّهُ جَالِبٌ قَتْلِي
وَأَرْضَى بِأَنْ أَمْضِي قَتِيلاً كَمَا مَضَى   بِلاَ قَوَدٍ - مَجْنُونُ لَيْلَى - وَلاَ عَقْلِ

وَضَمِيرُ بِهَا يَعُودُ إِلَى الْعَقْلِ نَظَراً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: الدِّيَةُ، كَمَا أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ: فُلاَنٌ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا[3] لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى الصَّحِيفَةِ، أَوْ نَظَراً إِلَى الأَفْرَادِ الَّتِي هِيَ الْعُقُولُ إِذِ اللاَّمُ فِي الْعَقْلِ لِلاسْتِغْرَاقِ، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ رِعَايَةُ الْمَعْنَى عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ 233/ فِي التَّسْهِيلِ[4] وَمَعْنَى: لاَ نَضِيقُ بِهَا ذِرَاعاً أَنَّا نَقْدِرُ عَلَى أَدَائِهَا 233/ وَتَتَّسِعُ حِيلَتُنَا لِدَفْعِهَا وَلَمَّا كَانَ الذِّرَاعُ مَوْضِعَ شِدَّةِ الإِنْسَانِ قِيلَ فِي الأَمْرِ الَّذِي لاَ طَاقَةَ لِلإِنْسَانِ بِهِ: ضَاقَ بِهَذَا الأَمْرِ ذِرَاعُ فُلاَنٍ وَذَرْعُهُ أَيْ: حِيلَتُهُ بِذِرَاعِهِ وَتَوَسَّعُوا فِي هَذَا حَتَّى قَلَبُوهُ، فَقَالُوا: فُلاَنٌ رَحْبُ الذِّرَاعِ إِذَا وَصَفُوهُ بِاتِّسَاعِ الْقُدْرَةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ[5]:

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ   مُوَطَّإِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

---

(1) المائدة من الآية: 95.

(2) البيت الأول من قصيدة في مدح المؤيد، ولا تشتمل على الثاني، ديوانه ص: 377.

(3) حكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول:
فُلاَنٌ لَغُوبٌ جَاءَتْهُ كتابي فاحتقرها، الخصائص: 1/ 249 و: 2/ 416، وإيضاح شواهد الإيضاح لأبي الحسن بن عبد الله القيسي: 1/ 448.

(4) التسهيل ص: 42.

(5) أنشده أبو علي في الإيضاح ص: 213 واختلف في نسبته كما اختلف في روايته: الخزانة: 2/ 536، ومعاني القرآن للفرا: 3/ 375، والمقرب: 1/ 165، والتصريح: 1/ 399، والهمع: 1/ 173، وإيضاح شواهد الإيضاح 1/ 256.

قَالَ: وَالأَرْجَحُ فِي الآيَةِ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ[1].

أَقُولُ: التَّعْبِيرُ بِهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْوَجْهَ الأَوَّلَ رَاجِحٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قَالَ: وَأَنَّ الْفَاءَ دَاخِلَةٌ[2] **عَلَى الْخَبَرِ لاَ شَرْطِيَّةٌ وَالْفَاءَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْجَوَابِ.**

أَقُولُ: وَعَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا فَفِي الآيَةِ إِشْكَالٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ وَمَا شُبِّهَ بِهِ يَكُونُ الأَوَّلُ فِيهِ سَبَباً لِلثَّانِي، تَقُولُ: أَسْلَمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَالإِسْلاَمُ سَبَبُ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَالأَمْرُ وَقَعَ فِي هَذِهِ الآيَةِ بِالْعَكْسِ، فَإِنَّ الأَوَّلَ اسْتِقْرَارُ النِّعْمَةِ بِالْمُخَاطَبِينَ، وَالثَّانِي كَوْنُهَا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَيْسَ الأَوَّلُ سَبَباً لِلثَّانِي، وَأَجَابَ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ بِمَا تَقْدِيرُهُ: أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ جُمْلَةً، وَيَكُونُ الْمُسَبَّبُ فِي ذَلِكَ الْجَوَابِ الَّذِي هُوَ جُمْلَةٌ إِمَّا مَضْمُونُهَا، وَإِمَّا الْخِطَابُ بِهَا، وَالْمُرَادُ بِمَضْمُونِهَا نَفْسُ النِّسْبَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[3] فَثُبُوتُ الأَجْرِ لَهُمْ هُوَ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ مُسَبَّبٌ عَنِ الإِنْفَاقِ، وَالْمُرَادُ بِالْخِطَابِ بِهَا أَنْ يَكُونَ الإِعْلاَمُ بِهَا وَالإِخْبَارُ بِهَا هُوَ الْمَشْرُوطُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ فَالْمَشْرُوطُ هُوَ وُقُوعُ الإِكْرَامِ أَمْسِ، لاَ نَفْسُ الإِكْرَامِ، أَيْ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ أَخْبَرْتُكَ بِأَنَّ إِكْرَامِي لَكَ قَدْ وَقَعَ بِالأَمْسِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ فَالْمَشْرُوطُ هُوَ الإِخْبَارُ بِنَفْسِ الْجُمْلَةِ، وَلاَ إِشْكَالَ حِينَئِذٍ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الآيَةَ جِيءَ بِهَا لإِخْبَارِ قَوْمٍ اسْتَقَرَّتْ بِهِمْ نِعَمٌ[4] جَهِلُوا مُعْطِيَهَا، أَوْ شَكُّوا فِيهِ، فَاسْتِقْرَارُهَا مَشْكُوكَةً أَوْ مَجْهُولَةً سَبَبُ الإِخْبَارِ بِكَوْنِهَا مِنَ اللهِ تَعَالَى[5] وَقَالَ الرَّضِيُّ: "لاَ يَلْزَمُ مَعَ الْفَاءِ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ سَبَباً لِلثَّانِي؛ بَلِ اللاَّزِمُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لاَزِماً لِمَضْمُونِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي جَمِيعِ صُوَرِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَفِي قَوْلِهِ

---

(1) يريد "ما" في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾.

(2) في "ج" "الداخلة".

(3) البقرة من الآية: 274.

(4) لم أجد هذه الإحالة في شرح المفصل لابن الحاجب ولعلها في شرحه على الكافية.

(5) النحل: 53.

تَعَالَى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[1] كَوْنُ النِّعْمَةِ مِنْهُ لاَزِمٌ لِحُصُولِهَا مَعْنىً، وَلاَ يَغُرَّنَّكَ قَوْلُ بعْضِهِمْ: إِنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ[2].

قَالَ: وَهُوَ ظَاهِرٌ[3] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[4]، أيْ: فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ.

أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّ كَوْنَ ″مَا″ فِي هَذِهِ الآيَةِ شَرْطِيَّةً زَمَانِيَّةً ظَاهِرٌ، وَنَحْنُ لاَ نُسَلِّمُ ظُهُورَهُ؛ بَلْ هِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِلزَّمَانِيَّةِ، وَلِلمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَيَّ زَمَنٍ اسْتَقَامُوا أَوْ أَيَّ اسْتِقَامَةٍ وَقَوْلُهُ: أَيْ: اسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ يَقْتَضِي أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، لاَ شَرْطِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَفْسِيرَ مَعْنًى لاَ تَفْسِيراً صِنَاعِيّاً.

قَالَ: وَنَدَرَ تَرْكِيبُهَا[5] مَعَ النَّكِرَةِ تَشْبِيهاً لَهَا بِـ″لاَ″ كَقَوْلِهِ[6]:

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةٌ قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ بَأْسَ فِعْلُ مَاضٍ، أَصْلُهُ بَئِسَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، تَقُولُ: بَئِسَ فُلاَنٌ إِذَا أَصَابَ بُؤْساً، أَيْ: شِدَّةً، ثُمَّ خُفِّفَتْ بِإِسْكَانِهَا، كَمَا تَقُولُ: شَهْدَ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ فِي شَهِدَ بِكَسْرِهَا وَ ″لَوْ″ مَصْدَرِيَّةٌ، وَهِيَ وَصِلَتُهَا فَاعِلُ بَئِسَ، أَيْ: وَمَا بَئِسَ رَدُّهَا التَّحِيَّةَ عَلَيْنَا، أَيْ: مَا أَصَابَ بُؤْساً وَلاَ مَشَقَّةً وَالإِسْنَادُ مَجَازٌ؛ إِذِ الْمُرَادُ (أَنَّهَا مَا بَئِسَتْ بِسَبَبِ رَدِّ التَّحِيَّةِ، ثُمَّ أُسْنِدَ الْفِعْلُ لِلرَّدِّ الْمُلاَبِسِ)[7] لَهَا، وَهَذَا تَخْرِيجٌ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ لَمْ أَرَ أَحَداً تَعَرَّضَ إِلَيْهِ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ إِثْبَاتِ حُكْمٍ لِـ″مَا″ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا، 234/ فَتَأَمَّلْهُ، وَ″عَابُهَا″ عَيْبُهَا، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ،

---

(1) سقطت من ″ج″.

(2) شرح الكافية للرضي: 1/ 102.

(3) اي: دلالة ″ما″ على الزمن ظاهرة.

(4) التوبة: 7.

(5) اي ″ما″ الحرفية النافية.

(6) وفي الارتشاف: 1/ 109 نصب ″قليل″ على انه نعت ″تحية″ و″عابها″ فاعل ″قليل″. البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد القاموس: 4/ 411، والهمع: 1/ 124، والضرائر لابن عصفور ص: 310.

(7) ساقط من ″ج″.

وَ قَلِيلٌ خَبَرُهُ/ وَهُوَ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، أَيْ: عَابُهَا مَعْدُومٌ عَلَى رَأْيِ[1] مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، فَثَمَّ[2] مُضَافٌ مَحْذُوفٌ.

قَالَ: وَإِذَا نَفَتِ الْمُضَارِعَ تَخَلَّصَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِلْحَالِ، وَرَدَّ عَلَيْهِمُ ابْنُ مَالِكٍ بِنَحْوِ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾[3].

أَقُولُ: تَوْجِيهُ رَدِّهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُسْنِدَ إِلَى أَمْرٍ مُتَوَقَّعٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَهُوَ أَنْ أُبَدِّلَهُ فَلَوْ جُعِلَ يُكُونُ لِلْحَالِ لَزِمَ تَقَدُّمُ الْفِعْلِ فِي الْوُجُودِ عَلَى فَاعِلِهِ، مَعَ أَنَّهُ أَثَرُ الْفَاعِلِ.

قَالَ: وَأُجِيبَ بِأَنَّ شَرْطَ كَوْنِهِ لِلْحَالِ انْتِفَاءُ قَرِينَةِ خِلاَفِهِ.

أَقُولُ: يَعْنِي، وَقَرِينَةُ غَيْرِ الْحَالِ هُنَا قَائِمَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، فَتَخَلَّفَ شَرْطُ الْحَمْلِ عَلَى الْحَالِ، فَلَمْ يُمْكِنِ الْحَمْلُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الْمرادُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّ مَا تُخَلِّصُ لِلْحَالِ، وَلَوْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ بِخِلاَفِهِ؛ إِذْ لاَ سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَقَدْ أُجِيبَ بِوَجْهٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: قُلْ مَا يَكُونُ لِي قَصْدُ أَنْ أُبَدِّلَهُ وَلاَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً.

قَالَ: وَمِنْهُ[4]: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾[5] ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[6] وَقَوْلُهُ[7]:

أَجَارَتَنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنُوبُ ... وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا فَصَلَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الأَمْثِلَةَ عَمَّا تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ:

---

(1) سقطت من ج.

(2) في ج ثم.

(3) يونس من الآية: 15، وانظر رد ابن مالك في شرحه على التسهيل: 1/ 23، (تح: د. عبد الرحمن السيد).

(4) أي: ومن قسم ما المصدرية الزمانية.

(5) هود: 88.

(6) التغابن: 16.

(7) لامرئ القيس: ديوانه: 71، والجمهرة: 1/ 286 واللسان 1/ عسب.

وَمِنْهُ لأَنَّ مَا قَبْلَهَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ احْتِمَالاً مَرْجُوحاً، أَيْ: إِلاَّ اسْتِطَاعَتِي، أَيْ: قَدْرَ اسْتِطَاعَتِي، وَكَذَا ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، أَيْ: قَدْرَ اسْتِطَاعَتِكُمْ، وَإِنِّي مُقِيمٌ إِقَامَةَ عَسِيبٍ، أَيْ: مِثْلُهَا لاَ أَبْرَحُ عَنْ مَكَانِي، وَالْخُطُوبُ: أَسْبَابُ الأُمُورِ، يُقَالُ: مَا خَطْبُكَ؟ أَيْ: سَبَبُ الأَمْرِ الَّذِي تَلَبَّسْتَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الأَمْرِ الصَّعْبِ الشَّاقِّ، وَتَنُوبُ: تُصِيبُ وَعَسِيبٌ: اسْمُ جَبَلٍ، وَهَذَا الْبَيْتُ لامْرِئِ الْقَيْسِ، وَبَعْدَهُ:

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَاهُنَا ... وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

قَالَ: وَلَوْ كَانَ مَعْنَى كَوْنِهَا زَمَانِيَّةً أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ بِذَاتِهَا بِالنِّيَابَةِ[1] لَكَانَتْ اسْماً.

أَقُولُ: ظَاهِرُ كَلاَمِهِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا لاَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ أَصْلاً، لاَ بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ، وَلاَ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ، وَإِنَّمَا الدَّالُّ عَلَى الزَّمَانِ فِي مِثْلِ هَذِهِ التَّرَاكِيبِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَهُوَ الْمُضَافُ الْمَحْذُوفُ، وَبَعْدَ حَذْفِهِ يُفْهَمُ بِقَرِينَةٍ.

قَالَ: كَمَا قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ وَتَبِعَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ[2] فِي قَوْلِهِ:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ ... وَالْعَانِسُونَ، وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ[3]

أَقُولُ: الْبَيْتُ لأَبِي قَيْسِ بْنِ رِفَاعَةَ وَطَرَّ: نَبَتَ وَالشَّارِبُ: مَا نَبَتَ مِنَ الشَّعْرِ عَلَى الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَسَيَأْتِي الْكَلاَمُ فِي الْعَانِسِ وَالْمُرْدُ جَمْعُ أَمْرَدَ، وَهُوَ الذَّكَرُ الَّذِي لاَ شَعَرَ بِوَجْهِهِ وَالشِّيبُ بِكَسْرِ الشِّينِ المعجمةِ جَمْعُ: أَشْيَبُ، وَهُوَ الَّذِي شَابَ، أَيْ: ابْيَضَّ شَعَرُهُ.

---

(1) لأنها نائبة عن الظرف المحذوف، هي وصلتها.

(2) تقدم التعريف بهما في ص: 99، 32 من الأصل.

(3) الشاهد فيه أن ابن السكيت قال ما فيه اسم بمعنى حين نقله عنه ابن الشجري في الأمالي: 2/ 238، وهو من شواهد الهمع: 1/ 45، وحاشية الصبان على الأشموني: 1/ 82، وقائله: أبو قيس بن رفاعة، من يهود المدينة في الجاهلية، ذكره الجمحي في شعراء يهود المدينة، طبقات فحول الشعراء ص: 288.

قَالَ: وَالْبَيْتُ عِنْدِي فَاسِدُ التَّقْسِيمِ بِغَيْرِ هَذَا[1]، أَلاَ تَرَى أَنَّ الْعَانِسِينَ وَهُم الَّذِينَ لَمْ يَتَزَوَّجُوا لاَ يُنَاسِبُونَ بَقِيَّةَ الأَقْسَامِ، وَإِنَّمَا الْعَرَبُ مَحْمِيُّونَ مِنَ الْخَطَإِ فِي الأَلْفَاظِ دُونَ[2] الْمَعَانِي.

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُدْفَعَ هَذَا بِأَنْ يُقَالَ: لَمْ يُذْكَرِ الْعَانِسُونَ مِنْ حَيْثُ هُمْ غَيْرُ مُتَزَوِّجِينَ، وَإِنَّمَا ذُكِرُوا مِنْ طُولِ الْمُدَّةِ الَّتِي يَخْرُجُ [بِهَا] عَنْ كَوْنِهِ أَمْرَدَ أَوْ كَوْنِهِ بِحَدَثَانِ نَبَاتِ شَارِبِهِ، وَذَلِكَ لاَئِقٌ، وَالْعَانِسُ هُوَ الَّذِي طَالَتْ إِقَامَتُهُ بِدُونِ تَزْوِيجٍ حَتَّى خَرَجَ عَنْ أَمْثَالِ مَنْ يَتَزَوَّجُ فِي الْغَالِبِ، وَلاَ شَكَّ أَنَّهُ بِهَذَا الاِعْتِبَارِ قَسِيمٌ لِمَنْ طَرَّ شَارِبُهُ، وَلِمَنْ هُوَ أَمْرَدُ، فَإِنْ قُلْتَ: لَكِنَّهُ لَيْسَ قَسِيماً لِلأَشْيَبِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْبَيْتِ فَيَفْسُدُ التَّقْسِيمُ لِصِدْقِ الْعَانِسِ عَلَيْهِ، قُلْتُ: يُقَدَّرُ مَعَ الشَّيْبِ صِفَةٌ يَكُونُ بِاعْتِبَارِهَا قَسِيماً، وَالتَّقْدِيرُ: وَالشَّيْبُ غَيْرُ الْعَانِسِينَ.

قَالَ: وَفِي الْبَيْتِ مَعَ هَذَا الْعَيْبِ شُذُوذَانِ: إِطْلاَقُ الْعَانِسِ عَلَى الْمُذَكَّرِ 235/ [وَإِنَّمَا][3] الأَشْهَرُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُؤَنَّثِ وَجَمْعُ الصِّفَةِ/ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مَعَ كَوْنِهَا غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلتَّاءِ، وَلاَ دَالَّةٍ[4] عَلَى الْمُفَاضَلَةِ.

أَقُولُ: لَمْ أَرَ التَّصْرِيحَ بِشُذُوذِ إِطْلاَقِ الْعَانِسِ عَلَى الذَّكَرِ فِي كَلاَمِ أَحَدٍ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، وَلَعَلَّ المصنفَ اسْتَنَدَ إِلَى نَقْلٍ يُعْتَمَدُ وَالَّذِي فِي الصِّحَاحِ: "وَعَنَسَتِ الْجَارِيَةُ تَعْنُسُ، بِالضَّمِّ عُنُوساً وَعِنَاساً، فَهِيَ عَانِسٌ، وذَلِكَ إِذَا طَالَ مُكْثُهَا فِي مَنْزِلِ أَهْلِهَا بَعْدَ إِدْرَاكِهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ عِدَادِ الأَبْكَارِ، هَذَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ مَرَّةً فَلاَ يُقَالُ لَهَا عَنَسَتْ"[5] ثُمَّ قَالَ: "وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ أَيْضاً عَانِسٌ"[6].

---

(1) اي بغير تقدير "ما" نافية.

(2) في ج "لا".

(3) سقطتا من الأصل.

(4) في ج "ولا دلالة".

(5) الصحاح 3/ 953 "عنس".

(6) الصحاح 3/ 954.

وَفِـي الْقَامُـوسِ: "وَعَنِسَتِ الْجَارِيَةُ، كَـ "سَمِعَ" وَ "بَصُرَ" عُنُوساً وَعِنَاساً: طَالَ مُكْثُهَا فِي أَهْلِهَـا بَعْـدَ إِدْرَاكِهَـا حَتَّـى خَـرَجَتْ مِـنْ عِـدَادِ الأَبْكَـارِ وَلَـمْ تَتَزَوَّجْ قَطُّ كَأَعْنَسَتْ وَعَنَّسَتْ، وَعُنِّـسَتْ، وَعنَّـسَهَا أَهْلُهَـا تعْنِيساً، وَهِيَ عَانِسٌ، وَالْجَمْعُ: عَوَانِسُ وَعُنْسٌ، وَعُنَّسٌ، وَعُنُوسٌ. وَالرَّجُلُ عَانِسٌ أَيْضاً"[1] هَذَا كَلاَمُهُ.

وَأَمَّـا جَمْـعُ الـصِّفَةِ بِالْـوَاوِ وَالنُّونِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ، فَالكُوفِيُّونَ يَرَوْنَ جَوَازَهُ قِيَاساً، وَأَنَّ مِثْلَهُ غَيْرُ شَاذٍ، عَلَى أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى الْمُصَنِّفِ النَّقْضُ بِنَحْوِ: "خَصِيّ"[2] مِمَّا هُوَ صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِالْمُذَكَّـرِ، فَإِنَّـهُ يُجْمَـعُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ؛ مَعَ أَنَّهُ لاَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَهُ إِذْ لَيْسَ بِقَابِلٍ[3] لِلتَّاءِ وَلاَ دَالٌّ عَلَى الْمُفَاضَلَةِ.

قَالَ: وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ[4]:

وَتَـاللهِ مَـا إِنْ شَـهْلَةٌ أُمُّ وَاحِـدٍ ... بِأَوْجَـدَ مِنِّـي أَنْ يُهَـانَ صَـغِيرُهَا

أَقُـولُ: الـشَّهْلَةُ بِفَـتْحِ الشِّينِ المعجمةِ وَإِسْكَانِ الهاءِ: صِفَةٌ تَخْتَصُّ بِالمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ يُقَـالُ: امْـرَأَةٌ شَـهْلَةٌ إِذَا كَانَـتْ نَـصَفاً عَاقِلَـةً، كَـذَا فِـي الصِّحَاحِ[5] وَفِي الْقَامُوسِ وَزَادَ فِيهِ: "وَالـشَّهْلَةُ: الْعَجُـوزُ"[6] وَالْبَيْتُ صَـالِحٌ لِكُـلٍّ مِـنْهُمَا؛ بَلِ الْعَجُوزُ أَوْلَى بِهِ لِشِدَّةِ وَجْدِهَا عَلَى وَاحِـدِهَا لِعَـدَمِ إِمْكَـانِ تَعْوِيـضِهِ بِآخَـرَ تَلِـدُهُ فِـي مَجَـارِي الْعَـادَةِ وَالتَّقْدِيـرُ عِـنْدَ ابْـنِ جِنِّي وَالزَّمَخْشَرِيّ[7]: "بِأَوْجَدَ مِنِّي عِنْدَ أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا".

---

(1) القاموس 2/ 242 "عنس".

(2) في "ج" "بما".

(3) في الأصل "قابل".

(4) الشاهد فيه أن ابن جني قال: "أنْ" تُشارك "ما" في النيابة عن الزمان والتقدير: "وَقْتَ أَنْ يُهَانَ صغيرُها"، والبيت من قصيدة طويلة لساعدة بن جُؤَيَّة وردت في أشعار الهذليين، شرح أشعار الهذليين ص: 1175، 1178.

(5) الصحاح 5/ "شهل".

(6) القاموس 3/ "شهل".

(7) قدره في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ البقرة: 258: "وقت أن آتاه الله الملك" الكشاف: 4/ 388.

قَالَ: وَكَوْنُ ﴿يَكْذِبُونَ﴾[1] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لأَنَّهُ[2] قَدَّرَهُ خَبَرَ كَانَ وَكَوْنُهُ لاَ مَوْضِعَ لَهُ لأَنَّهُ قَدَّرَهُ صِلَةَ [مَا][3].

أَقُولُ: قَدْ اعْتَذَرَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ فِي آخِرِ الْكَلاَمِ عَلَى الْجُمَلِ الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ فِي الْبَابِ الثَّانِي، بِأَنْ قَالَ: وَلَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا يَنْسَبِكُ مِنْ مَا وَ يَكْذِبُونَ لاَ مِنْهَا وَمِنْ كَانَ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ[4] وَأَبِي بَكْرٍ[5]، وَأَبِي عَلِيٍّ[6]، وَأَبِي الْفَتْحِ[7]، وَآخَرِينَ، إِنَّ كَانَ النَاقِصَةَ لاَ مَصْدَرَ لَهَا[8]، وَسَيَأْتِي الْكَلاَمُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَالَ: وَلِلزَّمَخْشَرِيِّ غَلْطَةٌ عَكْسُ هَذِهِ الأَخِيرَةِ فَإِنَّهُ جَوَّزَ مَصْدَرِيَّةَ مَا فِي: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ﴾[9] مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَعَادَ[10] عَلَيْهَا الضَّمِيرَ.

أَقُولُ: لَمْ يَقَعْ فِي الْكَشَّافِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ بِـ فِي عَائِدٌ إِلَى مَا مَعَ الْقَوْلِ بِمَصْدَرِيَّتِهَا، وَأَنَا أَسُوقُ لَكَ الْحَالَ فِي ذَلِكَ قَالَ: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ﴾، أَرَادَ بِـ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا: تَارِكِي النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرَاتِ، أَيْ: لَمْ يَهْتَمُّوا بِمَا هُوَ رُكْنٌ عَظِيمٌ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ، وَهُوَ الأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَقَدُوا هِمَمَهُمْ بِالشَّهَوَاتِ وَاتَّبَعُوا مَا عَرَفُوا فِيهِ التَّنَعُّمَ وَالتَّتَرُّفَ[11] مِنْ حُبِّ الرِّئَاسَةِ وَالثَّرْوَةِ وَطَلَبِ أَسْبَابِ الْعَيْشِ الْهَنِيءِ، وَرَفَضُوا مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ونبذوه وراء ظُهُورِهِمْ.

---

(1) من قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ البقرة: 10.

(2) يريد أبا البقاء العكبري في إعرابه للآية.

(3) سقطت من الأصل.

(4) هو المبرد، انظر المقتضب: 3/ 97.

(5) ابن السراج: انظر الأصول: 1/ 82.

(6) الفارسي، انظر المقتصد: 1/ 398.

(7) ابن جني، انظر شرح اللمع: 1/ 49.

(8) المغني: 2/ 410.

(9) هود: 116.

(10) في ج "عاد".

(11) في الأصل "الترف".

وَقَرَأَ أَبو عَمْروٍ فِي رِوَايَةِ الْجَعْفِي"[1]:﴿وَأَتْبِعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2] يَعْنِي: "وَأُتْبِعُوا جَزَاءَ مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا جَزَاءَ إِتْرَافِهِمْ وَهَذَا مَعْنَى قَوِيٌّ لِتَقَدُّمِ الإِنْجَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنهُمْ، وَهَلَكَ السَّائِرُ فَإِنْ قُلْتَ: عَلاَمَ عُطِفَ قَوْلُهُ: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قُلْتُ: إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى مُضْمَرٍ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى: إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا 236/ مِنهُمْ، نُهُوا عَنِ الْفَسَادِ، وَاتَّبَعَ الَّذِين ظَلَمُوا شَهَوَاتِهِمْ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى نُهُوا/ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: وَاتُّبِعُوا جَزَاءَ الإِتْرَافِ فَالوَاوُ لِلْحَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَنْجَيْنَا الْقَلِيلَ وَقَد اتَّبَعَ الذينَ ظَلَمُوا جَزَاءَهُمْ فَإِنْ قُلْتَ: فَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾[3] قُلْتُ: عَلَى أُتْرِفُوا أَيْ: اتَّبَعُوا الإِتْرَافَ وَكَوْنَهُمْ مُجْرِمِينَ؛ لأَنَّ تَابِعَ[4] الشَّهَوَاتِ[5] مَغْمُورٌ بِالآثَامِ، أَوْ أُرِيدَ بِالإِجْرَامِ إِغْفَالُهُمْ لِلشُّكْرِ، أَوْ عَلَى اتَّبَعُوا، أَيْ: اتَّبَعُوا شَهَوَاتِهِمْ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ بِذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضاً وَحكْماً عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ مُجْرِمُونَ"[6] إِلَى هُنَا كَلاَمُهُ بِحرُوفِهِ، فَأَنْتَ تَرَاهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَى مَعَادِ الضَّمِيرِ مِنْ فِيهِ مَا هُوَ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِكَوْنِ مَا مَوْصُولَةً؛ إِلاَّ أَنَّ تَقْدِيرَهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ جَوَّزَ كُلاًّ مِنهُمَا، وَلَنَا فِي الْجَوَابِ عَنْ إِشْكَالِ الْمُصَنِّفِ أَنْ نَقُولَ لاَ نُسَلِّمُ عَوْدَ الضَّمِيرِ الْمذْكُورِ إِلَى مَا الْمَصْدَرِيَّةِ؛ بَلْ هُوَ – عَلَى تَقْدِيرِ مَصْدَرِيَّتِهَا- عَائِدٌ إِلَى الظُّلْمِ الْمَفْهُومِ مِنْ ظَلَمُوا وَ فِي لِلْمُصاحَبَةِ، مِثْلُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾[7] وَالْمَعْنَى: وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِتْرَافَهُمْ مَعَ ظُلْمِهِمْ.

قَالَ: وَنَدَرَ وَصْلُهَا بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ فِي قَوْلِهِ[8]:

---

(1) الحسين بن علي بن فتح أبو عبيد الله، ويقال: أبو علي الجعفي توفي سنة: 203هـ غاية النهاية: 1/ 247.

(2) هود: 116.

(3) هود: 116.

(4) في الأصل التابع مغمور.

(5) سقطت من ج.

(6) الكشاف: 2/ 298.

(7) القصص: 79.

(8) الشاهد فيه أن وصلب ما المصدرية بالفعل الجامد نادر، لم يعرف قائله، وهو من شواهد الارتشاف: 1/ 519، والعيني: 1/ 422.

أَلَـيْسَ أَمِـيرِي فِـي الأُمُـورِ بِأَنْـتُمَا بِمَـا لَـسْتُمَا أَهْـلَ الْخِـيَانَةِ وَالْغَـدْرِ

أَقُولُ: الأَمِيرُ هُوَ ذُو الإِمْرَةِ وَالْوِلاَيَةِ، وَكَثِيراً مَا يُطْلَقُ الْفَعِيلُ عَلَى الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1] وَ 'أَنْتُمَا' اِسْمُ 'لَيْسَ' فُصِلَ ضَرُورَةً وَالْبَاءُ[2] الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ [زَائِدَةٌ][3] لِوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ[4]:

أَلَــيْسَ عَجِيــباً بِــأَنَّ الْفَتَــى يُـصَابُ بِـبَعْضِ الَّـذِي فِـي يَدَيْـهِ

وَالْخِيَانَةُ مَعْرُوفَةٌ وَالْغَدْرُ ضِدُّ الْوَفَاءِ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[5]:

قَلَّمَــا يَبْــرَحُ اللَّبِــيبُ إِلَــى مَــا يُـورِثُ الْمَجْـدَ دَاعِـياً أَوْ مُجِيــبَا

أَقُولُ: 'قَلَّمَا' فِي مَعْنَى النَّفْيِ، وَاللَّبِيبُ: الْعَاقِلُ وَالْمَجْدُ: الْكَرَمُ أَيْ: لاَ يَبْرَحُ الْعَاقِلُ عَلَى إِحْدَى[6] هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَدْعُو إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ، وَإِمَّا أَنْ يُجِيبَ إِلَى ذَلِكَ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ، وَ 'إِلَى' مُتَعَلِّقٌ بِ 'دَاعِياً' وَحُذِفَ مِثْلُهَا مُتَعَلِّقاً بِ 'مُجِيباً' وَقَدْ أَسْلَفْنَا فِي فَصْلِ 'لَوْ' أَنَّ الرَّضِيَّ يُجِيزُ التَّنَازُعَ فِي الْمَعْمُولِ الْمُتَقَدِّمِ فِي نَحْوِ: 'زَيْداً ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ' وَ 'بِزَيْدٍ قُمْتُ وَقَعَدْتُ'، وَعَلَيْهِ يَتَأَتَّى[7] فِي هَذَا الْبَيْتِ مِثْلُ ذَلِكَ [وَقَدْ قَدَّمْنَا هُنَاكَ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ][8]، فَرَاجِعْهُ[9].

---

(1) التحريم من الآية: 4.
(2) في الأصل 'بالباء'.
(3) سقطت من الأصل.
(4) لمحمود بن حسن الوراق، البيان والتبيين: 3/ 197.
(5) الشاهد فيه ان 'ما' كافة كفت 'قل' عن طلب الفاعل، وهو من شواهد التصريح على التوضيح: 1/ 158.
(6) في الأصل 'أحد'.
(7) في الأصل 'فياتي'.
(8) ساقط من الأصل.
(9) فصل 'لو' ص: 200 من الأصل.

قَالَ: فَأَمَّا قَوْلُ الْمرَّارِ[1]:

صَـدَدْتِ فَأَطْـوَلْتِ الـصُّدُودَا وَقَلَّمَا ... وِصَـالٌ عَلَـى طُـولِ الـصُّدُودِ يَدُومُ

فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: ضَرُورَةٌ فَقِيلَ: وَجْهُ الضَّرُورَةِ أَنَّ حَقَّهَا أَنْ يَلِيهَا الْفِعْلُ صَرِيحاً، إِلى آخِرِ كَلاَمِهِ.

أَقُولُ: الْمَرَّارُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وفِي الْقَامُوسِ، وَكـ شَدَّادٍ الْمَرَّارُ الْكَلْبِيُّ وَابْنُ سَعِيدٍ الْفَقْعَسِيُّ[2]، وَابْنُ مُنْقِذٍ التَّمِيمِي، وَابْنُ سَلاَمَةَ الْعِجْلِيُّ، وَابْنُ بِشِيرِ الشَّيْبَانِيُّ، وَابْنُ مُعَاذٍ الْحَرْشِيُّ[3] شُعَرَاءُ[4] وَكَذَا قَالَ: وَلاَ أَدْرِي الآنَ مَنْ هُوَ صَاحِبُ هَذَا الْبَيْتِ مِنْ هَؤُلاَءِ، قُلْتُ: وَالَّذِي قَالَهُ سِيبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ مَا نَصُّهُ: وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الاِسْمِ فِي الشِّعْرِ، قَالَ[5]:

صَـدَدْتِ فَأَطْـوَلْتَ الـصُّدُودَا وَقَلَّمَا ... وِصَـالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[6]

فَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ وَجْهَ الضَّرُورَةِ تَقْدِيمُ الاِسْمِ عَلَى رَافِعِهِ، فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ وَجْهٌ لِلاِخْتِلاَفِ فِي تَوْجِيهِ كَلاَمِهِ هَلْ وَجْهُ الضَّرُورَةِ إِيلاَءُ قَلَّمَا الْفِعْلُ مُقَدَّراً، أَوْ إِنَابَةُ الاِسْمِيَّةِ عَنِ الفِعْلِيَّةِ، وَلَمْ يَبْقَ وَجْهٌ لِرَدِّ ابْنِ السَّيِدِ الْقَوْلَ بِأَنَّ وَجْهَ الضَّرُورَةِ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ بِأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ لاَ يُجَوِّزُونَ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ فِي شِعْرٍ وَلاَ نَثْرٍ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ تَعَالِيقِهِ: وَالصَّوَابُ فِي

---

(1) أورده سيبويه في موضعين، الأول باب ما يحتمل الشعر، والثاني باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا يغير الفعل عن حاله: وقال:
وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، وأثبت البيت الشاهد: الكتاب: 1/ 12، 459، شرح أبيات سيبويه ص: 299، المنسوب للنحاس تحـ: أحمد مطلوب.
وهو من شواهد المقتضب: 1/ 48، والمنصف: 1/ 191، والمحتسب: 1/ 96، وابن الشجري: 2/ 139، 144.

(2) القاموس: 2/ 138 مرر.

(3) في الأصل الحارثي.

(4) القاموس: 2/ مرر.

(5) المرار بن سعيد الفقعسي وهو من شعراء الدولة الأموية، وقد أدرك العباسية: الشعر والشعراء لابن قتيبة: 1/ 699، 701.

(6) الكتاب: 1/ 31/ 3: 115 (تح: ها).

الْبَيْتِ أنْ يُقَالَ: وِدادٌ عِوضَ [قَوْلِهِ][1]: وِصَالٌ وَإنْ كَانَ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ أوْرَدَهُ كَذَلِكَ، يَعْنِي أنَّ تَسَلُّطَ النَّفْيِ عَلَى دَوَامِ الْوِصَالِ يَقْتَضِي وَجُودَ أصْلِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإنَّهُ لاَ وِصَالَ أصْلاً مَعَ الصُّدُودِ، طَالَ أوْ لَمْ يَطُلْ، وَقَدْ يُقَالُ: عَبَّرَ بِالوِصَالِ عَنِ إرَادَتِهِ وَتَوَقُّعِهِ، أوْ حُذِفَ مُضَافٌ لِلْقَرِينَةِ؛ فَإنَّ الْمُحِبَّ قَدْ يَيْأَسُ مِنَ الْوَصْلِ بِطُولِ اسْتِمْرَارِ 237/ الصُّدُودِ وَاسْتِمْرَارِ/ الإعْرَاضِ فَيَنْقَطِعُ رَجَاؤُهُ مِنْهُ، وَتَوَقُّعُهُ لَهُ فَيَكُونَ ذَلِكَ سَبَباً لِسُلُوِّهِ وَعَدَمِ إرَادَتِهِ لِلْوِصَالِ، وَكَثِيراً مَا يَقَعُ ذَلِكَ لِبَعْضِ النَّاسِ.

قَالَ: عَلَى أنَّا لاَ نُسَلِّمُ أنَّ اسْمَ -أنَّ- الْمُخَفَّفَةِ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ ضَمِيرَ شَأْنٍ إذْ يَجُوزُ هُنَا أنْ يُقَدَّرَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ فِي الأوَّلِ[2]، وَالغَائِبَةِ فِي الثَّانِي[3].

أقُولُ: لَمَّا قَدَّمَ أنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ بَعْدَ أنْ الْمُخَفَّفَةِ قَدْ يُفَسَّرُ بِالدُّعَاءِ، نَحْوَ: أمَا أنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً، وَقِرَاءَةُ بعْضِ السَّبْعَةِ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[4] يَعْنِي بِالْفِعْلِ كَانَ ذَلِكَ مَظَنَّةً لأنْ يُتَوَهَّمَ أنَّهُ قَائِلٌ بِأنَّ اسْمَ أنْ الْمُخَفَّفَةِ يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ ضَمِيرَ شَأْنٍ فَرَفَعَ ذَلِكَ بِالاِسْتِدْرَاكِ الَّذِي أوْرَدَهُ بِقَوْلِهِ: عَلَى أنَّا لاَ نُسَلِّمُ إلَى آخِرِهِ، وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي النَّوْعِ الثَّامِنِ مِنَ الْجِهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ حَيْثُ

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) يريد قوله: أمَا أنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً.

(3) يريد قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ النور: 9.

(4) النور: 9.

وقرأ نافع وحده: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾

: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضَبُ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾

وقرأ باقي السبعة: : ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾.

: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ النور: 9.

والخامسة الثانية قرأ حفص عن عاصم والخامسة بالنصب السبعة في القراءات لابن مجاهد: ص: 453.

عِنْدَهُمْ عَلَى النَّفْيِ فَصَارَ حَذْفُ حَرْفِ النَّفْيِ فِيهِ أَسْهَلَ مِنْ هَذَا لِقِيَامِ حَرْفٍ آخَرَ مَقَامَهُ، وَلَيْسَ فِي الْمِثَالَيْنِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ[1]. انْتَهَى.

قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ: وَلَيْسَ صَرِيحاً فِي أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى النَّفْيِ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: لأَنَّ مَعَهُ حَرْفاً دَلَّ عَلَى النَّفْيِ يُرِيدُ حَرْفاً يَدُلُّ عَلَى الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ، وَهُوَ إِنَّمَا.

وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ؛ لأَنَّ الإِثْبَاتَ مُسْتَفَادٌ مِنَ اللَّفْظِ مُجَرَّداً عَنْ إِنَّمَا وَلَوْ أَرَادَ بِالْحَرْفِ الدَّالِّ عَلَى النَّفْيِ مَا [مِنْ إِنَّمَا] لَمَا قَالَ: فَصَارَ حَذْفُ حَرْفِ النَّفْيِ فِيهِ أَسْهَلَ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى النَّفْيِ لَمَا كَانَ حَرْفُ النَّفْيِ مَعَهَا مَحْذُوفاً[2] هَذَا كَلامُهُ، وَكِتَابُ الشِّيرَازِيَّاتِ كِتَابٌ يَشْتَمِلُ/ 238/ عَلَى مَسَائِلَ أَمْلاهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ بِشِيرَازَ فَنُسِبَتْ تِلْكَ الْمَسَائِلُ لِشِيرَازَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَفِي الْقَامُوسِ: وَشِيرَازُ بْنُ طُهْمُورَتَ بَنَى قَصَبَةَ بِلادِ فَارِسَ، فَسُمِّيَتْ بِهِ[3].

قَالَ: وَإِنَّمَا قَالَ الْفَارِسِيُّ إِنَّ الْعَرَبَ عَامَلُوا "إِنَّمَا" مُعَامَلَةَ النَّفْيِ وَ"إِلاَّ" فِي فَصْلِ الضَّمِيرِ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ[4]:

..................وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

أَقُولُ: هَذَا عَجُزُ بَيْتٍ[5] وَبَعْضُ صَدْرٍ، وَبَقِيَّتُهُ:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ

الذَّائد بِدَالٍ معجمةٍ أَوَّلاً، وَمُهْمَلَةٍ آخِراً مِنَ الذَّوْدِ وَهُوَ الطَّرْدُ، وَ الذِّمَارُ بِكَسْرِ الذَّالِ المعجمةِ: مَا يَلْزَمُكَ حِفْظُهُ وَحِمَايَتُهُ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ[6]، وَفِي شَرْحِ التَّلْخِيصِ الْمُخْتَصَرِ[7]:

---

(1) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: 2/ 192.
(2) عروس الأفراح: شروح التلخيص: 2/ 192، 193.
(3) القاموس: 2/ 185 فصل ش باب الزاي.
(4) من قصيدة طويلة للفرزدق هجا فيها جريرا، ديوانه: 2/ 153، صادر بيروت وفيه أنا الضامن الراعي، الجنى الداني ص: 397، والمحتسب: 2/ 195، والهمع: 1/ 62.
(5) في ج هذا عجز بيت وبقية صدر.
(6) القاموس: 2/ ذمر.
(7) يريد شرح التفتازاني على التلخيص.

أنّهُ الْعَهْدُ"[1] قَالَ فِي الأَسَاسِ: هُوَ الْحَامِي الذِّمَارِ إذَا حَمَى مَا لَوْ لَمْ يَحْمِهِ لِيمَ وَعُنِّفَ مِنْ حَمَاهُ وَحَرِيمِهِ"[2].

وَالْحَسَبُ: مَا يَعُدُّهُ الإِنسَانُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِهِ: قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ[3]، وَفِي الْقَامُوسِ: "وَالْحَسَبُ: مَا تَعُدُّهُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِكَ: أَوْ الْمَالُ أَوْ الدِّينُ، أَوِ الْكَرَمُ، أَوْ الشَّرَفُ فِي الْفِعْلِ، أَوِ الْفَعَالُ الصَّالِحُ، أَوِ الشَّرَفُ الثَّابِتُ فِي الآبَاءِ"[4].

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ "مَا" فِي الْبَيْتِ مَوْصُولَةٌ، وَ "يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ" صِلَةٌ "وَأَنَا" خَبَرٌ، فَفِيهِ حَصْرٌ، لَكِنْ بِغَيْرِ "إِنَّمَا" وَلاَ يَكُونُ الْفَصْلُ فِيهِ ضَرُورَةً كَمَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ[5]؛ بَلْ يَكُونُ حِينَئِذٍ مُتَعَيِّناً، وَهَذَا نَظِيرُ مَا جَوَّزَهُ الْمُصَنِّفُ فِي: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[6] عَلَى أَنَّ التَّفْتَازَانِيَّ قَالَ: "وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الضَّرُورَةِ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا أُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا عَلَى أَنْ يَكُونَ "أَنَا" تَأْكِيداً قُلْتُ: بَنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ فِي تَفْسِيرِ الضَّرُورَةِ وَهُوَ أَنَّهَا مَا لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ، ثُمَّ قَالَ: "وَلَيْسَتْ "مَا" مَوْصُولَةً [اسْمَ إِنَّ]، "وَأَنَا" خَبَرُهَا؛ إِذْ لاَ ضَرُورَةَ فِي الْعُدُولِ عَنْ لَفْظِ "مَنْ" إِلَى لَفْظِ "مَا"[7] قُلْتُ: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ الْعُدُولَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَكُونُ لِضَرُورَةٍ. وَلَوْ سُلِّمَ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ فِيمَا قَدَّمْنَاهُ؛ لأَنَّا ذَكَرْنَاهُ عَلَى طَرِيقَةِ الإِلْزَامِ لِلْمُصَنِّفِ، فَإِنَّهُ جَوَّزَ ذَلِكَ فِي الآيَةِ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُجَوِّزَهُ فِي الْبَيْتِ؛ إِذْ لاَ فَرْقَ.

قَالَ: فَهَذَا كَقَوْلِ الآخَرِ[8]:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلاَّ أَنَا

---

(1) شروح التلخيص: 2/ 200.

(2) أساس البلاغة للزمخشري ص: 145 "ذمر".

(3) الصحاح: 1/ "حسب".

(4) القاموس: 1/ 56 "حسب".

(5) قال أبو حيان: "المضمر المرفوع إن عَمِلَ فيه معنىً، انفصلَ، نحو أنا زيدٌ، أو لفظٌ هو المبتدأ نحو: الفاضلُ أنتَ، أو غيرُهما فِعْلاً اتصل نحو "ضربتُ" أو فصل بإلا نحو "ما قام إلا أنتَ" أو كان في معناها انفصل في الشعر، نحو "إنما يدافع عن أحسابهم أنا............" ارتشاف الضرب: 1/ 478.

(6) فاطر من الآية: 28.

(7) شروح التلخيص: 2/ 201.

(8) من قطعة لعمرو بن معد يكرب، ابن يعيش: 3/ 101، 103، والكتاب: 1/ 379.

تَكَلَّمَ عَلَى اشْتِرَاطِهِمْ فِي بَعْضِ الْجُمَلِ الْخَبَرِيَّةِ، وَفِي بَعْضِهَا الإِنْشَائِيَّةِ، فَقَالَ: "وَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ مَنْعِ ذَلِكَ"[1] -يَعْنِي[2] الإِنْشَائِيَّةَ- فِي خَبَرَيْ إِنَّ وَضَمِيرُ الشَّأْنِ: خَبَرُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةِ إِذَا خُفِّفَتْ، فَإِنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ)[3] يَكُونَ جُمْلَةً دُعَائِيَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[4] فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ أَنْ بِالتَّخْفِيفِ، وَ غَضَبَ بِالْفِعْلِ، وَاللهُ فَاعِلٌ، وَقَوْلِهِمْ: أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً........ فِيمَنْ فَتَحَ الْهَمْزَةَ، وَإِذَا لَمْ نَلْتَزِمْ قَوْلَ الْجُمْهُورِ فِي وُجُوبِ كَوْنِ اسْمِ [أَنْ][5] هَذِهِ ضَمِيرَ شَأْنٍ فَلاَ اسْتِثْنَاءَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ؛ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ: وَالْخَامِسَةُ أَنَّهَا وَ أَمَا أَنَّكَ"[6].

قَالَ: وَجَزَمَ النَّحْوِيُّونَ بِأَنَّ "مَا" كَافَّةٌ فِي نَحْوِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[7] وَلاَ يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "الَّذِي" وَالْعُلَمَاءُ الْخَبَرُ، وَالْعَائِدُ مُسْتَتِرٌ فِي: "يَخْشَى" وَأُطْلِقَتْ "مَا" عَلَى جَمَاعَةِ الْعُقَلاَءِ.

أَقُولُ: وَلاَ يَضُرُّ فَوَاتُ الْحَصْرِ الْمُسْتَفَادِ بِ إِنَّمَا لِحُصُولِهِ بِطَرِيقٍ آخَرَ كَمَا فِي نَحْوِ: إِنَّ الَّذِي يُكْرِمُنِي الْفَاضِلُ، وَيَرِدُ عَلَى الْمُصَنِّفِ فِي تَجْوِيزِهِ هَذَا الْوَجْهَ رَسْمُ "مَا" فِي الْمُصْحَفِ مُتَّصِلَةً بِ إِنَّ، إِذْ هُوَ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الَّذِي؛ لأَنَّهُمَا لاَ يَتَّصِلاَنِ خَطّاً إِلاَّ إِذَا كَانَتْ "مَا" حَرْفاً، فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ يَتَمَسَّكُ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّ رَسْمَ الْمُصْحَفِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ فَلاَ يَجْرِي[8] عَلَى قَانُونِ الْخَطِّ الْمُصْطَلَحِ قُلْتُ: يَأْبَاهُ قَوْلُهُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي مِنْ أَمْثِلَةِ الْجِهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ: "وَحَمْلُ الرَّسْمِ -يَعْنِي فِي الْمُصْحَفِ- عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ مَعَ إِمْكَانِهِ غَيْرُ سَدِيدٍ"[9]، وَقَدْ أَمْكَنَ هُنَا بِجَعْلِ "مَا" حَرْفاً كَافّاً.

---

(1) المغني: 2/ 585، 586.
(2) سقطت من ج.
(3) ساقط من ج.
(4) النور: 9.
(5) سقطت من الأصل.
(6) المغني: 2/ 585 -586.
(7) فاطر من الآية: 28.
(8) في الأصل تجري.
(9) المغني 2/ 596 تح محمد محي الدين عبد الحميد.

قَالَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ[1] لِحَذْفِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي صِلَةِ غَيْرِ: أيٍّ.

أَقُولُ: هَذَا الْكَلاَمُ مَرَّ قَرِيباً فِي فَصْلِ لَيْتَ[2]، وَقَدْ أَسْلَفْنَا مُنَاقَشَتَهُ فِيهِ بِمَنْعِ عَدَمِ طُولِ الصِّلَةِ[3]، فَإِنَّهَا طَالَتْ بِالوَصْفِ، كَمَا صَرَّحَ هُوَ بِهِ فِي قَوْلِهِ[4]:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ.

فِي رِوَايَةِ يَوْمٌ بِالرَّفْعِ.

قَالَ: وَبَعْضُهُمْ[5] يَنْسِبُ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا[6] نَافِيَةٌ لِلْفَارِسِيِّ فِي كِتَابِ الشِّيرَازِيَّاتِ[7] وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْفَارِسِيُّ لاَ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ (وَلاَ فِي غَيْرِهَا)[8] وَلاَ قَالَهُ نَحْوِيٌّ.

أَقُولُ: لَعَلَّهُ يُشِيرُ بِبَعْضِهِمْ إِلَى الشَّيْخِ شِهَابِ الدِّينِ الْقَرَافِيِّ الْمَالِكِيِّ فَإِنَّهُ حَكَى ذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ[9] فِي شَرْحِ التَّلْخِيصِ: رَأَيْتُ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ مَا لَعَلَّ الْقَرَافِيَّ أَخَذَهُ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ إِنَّمَا لِلْحَصْرِ [أَنَّ لِلْحَصْرِ][10] أَيْضاً، هُوَ فِي شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَالأَوَّلُ أَسْهَلُ مِنْ هَذَا؛ لأَنَّ مَعَهُ حَرْفاً قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ

---

(1) يريد قول من قال إن ما موصولة في قول الشاعر:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ....

و هذا خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ، والتقديرُ: لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا.

(2) في ج كيف.

(3) المغني: 1/ 286.

(4) المغني: 1/ 140.

(5) يعني القرافي في كتابه: نفائس الأصول في شرح كتاب المحصول والمحصول لفخر الدين الرازي، يوجد من هذا الشرح الجزء: 6: بخزانة القرويين تحت عدد: 618، وتوجد منه نسخة مخطوطة كاملة بدار الكتب المصرية تحت عدد: 742 أصول فقه في ثلاثة مجلدات كبار تبلغ صفحاتها ما يقارب: 1800.

القرافي وأثره في الفقه الإسلامي: رسالة دكتوراه لعبد الله بن إبراهيم صلاح. سلسلة التراث والتجديد رقم: 1 ط: 1 سنة: 1991.

(6) أي: ما الكافة المتصلة ب إن.

(7) لأبي علي كتب في النحو أملاها ببعض المدن فسماها باسمها، كالشيرازيات ب شيراز والبصريات بالبصرة والحلبيات بحلب........

(8) ساقط من ج.

(9) تقدم التعريف به.

(10) ساقط من الأصل.

أَقُولُ: ظَاهِرُ تَعْبِيرِهِ بِالآخَرِ أَنَّ الْبَيْتَ لِغَيْرِ الْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ، فَقَدْ قِيلَ: هُوَ لِعَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ، وَقِيلَ: لِلْفَرَزْدَقِ، وَبَعْدَهُ.

شَكَكْتُ بِالرُّمْحِ حَيَازِيمَهُ ... وَالْخَيْلُ تَجْرِي زِيَماً بَيْنَنَا[1]

سَلْمَى، بِفَتْحِ السِّينِ: اسْمُ امْرَأَةٍ، وَيُقَالُ: قَطَّرَ الْفَارِسُ تَقْطِيراً إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى أَحَدِ قُطْرَيْهِ بِضَمِّ الْقَافِ وَإِسْكَانِ الطَّاءِ المهملةِ: وَهُمَا جَانِبَاهُ، وَشَكَكْتُ بِالشِّينِ المعجمةِ: خَرَقْتُ وَانْتَظَمْتُ وَالْحَيَازِيمُ جَمْعُ حَيْزُومٍ: وَهُوَ وَسَطُ الصَّدْرِ، وَجَمَعَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْفَارِسِ[2] مِنْهُ إِلاَّ وَاحِدٌ، كَمَا فِي الْمَفَارِقِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ تَسْمِيَةُ الْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ فَيَأْتِي الْجَمْعُ بِهَذَا الاعْتِبَارِ وَزِيَماً أَيْ: مُتَفَرِّقَةً.

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي حَيَّانَ: "لاَ يَجُوزُ فَصْلُ الضَّمِيرِ الْمَحْصُورِ بِـ"إِنَّمَا" وَإِنَّ الْفَصْلَ فِي الْبَيْتِ الأَوَّلِ ضَرُورَةٌ"[3]، إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ: الْمَنْقُولُ أَنَّ سِيبَوَيْهِ يَرَى أَنَّ فَصْلَ الضَّمِيرِ بَعْدَ "إِنَّمَا" مُمْتَنِعٌ[4]، وَأَنَّ الزَّجَّاجَ أَجَازَ الْفَصْلَ، وَلَمْ يُوجِبْهُ، وَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَوْجَبَهُ عِنْدَ الْحَصْرِ بِـ"إِنَّمَا"[5] قَالُوا: وَسِيبَوَيْهِ لاَ يَرَى "إِنَّمَا" لِلْحَصْرِ فَلِذَلِكَ مَنَعَ الْفَصْلَ بَعْدَهَا.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[6]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

أَقُولُ: مَرَّ إِنْشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ "رُبَّ" مِنْ حَرْفِ الرَّاءِ.

---

(1) في شعر عمرو بن معد يكرب "حولنا" ص: 154، 155.

(2) في ج "الراس".

(3) الارتشاف: 1/ 478.

(4) في "يمتنع".

(5) التسهيل ص: 26.

(6) الشاهد فيه فيما تقدم أن "رب" للتكثير، وهنا استشهد به ابن هشام على أن "ما" الكافة إذا اتصلت بـ "رب" تكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الفعل، ينظر فصل "رب" ص: 98 من الأصل.

قَالَ: وَلِهَذَا قَالَ فِي قَوْلِ أَبِي دُؤَادٍ[1]:

رُبَّما الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

أَقُولُ: مَرَّ إِنْشَادُ الْمُصَنِّفِ لِهَذَا الصَّدْرِ فِي فَصْلِ رُبَّ وَأَنْشَدَهَا هُنَاكَ عَجُزَهُ، وَهُوَ:

وَالعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ.

وَتَقَدَّمَ ثَمَّ الْكَلَامُ عَلَى أَلْفَاظِ الْبَيْتِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[2]:

كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

أَقُولُ: هَذَا عَجُزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي فِي يَوْمِ مَشْهَدٍ

وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْمُصَنِّفُ بِتَمَامِهِ فِي حَرْفِ الْكَافِ وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَالِكَ[3].

239/ **قَالَ: الثَّالِثُ: الْبَاءُ كَقَوْلِهِ[4]:**/

فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَاباً   لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

---

(1) الشاهد فيه أن ربما تدخل على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسي الذي قال إن ما فيه ليست كافة وإنما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، ينظر فصل رب ص: 98 من الأصل.

(2) من قصيدة لنهشل الدارمي في رثاء أخيه، تقدم الحديث عنه في ص: 137 من الأصل.

(3) ينظر ص: 137 من الأصل.

(4) الشاهد فيه أن ما كفت الباء عن العمل، وهو من أبيات نسبت لمطيع بن إياس الكوفي يرثي يحيى زياد الحارثي، وقيل إن الأبيات التي منها هذا البيت لصالح بن عبد القدوس، شرح شواهد المغني للبغدادي: 5/ 259، 260 والبيت في الهمع: 2/ 38، والعيني: 3/ 347 والارتشاف: 2/ 429.

أَقُولُ: لاَ تُحِيرُ جَوَاباً، أَيْ: لاَ تُرْجِعُهُ، يُقَالُ: كَلَّمْتُهُ فَمَا أَحَارَ إِلَيَّ جَوَاباً.

يَصِفُ الشَّاعِرُ بِهَذَا شَخصاً مَاتَ، أَيْ: صِرْتَ لاَ تُرْجِعُ جَوَاباً لِمَنْ يُكَلِّمُكَ فَكَثِيراً مَا تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ بِلِسَانِ الْحَالِ، لاَ بِلِسَانِ الْمَقَالِ؛ فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ إِلَى قَبْرِكَ تَذَكَّرَ مَا كُنْتَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَمَا صِرْتَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَمَاتِ، فَاعْتَبَرْ وَاتَّعِظْ، فَجَعَلَ ذَلِكَ خِطَاباً مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ التَّجَوُّزِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي وَزِيرٍ قُتِلَ وَصُلِبَ[1].

وَكَانَتْ فِي حَيَاتِكَ لِي عِظَاتٌ ... وَأَنْتَ الْيَوْمَ أَوْعَظُ مِنْكَ حَيّاً

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ[2]: فَكَثِيراً مَا رُئِيتَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ خَطِيباً، إِلاَّ أَنَّهُ عَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ لإِرَادَةِ اسْتِحْضَارِ الْحَالِ.

قَالَ: كَقَوْلِ أَبِي حَيَّةَ[3]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

وَأَبُو حَيَّةَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ والمثناةِ التحتيةِ، وَالْكَبْشُ: سَيِّدُ الْقَوْمِ، وَإِلَى ذَلِكَ يُشِيرُ شَمْسُ الدِّينِ بْنُ الْعَفِيفِ التِّلمسَانِيُّ[4] فِي قَصِيدَةٍ لَهُ رَائِيَّةٍ[5] تَشْتَمِلُ عَلَى أَلْغَازٍ كَثِيرَةٍ، أَوَّلُهَا:

---

(1) لإسماعيل بن القاسم: شرح أبيات المغني للبغدادي: 5/ 260، وهو من أبيات في الكامل للمبرد: 1/ 238، مكتبة المعارف بيروت.

(2) في ج "يريد".

(3) الشاهد ان "ما" كفت "من" عن الجر، لأبي حيه النميري، المقتضب: 4/ 174، والتصريح على التوضيح: 2/ 10 والهمع: 2/ 35، 38، والأمالي لابن الشجري: 2/ 244.

(4) محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله التلمساني شمس الدين المعروف بالشاب الظريف، ويقال له: ابن العفيف شاعر مترقق، وهو ابن عفيف الدين التلمساني الشاعر أيضا، توفي بالقاهرة سنة: 688هـ له ديوان شعر – ط– ومقامات العشاق.
فوات الوفيات: 2/ 211 والنجوم الزاهرة: 7/ 381، والأعلام: 6/ 150.

(5) في ج "رايتها".

خُذْ مِنْ حَدِيثِي مَا يُغْنِيكَ عَنْ نَظَرِي ... فَإِنَّـهُ سَـمَرٌ نَاهِـيكَ مِـنْ سَـمَرِ
كَـمْ مِـنْ أَبٍ قَـدْ غَـدَا أُمّـاً لِمُعْتَبِـرٍ ... فَاعْجَـبْ لِإِعْطَـاءِ لَفْـظِ الأُمِّ لِلذَّكَـرِ
وَنَـاطِحٍ بِقُـرُونٍ لاَ قُـرُونَ لَـهُ ... وَكَبْشِ قَـوْمٍ[1] بِنَقْلِ الْعِلْـمِ مُشْتَهِرِ

أَرَادَ بِـالأُمِّ: رَئِيسَ الْقَـوْمِ وَ بِالـنَّاطِحِ: الأَمْـرُ الـشَّدِيدُ، وَبِالْقُـرُونِ: الأَجْيَالَ وَالنَّاسَ وَبِالقـرونِ الثانـيةِ جَمْـعَ قَـرْنٍ: وَهُـوَ مَا يَكُونُ فِي رَأْسِ الْبَهِيمَةِ وَبِالْكَبْشِ: السَّيِّدَ وَقَدْ كَتَبْتُ رِسَالَةً لَطِيفَةً فِي شَرْحِ أَلْغَازِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ كُلِّهَا.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[2]:

وَضَنَّتْ عَلَيْنَا، وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ.

أَقُولُ ضَنَّتْ: بَخلَتْ يُقَالُ: ضَنِنْتُ بِالشَّيْءِ أَضَنُّ بِهِ ضِنّاً وَضَنَانَةً قَالَ الْفَرَّاءُ: ضَنَنْتُ بِالْفَتْحِ أَضِنُّ لُغَةً قَالَ[3]:

مَهْـلاً أَعَـاذِلَ قَـدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّـي أَجُـودُ لأَقْـوَامٍ وَإِنْ ضَـنِنُوا

يُرِيدُ: ضَنُّوا فَتَرَكَ الإِدْغَامَ لِلضَّرُورَةِ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[4]:

(1) في الأصل القوم.

(2) صدره: ألاَ أصبَحَتْ أسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ.
شاهد على أن فيه مبالغةً بكون البخيل مخلوقاً من البخل وهو من قصيدة للبعيث خداش بن بشر بن خالد المجاشعي في رده على الفرزدق، النقائض: 1/ 133، 137، وفي الأضداد لابن الأنباري: ص: 100 خنساء بدل أسماء أمالي ابن الشجري: 1/ 72، والمحتسب: 2/ 46، واللسان ضنن.

(3) الصحاح: 6/ ضنن وفيه أن البيت ل قعنب بن أم صاحب.

(4) على أن ما كفت بُعْدٌ عن الإضافة، ونسب البيت في الكتاب: 1/ 60 للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي، وهو من شواهد الخزانة: 4/ 493، 495، والمقتضب: 2/ 54، وابن يعيش: 8/ 131، والهمع: 1/ 210.

أَعَلاَقَــــةَ أُمِّ الْوُلَيِّـــــدِ بَعْــــــدَمَا أَفْـنَانُ رَأْسِــكَ كَالـثُّغَامِ الْمُخْلِـسِ

أَقُـولُ: فِـي الـصِّحَاحِ: الْعِلاَقَـةُ بِالْكَسْرِ: علاَقَةُ الْقَوْسِ وَالسَّوْطِ وَنَحْوِهِمَا وَالْعَلاَقَةُ بِالْفَـتْحِ: عَلاَقَـةُ الْخُـصُومَةِ وَعَلاَقَـةُ الْحُـبِّ[1]، وَأَنْـشَدَ هَـذَا الْبَيْتَ وَفِي الْقَامُوسِ: وَالْعَلاَقَةُ وَتُكْـسَرُ: الْحُبّ اللاَّزِمُ لِلْقَلْـبِ، أَوْ بِالْفَتْحِ فِي الْمَحَبَّةِ وَنَحْوِهَا وَبِالْكَسْرِ فِي السَّوْطِ وَنَحْوِهِ[2] وَالْوُلَـيِّدُ: تَصْغِيرُ الْوَلِيدِ، وَهُوَ الصَّبِيُّ وَأَفْنَانُ رَأْسِكَ: أَطْرَافُهَا وَنَوَاحِيهَا وَهُوَ فِي الْأَصْلِ جَمْعُ فَـنَنٍ وَهُـوَ الْغُـصْنُ وَالثُّغَامُ بِثَاءٍ مُثَلثةٍ مفتوحةٍ وغينٍ معجمةٍ: نَبْتٌ فِي الْجَبَلِ يَبْيَضُّ إِذَا يَبِسَ، يُـشَبَّهُ [بِـهِ][3] الـشَّيْبُ وَالْمُخْلِـسُ بِالْخَـاءِ المعجمةِ: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ قَوْلِكَ: أَخْلَسَ النَّبَاتُ إِذَا اخْـتَلَطَ رَطْـبُهُ بِيَابِـسِهِ، وَكَـأَنَّ الشَّاعِرَ وَصَفَهُ بِذَلِكَ لِيَقَعَ التَّشْبِيهُ فِي مَوْقِعِهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ كَمُـلَ بَـيَاضُ شَـعْرِهِ، وَإِنَّمَـا أَشْـمَطُ ذَا سَوَادٍ وَبَيَاضٍ وَالثُّغَامُ إِذَا أَخْلَسَ كَانَ فِيهِ بَيَاضٌ وَغَيْرِ بَيَاضٍ وَذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْهُ يَابِساً يَبْيَضُّ، وَمَا كَانَ مِنْهُ رَطْباً لَمْ يَبْيَضَّ وَهُوَ يُخَاطِبُ نَفْسَهُ كَمَا صَـرَّحَ بِـهِ الْجَوْهَرِيُّ فِي حَرْفِ الْمِيمِ[4]، وَعَلَى هَذَا فَالْكَافُ مِنْ رَأْسِكَ مَفْتُوحَةٌ لاَ مَكْسُورَةٌ كَمَـا قَـدْ يُـتَوَهَّمُ وَأُمُّ الْوُلَيِّدِ مَفْعُولٌ بِمَحْذُوفٍ، أَيْ: أَتَعَلَّقُ أُمُّ الْوَلِيدِ عَلاَقَةً، لاَ مُنَادَى كَمَا قَدْ يَسْبِقُ إِلَى بَعْضِ الأَفْهَامِ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[5]:

بَيْـــنَمَا نَحْــــنُ بِـــالأَرَاكِ مَعــــاً إِذْ أَتَـــى رَاكِــبٌ عَلَـــى جَمَلِـــهْ

أَقُـولُ: فِـي الْقَامُـوسِ: الأَرَاكُ، كَسَحَابٍ: الْقِطْعَةُ مِنَ الأَرْضِ، وَمَوْضِعٌ بِعَرَفَةَ قُرْبَ نَمِرَةٍ، وَجَبَلٌ لِهُذَيْلٍ، وَشَجَرٌ مِنَ الْحِمْضِ يُسْتَاكُ بِهِ[6] انْتَهَى.

---

(1) الصحاح: 4/ 'علق'.

(2) القاموس: 3/ 'علق'.

(3) سقطت من الأصل.

(4) 5/ 'نغم' وفي الهامش أن البيت للمرار الفقعسي.

(5) الشاهد فيه كالسابق قبله، وهو من قطعة لجميل بثينة ديوانه ص: 188.

(6) القاموس: 3/ 'أرك'.

وَالْكُلُّ فِي الْبَيْتِ مُمْكِنٌ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّيْخِ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ الْمُكَرَّمِ[1]:

بِـاللهِ إِنْ جُـزْتَ بِـوَادِي الأَرَاكْ   وَقَـبَّلَتْ أَغْـصَانُهُ الْخُـضْرَ فَـاكْ
فَابْعَثْ إِلَى الْمَمْلُوكِ مِنْ بَعْضِهَا   فَإِنَّنِـي وَاللهِ مَالِـي سِـوَاكْ

240/ قال: في نحو قوله[2]:/

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا   إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ

أَقُولُ: هَذَا الْبَيْتُ لِبِنْتِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: قَوْلُهَا[3] لَكِنَّهُ ذَكَّرَ عَلَى إِرَادَةِ مَنْ قَالَ وَقَوْلُهَا: نَسُوسُ النَّاسَ أَيْ: نَأْمُرُهُمْ وَنَنْهَاهُمْ: تُشِيرُ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْعِزِّ وَالْمُلْكِ، وَالسُّوقَةُ: الرَّعِيَّةُ، وَوَقَعَ نُنْصَفُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مِنْ نُسَخِ الْمُغْنِي الَّتِي رَأَيْتُهَا مِنَ الإِنْصَافِ وَفِي لَيْسَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْمُصَنِّفُ ثَانِياً فِي حَرْفِ الأَلِفِ الآتِي[4] عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ: نَتَنَصَّفُ مَكَانَ لَيْسَ نُنْصَفُ وَهُوَ مُضَارِعُ تَنَصَّفَ أَيْ: خَدَمَ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْشَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي حَرْفِ الْفَاءِ فِي مَادَّةِ نَصَفَ[5].

قال: وقولُ مهلهلٍ[6]:

(1) محمدُ بنُ مَكَرَّمِ بنِ عليٍّ أبو الفضل جمالُ الدين، ابنُ منظورٍ الأنصاريُّ صاحبُ اللسان، ومختصرات كتب الأدب المطولة، والتي منها: مختار الأغاني، توفي سنة: 714هـ الدرر الكامنة: 4/ 262 ومفتاح السعادة: 1/ 121 والأعلام: 7/ 108، والبيتان في اللسان: 1/ 4، دار صادر، والبغية: 1/ 248.

(2) على أن بَيْنَ كُفَّتْ عن الإضافة لزيادة الألف، وفيه أقوال ثلاثة: الأول أن ما مصدرية، والثاني: أن الألف زائدة و بينَ مضافة إلى الجملة، والثالث: أن الألف زائدة و بينَ مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، وهو لحرقة بنت النعمان بن المنذر، الحماسة لأبي تمام 3/ 187، 188، وروي: إذا نحن فيه سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ.
ابن الشجري: 2/ 175، والهمع: 1/ 211، والخزانة: 3/ 178.

(3) في ج كقولها.

(4) المغني: 2/ 371.

(5) الصحاح: 4/ نصف.

(6) على أن ما زائدة، وفي معجم ما استعجم للبكري: 1/ 96 ضَرَّجَ مَا أَنْفُ... وهو من شواهد الارتشاف: 3/ 286، وابن يعيش: 46، والهمع: 2/ 158.

لَــوْ بِأَبَانَــيْنِ جَــاءَ يَخْطُــبُهَا زُمِّــلَ مَــا أَنْــفُ خَاطِــبٍ بِــدَمِ

أَقُولُ: مُهَلْهِلٌ هَذَا بِكَسْرِ الْهَاءِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنُ رَبِيعَةَ أَخُو كُلَيْبِ وَائِلٍ، سُمِّيَ مُهَلْهِلاً؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ هَلْهَلَ الشِّعْرَ، أَيْ: أَرَقَّهُ يُقَالُ: هَلْهَلَ النَّسَّاجُ الثَّوْبَ: إِذَا أَرَقَّ نَسْجَهُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَ أَبَانَانِ جَبَلاَنِ يُقَالُ لأَحَدِهِمَا: مُتَالِعٌ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَمُثَنَّاةٍ فَوْقِيَّةٍ وَعَيْنٍ مهملةٍ، وَلِلآخَرِ: أَبَانٌ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ كَالْقَمَرَيْنِ، وَ زُمِّلَ: غُطِّيَ يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ عَزِيزَةُ الْقَدْرِ وَشَرِيفَةُ النَّسَبِ، لاَ يَنَالُهَا مِثْلُ هَذَا الرَّجُلِ، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ جَاءَ لِخِطْبَتِهَا بِهَذَيْنِ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ، أَيْ: أَهْلِهِمَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ؛ بَلْ شُجَّ وَجْهُهُ وَسَالَ دَمُهُ حَتَّى زُمِّلَ أَنْفُهُ وَغُطَّاهُ.

قَالَ: وَقَوْلُ الأَعْشَى[1]**:**

مَتَّى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُرَاحِي وَتُلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَا

أَقُولُ: الْمُرَادُ بِابْنِ هَاشِمٍ: هُوَ سَيِّدُ الْخَلْقِ، وَحَبِيبُ الْحَقِّ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ هَاشِمٍ، وَ تُنَاخِي مُضَارِعُ أُنْخِتُ مَبْنِيّاً لِلْمَفْعُولِ يُخَاطِبُ نَاقَتَهُ وَإِنَاخَتُهَا: إِبْرَاكُهَا. وَ تُرَاحِي مُضَارِعُ أُرِحْتُ مِنَ الإِرَاحَةِ مَبْنِيّاً أَيْضاً لِلْمَفْعُولِ وَالْفَوَاضِلُ جَمْعُ فَاضِلَةٍ، وَهِيَ اسْمٌ لِلدَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ فِي الْفَضْلِ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ[2]: وَ النَّدَى بِفَتْحِ النُّونِ وَالْقَصْرِ: الْجُودُ، وَلاَ يَخْفَى أَنَّ نُدَى مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِ تُلْقَيْ، فَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ الْمَقْصُورَ الْمُنَوَّنَ يُعْتَبَرُ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ بِالصَّحِيحِ فَيَفْصِلُ بَيْنَ الْمَنْصُوبِ وَغَيْرِهِ، فَيَكُونُ الأَلِفُ فِي نَحْوِ: هَذِهِ[3] عَصاً وَ ضَرَبْتُ بِعَصاً بَدَلَ لاَمِ الْكَلِمَةِ، وَالتَّنْوِينُ مَحْذُوفٌ، وَفِي نَحْوِ: كَسَرْتُ عَصاً بَدَلَ التَّنْوِينِ، وَالَّتِي هِيَ بَدَلُ اللاَّمِ مَحْذُوفَةٌ كُتِبَتْ نُدًا فِي الْبَيْتِ، بِالأَلِفِ، وَكَذَا إِنْ قُلْنَا بِرَأْيِ الْمَازِنِيِّ فِي أَنَّ الأَلِفَ

---

(1) على أن ما زائدة، وهو من قصيدة للأعشى ميمون البكري الذي مدح النبي ﷺ ولم يوفق للإسلام، والرواية في الديوان ص: 135، وتلقي من فواضله يدا بدل ندا.

(2) القاموس 4/ 31 فضل.

(3) في ج هذا. ﴿لِنتَ لَهُمْ﴾ آل عمران: 159.

بَـدَلٌ مِـنَ التَّنْوِينِ فِي الْحَالاَتِ كُلِّهَا، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ أَبِي عَمْرٍو وَالْكِسَائِيِّ فِي أَنَّ الأَلِفَ هِيَ بَـدَلٌ لاَمِ الْكَلِمَـةِ فِي جَمِيعِ الأَحْـوَالِ، فَيُكْتَبُ نُدًا أَيْضاً بِالأَلِفِ؛ لأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: نَدَوْتُ إِذَا جُدْتَ؛ إِلاَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ.

قَـالَ: وَبَعْـدَ الْخَـافِضِ حَـرْفاً كَـانَ نَحْـوُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[1] ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2] ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[3].

أَقُـولُ: آثَـرَ الْمُـصَنِّفُ التَّمْثِـيلَ بِـ "خَطِيـئَاتِهِمْ" دُونَ "خَطَايَـاهُمْ" مَـعَ أَنَّ كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَوَاتِـرَةٌ؛ لأَنَّ التَّمْثِـيلَ بِـ "خَطِيئَاتِهِمْ" أَظْهَرُ فِي زِيَادَةِ "مَا" مِنْ جِهَةِ ظُهُورِ الإِعْرَابِ فِيهِ، بِخِلاَفِ "خَطَايَاهُمْ".

قَالَ: وَقَوْلُهُ[4]**:**

رُبَّمَـا ضَـرْبَةٍ بِـسَيْفٍ صَـقِيلٍ بَـيْنَ بُـصْرَى وَطَعْـنَةٍ نَجْـلاَءِ

أَقُولُ: تَقَدَّمَ إِنْشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالْكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ "رُبَّ" مِنْ حَرْفِ "الرَّاءِ".

قَالَ: وَقَوْلُهُ[5]**:**

وَنَنْـصُرُ مَـوْلاَنَا وَنَعْلَـمُ أَنَّـهُ كَمَـا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَـارِمُ

---

(1) في ج "هذا".

(2) ﴿لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ المؤمنون: 40.

(3) ﴿أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ نوح: 25، والشاهد فيها جميعاً أن "ما" غير الكافة، ليست عوضاً عن شيء، وهي بخلاف "ما" في قوله: أمَّا أنتَ مُنطَلِقاً انطَلَقْتُ: والتقديرُ، انطلقتُ لأنْ كُنتَ مُنطَلِقاً ف "ما" عوضٌ عمَّا حُذِفَ.

(4) الشاهد فيه أن "ما" غير كافة وغير عوض، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني كما سبق في فصل "رب" ص: 101 من الأصل.

(5) فيه "ما" زائدة غير كافة كذلك.

أَقُولُ: مَرَّ إِنْشَادُ هَذَا الْبَيْتِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ أَيْضاً فِي الْكَافِ الْمُفْرَدَةِ[1].

قَالَ: وَقَوْلُهُ[2]:

نَـامَ الْخَلِـيُّ وَمَـا أُحِـسُّ رُقَـادِي ... وَالْهَـمُّ مُحْتَـضِرٌ لَـدَيَّ وِسَـادِي

مِـنْ غَيْـرِ مَـا سَـقَمٍ، وَلَكِـنْ شَـفَّنِي ... هَـمٌّ أَرَاهُ قَـدْ أَصَـابَ فُـؤَادِي

أَقُولُ: الْخَلِيُّ: الْخَالِي مِنَ الْهَمِّ، وَهُوَ خِلَافُ الشَّجِيِّ قَالَ الْمُبَرِّدُ: يَاءُ الْخَلِيِّ مُشَدَّدَةٌ، وَيَاءُ الشَّجِي مُخَفَّفَةٌ قَالَ: وَقَدْ شُدِّدَ فِي الشِّعْرِ، وَأَنْشَدَ[3]:

نَـامَ الْخَلِيُّونَ عَـنْ لَـيْلِ[4] الشَّجِيِّينَا ... شَـأْنُ السُّـلَاةِ سِـوَى شَـأْنِ الْمُحِبِّينَا

241/ وَأُحِسُّ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، مِنْ قَوْلِكَ: أَحْسَسْتُ الشَّيْءَ، أَيْ: وَجَدْتُ حِسَّهُ/.

وَالرُّقَادُ: النَّوْمُ، وَهَلْ هُوَ النَّوْمُ مُطْلَقاً، أَوْ بِقَيْدِ كَوْنِهِ فِي اللَّيْلِ، قَوْلَانِ حَكَاهُمَا [فِي الْقَامُوسِ][5] وَمُحْتَضِرٌ بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، يُقَالُ: حَضَرَهُ الْهَمُّ وَاحْتَضَرَهُ وَتَحَضَّرَهُ بِمَعْنًى، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[6] وَالْوُسَادُ وَالْوُسَادَةُ: الْمِخَدَّةُ، وَحَكَى صَاحِبُ الْقَامُوسِ تَثْلِيثَ حَرَكَةِ الْوَاوِ[7] وَالسُّقْمُ بِضَمِّ السِّينِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَبِفَتْحِهِمَا: الْمَرَضُ وَشَفَّنِي أَيْ: جَعَلَنِي هَزِيلاً نَاحِلاً.

وَوِسَادِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، أَوْ مَجْرُوراً عَلَى أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي لَدَيَّ.

---

(1) فصل الكاف: ص: 137 من الأصل.

(2) فيه أن 'ما' زائدة بين المضاف والمضاف إليه، والبيتان مطلع قصيدة للأسود بن يعفر النهشلي الجاهلي، أوردها المفضل في المفضليات ص: 216.

(3) في الصحاح 6/ 'شجا' غير منسوب.

(4) في ج 'عن نوم'.

(5) ساقط من الأصل. القاموس: 1/ 'رقد'.

(6) الصحاح: 2/ 'حضر'.

(7) القاموس: 1/ 'وسد'.

قَالَ: وَقَوْلُهُ:

وَلاَسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أَقُولُ: تَقَدَّمَ إِنْشَادُ هَذَا الْعَجُزِ فِي فَصْلِ سِيّ مِنْ حَرْفِ السِّينِ المهملةِ، وَأَنْشَدْنَا هُنَالِكَ صَدْرَهُ، وَتَكَلَّمْنَا عَلَى أَلْفَاظِ الْبَيْتِ، ثُمَّ

قَالَ: وَفِي "الْهِيتِيَّاتِ" لِلْفَارِسِيِّ.

أَقُولُ: "الْهِيتِيَّاتُ" بِكَسْرِ الْهَاءِ هِيَ[1] الْمَسَائِلُ الَّتِي أَمْلاَهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ بِ"هِيتَ" وَهِيَ بَلَدٌ عَلَى الْفُرَاتِ.

قَالَ: وَيَرُدُّهُ[2] صِحَّةُ دُخُولِ الْوَاوِ، وَهِيَ لاَ تَدْخُلُ عَلَى الْحَالِ الْمُفْرَدَةِ وَعَدَمُ تَكْرَارِ "لاَ" وَذَلِكَ وَاجِبٌ مَعَ الْحَالِ الْمُفْرَدَةِ[3].

أَقُولُ: قَدْ أَسْلَفْتُ الْجَوَابَ عَنْ هَذَيْنِ الاِعْتِرَاضَيْنِ فِي فَصْلِ "سِي"[4] مِنْ حَرْفِ "السِّينِ" الْمُهْمَلَةِ.

قَالَ: وَإِذَا قُلْتَ: "لاَسِيَّمَا زَيْدٌ" جَازَ جَرُّ "زَيْدٍ" وَرَفْعُهُ وَامْتَنَعَ نَصْبُهُ.

أَقُولُ: تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُنْصَبَ بِ"أَعْنِي" مُضْمَرَةً، وَ"مَا" نَكِرَةٌ بِمَعْنَى "شَيْءٍ"، أَيْ: وَلاَ مِثْلَ أَعْنِي زَيْداً[5].

قَالَ: وَبَعْدَ[6] أَدَاةِ الشَّرْطِ جَازِمَةً كَانَتْ نَحْوُ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[7].

---

(1) فصل "سي" ص: 102 من الأصل.

(2) في ج "في".

(3) أي قول الفارسي أن "لا" مهملة و"سيّ" حال، في قولهم "قاموا لاسيما زيدٌ".

(4) سقطت من "ج".

(5) ينظر فصل "سيّ" ص: 102 من الأصل.

(6) أي: وتزاد "ما" بعد أداة الشرط.

(7) ﴿مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ الأنفال: 58.

أَقُولُ: هَذَا تَكْرَارٌ خَالٍ عَنِ الْفَائِدَةِ، فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ الْكَلاَمُ عَلَى زِيَادَةِ "مَا" بَعْدَ الْجَازِمِ[1].

قَالَ: وَقِيلَ "مَا" اسْمٌ نَكِرَةٌ صِفَةٌ لِ "مَثَلاً"[2] أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ.

أَقُولُ: وَقَعَ لِلزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْكَشَّافِ أَنَّهُ قَالَ: "وَمَا" بَعْدَهُ إِبْهَامِيَّةٌ، وَهِيَ الَّتِي إِذَا اقْتَرَنَتْ بِاسْمٍ نَكِرَةٍ أَبْهَمَتْهُ إِبْهَاماً، وَزَادَتْهُ شِيَاعاً وَعُمُوماً، كَقَوْلِكَ: "أَعْطِنِي كِتَاباً مَا" تُرِيدُ أَيَّ كِتَابٍ كَانَ، أَوْ صِلَةٌ لِلتَّأْكِيدِ، كَالَّتِي فِي: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ﴾ قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ: "جَعَلَهَا هُنَا قَسِيماً لِلصِّلَةِ مِثْلُهَا فِي ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[3] وَكَأَنَّهُ مَالَ هُنَا إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ الْبَعْضِ، فَمَعْنَى "مَثَلاً مَا" مَثَلاً أَيَّ مَثَلٍ وَيَتَفَرَّعُ عَلَى الإِبْهَامِ الْحَقَارَةُ مِثْلُ: "أَعْطِهِ شَيْئاً مَا"، وَالْفَخَامَةُ، مِثْلُ: لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ إِذَا لَمْ تُجْعَلْ مَصْدَرِيَّةً، وَالنَّوْعِيَّةُ، مِثْلُ: "اضْرِبْهُ ضَرْباً مَا" وَبِالْجُمْلَةِ تُوَكِّدُ إِفَادَةَ تَنْكِيرِ الاِسْمِ قَبْلَهَا[4].

قَالَ: وَقَرَأَ رُؤْبَةُ بِرَفْعِ "بَعُوضَةٌ".

أَقُولُ: رُؤْبَةُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ ابْنُ الْعَجَّاجِ بْنِ رُؤْبَةَ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَهُوَ أَمْضَغُ الْعَرَبِ لِلشِّيحِ وَالْقَيْصُومِ الْمَشْهُودُ لَهُ بِالْفَصَاحَةِ، وَكَانُوا يُشَبِّهُونَهُ بِالْحَسَنِ" وَمَا أَظُنُّهُ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِلاَّ إِلَى هذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِفَصَاحَتِهِ[5]، يَعْنِي وَجْهَ الاِسْتِفْهَامِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْقَارِئَ لاَ يَذْهَبُ إِلَى مَا يَخْتَارُهُ؛ بَلْ إِلَى مَا يَنْقُلُهُ، وَلَيْسَ لَه فِيهِ اجْتِهَادٌ، وَالشِّيحُ وَالْقَيْصُومُ نَبْتَانِ مِنَ الْبَادِيَةِ، وَالْغَرَضُ مِنَ الْمَضْغِ تَحْقِيقُ أَنَّهُ بَدَوِيٌّ لاَ الْمَضْغُ نَفْسُهُ؛ فَإِنَّ هَذَيْنِ النَّبْتَتَيْنِ لاَ يَمْضَغُهَا الآدَمِيُّونَ.

---

(1) أي أنه سبق أن تحدث ابن هشام عن زيادة "ما" غير الكافية التي ليست عوضا، وقال: وتزاد بعد الناصب الرافع ليتما...." وبعد الجازم ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ نَزْغٌ﴾ الأعراف: 200، وقبل ذلك قال: "وتقع بعد الرافع" شتان ما عمروٌ وزيدٌ" المغني: 1/ 312.

(2) "مَثَلاً" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ البقرة: 26 قال الزجاج "ما" زائدة للتوكيد عند جميع البصريين" معاني القرآن وإعرابه: 1/ 103؟

(3) النساء: 155، الكشاف: 1/ 264، والمفصل ص: 312.

(4) حاشية التفتازاني على الكشاف: ص: 396 رقم: 36 خ ق، وص: 119 من نفس المخطوط.

(5) الكشاف: 1/ 264.

قالَ: وَذلِكَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ[1] مَعَ عَدَمِ طُولِ الصِّلَةِ، وَهُوَ شَاذٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ.

أَقُولُ: إِذَا اعْتَرَفَ الْبَصْرِيُّونَ بِشُذُوذِهِ لَمْ يَحْسُنْ بِهِمْ تَخْرِيجُ الْفَصِيحِ عَلَيْهِ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: الطُّولُ فِي الصِّلَةِ هُنَا مَوْجُودٌ، لاَ مَعْدُومٌ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: فَمَا فَوْقَهَا مِنَ جُمْلَةِ الْصِّلَةِ، فَلاَ شُذُوذَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، كَمَا أَنَّهُ لاَ شُذُوذَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْ قَبِيلِ ادِّعَاءِ أَنَّ الصِّلَةَ هِيَ بَعُوضَةٌ فَقَطْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قالَ: وَزَادَهَا الأَعْشَى مَرَّتَيْنِ فِي قَوْلِهِ[2]:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لاَ نِعَالَ لَنَا ... إِنَّا كَذَلِكَ، مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

أَقُولُ: الْمَرَّتَانِ هُمَا زِيَادَتُهَا بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ، وَزِيَادَتُهَا قَبْلَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفاً، أَيْ: إِنْ تَرَيْنَا حُفَاةً فَهُوَ أَمْرٌ غَيْرُ مُسْتَمِر، 242/ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ، وَلاَ تَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ/ الاِسْمِيَّةُ جَوَاباً لِعَدَمِ اقْتِرَانِهَا بِالْفَاءِ؛ بَلْ أَتَى بِهَا لِلدَّلاَلَةِ عَلَى الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ[3]، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ جَوَابٌ، وَحَذْفُ الْفَاءِ مِنْ مِثْلِهِ شَائِعٌ؛ لأَنَّهُ مَحَلُّ ضَرُورَةٍ، وَفِي الْبَيْتِ شُذُوذٌ، وَهُوَ عَدَمُ تَوْكِيدِ الْفِعْلِ بِالنُّونِ مِنْ إِمَّا تَرَيْنَا، وَالشَّائِعُ هُنَا التَّوْكِيدُ، نَحْوُ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[4].

قَالَ: وَأُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ فِي قَوْلِهِ[5]:

سَلَعٌ مَا، وَمِثْلُهُ عُشَرٌ مَا ... عَائِلٌ مَا، وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا

أَقُولُ: فَسَّرَ الْمُصَنِّفُ السَّلَعَ وَالْعُشَرَ بِأَنَّهُمَا ضَرْبَانِ مِنَ الشَّجَرِ.

---

(1) العائد على ما في الآية: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ عند الأكثرين الذي جعلوها موصولاً، أي: الذي هو بعوضة.

(2) للأعشى ميمون البكري ديوانه: 59، والخزانة: 4/ 545، وابن الشجري: 2/ 246.

(3) سقطت من ج.

(4) مريم من الآية: 26.

(5) ديوان أمية بن أبي الصلت: ص: 396 تحـ السطلي وأمالي ابن الشجري: 2/ 246.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: اَلسَّلَعُ: شَجَرٌ مُرٌّ، وَالعُشَرُ شَجَرٌ لَهُ صَمْغٌ، وَهُوَ مِنَ الْعِضَاهِ[1] وقالَ فِي حَرْفِ اللاَّمِ فِي مَادَّةِ 'عَالَ'، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: 'وَعَالَتِ الْبَيْقُوراَ' أيْ: أنَّ السَّنَةَ الْجَدْبَةِ أثْقَلَتِ الْبَقَرَ بِمَا حَمَلَتْ مِنَ السَّلَعِ وَالعُشَرِ، وَإنَّمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ الْجَدْبَةِ،، فَيَعْمِدُونَ إلَى الْبَقَرِ فَيَعْقِدُونَ فِي أذْنَابِهَا السَّلَعَ وَالعُشَرَ، ثُمَّ يَضْرِمُونَ فِيهَا النَّارَ، ثُمَّ يُصْعِدُونَها[2] فِي الْجَبَلِ فَيُمْطَرُونَ لِوَقْتِهِمْ كَمَا زَعَمُوا قَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ يَذْكُرُ ذَلِكَ[3]:

سَنَةٌ أزْمَةٌ تُخَيِّلُ بِالنَّا ... سِ، تُرى لِلْعِضَاهِ فِيهَا صَرِيرَا

لاَ عَلَى كَوْكَبٍ تَنُوءُ، وَلاَ رِيـ ... ـحِ جَنُوبٍ، وَلاَ تُرَى طُخْرُورَا

وَيَسُوقُونَ بَاقِرَ السَّهْلِ لِلطَّوْ ... دِ، مَهَازِيلَ خَشْيَةَ أنْ تَبُورَا

عَاقِدِينَ النِّيرَانَ فِي ثُكَنِ الأذْ ... نَابِ مِنْهَا لِكَيْ تَهِيجَ الْبُحُورَا

سَلَعٌ مَا، وَمِثْلُهُ عُشَرٌ مَا ... عَائِلٌ مَا، وَعَالَتْ الْبَيْقُورَا

أزْمَةٌ: شَدِيدَةٌ قَلِيلَةُ الْخَيْرِ، وَتُخَيِّلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: 'خَيَّلَتِ السَّمَاءُ': إذَا رَعَدَتْ وَبَرَقَتْ وَتَهَيَّأتْ لِلْمَطَرِ وَلَمْ تُمْطِرْ 'وَتَنُوءُ': يَسْقُطُ وَكَانَتِ الْعَرَبُ تُضِيفُ الْمَطَرَ إلَى الْكَوْكَبِ السَّاقِطِ، فَيَقُولُونَ: 'مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَهُوَ مِنْ مَنْهِيَّاتِ الشَّرْعِ، وَالطُّخْرُورُ بِضَمِّ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وسكون الخاءِ المعجمةِ: اللُّطْخُ مِنَ السَّحَابِ الْقَلِيلُ، وَالْبَاقِرُ: جَمَاعَةُ الْبَقَرِ مَعَ رُعَاتِهَا وَالطَّوْدُ: الْجَبَلُ وَتَبُورُ: تَهْلَكُ وَفَسَّرَ الْجَوْهَرِيُّ: اَلثُّكْنَةَ بِالسِّرْبِ مِنَ الْحَمَامِ، قَالَ: 'وَالْجَمْعُ: ثُكَنٌ'[4]، وَهَذَا لاَ يَلِيقُ أنْ يُفَسَّرَ بِهِ مَا فِي هَذَا الشِّعْرِ.

قَالَ: وَيُجَابُ بِأنَّهُ يَجُوزُ أنْ يُرَادَ بِهِ[5] الوَلَدُ فَفِي الحَدِيثِ: 'أحَقُّ مَا أكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ'[6].

---

(1) الصحاح: 2/ 'عشر'.
(2) في ج 'يصعدون بها'.
(3) الصحاح: 5/ 'عول'.
(4) الصحاح: / 5 'ثكن'.
(5) اي: الكسب المأخوذ من تقدير 'ما' الثانية موصولة في قوله تعالى: 'ما أغنى عنه ماله وما كسب'، أي: الذي كسبه أو كسبه'.
(6) مسند احمد: 6/ 31.

أَقُولُ: أَوْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَالِ: رَأْسُ الْمَالِ، وَ بِمَا كَسَبَ: الأَرْبَاحُ، أَوْ يُرَادُ بِالْمَالِ: مَاشِيَتُهُ، وَ بِمَا كَسَبَ: نَسْلُهَا وَمَنَافِعُهَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَكَانَ ذَا سَابِيَاءَ قُلْتُ: السَّابِيَاءُ: النِّتَاجُ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا كَسَبَ وَلَدُهُ فَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)[1] وَيُرْوَى أَنَّ أَوْلَادَ أَبِي لَهَبٍ اجْتَمَعُوا عِنْدَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فَتَنَازَعُوا وَتَدَافَعُوا فَقَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِيَحْجِزَ بَيْنَهُمْ فَدَافَعَهُ أَحَدُهُمْ فَوَقَعَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَكَانَ قَدْ كُفَّ بَصَرُهُ فَغَضِبَ فَصَاحَ: أَخْرِجُوا عَنِّي الْكَسْبَ الْخَبِيثَ[2].

قَالَ: وَالأَرْجَحُ فِي[3]: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾[4] **أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ عَطْفٌ عَلَى السِّحْرِ وَقِيلَ نَافِيَةٌ.**

أَقُولُ: لَمْ يَظْهَرْ لِي تَرْجِيحُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى الآخَرِ، فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: وَالأَرْجَحُ فِي: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾[5] **أَنَّهَا[6] النَّافِيَةُ بِدَلِيلِ:** ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ قَبۡلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾[7].

أَقُولُ: لَمْ يَتَّضِحْ لِي كَوْنُ هَذَا دَلِيلاً عَلَى أَنَّ مَا نَافِيَةٌ، فَإِنَّ النَّفْيَ فِي آيَةِ يس مُسَلَّطٌ عَلَى إِنْذَارِ آبَائِهِمْ، وَالْمَنْفِيُّ هُنَا إِرْسَالُ النَّذِيرِ إِلَى هَؤُلَاءِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَجْرِ لآبَائِهِمْ فِي ذَلِكَ ذِكْرُهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا دَلِيلاً عَلَى ذَاكَ، وَأَظُنُّ أَنَّ الْمُصَنِّفَ فَهِمَ مِنْ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا فِي آيَةِ يس نَافِيَةٌ فَسَاقَهُ عَلَى مُقْتَضَى فَهْمِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ، قَالَ مَا نَصُّهُ: ﴿قَوۡمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾: قَوْماً غَيْرَ مُنْذَرٍ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْوَصْفِ، وَنَحْوُهُ، قَوْلُهُ تَعَالَى:

---

(1) ساقط من ج.
(2) الكشاف: 4/ 296.
(3) في ج فيما انزل...
(4) البقرة من الآية: 102.
(5) يس: 6.
(6) سقطت من ج.
(7) سبا: 44.

﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾[1] ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾[2] انْتَهى.

وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ ظَنَّ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ سَاقَ الآيَتَيْنِ لِلاسْتِدْلاَلِ بِهِمَا عَلَى أَنَّ مَا فِي الآيَةِ الأُولَى نَافِيَةٌ، وَلَيْسَ فِي كَلاَمِ الزَّمَخْشَرِيِّ مَا يَقْتَضِي الاسْتِدْلاَلَ بِوَجْهٍ، وَلَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ سَاقَ الآيَتَيْنِ لِلتَّنْظِيرِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

243/ وَتَحْتَمِلُ الْمَوْصُولَةُ.

أَقُولُ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَقَدْ فُسِّرَ ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ عَلَى إِثْبَاتِ الإِنْذَارِ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَ مَا مَصْدَرِيَّةً: لِتُنْذِرَ قَوْماً [إِنْذَارَ آبَائِهِمْ][3]، أَوْ مَوْصُولَةً مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِتُنْذِرَ قَوْماً مَا أُنْذِرَهُ آبَاؤُهُمْ مِنَ الْعَذَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَـٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾[4]، فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ تَعَلُّقَيْ قَوْلِهِ: ﴿فَهُمْ غَـٰفِلُونَ﴾ عَلَى التَّفْسِيرَيْنِ؟ قُلْتُ: هُوَ عَلَى الأَوَّلِ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْيِ، أَيْ: ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَـٰفِلُونَ﴾[5] عَلَى أَنَّ عَدَمَ إِنْذَارِهِمْ هُوَ سَبَبُ غَفْلَتِهِمْ.

وَعَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[6] لِتُنْذِرَ، كَمَا تَقُولُ: أَرْسَلْتُكَ إِلَى فُلاَنٍ لِتُنْذِرَهُ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُونَ مُنْذَرِينَ غَيْرَ مُنْذَرِينَ لِمُنَاقَضَةِ هَذَا مَا فِي الآيِ الأُخَرِ؟، قُلْتُ: لاَ مُنَاقَضَةَ؛ لأَنَّ الآيَ فِي نَفْيِ إِنْذَارِهِمْ، لاَ فِي نَفْيِ إِنْذَارِ آبَائِهِمْ، وَآبَاؤُهُمُ الْقُدَمَاءُ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَكَانَتْ النِّذَارَةُ فِيهِمْ فَإِنْ قُلْتَ: فَفِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ أَنَّ آبَاءَهُمْ لَمْ يُنْذَرُوا، فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قُلْتُ: أُرِيدَ آبَاؤُهُمُ الأَدْنَوْنَ دُونَ الأَبَاعِدِ[7] إِلَى هُنَا كَلاَمُهُ.

---

(1) القصص من الآية: 46.
(2) الكشاف: 3/ 314.
(3) في الأصل ما أنذر آباؤهم تحريف.
(4) النبأ من الآية: 40.
(5) يس من الآية: 6.
(6) يس: 3.
(7) الكشاف: 3/ 314، 315.

وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ رَأَى قَوْلَهُ فِي السُّؤَالِ: "وَهُوَ الظَّاهِرُ" يَعْنِي كَوْنَهَا لِلنَّفْيِ، فَادَّعَى -كَمَا سَبَقَ- أَنَّهُ الأَرْجَحُ، وَفِي كَلاَمِ الزَّمَخْشَرِيِّ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لاَ دَلاَلَةَ فِي الآيَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْمُصنفُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ، فَتَأَمَّلْ.

قَالَ: ثُمَّ حُذِفَ الْجَارُّ[1]، كَمَا قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبَ[2]:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ:

وَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

وَقَبْلَهُ:

فَقَالَ لِي قَوْلَ[3] ذِي رَأْيٍ وَمَقْدِرَةٍ   مُجَرِّبٍ عَاقِلٍ نُزْهٍ عَنِ الرِّيَبِ

الْمَقْدِرَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْيَسَارُ، فَدَالُهَا مَضْمُومَةٌ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِذَلِكَ؛ لأَنَّ ذَوِي الْيَسَارِ وَالثَّرْوَةِ أَقْعَدُ بِمَعْرِفَةِ وُجُوهِ الإِحْسَانِ وَأَحَقُّ بِالدَّلاَلَةِ عَلَيْهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا: الْقُدْرَةُ، فَلَكَ فِي دَالِهَا الحركاتُ الثلاثةُ، وَ"النُّزْهُ" بِضَمِّ النونِ وإسكانِ الزاي: الْعَفُّ، وَالرِّيَبُ:

---

(1) مِنْ "بِهِ" أصل الآية عند ابن الشجري: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ الحِجْر: 94 فالأصل بما تؤمر بالصَّدْعِ بِهِ فحذفت الباء من "بِهِ" فصار في التقدير: "بالصَّدْعِهِ، فحذف "أل" للإضافة فصار "بِصَدْعِهِ" ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما في الآية: "واسأل القريةَ" فصار "بما تؤمر بهِ" فحذفت الباء، كحذفها في قوله:
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَاصْنَعْ مَا أُمِرْتَ بِهِ" بما تُؤْمَرُهُ" فحذفت الهاء من الصلة، فصار "فاصدع بما تؤمر".
الأمالي لابن الشجري: 2/ 239، 240.

(2) على أن الأصل أمرتك بالخير فحذفت الجار وانتصب؛ لأن "أمر" يتعدى إلى الثاني بالباء، وينسب لأعشى طرود من سليم، وقد اختلف في اسمه، فقيل: إياس بن عامر أو ابن موسى، وقيل: زرعة بن السائب، وينسب أيضاً لخفاف بن ندبة، وللعباس بن مرداس، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 17، والخزانة: 1/ 164 والمحتسب: 1/ 51، وابن الشجري: 1/ 165، 2/ 240.

(3) سقطت من "ج".

الـتُّهَمُ، جَمْـعُ رِيبَةٍ وَ النَّشَبُ بِفَتْحِ النونِ والشينِ المعجمةِ، فَسَّرَهُ الجوهريُّ بِالْمَالِ وَالْعَقَارِ[1]، وصَـاحِبُ القامـوسِ بِالْمَالِ الأَصِيلِ مِنَ النَّاطِقِ وَالصَّامِتِ[2]، يَقُولُ: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ فِي حَالِ غِنَاكَ، فَافْعَلْهُ فَلاَ عُذْرَ لَكَ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهُ، وَبَعْضُ شَارِحِي أَبْيَاتِ الْمُفَصَّلِ نَسَبَ هَذَا الشِّعْرَ لَعَبَاسِ ابْنِ مِرْدَاسٍ.

قَالَ: وَ"قَلِيلاً"[3] فِي مَعْنَى النَّفْيِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ:

قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

أَقُـولُ: هَـذَا عَجُزُ بَيْتٍ، أَنْشَدَهُ الْمُصَنِّفُ بِتَمَامِهِ فِي فَصْلِ إِلاَّ[4] بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ مِنْ حَرْفِ الأَلِفِ، وَمَضَى الْكَلاَمُ عَلَيْهِ هُنَاكَ.

قَـالَ: وَيَسْهُلُ ذَلِكَ شَيْئاً مَـا[5] عَلَى تَقْدِيرِ "قَلِيلاً" نَعْتاً لِلظَّرْفِ؛ لأَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ[6] فِي الظُّرُوفِ، وَقَدْ قَالَ[7]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

أَقُـولُ: الظَّاهِـرُ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَسْهُلَ ذَلِكَ، وَلاَ شَيْئاً مَا، لأَنَّهُ مُصَرِّحٌ بِـأَنَّ هَـذَا الاتِّـسَاعَ فِي تَقْدِيمِ الظَّرْفِ الْمَعْمُولِ لِمَا بَعْدَ "مَا" عَلَيْهَا مَخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ، وَالْكَلاَمُ فِـي غَيْـرِهِ؛ بَـلْ فِـي أَفْـصَحِ كَلاَمٍ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُصَنِّفُ هَذَا البيتَ أَوَّلاً فِي الْفَصْلِ الثاني مِنَ الفُـصُولِ الـثَّلاَثَةِ الَّتِـي عَقَدَهَا لِـ"إِذَا" فِي حَرْفِ الأَلِفِ، وَأَنْشَدَهُ أَيْضاً فِي الْبَابِ الثَّامِنِ فِي أَثْنَاءِ الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ[8].

---

(1) الصحاح: 1/ 224 نشب.

(2) القاموس: 1/ 137 نشب.

(3) في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: 88 و"ما" زائدة لمجرد تقوية الكلام.

(4) فصل إلا ص: 53 من الأصل.

(5) اي: ويسهل أن يعمل ما بعد "ما" النافية فيما قبلها، إذا قدر "قليلاً" نعتاً للظرف اي: زمناً قليلاً في الآية: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

(6) في الأصل "يتسعون".

(7) ينظر الفصل الثاني من فصول "إذا" في المغني: 1/ 98.

(8) المغني: 2/ 694.

قال: وَالثَّانِي أنَّهُمْ لاَ يَجْمَعُونَ بَيْنَ مجَازَيْنِ[1].

أَقُولُ: بَيَانُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الآيَةِ المذكورة وهي ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[2] أنَّ فيهَا عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ، وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ عَلَى مَحَلِّهِ، وَكِلاَهُمَا عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ، عَلَى أنَّ لِقَائِلٍ أنْ يَمْنَعَ كَوْنَهُمْ لاَ يَجْمَعُونَ بَيْنَ مَجَازَيْنِ في كَلاَمٍ وَاحِدٍ، (وَالسَّنَدُ أَحْيَى الأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ)[3].

قالَ: وَيُشْكِلُ عَلَيْهِم[4]: ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾[5].

أَقُولُ: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أنَّ قَوْلَهُ: ﴿مِن قَبْلُ﴾ هُوَ صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ بَل الصِّلَةُ هِيَ ﴿كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ وَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ ظَرْفٌ لَغْوٌ يَتَعَلَّقُ بِخَبَرِ كَانَ، لاَ مُسْتَقَرٌّ عَلَى أنَّهُ صِلَةٌ، فَلاَ إشْكَالَ إذَنْ عَلَى سِيبَوَيْهِ، وَلاَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، 244/ فَإِنْ قُلْتَ: / وَقَعَ فِي أَحَادِيثِ الْجِهَادِ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ أنْ أنَساً وَيَعْنِي بِهِ ابْنَ النَّضْرِ أخَا الرُّبَيِّعِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ: لَمْ يَشْهَدْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَدْراً فَشَقَّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ غُيِّبْتُ عَنْهُ وَإِنْ أرَانِي مَشْهَداً فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيَرَانِي اللهُ مَا أَصْنَعُ[6] الْحَدِيثَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَايَةُ[7] صِلَةً لِـ مَا مِنْ قَوْلِهِ: فِيمَا بَعْدُ.

قُلْتُ: يُمْكِنُ[8] أنْ يُجْعَلَ الظَّرْفُ لَغْواً يَتَعَلَّقُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنٍ خَاصٍّ حُذِفَ لِدَلاَلَةِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، أيْ: فِيمَا أَشْهَدُهُ بَعْدُ.

---

(1) نحو: دخلت الأمر.

(2) البقرة: 88.

(3) ساقط من ج.

(4) اي: سيبويه وجماعة المحققين الذين نصوا على أن الغايات لا تقع أخبارا، ولا صلاتٍ، ولا صفاتٍ ولا أحوالاً.

(5) الروم من الآية: 42.

(6) صحيح مسلم: كتاب الإمارات، باب ثبوت الجنة للشهيد: 6/ 45.

(7) في ج الغافية.

(8) سقطت من ج.

قال: وقيل: نصبٌ[1] **عطفاً على "أنْ" وصلتِها أي:** ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ﴾[2] **ويلزمُ على هذا الإعرابِ الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بالظَّرفِ.**

أقولُ: لكنْ ثمَّ منَ النحويِّينَ مَنْ لا يَرى أنَّ هذا اللازمَ باطلٌ، وقدْ صرَّحَ بهِ ابنُ مالكٍ في التَّسهيلِ[3]، ومثَّلَ لهُ بعضُهُمْ بقولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾[4] (وقدحَ المُصنِّفُ فيهِ)[5] في حواشِيهِ على التَّسهيلِ بأنَّهُ يجوزُ أنْ يُقدَّرَ: إذا أُوْتُمِنتُمْ و حُذِفَ ثُمَّ عُطِفَ عليْهِ ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم﴾، أوْ يُقدَّرُ: ويأمُرُكُمْ إذا حكَمْتُمْ فيكونُ على هذا الأخيرِ منْ بابِ عطفِ الجُمَلِ قُلْتُ: ويُجابُ عنْ آيةِ يوسُفَ على طريقتِهِ في حذفِ الظَّرفِ والعطفِ عليْهِ، بأنْ يُقالَ: التَّقديرُ فيها: أَلَمْ تعلَمُوا منْ قبلِ أخذِ أبيكم الموثقَ ومن قبل تفريطِكُمْ فحُذِفَ الأوَّلُ وعُطِفَ عليْهِ، وقدْ أجازَ قومٌ في يعقوبَ منْ قولِهِ تعالَى: ﴿فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ﴾[6] في قراءةِ مَنْ قرأَ بفتحِ الباءِ أنْ يكونَ مجروراً علَى أنَّهُ معطوفٌ علَى إسحاقَ، أيْ: فبشَّرْناها بإسحاقَ ويعقوبَ، وضعَّفَهُ الفارسيُّ بالفصلِ بينَ المتعاطفَينِ بالجارِّ والمجرورِ، وجعَلَ مثلَهُ ضرورةً كقولِ الأعشَى[7].

---

(1) يريد موضع "ما" المصدرية مع صلتها في الآية: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾ يوسف: 80.

(2) تقديره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾.

(3) التسهيل ص: 178، قال "وقد يفصل بين العاطف والمعطوف – إن لم يكن فعلاً– بظرف أو جار ومجرور، ولا يختص بالشعر خلافاً لأبي علي".

(4) النساء: 58.

(5) في ج "وقد صرح المصنف في حواشيه".

(6) هود: 71، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي "يعقوبُ" بالرفع، وقرأ ابن عامر وحمزة "يعقوبَ" بالنصب. وروى عن عاصم أنه قرأ بهما معاً السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 338.

(7) للأعشى ميمون، ديوانه ص: 233 من قصيدة مدح بها سلامة ذا فائش الحِمْيَري، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 419، وإيضاح شواهد الإيضاح: 1/ 163، واللسان "نعل".

يَـوْماً تُـرَاهَا كَـشِبْهِ أَرْدِيَـةِ الْـ ـعَـصْبِ وَيَـوْماً[1] أَدِيمَهَـا نَغِـلاَ

وَرَدَّهُ جَمَاعَـةٌ مِـنَ الـنُّحَاةِ بِـأَنَّ الْفَـصْلَ الْمُمْتَنِعَ هُوَ الْفَصْلُ بِالأَجْنَبِيِّ، وَالْفَاصِلُ فِي الآيَـةِ وَالْبَيْتِ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ؛ لأَنَّ الْمَعْمُولاَتِ كُلَّهَا مَعْمُولاَتُ الْفِعْلِ، فَلاَ يَمْتَنِعُ الْعَطْفُ حِينَئِذٍ، وَصَـحَّحَ بَعْـضُهُمْ كَـلاَمَ الْفَارِسِـيِّ، وَفَـرَّقَ بَـيْنَ: "ضَـرَبْتُ[2] زَيْداً أَمْسِ وَعَمْراً الْيَوْمَ" وَقَوْلِنَا: "ضَـرَبْتُ أَمْـسِ زَيْـداً وَالْـيَومَ عَمْـراً" بِـأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْمُولاَن، أَحَدُهُمَا ظَرْفٌ وَالآخَرُ مَفْعُـولٌ بِـهِ، كَانَـتْ مَـرْتَبَةُ الْمَفعُول بِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الظَّرْفِ، وَإِنْ قُدِّمَ الظَّرْفُ عَلَيْهِ فَاتِّسَاعٌ، وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرُ، فَإِذَا حُذِفَ ذَلِكَ الْعَامِلُ، وَأُنِيبَ مَنَابَهُ حَرْفُ الْعَطْفِ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ اتِّـسَاعاً كَمَا كَانَ يَجُوزُ مَعَ الْفِعْلِ؛ لأَنَّ الأُصُولَ تَحْتَمِلُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالاِتِّسَاعِ مَا لاَ تَحْتَمِلُهُ الْفُـرُوعُ. وقـد ذكـر أبـو الفتح ما يدل على أن أبا علي اعتمد في تقبيح ذلك على ما ذكرته. قـال: قـال أبو علي: إِنَّ "ضَرَبْتُ الْيَوْمَ زَيْداً وَأَمْسِ عَمْراً" يعطف للفصل بين الواو وما نصبته؛ إذ كانت هي الآن العامل. (قلت له: فإذا كانت هي الآن العامل)[3] فلم يقبح: "ضَرَبْتُ أَمْسِ زَيْـداً وَالْـيَوْمَ عَمْراً". ألا تراك تقول مبتدئاً: "ضَرَبْتُ الْيَوْمَ عَمْراً" فلا يقبح والواو بمنزلة "ضَرَبْتُ" في أنهـا الآن العامـل: فقـال: "هـي وإن كانت العامل فإنها مقامة مقام العامل الأول الأصلي (فـضعف الفـصل بيـنهما)، وإن لم يـضعف الفـصل بـين العامل الأصلي)[4] وما عمل فيه، يضعف ما أقيم مقامي الشيء أن يجري مجرى نفسه"[5] وهذا من نفيس الكلام.

---

(1) في ج "ويوم".

(2) سقطت من ج.

(3) في ج "إلا أن".

(4) ساقط من ج.

(5) قال ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ت: 456 هـ في شرح اللمع لابن جني: 1/ 237: "ومذهبنا أن العامل في الثاني هو العامل في الأول و"ضربت" نصبت زيداً وعمراً جميعاً في قولك: "ضربت زيداً وعمراً" وقال أبو علي وأبو الفتح: نصب "زيداً" ضربت، ونصبت "عمراً" الواو بحق النيابة عن "ضربت".

قال: وتقول: "ما أحسن ما كان زيدٌ، فـ "مَا" الثانية مصدرية، و "كَان زَيْدٌ" صلتها. والجملة مفعول.

أقـول: قـد يستـشكل من حيث إن الجملة هي قولنا: "كَانَ زَيْدٌ"، وليست بمفعول؛ إنما هي صلة الموصول الحرفي. والجواب أن ليس مراده بالجملة المصطلح عليه، وإنما مراده المعنى اللغوي، أي: جملة الألفاظ وهو جميعها، يريد أن مجموع قوله: "مَا كَانَ زَيْدٌ" هو المفعول.

"مِـنْ"

قال: تأتي على خمسة عشر وجهاً.

245/ أقول: هي بكسر / الميم وسكون النون. ويقال: "مِنَا" بالألف في الآخر، وهذه هي الأصل عند الكسائي والقراء، وشاهد ذلك قوله[1]:

بَذَلْنَا مَارِنَ الْخَطِّيِّ فِيهِمْ ** وَكُلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسَامِ
مِنَا أَنْ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى ** أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَرُ[2] الظَّلاَمِ

الخطي: الرُّمْحُ. ومارِنُهُ: ما فضل عن قصبته. وذرَّ أضَاءَ، وقرن الشمس: أعلاها وأول ما يبدو منها في الطُّلُوعِ. والشَّرِيدُ: الطريد. والمراد بقتر الظلام: شدة ظلمته وانتشارها، شبه ذلك بالقتر، واحدها قترة، وهي الغبار.

قال أبو حيان: "وخرَّجَه أبو الفتح على أن "مِنَا" مصدر "مَنَى": إذ قدر، وأنه يستعمل ظرفاً لخفوق[3] النجم". واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل: "بأن الذي ينفع من التأويل هنا أن يكون بمعنى "الْقَدْرِ" بفتح القاف وسكون الدال، لا بمعنى: "التَّقدير".

قال: وفي الزمان[4] أيضاً بدليل: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[5].

أقول: قال الرضي: "وأنا لا أرى معنى الابتداء في هذه الآية؛ إذ المقصود من معنى الابتداء في "مِنْ" أن يكون الفعل المتعدي ب "مِنْ" الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ "مِنْ" هو الشيء الذي ابتُدِئَ منه ذلك الفعل، نحو: "سِرْتُ من البصرة"، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو: "تَبَرَّأْتُ مِنْ فُلاَنٍ إلى فُلانٍ" وكذا "خَرَجْتُ مِنَ

---

(1) الهمع: 2/ 34 بدون نسبة والارتشاف 1/ 183 واللسان مادة "منن" ونسبه أبو حيان في البحر: 1/ 38 لرجل من قضاعة.

(2) في "ج": "فيرى".

(3) في "ج" "كخفوق".

(4) أي: "الغاية في الزمن".

(5) التوبة من الآية: 108.

الـدّار؛ لأن الخـروج ليس شيئاً ممتداً (إذ يقال: "خَرَجْتُ مِنَ الدّارِ" إذا انفصلت منها، ولو بأقل مـن خطـوة، ولـيس "التأسـيس" حدثاً ممتداً، ولا أصلاً للمعنى الممتد)[1]؛ بل هو حدث واقع فـيما بعـد "مِـنْ"، وهـذا معنـى: "فِي". فـ "مِنْ" في الآية بمعنى "فِي". و "مِنْ" في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى "فِي" نحو: "جِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ وَمِنْ بَعْدِهِ" و ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ ﴾[2]-[3].

[قال: وفي الحديث: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"][4]-[5].

أقـول: وفي الحـديث أيـضاً: "مَـن يعمـل لـي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قـيراط، قيراط؟ [فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ][6]. ثـم قـال: "مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا فأنتم الـذين تعملون من صلاة العصر إلى غروب الشمس"[7]. فاستعملت "مِنْ" للابتداء في الزمن في أربعـة مواضـع. فـإن قلـت: علـى مـاذا جُـرَّ الثانـي من قيراطٍ، وقيراطين؛ فإنه لا يمكن جره بالإضـافة -وهو ظاهر- ولا بالتبعية؛ إذ ليس شيئاً من التوابع. قلت: هو مجرور بالتبعية، ولا نسلم أنه ليس شيئاً من التوابع، وهو تأكيد، وبيانه أن الحكم المعلق بجماعة قد يقصد تعلقه[8] بالمجمـوع، وقـد يقـصد تعلقه بكل فرد، والقصد هنا إلى الثاني، فكأنه قيل: "فأعطِي كل واحدٍ مـنهم قيراطـاً قيراطـاً. وأعطي كل واحدٍ منهم قيراطين قيراطين". ولما كان المقصود هنا تعلق الحكـم بكل فرد، التزم ذكر الثاني ليكون أمارةً على ذلك، ورُبَّ شيءٍ لا يلزم ابتداءً ثم يلزم

---

(1) ساقط من "ج".
(2) فصلت من الآية: 5.
(3) شرح الكافية: 2/ 321.
(4) ساقط من الأصل.
(5) فتح الباري: 3/ 201 رقم: 12 باب: "إذا استشفعوا إلى الإمام...".
(6) ساقط من الأصل.
(7) أول الحديث: "مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال من يعمل لي إلى نصف النهار..." الحديث. أخرجه البخاري في: 60 كتاب الأنبياء، 50 باب ما ذكر عن بني إسرائيل، والشارح أخذه من شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: 129، وفي فتح الباري: 7/ 171. أول الحديث: إنما أجلُكم -في أجَلِ من خلا من الأمم- ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس. وإنما مثلكم .... الحديث.
(8) سقطت من "ج".

لعارض، فلا يرد أنه لو كان تأكيداً لجاز سقوطه، وقد نعود -إن شاء الله تعالى- إلى ذكر المسألة في الباب الرابع عند الكلام على أقسام الحال[1]. ووقع في حديث الإفك: "ولم يجلس عندي من يوم قيل ما قيل"[2]. وفي الحديث أيضاً: فما زلت أحب الدباء[3] من يومئذٍ[4] وفيه: "هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام"[5]، والشواهد على ذلك كثيرة جداً.

قال: وقال النابغة[6]:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ** إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

أقول: تُخُيِّر مبني للمفعول، من قولك: "تخيرت الشيء" أي: اصطفيته. والأزمان جمع: زمن، وهو مثل الزمان: اسم لقليل الوقت ولكثيره -و "يَوْمَ حَلِيمَةَ": يومٌ مشهورٌ من أيام العرب- قال في القاموس: "وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر. وجَّه أبوها حبشياً إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم مركناً[7] من طيب فطيَّبَتْهُم، فقالوا: "ما يوم حليمة بسرٍ"[8] يضرب لكل امرئ متعالمٍ مشهور"[9]. والتجارب بكسر الراء جمع: 246/ تجربة، وهي مصدر قولك: "جَرَّبَ الشَّيْءَ" إذا اختبره وعرفه / .

---

(1) المغني: 2/ 464.

(2) في شواهد التوضيح ص: 131 "فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل". البخاري: 52 -كتاب الشهادات، 15- باب تعديل النساء بعضهن بعضا.

(3) الدُّبَّاءُ بالضم والتشديد والمد: القَرْعُ. الواحدة: دُبَّاءَةٌ. مختار الصحاح ص: 198 "دبء".

(4) هو قول أنس أخرجه البخاري في: 70 - كتاب الأطعمة؛ 38- باب من ناول، أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً. وهو من أحاديث: التوضيح والتصحيح ص: 131.

(5) لم أعثر عليه بهذا اللفظ والذي في البخاري: 6/ 240: "ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من طعام ثلاثة أيام حتى قُبِضَ".

(6) فيه أن "من" ابتدائية في الزمن وهو من قصيدة للنابغة الذبياني مدح بها عمرو بن الحارث أحد ملوك الشام الغسانيين. وفي الديوان: "تُوُرِّثْنَ" بدل "تُخُيِّرْنَ" ص: 45. تح "محمد أبو الفضل" إبراهيم: دار المعارف. وهو من شواهد: ابن يعيش: 5/ 128، والمغني: 3/ 270 وأوضح المسالك: 2/ 129.

(7) المِرْكَنُ: الإجَّانَةُ التي تُغسل فيها الثياب. الصحاح: "ركن".

(8) مجمع الأمثال 2/ 272.

(9) القاموس: 4/ "حلم".

قال: نحو: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[1] ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[2] وهي[3] ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال.

أقول: أما في: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[4] فالحالية ظاهرةٌ. وذو الحال: "مَا" لأنها في محل نصب مفعول "يُفْتَحِ"، وهو العامل، و كذا في: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[5]، وأما: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[6]، فالظاهر أن "مَهْمَا" مبتدأ، والحال لا يقع منه على الصحيح، فيمكن أن يكون ذو الحال ضمير الجر من "بِهِ". أو[7] تُجعل "مَهْمَا" من باب المنصوب على الاشتغال، لكن هذا هنا[8] مرجوحٌ.

قال: الرابع: التعليل، نحو: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾[9].

أقول: لم يمثل هنا بـ "خَطِيئَاتِهِمْ" كما مثل بها لزيادة "مَا"، فإن المقصود هنا الاستشهاد على التعليل، وهو أمر معنوي في الآية سواء كان الإعراب ظاهراً أو مقدراً.

قال: وقوله[10]:

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي

---

(1) فاطر: 2.

(2) البقرة من الآية: 106.

(3) الأعراف من الآية: 132.

(4) أي: "مِنْ" التي لبيان الجنس.

(5) البقرة من الآية: 106.

(6) الأعراف من الآية: 131.

(7) في الأصل "وتجعل".

(8) في ج "هو".

(9) نوح: 25.

(10) ديون امرئ القيس: ص: 185، 186 وينسب أيضاً لعمرو بن معد يكرب. وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: 5/ 309 والمشهور أن القصيدة التي فيها الشاهد لامرئ القيس بن عانس الصحابي.

أقول: هذا صدر بيتٍ لامرئ القس، عجزه:

وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أبِي الأَسْوَدِ

وقبله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ** وَنَامَ الْخَلِيُّ، وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ** كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الأَرْمَدِ

الأَثْمُدُ، بفتح الهمزة وضم الميم: اسم موضع، وحكى صاحب القاموس فتحها أيضاً، كَ أَحْمَدَ. وأما الإِثْمِدُ بكسر الهمزة والميم، فحجرُ يُكتحَلُ به[1] ومر أن الْخَلِيُّ: الخالي من الهمّ، و لَهُ حال من لَيْلَةٍ لا متعلق ب بَاتَتْ. والْعَائِرُ: الْعُوَّارُ، وهو القذى الرطب الذي تلفظه العين وقيل: الرمد.

قال: وقول الفرزدق[2]:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ** ....

أقول: هذا صدر بيتٍ، عجزه:

فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وهذا من قصيدة مدح بها الفرزدق بعض ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما وذلك أن بعض الخلفاء الأمويين قدم مكة للحج، فنصب له كرسي بقرب الكعبة فجلس

(1) القاموس: 1/ ثمدَ.

(2) ديوانه: ص: 848. وفي شرح شرح الحماسة للتبريزي 4/ 167، 169 الشاهد مع أبيات للحزين الكناني: عمرو بن عبد وهيب.

عليه ينظر للناس وهم يطوفون، فجاء ذلك الرجل الذي هو من ولد الحسين فأفرج الناس عن طريقه في المطاف، وعاملوه بالإجلال والتعظيم فكره ذلك الخليفة، فقال متجاهلاً: مَنْ هذا الذي يُعظِّمُه الناس، فسكت الحاضرون، وقام الفرزدق فقال بديهاً:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ ** وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

ومرَّ ينشد مثل هذا من المدح، فبلغ ذلك الممدوح فبعث إليه بجائزة، فردَّها وقال: إنما فعلت ذلك لوجه الله تعالى.

قال: ومتى عُلِّقَتْ "مِنْ"[1] بالجدِّ انعكس المعنى.

أقول: لا يظهر لي ذلك؛ إذ المراد بالجَدِّ: الحظُّ الدُّنيوي والغِنى، ولا شك أنه غير نافعٍ إذا كان بدلاً عن الطاعة سواءٌ تعلق الجار والمجرور بالجَدِّ، أو ب "يُنْفَعُ".

وقال الجوهري: أي: لا ينفع ذا الغِنى عندك غناه، وإنما ينفعه العمل بطاعتك. "وَمِنْكَ" معناه: عِنْدَكَ[2] انتهى، ويحتمل أن تكون "مِنْ" للابتداء متعلقة ب "يُنْفَعُ"، أو بالجدِّ من قوله: "ذَا الْجَدِّ"، والمعنى: "لاَ يَنْفَعُهُ مِنْكَ الْجَدُّ، وإنما يَنْفَعُهُ التَّوْفِيقُ". أو "لاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْك جدُّه الذي منحته، وإنما ينفعه التوفيق منك". حكاه التفتازاني عن "الْفَائِق"[3]. وقال: وقد يتوهم أن فاعل "يُنْفَعُ" مضمر، و "مِنْكَ الْجَدُّ" مبتدأ وخبر، أي: لا ينفع ذا الْجَدِّ جَدُّهُ، وإنما يكون منك، وليس بذاك[4].

قال: وأما: ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾[5] فليس من هذا.

أقول لم يقم دليل على صحَّة هذه الدعوى؛ بل المعنى صحيح إذا قدرت "لَيْسَ في شيءٍ بدل ولايةِ الله"، أي: ليس في شيءٍ نافعٍ معتدٍّ به بدل ذلك.

---

(1) في الحديث: "وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنك الْجَدُّ". فتح الباري: 2/ 592 باب الذكر بعد الصلاة.

(2) الصحاح: 1/ "جدد".

(3) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ص: 1/ 168.

(4) حاشية التفتازاني على الكشاف ص: 251 (رقم خ: 917).

(5) آل عمران من الآية: 28.

قال: وقال ابن مالكٍ في قول أبي نُخيلة[1]:

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

المراد: بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفستق من البقول، وقال الجوهري: إن الرواية: "النُّقُولْ" بالنون، و "مِنْ" عليها للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري: "أنها تأكل البقول إلا الفستق".

247/ أقول: الذي رأيته في الصحاح في مادة / "بَقَلَ" الموحدة، ما نصه: ظَنَّ هذا الأعرابي أن الفستق من البقل، وهكذا يروى بالباء الموحدة، وأنا أظنه بالنون، لأن الفستق من النقل، وليس من البقل"(2) وهذا كلامه. وهو جازم على أن الرواية بالباء الموحدة، وإن عنده ظناً أن الكلمة بالنون، وهذا ليس فيه جزم بأن الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف. ثم انظر من أين جاء هذا الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه. والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف: اسم[2] لما نبت في بزره، لا في أصلٍ ثابتٍ، وبضم النون ما ينتقل به على الشراب وقد تضم قافه على ما حكاه في القاموس[3]، وذكر عن بعضهم أن الضم خطأ(3). والفستق بضم التاء المثناة الفوقية، كـ "قُنفُذٍ" وبفتحها كـ "جُندبٍ" قال في القاموس هو معرَّب "پِسْتَهْ"، نافعٌ للكبد، وفم المعدة، والمغص، والنّكهة"[4]. قلت: أجاد بعض البغداديين في وصفه حيث يقول[5]:

كَأَنَّمَا الْفُسْتُقُ الْمَمْلُوحُ حِينَ بَدَا ** مُشَقَّقاً فِي لَطِيفَاتِ الطَّيَافِيرِ

---

(1) صدره في الصحاح: "بُرَيَّةٌ لَمْ تَعْرِفِ الْمُرَقَّقَا". وفيه "فستقا" بدون "أل": 4/ "بقل". وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ص: 602 "لم تأكل". وأبو نخيلة: هو يعمر من مخضرمي الدولتين. والبيت من شواهد الجمهرة: 3/ 504. وشواهد العيني: 3/ 276، 277.

(2) سقطت من "ج".

(3) القاموس: 4/ "نقل".

(4) القاموس: 3/ "فستق".

(5) لم أعثر على قائلهما.

واللُّبُّ مَا بَيْنَ قِشْرَيْهِ يَلوحُ لَنَا ** كَألْسُنِ الطَّيْرِ مَا بَيْنَ الْمَنَاقِيرِ

قال: وقال الآخر يصف عاملي الزكاة بالجور[1]:

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ** ظُلْماً، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلاَ

أقول: المراد بالمخاض: الحوامل من النوق، واحدتها: خلفةٌ، ولا واحد لها من لفظها، ومنه قيل للفصيل إذا استكمل الحول ودخل في الثانية: ابن مخاضٍ، والأنثى: ابنةُ مخاضٍ؛ لأنه فُصل عن أمه، وأُلحقت أمه بالمخاض سواءٌ لَقِحَتْ أم لم تَلْقَح[2] هكذا في الصحاح. و 'غُلُبَّةٌ' بغين معجمةٍ ولامٍ مضمومتين، وباء موحدة مشددة مصدر: 'غَلَبَ' وهو منصوب بمحذوف، أي: غلبوا غُلُبَّةً. أو ب 'أخذوا' على تضمينه معنى الغلبة. 'وظُلْماً' مفعول لأجله. أو هو و 'غُلُبَّةً' حالان، أي: 'أخذوا غالبين ظالمين'.

قال: وانتصاب 'أفيلا' على الحكاية؛ لأنهم يكتبون: 'أدى فلان أفيلاً'.

أقول: هذا إنما يتم على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة، والوقوف على ذلك بعيد، ولعله يكتب: 'المأخوذ من فلان أفيلٌ' أو غير ذلك مما يكون 'أفيلٌ' فيه مرفوعاً، لا منصوباً، وكأن المصنف لم يجد لنصبه في البيت مساغاً غير الحكاية، ووجهه بدون اعتبارها ظاهرٌ، وهو أن يكون مفعولاً ب 'يُكْتَبُ' وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ، أي: يكتب المأخوذ أفيلاً بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيلاً على التضمين.

قال: السابع مرادفة الباء، نحو: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾[3]، قاله يونس[4]، والظاهر أنها للابتداء.

---

[1] على أن 'مِنْ' فيه للبدل. من قصيدة للراعي النميري في مدح عبد الملك بن مروان. شعره: 124، 146.

[2] الصحاح: 3/ 'مخض'.

[3] الشورى: 45.

[4] يونس بن حبيب إمام أهل البصرة في النحو واللغة والأدب، شيخ سيبويه والكسائي والفراء توفي سنة: 182 هـ. نزهة الألباء: ص: 59.

أقـول: إن أُريـد الطرف آلة للنظر، فـ "مِنْ" بمعنى الباء كما قاله يونس، وليس الظاهر حينـئذٍ كـونها للابـتداء كمـا قـال المصنف، وإن أُريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فـ "مِنْ" لابتداء الغاية، لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل فتأمله.

قال: كقوله[1]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً ** عَلَى رَأسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

أقـول: أنـشد المصنف صدر هذا البيت في فصل "مَا" ونسبه إلى أبي حية وأنشدنا تمامه وتكلمنا عنه هناك.

قال: وفيه نظر[2]؛ لأن الفعل مستفاد من العامل، فإن "مَازَ" و "مَيَّزَ" بمعنى "فَصَلَ". والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن "مِنْ" في الآيتين للابتداء، أو بمعنى "عَنْ".

أقـول: تقديـر ابـتداء الغاية فيه أن تمييز الشيء من الشيء إنما يكون بعد الاختلاط، فـإذا قلـت: ميزت الرديء من الجيد، فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل من "الجـيد"، وإن شـئت قلـت: حصل من الرديء. وذلك أنك إذا قلت: "مَيَّزْتُ الجيد من الرديء" فـإن ابـتداء فـصل كلٍ منهما حصل من الحد الذي انتهى إليه الآخر، ولهذا يصحُّ إدخال "مِنْ" على أيهما شئت مع اتحاد المعنى.

قال: الثالث عشر: الغاية. قال سيبويه: "وتقول: رأيته مع ذلك الموضع" فجعلته غاية لرؤيتك، أي: محلاً للابتداء والانتهاء"[3].

248/ أقـول: هذا هو الذي حمل عليه / المغاربة كلام سيبويه، وغيرهم قال خلاف ذلك. فقد قال ابن السراج: "وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: "رأيت الهلال من موضعي، فـ "مِنْ"

---

(1) الشاهد فيه أن "مِنْ" مرادفة "رُبَّمَا" وسبق في فصل "مَا" ص: 239 من الأصل شاهداً على أن "مَا" كفت "مِنْ" عن الجر.

(2) أي قول ابن مالك أن "مِنْ" في الآيتين: "وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ" البقرة: 220 "وحتى يميز الخبيث من الطيب". آل عمران من الآية: 179. داخلة على ثاني المتضادين لإفادة الفصل.
وقد نص ابن مالك على أن "مِنْ" تأتي للفصل، في التسهيل ص: 144.

(3) قال أيضاً: وأما "مِنْ" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. الكتاب: 4/ 225. تح ها.

لَـكَ" وإذا قلـت: "رأيته من خلال السحاب" ف "مِنْ" للهلال. فالهلال غاية لرؤيتك، فلهذا جعل سيبويه "مِنْ" غاية في قولك: "رأيته من ذلك الموضع"[1]، وعلى هذا مشى ابن مالك في التسهيل، حـيث جعـل "مِـنْ" للانـتهاء[2]، وهـو قول الكوفيين، ودليل ابن مالك قولك: تقربت منه" بأنه كقـولك: "تقـربت إلـيه"، ودلـيلهم: "رأيـت الهـلال من خلال السحاب" و "شممتُ الريحان من الطريق". فدلَّ على أن "مِنْ" الثانية ليست لابتداء الغاية، ومعنى مجرور الثانية مغاير لمعنى مجرور الأولى، فاسـتحال ادعاء البدلية، وتعين أن الثانية للانتهاء. وبعض المانعين تأول ذلك على أن التقديـر: ظاهـراً مـن خـلال السحاب، وكائناً من الطريق" ف "مِنْ" الثانية لابتداء غاية الظهور والكون.

قال: وزاد الفارسي الشرط[3]، كقوله[4]:

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ** وَإِنْ خَالَهَا تُخفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

أقـول: "يُكُـنْ" بالمثـناة التحتـية فـيه ضمير مذكر يعود إلى "مَهْمَا" قال في الكشاف حيث تكلـم علـى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾[5] والـضميران في "بِـهِ" و "بِهَـا" راجعان إلى "مَهْمَا"؛ إن أحدهما ذُكر على اللفظ، والثاني أُنِّثَ على المعنى؛ لأنه في معنى "الآية"، ولحـوه قـول زهير" (2). وأنشد هذا البيت قال اليمني[6]: "فإنه ذكر الضمير في "يُكُنْ" حملاً على لفـظ "مَهْمَـا"، وأنّـثَ الباقي حملاً على معناه؛ لأنه في معنى "الْخَلِيقَةِ"، والْخَلْقُ والْخَلِيقَةُ واحدٌ. والتأنيث في الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله: "مِنْ آيَةٍ" و "مِنْ خَلِيقَةٍ"[7] إلى هنا كلامه.

---

(1) الأصول لابن السراج: 1/ 411.

(2) التسهيل: ص: 144.

(3) زاد الشرط على النفي والنهي والاستفهام. هذه الأمور يشترط تقدم أحدها على "منْ" الزائدة والتنصيص على العموم "ما جاءني من رجلٍ" أو توكيد العموم "ما جاءني من أحدٍ".

(4) شرح شعر زهير صنعة ثعلب تحقيق قباوة، ص: 37.

(5) الأعراف: 132. الكشاف: 2/ 107.

(6) تقدم التعريف به في: 104 من الأصل، وهو يحيى بن القاسم اليمني عماد الدين له حاشية على الطيبي على الكشاف.

(7) حاشية اليمني على حاشية الطيبي على الكشاف لم أعثر عليها.

قال: تقييد المفعول بقولنا: "بِهِ" هي عبارة ابن مالك[1] فتخرج بقية المفاعيل[2].

أقول: قال أبو حيان: وتزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما، نحو "مَاسِيرَ مِنْ سَيْرٍ شَدِيدٍ" و "مَا صِيدَ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمٍ"[3]، قلت: هذا داخل في المفعول به؛ إذ كلٌ منهما مفعول به على الاتساع. وقد يقال: عبارة ابن مالك عن القيد هي قوله: "بِهِ" وليست عين التقييد؛ فلا يصح الحمل، ضرورة أن التقييد فعل المقيد القائم به، والعبارة هي الملفوظ الذي هو متعلق اللفظ، فهي غير التقييد. وجوابه: أن العبارة بها التعبير عن القيد، وهو عين التقييد، فالحمل صحيح.

قال: إنَّهُنَّ[4] في المعنى بمنزلة المجرور بـ "مَعَ" وبـ "اللاَّمِ" وبـ "فِي" ولا تُجامِعُهُنَّ "مِنْ".

أقول: قد يستشكل بأنه قد سُمع دخول "مِنْ" على "مَعَ" كما حكاه سيبويه: "ذَهبَ مِنْ مَعَهُ"[5]، وقرأ من قرأ: ﴿ هَـٰذَا ذِكْرٌ مَن مَّعِيَ ﴾[6] بتنوين "ذِكْرٌ" وكسر "مِنْ". ويجاب بأن مع المدخولة لـ "مِنْ" بمعنى "عِنْدَ" وليست "مَعَ" التي يراد بها مكان الاجتماع، أو زمانه، ولا شك أن "مَعَ" التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه هي التي ليست بمعنى "عِنْدَ".

قال: ولتقدير[7] ما ليس بمشتقٍ، ولا منتقل، ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً.

أقول: الاشتقاق والانتقال ليسا ملازمين للحال، وإنما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاق "آيةٍ" وانتقالها مبطلاً دعوى حاليتها مع أنها يمكن أن تُؤَوَّلَ بمشتقٍ. وأما قوله، "ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع.

---

(1) التسهيل ص: 144.

(2) أي أن "مِنْ" الزائدة لا تدخل إلى على المرفوع، والمنصوب إذا كان مفعولاً به.

(3) ارتشاف الضرب لأبي حيان: 2/ 445.

(4) عائد على المفعول معه، ولأجله وفيه".

(5) الكتاب: 1/ 420 تح "ها".

(6) قراءة يحيى بن يعمر، وطلحة بن مصرف: "وذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي" الأنبياء: 24، المحتسب: 2/ 61: وقراءة السبعة: ذِكْرُ مَنْ ......" قال ابن جني، وهذه القراءة بدليل على أن "مع" اسم كما حكى سيبويه وأبو زيد: "جئت مِنْ مَعَهُمْ" أي: "مِنْ عِنْدَهُمْ".

(7) معطوف على قوله: "وزيادة "منْ" في الحالـ" والمراد بـ "منْ" الزائدة في قوله تعالى: "ما نَنسَخْ مِنَ آيَةٍ" البقرة من الآية: 106. وهذا رد لما قاله أبو البقاء العكبري في الآية، إذ أجاز أن تكون "آيةً" حالا.

قال: والتنظير بما لا يناسب، فإن "آية" في: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ﴾[1] بمعنى "علامة" لا واحدة الآي.

أقول: قد يكون مراده[2]: التنظير في كون لفظ الآية وقع منكراً حالاً في الموضعين، لا في اتحاد المعنيين.

قال: وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله: قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه، لا من "آية".

أقول: ولقائل أن يقول "وآيةٌ" تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط، وهي حال من العام فيلزم عمومها.

قال: واستدل[3] بنحو: ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[4] ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾[5].

249/ أقول: في كلامه حذف / العاطف، وليس من المحال التي يجوز فيها حذفه. وقد تعرض بعد هذا في المتن إلى تخريج الآية الأولى[6] على ما يقتضي عدم الزيادة. وأما الآية الثانية فسيبويه يرى أن "مِنْ" فيها تبعيضية[7] أي: "يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ"، واعترض بلزوم مناقضته لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[8]، وأجيب بأن قوله تعالى: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾ (3) خطاب لقوم نوح، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ

---

(1) الأعراف: 73.

(2) يريد أبا البقاء العكبري.

(3) أي: الأخفش. قال الأخفش: "فإنْ قلت إنما تكون زيادة "مِنْ" في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك: "ونكفر عنكم من سيئاتكم" البقرة من الآية 270 معاني القرآن للأخفش: 1/ 325.

(4) الأنعام: 34.

(5) الأحقاف من الآية: 31.

(6) يريد بالأولى قوله تعالى: "ولقد جاءك من نبإ المرسلين"، انظر تقدير ابن هشام في المغني: 1/ 325.

(7) الآية غير موجودة في الكتاب بتحقيق "هارون". قال الرضي: "و "مِنْ" في الآية عند سيبويه تبعيضية" شرح الكافية: 2/ 323.

(8) الزمر من الآية: 53.

جَمِيعًا ﴾(2)، وارد في أمة محمدٍ صلى الله عليه وسلم. قال الرضي: "ولو كانا أيضاً واردين في أمةٍ واحدةٍ لم يكن ثمَّ تناقض، فإن غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها؛ بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها"[1].

قال: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[2].

أقول: في سورة البقرة: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ (6) فقرأ نافع وحمزة والكسائي "نُكفِّر": بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع، وقرأ الباقون بالنون والرفع[3]، والواو ثابتة بالإجماع، والمصنف حذفها، وقد وقع له أيضاً في فصل "ما" في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾[4] إذ تلاها بدون فاء، وهل مثل ذلك سائغ أولا؟ هذه مسألة مهمة أطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي، وها أنذا أورد كلامه في هذا المقام بجملته وإن طال لما اشتمل عليه من الفوائد، قال رحمه الله: أعلم أن هذا بحث مهم لم أر من تعرض له، وهو مكانٌ عويصٌ يجب أن يشمَّر له عن ساق الجدّ. والذي يقتضيه النظر الصحيح أن يقال: إن كان ذلك في غير كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيه صلى الله عليه وسلم، فالذي يظهر الابتداء بالجملة من غير عطف، مثل أن يقول زيدٌ: "قام عمرٌ وقعد بكرٌ". فتقول: قال زيد: قعد بكرٌ، ويعجبني قول زيد: "قَعَدَ بَكْرٌ"، ولو قلت: "قال زيدٌ: وقعد بكرٌ"، ويعجبني قول زيد: وقعد بكرٌ لم ينهض دليل لمنعه؛ فإن حرف العطف يتنزل من المعطوف منزلة الجزء، ولذلك تسكن له لام الأمر، وهاء الضمير، غير أن حكايتها من غير

---

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 323.

(2) البقرة من الآية: 270.

(3) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 191.

(4) الآية في سورة الحجر: "قال رب بما اغويتني لأزينن لهم في الأرض، ولأغوينهم اجمعين" 39. وليس فيها فاء كما يزعم الدماميني. ويظهر أن الدماميني سها عن هذه الآية ولم يتذكر إلا آية الأعراف. وهي قوله تعالى: "قال فبما اغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم" الأعراف 16.
واستشهد ابن هشام بآية الحجر في فصل "ما" المغني: 1/ 299.

واو أحسن؛ إذ لا فائدة في ذكر حرف العطف إلا مراعاة ما بين الجملتين من كمال الاتصال وغيره، وقد اقتضى العطف عليه عند المتكلم دون الحاكي، وقد يقال بامتناع هذا بالكلية حتى يقوم عليه دليل إلا أن يكون ثم معنى يقتضي رعاية الجملة المعطوف عليها بالحكاية، فلا بأس، هذا كله عند نطق المحكي عنه بالجملة المعطوف عليها في كلامه، فإن كانت محذوفة في كلامه، مثل أن يقول: "زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو" لجواب من قال: "قَامَ زَيْدٌ" فيحكي ذلك عنه، فهل يأتي بالحرف، فيقول: "بَلْ عَمْرٌو"، أو يقول: "قَامَ". أما هذا القسم فقد ظفرت في القرآن الكريم بما يدل لجواز كلٍ من الأمرين فيه، قال تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام، ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا ﴾[2] فقد حكى الله تعالى عنه عليه الصلاة والسلام قوله: "أَلْقُوا" تارةً بحرف العطف، وتارةً بدونه[3]، والقصة واحدة. فإن قلت: فهل يدل ذلك على جواز الأمرين مع نطق المحكي عنه بالجملتين، قلت: لا دلالة [له فيه][4] عليه، فقد يجوز ذكر "بَلْ" في القسم السابق لحكاية جميع ألفاظ المتكلم، بخلاف ذكر حرف العطف دون المعطوف عليه؛ فإنه ليس له معنىً. هذا كله في حكاية كلام الواحد منا، أما في كلام الله تعالى، فلم أزل أتتبع دليلاً في ذلك إلى أن ظفرت من السُّنَّة بما يقتضي جواز كل من الأمرين. أما المقتضي لجواز الحكاية من غير ذكر حرف العطف، فأحاديث، الأول: قوله صلى الله عليه وسلم حين سُئِلَ عن الْحُمُرِ: "ما أنزل الله عليَّ فيها شيئاً إلا هذه الآية الجامعة الفاذَّة: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[5]"، كذا رويناه في صحيح البخاري[6]، وفي الشرب / ، وفي الجهاد، وفي علامات النبوة، وكذا في مسلم[7]، ورأيته بخط النووي من غير "فاءٍ"، وعزاه

---

(1) طه: من الآية: 66.

(2) يونس: 80.

(3) في ج "بدون".

(4) ساقط من الأصل.

(5) الزلزلة: 8.

(6) في فتح الباري: 5/ 321، "وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الْحُمُرِ: فقال: ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة "فمن يعمل .... ومن يعمل" الآية بدون حذف الفاء، وفي: 1/ 153 "ما أنزل علي فيها إلا هذه الآية...." فمن يعمل مثقال ..... ومن يعمل...." ونفس اللفظ في ج 7/ 343؛ ج 9/ 749.

(7) صحيح مسلم في كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة: 3/ 72، 73.

إلى الصحيح، ولكن ابن تيمية ذكره في المنتقى[1] وعزا لفظه لمسند أحمد[2].

الثاني، قوله صلى الله عليه وسلم: "من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك، وتلا: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾[3]". كذا رواه الشيخان[4].

الثالث: روينا في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأة قُبلَةً فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر ذلك له، فنزلت: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[5].

الرابع: قوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ آتاه الله مالاً فلم يُؤَدِّ زكاته مُثِّلَ له ماله يوم القيامة شجاعاً أقرع، له زبيبتان، يطوقه يوم القيامة، يأخذ بلهزمته، يعني بشدقيه، يقول: أنا مالك، أنا كنزك. ثم تلا هذه الآية: ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ ﴾[6] الآية"، فهذه أربعة أدلة صريحة في جواز ذلك دون حرف العطف. وأما الذي يدل لجواز الابتداء مع حرف العطف، فأحاديث، منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكي عن ربه عز وجل: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أُذُنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر. اقرأوا إن شئتم: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ ﴾[7]". ومنها قول عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك: "ما أجد لي ولكم مثلاً إلا كما قال العبد الصالح ﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾[8]" كذا في صحيح البخاري[9]، على أنه في

(1) المنتقى لابن تيمية. لم أعثر عليه.

(2) مسند أحمد: 13/ 286- 280. رقم: 7553. بدون فاء العطف. شرح وصنعة أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر.

(3) طه: من الآية: 14.

(4) صحيح مسلم: 2/ 138 باب قضاء الصلاة الفائتة، وفي فتح الباري: 2/ 270 "عن قتادة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول: أقم الصلاة لذكري" وفي نفس الجزء ص: 268. "وأقم الصلاة لذكري" بواو العطف.

(5) هود: 114 في فتح الباري: 9/ 260 "وأقم الصلاة...." بواو العطف.

(6) "... هو خيرا لهم" آل عمران: 180 في فتح الباري: 9/ 98 "ولا يحسبن" بوار العطف أيضا.

(7) السجدة: 17. فتح الباري: 9/ 468.

(8) يوسف: 18.

(9) فتح الباري: 5/ 603، ج 9/ 388 باختلاف خفيف في اللفظ. وصحيح مسلم: 8/ 116، 117 باب حديث الإفك.

سيرة ابن إسحاق بغير فاء[1]. ومنها الحديث المتفق عليه: "كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه، وهو إلى جانبه في الصلاة حتى نزلت: ﴿ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴾[2] فأمرنا بالسكوت ونُهينا عن الكلام[3]، ومنها قول أبي بكر رضي الله عنه حين خطب الناس بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾[4]. ومنها الحديث الوارد في دعاء الإفاضة: "واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك -وقولك الحق- ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾[5] الآية. فهذه الأحاديث دالة لجواز الابتداء بالآية مع ما قبلها من الفاء والواو العاطفتين. وكيف يمكن التردد في ذلك، وكثير من الآيات المعطوفات نزلت في وقت متراخ عن نزول الآية المعطوف عليها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ﴾[6] فإن مقتضى الحديث أن نزولها متراخٍ عمَّا قبلها، وحرف العطف من القرآن قطعاً، ولم ينزل مع الآية المعطوف عليها قطعاً، فتحتم أن يكون نزل مع الآية المعطوفة، فإذا ابتُدِئ به في الإنزال، فكيف الابتداء به في التلاوة، وهذا المعنى وحده برهان قاطع على ذلك فليتأمل. وقد عُلم بهذه الأحاديث جواز الأمرين معاً في القرآن، لاستعمال النبي صلى الله عليه وسلم كلاً منهما، وعلم جواز مثل ذلك في كلام الناس إذا كان المحكي عنه مبتدئاً بحرف العطف طاوياً للجملة المعطوف عليها. فإن قلت: هل يدل جواز الأمرين في القرآن على جوازه في غيره؟ قلت: أمَّا ما دل على جواز الابتداء بالآية الكريمة من غير عطفٍ فإنه يدل على جواز مثله في كلام البشر، وهو واضح كما سبق، وأما الدال على جواز التلاوة مع حرف العطف، فحرف العطف إنما جُعِل وصلة بين المعطوف

---

(1) ما نقله ابن هشام عن ابن اسحاق في: 3/ 237 "فصبر جميل..." بالفاء.

(2) البقرة: 238.

(3) فتح الباري: 9/ 58.

(4) آل عمران: 144. فتح الباري: 3/ 449.

(5) البقرة: 198.

(6) آل عمران: 169.

والمعطوف عليه، فإذا لم يكن غرضٌ في ذكر الجملة المعطوف عليها كان حرف العطف في كلام الواحد منا ساقط الاعتبار؛ فإن ذكره في الجملة المعطوفة لا فائدة فيه، ومع الجملة المعطوف عليها هو غير مذكور، ولا يسوغ ذكره فقط، فلا بدع حينئذٍ أن يكون في 251/ الحكاية مُلغىً، أما القرآن الكريم فهو كالكلمة الواحدة، ونظمه مرعي لما فيه / من الإعجاز، والتعبد به واقع، ولا يمكن إلغاء حرف العطف، ولا يمكن الوقوف عليه، فلم يبق إلا أن يكون مقروناً في التلاوة بالآية المعطوفة، والوصلة بين الحرف والمعطوف أشد من الوصلة بين الحرف والمعطوف عليه، فأُلحِق عند قصد الاقتصار على الآية المعطوفة، ولم يُلحق بالآية المعطوف عليها عند قصد الاقتصار عليها. وقد تحرر من ذلك جواز الأمرين بالنسبة إلى الآيات، وأن الغالب الابتداء بالحرف، وجواز الابتداء بالجملة المحكية من غير حرف العطف في غير القرآن الكريم، والتوقف في جواز الابتداء بحرف العطف إذا كان المعطوف عليه ملفوظاً به ولم يرد حكايته.

وقد نشأ من هذه الفائدة لطيفة غريبة، وهي أن المتكلمين على الوقف والابتداء صنفوا في ذلك كتباً، وذكروا الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف القبيح، وقالوا: كل موضع قبح الوقف عليه، فالابتداء بما بعده قبيح إن أوهم خلاف المراد، وخلاف المستحب إن لم يوهم[1]، ومن هذا البحث ظهر لنا موضع يقبح الوقف عليه، ولا يقبح الابتداء به، ولا هو خلاف الأولى، وإنما قلت ذلك لأن الوقف بين حرف العطف والمعطوف لا شك في قبحه، فإنه أشد من أمور صرَّحوا بقبحها، كالوقف بين المضاف والمضاف إليه، فهذا وقف قبيح لا محالة، والابتداء بما بعده ليس بقبيح، ولا خلاف المستحب بهذه الأدلة السابقة. وقد قال أبو بكر الأنباري[2] في كتاب "الوقف والابتداء": "لا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي، ولا على "قد"، و"لمّا"، و"إلاّ"، و"ثمّ" لأنهن حروف معانٍ، تقع[3] الفائدة فيما بعدهن، ولا على "أو"،

---

(1) قال أبو عمرو الداني في "المكتفى في الوقف والابتداء" ص: 148: "واعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه مثل الوقف على "باسم" و"مالك" و"رب"، وما أشبهه والابتداء بقوله: "الله" و"يوم الدين" و"العالمين".

(2) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن: أبو بكر الأنباري النحوي الكوفي، له كتب في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو منها: كتاب الوقف والابتداء، ومشكل غريب الحديث، وشرح المفضليات، والسبع الطوال، وكتاب الزاهر، والكافي في النحو. توفي سنة: 328 هـ نزهة الألباء ص: 330، 342.

(3) في ج "تقبح".

و لا، و بل لأنهن حروف نسقٍ يُعطف ما بعدهن على ما قبلهن[1] انتهى. وقوله: لا يتم إنما يعني به أن ذلك قبيح؛ لأنه ذكر أشياء قبل هذا، وقال: لا يتم الوقف عليها ثم صرح بقبحها، وعلى كل تقدير عُلِم أن الوقف على ذلك غير تام، والابتداء بما بعده حسن، وهو واردٌ عليهم. فإن قلت: هل حروف العطف في ذلك على السواء؟. قلت: لا، بل هي متفاوتة، فأقواها الفاء لاتصالها لفظاً وخطاً، ثم الواو ثم ثم لأنها كلمة مستقلة، ولذلك اتفق القراء على تسكين [لام][2] الأمر مع الفاء في نحو: ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾[3] ﴿ فَلْيَنظُرِ ﴾[4]. واختلفوا في الواو وثم وجعلوا التسكين مع الواو أحسن منه مع ثم معللين ذلك بأن ثم كلمة مستقلة، ورأيت في البسيط للواحدي[5] عند قوله تعالى: ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[6] أن ثم كلمة يمكن الوقف عليها وإفرادها عما بعدها بخلاف الفاء و الواو و اللام[7]، وهذا يوافق ما قلناه من قبح الوقف على الفاء و الواو؛ ولكن قوله: يمكن الوقف على ثم إن أراد أنه ليس بقبيح من جهة عدم تغيير المعنى فصحيح، وإن أراد أنه غير قبيح مطلقاً فهو مخالف لقول الفراء: القبيح ما لا يعلم المراد منه[8]. وذلك أعم من أن يتوهم منه خلاف المراد، أو يجهل المراد به فقط، وذلك موجود في ثم بل هو فيها أسهل منه في الوقف على المضاف؛ على أنه ليس في كلامه أن ذلك غير قبيح. ومقصودنا من هذا أن هذين الأسلوبين تختلف رتبتهما على حسب حروف العطف، فكل ما دل على جواز الابتداء دون الفاء دل على جواز الابتداء دون غيرها من حروف العطف ولا ينعكس، وكل ما دل على عدم الابتداء

---

(1) الوقف والابتداء لابن الأنباري: 1/119. كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر الأنباري. تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 1390هـ- 1971م.

(2) ساقط من الأصل ومن ج.

(3) قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً مريم: 75.

(4) .... فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ الحج من الآية: 15. واللفظ في الكهف: 19 فلينظر أيها أزكى طعاماً... وفي عبس: 24 فلينظر الإنسان إلى طعامه وفي الطارق: 5 فلينظر الإنسان مم خلق.

(5) تقدم التعريف بالواحدي في ص: 185 من الأصل.

(6) البقرة: من الآية: 29.

(7) لم أعثر على البسيط. وفي (ح ق) رقم: 46. توجد نسخة الوجيز في شرح كتاب الله العزيز للواحدي.

(8) القبيح: ما لا يعرف المراد منه كما تقدم.

بالمعطوف ب ثُمّ دال على غيرها بطريق الأولى، و بَلْ لا يظهر أنها –أكثر انفصالاً من ثُمّ لمخالفة ما قبلهما لما بعدهما، فليتأمل الناظر هذه المباحث، فإنها مسألة مهمة يحتاج إليها في العلم والعمل، ولم يتعرض لها أحد فيما وقفت عليه. وبعد أن انكشف القناع عنها فلنتبعها بفوائد كالتتمة لها.

إحداهن: أن ما سبق من جواز الابتداء من غير حرف العطف فهو مذهب الشافعي
252 –رضي الله عنه– وإنما قلت ذلك لأمرين: أحدهما: صحة الحديث / في ذلك، فإذا صح الحديث فهو مذهبه. الثاني أني رأيت في الرسالة ما نصه: "قال الشافعي" قال الله تعالى وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ﴾[1] إلى ﴿ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾[2] فقد نطق الشافعي بالآية من غير حرف العطف السابق على "ما" والسابق على "إنّا" فدل على أن هذا رأيه[3]، هذا على بحثٍ في أن الشافعي وأمثاله من المجتهدين هل يقلدون في أفعالهم وأقوالهم من غير أن ينصوا على جواز ذلك، ليس هذا محله.

الثانية: إذا جاز الابتداء دون حرف العطف، فقد يقال بذلك على الإطلاق سواء كان ذكر ذلك للاستدلال، أم لمجرد التلاوة، وقد يقال: يُقتصر به على مورد الدليل، وهو عند ذكر الآية لمجرد الاستدلال بها، أما إذا قصد التلاوة فيجب الابتداء بالحرف. والفرق بين الحالين أن العاطف لما لم يكن له مدخل في الاستدلال جاز الابتداء بما بعده لكيلا يتوهم أن له مدخلاً في الدليل، والقاصد للتلاوة يبتدئ بالحرف تحصيلاً للثواب.

الثالثة: حيث قلنا بجواز مثل ذلك في القرآن الكريم/ فإنما نعني به[4] الجواز الشرعي. وكذلك المتكلمون على الوقف والابتداء، حتى قال أبو عمرو الداني[5]: إن من

---

(1) يوسف من الآية: 81.

(2) يوسف من الآية: 82.

(3) الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي ص: 64. تحقيق وشرح احمد محمد شاكر. ط 1309هـ دار الفكر.

(4) في ج "بها".

(5) عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني المتوفى سنة: 444 هـ المقرئ، المعروف أيضاً بابن الصيرفي. من أهل قرطبة، سكن دانية. إنباه الرواة: 2/ 341.

الوقف القبيح ما قد يؤدي إلى الكفر[1]. ولكن ذلك فيما يُخلُّ بالمعنى ويؤدي إلى محذورٍ عظيمٍ. وحيث قلنا بالجواز أو الامتناع في كلام البشر فإنما نعني بالنسبة إلى اللغة، ولا يلزم من المتكلم بما لا يجوز لغةً الإثمُ الشرعي، كما أن من رفع المفعول ونصب الفاعل في غير كتاب الله تعالى وسُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا تقل بأنه يأثم، ولا يأثم المتكلم بشيء من اللحن إلا أن يقصد بذلك إيقاع السامع في غلطٍ يؤدي إلى نوع من الضرر والإفساد، فعليه حينئذٍ إثم هذا القصد المحرَّم.

الرابعة: اعلم أن ما سبق من هذه الأدلة على جواز الابتداء بالآية الكريمة ليس فيه ما أدى إلى قطع همزة وصل، فإن أدى إليه، فهل يقال: بجوازه كالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[2] مع قطع هذه الهمزة؟ هذا فيه نظرٌ واحتمال. يجوز أن يقال: لا فرق؛ لأن همزة الوصل من شأنها ذلك، ويجوز أن يقال بامتناع مثله حتى يقوم عليه دليل، لجواز أن يقال: لما كان حرف العطف مقتضياً لوصل هذه الهمزة اشتد اتصاله بها، فلا يلزم من جواز ذلك حيث لا يؤدي إلى النطق بما لم يكن منطوقاً به عند العطف أن يجوز إذا أدى إلى النطق به، ولا يرد على هذه جواز الابتداء بغير ذلك من همزات الوصل؛ لأنه إذا ثبت جواز الابتداء احتجنا إليها وسيلة إلى النطق بالساكن[3]. والذي أوجب هذا البحث أني لم أجد في الحديث ولا شيء من استعمال الناس الابتداء بالآية مع النطق بالهمزة، فقد يتوقف فيه حتى يقوم عليه دليل.

الخامسة، وهي كالفرع عن المسألة السابقة: إذا جاز إسقاط العاطف عند الابتداء بالجملة المعطوفة، فلو أن المتكلم حكى الجملتين، فهل يتعين ذكر حرف العطف أو يجوز تركه، كأن يقول زيد؛ قام عمروٌ وقعد بكرٌ فيقول: قال زيدٌ: قام عمروٌ، قعد بكرٌ هذه أولى بتخيل الامتناع من الصور السابقة كلها، والذي يبتدر إلى الذهن امتناع ذلك لدلالة الحكاية

---

(1) قيد ذلك بتعمد الوقف عليه. قال: فمن انقطع نفَسُهُ على ذلك، وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعض، فإن لم يفعل أثِمَ، وكان ذلك ثم الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك من دين الإسلام. المكتفي في الوقف والابتداء ص: 150.

(2) البقرة من الآية: 228.

على هـذا الوجـع على عدم تعاطف الجملتين في كلام المحكي عنه، بخلاف ما سبق، فإن ذكر الجملـة المعطوفة من غير عاطفٍ، نهايته أن لا يدل على العطف، وعدم الدلالة عليه أعمّ من الدلالـة علـى عدمه. لكن قد وجدت في القرآن الكريم ما قد[1] يشهد لجوازه، قال الله تعالى حكايــة عــن فــرعون: ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ ﴾[2]. وقال تعالى حكايةً عنه أيضاً: ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ ﴾[3]، لكـن قـد يُعـترضُ علـى هـذا بجـواز أن يكون وقع من فرعون كلٌّ[4] من الكلامين، ولذلك وقعـت قـصة فـرعون وحكايـة كلامـه في القـرآن علـى أنحاءٍ 253/ متعددة / كقوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُم ﴾[5] وقـوله تعـالى: ﴿ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ ﴾[6] وكـذلك في قـصة ثمـود، قـال تعـالى: ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ ﴾[7] وهــذا أصــرح مــن: ﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ ﴾[8] لجواز أن يقال: هذه الفاء هي الداخلة على: ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[9]، فإن قلـت: هـذا وارد علـيك فـيما تقدم من الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ﴾[10] وقوله تعـالى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ ﴾[11] فهلا قُلت فيه باحتمال جريان القولين في وقتين؟ قلت:

---

(1) سقطت من ج.
(2) طه من الآية: 71.
(3) الشعراء من الآية: 49.
(4) في ج كلاً.
(5) طه من الآية: 71.
(6) الأعراف من الآية: 124.
(7) قالوا: إنما أنت ... ما أنت إلا بشر مثلنا... الشعراء: 152- 153 بدون واو قالوا إنما أنت من المسحرين وما أنت إلا بشر مثلنا... الشعراء: 185، 186 بواو العطف.
(8) طه من الآية: 70.
(9) الشعراء من الآية: 49.
(10) طه من الآية: 66.
(11) الشعراء من الآية: 43.

لأن فرعون في مقام التهديد للسحرة وتوعدهم وهو مقام تأكيد، فلا يبعد تعدد وعيده لهم بألفاظٍ مختلفة الأساليب، أما قول موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ بَلۡ أَلۡقُواْ ﴾(8) فليس فيه هذا المعنى، فالذي يترجح أو يحصل القطع به أنه لم يكن إلا مرة واحدة. وإنما قلت يترجح ذلك؛ لأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يقل لهم ألقوا إلا إجابة لسؤالهم تعجيزاً لهم، وبدأتهم بالإلقاء هي أحبُّ إليهم، فعلها موسى مبالغة في النصفة وإقامة الحجة عليهم، وإشارة إلى أن ما عنده من المعجزة لا يتطرق إليه خوف الفوات بخلاف ما عندهم من السحر، وهم بإذنه لهم بالبداءة في الإلقاء لم يكن بهم حاجة إلى إذنٍ ثانٍ، واستئذانٍ آخر، لا يدرون ما وراءه. وإنما قلنا: أو يحصل القطع به بأنه لم تتكرر منه هذه المقالة لأمرين، أحدهما: أنه لو قال: ألقوا مرة أخرى فلا جائز أن يكون ذلك قبل قولهم: ﴿ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ ﴾[1]؛ إذ لا يحتاجون بعد قولهم: ألقوا إلى هذا، ولا جائز أن يكون بعد قوله: (بل ألقوا)، لأن الآية الكريمة دلَّت على أن الإلقاء وقع عقيب قوله: (بل ألقوا) لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمۡ ﴾[2] الآية: فإن كلاً من الفاء و إذا الفجائية يقتضي الفورية.

الثاني: أن ذلك لا يمكن وقوعه إلا في جواب كلامهم لأمرٍ يضيق عنه المحال ولا يخفى على الذكي المتأمل.

السادسة: وهي أيضاً كالفرع عن المسألة. لعلك تقول: ما الحكم في عكس هذه الصورة؟ وهي ذكر الآية التي ليست معطوفة بالحرف على كلام سابقٍ ليس من القرآن، مثل أن يقول: الشكر لله و ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[3] الآيات، قاصداً بها التلاوة، فالجواب أن هذا الفرع أيضاً لم أر فيه نقلاً، وقد وجدت من السُّنَّة ما يشهد للجواز فيه، وهو كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل[4] فإن فيه: فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيِّين

---

[1] طه من الآية: 65.

[2] طه من الآية: 66.

[3] الفاتحة: 1.

[4] عظيم الروم.

و ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[1] الآية. لا يقال: يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُرِد التلاوة؛ بل أراد مخاطبتهم بذلك لأمرين، أحدهما: أن العلماء رضي الله عنهم استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو، ولولا أن المراد التلاوة لما صح الاستدلال، وهم أعلم وفهمهم أقوم. الثاني: أنه لو كان كذلك لقال صلى الله عليه وسلم: (فإن توليتم) وفي الحديث: (فإن تولوا فقولوا: اشهدوا بأنا مسلمون[2] م. وإذا ساغ هذا الاستعمال فيحتمل أن يقال فيه بتقدير جملة محذوفة، والمعنى: فاقرأوا[3] يا أهل الكتاب تعالوا[4]. إلى هنا كلامه.

قال: وبقول عمر بن أبي ربيعة[5]:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا *** فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

أقول: ينمي: يزيد. نمى: ينمي. ونما: ينمو. والكاشِحُ: الذي يضمر لك العداوة و يُضِرْ بكسر الضاد، وتخفيف الراء، مضارع "ضَارَ" "ضَيْراً" بمعنى: "ضَرَّ". واستدلال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على الفارسي لجواز أن تكون "ما" شرطية، وتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة كتقدم النفي وأخويه.

قال: وجوز الزمخشري في: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴾[6] الآية، كون المعنى: "ومن الذي كنا منزلين" فجوز زيادتها مع المعرفة.

---

(1) الأَرِيسِيُّونَ: ج: أَرِيسِيٌّ، وَهُوَ الأَكَّارُ، أي الفلاح. فتح الباري: 1/ 57.

(2) آل عمران: 64.

(3) في ج "وأنزل".

(4) شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي لبهاء الدين ابن السبكي. ما نقله الدماميني في الصفحات العشر عن بهاء الدين مأخوذ من شرحه الطويل على مختصر ابن الحاجب الذي أشار إليه السيوطي في البغية: 1/ 343، وقال إنه شرع فيه، ولا توجد نسخة منه في (خ ق)، وإنما يوجد شرح لأخيه عبد الوهاب تاج الدين على هذا المختصر، وهو المسمى رفع الحاجب. في شرح مختصر ابن الحاجب في جزئين تامين: تحت عدد: 612.

(5) شاهد للكوفيين على زيادة "من" في الواجب. ديوان عمر ص: 167.

(6) يس: 28.

أقـول: لم أر هذا في الكشاف في تفسير سورة "يس"؛ بل فيه "في هذا المحل ما يقتضي أنَّ "ما" مـن قـوله: ﴿ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴾ (5) نافية، وذلك أنه قال ما نصه: "المعنى أن الله تعالى كفى أمرهم بصيحة ملك، ولم ينزل لإهلاكهم جنود السماء كما 254/ فعل يوم بدرٍ / والخندق: فإن قلت: وما معنى قوله: ﴿ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴾ قلت: معناه "وما كان يصح في حكمتنا أن ننزل في إهـلاك قـوم حبيب جنداً من السماء؛ وذلك لأن الله عز وجل أجرى هلاك كل قومٍ على بعـض الوجـوه دون بعـض، ومـا ذاك إلا بناءً على ما اقتضته الحكمة وأوجبته المصلحة، ألا تـرى قــوله: ﴿ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ﴾[1]، فـإن قلـت: فلـم أنزل الجنود من السماء يوم بدرٍ والخندق؟ قال تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ﴾[2] ﴿ بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[3] ﴿ بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾[4] ﴿ بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾[5]. قلـت: إنمـا كـان يكفي ملكٌ واحد، فقد أهلكت مدائن لوطٍ بريشةٍ من جناح جـبريل، وبـلاد ثمـود وقـوم صالح بصيحةٍ منه؛ ولكن الله تعالى فضَّل محمداً صلى الله عليه وسـلم بكـل شـيء علـى كـبار الأنبياء وأولـي العـزم مـن الرُسُـل، فضلاً (عَنْ) [6] حبيب الـنجار[7]. وأولاه[8] مـن أسـباب الكـرامة والإعزاز. ما لم يوله أحداً. فمن ذلك أنه أنزل له

---

(1) العنكبوت من الآية: 40.

(2) الأحزاب من الآية: 9.

(3) "فاستجاب لهم ربهم أني ممدكم بألف ..." الأنفال: 9.

(4) "ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة ..." آل عمران: 124.

(5) "يمددكم ربكم..." آل عمران: 125.

(6) في الأصل و"ج" "على".

(7) وحبيب النجار قيل هو المشار إليه في قوله تعالى: "وجاء من اقصى المدينة رجلٌ يسعى..." الآيات يس: 20، 21، 22، 23..... انظر القصة في جامع الأحكام للقرطبي: ج 15/ 17. دار إحياء التراث بيروت.

(8) في "ج" "وأولاده".

جنوداً من السماء، وكأنه أشار بقوله: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا ﴾[1] ﴿ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴾ (9) إلى أنَّ إنزال الجنود من عظائم الأمور التي لا يؤهَّل لها إلا مثلك، وما كنا نفعله بغيرك[2]. هذا كلامه برمته، وأنت تراه خالياً عما نقله المصنف عنه في هذه الآية، ولعله وقف على ذلك في موقع آخر، والله تعالى أعلم.

قال: وقال المخالفون: التقدير: "قد كان هو"[3] أي: كائن من جنس المطر.

أقول: يعني: أن ما كان وهو كائنٌ. و"مِنْ مَطرٍ" هو ظرفٌ مستقرٌ في محل نصب على الحال من ذلك الضمير، لا صفةٌ لـ"كائنٌ" المقدر على ما قد يتوهم من ظاهر هذا التقدير. وأجاب بعض المخالفين أيضاً بأنه وارد على سبيل الحكاية، فكأنه قيل: هل كان من مطر؟ فقيل: "قد كان من مطر" فزيدت في الموجب لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: "دعني من تمرتان".

قال: "وأجيب بأنهما[4] غير متأصلين في الظرفية، وأنهما في الأصل صفتان للزمان.

أقول: وأيضاً فالقبلية والبعدية لا تختصان بالزمان؛ بل تكونان للمكان أيضاً كما تقول: "داري قبل دارك، أو بعدها" فلهذا سهل دخول "مِنْ" عليهما عند البصريين.

قال: وسيأتي أنَّ "كَتَمَ" لا يتعدى بـ"مِنْ".

أقول: كأنه -رحمه الله- نسي أن يوفي بما وعد؛ فإنه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب أن "كَتَمَ" لا يتعدى بـ"مِنْ"، والأمر كما قاله، يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾[5]. وقال الشاعر[6]:

---

(1) يس: 28.

(2) الكشاف: 3/ 320 نقل كامل دون حذف أو تصرف.

(3) اي في قولهم: "قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ".

(4) اي: "قَبْلُ، وَبَعْدُ" المختلف في "مِنْ" الداخلة عليهما. وقول ابن هشام: "وأجيب" هو جواب عن الرد بأن "مِنْ" الزائدة لا تدخل على الزمن.

(5) النساء من الآية: 42.

(6) ديوان النابغة الذبياني: ص: 67 تح: أبو الفضل. وفيه وفي اللسان "مستكناً بدل" مستسرا". اللسان/ 12 كتم.

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بِالْجَمُومَيْنِ[1] سَاهِراً ** وَهَمَّيْنِ: هَمّاً مُسْتَتِراً، وَظَاهِرَا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيبُهَا ** وَوِرْدَ هُمُومٍ لَمْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا

"لَيْلاً" مفعول ثانٍ على حذف مضاف، أي: أمر ليل. ورأيت بخط شيخنا شمس الدين الغُمـاري[2] أحـد تلامذة أبي حيان ما نصه: "بالجمومين" حال منه، "ساهراً" حال من الفاعل، و "هَمَّيْنِ" عطف متقدم على "أحاديث" وأحاديث بدلٌ من المفعول الثاني ل "كَتَمْتُكَ"، والأول "الْكَافُ" ولا يكون "لَيْلاً" ظرفاً، لأنه لا يريد "كَتَمْتُكَ فِي ليلٍ بالجمومين" بل مفعول ثانٍ بتقدير: "أَمْرَ لَيْلٍ وَحَدِيثٍ" انتهى. قلت: الظاهر أن "بالجمومين" صفة، لا حال، ولا حاجة بنا إلى أن نجعل "هَمَّيْنِ" معطوفاً مقدماً على المعطوف عليه مع ما فيه من الشذوذ؛ إذ يمكن أن نجعله معطوفاً على "لَيْلاً". والمعنى: "كَتَمْتُكَ حديث ليل كائناً بالجمومين، وهمَّين آخرين". ونجعل أحاديث إما بدلاً من هذين ومن هنا تطرق الشيخ بهاء الدين السبكي[3] إلى الاعتراض على صاحب التلخيص حيث قال: "إن تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قد يكون لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى، نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[4] فإنه لو أخر (من آل 255/ فرعون) لتوهم / أن "مِنْ" صلة "يَكْتُمُ"[5]. فقال الشيخ بهاء الدين: "هذا غير صحيح؛ لأن هذا التوهم إنما يصح أن لو كان هذا الفعل يتعدى ب "مِنْ"، وليس كذلك؛ فإنه يتعدى بنفسه، فهذا الوهم محال، وما يقع في كلام الناس من تعدية "كَتَمَ" ب "مِنْ" فالظاهر أنه لا أصل له"[6] قلت: ليس في كلام صاحب التلخيص تصريح بأن

(1) والجَمُومَان: موضعان، او رَكِيَّتَان للماء. اللسان: "جمم".
(2) محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق الغماري المصري المالكي، النحوي شمس الدين، أخذ عن أبي حيان القراءات. قيل إنه تفَرَّدَ على رأس الثمانمائة خمسةُ علماء بخمسة علوم: البُلقيني بالفقه، والعراقي بالحديث، والغماري هذا بالنحو، والشيرازي باللغة.... توفي سنة: 782 هـ. بغية الوعاة: 1/ 230.
(3) تقدم التعريف به.
(4) غافر من الآية: 28.
(5) تلخيص المفتاح للقزويني الهامش الأعلى من شروح التلخيص: 2/ 163.
(6) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص 2/ 160.

كَتَمَ يتعدى ب مِنْ، إنما فيه أنه على تقدير التأخير يتوهم أن (من آل فرعون) صلةً ل يَكْتُمُ[1]، وهو صحيح على أن تكون مِنْ تعليلية، وهذا لا يمكن دفعه، وهو مخلٌّ بما قصد من كونه هو بنفسه من آل فرعون، والله تعالى أعلم.

---

[1] هامش الشروح: 2/ 163.

مَنْ

قال: ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها[1] الواو خلافاً لابن مالك، بدليل ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[2].

أقول: الذي قاله ابن مالك في التسهيل، في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرات إلى ذلك ما نصه: "ويكثر قيام "مَنْ" مقرونة بالواو، مقام النافي، فيجاء غالباً ب إلاّ قصداً للإيجاب[3] انتهى. وهذا نحو: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4]، ونحو: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[5]، إذ لو قُدِّر أن التركيب كان في الأصل هكذا: "ولا يغفر الذنوب إلا الله" "ولا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه" فقامت "مَنْ" المذكورة مقام النافي لصحّ، والمراد حاصل، وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف بآية الكرسي؛ لأن "مَنْ" استفهامية فيها، وإن أشربَت معنى النفي؛ إلا أنها ليست قائمة مقام النافي؛ إذ لا يصح أن يكون الأصل: "لا الذي يشفع عنده إلا بإذنه" حتى يقال إنها قامت مقام حرف النفي. على أنه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي أنها لا تقوم مقام النافي إلا بشرط أن تقترن بالواو. فإن كان المصنف أشار بالاعتراض إلى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم كما عرفت، وإن كان أشار إلى كلام آخر وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه، ولكن الشأن في وجوده، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

---

(1) أي: "مَنْ" الاستفهامية التي أشربت معنى النفي في نحو "مَنْ يَفْعَلُ هذا إلاّ زَيْدٌ".

(2) البقرة: 255.

(3) التسهيل ص: 243.

(4) آل عمران: 135.

(5) البقرة: 130.

قال: ولهذا دخلت عليها[1] "رُبَّ" في قوله[2]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ ** قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

أقول: إنضاج اللحم: جعله بالطبخ مستوياً يمكن أكله ويحسن، وهو هنا كناية عن نهاية الكمد الحاصل للقلب، أو استعارة، شبَّه تحسير القلب وإكماده بإنضاج اللحم الذي يؤكل، و"غيظاً" مصدر غاظه إذا أغضبه. قال ابن السكيت: "ولا يقال: أغاضه". كذا في الصحاح[3]، ووقع في القاموس أنه يقال: غاضه، وغيظه، وأغاظه[4]، وهو منصوب في البيت، إما [على][5] أنه مفعول لأجله، أي: أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه، أو على أنه تمييز عن النسبة، أي: أنضج غيظي إياه قلبه. ومحل مجرور "رُبَّ" رفع على الابتدائية، والخبر إما "قد تمنى"، "ولم يُطعْ" خبر ثانٍ. وإما "لم يُطعْ" و"قد تمنى" صفة.

قال: وقول حسان[6] رضي الله عنه:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ** حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أقول: مر إنشاد هذا البيت في الباء الموحدة، وسيأتي قريباً إنشاد صدره، والباء من "بنا" زائدة في مفعول "كفى" المتعدية لواحد، ومنه الحديث: كفى بالمرء كذباً أن يُحدِّث بكل ما سمع[7]. و"فضلاً" حال، وتنويه للتفخيم. و"حُبُّ النبي" فاعل، أي: فكفانا حب النبي حالة كونه فضلاً عظيماً. ولا يصح نصب "فضلاً" على أنه مفعول ثان ل "كفى" لفساد المعنى.

---

(1) أي: "مَنْ" النكرة الموصوفة.

(2) على أن "مَنْ" نكرة موصوفة ب "أنضجت". والبيت من قصيدة طويلة لسويد بن أبي كاهل المعمر المخضرم عاش على زمن الحجاج. وهو من شواهد ابن الشجري: 2/ 169، وابن يعيش: 4/ 11، والخزانة: 2/ 546، 3/ 119.

(3) الصحاح: 3/ "غيظ".

(4) القاموس: 3/ "الغيظ".

(5) سقطت من الأصل.

(6) أي: "على من هو غيرُنا". ينظر فصل الباء الموحدة. ص: 109 من المغني.

(7) صحيح مسلم: 1/ 8 دار الفكر بيروت وكنوز الحقائق في حديث خير الخلائق ص: 86.

قال: وقال الفرزدق[1]:

إنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا ** كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُورِ

أقول: حلَّت: نزلت، يقال: حل المكان، وحل به يحل. ويحل. كسراً وضماً. والأرحل هنا جمع: رحل، وهو مسكن الرجل. والجار والمجرور، والظرف كلاهما يتعلق ب 'مَمْطُورِ'، وهو صفة 'مَنْ' المجرور بالكاف.

قال: فخرَّجهما[2] على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت.

أقول: يمكن أن يُخرَّج بيت الفرزدق على أن 'مَنْ' موصولة حُذف صدر صلتها، أي: كالذي هو / ممطور بواديه بعد المحل. ف 'ممطور' خبرٌ، إلا أنه خُفض لمجاورته المخفوض. /256

قال: وقال: الزمخشري: إن قُدِّرَت 'أَلْ' في 'الناس'[3] للعهد فموصولة، مثل: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[4]، أو للجنس فموصوفة، مثل: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾[5].

ويحتاج إلى تأمل.

أقول: قال ابن المنير[6] في تفسيره: 'يحتمل أن يكون رأى أن العهد بالموصولة أشبه؛ لأن تعريف الموصول عهدي، وأما إذا كانت اللام للجنس فلا عهد ولا تعريف، فناسب

---

(1) الشاهد فيه أن 'مَنْ' نكرة موصوفة ب 'ممطور'، أي: كشخص ممطور. وهو من قصيدة للفرزدق مدح بها يزيد بن عبد الملك، وهجا يزيد بن المهلب: ديوان الفرزدق ص: 263، والكتاب: 1/ 269.
قوله: إني وإياك: خطاب ليزيد بن عبد الملك. والمعنى: إني إذا حططت رحالي إليك، كرجل كان واديه ممحلا، فمطر. شرح الأبيات للبغدادي: 5/ 337.

(2) يريد الكسائي الذي خَرَّجَ 'مَنْ' في البيتين: 'فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا' وبيت الفرزدق هذا، لأن 'مَنْ' عنده لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات.

(3) يريد كلمة 'الناس' في الآية: 'ومن الناس من يقول آمنا بالله'. البقرة من الآية: 8.

(4) التوبة: 61.

(5) الأحزاب من الآية: 23. الكشاف: 1/ 167، 168.

(6) تقدم التعريف به.

ذلـك الموصـوفة؛ لأنهـا نكـرة، فاستبعد أن يكون المنكور بعض العهد[1]. وقال التفتازاني في حاشـيته علـى الكـشاف: "فـإن قـيل: مـا وجـه هـذا التخصيص، ولِمَ لا يجوز: أن تكون "مَنْ" موصـولة علـى تقديـر الجـنس، وموصـوفة علـى تقديـر العهـد؟ قلـنا: مبـناه علـى المناسبة والاسـتعمال. أمـا المناسـبة، فـلأن الجنس لإبهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها. والعهد لتعيينه يناسـب الموصـولة لتعـريفها. وهذا أقرب مما قاله ابن المنير. وأما الاستعمال؛ فلأن الشائع في مـثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة إذا جُعل بعضاً من الجنس كقوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ ﴾[2] الآيـة: والموصـول مـع الـصلة إذا جُعـل بعضاً من المعهود، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[3] والقـرآن يفسر بعضه بعضا. وقد يقال: إن العلم بالجنس لا يـستلزم العلـم بأبعاضـه، فـتكون باقـية علـى التنكير، ويكون المعبَّر بها عن البعض نكرة موصـوفة، وعهـد الكـل يستلزم أبعاضه فتكون موصولة. وهذا أيضاً بعد تسليمه إنما يتم بما ذكـرنا مـن وجه المناسبة، وإلا، فلا امتناع في أن يعبَّر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد إلى تعيينه، وفي أن يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبَّر عنه بلفظ المعرفة[4].

قال: وذلك عند أبي علي. قاله في قوله[5]:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

---

(1) لم أعثر على تفسير ابن المنير.

(2) الأحزاب من الآية: 23.

(3) التوبة: 61.

(4) حاشية التفتازاني على الكشاف ص: 57، 58. وفيها: "... وهكذا. كما قال الإمام المرزوقي في قوله:

وَلَكِنْ عَدَتْنِي مِنْ هَوَاكَ صَبَابَةٌ ** كَمَا كُنْتُ أَلْقَى مِنك إذ أنا مُطْلَقُ

إن الأجود أن تكون "ما" موصوفة؛ لا موصولة، أي: عدتني صبابة شبه صبابة...".

(5) الشاهد فيه أن "مَنْ" عند أبي علي الفارسي نكرةٌ تامةٌ. ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه. وهو من شواهد الخزانة: 4/ 115، والهمع: 1/ 92، 2/ 86.

واللسان "زكا".

أقول: هذا عجز بيتٍ، صدره:

وَنِعْمَ مَزْ كَأَمَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وقبله:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوْ أُرَاعُ بِهِ ** وَقَدْ زَكَأْتُ[1] إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ

وقد أنشد المصنف الصدر الأول في أوائل الباب الثالث[2]، وأنشد البيتين بكمالهما فيه(3)، حيث ترجم بقوله: "هل يتعلقان بالفعل؟(3). وسيأتي الكلام عليهما هناك.

قال: ويحتاج إلى [تقدير][3] "هو ثالث،[4] يكون مخصوصاً بالمدح. ١

أقول: ويحتاج إلى تقدير "هو" رابع على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف، فإن قلت: "هو" كلمة أريد بها لفظها، فكيف وُصفت بقوله: "ثالث" وهو نكرة؟. قلت: قد سبق نظيره، وأسلفنا أن العلم قد يُنكَّر، كما في قولك: "مررت بسيبويه، وسيبويه آخر" أي: ورجل آخر مسمى ب "سيبويه" كذلك هذا، أي: ويحتاج إلى لفظٍ ثالثٍ مسمى ب "هُوَ".

قال: وقوله:[5]

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

---

(1) في اللسان: "زكأ: زكأ إليه: استند.

(2) المغني: 2/ 435، 437.

(3) سقطت من الأصل ومن "ج".

(4) على القول بأن "مَنْ" موصول فاعل في الشاهد السابق: "ونعم من هو في سر وإعلان"، أي: نعم من هو هو في سر وإعلان"، والظرف متعلق بالمحذوف، لأن فيه معنى الفعل، أي: ونعم من هو الثابت في حالتي السر والإعلان" وهذا التقدير يحتاج إلى "هو" آخر كما قال ابن هشام، وإلى "هو" رابع كما قال الشارح.

(5) الشاهد فيه أن "مَنْ" عند الكسائي زائدة، والبيت من معلقة عنترة والمشهور في رواية شراح المعلقات.
"يا شاة ما قنص" و "ما" زائدة وهذه لا خلاف في جواز زيادتها، شرح المعلقات للزوزني ص: 210، دار القاموس الحديث بيروت.

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ، لعنترة، عَجُزُهُ:

حَرُمَتْ عَلَيَّ، وَلَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

يَتعَجَّبُ مِنْ حُسْنِهَا وَجَمَالِهَا والشَّاةُ: كِنَايَةٌ عَنْ المَرأةِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهَا زَوْجَةَ أَبِيهِ، يَقُولُ: حَرُمَ عَلَيَّ تَزَوّجُهَا لِتَزَوُّجِ أَبِي إِيَّاهَا، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمْ، أَيْ: لَيْتَ أَبِي لَمْ يَتَزَوْجهَا حَتَّى كَانَتْ تَحِلُّ لِي، وَقِيلَ: أَرَادَ أَنَّهَا حَرُمَتْ عَلَيْهِ بِاشْتِبَاكِ الحَرْبِ بَيْنَ قَبِيلَتِهَا وَقَبِيلَته، فَتَمَنَّى الصّلْحَ وَعَدَمَ الحَرْبِ بَيْنَ القَبِيلَتَيْنِ لِيَتَأتَى لَهُ تَزَوّجُهَا وَقَد أَنْشَدَنِي شَيْخُنَا شَمْسُ الدينِ الغُمَارِيُّ[1] رَحِمَهُ اللهُ- إِجَازَةً، قَالَ: أَنْشَدَنِي أَبُو حَيَّانَ، قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبو جَعْفَر بْن الزُّبَيْر[2]، قَالَ: أَنشَدَنِي القَاضِي أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ عُمَرَ الفَاسِيُّ[3] لِنَفْسِهِ وَقَدْ أُهْدِيَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَوَجَدَهَا ابْنَةَ سُرِّيَّةٍ كَانَ تَسَرَّاهَا، فَرَدَّهَا، وكَتَبَ إِلى مُهْدِيها:

يَا مُهْدِيَ الرَّشَا الَّذِي الْحَاظُهُ ... تَرَكَتْ فُؤَادِي نُصْبَ تِلْكَ الأَسْهُمِ
رَيْحَانَةٌ كُلُّ المُنَى فِي شَمِّهَا ... لَوْلا المُهَيْمِنُ، وَاجْتِنَابُ المَحْرَمِ
مَا عَنْ قِلىً صُرِفَتْ إِلَيْكَ وَإِنَّماَ ... صَيْدُ الغَزَالَةِ لَمْ يُبَح لِلمُحْرِمِ
إِنَّ الغَزَالَةَ قَدْ عَلِمْنَا سِرَّهَا ... قَبْلَ المَهَاةِ وَلَيْتَنَا لَمْ نَعْلَمِ

---

(1) تقدم التعريف به في ص254 من الأصل.

(2) احمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي أبو جعفر الغرناطي انتهت إليه الرياسة بها في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول، من كتبه صلة الصلة، وصل به صلة ابن بشكوال، وملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل والبرهان في ترتيب سور القرآن ت708هـ الإحاطة: 1/ 72، والدرر الكامنة: 1/ 84، وشذرات الذهب: 6/ 16، والأعلام: 1/ 86.

(3) هو القاضي الأديب الشهير أبو حفص عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر السلمي الأغماتي، ولد بأغمات وسكن فاس، ويعرف بابن عمر نسبة إلى جده الأعلى من بيت علم وحسب، ولد في حدود 530هـ وولي قضاء تلمسان ومدينة فاس، ثم أغمات، ثم اشبيلية، التي توفي بها سنة 603، وقيل: 304، سلسلة مشاهير رجال المغرب لعبد الله كنون رقم (30)، ص8، 19 مطابع دار الكتاب اللبناني، بدون تاريخ، والأعلام: 5/ 52، وفيه أن أصله من جزيرة شقورة بالأندلس، وجذوة الاقتباس القسم الثاني (ع – ي)، ص 496.

يَـا وَيْـحَ عَنْتَـرَةٍ يَقُـولُ وَشَـفَّهُ   مَـا شَـفَّنِي فَـشَدا وَلَـمْ يَـتَكَلَّمِ

يَا شَـاةَ مَـنْ قَـنَصٍ لِمَـنْ حَلَّـتْ لَهُ   حَـرُمَتْ عَلَـيَّ، وَلَيْـتَهَا لَـمْ تَحْـرُمْ

قَالَ: وَقَوْلُهُ[1]:

أَلُ الزُّبَيْـرِ سَـنَامُ المَجْـدِ، قَـدْ عَلِمَتْ   ذَاكَ القَـبَائِلُ وَالأَثْـرَوْنَ مَـنْ عَـدَدَا

أَقُـولُ: المُـرَادُ بِالزُّبَيْـرِ هُـنَا: الزُّبَيْرُ بنُ العَوَّامِ حَوَارِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وابْنُ عَمَّتِهِ صَفِيَّةَ وابْـنُ أَخِـي خدِيجَةَ وَأَوَّلُ مَنْ سَلَّ سيفا فِي سَبِيلِ اللهِ، أُسْتُشهِدَ يَوْمَ الجَمَلِ سَنَةَ سِتٍّ وثلاثينَ فِـي جُمَـادَى الأُولَـى، وَسَـنَامُ المَجْـدِ بفَـتْحِ الـسِينِ المهملـةِ: أَعْلاَهُ، أُسْتُعِيرَ مِنْ سنَامِ البَعِيرِ، وعَلِمَـتْ بمَعْنَـى: عَـرَفَتْ، وإلاَّ لَـزِمَ حَـذْفُ المفعـولِ الثاني، والمرادُ بالقبائِلِ، قَبائلُ العَرَبِ، الـواحِدَةُ قَبِـيلَةٌ، وهُـمْ بَنُو أَبٍ وَاحِدٍ وَ الأَثْرَوْنَ قالَ الجَوْهَرِيُّ: وَالثَّرْوَةُ: كَثْرَةُ العَدَدِ[2]، وهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى سَنَامِ المَجْدِ، لا عَلَى القَبَائِلِ.

---

(1) فـيه أن مَـن زائـدة عـند الكـسائي، ويـؤكد زيـادة مَن رواية البيت ب والأثرون ما عددا، والبيت في شرح القصائد السبع ص353 للانباري، وأمالي ابن الشجري: (2/ 312)، والخزانة: (2/ 548).

(2) الصحاح: 6/ ثرا.

"مَهْمَا"

قَالَ: بِدَلِيلِ قَوْلِ زُهَيْرٍ[1]**:**

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

أَقُولُ: مَرَّ إِنْشَادُ البَيْتِ وَالكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ "مِنْ" الجَارَّةِ الزَّائِدَةِ[2].

قَالَ: واستَدَلَّ بِقَوْلِهِ[3]**:**

قَدْ أُوبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ ... مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

أَقُولُ: أُوبِيت: مُنِعَتْ، مِنْ بَابِ الإِفْعَالِ، يُقَالُ: أَبِي فُلَانٌ المَاءَ أَيْ: امْتَنَعَ مِنْ شُرْبِهِ وَأَبَيْتُهُ أَنَا بِالمَدِّ، أَيْ: مَنَعْتُهُ شُرْبَهُ وَ ضَاوِيَةٌ: نَحِيفَةٌ وَالبَارِقُ (سَحَابٌ ذُو بَرْقٍ وَتَشِم: تَنْظُرُ إِلَى البَرْقِ)[4] أَيْنَ يُمْطِرُ.

قَالَ: وَإِمَّا مُبْتَدأٌ[5]**، وَاسْمُ "تَكُنْ" ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهَا وَالظَّرْفُ خَبَرٌ وَأَنَّثَ ضَمِيرَهَا: لأَنَّهُ "الخَلِيقَةُ" فِي المَعْنَى.**

أَقُولُ: هَذا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ "تَكُنْ" بِالمُثَنَّاةِ الفَوْقِيَّةِ، وقَدْ أَسْلَفْنَا كَلَامَ اليَمَنِيِّ[6]، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّه بِالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ، وذَلِكَ خِلَافُ ما قَالَهُ المصنِّفُ، ولَعَلَّ فِيه رِوَايَتَيْنِ بِالفوقيَةِ والتحتيةِ.

---

(1) شرح شعر زهير، صنعة ثعلب ص: 37، ت ح: قباوة.

(2) ينظر فصل: "منْ الزائدة ص248، من الأصل.

(3) فيه أن السهيلي استدل به على حرفية "مهما" وهو من قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي المخضرم، ديوان الهذليين: 1/ 198، والخزانة: 3/ 453.

(4) ساقط من "ج".

(5) اي: "مهما" في بيت زهير.

(6) فصل: "مِنْ الزائدة ص: 248 من الأصل.

قال: كقوله[1]:

لِمَا نَسَجتها مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْالِ

أَقُولُ: هَذا عَجزُ بَيْتٍ لأمْرِئِ القَيْسِ صَدْرُهُ

فَتوُضِح فَالِمقْرَاةَ لَم يعفُ رَسْمُهَا

وقَبْلَهُ مَطْلَعُ المُعَلَّقَةِ:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيب وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

تُوضِحُ وَالمِقْرَاةُ بِكَسْرِ الميمِ: مَوْضِعَانِ وَلَمْ يَعْفُ: لَمْ يُمْحَ وَرَسْمُهَا: مَا لَصِقَ بِالأَرْضِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ على أنَّهُ فاعِلُ يُعفُ وَالجَنُوبُ: رِيحٌ تُخَالِفُ رِيحَ الشَّمَال، مَهبّتُهَا مِنْ مطْلَعِ الثُّرَيَّا كَذَا فِي القَامُوسِ[2]، وفيهِ أيْضاً: والشَّمَالُ بالفَتْحِ ويُكْسَرُ: الريحُ التي تَهُبُّ مَنْ قبلِ الحِجْرِ، أوْ مَا اِسْتَقْبَلَكَ عَنْ يَمِينكَ وأنْتَ مُستَقْبِلٌ والصَّحِيحُ أنَّهُ مَا مَهَبَّتهُ بَيْنَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ وبَنَاتِ نعشٍ، أوْ مِنْ مَطْلَعِ الشَّمْسِ إلى مَسْقَطِ النَّسْرِ الطَّائِرِ، ويَكُونُ اسماً وَصِفَةً، ولا تَكَادُ تَهُبُّ لَيْلاً[3]، ويُقَالُ فِيها شَمْألٌ بميمٍ ساكنةٍ فهمزةٍ مفتوحةٍ كَمَا فِي البَيْتِ وَنَسجُ الرِّيحَيْنِ الدَّارَ: اختلافُهُمَا عَلَيْهَا، فَهذِهِ تَستُرُ الآثارَ بالتُّرابِ، والأُخرَى [تُزِيلُهُ][4] عَنْهَا، فَلا يَذْهَبُ الأثرُ، وقِيلَ مَعْنَاهُ: لَمْ يَنْحَصِرْ سَبَبُ مَحْوِهَا في نَسج الرِّيحِ؛ بَلْ لَهُ أَسْبَابٌ كَمَرِّ السِّنِينَ، وتَرادُفِ الأَمْطَارِ وغَيْرِ ذَلِكَ، وَقِيلَ بَلْ مَعْنَاهُ: لَمْ يَعْفُ رَسْمُ حُبِّها مِنْ قَلْبي وإِنْ

---

[1] الشاهد فيه أن مِنْ جَنُوبٍ بيان وتفسير للضمير المستتر في نَسجتْ شرح المعلقات السبع للزوزني ص: 8، والخزانة: 4/ 397.

[2] القاموس: 1/ الجنبْ

[3] القاموس: 3/ الشمالْ

[4] سقطت من الأصل.

نَسجَتْها الرِّيحَان، والاستِشْهَادُ بِهَذَا البَيْتِ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ أنَّثَ الضمير العائد على "مَا" لَمَّا فَسَّرَهُ بِالمُؤنَّثِ، وهُوَ الرِّيحُ الجَنُوبُ والشَّمَالُ كَمَا أنَّثَ الضَّمِيرَ العائد على "مَهْمَا" لَمَّا فَسَّرَهُ بِمُؤنَّثٍ، وهُوَ "خَلِيقَةٌ".

قَالَ: وَهِيَ بَسِيطَةٌ لا مُرَكَّبَةٌ مِنْ "مَهْ" وَمَا الشَّرطِيَّةِ وَلاَ مِنْ مَا الشَّرْطِيَّةِ وَ "مَا" الزَّائِدَةِ ثُمَّ أُبْدِلَتِ "الهَاءُ" مِنَ الأَلِفِ الأُولَى دَفْعاً لِلتَّكْرارِ خِلاَفاً لِزَاعِمِي ذَلِكَ.

أَقُولُ: القَوْلُ بِالبَسَاطَةِ مَذْهَبُ الجُمْهُورِ والقَوْلُ الثَّانِي مَذْكُورٌ ولاَ أعْرِفُ قَائِلَهُ والقَوْلُ الثَّالِثُ مَذْهَبُ الخَلِيلِ، قَالَ المُصنِّفُ فِي حَواشِيهِ على التَّسْهيل: يَنْبَغِي لِمَنْ قَالَ بِالبَسَاطَةِ أنْ يَكْتُبَ "مَهْمَى" بِالْيَاءِ ولِمَنْ قَالَ أصْلُهَا "مَا"، مَا أنْ يَكْتُبَها بِالأَلِفِ قُلْتُ: 258/ وَكَذَا إذَا قِيلَ أصْلُهما: / "مَهْ" وَ "مَا" قِيلَ ومَهْمَا أعَمُّ مِنْ "مَا" بِمَعْنَى أيُّ مِنَ الأَشْيَاءِ، حَقِيراً[1] أوْ كَبيراً، قَلِيلاً أوْ كَثيراً بِحَيْثُ لاَ يَخْرُجُ عَنْهُ البَعْضُ ولا يُسْتَثْنَى قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ: واخْتَلَفُوا فِيه، فَقِيلَ كَلِمَةٌ بِرَأسِهَا مَوْضُوعَةٌ لِزِيَادَةِ التَّعْمِيمِ، فَوَجْهُ كَوْنِهَا أعَمَّ هُوَ الوَضْعُ وَالمُنَاسَبَةُ على مَا قِيلَ: إنَّ الزِّيَادَةَ فِي البِنَاءِ للزِيَادَةِ فِي المَعْنَى، وقِيلَ: بِمَعْنَى "أكْفُفْ" وَ "مَا" هِيَ الشَّرْطِيَّةُ والمَعْنَى: أكْفُفْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا تَفْعَلْ أفْعَلْ فَتُفِيدُ أنَّهُ ما مِنْ شَيْءٍ تَفْعَلُهُ إلاَّ وأنَا أفْعَلُهُ عُمُوماً فَوْقَ الخَالِي عَنِ الأَمْرِ بالكَفِّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ فَالشَّرْطِيَّةُ هِيَ الثَّانِيَةُ"[2].

وَقَالَ الخَلِيلُ: أصْلُهَا "مَا" "مَا" عَلى أنَّ الأُولَى هِيَ الشَّرْطِيَّةُ، والثَّانِيَةَ إبْهَامِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا لِزِيَادَةِ التَّعْمِيمِ كَمَا فِي "مَتَى مَا" و "أيْنَمَا"، وغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ وأنْشَدَ لِحَاتِمٍ[3]:

وَإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أجْمَعَا

---

(1) في الأصل "حقير أو كبير".

(2) التفتازاني، حاشيته على الكشاف ص: 500، 501 رقم: 36 خ ق.

(3) الشاهد فيه أن ابن مالك زعم أن "مهما" فيه ظرف زمان نص على ذلك في شرح الكافية: 2/ 285، 286 ورده ابنه، ورجع تقديرها بالمصدر على معنى أي إعطاء قليلاً أو كثيراً تعطى بطنك سؤله، لكن تتعين المصدرية لأن في الظرفية شذوذاً، شرح أبيات المغني للبغدادي، 5/ 350، وفيه أن رواية ابن جني في إعراب الحماسة، ورواية القالي في أماليه: 2/ 320: "وإنك إن أعطيت بطنك" وحينئذ لا شاهد فيه وكذلك رواية ديوانه: ص100 – كرم بستاني – دار صادر بيروت 1953 وهو من شواهد الهمع: 2/ 57 والبيان والتبيين: 3/ 308، وحاشية الصبان: 4/ 12، والجنى الداني، ص: 610.

أَقُـولُ: حَـاتِمٌ المَذْكُـورُ هُـوَ حَاتِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ الطَّائِيُّ، الجَوَادُ المَشْهُورُ، وَالِدُ عَـدِيٍّ الصَّحَابِيُّ وهَذَا البَيْتُ مِنْ الحِكَمِ فَإِنَّ الإنْسَانَ مَتَى مَالَ مَع بَطْنِهِ، فَأَنَالَهَا كُلَّ مَا تَشْتَهِيهِ مِنْ المَطَاعِمِ والمَشَارِبِ وقَعَ فِي المَحْذُورِ وارتَكَبَ مَا يُذَمُّ عَلَيْهِ شَرْعَاً، وَكَذَا مَتَى مَالَ مَعَ فَرْجِهِ فَأَنَـا لَـهُ كُـلَّ مـا يَـشْتَهِيهِ وَقَعَ فِي الزِّنَا بلا شَكٍّ، فَنَالَ الذَّمَّ وَبَاءَ بِالإِثْمِ وَ السُّؤْلُ بِضَمِّ السِّيْنِ وإِسْكَانِ الهمزةِ، وتُخَفَّفُ بِإِبْدَالِهَا واواً وَهُوَ ما يسْأَلُهُ الإِنْسَانُ.

قَالَ: واسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ[1]:

مَهْمَـــا لِـــيَ اللَّـــيْلَةَ مَهْمَالِـــيَهْ   أَوْدَى بِنَعْلَـــــيَّ وَسِـــــرْبَالِيَهْ

أَقُـولُ هَـذَا بَـيْتٌ واحِـدٌ مُقَفَّـىً مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ مِنْ عَرُضِهِ الأُولَى المَطْوِيَّةِ المَكْشُوفَةِ وَضَرْبِهَا الثَّانِي المُمَاثِلِ لَهَا، وقَدْ مَرَّ إِنْشَادُ هَذا البَيْتِ وَالكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ البَاءِ المُفْرَدَةِ[2].

قَالَ: مِن المُشْكِلِ قَوْلُ الشَّاطِبِيِّ[3] رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرَحِمَهُ:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً

أَقُولُ: هَذا صَدْرُ بَيْتٍ، عَجُزُهُ[4]:

لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلاً

وَلَـسْتَ مُبَـسْمِلاً جَوَابُ الشَّرْط حُذِفَ مِنْهُ الفَاءُ ضَرورَةً وَهُوَ خَبَرٌ فِي مَعْنَى النَّهْيِ، أَيْ: فَـلاَ تُبَـسْمِلْ وَقَـوْلُهُ: لِتَنْـزِيْلِهَا بِالسَّيْفِ تَعْلِيلٌ لِتَرْكِ البَسْمَلَةِ، وَ بِالسَّيْفِ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ فِي

---

(1) الـشاهد فيه أن جماعة منهم ابن مالك، زعموا أن مهما لي مبتدأ وخبر وقال ابن مالك في التـسهيل ص236، وربما استفهم بـ مهما.

(2) فصل الباء المفردة ص: 76 من الأصل.

(3) هـو القاسم بْنُ فِيْرَةَ بْن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي المقرئ النحوي الضرير، صاحب القصيدة المشهورة في القراءات والرائية في الرسم توفي سنة: 590هـ بغية الوعاة: 2/ 260 ت محمد أبو الفضل.

(4) الـضمير في تـصلها يعـود علـى براءة شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي، ص48، مطبعة عبد الرحمن محمد، لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية القاهرة.

مَحَـلُّ نـصْبٍ على الْحَالِ مِن الْمُضَافِ إلَيْهِ في قَوْلِهِ: لِتَنْزِيلهَا، أيْ مُلْتَبِسَةَ بِالسَّيْفِ، يُشِيرُ إلى مَا رُوِيَ عَـنْ ابْـنِ عَـبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُمَا أنَّهُ سَأَلَ عَلِياً كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ لِمَ لَمْ تُكْتَبْ فِي بُرَاءَةٍ، بِـسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ: لأنَّ البَسْمَلَةَ أمَانٌ وبَرَاءَةٌ لَيْسَ فِيها أمَانٌ، نَزلَتْ بالسَّيفِ[1]، فَـإنْ قُلْـتَ: بِمَاذا يَتَعَلَّقُ لِتَنْزِيلِهَا؛ إذْ يَمْتَنِعُ أنْ يُعَلَّقَ ب لَيْسَ؛ لأنَّها لا دَلاَلَةَ لَهَا عَلَى الحَدَثِ، وَلَوْ سُلِّمَ أنَّ لها دَلاَلَةً عَلَيْهِ امْتَنَعَ لِوُقُوعِها جَوَاباً للشَّرْطِ، وَلاَ يَتَقدَّمُ ما فِي حَيِّزِهِ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: يَتَعَلَّقُ بِمَحْذوفٍ، أيْ: تُرِكَ ذَلِكَ لِتَنْزِيلِهَا بالسَّيْفِ، والجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ.

قَالَ: فَإنْ قِيلَ: قَدِّرْ مَهْمَا وَاقِعَةً عَلى بَرَاءَةً.

أَقُولُ: لَـكَ إثْـبَاتُ التَّـنْوِينِ في بَـرَاءَةٌ لِغَـرَضِ الحِكَايَةِ، وتَكُون حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ نَصْبٍ مَحْكِيَّةً أيْـضاً،وفَتْحَةُ الإعرابِ مُقَدَّرَةً، ولَكَ فَتْحُ التَّنوينِ مُعْرِضاً عَنِ الحِكَايَةِ، فَتَكُونُ الفَتْحَةُ المَلْفُـوظُ بِهَـا فَـتْحَةَ إعْـرَابٍ، وَهِيَ عَلاَمَةُ الجَرِّ هُنَا: إذْ بَرَاءَةٌ أُرِيدَ بِهَا اللَّفْظُ؛ فَهِيَ عَلَم فيهِ تاءُ التَّأنيثِ، فَيَمْتَنِع مِنْ الصَّرْفِ، وَهَذا ظَاهِرٌ لا خَفَاءَ بِهِ.

قَالَ: وَهَذِهِ[2] بِخِلاَفِهَا فِي قَوْلِهِ[3]:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أوَاخِرِ سُورَةٍ

أَقُولُ: هَذا صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ الشَّاطِبِيَّةِ أيْضاً، عَجزُهُ:

فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلاَ

وَالأَوَاخِـرُ: صِـفَةُ الْكَلِمَاتِ لَكِنَّهُ جَمْعٌ فِي مَوْضِعِ مُفْرَدٍ، أيْ: آخِرِ سُورةٍ وقَوْلُهُ: فَلاَ تَقِفَـنَّ الدَّهْـرَ جَـوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ نَهْيٌ نُصِبَ تُثْقُلاَ في جَوَابِهِ بإضْمَارِ أنْ بَعْدَ الْفَاءِ وَ الدَّهْرَ

---

(1) في معاني القرآن للزجاج، 2/ 427: سئل أبي بن كعب: ما بال براءة لم تفتتح ب باسم الله الرحمن الرحيم فقال:لأنها نزلت في آخر ما نزل من القرآن، وكان رسول الله ﷺ يأمر في أول كل سورة ب باسم الله الرحمن الرحيم، ولم يأمر في سورة براءة بذلك، فضمت إلى سورة الأنفال لشبهها بها.

أورد السيوطي الحديث في الإتقان: (1/ 67) باختصار بعض الكلمات عن المستدرك.

(2) اي: مهما في قوله: وَمَهْمَا تَصِلْهَا او بَدَأْتَ براءةً.

(3) شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي، ص: 49.

ظَـرفٌ، وَمَعْنَـى تَثْـقُلاً أي فتـستثقل وَيُتَبـرَّم بـكَ، لأَنَّ البَـسْمَلَةَ لأوائِـلِ 259/ الـسُّوَر، لا لأَوَاخِـرِهَا، قـالَ/ الفَاسِيُّ[1]: إِعْلَمْ أَنَّ القَارِئَ مُخَيَّرٌ فِي قِرَاءَتِهِ في الفَصْلِ بالبَسْمَلَةِ بَيْن ثَلاثَةِ أَوْجُـهٍ، أَحَـدُهَا: أَنْ يَقِـفَ عَلـى البَسْمَلَةِ؛ لأَنَّ الوَقْفَ عَلَيْها تامٌّ إن اعْتَقَدَ أَنَّ البَسْمَلَةَ آيَةٌ مِنَ الـسُّورَةِ، وإنْ لَـمْ يَعْتَقِدْ فَالوَقْفُ آكَدُ والثّاني: أَنْ يَصِلَ آخِرَ السورةِ بالبسملةِ والبسملة بأوَّل الـسُّورةِ؛ لأَنَّ وَصْـلَ القـرآنِ بَعْـضهُ بِـبَعْضٍ جَائِـزٌ، إلاّ مَـا يُـؤَدِي وَصْـلَهُ إلى القُبْحِ، كَوَصْلِ ﴿أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾[2] بِمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾[3] والثَّالِثُ: أَنْ يَقِـفَ عَلـى آخـرِ السُّورةِ، ثُمَّ يَصل البَسْمَلَة بأول السُّورةِ، وَهَذا الوَجْهُ هُوَ المُخْتَارُ لِمَا فِيه مِنْ الإِشْعَارِ بِأَنَّها مِنْ المُستَأنفةِ، فَأمَّا عَكْسُ هَذا الوَجْهِ، وَهُوَ أَنْ تُوصَلَ البَسْملَةُ بآخِرِ السُورةِ وَيُوقَفُ عَلَيْها ثُمَّ يُبْدَأُ بالسُّورَةِ، فَغَيْرُ جائِزٍ[4].

قالَ: وَأما هُنَا[5] فيَتعيَّنُ كَوْنُهَا[6] ظَرْفًا لِـ تَصِلْ بِتَقْدِيرِ: وَأَيَّ وَقْتٍ تَصِلْ بَراءَةَ أَوْ مَفعُولاً بِهِ حُذِفَ عَامِلُهُ[7].

أَقُـولُ: لاَ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَبَارَةً عن المَصْدَرِ، فَيَكُونُ في مَحَلِّ نصْبٍ بِـ تُصِلْ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ بِمَعْنَى: أَيُّ وَصْلٍ تُصِلُ سَوَاءٌ كَانَ بِآخِرِ سُورَةٍ، أَوْ بِآخِرِ آيَةٍ (وإنْ تَـرْكَ البَـسْمَلَةِ في بَـرَاءَةِ مَطْلُـوبٌ سَوَاءٌ ابْتَدَأْتَ بِهَا، أَيْ وَصَلْتَهَا بِآخِرِ سُورَةٍ، أَيُّ سُورَةٍ كَانَـتْ الأَنْفَـالَ، أَوْ غَيْـرَهَا أَوْ وَصَلْتَهَا بِآخِرِ)[8] آيَةٍ مِنْ أي سُورَةٍ كَانَتْ وَقَوْلُ بَعْض شَارِحي الشَّاطِبيَّةِ: إِنَّ المُرَادَ وَصْلُهَا بِآخِرِ الأَنْفَالِ، قُصُورٌ.

---

(1) هو محمد بن حسن بن محمد بن يوسف أبو عبد الله الفاسي نزيل حلب، ولد بفاس بعد الثمانين وخمسمائة، من حفاظ حرز الأماني قال الذهبي: كان إماماً متقناً ذكياً واسع العلم كثيراً لمحفوظ بصيراً بالقراءات وعللها، مشهوراً وشاذها، خبيراً باللغـة... أخـذ عنه خلـق كـثير،... قال: وشرحه الشاطبية في غاية الحسن، توفي سنة: 656هـ بحلب، غاية النهاية: (2/ 122، 123).

(2) غافر، آخر الآية: 5، وهي: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

(3) غافر، أول آية: 6.

(4) لم اعثر على شرح الشاطبية للفاسي.

(5) اي في قول الشاطبي: وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أواخِرِ سُورَةٍ.

(6) اي: مهما.

(7) اي: ومهما تفعل.

(8) ساقط من ج.

قَالَ: عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ[1]:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ[2]   جِهَاراً، فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوِدِّ

أَقُولُ: هَذا مِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ علىَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِضْمَارُ الفَضْلَةِ المُسْتَغْنَى عَنْهَا مَعَ العَامِلِ المُلْغَى، نُحوُ: ضَربتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَهُوَ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ، وَالجُمْهُورُ يُوجِبُونَ الحَذْفَ؛ لأَنَّـهُ يَلْـزمُ عَلَيْهِ الإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ، لاَ لِحَاجَةٍ، إِذ الفَرْضُ أَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَلَمْ يُوجِبْهُ ابْنُ مَالِكٍ؛ بَلْ قَالَ: الحَذْفُ أَوْلَى، والإِثْبَاتُ قَلِيلٌ[3] وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ لِرَأْيِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

---

(1) الشاهد أنه ذكَرَ ضمير المفعول في ترضيه وكان الأولى تركه، لم يعرف قائل البيت، وهو من شواهد الشذوذ، ص: 423، والعيني: 3/ 21، والهمع: 2/ 110.

(2) في الأصل صاحباً.

(3) التسهيل ص: 86.

"مَـعَ"

قَالَ: اِسْمٌ بِدَلِيلِ التَّنْوِينِ فِي قَوْلِكَ، مَعاً وَدُخُولِ الجَارِّ فِي حِكَايَةِ سِيبَوَيْهِ: "ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ"[1] وقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: «﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾»[2].

أَقُولُ: وَجْهُ الاِسْتِدْلاَلِ، أَنَّ "مَعَ" لاَ تَخْرُجُ عِنِ الْمَعَانِي الثَّلاَثَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدُ فِي المَتْنِ، فَحَيْثُ تَكُونُ اِسْماً لِمَوْضِعِ الاِجْتِمَاعِ، أَوْ لِزَمَانِهِ يَجُوزُ أَنْ يَلْحقَهَا التَّنوِينُ، وَهُوَ آيَةُ الاِسْمِيَّةِ، وَحَيْثُ تَكُونُ اسْماً مُرَادِفاً لِ "عِنْدَ" يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا "مِنْ" الْجَارَّةُ، كَحِكَايَةِ سِيبَوَيْهِ لِذَلِكَ المِثَالِ، وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾ بِتَنْوِينِ "ذِكْرٌ" وَكَسْرِ مِيمِ "مِنْ" وَدُخُولُ الجَارِّ عَلَى كَلِمَةٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ.

قَالَ: وَتَسكِينُ عَيْنِهِ لُغَةُ غَنْمٍ وَرَبِيعَةَ لاَ ضَرُورَةٌ خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ[3].

أَقُولُ: "غَنْمٌ" بِفَتْحِ الغَيْنِ المعجمةِ وسكون النون، قالَ الجوهريُّ: أَبُو حَيٍّ مِنْ تَغْلِبَ ابْنِ وَائِلٍ[4]، وفي القاموس: "وَغَنْمُ بْنُ تَغْلِبَ بْنِ وَائِلٍ أَبُو حَيٍّ"[5] وفي العَرَبِ رَبِيعَتَانِ: رَبِيعَةُ الفَرَسِ وَهُوَ ابْنُ نِزَارِ بْنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنَانَ، أَبُو قَبِيلَةٍ، وَلَعَلَّهُمْ أَصْحَابُ هَذِهِ اللُّغَةِ، وَفِي عُقَيْلٍ رَبِيعَتَانِ، وفي تَمِيم ربيعتان، وَرَبِيعَةُ أَبُو حَيٍّ مِنْ هَوَازِنَ[6] وَاقْتَصَرَ فِي التَّسهِيلِ على حِكَايَةِ هَذِهِ اللُّغَةِ عَنْ رَبِيعَةَ، فَقَالَ: "وَمَعَ لِلصُّحْبَةِ اللاَّئِقَةِ بِالمَذْكُورِ، وتَسْكِينُ عَيْنِهَا قَبْلَ حَرَكَةٍ، وَكَسْرُهَا قَبْلَ سُكُونٍ لُغَةُ رَبِيعَةَ"[7]، فَأَفَادَ مَا لَمْ يَتَعرَّضْ لَهُ الْمُصنِفُ وَهُوَ أَنَّ عَيْنَهَا تُسكَّنُ قَبْل حَرَكَةٍ، نَحْوُ: "جِئْتُ مَعْكَ"، وَتُكْسَرُ قَبْل سُكُونٍ، نحو: "جِئْتُ مَعِ الرَّجُلِ"، وَكَوْنُ هَذِهِ لُغَةَ غَنْمٍ

---

(1) الكتاب: 1/ 420 "ت هـ".

(2) الأنبياء من الآية: 24، وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف، المحتسب: 2/ 61.

(3) الكتاب: 3/ 286 "ت هـ".

(4) الصحاح: 5/ "غنم".

(5) القاموس: 4/ "الغنم".

(6) القاموس: 3/ "الربع".

(7) التسهيل ص: 98.

أَيْضاً، حَكَاهَا صَاحِبُ المُحْكَمِ[1]، وَلَمْ يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ أَنَّ السُّكُونَ فِيهَا لُغَةٌ، فَجَعَلَهُ مِنْ ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ قَالَ: وَقَدْ جَعَلَهَا الشَّاعِرُ كَهَلْ حِينَ اضْطُرَّ، فَقَالَ[2]:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

أَقُولُ: الرِّيشُ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالرِّيَاشُ بِمَعْنَى وَهُوَ اللِّبَاسُ الفَاخِرُ، وَيُقَالُ: الرِّيشُ 260/ وَالرِّيَاشُ: المَالُ الخِصْبُ وَالمَعَاشُ، وَالرَّيْشُ بِفَتْحِ الرَّاءِ / مَصْدَرُ قَوْلِكَ: رِشْتُ السَّهْمَ إِذَا أَلْزَقْتَ عَلَيْهِ الرِيش، وَرِشْتُ فُلاَناً إِذا أَصْلَحْتُ حَالَهُ، وَقَدْ جُوِّزَ هذا الأخيرُ فِي البَيتِ، أَيْ: فَإِصْلاَحُ حَالِي مِنْكُمْ، وَيُقَالُ: فُلاَنٌ يَزُورُنَا لِمَاماً بِكَسْرِ اللاَّمِ، أَيْ يَزُورُنَا غِبّاً، حِيناً بَعْدَ حِينٍ.

قَالَ: وَقَدْ جَاءَتْ ظَرْفاً مُخْبَراً بِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ[3]:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ، وَأَهْوَاؤُنَا مَعَا

أَقُولُ: أَمَرَهُمْ بِتَرْكِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الغَفْلَةِ وَعَدَمِ الاسْتِعْدَادِ، فَشَبَّهَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ بِالسُّكْرِ أَوْ الإِغْمَاءِ، وشَبَّهَ تَرْكَ ذَلِكَ بِالصَّحْوِ، فَاسْتَعْمَلَ فِيهِ الإِفَاقَةَ؛ إِذْ هِيَ زَوَالُ السُّكْرِ وَنَحْوِهِ والأَهْوَاءُ: جَمْعُ الهَوَى مَقْصُورٌ، وَهُوَ هَوَى النَّفْسِ، وَالْوَاوُ حَالِيَةٌ، أَيْ: أَفِيقُوا فِي حَالِ اجْتِمَاعِ أَهْوَائِنَا قَبْلَ أَنْ تَتَفَرَّقَ فَلاَ تَنْفَعكُمُ الإِفَاقَةُ عِنْدَ تَفَرُّقِهَا لِتَمَكُّنِ العَدُوِّ حِينَئِذٍ، وَامْتِدادِ طَمَعِهِ إِلَيْكُمْ.

---

(1) ابن سيدة الأندلسي ترجم في ص96 من الأصل، وانظر المحكم: 1/ 55.

(2) في الكتاب: 3/ 297 ت هـ الرواية وريشي ونسبه للراعي، مع أنه لجرير وهو في ديوانه، ص: 506 الصاوي: 1353 وابن الشجري: 1/ 245، وابن يعيش: 2/ 128، 5/ 138.

(3) في شرح أبيات المغني: 6/ 8 حزن بدل حرب وعجزه:
وَأَرْحَامُهَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقَضَّبِ وهو من شعر أورده أبو تمام في الباب الأول من الحماسة نسبه التبريزي، لجندل بن عمرو شرح التبريزي: 1/ 297، 299، - من شواهد الهمع: 1/ 218.

قَالَ: وَقِيلَ: هِي حَالِيَّةٌ وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ.أَقُولُ: وَذُو الْحَالِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُّ فِي ذَلِكَ الخَبَرِ، أَيْ: وَأَهْوَاؤُنَا كَائِنَةٌ مَعاً، وَعَلَى هذَا فَمُتَعَلَّقُ مَعاً مَحْذُوفٌ أَيْضاً، أَيْ: وَأَهْوَاؤُنَا كَائِنَةٌ فِي حَالِ كَوْنِهَا مَعاً، وَهَذَا تَكَلُّفٌ لاَ دَاعِيَ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَقَدْ عَادَلَ بَيْنَهُمَا[1] مَنْ قَالَ[2]:

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَيْ وَاحِدٍ ... نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرَامَى مَعَا

أَقُولُ: إِنْ قَصَدَ بِإِنْشَادِ هَذَا البَيْتِ بَيَانَ وَجْهِ النَّظَرِ الذي أَشَارَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِ ثَعْلَبٍ: إِنَّ جَاءَا جَمِيعاً يَحْتَمِلُ أَنَّ فِعْلَهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَقْتَيْنِ، وَجَاءَا مَعاً مُتَعَيِّن لاتِّحَادِ الوَقْتِ فَلا يَنْهَضُ ذَلِكَ رَدّاً عَلَى ثَعْلَبٍ أَصْلاً فَتَأَمَّلْهُ.

قَالَ: وَتُسْتَعْمَلُ مَعاً لِلْجَمَاعَةِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ لِلاثْنَيْنِ قَالَ[3]:

إِذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعاً

وَقَالَتِ الخَنْسَاءُ[4]:

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعَا ... فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزّا

أَقُولُ: الأُولَى صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ، يَعْنِي إِذَا حَنَّت الحَمَامَةُ الأُولَى، أَيْ: صَوَّتَتْ وَسَجَعْنَ مَعَاً أَيْ: هَدَرْنَ جَمِيعاً لأَجْلِ تَصْوِيتِهَا، فَقَدْ أُسْتُعْمِلَ مَعاً فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ وَأَفْنَى، أَيْ: الدَّهْرُ، أَو المَوْتُ فَبَادُوا: هلَكُوا مَعاً، أَيْ: جَمِيعاً بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَاسْتَعْمَلَ مَعاً فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ وَمُسْتَفَزٌّ بِفَتْحِ الفَاءِ اسْمُ مَفْعُولٍ، أَيْ: مُسْتَخَفّاً، يُقَالُ: اسْتَفَزَّهُ الخَوْفُ، إِذَا

---

(1) اي: جميعا، و مع.

(2) فيه أن معاً، وجميعا بمعنى واحد وهو اتحاد الفعل في وقت واحد، قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 6/ 11 والبيت من أبيات أوردها المبرد في أواخر الكامل، لمطيع بن إياس وفي ذيل الأمالي: 3/ 14، 15 لرجل من بني مخزوم.

(3) لمتمم بن نويرة من قصيدة في رثاء أخيه مالك، وصدره:

يُذَكِّرْنَ ذَا البَثِّ الحَزِينَ بِبَثِّهِ .... المفضليات ص: 270.

(4) من قصيدة للخنساء في رثاء إخوتها وزوجها، ديوانها: 47: أنيس الجلساء.

اسْتَخَفَّهُ واَعْلَمْ أنَّهُ اخْتَلَفَ في حَرَكَةِ مَعْ إذا نُوِّنَتْ، فَذَهَبَ الخَليلُ وَسِيبَوَيْهِ إلى أنَّهَا فَتْحَةُ إعْرَابٍ، وَالكَلِمَةُ ثُنَائيةٌ في حَالَةِ الإفْرَادِ كَمَا كَانَتْ فِي حَالَةِ الإضَافَةِ[1] وَذَهَبَ يُونُسُ وَالأَخْفَشُ إلى أنَّ الفَتْحَةَ فِيها كَفَتْحَةِ تَاءِ فَتَى، لأنَّها حِين أُفْرِدَتْ رُدَّتْ إلَيْهَا لاَمُها المَحذُوفَةُ فَصارَتْ اسْماً مَقْصُوراً.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَهُوَ الصَّحِيحُ لِقَوْلِهِمْ: الزَّيْدان مَعاً، والزَّيْدُونَ مَعاً، فَيُوقعُونَ مَعاً في مَوْضِعِ رَفْعٍ كَمَا تُوَقَّعُ الأسْمَاءُ المَقْصُورَةُ، نحْوَ: هُمْ عِدًى، وَلَوْ كَانَ بَاقِياً عَلَى النَّقْصِ لَقِيلَ: الزَّيْدَانَ مَعٌ كَمَا قِيلَ: هُمْ يَدٌ وَاحِدَةٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ[2] وَاعْتُرِضَ بِأنَّ مَعاً ظَرْفٌ في مَوْضِعِ الخَبَرِ، فَلاَ يَلْزَمُ مَا قَالَهُ.

---

[1] الكتاب: 3/ 286، 278.

[2] التسهيل ص: 98، وشرحه: 1/ 258، مخ رقم: 213 ق عامة.

مَتَى

قَالَ: واسمُ شَرطٍ كقَوْلِه[1]:

مَتَى أضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

أقُولُ: هَذَا عَجْزُ بَيْتٍ لِسُحَيم بن وَثِيلٍ، صَدْرُهُ:

أنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا

وَبَعْدَ هَذا البيْتِ:

فَــإِنَّ مَكَانَــنَا مِــنْ حِمْيَــرِيّ مَكَــانُ اللَّــيْثِ مِــنْ وَسَــطِ العَــرِينِ

وَقَـدْ أنْـشَدَ المُـصَنِّفُ الصَّدْرَ الأوَّل كُلَّهُ فِي البَابِ الخَامِسِ في تَرَاجِمِ الحُذُوفِ حَيْثُ تَـرْجَمَ عَلَـى حَـذْفِ المَوْصُوفِ[2]، وَأنْشَدَ بَعْضَ هَذا الصَّدْرِ في فَصْلِ غَيْر[3] وَالظَّاهِرُ أنَّ اليَاءَ المُشَدَّدة في حِمْيَـرِيّ زائِـدَةٌ، كَمَـا فِـي دَوارِيّ واحمري وَنَحْوِهِمَا، أيْ: فَإنَّ مَكَانَنَا مِنْ حِمْيَر، وَهِـيَ قَبِـيلَةٌ مِـنَ الـيَمَن، مِـنْهَا كَانَـتْ المُلُـوكُ الأُوَلُ، وَيَحْتَمِلُ أنْ تَكُونَ يَاءَ النِّسْبَةِ، وَحُذِفَ المَوْصُوفُ، أيْ: فَإنَّ مَكَانَنَا مِنْ نَسَبٍ حِمْيَرِيّ، وَاللَّيْثُ: الأسَدُ، وَالعَرِينُ: مَأوَاهُ 261/ الَّذي يَأْلَـفُ إلَـيْهِ يَقُولُ: أنَا المقْتَحِمُ/ للأُمُورِ العِظَامِ مَتَى أضَعُ العمَامَةَ عَنْ رَاسِي تَعْرِفُونِي، فَلَسْتُ بِمَجْهُـولٍ، فَـإنَّ مَكَانَـنَا مِـنْ حِمْيَـرِ مَكَـانُ اللَّـيْثِ مِنْ وَسَطِ عَرِينِهِ، أيْ إنَّا أشْرَفُ بَنِي حِمْيَر، وَيُقَـالُ: إنَّ الحَجَّـاجَ بْـنَ يُوسُـفَ لَمَّا قَدِمَ العِرَاقَ وَالِيَاً أمَرَ أنْ يُنَادَى الصَّلاَةُ جَامِعَة؛ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ فِي المَسْجِدِ الجَامِعِ، فصَعِدَ المِنْبَرَ مُتَلَثِّماً، فَوَقَفَ سَاعَةً ثُمَّ أنْشَدَ.

---

(1) البيت مطلع قصيدة لـ سُحَيْم بن وَثِيلٍ الرياحي من المخضرمين وهو من شواهد الخزانة: (1/ 123)، وأوضح المسالك: 3/ 149، والهمع: 1/ 30.

(2) المغني: 2/ 626.

(3) المغني: 1/ 160.

أنـــا ابْـــنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الثَّـــنَايا ....

قَالَ: وقَالَ سَاعِدَةُ[1]:

أُخِيلُ بَرْقاً مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلُ

أَيْ مِنْ سَحَابٍ حَابٍ، أَيْ ثَقِيلِ المَشْيِ لَهُ تَصْوِيتٌ

أَقُـولُ: أُخِيلُ بِـضَمِّ الهَمْزَةِ مضَارِعُ: أَخْلَتُ، يُقَالُ: أَخْيَلْنَا وأَخَلْنَا، أيْ: شِمْنَا سَحَابَةً مُخِيلَةً لِلمَطَـرِ، وَحَـابٍ الظَّاهِـرُ أَنَّـهُ بِمَعْنَـى دَانٍ، قَـال الجَوْهَـرِيُّ: وَكُلُّ دَانٍ فَهُوَ حَابٍ[2]، وَالمُصَنِّفُ فَسَّرَهُ بِثَقِيـلِ المَـشْيِ، ولَـمْ أَقِـفْ عَلَيْهِ، وَالزَّجَلُ بزاي وجيم مَفْتُوحَتَيْنِ: الصَّوْتُ، يُقَـالُ: سَـحابٌ زَجِـلٌ، بِفَـتْحِ الـزَّاي وَكَسْرِ الجِيمِ، أيْ ذُو رَعْدٍ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ المُصنفِ: لَهُ تصْوِيتٌ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤيْبٍ[3] يَصِفُ السَّحَابَ:

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَـرفَّعَتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُـضْرٍ، لَهُـنَّ نَئِـيجُ

أَقُـولُ: هَذَا مِمَّا أَنْشَدوهُ شَاهِداً عَلَى أَنَّ البَاءَ[4] تَرِدُ للتَّبعيضِ بِمَعنَى مِنْ أيْ: شَرِبْنَ مِـنْ مَـاءِ البَحْـرِ، واللُّجَـجُ جَمْـعُ لُجَّـةٍ وَهِـيَ مُعْظَمُ المَاءِ، والنَّئِيجُ: المَرُّ السَّرِيعُ مَعَ الصَّوْتِ، وَيُقَـالُ: إِنَّ الـسَّحَابَ فِـي بَعْـضِ الأَمَـاكِنِ يَدْنُـو مِـن البَحْرِ المِلْحِ فَتَمْتَدُّ مِنْهُ خَرَاطِيمُ عَظِيمَةٌ

---

(1) الشاهد فيه أن متى جارة في لغة هذيل بمعنى من وعجزه: إذا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا وهو من أبيات لساعدة بن جؤية الهذلي المخضرم، شرح أشعار الهذليين: 3/ 1172، 1174، واللسان مادة: حلج، فتر، ومض، متى.
وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: 6/ 19 لم يقف الدماميني على سياق الشعر فظن أخيل فعلاً مضارعاً، وتبعه الشراح، فقال: أخيل بضم الهمزة، مضارع أخلت.... وهو فعل ماضٍ.

(2) الصحاح: 6/ حبا.

(3) قيل إن متى فيه بمعنى في وقيل إنها بمعنى وسط.

(4) في ج متى، قال ابن جنى في سر صناعة الإعراب، ص152 إن الباء زائدة، وهو البيت الثاني من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 1/ 128.

تَشْرَبُ مِنْ مِائِهِ فَيَكُونُ لَهُ صَوْتُ شَدِيدٌ مُزْعِجُ، ثُمَّ تَذْهَبُ صَاعِدَةً إِلى الجَوِّ، فَيَلْطُفُ ذَلِكَ المَاءُ وَيَعْذُبُ بِإِذْنِ اللهِ فِي زَمَنِ صُعُودِهَا وتَرَفُّعِهَا، ثُمَّ تُمْطِرُ حَيْثُ يَشَاءُ اللهُ تَعَالَى:

وإِلى هَذا يُشيرُ بَعْضُهُم حَيْثُ يَقُولُ مُعْتَذِراً عَنْ هَدِيةٍ أَرْسَلَ بهَا إِلى مَمْدُوحِهِ[1]:

كَالبَحْـرِ يُمْطِـرُهُ الـسَّحَابُ وَمَالَـهُ فَـضْلٌ عَلَـيْهِ؛ لأَنَّــهُ مِــنْ مَائِــهِ

---

[1] لم اعثر على قائله.

مُـذْ وَمُنْـذُ

قَالَ: وَمِنَ الكَثِيرِ فِي مُنْذُ قَوْلُهُ[1]:

وَرَبْعٍ عفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أزمانِ

أَقُولُ: هَذَا عَجزُ بَيْتٍ مُصرَّعٍ لأِمْرِئِ القَيْسِ، صَدْرُهُ:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وَعِرْفَانِ

وَلَمْ أقِفْ فِي عِرْفانٍ بكَسْرِ العَيْنِ عَلَى غَيْرِ قَوْلِ صَاحِبِ القَامُوسِ: وَعِـرْفَانٌ كَ عِثْـبَانٍ مُغَنّـيَةٌ مَـشْهُورَةٌ[2]، وَالـرَّبْعُ: المَنْـزِلُ، وَعَفَتْ: دَرَسَتْ وَانْمَحَتْ، وَآثَـارُهُ، جَمْـعُ أثَـرٍ، وَيُـرْوَى: آيَاتُهُ، وَهِيَ العَلاَمَاتُ جَمْعُ آيَةٍ، وَوَزْنُهَا: فَعَلَةٌ بِتَحريكِ العَيْنِ، وَهِيَ فِي الأَصْلِ وَاوٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، قَالَ: لأَنَّ بَابَ طَوَيْتُ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ حَيِيتُ[3] وَقَالَ الفَرَّاءُ: وَزْنُهَا فِي الأَصْلِ فَاعِلَةٌ فَحُذِفَتْ لاَمُهَا تَخْفِيفاً[4]

قَالَ: وَمِن القَلِيلِ فِي مُذْ قَوْلُهُ[5]:

أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

أَقُولُ: هَذَا عَجزُ بَيْتٍ مُصرَّعٍ مِنْ بَحرِ الكَامِلِ، صَدْرُهُ:

---

(1) فيه أن منذ تجر الزمن الماضي كثيراً، والرواية في ديوانه: ورسم عفَا آياتُهُ منذ أزمانِ ديوان امرئ القيس، ص89. والعيني: 3/ 319، والتصريح: 2/ 17، والهمع: 1/ 217، والجنى الداني: ص: 503.

(2) القاموس: 3/ عرف.

(3) الكتاب: 3/ 350، 351 – 4/ 398 ت هـ.

(4) ما قاله الدماميني مأخوذ من الصحاح: 6/ أيا.

(5) فـيه أن جر مذ للزمن الماضي قليل، مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى، شرح شعره، صنعة ثعلب ت قباوة، ص76، وهو من شواهد ابن يعيش: 4/ 93، 8/ 11، والهمع: 1/ 217، وأوضح المسالك: 2/ 142.

لِمَن الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ.

وَ الحِجْرُ بكَسْرِ الحَاءِ: مَنَازِلُ ثَمُودَ بِنَاحيَةِ الشَّامِ عِنْد وَادِي القُرَى، قَالَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1] وَقُنَّتُها: أعلاَهَا وَأَقْوَيْنَ: خَلوْنَ مِنْ مَكَانِهِنَّ والحِجَجُ بكسر الحَاءِ جَمْعُ: حِجَة بالكَسْرِ أيْضاً وهِيَ السَّنَةُ.

قَالَ: فَقَالَ المُبَرِّدُ وابنُ السَّرَاجِ والفَارِسِيُّ مُبتَدآنِ[2] وَمَا بَعْدَهُمَا خَبرٌ

أَقُولُ: هَذَا الإعْرَابُ هو الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الحَاجِبِ في كَافِيَتِهِ[3]، وَصَرَّحَ فِي غَيْرِهَا بِأَنَّهُ مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ، لَكِنهُ مُشْكِلٌ لِعَدِّهِ مُذْ وَمُنْذُ في الظُّرُوفِ مَعَ اخْتِيَارِهِ لِهَذَا الإعْرَابِ فِيهِمَا؛ إذْ كَوْنُهُمَا مُبْتَدَأيْنِ مُنَافٍ لِكَوْنِهما ظَرْفَيْنِ، ولَمْ أعْثُرْ لَهُ عَلَى جَوَابٍ مَعَ شِدَّةِ البَحْثِ عَنْهُ، فَتَأَمَّلْهُ، وَمِمَّا اسْتُشْكِلَتْ بِهِ الابْتِدَائِيَّةُ أنْ قِيلَ: مَا المُوجِبُ لتَقْدِيمِ هَذَا المُبْتَدَأ، وَهَلاَ جَازَ يَوْمَانِ مُنْذُ كَمَا تَقُولُ: يَوْمَانِ أمَدُ ذَلِكَ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُمْ أجرَوْهَا رَافِعَةً مُجْرَاهَا خَافِضَةً، فِي أنَّهَا لاَ تَدْخُلُ إلاَّ عَلَى اسمِ الزَّمَانِ.

قَالَ: وَقَالَ الأخْفَشُ والزَّجاجُ والزَّجَاجِيُّ[4]: ظَرْفَانِ مُخْبَرٌ بِهِمَا / عَمَّا بَعْدَهُمَا أوْ مَعْنَاهُمَا بَيْنَ[5] وبَيْنَ مُضَافَيْنِ فمَعْنَى مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ: بَيْنِي وبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ[6]، ولاَ خَفَاءَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَسُّفِ.

أَقُولُ: قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: هَذَا المَذْهَبُ وَهْمٌ[7]؛ لأنَّ المَعْنَى وَاللَّفْظَ يأبَيَاهُ[8]، أمَّا المَعْنَى فَلأنَّكَ تخبر عَن جَمِيعِ المُدَّةِ بِأنَّها يَوْمَانِ، وَذَلِكَ خَبَرٌ مُحَقَّقٌ، وَأمَا اللَّفْظُ، فَلأنَّ يَوْمَانِ نَكِرَةٌ لاَ

---

(1) الحجر: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الآية: 80.

(2) يريد منذ المقتضب: 3/ 30 والأصول 2/ 137، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 855.

(3) شرح الكافية لابن جماعة ص294، 295.

(4) شرح جمل الزجاجي لابن هشام، ص220.

(5) ساقط من ج.

(6) وهو نفس تقدير ابن السراج في الأصول، وابن هشام جعله ممن يرى أن منذ، مذ مبتدأ.

(7) قال في الكافية: وهو مبتدأ وخبره ما بعده، خلافاً للزجاج شرح ابن جماعة ص295.

(8) في الأصل و ج يأباه.

مُـصَحّحَ لَهَـا، فَـلاَ يَـسْتَقيمُ أَنْ تَكُـونَ مُبْتَدَأً، فَإِن قِيلَ: تَقْديمُ الخَبَرِ الظَّرْفِ عَلَى المُبْتَدَأ المُنكَّرِ مُـصَحّحٌ لَـهُ، وَهُـنَا كَـذَلِكَ، فَـيَكُونُ المُـصَحّحُ مَوْجُـوداً فَالجَـوَابُ: أَنّ مُجرَّدَ ذلِكَ لاَ يَكُونُ مُـصَحّحاً، (وَإِنَّمـا يَكُـونُ مُـصَحّحاً)[1] أَنْ لَوْ كَانَ الظَّرْفُ المُتَقدِمُ ظَرْفاً لِلمُبْتَدإ، كَقَولِكَ، فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَ فِي الجُمُعَةِ صَلاَةٌ وَجَميعُ المُدَّة فِي قَوْلِنَا: جَميعُ المُدَّةِ يَوْمَانِ لَيْسَ ظَرْفاً ل يُوْمانِ؛ إذ لَـوْ كَـانَ ظَـرْفاً لَـهُ لَكَـانَ زَائِـداً عَلَيْه، ونَحْوُ فِي رَمَضَانَ جُمُعَاتٌ، ولَيْسَ جَميعُ المُدَّةِ زَائِداً عَلَيْهِ؛ إِذ لَيْسَ المَعْنَى: فِي جَميعِ مُدَّةِ انْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ يَوْمَانِ؛ بَل المُرَادُ: أَنَّهُ هُوَ.

قَالَ كَقَوْلِهِ[2]:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزارَهُ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلفَرَزْدَقِ يَرْثِي يَزِيدَ بْنَ المهلَّبِ، عَجُزُهُ.

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وخَبَرُ زَالَ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا البَيْتِ:

يُدْنِـي خَوَافِـقَ مِـنْ خَوَافِـقَ تَلْتَقِـي   فِـي ظِـلِ مُعْتَـبطِ الغُـبَارِ مُـثَارِ

وَسَـمَا: اِرْتَفَعَ وَأَدْرَكَ: لَحِقَ والمرادُ بِخَمْسَةِ الأَشْبَارِ: مِقْدَارُ ارتِفَاعِ قَامَتِهِ، أَوْ مَوْضِعُ قَبْـرِهِ، يُدْنِـي: يُقَـرِّبُ، خَوَافِقُ، أَيْ رَايَاتٌ خَوَافِقُ تَخفق وتَضْطَرِبُ مِنْ خَوافِقَ مِنْ رَايَاتٍ أُخَرَ كَـذَلِكَ، تَلْتَقِي: تَجتَمِعُ فِي ظِلّ مَكَانٍ اعتُبِطَ غُبَارُهُ أَيْ لَمْ يُثرْ قَبْلَ ذلِك، وَهُوَ بِالعَيْنِ المهملةِ، وَهُو مِنْ قَولِكَ: اعتَبطْتُ الأَرْضَ إِذَا حَفَرْت فِيها حُفْرَةً لَمْ تُحفَرْ قَبْلُ، والمُثَارُ: المَرْفُوعُ، يُقَالُ: ثَارَ الغُبَارُ: ارتَفَعَ، وَأَثَارَهُ فُلاَنٌ: رَفَعَهُ، يَقُولُ لَمْ يَزلْ مُنْذُ قَدَرَ عَلى عَقْدِ إِزَارِهِ بِيَدِهِ فَارْتَفَعَ وَبَلَغَ

---

(1) ساقط من ج.

(2) فيه أن مذ اسم وليتها الجملة الفعلية، من قصيدة للفرزدق في رثاء يزيد بن المهلب ديوانه ص378 تح: الصاوي: 1354 وابن يعيش: 2/ 121، 6/ 33، وأوضح المسالك: 2/ 153 والمقتضب: 2/ 176 والجنى الداني ص504، والهمع: 1/ 216، 2/ 150.

مَـبْلَغ الـرِّجَال، أو مَـاتَ وَدُفِـنَ في خَمْـسَةِ أَشْبَارٍ منَ الأَرْضِ أميراً يَقُودُ الجُيُوشَ، وَيُقَاتِلُ في الأَمْكِنَةِ الَّتِي يُقَاتِلُ قَبْلَهُ فِيهَا أَحَدٌ، وَلاَ أَثَارَ لَهَا غُبَاراً حَتَّى أَثَارَهُ هُوَ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[1]:

وَمَا زلتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

أَقُـولُ: الـيَافِعُ: هُـوَ الغُـلاَمُ الَّذِي رَاهَقَ العِشْرِينَ يُقَالُ: يَفَعَ: يَفَعَ، وأَيْفَعَ، فَهُوَ يَافِعٌ، ولاَ يُقَالُ: مُوفِعٌ كَذَا فِي القَامُوسِ[2]، وَلَمْ يَحْكِ فِي الصِّحاحِ يُفَعُ بدونِ أَلِفٍ، وإنَّما قَالَ: أَيْفَعَ الغُلاَمُ أيْ: ارتَفَعَ، فَهُوَ يَافِعٌ، ولاَ يُقَالُ: مُوفِعٌ وَهَذَا مِنَ النَّوادِرِ[3].

قَالَ: وَأَصْلُ مُذْ مُنْذُ بِدَلِيلِ رُجُوعِهِم إلى ضَمِّ ذَالِ مُذْ عِنْدَ مُلاَقَاةِ السَّاكِنِ، نَحْوَ مُذُ اليَوْمَ وَلَوْلاَ أن الأصْلَ الضَّمُّ لَكَسَرُوا.

أَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمُّ على الإتْبَاعِ، وَآثَرُوهُ عَلى الكَسْرِ اسْتِثْقَالاً لِلخُرُوجِ إِلَيْهِ مِنْ الضَّمِّ، وَإِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ، وَعَلَيْهِ فَلا يَتِمُّ هَذا الدَّلِيلُ.

قَالَ: وَلأَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ فَيَضُمُّ مَعَ عَدَمِ السَّاكِنِ.

أَقُولُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ ضُمَّ لِلإِتْبَاعِ كَمَا مَرَّ؛ لأَنَّ أَصْلَ الكَلِمَةِ مُنْذُ فَحُذِفَتْ مِنْهَا النُّونُ، فَلاَ يَتِمُّ الدَّلِيلُ أَيْضاً، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(1) تمام البيت: وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا.
وهو من قصيدة للأعشى ميمون البكري، والرواية في ديوانه ص135 وما زلت... مذ يافعاً ت ح محمد حسين مكتبة الآداب مصر دون تاريخ والهمع: 1/ 216، الأشموني: 2/ 228، والتصريح: 2/ 21.

(2) القاموس 3/ 105 اليفع.

(3) الصحاح: 3/ يفع.

حَرْفُ النُّونِ: "النُّونُ المُفْرَدَةُ"

قَالَ: أَحَدُهَا: نُونُ التَّوْكِيدِ، وَهِي خَفِيفَةٌ وثَقِيلَةٌ.

أَقُولُ: لاَ يَتَأَتَّى تَقْسِيمُ نُونِ التَّوْكِيدِ إِلَيْهَا فِي هَذَا المَحَلِّ؛ لأَنَّ المُقَسَّمَ أَوَّلاً وَهُو النُّونُ المُفْرَدَةُ، وَلاَ يَصْدُقُ عَلَى الثَّقِيلَةِ؛ اللَّهُمَّ أَنْ يُقَالَ: أَرَادَ المُفْرَدَةَ خَطّاً.

قَالَ: وَأَمَا قَوْلُهُ[1]:

أَقَائِلُنَّ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فَضَرُورَةٌ سَوَّغَهَا شَبَهُ الوَصْفِ بِالفِعْلِ.

أَقُولُ: قَبْلَ هَذا البَيْتِ:

أَرَيْــتَ إِنْ جَــاءَتْ بِــهِ أَمْلُــودَا　　مُــرَجَّلاً وَيَلْــبَسُ البُــرُودَا

أَرَأَيت أَصْلُهُ: أَرَأَيْتَ؛ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ تَخْفِيفاً قَالَ الشَّاعِرُ[2]:

صَاحَ هَـلْ رَيْـتَ أَوْ سَمِعْتَ بِـراعٍ　　رَدَّ فِـي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الحِلابِ

وَقَالَ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِي[3]:

أَرَأَيْــتَ أَمْــراً كُــنْتَ لَــمْ أَبْلُــهُ　　أَتَانِــي فَقَــالَ: اتَّخِذْنِــي خَلِــيلاً

وقَالَ آخَرُ:

---

(1) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 6/ 33: "هذا رجز أورده السكري في أشعار هذيل بلفظ: "أقائلون أعجبني الشهودا". والشاهد في المحتسب: 1/ 193، وأوضح المسالك: 1/ 19 والجنى الداني: 141 وشرح أشعار الهذليين: 2/ 651، وفيه أن توكيد اسم الفاعل بالنون ضرورة.

(2) في الصحاح البيت منسوب لإسماعيل بن بشار ج/ 6 "رأى".

(3) البيتان من شواهد الصحاح: 6/"رأى"، وفي الهامش أن الثاني لِرَكَّاضِ بْنِ أَبَاقٍ الدُّبَيرِيِّ.

أَرَيْتَكَ إِنْ مَنَعْتَ كَلَامَ لَيْلَى   أَتَمْنَعُنِي عَلَى لَيْلَى البُكَاءَ

263/ وَالأُمْلُودُ بِضَمِّ الهَمْزَةِ: الغُصْنُ النَّاعِمُ / وَالمُرَجَّلُ: الَّذِي شَعْرُهُ بَيْنَ الجُعُودَةِ والسُّبُوطَةِ يَقُولُ: أَخْبِرْنِي إِنْ جَاءَتْ هَذِهِ المَرْأَةُ بِشَابٍّ يَتَزَوَّجُهَا رَجِلِ الشَّعْرِ، حَسَنِ اللِّبَاسِ كَالغُصْنِ النَّاعِمِ، أَتَأْمُرُ بِإِحْضَارِ الشُّهُودِ لِعَقْدِ نِكَاحِها عَلَيْهِ، يُنْكِرُ وُقُوعَ ذَلِكَ مِنْهُ[1]، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لاَ نُسَلِّمُ فِي قَوْلِهِ: "أَقَائِلُنَّ" تَوْكِيداً بِالنُّونِ؛ لاِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ: "أَقَائِلٌ أَنَا" فَحُذِفَتْ الهَمْزَةُ اعْتِبَاطاً، ثُمَّ أُدْغِمَ التَّنْوِينُ فِي نُونِ "أَنَا" عَلَى حَدِّ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾[2]، كَمَا قِيلَ نَعَمْ القَوْلُ بِتَأْكِيدِ الاِسْمِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ فِي قَوْلِهِ[3]:

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفَا   أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

مُتَحَتِّمٌ وَلاَ يَتَأَتَّى فِيهِ هَذا الاِحْتِمَالُ وَ"حَنِيفاً" مُرَخَّمُ: "حَنِيفَةَ" وَهِيَ قَبِيلَةٌ، وَحَرْفُ النِّدَاءِ مَحذوفٌ وَهَا هُنَا بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ عِنْدَ اتِّصَالِ نُونِ التَّوكِيدِ بِهِ هَلْ يُبْنَى لِشَبَهِهِ بِفِعْلِ الأَمْرِ، فَإِنَّهُ أَقْعَدُ الأَفْعَالِ بِهَذِهِ النُّونِ، إِذْ تَلْحَقُهُ بِلاَ شَرْطٍ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الأَفْعَالِ فَإِنَّهَا لاَ تَلْحَقُهُ إِلاَّ بِشَرْطٍ، هَذا مِمَّا لَمْ أَرَ فِيهِ نَصّاً، وَلَكِنْ سَمِعْتُ شُيُوخَنَا يُنْشِدُونَ البَيْتَ الَّذِي أَوْرَدَهُ المُصَنِّفُ بِضَمِّ اللاَّمِ مِنْ "أَقَائِلُنَّ" وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مَضْبُوطاً كَذَلِكَ فِي كِتَابٍ مُعْتَمَدٍ، فَإِن ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ فِيه على هَذا الوَجْهِ عُلِمَ أَنَّ العَرَبِيَّ لاَ يَبْنِيهِ عِنْدَ إِلْحَاقِ هَذِهِ النُّونِ المُتَّصِلَةِ بِهِ؛ لَكِن يُسْأَلُ حِينَئِذٍ، لِمَ أُعْرِبَ مَعَ قِيَامِ المُقْتَضِي لِلبِنَاءِ؟

قَالَ: وَشَذَّ قَوْلُهُ[4]:

---

(1) قال البغدادي في شرح أبيات المغني: 6/ 36: "كلام الدماميني في معنى البيت صادر عن تخمين مخالف للمنقول..." والمنقول: أن رجلاً أتى أمَةً له، فلما حبِلَتْ، جَحَدَهَا فقالت:

((أرَأيتَ إن جاءت به أملودا

انظر الشرح: 6/ 33.

(2) الكهف: من الآية: 37.

(3) نسبه العيني: 1/ 122 لرؤبة وهو مما ألحق من شعره في ديوانه: 179 واللسان "شهر".

(4) فيه أن تأكيد فعل التعجب بالنون شاذ ف "أحريا" أصله: "أَحْرِيَنْ بِهِ" والبيت لم يعرف قائله. وهو من شواهد المغني: 3/ 645، والهمع: 2/ 78، وحاشية الصبان: 3/ 221، واللسان "غضا – حرى".

فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

أَقُولُ: هَذَا عَجُزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيَى صُرَيْمَةً

قَالَ الجَوهَرِيُّ: وَغَضْيَى مائَةٌ مِنَ الإِبلِ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ لا تُنَوَّنُ، وَلاَ تَدْخُلُهَا الأَلِفُ وَاللاَّمُ[1] وَأَنْشَدَ البَيْتَ؛ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: وَمُستَخْلِفٍ مكَانَ وَمُسْتَبْدِلٍ قالَ: وَالصُّرْمَةُ: القِطْعَةُ مِنَ الإِبلِ نَحْوَ الثَّلاثِينِ وَفِي القامُوسِ: وَالصِّرْمَةُ بِالكَسْرِ: القِطْعَةُ مِنَ الإِبلِ مَا بَيْنَ العِشْرِينَ إِلى الثَّلاثِينَ أَو إِلى الخَمْسِينَ والأَرْبَعِينَ، أَو مَا بَيْنَ العَشَرَةِ إِلى الأَرْبَعِينَ، أَوْ مَا بَيْنَ عَشَرَةٍ إِلى بِضْعَ عَشْرَةَ[2].

قَالَ: وَشَذَّ قَوْلُهُ[3]:

دَا مَنْ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً   لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً

أَقُولُ المُتَيَّمُ الَّذِي ذَلَّلَهُ الحُبُّ وَعَبَّدَهُ لِمَحْبُوبِهِ وَالصَّبَابَةُ بِالفَتْحِ: رِقَّةُ الشَّوقِ وَحَرَارَتُهُ وَجَانِحاً: مَائِلاً قالَ تَعالَى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[4].

قَالَ: وَالَّذِي سَهَّلَهُ[5] أَنَّهُ بِمَعْنَى افْعَلْ.

---

(1) في الصحاح: 1/ 194، غضيى غضب تحريف وفي تهذيب اللغة للأزهري: غَيى بدل غضبي: مائة من الإبل: 8/ 157، وهو الصحيح وفي القاموس مادة غضيى و غَضْيَى كَ سَلْمَى: مائة من الإبل.

(2) القاموس: 4/ 14 صرم.

(3) فيه تأكيد الفعل الماضي شاذ، لم يعرف قائله أيضاً، وهو من شواهد: العيني: 1/ 118، 4/ 341 والتصريح: 1/ 41، والهمع: 2/ 78، وحاشية الصبان: 1/ 41.

(4) الأنفال من الآية: 61.

(5) أي: توكيد الماضي دام.

أَقُولُ: لَوْ قَالَ بِمَعْنَى: لِيَفْعَلْ لَكَانَ أَوْلَى إِذْ فَاعِلُ دَامَ فِي البَيْتِ اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَلاَ يَرْفَعُهُ أفعَلْ فَلاَ يَحُلُّ دُمْ هُنَا مَحَلَّ دَامَ بِخِلاَفِ، لِيَدُمْ، وَقَدْ يُقَالُ: أَرَادَ بِ أفعَلْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الأَمْرُ لاَ خُصُوصِيَّةَ الصِّيغَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: بِمَعْنَى الأَمْرِ، فَيَصْدُقُ عَلَى مِثْلِ، لِيَدُمْ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلاً أُكِّدَ بِهِمَا وُجُوباً إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ: قَسَّمَ المُصَنِّف فِي تَوْضِيحِهِ عَلَى الأَلْفِيَةِ المُضَارِعَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَأْكِيدِهِ (بِالنُّون إِلَى خَمْسِ حَالاَتٍ، إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُون تَأْكِيدُهُ) [1] بِهَا وَاجِباً وَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُثْبَتاً مُسْتَقْبَلاً جَوَاباً لِقَسَمٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ مَنْ لاَمِهِ بِفَاصِلٍ، نَحْوُ: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[2]، وَلاَ يَجُوزُ تَوْكِيدُهُ بِهَا إِنْ كَانَ مَنْفِيّاً، نَحْوُ: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3]، إِذ التَّقْدِيرُ: لاَ تَفْتَأُ، أَوْ كَانَ حَالاً، كَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ: ((لأُقْسِمُ))[4]، أَوْ كَانَ مَفْصُولاً مِنَ اللاَّمِ: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[5].

والثَّانِيَة أَنْ يَكُونَ قَرِيباً مِن الوَاجِبِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ شَرْطاً إِنْ المُؤَكَّدَة بِ مَا نَحْوُ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[6] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾[7] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[8] وَمِنْ تَرْكِ تَوْكِيدِهِ قَوْلُهُ[9]:

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِن شِيَمِي

وَهُوَ قَلِيلٌ وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ.

---

(1) ساقط من ج.

(2) ...... بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ الأنبياء: 57.

(3) يوسف: من الآية: 85.

(4) لا أقسم بيوم القيامة: (1)، الأولى بغير ألف والثانية: ولا أقسم أي بالألف، وباقي السبعة قرا: لا أقسم....ولا أقسم، كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص: 661.

(5) آل عمران: 158.

(6) الأنفال من الآية: 58.

(7) الزخرف من الآية: 41.

(8) مريم من الآية: 26.

(9) من الشواهد التي لم يعرف قائلها، وهو في الخزانة بتحقيق: ع. هارون: 11/ 431، والتصريح 2/ 204.

وَالثَّالِثَةُ: أنْ يَكُونَ كَثِيراً، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْد أداةِ طَلَبٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[1].

الرَّابِعَةُ: أنْ يَكُونَ قَلِيلاً، وَذَلِكَ بَعْدَ لاَ النَّافِيَةِ وَ مَا الزَّائِدَةِ التِّي لَمْ تُسْبَقْ بِ إِنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالِي: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[2] وَقَوْلِهِ[3]:

وَمَنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنْ شَكِيرُهَا

وَقَوْلِهِ[4]:

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ

الْخَامِسَةُ: أنْ يَكُونَ أَقَلّ، وَذَلِكَ بَعْدَ لَمْ وَبَعْدَ أداةِ جَزَاءٍ غَيْرَ إِمَّا كَقَوْلِهِ[5]:

يَحْسِبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

---

(1) إبراهيم من الآية: 42.

(2) الأنفال: 25.

(3) هذا الشاهِد من أمثال العرب: مؤداه: أن الفرع يأتي على وَفْقِ أصْلِهِ، وقد وقع عَجُزا في بيت هو:

إذَا مَاتَ مِنْهُم مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ ... وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنْ شَكِيرُهَا

كما وقع صدراً لبيتٍ آخَرَ، عَجُزُهُ هو: قَدِيماً، وَيَقْتَطُ الزِّنَادُ مَنْ الزَّنْدِ وهو من شواهد ابن يعيش: 7/ 103، ومجمع الأمثال: 1/ 107، والخزانة: 2/ 38، 4/ 489، 566، واللسان عضه والكتاب: 2/ 153.

(4) صدر بيت من الطويل، عجزه: إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَماً وهو من أبيات لحاتم الطائي الجواد المعروف، ديوانه ص 108 من مجموع خمسة دواوين، الوهبية: 1293، وفيه قليل...إذا ساق.

(5) بيت من الزجر، وبعده شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّماً

ينسب لأبي حيان الفقعسي، يصف جبلاً عمه الخصب وحفه النبات كما ينسب لأبي الصمعاء مساور بن هند العنسي، المخضرم كما ينسب لغيرهما، وهو من شواهد: الكتاب: (3/ 516)، ونوادر أبي زيد: ص164، وابن يعيش: 9/ 24، والخزانة: 4/ 569، والهمع: 2/ 78.

وَكَقَوْلِهِ[1]:

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبِ

قُلْتُ: وَقَدْ أَخَلَّ المُصَنِّفُ فِي المغْنِي بِذِكْرِ هَذَا القِسْمِ الأَخِيرِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِالقَرِيبِ مِنَ الوُجُوبِ[2] التَّأْكِيدَ، الَّذِي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ جِدّاً، بِحَيْثُ لاَ يُعْثَرُ عَلَى تَرْكِهِ إِلاَّ نَادِراً، وقَدْ عَرَفْتَ أَنَّـهُ جَعَـلَ "مَـا" فِي كُـلٍّ مِنْ قَوْلِهِ: مَا يَنْبُتَنَّ وَقَوْلُهُ "مَا يَحْمَدَنْكَ" زَائِدَةً، وَلاَ أَدْرِي مَا الوَجْهُ الَّذِي عَيَّن ذَلِـك، إِذْ يَحْـتَمِلُ فِـي "مَـا يَنْبُـتَنَّ" أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، وَفِي: "مَا يَحْمَدَنْكَ" أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، والتَّقْدِيـرُ: قَلِـيلاً بِـه حَمْـدُ الوَارِثِ إِيَّاكَ وَالعِضَةُ: وَاحِدَةُ العِضَاةِ، وَهِيَ شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ[3] لَهَا شَوْكٌ، والشَّكِيرُ: مَا حَوْلَ الشَّجَرَةِ مِنْ أَصْلِهَا.

قَالَ: عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ[4]:

.............لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

أَقُولُ: هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ أَنْشَدَهُ كَامِلاً فِي فَصْلِ لَمْ مِنْ حَرْفِ اللاَّمِ، وَهُوَ

لَـوْلاَ فَـوَارِسُ مِـنْ نُعْـمٍ وَأُسْـرَتُهُمْ   يَـوْمَ الـصُّلَيْفَاءِ لَـمْ يُوفُـونَ بِالجَـارِ

وَقَدْ مَرَّ عَلَيْهِ هُنَالِكَ[5].

---

(1) صدر بيت عجزه: أبداً، وقَتْلُ بني قُتَيْبَةَ شَافِي.
وهـو مـن أبيات ثلاثـة لابـنة مرة بن عاهان الحارثي ترثي أباها الذي قتله باهلة، من شواهد الكتاب: 3/ 516، هارون والمقتضب: 3/ 14، والخزانة: 4/ 565، وارتشاف الضرب: 1/ 304.
والحـالات الخمـس الـتي ذكرها الشارح مأخوذة باختصار من الجزء الثالث لأوضح المسالك من ص: 126 إلى 135، من شواهد شرح التـسهيل لابن مالك: 1/ 92. تح عبد الرحمن السيد، وابن يعيش: 7/ 8.

(2) المغني: 2/ 339، وانظر الأصل ص: 214.

(3) في الأصل شجر عظيم.

(4) من شواهد الخزانة: 3/ 626.

(5) فصل لمْ ص: 277 من المغني.

قَالَ: وَهُوَ[1] نُونٌ زَائِدَةٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الآخِرَ لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ.

أَقُولُ: زَادَ الحَدِيثِيُّ[2] "وَلاَ تَكُونُ جُزْءَ غَيْرِهَا احْتِرَازاً مِنْ نَحْوِ: "احْمَدُ انْطَلَقْ"، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ المُرَادُ بِلُحُوقِهَا الآخِرَ تَبَعِيَّتُهَا لَهُ إِمَا بِمَعْنَى أَنَّهَا لاَزِمَةٌ لآخِرِ حَرَكَةِ الكَلِمَةِ، وَإِمَا بِمَعْنَى عَدَمِ إِمْكَانِ التَّلَفُّظِ بِهَا بِدُونِ حَرَكَةِ الآخِرِ، والنُّونُ في: "احْمَدُ انْطَلَقْ" لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَمْ تَدْخُلْ، فَلاَ حَاجَةَ إِلَى قَيْدٍ يُخْرِجُهَا.

قَالَ: وَنُونُ "ضَيْفَنٍ" لِلطُّفَيْلِيِّ؛ لأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ.

أَقُولُ: يَعْنِي مَع أَنَّهَا زَائِدَةٌ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: "وَالضَّيْفَنُ الَّذي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ، وَهُوَ "فَعْلَنٌ" وَلَيْسَ بِ "فَيْعَلٍ"[3]، قَالَ الشَّاعِرُ[4]:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلضَّيْفِ ضَيْفَنٌ ... فَأَوْدَى بِمَا تُقْرَى الضُّيُوفُ الضَّيَافِنُ

وَفِي القَامُوسِ: "وَالضَّيْفَنُ مَنْ يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ مُتَطَفِّلاً"[5] فَزَادَ قَيْدَ التَّطَفُّلِ وَهُوَ حَسَنٌ.

قَالَ: وَنُونُ "مُنْكَسِرٍ وانْكَسَرَ"؛ لأَنَّهَا غَيْرُ آخِرٍ.

أَقُولُ: كَانَ اللاَّئِقُ بِهِ أَنْ يَقُولَ: "لأَنَّهَا لَمْ تَلْحَقِ الآخِرَ؛ لأَنَّ القَيْدَ المُحْتَرَزَ بِهِ هُوَ قَوْلُهُ "تَلْحَقُ الآخِرَ".

قَالَ: وَلِذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهِ[6] رَجُلاً بَقِيَ ذَلِكَ التَّنْوِينُ بِعَيْنِهِ مَعَ زَوَالِ التَّنْكِيرِ.

أَقُولُ: هَذَا الَّذي قَالَهُ المُصَنِّفُ هُوَ بِعَيْنِهِ كَلامُ ابْنِ الحَاجِبِ[7] وَلِقَائِلٍ [أَنْ يَقُولَ][8]: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي "رَجُلٍ" حَالَ عَلَمِيَّتِهِ هُوَ التَّنْوِينُ الَّذي كَانَ فِيهِ حَالَ تَنْكِيرِهِ، ولم لاَ

---

(1) أي: التنوين.
(2) عرف به في ص: 147 من الأصل.
(3) في الأصل "فعيل" وفي "ج" "فعال".
(4) من شواهد الصحاح: (4/ "ضيف") غير منسوب.
(5) القاموس: 3/ "الضيف".
(6) الضمير يعود على كلمة "رجل" المنونة.
(7) أمالي ابن الحاجب: 4/ 143.
(8) ساقط من الأصل.

يَجُوزُ أنْ يَكُونَ التَّنْوِينُ قَبْلَ العَلَمِيَّةِ للتَّنْكِيرِ، وبَعْدَهَا للتَّمْكِينِ؟ لا بُدَّ لَهُ مِنْ دَليل، وأيْضاً فإنْ يَرِدُ ضَهْ إذا سُمّيَ بِهِ وحُكِيَ، فَإنَّ التَّنوِينَ يَثْبُتُ فِيهِ مَعَ كَوْنِهِ عَلَماً، وتَنوِينُهُ فِي الأصْلِ لِلتَّنْكِيرِ، وَأيْضاً لاَ مُنَافَاةَ بَيْنَ التَّنْكِيرِ والتَّمْكِينِ، فَلَم لاَ يَجُوزُ أنْ يُقَالَ: إنَّ التَّنوِينَ فِي رَجُلٍ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ للتَّمْكِينِ والتَّنْكِيرِ مَعاً، أمَا كَوْنُهُ للتَمْكِينِ فَلأنَّ الاسمَ مُنصَرِفٌ، وأمّا كَوْنُ لِلتَنْكِيرِ فَلأنَّهُ وُضِعَ لِشَيءٍ لا بعَيْنِهِ، فَإن سُمِيَّ بِهِ ثَبَتَ المَانِعُ مِن اعْتِبَارِ التَّنْكِيرِ دُونَ التَّمْكِينِ فَتَمَحَّضَ كَوْنُهُ تَنوِينَ تَمْكِينٍ واللهُ أعْلَمُ.

قَالَ: وَقِيلَ: هُوَ[1] عِوَضٌ مِنَ الفَتْحَةِ نَصْباً، وِلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُوجَدْ فِي الرَّفْعِ والجَرِّ، ثُمَّ قَدْ عُوِّضَ عَنْهَا الكَسْرَةُ، فَمَا هَذَا العِوَضِ الثَّانِي؟

أقُولُ: حَكَى الرَّضِيُّ عِنْ بَعْضِهِمْ أنَّهُ يَقُولُ: عِوَضٌ مِنْ مَنْعِ الفَتْحَةِ[2]، فَتَخَيَلَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أنَّ هَذا لاَ يَرِدُ مَعَهُ اعْتِرَاضُ المُصَنف الأخِيرُ؛ لأنَّ هَذا القَائِلُ يَرَى أنَّ الكَسْرَةَ عِوَضٌ مِنْ الفَتْحَةِ، وَالتّنْوينَ عِوَضٌ مِنْ مَنْعِهَا، وَهَذا غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لأنَّ مَنْعَ الفَتْحَةِ أمْرٌ مُلاَزِمٌ لِهَذِهِ الكَلِمَةِ، فَلَوْ كَانَ التَّنْوِينُ عِوَضاً عَنْهُ لاَجْتَمَعَ العِوَضُ وَالمُعَوَّضُ عَنْهُ.

قَالَ: لاَ عِوَضٌ مِنْ ضَمَّةِ اليَاءِ وَفَتْحَتِهَا النَّائِبَةِ عَنْ الكَسْرَةِ[3].

أقُولُ: أحْسَنَ فِي قَوْلِهِ: النَّائِبَةُ عِنِ الكَسْرَةِ فَإنَّ فِيهِ إشَارَةً إلى الجَوَابِ عَن اسْتِشْكَالِ بَعْضِهِمْ استثقَالَ الفَتْحَةِ عَلى اليَاءِ مَعَ أنَّهَا فِي نَفْسِهَا خَفِيفَةٌ، وذَلِكِ لأنّها هُنَا نَائِبَةٌ 265/ عِنِ الكَسْرَةِ الَّتِي حَقُّ هَذِهِ الكَلِمَةِ أنْ تُعْرَبَ / بِهَا والكَسْرَةُ عَلَى اليَاءِ ثَقِيلَةُ بِلاَ شَكٍّ فَأُعْطِيَ نَائِبُهَا – وَهُوَ الفَتْحَةُ – حُكْمَهَا فِي الاسْتِثْقَالِ، فَحُذِفَتْ.

قَالَ: إذْ لَوْ صَحَّ[4] لَعُوِّضَ عَنْ حَرَكَاتِ [نَحْوِ] حُبْلَى.

أقُولُ: قَدْ تُمْنَعُ هَذِهِ المُلاَزَمَةُ بِنَاءً عَلَى أنَّ التَّعْوِيضَ فِي نَحْوِ جَوَارٍ إنَّمَا هُوَ عَنْ حَرَكَةٍ يُمْكِنُ التَّلَفُّظُ بِهَا؛ وَلَكِنَّهَا حُذِفتْ اسْتِثقالاً فَعُوِّضَ [عنها][5]، وَالحَرَكَةُ فِي نَحْوِ حُبْلَى

---

(1) أي: تنوين المقابلة.

(2) شرح الكافية للرضي: 1/ 14.

(3) الحديث هنا عن تنوين العوض في جوار، وغواش.

(4) أي قول المبرد في تنوين جوار وغواش.

(5) سقطت من الأصل و ج، أي أنه عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة.

مُتَعَذِرَةٌ لاَ سَبِيلَ إِلى النُّطْقِ بِهَا أَصْلاً، فَتُرِكَ التَّعْوِيضُ واكْتُفِيَ بِتَقْدِيرِهَا، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: فَـ حَبْلَى أَحَقُّ بِالتَّعْوِيضِ مِنْ جَوَارٍ لاِمْتِنَاعِ التَّلَفُّظِ بِالحَرَكَةِ فِيهَا دُونَ جَوَارٍ.

قَالَ: وَأَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي جَيْأَلٍ عَلَماً لِرَجُلٍ إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ: جَيْأَلٌ عَلَمٌ لِلضَّبُعِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ المُؤَنَّثِ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ مُنِعَ الصَّرْفَ؛ لأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثَّلاثَةِ، كَمَا لَوْ سُمِّيَ بِ سُعَادَ وَ زَيْنَبَ.

قَالَ: والثَّانِي[1]: كَ جَنَدِلٍ.

أَقُولُ: هُوَ بِجِيمٍ وَنُونٍ مَفْتُوحَتَيْنِ ودَالٍ مَكسورةٍ بَعْدَهَا لاَمٌ، وَهُوَ المَوْضِعُ الَّذي فِيهِ حِجَارَةٌ.

قَالَ: وَتَنْوِينُ التَّرَنُّمِ وَهُوَ اللاَّحِقُ لِلقَوَافِي المُطْلَقَةِ.

أَقُولُ: وَكَذا لِلصُّدورِ المُقَفَّاةِ، كَقَوْلِهِ[2]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

أَوْ لِلصُّدُورِ المُصَرَّعَةِ، كَقَوْلِهِ[3]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ

والفَـرْقُ بَـيْنَ المُقَفَّـى والمُـصَرَّعِ مُقَرَّرٌ في فَنِّ العَرُوضِ، وَقَدْ أَشْبَعْتُ الكَلاَمَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِي لِلخَزْرَجِيَّةِ المُسَمَّى بِ العُيُونِ الغَامِزَةِ عَلَى خَفَايَا الرَّامِزَةِ[4].

قَالَ: والَّذي صَرَّحَ بِهِ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ مِنَ المُحَقِّقِينَ أَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِقَطْعِ التَّرَنُّمِ[5].

---

(1) أي: الثاني من تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً من حرف زائد، فـ جَنَدِلٌ تنوينه من ألف جنادل.

(2) صدر مطلع معلقة امرئ القيس، شرح المعلقات للزوزني، ص: 7.

(3) صدر بيت من قصيدة أخرى لامرئ القيس، عجزه في ص261 من الأصل، وانظر ديوانه ص: 89.

(4) العيون الفاخرة على خبايا الرامزة للدماميني ص: 25، 53.

(5) الكتاب: 4/ 204، 205، 206، 207.

أقُـولُ: مِمَّـنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي أُصُولِهِ[1]، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، فَقَوْلُهُمْ: تَنْوِينُ التَّـرَنُّمِ كَقَـولِهِم: دَاوُدُ القِيَاسِيُّ[2]، وفِـي الحَـدِيثِ: إِنَّ القَدَرِيَّـةَ مَجُوسُ هَذهِ الأُمَّةِ[3] وَدَاوُدُ القِيَاسِيُّ[4]، يَنْفِي القِيَاسَ، والقَدَرِيَّةُ[5] يَنفُونَ القَدَرَ، وَيَقُولُونَ: الأَمْرُ أُنُفٌ.

قَـالَ: المُـصَنِّفُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى التَّسْهِيلِ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا القَدَرَ لأَنْفُسِهِم وَأَمَّا دَاود القِيَاسِيُّ فَلاَ نَعْلَمُهُمْ يَقُولُونَهُ.

قَالَ: وَلاَ يَخْتَصُّ هَذَا التَّنْوِينُ بِالاِسْمِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ[6]:

وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ.

أَقُولُ: هَذَا عَجُزُ بَيْتٍ مُقَفًّى، صَدْرُهُ:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ.

وَاللَّوْمُ بِفَتْحِ اللاَّمِ: العَذْلُ بِالذَّالِ المُعْجَمَةِ وَعَاذِلُ: تَرْخِيمُ: عَاذِلَةٍ والعِتَابُ: المَوْجِدَةُ والغَضَبُ، وَمِثْلُ هذا فِي تَنْوِينِ الفِعْلِ، قَوْلُهُ[7]:

دَايَنْتُ أَرْوَى، وَالدُّيُونُ تُقْضَنْ

---

(1) الأصول: الوقف على القوافي: 2/ 384، 385.

(2) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 2/ 678.

(3) كشف الخفا ومزيل الإلباس: 2/ 91، وكنوز الحقائق ص: 85.

(4) هو أبو سليمان الظاهري بن علي بن خلف، ولقب بالظاهري لأخذه بظاهر الكتاب والسنة، وأعراض عن التأويل والرأي والقياس، وهو أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام ت: 270هـ الأعلام: 2/ 333.

(5) القدرية: قوم يجحدون القدر، أو قوم ينسبون إلى التكذيب بما قدر الله من الأشياء، قال بعض متكلميهم: لا يلزمنا هذا اللقب لأنا ننفي القدر عن الله عز وجل، ومن أثبته فهو أولى به اللسان: (5) قدر.

(6) لجرير، ديوانه: 64، والخزانة: 1/ 34، والكتاب: 2/ 298.

(7) عجزه: فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضاً وهو لرؤبة، ديوانه: 79، جمع وليام بن الورد ليبسك: 1903، والخصائص: 2/ 96، 97، وشرح شواهد الشافية: 4/ 233.

وَ أَرْوَى: اسْمُ امْرَأَةٍ.

قَالَ: وقَوْلُه[1]:

لَمَّا تُزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِنْ

أَقُولُ: هذا عَجُزُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ، صَدْرُهُ:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكابَنَا.

وَقَدْ مَرَّ إِنْشَادُهُ، وَالكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ قَدْ مِنْ حَرْفِ القَافِ.

قَالَ: كَقَوْلِ رُؤْبَةَ:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ

أَقُولُ: هَذِهِ صِفَةُ مَكَانٍ قَفْر خَالٍ مِنَ الأَنِيسِ فِي مَغَارَةٍ بَعِيدَةِ الأَطْرَافِ، والقَاتِمُ: الشَّدِيدُ السَّوادِ، يُقَالُ: أَسْوَدُ قَاتِمٌ بِالمِيمِ، وَقَاتِنٌ بالنّونِ، حَكَاهُ ابْنُ السِّكِّيتِ[2]، وَمكَانٌ قَاتِمُ الأعْمَاقِ: مُغْبَرّ النَّوَاحِي[3]، كَذَا فِي الصِّحَاحِ وَفِيهِ أَيْضاً: والعُمْقُ، والعَمْقُ: مَا بَعُدَ مِنْ أَطْرافِ المَفَازَةِ[4]، وَمِنْهُ قَولُ رُؤْبَةَ[5]

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ، خَاوِي المُخْتَرَقْنْ

وَالمُخْتَرَقُ بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ: المَحَلُّ الَّذِي تَخْتَرِقُهُ الرِّيحُ، أَيْ تَهُبُّ فِيه وَتَمُرُّ (وَمَعْنَى كَوْنِهِ خَاوِياً، أَنَّهُ لاَ شَيْءَ فِيهِ يَمْنَعُ الرِّيحَ مِنَ المُرُورِ بِهِ، فَهُوَ خَاوِي الجوْفِ، تَهُبُّ

---

(1) فصل قد حرف القاف ص132 من الأصل.

(2) لرؤبة في ديوانه: 104 جمع وليم بن الورد.... والخصائص: 1/ 228، 260، 264. والمنصف: 2/ 3، 308 والمحتسب: 1/ 83. وابن يعيش: 2/ 118.

(3) في كتاب القلب والإبدال ص: 83 (ت ح) حسين محمد محمد شرف، القاهرة: 1987.

(4) الصحاح: 5/ قتم، الصحاح: 4/ عمق.

(5) الصحاح: 4/ عمق.

الـرِّيحُ)[1]، وتَمُـرُّ بِـسُهُولَةٍ مَـنْ غَيْرِ عَائِقٍ، وَقَدْ أَنْشَدَ المُصَنِّفُ هَذا البَيْتَ ثَانِياً فِي فَصْلِ الوَاوِ المُفْرَدَةِ مِنْ حَرْفِ الوَاوِ[2].

قَالَ: وفَائِدَتُهُ: الفَرْقُ بَيْنَ الوَقْفِ والوَصْلِ.

أَقُـولُ: إِذْ لَـوْ بَقِـيَ عَلَـى أَصْـلِهِ، وَقِيلَ المُخْتَرَقْ بإِسْكَانِ القَافِ لَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ هَلِ المُنْـشِدُ وَاقِـفٌ أَوْ وَاصِـلٌ، فَـإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَتَرَدَّدُ السَّامِعُ فِي الوَقْفِ، والقَافُ الَّتِي هِيَ آخِرُ الكَلِمَـةِ سَـاكِنَةٌ؟ قُلْتُ: لأَنَّهُ شِعْرٌ فَتَسْكِينُ الآخِرِ لأَجْلِ أَنَّ الوَزْنَ يَتَقَاضَاهُ، لاَ لأَجْلِ الوَقْفِ، أَلاَ تَرَاكَ تُنْشِدُ الأَبْيَاتَ السَّاكِنَةَ الأَخِرِ مَوْصُولاً بَعْضُهَا بِبَعضٍ مِنْ غَيْرِ وَقْفٍ مَعَ المُحَافظَةِ 2/ 66 عَلَـى سُكُونِ / الآخِرِ مَنْ كُلِّ بَيْتٍ، فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لِلوَزْنِ لاَ لِلوَقْفِ، وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَمَجِـيءُ هَـذا التَّـنْوِينِ مُـؤْذِنٌ بِالوَقْـفِ مُحَـصِّلٌ لِلفَـرْقِ بَـيْنَ حَالَتِهِ وحَالَةِ الوَصْلِ كَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

قَالَ: وَيَثْبُتُ فِي الوَقْفِ.

أَقُـولُ: قَدْ يُنَازَعُ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قَالَ فِي أَحَاجِيهِ[3]، حَيْثُ أَشَارَ إِلى تَنْوِينِ التَّـرَنُّمِ: هُـوَ التَّـنْوِينُ الَّـذِي يَقَعُ فِي إِنْشَادِ الشِعْرِ مَكَانَ حَرْفِ الإِطْلاَقِ إِذَا وَصَلَ المُنْشِدُ وَلَمْ يَقِفْ[4]، فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّهُ لاَ يَكُونُ فِي حَالَةِ الوَقْفِ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[5]:

وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ، خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

أَقُولُ: هذا صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ مُعَلَّقَةِ امْرِئِ الْقَيْسِ، عَجُزُهُ:

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

---

(1) ساقط من ج.

(2) المغني: 1/ 361.

(3) قال الزمخشري في الأحجية الثانية: أخبرني عن تنوين يُجَامِعُ لاَمَ التَّعْرِيفِ وَلَيْسَ إِدْخَالُهُ عَلَى الفِعْلِ مِنَ التَّحْرِيفِ. إشارة إلى تنويني الترنم والغالي. انظر الأشباه والنظائر: 3/ 9.

(4) الأحاجي النحوية للزمخشري ص: 20، تح: مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي.

(5) فيه أن عنيزة لا ينصرف وقد نون للضرورة، شرح الزوزني، ص: 14.

قال بعض شارحي المعلقات: الْخِدْرُ: الهودَج، ويستعار للستر والحجلة وغيرهما، ومنه قولهم: جارية مخدورة، أي: مقصورة في خدرها لا تبرز منه. و "عُنَيْزَةٌ" بعين مهملة مضمومة، فنون، فياء تصغير، فزاي، فهاء تأنيث: اسم محبوبته، وهي ابنة عمه. وقيل: هي لقب لها، واسمها: فاطمة، وقيل: بل اسمها عُنيزة، وفاطمة غيرها، والويلات جمع: ويلة، والويلة والويل: شدة العذاب. وزعم بعضهم [أن هذا دعاءً له][1] في معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفاً لعين الكمال عن المدعو عليه، ومنه قولهم: "قاتله الله، ما أفصحه"[2]. ومعنى: "إنّك مُرجلي": "إنك تصيِّرُني راجلةً لعقرك ظهر بعيري".

قال: وللمنادى المضموم، كقوله[3]:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

أقول: هذا صدر بيتٍ، عجزه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

ومطرٌ: اسم رجلٍ.

قال: وبقوله[4] أقول في الثاني[5] دون الأول: لأن الأول تنوين التمكين، لأن الضرورة أباحت صرفه.

أقول: فيه نظرٌ؛ لأن وجود العلتين في الاسم منافٍ لصرفه، وإنما حمله على ذلك قولهم: يجوز صرف غير المنصرف للضرورة، وفيه من الإشكال ما ذكرناه، فينبغي أن يُحمل

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) هذا الزعم مأخوذ بنصه من شرح الزوزني على المعلقات ص: 14، 15.

(3) فيه أن تنوين "مطر" للضرورة. وهو من قصيدة للأحوص عبد الله بن محمد الأنصاري. شعره ص: 183. تح: إبراهيم السامرائي بغداد: 1969. والكتاب: 1/ 313. والمقتضب: 4/ 214، والجنى الداني ص: 149.

(4) قول البعض الذي زاد تنوين الضرورة. وانظر: ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ص: 42.

(5) يريد الشاهد الثاني: "سلام الله يا مطرٌ ..." لا الشاهد الأول: "ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيْزَةٍ".

كلامهم على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين، وإنما يكون تنوين الضرورة.

قال: وفيما قاله[1] نظر: لأن الذي حكاه سماه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف.

أقول: إذا كان هذا النظر صحيحاً أمكن أن يورد مثله على ابن مالك، فيقال: إن سيبويه سمى ما هو الترنم تنويناً[2]، فهو دليل على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ويترجح بذلك ما حكيناه آنفاً عن الزمخشري.

قال: وهذا اعتراف منه[3] بأنه تنوين الصرف: لأن الذي كان قبل التسمية حُكي بعدها.

أقول: لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرفٍ قطعاً. وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف، فثبت أنه قسم برأسه، وإن كان المحكي تنوين صرف. ونظير هذا قولك: "مَنْ زَيْداً؟" في حكاية من قال: "ضربت زيداً"، فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة إعراب، وأما في لفظك أنت فليست حركة إعراب قطعاً، وإلا لزم نصب خبر المبتدأ بلا ناسخ، وإنما هي حركة حُكيت بصورتها الحركة الإعرابية، وما يقتضيه العامل في كلامك مع رفع الخبر مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية. فإن قلت/ قوله "بأنه تنوين الصرف" لا يجوز أن يتعلق بالمصدر الذي هو "اعتراف"، لأنه قد وصف بقوله: "مِنْهُ"، وعمله بعد الوصف ممتنع، فبماذا يتعلق؟ قلت: بمحذوف على أنه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر، أي: "وهذا اعتراف كائن منه ملتبس بأنه تنوين الصرف".

قال: الرابع: نون الوقاية:

---

(1) أي أن ابن مالك الذي قال إن التنوين الثامن، وهو التنوين الشاذ "هؤلاء قومك". إن هذا التنوين نونٌ زيدت في آخر الاسم ك "نون" ضيفنٍ" وليس بتنوين".

(2) الكتاب: 4/ 206، 207 هـ".

(3) أي: ابن الخباز في شرح الجزولية، الذي جعل تنوين الحكاية قسما برأسه.

أقـول: صرَّح ابن الحاجب في أماليه بأن نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة، 267/ وإنما هي كالألف في 'ضارب'، / والميم في مخرج والألف في 'غَضْبَى وَسَكْرَى'[(1)] وأطال الكلام فيه، وعليه فلا ينبغي عدُّها في أقسام النون؛ لأنها جزء كلمة، لا كلمة.

قـال: أحدها:[(2)] الفعل، متصرفاً كان، نحو 'أكْرَمَنِي'، أو جامداً، نحو: 'عَسَانِي' و'قَامُوا مَا خَلاَنِي' و'مَا عَدَانِي' و'حَاشَانِي' إن قُدِّرَت فعلاً.

أقـول: قـد يعـترض هذا بأن نون الوقاية إنما تدخل في الفعل لتقي آخره من الكسر، وذلك لا يتأتى في الفعل الذي آخره ألف، فهلاً قال: عَسَايَ و'خَلاَيَ' مثلاً بغير نون. وجوابه أنهـم فعلـوا ذلـك إجـراء لـباب الفعـل مجرى واحداً، وحملاً للفرع على الأصل؛ لأن أصل الفعـل هـو الـصحيح الـلام، ولـو لم تُجلب له نون الوقاية، لدخله الكسر، فحُمِل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون.

قال: وأما قوله:[(3)]

إِذَا ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فضرورة.

أقول: هذا بيت من مشطور السريع، وقبله:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

والطَّـيْسُ هـنا: الكـثير من الرمل [كذا فسره الجوهري في هذا البيت بعد أن قدَّم أن الطيس هو الكثير من الرمل][(4)] والماء وغيرهما[(5)]. وقد أنشد المصنف في فصل 'قَدْ' من حرف القاف ما أنشده هنا، وسبق الكلام فيه هناك.

---

(1) الأمالي لابن الحاجب: 4/ 106.

(2) أحد الثلاثة الذي تلحق نون الوقاية فيه ياء المتكلم المنصوبة.

(3) تقدم في فصل 'قدْ' ص: 123 من الأصل.

(4) ساقط من الأصل.

(5) الصحاح: 3/ 'طيس'.

قال: فقيل: النون الباقية نون الرفع[1].

أقول: هذا هو رأي الجزولي[2]. ووجه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الإعراب، فيحذف ما حدث منه الثقل.

قال: وقيل: نون الوقاية وهو الصحيح.

أقول: هذا هو مذهب سيبويه[3]، ووجهه أن نون الإعراب معرَّضة للحذف بالجازم والناصب، فقد أُلِفَ حذفها في السعة بخلاف نون الوقاية، [فإنه لم يؤلف حذفها. فكانت أحق بالبقاء عند عروض ما يقتضي الحذف، وقد جاء حذف نون الوقاية][4] مع نون الضمير للضرورة، كقوله[5]:

تَـرَاهُ كَالـثُّغَامِ يُعَـلُّ مِـسْكاً ... يَـسُوءُ الْفَالِـيَاتِ إِذَا فَلَيْنِـي

ولا يجوز أن يكون المحذوف الضمير؛ إذ الفاعل لا يحذف، على أن بعضهم رأى أن النون الباقية في "فَلَيْنِي" نون الوقاية. وأقدم على حذف الفاعل، وقد تعرَّض المصنف لهذه المسألة في الباب الخامس حيث ترجم قبل ذكر أماكن الحذف بقوله: إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، وثانياً، فكونه ثانياً أولى[6].

قال: الثاني: اسم الفعل[7].

---

(1) في "تأمُرُونِي" في الآية: "قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون" لزمر: 64.

(2) المقدمة الجزولية في النحو ص: 62.

(3) قال سيبويه: تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف. فحذفوها إذ كانت تحذف... وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا. بلغنا أن بعض القراء قرأ: "أتُحَاجُونِي" الأنعام من الآية: 80 قراءة نافع وأبو جعفر، وابن ذكوان، وقرأ نافع كذلك "فَبِمَ تُبَشِّرُونِ" الحجر من الآية: 54 الكتاب: 3/ 519.

(4) ساقط من الأصل.

(5) نسبه سيبويه إلى عمرو بن معد يكرب: 3/ 520 وكذا في الصحاح: 6/ "فلا".

وهو من شواهد: ابن يعيش: 3/ 91، والخزانة: 2/ 445 والعيني: 1/ 379، وانلهمع: 1/ 95.

(6) المغني: 2/ 620، 621.

(7) في "ج" "الفاعل" تحريف.

أقول: ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من الإتيان بنون الوقاية مع اسم الفعل(1). ونص الرضي على خلافه، فقال: "يجوز إلحاقها أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل"[1].

قال: وغالبة الحذف مع "لعلّ".

أقول: نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾[2] ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[3] ومن ثبوتها معاً، قول الشاعر[4]:

فَقُلْتُ: أَعِيرَانِيَ الْقَدُومَ لَعَلَّنِي ... أَخُطُّ بِهَا قَبْراً، لأَبْيَضَ مَاجِدِ

قال: وقليلته مع "ليت".

أقول: مثاله قول زيد الخيل[5]:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ[6] مَالِي

ونص سيبويه على أن الحذف مع "ليت" ضرورة[7]. وهو ظاهر ما في المفصّل[8].

وقال الفرّاء: "لَيْتِي، وَلَيْتَنِي" جائز. وظاهره أنه يجوز في الاختيار، والمصنف لم يتعرض لأن ذلك ضرورة، كما تعرض لذكره في بعض الحال، فأشعر ذلك بأنه يستعمل في النثر والنظم قليلاً.

---

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 32.

(2) طه من الآية: 10.

(3) غافر من الآية: 36، 37.

(4) من شواهد اللسان "قدم" والدرر: 1/ 43، والعيني: 1/ 35 ونتائج التحصيل للمرابط: 1/ 237 بدون نسبة.

(5) هو زيد الخيل بن مهلهل الطائي. وروي: "ويذهب بعض مالي" و"وأتلف بعض" بدل "وأفقد" و"جل مالي" من شواهد الكتاب: 2/ 370 تح هـ. والعيني: 1/ 346 والخزانة: 2/ 446 ونتائج التحصيل: 2/ 575 والنوادر لأبي زيد ص: 86 وابن يعيش: 3/ 90، 123.

(6) في ج "بعد".

(7) الكتاب: 362، 370 تح هـ.

(8) المفصل ص: 138.

قال: وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ "مِنْ" و "عَنْ"، إلا في الضرورة.

أقول: مثال عدم اللحاق فيهما للضرورة قول الشاعر[1]:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسٌ مِنِّي

وهذا بيتٌ واحدٌ مقفى من بحر الرمل

قال: وقبل المضاف إليها "لَدُنْ" أو "قَدْ" أو "قَطْ" إلا في قليل من الكلام.

أقول: يعني، وقبل الياء المضاف إليها لَدُنْ، نحو: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾[2] بالتشديد، وبه قرأ الأكثرون[3]، وقرأ نافع[4]، وأبو بكر(4) لَدُنِي بالتخفيف.

قال ابن مالك: "وَزَعَمَ سيبويه أن عدم لحاق نون الوقاية ل لَدُنْ من الضرورات، وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع، ولا يجوز أن يكون الاسم فيها لَدُ والنون للوقاية؛ لأن لَدُ متحرك الآخر، والنون إنما أتِي بها لتصون الآخر من الحركة، وإنما يقال 268/ في لَدُ مضاف لَدى نص عليه سيبويه"[5] وأما قَدْ و قَطْ / المضافان إلى الياء، ف قَدْنِي و قَطْنِي بالنون فيهما أعرف من قَدِي و قَطِي بتركها (5) كذا قال ابن مالك. وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين في الاختيار، وقد نص قوم على أن الحذف معهما ضرورة.

قال: وقوله[6]:

---

(1) لم يعرف قائله وهو من شواهد العيني: 352. وشرح الألفية لابن الناظم ص: 26. وشرح الألفية لابن عقيل: 1/ 114. ونتائج التحصيل: 2/ 575.

(2) الكهف من الآية: 76.

(3) قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي.

(4) عاصم في رواية أبي بكر. لَدُنِي. كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 396.

(5) شرح التسهيل: 1/ 150.

(6) الشاهد فيه أن لحاق نون الوقاية للوصف المضاف إلى الياء، شاذ، وصدره:

وَمَا أدرِي، وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ ....

نسبه العيني إلى يزيد بن مخرم الحارثي.

وهو في المحتسب: 2/ 220، والمقرب: 1/ 255، والدرر: 1/ 43، والعيني: 1/ 385، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل: 2/ 576.

أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِي

أقول: أنشد المصنف هذا المصراع ثانياً في الباب الخامس في تراجم الحذوف حيث ترجم على حذف التنوين[1].

قال: وزعم هشام[2] أن الذي في "أَمُسْلِمُنِي" ونحوه. تنوين، لا نون، وبنى ذلك على قوله في "ضَارِبُنِي" أن الياء منصوبة.

أقول: ولا يمكنه أن يدّعي أن الياء مخفوضة على أنها مضاف إليه؛ لأن التنوين والإضافة لا يجتمعان، فإنه مؤذنٌ بالانفصال، وهي مؤذنة بالاتصال.

وقد نظمت في أثناء تأليفي لهذا الشرح لُغزاً، أنشأته في يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر ربيع الآخر [...][3] وثماني مائة، فقلت:

أَتَدْرُونَ مَنْ فِيهِ إِلَى الْكَيْسِ نِسْبَةٌ ... وَمِنْهُ زَكَتْ بَيْنَ النُّحَاةِ مَنَابِتُ
يَقُولُ بِأَنَّ اسْماً يُضَافُ حَقِيقَةً ... وَتَنْوِينُهُ عِنْدَ الإِضَافَةِ ثَابِتُ

وحله أن ابن كيسان[4] يقول في "كَأَيِّنْ" إذا استُعمِلَتْ بدون "مِنْ" بعدها، كما في قول الشاعر[5]:

كَأَيِّنْ قَائِلٍ لِلْحَقِّ يَقْضِي ... وَيَرْمِي بِالْقَبِيحِ مِنَ الْكَلَامِ

إن جرَّ الاسم الواقع بعدها إنما هو بإضافة "كَأَيِّنْ" إليه حملاً لها على كم الخبرية لأنها بمعناها، ونونها إنما هو تنوين "أيٍّ" وقد ثبت مع الإضافة. وذهب غيره إلى أن الجر بعدها ب

---

(1) المغني: 2/ 644.
(2) ابن هشام الضرير الكوفي. تقدمت ترجمته في ص: 177 من الأصل.
(3) بياض في النسخ الأخيرة.
(4) تقدم التعريف به ص: 74 من الأصل.
(5) البيت في الأشباه والنظائر للسيوطي: 3/ 48 غير منسوب.

مِنْ محذوفة؛ لأن ثبوتها هو الغالب في الاستعمال[1] واللغز إنما ينحل على قول ابن كيسان. وفي قولي: مَنْ فِيهِ إلى الْكَيْسِ نِسْبَةٌ إشارةٌ إليه.

قال: ويردُّه قول الشاعر[2]:

وَلَيْسَ الْمُوافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا **

وفي الحديث: "غير الدَّجّال أخوفني عليكم"[3]، والتنوين لا يجامع الألف واللام، ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف.

أقول: أما المصراع فأنشده ثانياً في ترجمة حذف التنوين في الباب الخامس[4]. والموافيني: الجائي إليَّ، يقال: وافيت القوم، أي: أتيتهم، كذا في القاموس[5]، وَلِيُرْفَدَ: ليعطى ويعان. والخائب: الذي لم ينل مطلوبه. وأما الحديث ففيه ثلاثة[6]، أحدها في أخوفَ فإنه يقتضي أن غير الدجال خائف؛ فإن أصل اسم التفضيل أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل، وإنما المعنى: أن غير الدجال مخوفٌ منه. والثاني في الياء؛ فإن أفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه، والياء لا تقبل ذلك. والثالث في لحاق النون. وجواب هذا الأخير أن أفعل التفضيل شُبِّه ب أَفْعَلَ في التعجب، فلحقته نون الوقاية حملاً عليه. وجواب الأول أن فعله إما خَافَ أو خِيفَ أو أَخَافَ، والجمع ممكن، أما خِيفَ فموافقٌ للمعنى؛ ولكن يكون من باب: أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْنِ[7]. ويكون الأصل: أَخْوَفُ مَخُوفَاتِي ثم حُذِف المضاف، وبهذا التقدير

---

(1) الأشباه والنظائر 3/ 48. بنصه.

(2) شذوذ في لحاق نون الوقاية بالوصف، وتمامه: فإن له أضعاف ما كان أمّلاً. لم يعرف قائله، وهو من شواهد: العيني: 1/ 387، والهمع: 1/ 65.

(3) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة: 8/ 197. وكنوز الحقائق للمناوي المصري ص: 80 عن مسند أحمد برواية: غير الدجال أخوَفُ عليكم من الدجال.

(4) المغني: 2/ 644.

(5) القاموس: 4/ وفي.

(6) في الأصل ثلاث.

(7) النِّحيُ: زِقُّ السَّمْنِ. مجمع الأمثال: 1/ 376. اي أن أشْغَلَ صيغ من المبني للمفعول، اي أنها أكثر مشغولية.

يُدفع السؤال الثاني. وأما "خَافَ" فعلى أن يكون من وصف المعاني بما توصف به الذوات مثل: "شِعْرٌ شَاعِرٌ، وَمَوْتٌ مَائتٌ، وَعَجَبٌ عَاجِبٌ". وأصل الحديث: "خوف غير الدجال أخوف خوفي" ثم حُذف الخوفان، وخلفهما "غير" و "الياء". فصار: "غير الدجال أخوَفُني" وأما "أخَافَ" فعلى أن الأصل "غيرُ الدجَّال أخوَفُ مُخِيفَاتِي" ثم حُذِف المضاف. وقد تضمن هذا الجواب، والجواب الثاني الجواب عن السؤال الثاني، وتبين على الأوجه الثلاثة أنه لا بد من تقدير مضاف، وأما على الوجه الأول فيحتاج إلى تقدير مضافين.

قال: وفي الصحاح أنه يقال: "بَجَلِي" ولا يقال: "بَجَلْنِي" وليس كذلك.

أقول: الذي في الصحاح نصه: "وبجل، بمعنى: حسب، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقولون: بُجَلْكَ كما يقولون: قَطْكَ؛ إلا أنهم لا يقولون: بُجَلْنِي كما يقولون: قَطْنِي؛ ولكنهم يقولون: بُجَلِي، وَبَجْلِي، أي: حَسْبِي. قال لبيد[1]:

فَمَتَى أهْلِكْ، فَلاَ أحْفِلُهُ   بَجَلِي الآنَ مِنَ الْعَيْشِ بَجَلْ

إلى هنا كلامه[2]. وهو محتمل لأن يكون عدم قولهم: بُجَلْنِي بالنون من مقول 269/ الأخفش، والله أعلم/ .

(1) ديوانه: 148. والخزانة: 3/ 34. شرح المرزوقي للحماسة ص: 291، 608. ونتائج التحصيل: 2/ 574.

(2) الصحاح: 4/ "بجل".

نَعَمْ

قال: بفتح العين.

أقول: المراد بها العين الهجائية، لا التصريفية كما قد يسبق إلى بعض الأذهان؛ لأن ذلك إنما يقال فيما يدخله التصريف، و نَعَمْ هذه [حَرْفٌ][1] لاحظ لها في ذلك.

قال: وكنانة تكسرها.

أقول: كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين، فقالوا نَعمْ بالفتح في واحد الأنعام، وقد جمع بين اللغتين من قال[2]:

دَعَانِي عُبَيْدُ اللهِ -نَفْسِي فِدَاؤُهُ-   فَيَالَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعِمْ

الرواية بفتح عين الأولى، وكسر عين الثانية، كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل.

قال: وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين.

أقول: حكى ذلك في حواشيه على التسهيل عن أبي حيان، ثم قال: إنما أراه أصلاً، لا اتباعاً، لأن الحرف لا يليق به التصريف، الا ترى أنه لا يجوز في ثُمَّ العاطفة ما جاز في: مُنْذُ وَمُذْ من اللغات الثلاث، ولو صح الاتباع، لصحَّ نُعْمْ نِعْمْ[3].

قال: فزعم ابن الطراوة[4] أنَّ ذلك لَحْنٌ[5].

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) لم أعثر على قائله. من شواهد شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 286 وابن يعيش: 8/ 125.

(3) أي: لصح إسكان ثانيه مع فتح الأول وكسره؛ لأن ما يصح إتباع أوله لثانيه مما هو على = ثلاثة أحرف يصح تخفيفه بإسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده. المصنف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني: 2/ 100.

(4) أبو الحسين سليمان بن محمد الأندلسي المالقي المتوفى سنة: 528 هـ. له آراء في النحو تفرد بها، ألف الترشيح في النحو: وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى: البغية: 1/ 602.

(5) أي قول سيبويه: يُقال له: ألست تقول كذا وكذا، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: نعم. أي أن نَعمْ تأتي بعد النفي والإثبات معاً.

أقول: هذه جرأة من الزاعم المذكور على منصب إمام أئمة العربية ورئيسهم المقتدى بـه، الذي ألقيت إليه مقاليد الرياسة فيها غير مُدافَع، حسب ابن الطراوة، وأجلُّ منه أن يفهم ظواهـر كـلام سـيبويه، لا جـرم أن جرأة هذا المعترض أوجبت اطراح الناس [له][1]، فقلما تـرى أحـد يعبأ بكلامـه، أو يلـتفت إلـيه. ولم يتحل الإنسان بأحسن من الاعتراف بالفضل لأهلـه، ولقـد حضرت يوماً مجلس شيخنا قاضي القضاة ولي الدين بن خلدون[2] رحمه الله. وكـان شـديد التغالـي في الثناء على مصنف هذا الكتاب ذاهباً في تفضيله وتفضيل كتابه هذا كـل مـذهب، فقـال للـشيخ محـب الدين[3]، ولد المصنف، وكان حاضراً في ذلك المجلس: لو عـاش سـيبويه لم يمكـنه إلا الـتلمذة لوالدك والقراءة عليه فتغمر وجه الشيخ محب الدين(3) المذكـور، وقـال: يا سيدي. إذا فهم الوالد بعض كلام سيبويه كفاه ذلك شرفاً، أو كلاماً هذا معناه. رحم الله الجميع.

قال: وأما "نَعَمْ" في بيت "جَحْدَرٍ"[4] فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده: من أن الليل يجمعه وأم عمر.

أقـول: أخبرت بمكة في أواخر سنة ثماني عشرة وثمانمائة، أوائل سنة تسع عشرة أن مولانا قاضي القضاة كمال الدين أبا الفضل النويري الشافعي[5] الناظر في الحكم العزيز بمكة

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) عبد الرحمن بـن محمـد أبـو زيد ولي الدين الحضرمي ابن خلدون. صاحب: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر. 7م. أولها المقدمة توفي سنة: 808 هـ. وله أيضاً شرح البردة، ورسالة في المنطق. الأعلام: 3/ 330.

(3) محمد بن عبد الله بن يوسف محب الدين ابن هشام، ولد صاحب المغني: تقدم التعريف به في ص: 192 من الأصل.

(4) يريد نَعمْ في البيت الثاني من قوله:

ألـيس الليـلُ يَجْمَـعُ أمَّ عَمْـرٍو	وَإيَّانَـا، فَـذَاكَ بِـنَا تَدَانِـي
نَعَـمْ، وَأرَى الهِـلالَ كمـا تـراه	وَيَعْلُـوهَا الـنَّهَارُ كَمَـا عَلاَنِـي

الخزانة: 4/ 480.

والشاهد فيه أنه قد أجيب فيه ب نَعمْ ما يجاب به الإيجاب رعيا للمعنى عند أمن اللبس.

(5) أبـو الفـضل محمـد كمـال الـدين بن أحمد بن عبد العزيز النويري، من أهل مكة المتوفى سنة: 786 هـ. البدر الطالع: 2/ 150. والدرر الكامنة 3/ 288، 289.

المشرفة سأل الشيخ جمال الدين بن هشام مصنف هذا الكتاب رحمه الله عما جرى به العرف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: "نَعَمْ، نَعَمْ" مريداً للإعلام بحضوره، وهل لهذا أصل في كلام[1] العرب، فقال: نعم. وقد ذكرت ذلك في كتابي "مغني اللبيب". قال لي ذلك المخبر: ولم أظفر بذلك في المغني، وسألت عنه جماعة فلم يحصل جواب. قلت له: هو في موضعين من كتابه: أحدهما: قوله قبل هذا أن "نَعَمْ" يقع جواباً لسؤال مقدر، والثاني: هذا، وهو قول ابن عصفور أن "نَعَمْ" في بيت جحدر. جواب لغير مذكور، وهو ما قدره السائل في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وكذلك قول هذا الطارق: "نعم، نعم" هو جواب لما قدره في اعتقاده من أن صاحب المنزل لشدة احتفاله به والتفاته إليه، يسأل هل حضر فلان؟. وقاضي مكة المشار إليه هو أحد أشياخي، أخبرني بمغني اللبيب عن مصنفه، وأجاز لي إجازة عامة، وكتب لي خطة بذلك.

قال: قلت: أو لقوله[2]: "فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي"، وهو أحسن.

أقول: هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان[3]، ولعل المصنف لم يطلع عليه.

قال: ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا "نَعَمْ"[4] لم يكن إقراراً كافياً.

أقول: هذا الكلام لا وجه له[5]، فإنه معارضة للنقل الثابت المشهور بمجرد احتمال /270/ عدمه من غير تثبيت، والله أعلم/.

---

(1) في ج "لسان".

(2) اي "نعم" جواب لقوله "فذاك".

(3) قال أبو حيان: "وأما قول جَحْدَر، فليس نصا في أن التقرير يجاب ب "نعم" الارتشاف: 3/ 261.

(4) اي في جواب قوله تعالى: "ألست بربكم؟. قالوا بلى" الأعراف: 172.

(5) لأن ابن عباس قال: لو قيل "نعم" في جواب "ألست بربكم" لكان كفرا. انظر الجنى الداني ص: 422. وشرح أبيات المغني للبغدادي: 6/ 58. وما نسب لابن عباس هنا لم يوجد في تفسيره: "تنوير المقباس".

"حَرْفُ الهَاءِ - الهَاءُ المُفْرَدَةُ"

قال: أحدها أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في موضعي الجر والنصب، نحو: ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾[1].

أقول: فالضمير هو الهاء المفردة، والواو مقوية للحركة. وقال الزجاج: "مجموعها هو الضمير" وعلى الأول بنى المصنف، ثم هذه الهاء إن وقعت بعد متحرك أشبعت حركتها كالآية التي تلاها، وإن وقعت بعد ساكن معتل، نحو "فِيهِ وَعَلَيْهِ" فالحكم فيها اختيار الاختلاس اتفاقاً، ويجوز إشباعها كما قرأ به ابن كثير[2]. وإن كان الساكن صحيحاً، نحو: "مِنْه، وَعَنْهُ" فالصحيح اختيار الاختلاس أيضاً، وفاقاً لأبي العباس المبرد، وبالإشباع قرأ ابن كثير أيضاً.

قال: والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة، أو حرف، نحو: ﴿ مَا هِيَهْ ﴾[3] ونحو: (هَا هُنَاهْ). و "وَازَيْدَاهْ".

أقول: أراد بنحو ﴿ مَا هِيَهْ ﴾ (3) ما كان بحركة غير إعرابية، ولا شبيهة بها، فلا تتصل بنحو: "لا رجلَ" لأن حركته وإن لم تكن إعرابية؛ إلا أنها شبيهة بالإعرابية من حيث العروض كما هو مقرر في بابه، وكذا المبني لقطعه عن الإضافة، نحو من "قَبْلُ" ومن "بَعْدُ". وأراد بالحرف المبين في "ها هناه" الألف التي في آخر الاسم (العريق في البناء، وفي "وا زَيْدَاهْ" الألف الذي في آخر الاسم)[4] المندوب.

قال: والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله[5]:

---

(1) الكهف: من الآية: 37.

(2) في كتاب السبعة لابن مجاهد: 132 أن ابن كثير كان يصل الهاء في ذلك كله، كان قبلها ياء، أو واو أو ألف، أو حرف ساكن، أو متحرك.... فيقول: إذا تعذر وجود "ي" فاكتب: فيه ي. "وإليه ي" و "عليه ي" "ولديه ي" "واجتباه" "وهداه" و "منه" "وعنه". انظر المقتضب: 1/ 39- 40. ومعاني القرآن للزجاج: / 50- 51.

(3) (وما أدراك ماهيه؟) القارعة: 10.

(4) ساقط من "ج".

(5) فيه أن الأصل: "أذا الَّذِي" لم يعرف قائله، وهو من شواهد: ابن يعيش: 10/ 42، 43 والمحتسب: 1/ 181، 182. والمفصل ص: 369.

وَأَنَّى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

أقول: يحتمل أن يكون "صَوَاحِبُهَا" مرفوعاً على أنه فاعل ب "أنَّى"، ويحتمل أن يكون منصوباً على أنه مفعول به، والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدَّث عنه بهذه القصة. ومَنَحَ: أعطى، مضارعه يَمْنَحُ وَيَمْنِحُ بِالْكَسْرِ. والمودة مفعول ثانٍ قُدِّم؛ لأن ذكره أهم. و "غَيْرَنَا" مفعول أول، و "جَفَانَا": هجرنا وترك برَّنا ومودتنا. وهو واويُّ اللام، تقول: جفوته فهو مَجْفُوٌّ، ولا يقال: جَفَيْتُ.

قال الجوهري: وأما قول الراجز[1]:

فَلَسْتُ بِالْجَافِي وَلاَ الْمَجْفِيِّ

فلما بناه على "جُفِيَ" فانقلبت الواو ياء فيما لم يُسَمَّ فاعله، بني المفعول عليه" (2).

قال: والتحقيق ألاَّ تُعدَّ هذه[2] **؛ لأنها ليست بأصلٍ.**

أقول: قد ذكر المصنف في حرف الألف[3] مجيء "أل" للاستفهام، وهمزته بدل من الهاء الأصلية (4)، فيردُّ عليه.

قال: وعكس ذلك البصريون[4].

أقول: يعني أنهم جعلوا التاء هي الأصل، وحكموا بأن الهاء في الوقف بدل عنها، ومذهبهم أرجح؛ لأنهم اعتبروا حال الوصل، وهو بالنسبة إلى الوقف أصل.

قال: لأنها جزء كلمة، لا كلمة.

أقول: نص الرضي على أن هاء التأنيث كلمة رُكِّبت مع ما دخلت عليه، فصارا لشدة الامتزاج ككلمة واحدة[5].

---

(1) الصحاح: 6 "جفا". نسبه الخطيب التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق ص: 353 إلى أبي النجم.

(2) أي الهاء المبدلة من همزة الاستفهام.

(3) حرف الهمزة، لا حرف الألف: 1/ 54.

(4) أي عكسوا قول الكوفيين في أن الهاء الموقوف عليها في "رحمة" هي هاء التأنيث، وأن التاء في الوصل بدل منها.

(5) شرح الكافية للرضي: 1/ 5.

قال: والثالث[1]: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة.

أقـول: حكـى الزمخـشري في المفصل أنه يقال: "هَا إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ"، و"هَا افعل كذا"[2] وهـذا لـيس شـيئاً مـن الأربعة[3] التي ذكرها المصنف؛ لكن قال الرضي: "لَمْ أعْثُرْ لذلك على شاهد"[4]، وهذا عجيب؛ فإن الزمخشري أنشد في المفصل[5] قول النابغة[6]:

هَـا إنْ عِـذْرَةٌ إنْ لم تَكُـنْ قُـبِلَتْ فَـإنَّ صَـاحِبَهَا قَـدْ تَـاهَ في الْـبَلَدِ

وهـذا شـاهد علـى دخـول "هَا" على الجملة الاسمية، مثل: "هَا إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ" إلا أن [المُسْنَدَ][7] إليه في البيت اسم إشارة، فلعل الرضي يقول: لا يصلح هذا شاهداً لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الإشارة، فتأمله.

والعـذرة بكـسر العـين المهملـة، وإسـكان الذال المعجمة: نوع من الاعتذار، كذا في المفصل[8]، و"تَاهَ" ذهب متحيراً.

قال: والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة، نحو: ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ ﴾ [9].

---

(1) أما الأول والثاني فهما أن تكون اسم فعل، وضمير مؤنث.

(2) شرح المفصل: 8/ 113.

(3) في الأصل: "من أربعة".

(4) شرح الكافية: 2/ 381.

(5) المفصل ص: 307.

(6) في الديوان برواية:

هـا إنَّ ذي عـذرة إلا تكـن نَفَعَـتْ فـإنَّ صـاحِبَها مُـشارِكُ الـنَّكَدِ

ص: 28 تح: أبو الفضل.

(7) سقطت من الأصل.

(8) المفصل:307.

(9) آل عمران من الآية: 119

أقول: ليس المعنى في هذا التركيب تعريف المخاطبين أنفسهم وإعلامهم بأنكم لستم /271/ غيركم، فمثله لا يرتكب؛ وإنما المعنى في ذلك وفي مثله استغراب وقوع / مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فالجملة بعد اسم الإشارة لازمةٌ لبيان الحال المستغربة، ولا محل لها؛ إذ هي مستأنفة. وقول من ذهب إلى أنها في محل نصبٍ على الحال، وأن الحال هنا لازمة؛ لأن الفائدة منوطة بها، والعامل: حرف التنبيه، أو اسم الإشارة منظورٌ فيه؛ إذ ليس المراد: أنتم المشار إليهم في حال حبكم إياهم [مثل][1] هذا معنى ما قاله الرضي[2].

---

(1) سقطت من الأصل.

(2) شرح الكافية: 2/ 381.

"هَـلْ"

قال: فيمتنع: "هل زيداً ضربت"؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة.

أقـول: يعـني، فـتكون "هَلْ" حينئذٍ لطلب حصول الحاصل، وهو محال. وقال صاحب التلخيص[1]: "إنَّ ذلـك قبيح، لا ممتنع"[2]. قال بعض شارحيه: "وإنما قبح لأنه يحتمل أن يكون مفعـولاً بمحـذوف، تقديـره: هـل ضـربت زيـداً ضـربت"[3]، لكن هذا التقدير بعيد؛ لأن فيه حـذف عامـل المفعـول المذكـور وحـذف مفعـول الثانـي، فكان الحمل عليه مرجوحاً قبيحاً، والحمـل علـى غـيره راجحـاً حـسناً. وقـيل: إنمـا حكم بقبحه دون امتناعه؛ لأن المفضي إلى الامتناع هو التخصيص، والتخصيص ليس بلازم؛ بل هو راجح؛ ولاسيما في نحو: "هل رجلٌ قـامْ" فلـو كـان التخصيص لازماً لامتنع هذا التركيب، فلما كان المفضي إلى الامتناع راجحاً، كان هذا قبيحاً لمخالفته الراجح.

قال: ونحو: "هل زيدٌ قائمٌ ام عمرٌو؟"[4]، إذا اريد الفصل ب "أَمْ": المتصلة.

أقـول: السبب فيه ظاهر، وهو أن "أَمْ" المتصلة لتعيين أحد الأمرين بمنزلة "أي" وذلك لا يكـون إلا بعـد تـصديق (بأصـل الحكـم)[5]. والـتردد في تعيين شيء من الأجزاء فيجب أن يكـون مُعَادِلُهَـا الهمـزة الطالـبة للتـصور دون "هَـلْ" الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلـبه مـن المنافاة. ويصح مقابلة "هَلْ" ب "أَمْ" المنقطعة لأنها إضرابٌ عن حكم، وطلب لحكم آخـر، فـلا تنافـيها "هَـلْ" الطالـبة للتـصديق، وهذا كله مبني على أن "هَلْ" مقصورة على طلب التـصديق. وقـد أسـلفنا في أوائـل الكـلام على الألف المفردة أن ابن مالك قال: "بأن "هَلْ" قد تأتي بمعنى الهمزة، فتعادِلُها "أَمْ" المتصلة"[6]. وفي شرح الحاجبية للرضي: "وربما[7] تجـيء. "هَـلْ"

---

(1) القزويني صاحب تلخيص المفتاح.

(2) تلخيص المفتاح للقزويني الهامش الأعلى من شروح التلخيص: 2/ 256.

(3) التفتازاني. شروح التلخيص: 2/ 257.

(4) أي هذا كذلك ممتنع.

(5) ساقط من "ج".

(6) الألف المفردة ص: 7 من الأصل.

(7) في "ج" "وقد".

المتصلة على الشذوذ[1].

قال: ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق 'أمْ' المنقطعة.

أقول: هذا تصريح في أن 'أمْ' المنقطعة من أدوات الاستفهام؛ وأنها تشارك 'هَلْ' في أنها لا تكون إلا لطلب التصديق، فيرد ذلك عليه حيث قال، في أوائل الكتاب بعد ذكر الهمزة: و 'هَلْ' وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور[2]، ولا شك أن من بقية الأدوات على رأيه 'أمْ' المنقطعة، وليست إلا للتصديق كما قرره هنا، وقد مر البحث في ذلك في محله، فراجعه[3].

قال: فإنهن لطلب التصور، لا غير.

أقول: قد سلف في حرف العين المعجمة أن التعبير بقولهم: 'لاَ غَيْرُ' لحن[4].

قال: وقال[5]:

ألا طِعانَ، ألا فرسانُ عاديةً

أقول هذا صَدْرُ بيت، عجزُه:

إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

وقد مر إنشاد هذا البيت، والكلام عليه في فصل 'ألاَ' بفتح الهمزة والتخفيف من حرف الألف.

قال: والثالث: تخصيصها[6] المضارعَ بالاستقبال.

أقول: هذا بحكم الوضع كالسين، وسوف. وقَلَّ من يتعرض لهذا من النحاة.

---

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 373.
(2) المغني: 1/ 15.
(3) فصل 'أمْ' ص: 9 من الأصل.
(4) فصل 'غير' ص: 116 من الأصل. 'لا غير' مسموع. قال الشاعر:

'................ فوربنا   لعن عمل أسلفت لا غير تسأل'

احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل.
(5) فصل 'ألا' ص: 50 من الأصل.
(6) أي: 'هل'.

قال: وقال زهير[1]:

فَمَنْ مُبْلِغُ الأَحْلاَفِ عَنِّي رِسَالَةً ... وَذُبْيَانَ، هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمِ؟

أقول: الأحلاف بالحاء مهملة جمع: حليف، كالأشهاد جمع: شهيد، وهو القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر. قال: الجوهري: والأحلاف، الذين في شعر زهير: هم أسدٌ وغطفانُ؛ لأنهم تحالفوا على التناصر[2]. وذُبيان بذالٍ معجمةٍ مضمومةٍ وتكسر أيضاً، فباء موحدة ساكنة فمثناة تحتية فألف فنون: أبو قبيلة من قيس. و كُلَّ مُقْسَمٍ أي: كل إقسام، فهو مصدر ميمي من الرباعي. يقول: أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها: هل حلفتم 272/ على إبرام حبل الصلح والتناصر كل حلفٍ فتخرجوا / من الحنث وتجتنبوه. وبعد هذا البيت:

فَلاَ تَكْتُمُنَّ اللهَ مَا فِي صُدُورِكُمْ ** لِيَخْفَى، وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللهُ يَعْلَمِ

يريد أن الله تعالى عالم بالخفيات والسرائر، ولا يخفى [عليه][3] شيء من ضمائر العباد، فلا تُضمروا الغدر ونقض العهد، فإنكم إن أضمرتموه علمه الله تعالى، وفي هذا البيت تعدية كَتَمَ إلى المفعول الثاني بدون حرف جر.

قال: التاسع: أنها يراد بالاستفهام بها النفيُ.

أقول: هذا يشعر بأن ثم استفهاماً بها؛ لكنه مجازي، لا حقيقي، وقوله بعد هذا: إنَّ ما مرَّ أنها للإنكار على مُدَّعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداء[4]. يقتضي أنها موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي، لا أنها (للاستفهام)[5] تجوز فيه بإرادة النفي منه، فبين كلامه تنافٍ، فتأمله.

---

(1) فيه أن هل دخلت على الماضي. شرح شعر زهير. صنعة ثعلب. تح قباوة ص: 26.

(2) الصحاح: 4/ حلف.

(3) سقطت من الأصل، وفي ج عنه بدل عليه.

(4) المغني: 1/ 351.

(5) في ج للنفي.

قال: والباء في قوله[1]:

ألاَ هَلْ أخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ؟

أقول: ظاهر هذا أنه لولا النفي المراد ب"هَلْ" لم تُزَد الباء في الخبر. وعلى هذا لا تُزاد في نحو قولك: "هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ" إذا أردت الاستفهام الحقيقي، وفيه نظر. وقد قال المصنف في حرف الباء: إن زيادتها في الخبر الغير الموجَب ينقاس[2]، والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب.

قال: وصح العطف في قوله[3]:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ ** وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

أقول: أنشد المصنف هذا البيت في الباب الرابع حيث ترجم على عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس[4]، وهناك نتكلم عليه إن شاء الله تعالى.

قال: ونقله[5] في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن "هَلْ" بمعنى "قَدْ" إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله[6]:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

---

(1) فيه أن الاستفهام بمعنى النفي ولذلك زيدت الباء، وهو عجز بيت صدره:

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ **

واقلولى: ارتفع. وأقردت: سكنت، وهو من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير ديوانه: 863. ومعاني القرآن للفراء: 1/ 164، والجنى الداني، ص: 54.

(2) المغني: 1/ 110.

(3) من معلقة امرئ القيس شرح الزوزني ص: 11 والشاهد فيه أن "هل" للنفي، والجملة بعدها خبرية، ولذلك صح عطفها على الخبرية قبلها.

(4) المغني: 2/ 483.

(5) أي: الزمخشري الذي زعم أن "هل" أبداً بمعنى "قد".

(6) أول أبيات خمسة لزيد الخيل الطائي الصحابي شرح أبيات المغني للبغدادي: 6/ 72. والمقتضب: 1/ 44، 3/ 291، وابن الشجري: 1/ 108، وابن يعيش: 8/ 152، 153. والخزانة: 4/ 506.

انتهى[1]. ولو كان كما ذكر لم تدخل إلا على الفعل، كـ "قَدْ". ولم أرَ في كتاب سيبويه ما نقله عنه؛ إنما قال في باب "عِدَّةِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ": "وَهَلْ وهي للاستفهام"[2]. لم يزد على ذلك.

أقول: لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه، وكان الأولى به تحسين الظن بالزمخشري؛ فإنه إمام في هذا الفن، ثبت في النقل، وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه. قال في باب "بيان أمْ لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف" ما نصه: "تقول: أمْ من تقول؟. أم هل تقول؟ ولا تقول: أم أتقول؟، وذلك لأن أمْ بمنزلة الألف. وليس: أيٌّ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَتَى، بمنزلة الألف، وإنما هي أسماء بمنزلة: "هذا" و "ذاك"؛ إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف. فكذلك "هَلْ" إنما تكون بمنزلة "قَدْ" لكنهم تركوا الألف، إذ كانت لا تقع إلا في الاستفهام"[3] انتهى. وفي هذا الكلام تصريح بما نقله الزمخشري عنه. ووقع مثل هذا أيضاً في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال. قال في "باب" ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوبٌ بُني على الفعل، وهو باب الاستفهام" ما نصُّهُ: "وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ، كما جاز ذلك في "هَلاَّ"؛ لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول [عنه][4] إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنما تركوا الألف في [مَنْ](1) و "مَتَى" و "هَلْ" ونحوهنَّ حيث أمِنوا الالتباس، الا ترى أنك تُدخلها على "مَنْ" إذا تمت بصلتها، كقول الله عز وجل: ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[5]. وتقول: "أمْ هَلْ" فإنما هي بمنزلة "قَدْ"، ولكنهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا

---

(1) المفصل ص: 319.

(2) قال سيبويه: "وكذلك "هل" إنما تكون بمنزلة "قد"، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت "هل" لا تقع إلا في الاستفهام" الكتاب: 3/ 189 "ت هـ" إذن ما نقله الزمخشري عن سيبويه صحيح. وابن هشام لم يعثر في الكتاب على هذا النقل.
ويظهر أن الدماميني له نسخة من المغني تخالف نسخة المغني المحقق لأن فيها بعد قوله: كـ "قد" وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه، ذكره في باب أم المتصلة". المغني: 1/ 352.

(3) الكتاب: 3/ 189 "تح هـ".

(4) سقطت من الأصل.

(5) فصلت: 40.

الكلام لا يقع إلا في الاستفهام"[1]، انتهى. فهذا نص آخر موافق لما نقله الزمخشري عنه.

ووقـع في بعض نُسخ المغني مكان قوله: "ولم أرَ في كتاب سيبويه ما نقله عنه" ما نصُّهُ: "وثـبت في كـتاب سـيبويه ما نقله عنه، ذكره في باب "أمْ" المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه؛ فإنـه قال في باب "عدة ما يكون عليه الْكَلِمُ..."، وساق الكلام المحكي 273/ هنا، إلى / آخره. ومـا إخـال هـذه النـسخة صحيحة، فقد قال بعد ذلك: "وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك"[2] وهذا يدفع قوله في هذه النسخة: "وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه".

فـإن قلت: فما تصنع في دفع هذه المعارضة التي أشار إليها، وهي مخالفة قول سيبويه في بـاب "عـدة مـا يكـون عليه الكلم"، لقوله في غيره: إنَّ "هَلْ" إنما تكون بمنزلة "قَدْ"؟ قلت: أحمل ذلـك. علـى أنهـا للاسـتفهام باعتـبار قـيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام، لا أنها موضوعة للاستفهام بنفسها جمعاً بين كلاميه.

والفـوارس، جمـع فارسٍ، وهو شاذٌ في الجموع عند سيبويه[3]؛ لأن "فواعل" إنما يكون جمـع "فاعِلَـةٍ" في صـفات مـن يعقـل دون "فاعِلٍ"، واستدرك على سيبويه: "هَالِكٌ" في "الْهَوَالِكِ". و "نُوَاكِسٌ" في قول الفرزدق[4]:

وَإذَا الرِّجَالُ رَأَوْ يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ** خُضُعَ الرِّقَابِ، نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

قـال ابـن الحاجـب في شرح المفصل: أما فوارس، فالذي حَسَّنَ منه انتفاء الشركة[5] بيـنه وبـين المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: "امرأةٌ فارسةٌ"، أي: فبعُدَ بهذا عن الصفة؛ لأن الفرق بين المذكـر والمـؤنث بالـتاء مـن خـواص الـصفات، فهو كالاسم، "وأما هَوَالِكُ فجاء في مثل[6]، والأمـثال كـثيراً مـا تخـرج عن القياس، وأما "نواكِسٌ" فللضرورة"[7] وَيَرْبُوعٌ: أبو حي من تميم،

---

(1) الكتاب: 1/ 99، 100 "ت هـ".

(2) المغني: 2/ 353 (تح: محمد محيي الدين...).

(3) الكتاب: 3/ 614 "ت ها".

(4) مـن شـواهد الشافية: 2/ 153. ديوان الفرزدق: ص: 378 في مدح يزيد بن المهلب. شرح الصاوي ملك: التجارية بمصر: 1936.

(5) في الشرح "اللبس".

(6) "فلا هالك من الهوالك" يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة. أساس البلاغة: 2/ 308 مطبعة الكتبي القاهرة: 1958.

(7) الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 545.

وهـو يـربوع بـن حنظلة، وأبو بطن من مُرّة، وهو يربوع بن غيظ بن مُرَّةَ كذا في الصحاح[1]. ويـاؤه زائـدة؛ إذ لـيس في كلامهـم فَعْلُـولٌ بفـتح الفاء. والباء من بِشَدَّتِنَا بمعنى عَنْ والشَّدَّةُ بالفـتح: الحملـة الـواحدة في الحرب. وسفح الجبل بفتح السين: أسفله حيث يسفح فيه الماء. والقـاع: المـستوي مـن الأرض. والأكـم بفتحـتين. احـدها: أَكَمَـةٌ: وهي التل من القُفِّ من حجـارةٍ واحـدةٍ، أو هـي دون الجبال، أو الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً[2] كذا في القاموس. وقد مر في فصل رُبَّ[3] من حرف الراء.

قال: والدليل الثاني: قول سيبويه[4] الذي شافه العرب وفهِمَ مقاصدهم.

أقول: كفى بذلك دليلاً يستندون إليه ويعتمدون في إثبات الأمر عليه.

قال: وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

أقـول: وقد مضى أن سيبويه قاله قولاً ظاهراً مكشوفاً لا تردد فيه، ثم هو لم يمض له أن سيبويه لم يقل ذلك؛ وإنما مضى له أنه: لم ير هذا النقل في كتاب سيبويه ولا يلزم من ذلك عدم قوله، وقد علمت أنه قاله، والله الموفق للصواب.

قال: كقوله[5]:

وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

أقـول: وقد مضى في الكاف[6] المفردة إنشاد هذا العجز، وأنشدنا هناك صدره، وهو قوله:

فَلاَ واللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي

---

(1) الصحاح: 3/ ربع.

(2) القاموس 4/ 76 أكم.

(3) فصل رب ص: 100 من الأصل.

(4) اي في ان هل تكون بمعنى قد.

(5) ساقط من ج.

(6) ساقط من ج.

حَرْفُ "الوَاوِ" الوَاوُ المُفْرَدَةُ

قَالَ: انْتَهَى مَجْمُوعُ مَا ذُكِرَ مِنْ أَقْسَامِهَا إِلَى أَحَدَ عَشَرَ.

أَقُولُ: اِتَّفَقَتِ النُّسَخُ الَّتِي رَأَيْتُهَا عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ مُشْكِلٌ: فَإِنَّهُ خَمْسَةَ عَشَرَ قِسْماً، وَأَبْطَلَ مِنْهَا سَبْعَةً، وَهِيَ: "وَاوُ الصَّرْفِ" الَّتِي يُنْصَبُ المُضَارِعُ بَعْدَهَا، وَ"وَاوُ رُبَّ" وَ"وَاوُ الثَّمَانِيَةِ"، وَالوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةِ النَّعْتِ، وَ"وَاوُ الإِنْكَارِ" وَ"وَاوُ التَّذَكُّرِ"، وَ"الوَاوُ المُبْدَلَةُ مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ" فَإِمَّا أَنْ يَقْصِدَ عَدَّ مَا قِيلَ مِنَ الأَقْسَامِ فِي الجُمْلَةِ -وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ عِنْدَهُ- وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ عَدُّ مَا هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُ مِنَ الأَقْسَامِ، فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ فَلْيَقُلْ: إِلَى خَمْسَةَ عَشَرَ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلْيَقُلْ إِلَى ثَمَانِيَةٍ[1].

قَالَ: وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: أَنَّ مَعْنَاهَا[2] الجَمْعُ المُطْلَقُ غَيْرُ سَدِيدٍ لِتَقْيِيدِ الجَمْعِ بِقَيْدِ الإِطْلاَقِ.

أَقُولُ: [الظَّاهِرُ أَنَّ العِبَارَتَيْنِ صَحِيحَتَانِ، وَأَنَّ مُؤَدَّاهُمَا وَاحِدٌ؛ لأَنَّ المُطْلَقَ هُوَ الحَقِيقَةُ بِلاَ قَيْدٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الأُصُولِ[3]، وَغَيْرِهِمْ، فَالجَمْعُ المُطْلَقُ حِينَئِذٍ هُوَ الجَمْعُ لاَ بِقَيْدٍ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الجَمْعِ بِقَيْدِ التَّرْتِيبِ، وَبِقَيْدِ عَدَمِهِ، وَلاَ بِقَيْدٍ ضَرُورَةِ 274/ وجُودِ الأَعَمِّ فِي الأَخَصِّ، والجَمْعُ لاَ بِقَيْدٍ أَعَمُّ مِنْهُ بِقَيْدٍ، فَيَلْزَمُ وُجُودُ الأَوَّلِ فِي/ الثَّانِي، ثُمَّ قَوْلُنَا: "مُطْلَقُ الجَمْعِ" مَعْنَاهُ: مُطْلَقٌ مِنَ الجَمْعِ، فَإِنْ كَانَ الجَمْعُ المُطْلَقُ يَقْتَضِي تَقيِيدَ الجَمْعِ، فَقَوْلُنَا: "مُطْلَقُ الجَمْعِ" كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ التَّقْيِيدَ بِالإِضَافَةِ والصِّفَةِ سَوَاءٌ، فَكَيْفَ يُتَعَقَّلُ فَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِنَا: "هَذَا مُطْلَقٌ مِنَ الجَمْعِ الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ "مُطْلَقِ الجَمْعِ"، وَقَوْلِنَا: "جَمْعٌ مُطْلَقٌ" وَإِنَّمَا جَاءَ الالْتِبَاسُ مِنْ تَوَهُّمِ[4] أَنَّ الشَّيْءَ المطْلَقَ هُوَ الحَقِيقَةُ بِقَيْدِ "لاَ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ الحَقِيقَةُ لاَ بِقَيْدٍ.

---

(1) قال الشمني: عد المصنف خمسة عشر، وأبطل أربعة فقط هي: واو الصرف؛ لأنها واو العطف، والواو التي للإنكار، والواو التي للتذكر، والواو المبدلة من همزة الاستفهام، فلا إشكال المصنف 1/ 103.

(2) أي "واو" العطف.

(3) انظر في هذه المسألة الإبهاج: 1/ 383، 384، 385.

(4) في ج "من قولهم".

قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ فِي شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ ابْنِ الحَاجِبِ الأَصْلِيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ: (وَالَّذِي أَوْقَعَ هَذَا الوَهْمَ فِي نُفُوسِهِمْ مَا أَلِفُوهُ بَيْنَ مُطْلَقِ المَاءِ، وَالمَاءِ المُطْلَقِ[1]، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ فِي شَيْءٍ؛ فَإِنَّ المطْلَقَ فِي قَوْلِنَا: المَاءُ المُطْلَقُ (لَيْسَ هُوَ المُطْلَقَ)[2] فِي الاصْطِلاَحِ الأُصُولِيِّ؛ بَلْ هُوَ اصْطِلاَحٌ شَرْعِيٌّ عَلَى بَعْضِ أَنْوَاعِ المَاءِ، فَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا وَقَعَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ مُطْلَقَ مِنْ قَوْلِنَا مُطْلَقُ المَاءِ لِمَعْنَى، وَالمُطْلَقُ مِنْ قَوْلِنَا: المَاءُ المُطْلَقُ لِمَعْنَى آخَرَ، بِخِلاَفِ مَا نَحْن فِيهِ.

قَالَ: بَلْ قَالَ بِإِفَادَتِهَا إِيَّاهُ قُطْرُبٌ[3]، وَالرَّبَعِيُّ[4]، وَالفَرَّاءُ، وَثَعْلَبٌ، وَأَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ[5]، وَهِشَامٌ[6]، وَالشَّافِعِيُّ[7].

أَقُولُ: نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ -ﷺ- طَوَائِفُ. قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: (وَلَمْ يَنُصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى إِفَادَتِهَا لِلتَّرْتِيبِ)[8]، وَإِنَّمَا أَخَذُوهُ مِنْ قَوْلِهِ بِالتَّرْتِيبِ فِي الوُضُوءِ، وَلَيْسَ بِأَخْذٍ صَحِيحٍ[9]. وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ التَّرْتِيبَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ -ﷺ- وَإِنَّمَا أَخَذُوهُ مِنْ قَوْلِهِ: إِذَا قَالَ لِغَيْرِ المَدْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ تَقَعُ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ بِأَخْذٍ صَحِيحٍ؛ لأَنَّ الوَاحِدَةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ فَقَطْ؛ لأَنَّهَا بَانَتْ قَبْلَ نُطْقِهِ بِالمَعْطُوفِ، فَلَمْ يَبْقَ مَحَلٌّ لِلطَّلاَقِ. وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ[10] فِي التَّمْهِيدِ: أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ -ﷺ- حَكَى فِي كِتَابِ الأُصُولِ أَنَّ الكِسَائِيَّ وَالفَرَّاءَ، يَقُولاَنِ بِأَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ.

---

(1) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: 1/ 52، 53.

(2) ساقط من ج.

(3) قطرب محمد بن المستنير عرف به في ص: 163 من الأصل.

(4) الربعي عرف به أيضاً في ص: 98 من الأصل.

(5) عرف به في ص: 57 من الأصل.

(6) عرف به في ص: 177 من الأصل.

(7) عرف به في ص: 36 من الأصل.

هؤلاء جميعاً قالوا بإفادة واو العطف للترتيب، الجنى الداني ص: 158، 159.

(8) ساقط من ج.

(9) أبو حنيفة النعمان بن ثابت أحد الأئمة الأربعة، ت: 150هـ صاحب المسند في الحديث، والرسالة وغيرهما، مفتاح السعادة: 2/ 63 والأعلام: 8/ 36.

(10) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي أبو عمر احد كبار حفاظ الحديث من كتبه: الدرر في اختصار المغازي والسير -ط- والتمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، وغيرها، ت: 463هـ الديباج ص: 357، والأعلام: 8/ 240.

وَقَـالَ القَرَافِي[1]: القَوْلُ المَشْهُورُ عَنهُ إنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ الجَمْعُ وَظَاهِرُ هَذَا النَّقْلِ أنَّهَا عِندَهُ لِلمَعِيَّةِ؛ إلاَّ لِمَانِعٍ فَتَكُونُ لِلتَّرْتِيبِ.

وَأمَـا حِكَايَةُ الإجمَاعِ عَنِ السِّيرَافِي[2] فَقَدْ نَقَلَهَا الشَّيْخُ أبو حَيَّان عنهُ وعَنِ الفَارِسِيِّ والـسُّهيليّ، وَغَلَطُهُـمْ بِمَـا ذَكَـرَهُ مِنَ الخِلاَفِ[3]. قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّين: وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ أوْجُه، أحَدِهَا: أنَّ قَوْلَ القَائِلِ: هَؤُلاَءِ أجْمَعُوا، وَقَوْلُ الآخَرِ: هَؤُلاَءِ اختَلَفُوا مُطْلَقَتَان فَلاَ يَتَنَاقَضَان، فَـيَجُوزُ أنْ يَكُـونَ ثُـمَّ خِـلاَفٌ سَابِقٌ انْعَقَدَ الإجمَاعُ بَعْدَهُ، فَيَقَعُ الخِلاَفُ فِي أنَّ الإجْمَاعَ بَعْدَ الخِلاَفِ حُجَّةٌ أولاً، وَفِيهِ خِلاَفٌ. وَمَذْهَبُنَا أنَّهُ لَيْسَ بِحُجَةٍ، وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ ثُمَّ خِلاَفٌ لاَحِقٌ عَرَضَ بَعْدَ الإجمَاعِ فَلا أثرَ لَهُ، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلاَ وَجْهَ لِلتَّغْلِيطِ.

الثَّانِـي: سَـلَّمنَا أنَّ المُـرَادَ التَّوْقِيتُ المُستَمِرُّ، فَتَغْلِيطُ نَاقِلِ الإجْمَاعِ، وَإنْ كَثُرَ فِي كَلاَمِ أهْـلِ العِلْـمِ وَكَـانَ هُـوَ المُتَـبَادِرُ إلى الذِّهْنِ، فَإنَّ نَاقِلَ الخِلاَفِ مُثْبِتٌ، ونَاقِلُ الإجْمَاعِ كَالنَّافِي يَنْبَغِـي أنْ يُتَوَقَّفَ فِيهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لَهَا، فَإنَّهَا كَثِيرَةُ الجَدْوَى فِي المَبَاحِثِ، وَلَمْ أرَ مَـنْ تَعَـرَّضَ لَهَـا. وَالَّـذِي يَظْهَرُ أنْ يُقَالَ: إمَّا أنْ يُفَرَّعَ عَلَى أنَّ الإجْمَاعَ السُّكُوتِيَّ [حُجَّةٌ][4] أوْلاَ، فَـإنْ قُلْـنَا بِحُجَيَّـتِهِ فَيَنْبَغِي أنْ يُقَدَّمَ نَاقِلُ الخِلاَفِ؛ لأنَّهُ اعْتَمَدَ الصَّرِيحَ، وَنَاقِلُ الإجْمَاعِ يَجُـوزُ أنْ يَكُـونَ اعْتَمدَ عَلَى مُجَرَّدِ الانْتِشَارِ مَعَ السُّكُوتِ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الفُقَهَاءُ فِي تَقْـدِيمِ البَيِّـنَةِ الـنَّاقِلَةِ عَلَى البَيِّنَةِ الَّتِي يَحْتَمِلُ أنْ تَكُونَ مُعْتَمِدَةً عَلَى الاسْتِصْحَابِ. وَإنْ قُلْنَا: إنَّ الـسُّكُوتِيَّ لَـيْسَ بِحُجَّـةٍ، فَقَـدْ يُقَـالُ: يَتَعَارَضَـانِ لأنَّهُمَـا مُثْبَـتَان، وَقَدْ يُقَالُ بِتَرْجِيحِ نَاقِلِ الخِـلاَفِ لأنَّهُ نَصٌ فِي نِسْبَةِ ذَلِكَ إلى قَائِلِهِ، وَنَاقِلُ الإجْمَاعِ كَالنَّاطِقِ بالعَامِّ الَّذي لاَ يَدُلُّ عَلَى الـشَّخْصِ المُخَالِفِ إلاَّ ضِمْناً، وَقَدْ يُقَالُ بِتَرْجِيحِ نَاقِلِ الإجْمَاعِ؛ لأنَّ الخِلاَفَ يَرْتَفِعُ بالإجْمَاعِ مِـنْ غَيْـرِ عَكْـسٍ، فَـيُمْكِنُ صِـحَّةُ كُـلٍ مِـنْهُمَا فِي وَقْـتٍ، وَيَـصِيرُ ذَلِكَ كَمَا ذَهَبَ إلَيْهِ بَعْضُ أصْـحَابِنَا مِـنْ أنَّ بَيِّنَةِ الوَقْفِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى بَيِّنَةِ المِلْكِ؛ لأنَّ المِلْكَ يَقْبَلُ الانْتِقَالَ إلَى الوَقْفِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَإنْ كَانَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا أنَّ بَيِّنَتَي الوَقْفِ وَالمِلْكِ 275/ مُتَعَارِضَتَان/ .

---

(1) عرف به في ص: 181 من الأصل.

(2) تقدم التعريف به في ص28 من الأصل.

(3) ارتشاف الضرب: 2/ 633.

(4) سقطت من الأصل.

الثَّالِثُ: سَلَّمْنَا أَنَّ الخِلاَفَ مُحقَّقٌ مُسْتَمِرٌّ؛ لَكنَّ هَؤُلاَءِ المُخَالِفُونَ قَلِيلُونَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَخَرَّجَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّادِرَ المُخَالِفَ هَلْ يَقْدَحُ فِي الإِجْمَاعِ أَوْلاَ وَلاَ يَخْفَى أَنَّ الكَلاَمَ فِي ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الإِجْمَاعَ فِي الأَوْضَاعِ اللُّغَوِيَّةِ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ أَوْلا"[1]، إِلَى هُنَا كَلاَمُهُ رَحِمَهُ اللهُ.

قَالَ: وَتَنْفَرِدُ عَنْ سَائِرِ أَحْرُفِ العَطْفِ بِخَمْسَةَ عَشَرَ حُكْماً.

أَحَدُهَا: احْتِمَالُ مَعْطُوفِهَا لِلمَعَانِي الثَّلاَثَةِ السَّابِقَةِ[2].

أَقُولُ: هَذَا الحُكْمُ الأَوَّلُ لاَ تَخْتَصُّ بِهِ الوَاوُ بَلْ تُشَارِكُهَا فِيهِ: "حَتَّى" وَإِنْ افْتَرَقَتَا مِنْ وُجُوهٍ أُخَرَ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ مَا وَاحِدٍ مِنَ النُّحَاةِ، وَقَدْ قَالَ المُصَنِّفُ فِي فَصْلِ "حَتَّى" مِنْ حَرْفِ "الحَاءِ" المُهمَلَةِ: "الثَّانِي، مِنْ أَوْجُهِ "حَتَّى" أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً بِمَنْزِلَةِ "الوَاوِ"؛ إِلاَّ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقاً مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ"[3]، وَسَاقَ تِلْكَ الأَوجُه، وَهِيَ أَنَّ مَعْطُوفَ "حَتَّى" لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً، بَعْضاً مِمَّا قَبْلَهُ، غَايَةً لَهُ فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، وَلاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً، وَلاَ بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الخَافِضِ مَعَهُ إِنْ عُطِفَ عَلَى مَخْفُوضٍ، وَهَذِهِ الأَوْجُهُ الَّتِي وَقَعَ الافْتِرَاقُ بِهَا لاَ تَقْدَحُ فِي مُشَارَكَتِهَا لِلوَاوِ فِي احْتِمَالِ المَعَانِي الثَّلاَثَةِ السَّابِقَةِ[4]، فَإِنْ قُلْتَ: مُرَادُهُ أَنَّ الوَاوَ تَنْفَرِدُ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الخَمْسَةَ عَشَرَ حُكْماً فَلاَ يَرِدُ هَذا. قُلْتُ: إِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهَا تَنْفَرِدُ بِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الثَّانِي عَشَرَ: "وَلَوْلاَ هَذا التَّقْيِيدُ لَوَرَدَ نَحْوُ: "اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً.

قَالَ: وَإِنَّمَا جَازَ قَوْلُهُ[5]:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فَتىً فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ، وَلاَ جِيَلُ

---

(1) شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي لبهاء الدين السبكي، لم أهتد إليه.

(2) الجنى الداني ص: 158.

(3) المغني: 1/ 127.

(4) في الجنى الداني ص: 550 "حتى العاطفة بالنسبة إلى الترتيب، كالواو خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري".

(5) فيه أن "أياً" للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي، إذ المعنى: لا أحْرَزَ الفتي من موته ظُلَمٌ ولا رَجِيلٌ" لأن الواو تنفرد باقترانها ب "لا" النافية إن سبقت بنفي، ولم تقصد المعية، وهو من قصيدة للمتنخل الهذلي رثى بها ابنه، شرح أشعار الهذليين: ص 1282، 1283، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 164، 165، والخزانة: 2/ 284، 289.

لأنَّ المَعْنَى: لا فتى أحرزه، مثل: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[1].

أَقُولُ: أَحْرَزَهُ، أيْ جعَلَهُ فِي حِرْزٍ يَمْنَعُ مِنَ الوُصُولِ إِلَيْهِ والحرزُ: المَوْضِعُ الحَصِينُ. والحَتْفُ: المَوْتُ، والظُّلَمُ، جَمْعُ: ظُلْمَةٍ، والدُّعْجُ جَمْعُ: دَعْجَاءَ، وَهِيَ الشَّدِيدَةُ السَّوَادِ، وَالعَرَبُ تُسَمِّي اللَّيْلَةَ الثَّامِنَةَ والْعِشْرِينَ مِنَ الشَّهْرِ: الدَّعْجَاءَ[2]. وَالْجَبَلُ بِالْجِيمِ والْبَاءِ المُوَحَّدَة: وَاحِدُ الْجِبَالِ. وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ بِالْحَاءِ المُهْمَلَةِ والمُثَنَّاةِ التحتيةِ جَمْعُ: حِيلَةٍ. لاَ يُقَالُ: يَلْزَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مُشَارَكَةُ غَيْرِ هَلْ مِنْ أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ (ل هَلْ فِي كَوْنِهَا لِلنَّفْيِ فَيُعَارِضُ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي هَلْ لأَنَّا نَقُولُ اخْتِصَاصُ هَلْ بِهَذَا الحُكْمِ إِنَّمَا وَرَدَ هُنَاكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الهَمْزَةِ، لاَ إِلَى كُلِّ أَدَوَاتِ الإِسْتِفْهَامِ)[3] فَلاَ مُعَارَضَةَ إِذَنْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قَالَ: ولا يجوز[4]: ما اختصم زيدٌ ولا عمروٌ، لأنَّه للمعيَّة لا غيرُ.

أَقُولُ : مَنَعَ المُصَنِّفُ مِنْ دُخُولِ لاَ فِي المِثَالِ؛ لانْتِفَاءِ القَيْدِ الأَوَّلِ، وَهُوَ عَدَمُ قَصْدِ المَعِيَّةِ، وَذَلِكَ بِعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِي الآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾[5] الآيَةَ. فَإِنَّ الاسْتِوَاءَ تُطْلَبُ فِيهِ المَعِيَّةُ بَيْنَ المُتَعَاطِفَيْنِ المُسْتَوِيَيْنِ، وَقَدْ جَازَ دُخُولُ لاَ فِيهَا، فَيُشْكِلُ، وَجَوَابُهُ: أَنَّ مَنعَ دُخُولِ لاَ فِي المِثَالِ إِنَّمَا هُوَ لِقَصْدِ أَنْ يُفِيدَ كَوْنَ الفِعْلِ مَنْفِيّاً عَنْ مُتَعَاطِفِيهَا فِي حَالَتَي الاجْتِمَاعِ والافْتِرَاقِ، وَأَمَّا مَدْخُولُهَا فِي الآيَةِ فَلَيْسَ لِهَذَا المَعْنَى؛ بَلْ هِيَ فِيهَا لِمُجَرَّدِ الصِّلَةِ، وَلَوْ دَخَلَتْ فِي المِثَالِ بِهَذَا المَعْنَى لَمْ يَمْتَنِعْ، وثَبَتَ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ: لاَ غَيْرُ وَفِيهِ مَا عَلِمْتَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَفِي بَعْضِهَا لَيْسَ غَيْرُ فَلاَ إِشْكَالَ.

قَالَ: وَالسَّادسُ: عطفُ العقْدِ على النَّيِّفِ نحوُ واحدٌ وعشرون.

أَقُولُ: المُرَادُ بِالعَقْدِ مَا كَانَ مِنْ مَرْتَبَةِ العَشَرَاتِ، أَوِ المِئِينَ، أَوِ الأُلُوفِ والمُرَادُ بِالنَّيِّفِ مَا كَانَ مِنْ مَرْتَبَةِ الآحَادِ، وَهُوَ مُشَدَّدُ اليَاءِ، ويُخَفَّفُ، وَهُوَ وَاوِيُّ العَيْنِ مِنْ نَافَ يَنُوفُ: إِذَا زَادَ، وفِي القَامُوسِ والصِّحَاحِ: وَكُلُّ مَا زَادَ عَلَى العَقْدِ فَهُوَ نَيِّفٌ حَتَّى يَبْلُغَ العَقْدَ الثَّانِي[6].

---

(1) الأحقاف: 35.

(2) الدعجاء: أوّلُ المُحاق. الصحاح: دعج.

(3) ساقط من ج.

(4) في الأصل ولا نحو.

(5) فاطر: الآيات: 19، 22.

(6) القاموس: 3/ نوف، والصحاح: 4/ نوف.

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ هَذَا الحُكْمِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ إِرَادَةِ تَعَلُّقِ العَامِلِ بِالعَقْدِ والنَّيِّفِ دَفعَةً واحِدَةً، أَوْ غَيْرَ دَفْعَةٍ مَعَ انْتِفَاءِ قَصْدِ التَّرْتِيبِ، وَإِلاَّ فَلا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُقَالُ: قَبَضْتُ مِنْهُ ثَلاَثَةً فَعِشْرِينَ أَوْ ثُمَّ عِشْرِينَ إِذَا قُصِدَ التَّرْتِيبُ بِلاَ مُهْلَةٍ، أَوْ بِهَا، 276/ فَثَبَتَ بِذَلِكَ/ أَنَّ الوَاوَ لاَ تَنْفَرِدُ بِعَطْفِ العَقْدِ عَلَى النَّيِّفِ مُطْلَقاً كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ.

قَالَ: وَالسَّابِعُ: عَطْفُ الصِّفَاتِ الْمُفَرَّقَةِ مَعَ اجْتِمَاعِ مَنْعُوتِهَا، كَقَوْلِهِ[1]:

بَكَيْتُ، وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ ... عَلَى رَبْعَيْنِ: مَسْلُوبٍ وَبَالِي

أَقُولُ اَلْبُكَاءُ فِي البَيْتِ مَقْصُورٌ، وَفِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلجَارَبَرْدِيِّ[2]: وَقَدْ جَاءَ فِي مَصْدَرِ بُكَى المَدُّ، إِذْ لاَ يَخْلُو البُكَاءُ فِي الغَالِبِ مِنَ الصُّرَاخِ فَاجْرَوْهُ مُجْرَاهُ، والقَصْرُ لِجَعْلِهِمْ لَهُ كَالحَزِينِ؛ لأَنَّهُ قَدْ لاَ يَخْلُو عَنِ الصُّرَاخِ، أَنْشَدَ ابْنُ الأَنْبَارِي لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ شَاهِداً لِهَذَا[3].

بَكَتْ عَيْنِي، وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا ... وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلاَ العَوِيلُ

قُلْتُ: فِي الصِّحَاحِ: اَلْبُكَاءُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، إِذْ مَدَدْتَ أَرَدْتَ الصَّوْتَ الَّذِي يَكُونُ مَعَ البُكَاءِ، وَإِذَا قَصَرْتَ أَرَدْتَ الدُّمُوعِ وَخُرُوجَهَا[4]. وَأَنْشَدَ البَيْتَ الْمَذْكُورَ (شَاهِداً عَلَى ذَلِكَ، وَلاَ يَظْهَرُ كَوْنُهُ شَاهِداً)[5] عَلَيْهِ، فَإِنَّ العَوِيلَ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالبُكَاءِ، فَلَوْ حُمِلَ البُكَاءُ عَلَى الصَّوْتِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ خُرُوجِ الدَّمْعِ لَمْ تُسْتَفَدْ فَائِدَةٌ جَدِيدَةٌ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ: وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ أَيْ: سَكْبُ العَيْنِ لِدُمُوعِهَا، وَلاَ العَوِيلُ، أَيْ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالبُكَاءِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ كُلٍّ

---

(1) فيه أن عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها لا تكون إلا بالواو، والشاهد في جر مسلوب و بالي على ربعين نعتاً أو بدلاً، ويجوز الرفع فيهما على القطع بتقدير: أحدهما مسلوبٌ، والآخر بالٍ نسبه سيبويه إلى رجل من باهلة: 1/ 431 هـ) وفي شرح شواهد المغني للبغدادي: 6/ 79، قال الزمخشري: البيت من قصيدة لابن ميادة.

(2) عرف به في ص: 99 من الأصل.

(3) استعمل حسان كلاً من المد والقصر في مصدر بكى.
شرح الشافية للجابردي: 2/ 42. والشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت في رثاء حمزة: ديوانه: 1/ 504، تحقيق: وليد عرفات، واللسان مادة بكا والجمهرة: 3/ 210، والمزهر: 1/ 264، وفي السيرة ضمن خمسة أبيات منسوبة لابن رواحة، أو كعب.

(4) الصحاح: 6/ بكي.

(5) ساقط من ج.

لَفْظٍ مَعْنًى غَيْرُ مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الآخَرِ، وَكَانَ الشَّاعِرُ الأَوَّلُ أَرَادَ بِالمَسْلُوبِ الرَّبْعُ الذَّاهِبَ بِالكُلِّيَّةِ، بِحَيْثُ لاَ عَيْنَ لَهُ وَلاَ أَثَرَ، وَبِالبَالِي: الرَّبْعُ الذِّي ذَهَبَتْ عَيْنُهُ وَبَقِيَ شَيْءٌ مِنْ آثَارِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَالثَّامِنُ: عَطْفُ مَا حَقُّهُ التَّثْنِيَةُ أَوِ الجَمْعُ نَحْوُ قَوْلِ الفَرَزْدَقِ[1]:

إِنَّ الــــرَّزِيَّةَ، لاَ رَزِيَّـــةَ مِـــثْلُهَا ... فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

أَقُولُ: الرَّزِيئَةُ بِالهَمْزِ: المُصِيبَةُ، وَلَكَ فِيهَا التَّخْفِيفُ بِقَلْبِ الهَمْزَةِ يَاءً، فَتُدْغَمُ الأُولَى فِيهَا، وَالمُرَادُ بِالمُحَمَّدَيْنِ المَذْكُورَيْنِ: مُحَمَّدٌ وَلَدُ الحَجَّاجِ بنِ يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ، وَمُحَمَّدٌ أَخُوهُ. وَيُرْوَى أَنَّ الحَجَّاجَ لَمَّا نُعِيَا إِلَيْهِ، قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ، أَيْ: مُحَمَّدٌ ابْنِي، وَمُحَمَّدٌ أَخِي، وَفِي قَوْلِ المُصَنِّفِ: "مَا حَقُّهُ التَّثْنِيَةَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الوَاقِعَ فِي البَيْتِ خَرَجَ عَنْ حَقِّهِ وَأَتَى عَلَى غَيْرِ مَا يَنْبَغِي، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَفِي التَّسْهِيلِ: "أَنَّ العَطْفَ سَائِغٌ دُونَ شُذُوذٍ مَعَ قَصْدِ التَّكْثِيرِ، أَوْ فَصْلٍ ظَاهِرٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ[2]، فَمِثَالُ التَّكْثِيرِ قَوْلُ جَرِيرٍ[3]:

تَخْـدِي بِـنَا نُجُـبٌ أَفْنَـى عَـرَائِكَهَا ... خِمْـسٌ وَخِمْـسٌ وَتَأْوِيـبٌ وَتَأْوِيبُ

تَخْدِي: تُسْرِعُ، وَالنُّجُبُ مِنَ الإِبِلِ جَمْعُ: نَجِيبٍ، أَفْنَى عَرَائِكَهَا، أَيْ: أَذْهَبَ طَبَائِعَهَا فِي الجَلَدِ عَلَى السَّيْرِ، وَالخِمْسُ بِالكَسْرِ مِنَ أَظْمَاءِ الإِبِلِ: أَنْ تَرْعَى ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، وَتَرِدُ اليَوْمَ الرَّابِعَ، وَالتَّأْوِيبُ: أَنْ يَسِيرَ النَّهَارَ أَجْمَعَ وَيَنْزِلَ اللَّيْلَ، فَلَيْسَ المُرَادُ أَنَّهُ أَفْنَى عَرَائِكَهَا خِمْسَانِ وَتَأْوِيبَانِ، بَلِ المُرَادُ التَّكْثِيرُ. وَمِثَالُ الفَصْلِ الظَّاهِرِ قَوْلُهُ ﷺ: "أَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ[4]. وَمِثَالُ الفَصْلِ المُقَدَّرِ بَيْتُ الفَرَزْدَقِ، وَقَوْلُ الحَجَّاجِ.

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي نُوَاسٍ[5]:

---

(1) القياس تثنيه محمد ديوان الفرزدق: 2/ 190 الصاوي، والهمع: 2/ 167، والتصريح: 2/ 138.

(2) التسهيل ص: 12 بتصرف.

(3) ديوانه ص: 36 من قصيدة مدح بها أيوب بن سليمان بن عبد الملك، وهو من شواهد شرح التسهيل: لابن مالك: 1/ 68، والهمع: 1/ 40، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت.

(4) صحيح البخاري: 1/ 103، كتاب: مواقيت الصلاة، 2/ 219، كتاب بدء الخلق وصحيح مسلم: 1/ 431، كتاب المساجد ومواقيت الصلاة.

(5) ديوانه ص: 37 ت ح الغزالي مط، مصر: 1953، والأمالي الشجرية: 1/ 11، والهمع: 2/ 129.

أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاً ... وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

أَقُولُ: وَهَذَا البَيْتُ يَتَسَاءَلُ أَهْلُ الأَدَبِ عَنْهُ، فَيقُولُونَ: كَمْ أَقَامُوا؟ وَالجَوَابُ: ثَمَانِيَةٌ؛ لأَنَّ يَوْماً الأَخِيرَ رَابِعٌ، وَقَدْ وَصفَ بِأَنَّ يَوْمَ الرَّحِيلِ خَامِسٌ لَهُ، وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ يَوْمَ التَّرَحُّلِ هُوَ ثَامِنٌ بِالنِّسْبَةِ إِلى أَوَّلِ يَوْمٍ: [الصَّوَابُ أَنَّ أَيَّامَ الإِقَامَةِ سَبْعَةٌ؛ لأَنَّ الثَّامِنَ، وَهُوَ خَامِسُ اليَوم الرَّابِعِ يَوْم تَرَحُّلٍ، لاَ يَومَ إِقَامَةٍ][1]، قُلْتُ: وَقَدْ يُعْتَذَرُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا يَأْتِي فِي آخِرِ هَذِهِ المَقَالَة، ويُحكَى أَنَّ سَبَبَ إِنْشَادِ أَبِي نُوَاسٍ لِلْقِطْعَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا البَيْتُ أَنَّهُ مَرَّ بِالمَدَائِنِ فَعَدَلَ إِلَى سَابَاطَ. قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَدَخَلْنَا إِيوَانَ كِسرَى فَرَأَيْنَا آثاراً فِي مَكَانٍ حَسَنٍ يَدُلُّ عَلَى اجْتِمَاعٍ كَانَ لِقَومٍ قَبْلَنَا، فَأَقَمْنَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ نَشْرَبُ هُنَالِكَ، وسَأَلْنَا أَبَا نُوَاسٍ صِفَةَ الحَالِ، فَقَالَ:

وَدَارَ نَدَامَى عَطَّلُوهَا وَأَدْلَجُوا ... بِهَا أَثَرٌ مِنْهُمْ جَدِيدٌ وَدَارِسُ

مَسَاحِبُ مِنْ جَرِّ الزِّقَاقِ عَلَى الثَّرَى ... وَأَضْغَاثُ رَيْحَانٍ: جَنِيٌّ وَيَابِسُ

وَلَمْ أَدْرِ مَنْ هُمْ غَيْرَ مَا شَهِدَتْ بِهِ ... بِشَرْقِيِّ سَابَاطَ الدِّيَارُ البَسَابِسُ

حَبَسْتُ بِهَا صَحْبِي فَجَمَّعْتُ شَمْلَهُمْ ... وَإِنِّي عَلَى أَمْثَالِ تِلْكَ لَحَابِسُ

أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاً ... وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

فَدَارَتْ عَلَيْنَا الرَّاحُ فِي عَسْجَدِيَّةٍ ... حَبَتْهَا بِأَنْوَاعِ التَّصَاوِيرِ فَارِسُ

قَرَارَتُهَا كِسْرَى وَفِي جَنَبَاتِهَا ... مَهاً تَدَّرِيهَا بِالقِسِيِّ الفَوَارِسُ

فَلِلرَّاحِ مَا دَارَتْ عَلَيْهِ جُيُوبُهَا ... وَلِلْمَاءِ مَا دَارَتْ عَلَيْهِ القَلاَنِسُ

قُلْتُ: فِي هَذه الحكَايَةِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الإِقَامَةَ كَانَتْ خَمْسَةً، وَقَدْ أَوْرَدَ هَذَا فِي شَرْحِ مَقْصُورَةِ حَازِمٍ[2] السَّيِّدُ الشَّرِيفُ إِمَامُ العُلومِ اللِّسَانِيَّةِ قَاضِي الجَمَاعَةِ بِغَرْنَاطَةَ أَبو القَاسِمِ

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) هو أبو الحسن حازم بن حسن القرطاجني من أهل قرطاجنة بشرقي الأندلس، المتوفى بتونس سنة: 684هـ من كتبه: سراج البلغاء، حقق باسم مناهج البلغاء، وسراج الأدباء، وله ديوان شعر – ط – وهو صاحب المقصورة التي شرحها الشريف الغرناطي في كتاب سماه: رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة – ط نفح الطيب: 1/ 627، وبغية الوعاة: 1/ 491، والأعلام : 2/ 159.

مُحَمَّدٌ السَّبْتِي[1] رَحِمَهُ اللهُ. وَعلَيْهِ فَيَنْبَغِي أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مِن قَوْلِهِ: لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسٌ لَيْسَ عَائِداً إِلى اليوْمِ الرَّابِعِ، وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى مَجْمُوعِ الأَرْبَعَةِ المُتَقَدِّمَةِ باعْتِبَارِ المَذْكُورِ، يَعْنِي أنَّ يَوْمَ التَّرَحُّلِ خَامِسٌ لِمَا ذُكِرَ مِنَ الأَيَامِ الأَرْبَعَةِ، وَجَعَلَ يَوْمَ التَّرَحُّلِ مِن أَيَامِ الإِقَامَةِ، باعْتِبَارِ وُقُوعِ الإقامَةِ فِي مُعْظَمِهِ[2]، واللهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: ويُشَارِكُهَا[3] فِي هَذَا الحُكْمِ[4] أَمْ المُتَّصِلَةُ فِي نَحْوِ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ.

أَقُولُ: هَذا اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِأَنَّ الوَاوَ غَيْرُ مُنْفَرِدَةٍ بِهَذا الحُكْمِ، فَيُعَارِضُ قَوْلَهُ أَوَّلاً: تُنفردُ عَنْ سَائِرِ أَحْرُفِ العَطْفِ بِمَا ذَكَرَهُ.

قَالَ: وَيُشَارِكُهَا فِي هَذَا الحُكْمِ الأَخِيرِ حَتَّى.

وَحَتَّىْ لاَ تَعْطِفِ العَامَّ عَلَى الخَاصِّ (لأَنَّا نَقُولُ: المُصَنِّفُ جَعَلَ عَطْفَ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ)[5] حُكْماً عَلَى حدَةٍ، وَعَكْسَهُ حُكْماً آخرَ عَلَى حِدَةٍ، وَادَّعَى أَنَّ الواوَ تَنْفَرِدُ بِكُلِّ وَاحدٍ مِنْهَا عَلَى سَائِرِ أَحْرُفِ العَطْفِ، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِأَنَّ حَتَّى تُشَارِكُ الوَاوَ فِي حُكْمِ الآخِيرِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِمَا ادَّعَاهُ مِن انْفِرادِ الوَاوِ بِهِ، فَجَاءَ الإِشْكَالُ.

قَالَ: والثَّانِي عَشَرَ: عَطفُ عَامِلٍ حُذِفَ وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ عَلَى عَامِلٍ آخَرَ مَذْكُورٍ يَجمعهما مَعْنَى وَاحِدٌ، كَقَوْلِهِ[6]:

وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا

أَقُولُ: هَذا عَجُزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

---

(1) محمد بن أحمد بن محمد الحسيني أبو القاسم المعروف بالشريف، من قضاة الأندلس، له ديوان شعر، سماه: جهد المقل وشروح في الأدب والنحو، منها شرح مقصورة حازم - ط - وشرح الخزرجية - خ - توفي سنة: 760هـ. الديباج ص: 290، والدرر الكامنة: 3/ 352، والأعلام: 5/ 327.

(2) رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة: شرح مقصورة حازم للشريف الغرناطي: 2/ 36، مطبعة السعادة مصر: 1344هـ.

(3) أي : واو العطف.

(4) المراد بالحكم هو عطف ما لا يستغنى عنه اشترك زيد وعمرو.

(5) ساقط من ج.

(6) البيت ورد في: تأويل مشكل القرآن ص: 213، والخصائص: 2/ 432، والهمع: 1/ 122، والتصريح: 1/ 346، ونسبه العيني: 3/ 91 للراعي النميري وكذا السيوطي في الهمع: 1/ 122.

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً

زَجَّجْـنَ الحَـوَاجِبَ أيْ: دَقَّقْـنَهَا وَطَوَّلْـنَهَا. يُقَـالُ: رَجُـلٌ أَزَجٌّ وَامْرَأَةٌ زَجَّاءُ إِذَا كَانَ حَاجِبُهُمَا دَقِيقاً وَطَوِيلاً.

قَـالَ: وَلَـوْلاَ هَـذا التَّقيِـيدُ لَـوَرَدَ: اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصاعِداً، إذ التَّقْدِيرُ: فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِداً.

أَقُـولُ: تَقْدِيـرُهُ أَنَّ الفَـاءَ فِـي هَـذا المِـثَالِ، عَطَفَـتْ عَـامِلاً حُذِفَ، وَهُوَ ذَهَبَ وَبَقِيَ مَعْمُـولُهُ، وَهُـو صَـاعِداً عَلَى العَامِلِ الآخَرِ، وَهُوَ اشْتَرَيْتُ؛ لَكِنْ لَمَّا قُيِّدَ الأَوَّلُ بِأَنَّ العَامِلَيْنِ يَجْمَعُهُمَـا مَعْنـىً وَاحِـدٌ خَـرَجَ هَـذا المِـثَالُ؛ إِذ الاشْتِرَاءُ، وذَهَابُ الثَّمَنِ صَاعِداً لاَ يَجْمَعُهُمَا مَعْنَـىً وَاحِـدٌ، بِخِـلاَفِ التَّزْجِيجِ والتَّكْحِيلِ، فَإِنَّهُمَا يَجْمَعهُمَا أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّحسِينُ، فَإِنْ قُلْـتَ: مَـا مَوْقِـعُ الجُمْلَـةِ الَّتِي ذُكِرَتْ أَوَّلاً، وَهِي قَوْلُهُ: يُجْمَعُهُمَا مَعْنى وَاحِدٌ قُلْتُ: هِيَ فِي مَحَـلِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنْ مَعْمُولَي المَصْدَرِ الَّذي هُوَ عَطْفٌ، وَهُمَا: عَامِلُ المَجْرُور عَلَى أَنَّهُ مُـضَافٌ إِلَيْهِ، وَعَامِلُ المَجْرُورِ بِ عَلَى[(1)] كَمَا قَوْلِكَ مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ضَاحِكَيْنِ، وَ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِذَيْنِكَ لاِخْتِلاَفِ العَامِلِ فِيهِمَا لَفْظاً وَمَعْنىً، فَالإِتْبَاعُ مَعَهُ مُمْتَنِعٌ.

قَـالَ: والثَّـالِثَ عَشَرَ: عَطـفُ الشَّيءِ عَلَى مُرادِفِهِ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(2)] إِلَى آخِرِهِ.

أَقُولُ: زَعَمَ أَهْلُ البَيَانِ أَنَّ التَّطْوِيلَ لاَ لِفَائِدَةٍ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ المُرَادِ مِمَّا لاَ يُقْبَلُ، وَعُنِـيَ بِالـتَّطْوِيلِ أَنْ يُؤْتَـى بِزَائِدٍ لاَ يَتَعَيَّنُ لِلزِّيَادَةِ، وَاعْتُرِضَ بِأَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مَرَّتَيْنِ فِيهِ فَائِدَةُ التَّأْكِـيدِ، وَقَـدْ قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ الشَّيءَ يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ تَأْكِيداً. وَعَدَمُ تَعَيُّنِ الزِّيَادَةِ لاَ يَدْفَعُهَا، والفَائِدَةُ التَّأْكِيدِيَّةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي الإِطْنَابِ[(3)].

---

(1) يـريد قـول ابـن هاشـم: والثاني عـشر: عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد. وزججن الحواجب والعيونا أي: وكحلن العيونا المغني: 1/ 357.

(2) يوسف: 86.

(3) عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي، شروح التلخيص: 3/ 174.

قَالَ: وَقَوْلُ الشَّاعِرِ[1]**:**

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

أَقُولُ: هَذا عَجزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

وقَدَّدَت الأَدِيمَ[2] **لِرَاهِشَيْهِ**

وَالشِّعْرُ لِعَدِيٍّ (بْنِ زَيْدٍ العَبَادِيِّ يَذْكُرُ الزَّبَّاءَ وَغَدْرَهَا بِجَذِيمَةِ الأَبْرَشِ، وَلَهَا قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ وَقَدَّدَت: قَطَعَتْ)[3] وَالضَّمِيرُ فِي (رَاهِشَيْهِ) وفي (أَلْفَى) لِجَذِيمَةَ وفي (قَوْلِهَا) (قَدَّدَتْ) لِلزَّبَّاءِ.

قَالَ: وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الرِّوَايَةَ: (كَذِباً مُبِيناً).

أَقُولُ: قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: (وَهُوَ الأَوْفَقُ لِبَقِيَّةِ القَصِيدَةِ؛ لأَنَّ أَبْيَاتَهَا كُلَّهَا مَكْسُورٌ فِيهَا مَا قَبْلَ اليَاءِ، لَكِنَّهُ بِخِلافِ مَا رَوَاهُ الجُمْهُورُ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ وَهْمٌ)[4].

قَالَ: والرَّابِعَ عشَرَ: عَطْفُ المُقَدَّمِ عَلَى مَتْبُوعِهِ لِلضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ[5]**:**

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ[6] وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

أَقُولُ: قَدْ قِيلَ بِأَنَّهَا فِي البَيْتِ عَاطِفَةٌ لِلمُقَدَّمِ عَلَى المَتْبُوعِ المُؤَخَّرِ؛ بَلْ هِيَ عَاطِفَةٌ لِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ على ضَمِيرِ رَفْعٍ مُسْتَكِنٍ فِي الجَارِّ والمَجْرُورِ، وَهُوَ خَبَرُ المُبْتَدَإِ الَّذِي هُوَ (السَّلاَمُ)[7]. وَقُصَارَى مَا فِيهِ: وُقُوعُ العَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بِدُونِ فَصْلٍ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 37، والهمع: 2/ 129.
(2) في شرح أبيات المغني... وقدمت: 6/ 97.
(3) ساقط من ج.
(4) شروح التلخيص: 3/ 17: عروس الأفراح.
(5) فيه أن عطف المقدم على متبوعه في الضرورة لا يكون إلا بالواو، وينسب للأحوص، وهو من شواهد الخزانة: 1/ 1921، والخصائص: 2/ 1386.
(6) في ج (عليكم).
(7) في شرح أبيات المغني: (خرجه ابن جني على العطف على الضمير المستتر في (عليك)، والأصل: السلام حصل عليك ورحمة الله، فأخر المبتدأ، وحذف (حصل) ج/ 102، والخصائص: 2/ 386 [شعر الأحوص، جمع عادل سليمان / 190 الهيئة العامة للتأليف والنشر، وجمع د السامرائي / 185 النعمان بالنجف: 1388.

الـشِعْرِ، وَوَقَـعَ قَلِـيلاً فِي النَّثْرِ، وَقَدْ أَنْشَدَ المُصَنِّفُ عَجْزَ هَذا البَيْتِ فِي البَابِ السَّادِسِ حَيْثُ ذَكَـرَ الخَـامِسَ عَشَرَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ بَيْنَ المُعْرِبِينَ، والصَّوَابُ خِلافُهَا، وَحَكَى هُنَاكَ عَـنْ أَبِـي الفَتْحِ أَنَّ الأَوْلَى حَمْلَهُ على المَعْطُوفِ عَلَى ضَمِيرِ الظَّرْفِ، لاَ عَلَى تَقْدِيمِ المَعْطُوفِ عَلَـيْهِ؟[1]، وَأَنَّـهُ اعْتُـرِضَ بِأَنَّـهُ تَخَلُّصٌ مِنْ ضَرُورَةٍ بدَلِيلِ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ فِي النَّثْرِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ، وَبِدَلِيلِ قَوْلِ عُمَرَ بنْ أَبِي رَبِيعَةَ[2]:

قُلْتُ: إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى.

وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِينَا لاَ[3].

قالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَهَذا فِعْلُ مُخْتَارٍ، لاَ مُضْطَرٍّ؛ إِذْ مِنَ المُمْكِنِ نَصْبُ زَهْرٍ و أَبٌ. وَكَلاَمُ المـصَنِّفِ صَـرِيحٌ فِي أَنَّ الـوَاوَ تَنفَرِدُ بِهَذا الحُكْمِ عَنْ سَائِرِ أَحْرُفِ العَطْفِ. وَفِي شَرْحِ المِفْتَاحِ لِلتَّفْتَازَانِـي: وَتَقْـدِيمُ المَعْطُـوفِ جَائِـزٌ بِـشَرْطِ الـضَّرُورَةِ، وَعَـدَمِ الـتَّقَدُّمِ عَلَى العَامِلِ، وَكَونِ العَاطِـفِ أَحَـدَ الخَمْـسَةِ، أَعْنِـي: الـوَاوُ، وَ الفَاءُ، وثُمَّ، وَ أَوْ، وَ لاَ. صَرَّحَ بِهِ المُحَقِّقُونَ[4] هَذَا كَلاَمُهُ.

قَـالَ: والخَـامِسَ عَـشَرَ: عَطْـفُ المَخْفُـوضِ عَلَـى الجِـوَارِ، كَقَـوْلِهِ تَعَالَـى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[5] فِيمَنْ خَفَضَ الأَرْجُلَ، وَفِيهِ بَحْثٌ سَيَأْتِي.

أَقُولُ: يَأْتِي فِي آخِرِ أَبْوَابِ الكِتَابِ فِي القَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُ، وَذَكَرَ هُنَاكَ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ المُحَقِّقُـونَ أَنَّ خَفْـضَ الجِـوَارِ يَكُـونُ قَلِـيلاً، وَفِـي التَّوْكِـيدِ نَادِراً، وَلاَ يَكُونُ فِي النَّسَقِ؛ لأَنَّ العَطْفَ يَمْنَعُ التَّجَاوُرَ[6].

---

(1) المغني: 2/ 659، 660.

(2) من شواهد شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 74.

(3) ديوان جرير ص: 362 صدره: وَرَجَا الأَخطَلُ من سفاهة رأيه، دار بيروت للطباعة والنشر: 1978.

(4) المطول على التلخيص ص: 118، وشرح التلخيص للتفتازاني: 1/ 415، وفي كلام الدماميني زيادة على ما في الشرحين.

(5) المائدة من الآية: 6.

(6) المغني: 2/ 683.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[1]:

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

أَقُولُ: تَقَدَّمَ إِنْشَادُ هَذَا العَجزِ في فَصْلِ "أَوْ" مِنْ حَرْفِ "الأَلِفِ"، وَإِنْشَادُهُ مَعَ إِنْشَادِ صَدْرِهِ أَيْضاً فِي "الكَافِ" المُفْرَدَةِ.

قَالَ: وَالمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "جَالِسِ الحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ"[2] كَانَ أَمْراً بِمُجَالَسَةِ[3] كُلٍّ مِنْهُمَا، وَجَعَلُوا ذَلِكَ فَرْقاً بَيْنَ العَطْفِ بِالوَاوِ، وَالعَطْفِ بِـ"أَوْ".

أَقُولُ: تَقَدَّمَ البَحْثُ فِي فَصْلِ "أَوْ" وَحَكَيْنَا هُنَالِكَ أَنَّ المُصَنِّفَ رَجَعَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَنْ هَذَا القَوْلِ. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي الكِتَابِ: "وَتَقُولُ: خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ. كَأَنَّكَ تَقُولُ: خُذْهُ بِهَذَا أَوْ بِهَذَا، أَيْ: لَا يَفُوتَنَّكَ عَلَى حَالٍ، وَمَنْ يَقُولُ: "خُذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ، أَيْ: خُذْهُ بِالعَزِيزِ وَالهَيِّنِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ [مِنْهُمَا] تُجْزِئُ عَنْ أُخْتِهَا[4]".

قَالَ: وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَاهَا فِي التَّخْيِيرِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ[5]:

وَقَالُوا: نَأَتْ، فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالبُكَا … فَقُلْتُ: البُكَا أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي

قَالَ: مَعْنَاهُ: "أَوِ البُكَاءَ" إِذْ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الصَّبْرِ.

أَقُولُ: وَيَحْتَمِلُ وَجْهاً آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ "البُكَاءُ" مَفْعُولاً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: "وَاتْرُكِ البُكَاءَ" وَيَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَالسِّبَاقُ، فَإِنَّ الأَمْرَ بِاخْتِيَارِ الصَّبْرِ أَمْرٌ فِي المَعْنَى بِتَرْكِ البُكَاءِ، وَقَوْلُهُ: "إِنَّ البُكَاءَ أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي" يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ، وَالغَلِيلُ: حَرَارَةُ العَطَشِ، وَاسْتَعْمَلَهُ هُنَا فِي مُطْلَقِ الحَرَارَةِ مَجَازاً، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الأَسْعَدِ بن مَمَّاتِي[6]

---

(1) مـن شـواهد العيني: 3/ 332، وصدره: "ونـنصر مولانا ونعلم أنه" تقدم في فصل "أو" وحرف الكاف المفردة، ص: 49، 241 من الأصل.

(2) المراد بهما: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، تقدم التعريف بهما في ص: 38، 47 من الأصل.

(3) في الأصل "بالمجالسة".

(4) الكتاب: 3/ 184، 185 "ت هـ".

(5) فيه أن الواو بمعنى "أو" للتخيير، وهو من قصيدة لكثير عزة، وفي شرح ديوانه: 2/ 251 "فاختر من الصبر..." ط: الجزائر: 1930، من شواهد شذور الذهب ص: 372.

(6) أبـو المكـارم أسـعد بـن مَمَّاتي بن مهذب (الملقب بالخطير أبي السعيد)، وزير أديب كان نصرانياً فأسلم، ولد بمصر وتوفي بحلب سنة: 606هـ من مؤلفاته: "قوانين الدواوين" – ط – ونظم سيرة السلطان صلاح الدين، ونظم كليلة ودمنة، وديوان شعر إنباه الرواة: 1/ 231، ومعجم الأدباء: 2/ 244، والأعلام: 1/ 302.

مَـا صِـرْتَ أَجْسَرُ أَنْ أَبْكِي لِفُرْقَتِهِمْ لأَنَّهُـمْ زَعَمُـوا أَنَّ الـبُكَا فَـرَجُ

قَالَ: وَقَوْلُ الشَّاطِبِيِّ[1] فِي بَابِ البَسْمَلَةِ[2]:

وَصِلْ وَاسْكُتَنْ

أَقُولُ: هَذا بَعْضُ عَجُزٍ، وَالبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

وَوَصْـلُكَ بَـيْنَ الـسُّورَتَيْنِ فَـصَاحَةٌ وَصِـلْ وَاسْـكُتَنْ كُلٌّ جَلاَيَاهُ حَصَّلاَ

يَعْنِـي أَنَّ حَمْـزَةَ، وَهُـوَ المَـرْمُوزُ لَـهُ بِالفَـاءِ، كَـانَ لاَ يُبَسْمِلُ بَـيْنَ السُّورَتَيْنِ وَيَصِلُ إِحْـدَاهُمَا بِالأُخْـرَى، وَيَذْكُرُ عَنْهُ أَنَّهُ كانَ يَقُولُ: "القُرآنُ كُلُّهُ عِنْدِي كَالسُّورَةِ الوَاحِدَةِ". وَبَيَّنَ فِي العَجُـزِ قِـراءَةَ ابْـنِ عَامِرٍ وَوَرْشٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَرَمَزَ لَهُمْ بِالكَافِ، والجِيمِ والحَاءِ. وَقَدْ وَصَلَ 279/ هَـذَا البَـيْتَ بِبَـيْتٍ/ آخَرَ[3] يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الغَرَضِ. وَلَسْنَا بِصَدَدِ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذا البَيْتَ لإِنْشَادِ المُصَنِّفِ بَعْضَهُ.

قَالَ: والثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بَاءِ الجَرِّ كَقَوْلِهِمْ: "أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ" وَ"بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَماً" قَالَهُ جَمَاعَةٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

أَقُـولُ: الـشَّاءُ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الأَلِفِ هِيَ الشِّيَاهُ الكَثِيرَةُ. وَفِي شَرْحِ الحَاجِبِيَّةِ لِلرَّضِيِّ: "لاَ يَجُـوزُ النَّصْبُ فِي "أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ" لأَنَّكَ لاَ تَقْصِدُ فِيهِ مُصَاحَبَةَ المُخَاطَبِ فِي العِلْمِ لِمَا لَهُ، والتَّقْدِيـرُ الأَصْـلِيُّ فِيهِ: "أَنْتَ أَعْلَمُ بِحَالِ مَالِكَ، فَأَنْتَ وَمَالُكَ"، ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ مَعْمُولِ "أَعْلَمُ"، وَحَـذْفِ المُبْتَدَإِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ "مَالُكَ" لِقِيَامِ القَرِينَةِ عَلَى كِلاَ المَحْذُوفَيْنِ. وَقَوْلُنَا: "فَأَنْتَ وَمَالُكَ" مِـثْلُ: "كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ"، أَيْ: "فَأَنْتَ وَمَالُكَ مَقْرُونَانِ". وَالمَعْنَى أَنَا لاَ أَدْخُلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَالِكَ،

---

(1) عرف به في ص: 258 من الأصل.

(2) الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح القاضي، ص: 45.

(3) هو قول الشاطبي:

وَلاَ نَـصَّ كَـلاَّ، وَجْـهُ ذِكْـرِهِ وَفِـيهَا خِـلاَفٌ، جِـيدُهُ وَاضِـحُ الطُّلَـى

ومعنى البيت أنه لم يرد نص عن أبي عامر وورش وأبي عمرو بوصل ولا بسكت، وأن في البسملة خلافاً عن هؤلاء الثلاثة مشهوراً عند علماء هذه الصناعة، نفس المصدر ص: 64.

وَلاَ أُشِيرُ عَلَيْكَ بإِصْلاَحِهِ، فَأَنْتَ أعْلَمُ بمَا يُصْلِحُهُ"[1] قُلْتُ، وَأَمَّا بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَماً فِي عِوَضِـهَا، فَحُـذِفَ المُـضَافُ والنَّاصِبُ فِي المَوْضِعَيْنِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ، وَاسْتِظْهَارِ المُصَنِّفِ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى البَاءِ فِي المِثَالَيْنِ غَيْر ظَاهِرِ.

قَالَ: قَالَهُ: الخَارَزَنْجِي[2].

أَقُـولُ: هُـوَ بِخَـاءٍ مُعْجَمَـةٍ، فَـالِـفٍ فراءٍ، فزاي مَفْتوحَتَيْنِ، فَنُونٍ سَاكِنَةٍ، فجيم فياءِ نِسبَةٍ، مَنْسُوبٌ إِلَى بَلَدٍ تُسَمَّى "خَارزَنْجُ" ذَكَرَهَا فِي القَامُوسِ.

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ الوَاوَ فِيهِنَّ لِلمَعِيَّةِ كَمَا سَيَأتِي.

أَقُولُ: ذَكَرَ ذَلِكَ فِي البَابِ الرَّابِعِ، فِي آخِرِ أَقْسَامِ العَطْفِ، حَيْثُ قَالَ: "تَنْبِيهٌ": "لاَ تَأْكُلْ سَـمَكاً وَتَـشْرَبُ لَبَـناً". إِنْ جَـزَمَت فَالعَطْـفُ عَلَى اللَّفْظِ، والنَّهْيُ عَنْ كُلٍّ مِنهُمَا، وَإِنْ نَصَبْتَ فَالعَطْـفُ عَـنْدَ البَصْرِيينَ عَلَى المَعْنَى، والنَّهْيُ عِنْدَ الجَمِيعِ عَنِ الجَمْعِ، أَيْ: لاَ يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ سَمَكٍ مَعَ شُرْبِ لَبَنٍ[3].

قَـالَ: أَحَدُهُمَا[4]: وَاوُ الاسْتِئْنَافِ، نَحْوُ ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[5] وَنَحْوُ: "لا تَأكُلِ السَّمَكَ، وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ" فِيمَنْ رَفَعَ وَنَحْوُ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[6] فِيمَنْ رَفَعَ أَيضاً وَنَحْوُ ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾[7]؛ إِذْ كَانَتْ وَاوَ العَطْفِ لاَ تَنْصَبُ "نُقِرُّ" وَلاَنتَصَبَ أَو انْجَزَمَ "تَشْرَبُ"، ولَجُزِمَ "يَذَرُ" كَمَا قَرَأَ الآخَرُونَ وَلَلَزِمَ عَطْفُ الخَبَرِ عَلَى الأَمْرِ.

---

(1) شرح الكافية للرضي: 1/ 196.

(2) أحمد بن محمد الخارزنجي البُشْتِي أبو حامد أديب خراسان في عصره، له تكملة كتاب العين، وشرح أبيات أدب الكاتب، وفي القاموس: 1/ 192 وهو بضم الراء توفي سنة: 348هـ. الأعلام: 1/ 208، وإنباه الرواة: 1/ 107.
وما قاله الخارزنجي هو أن الواو تكون بمعنى لام التعليل وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ آل عمران: 142.

(3) المغني: 2/ 482.

(4) أي: إحدى الواوين اللتين يرتفع ما بعدهما.

(5) الحج: 5.

(6) تتمتها في طغيانهم يعمهون الأعراف: 186.
قرأ نافع وابن عامر وابن كثير، وَنَذَرُهُمْ بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو وعاصم ويذرُهُمْ بالياء والرفع، وقرأ الكسائي وحمزة وَيَذَرْهُمْ بالياء وسكون الراء. السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: 298، 299.

(7) البقرة: 282.

أَقُولُ: يُمْكِنُ مَنْعُ هَذهِ المُلاَزَمَةِ فِي الكُلِّ، أَمَّا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنُقِرُّ﴾ فَالاِحْتِمَال أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[1]، أَيْ: نَفْعَلُ ذَلِكَ لِتَبْيِينِ القُدْرَةِ البَاهِرَةِ ﴿وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾[2]. وَأَمَّا (وَنَذَرُهُمْ) فَلاِحْتِمَال أَنْ يَكُونَ المُعْتَمَدُ بِالعَطْفِ مَجْمُوعُ الجُمْلَةِ المُشْتَمِلَةِ عَلَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ، لاَ جُمْلَةَ الجَزَاءِ فَقَطْ. وَأَمَا فِي البَقِيَّةِ فَبِنَاءً عَلَى جَوَازِ تَخَالُفِ الجُمْلَتَيْنِ المُتَعاطِفَتَينِ بِالخَبَرِيَّةِ وَالإِنْشَائِيَّةِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ.

قَالَ: وَقَالَ الشَّاعِرُ[3]:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْماً إِذا قَضَى ... قَضِيَّتَهُ أَلاَّ يَجُورَ، وَيَقْصِدُ

وَهَذا مُتَعَيِّنٌ لِلاسْتِئْنَافِ؛ لأَنَّ العَطْفَ يَجْعَلُهُ شَرِيكاً فِي النَّفْيِ، فَيَلْزَمُ التَّنَاقُضُ.

أَقُولُ: هَذا حَاصِلُ كَلاَمِ ابْنِ الحَاجِبِ -رَحِمَهُ اللهُ- فَإِنَّهُ قالَ: وَمِمَّا جَاءَ مُنْقَطِعاً قَوْلُ أَبِي اللَّحَّامِ التَّغْلِبِيِّ يَعْنِي هَذا البَيْتَ؛ لأَنَّ العَطْفَ على يُجُورَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ إِذْ غَرَضُهُ أَنْ يَنْفِيَ الجَوْرَ وَيُثْبِتَ القَصْدَ لِيَحْصُلَ المَدْحُ، وَإِذا أَشْرَكَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الجَوْرِ، دَخَلَ فِي النَّفْيِ، فَيَصِيرُ نَافِياً لِلجَوْرِ، وَنَافِياً لِلعَدْلِ، فَلاَ يَحْصُلُ مَدْحٌ بَلْ يَتَنَاقَضُ، فَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ لِيَكُونَ مُثْبَتاً، فَيَكُونَ الجَوْرُ مَنْفِياً والقصد مُثْبتاً، فَيَحْصُلُ المَقْصُودُ، وَيَرْتَفِعُ التَّنَاقُضُ[4]. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يُقْصِدُ مَنْصُوباً فِي الأَصْلِ بِأَنْ مُضْمَرَةٍ، وَ أَنَّ وَصِلَتَهَا عَطْفٌ عَلَى أَنْ وَصِلَتِها المُتَقَدِّمَة، أَيْ: عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَجُورَ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْصِدَ، أَيْ: يَعْدِلَ، ثُمَّ حَذفتْ أَنْ وَرُفِعَ الفِعْلُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾[5]، وَقَوْلِهِمْ: تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[6]، فِيمَنْ رَفَعَ الفِعْلَ، وَقَدْ سَبَقَ فِي فَصْلِ لَوْ مِنْ حَرْفِ اللاَّمِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ حَكَى الخِلاَفَ فِي كَوْنِهِ ذَلِكَ مَقِيساً. وَفِي الصّحَاحِ قَالَ الأَخْفَشُ: أَرادَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ، فَلَمَّا حَذَفَهُ، وَأَوْقَعَ يَقْصِدُ مَوْقِعَ يَنْبَغِي 280/ رَفَعَهُ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المَرْفُوعِ/ .

---

(1) الحج: من الآية: 5.

(2) الحج: 5.

(3) شاهد على أن الواو فيه للاستئناف، وهو من قصيدة لأبي اللّحام التغلبي، من شواهد الكتاب: 1/ 431. والمحتسب: 1/ 149، 2/ 21، وابن يعيش: 7/ 37، 39، والخزانة: 3/ 612، واللسان قصد.

(4) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 34.

(5) الروم من الآية: 23.

(6) تقدم في ص: 104 من الأصل.

وَقَالَ الفَرَّاءُ: رَفَعَهُ لِلمُخَالَفَةِ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَخُولِفَ بَيْنَهُمَا فِي الإِعْرَابِ[1] انْتَهَى كَلامُهُ، وَعَلَيْكَ بِتَأَمُّلِ الاحْتِمَالِ الَّذِي أَبْدَيْتُهُ، وَمَا قَالَهُ الأَخْفَشُ لِتَعْلَمَ ما بَيْنَهُمَا، وَقَبْلَ هَذا البَيْتِ[2]:

عَمِرْتُ وَأَكْثَرْتُ التَّذَكُّرَ خَالِياً ... وَسَاءَلْتُ حَتَّى كَادَ عُمْرِيَ يَنْفَدُ
فَأَضْحَتْ أُمُورُ النَّاسِ يَغْشَيْنَ عَالِماً ... بِمَا يَتَّقِي مِنْهَا وَمَا يَتَعَمَّدُ
جَدِيرٌ بِأَنْ لاَ اسْتَكِينَ وَلاَ أَرَى ... إذا حَلَّ أَمْرٌ سَاحَتِي أَتَبَلَّدُ
عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ (البَيْتَ) ... .

عَمِرْتُ، أيْ: عِشْتُ عُمْراً طَوِيلاً، وَهُوَ بِكَسْرِ المِيمِ؛ إلاَّ أَنَّ مَصْدَرَهُ "عُمْرٌ" بِفَتْحِ العَيْنِ أوْ ضَمِّهَا مَعَ سُكُونِ المِيمِ فِي الوَجْهَيْنِ، وَكَانَ القِيَاسُ فَتْحَهَا مَعَ فَتْحِ العَيْنِ كَ "فَرِحَ" "فَرَحاً". وَ"يَنْفَدُ": يَفْنَى. ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[3] "يَغْشَيْنَ": يَأْتِينَ. "عَالِماً": يَعْنِي نَفْسَهُ. "بِمَا يَتَّقِي": يَعْنِي: يُحْتَرَزُ مِنْهُ" وَ"مَا يَتَعَمَّدُ": وَمَا يَقْصِدُ" جَدِيرٌ: أيْ: أنَا حَقِيقٌ وَخَلِيقٌ بِأَنْ لاَ أَسْتَكِينَ، أيْ: لاَ أَخْضَعَ وحَلَّ: نَزَلَ وَ"سَاحَتِي": فِنَاءُ دَارِي، وَأَتَبَلَّدُ: أَتَرَدَّدُ مُتَحَيِّراً. والتَّبَلُّدُ أَيْضاً: تَكَلُّفُ البَلاَدَةِ، وَالمَعْنَى الأَوَّلِ: أَلْيَقُ بِهذا المَحَلِّ.

قَالَ: وَكذلِكَ قَوْلُهُمْ: "دَعْنِي، وَلاَ أَعُودُ"[4]؛ لأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ كَانَ المَعْنَى: لِيَجْتَمِعَ تَرْكُكَ لِعُقُوبَتِي، وَتَرْكِي لِمَا تَنْهَانِي عَنْهُ، وَهذا بَاطِلٌ؛ لأَنَّ طَلَبَهُ لِتَرْكِ العُقُوبَةِ إِنَّمَا فِي الحَالِ، فَإِذا تَقَيَّدَ تَرْكُ المَنْهِيِّ عَنْهُ بِالحَالِ لَمْ يَحْصُلْ غَرَضُ المُؤَدِّبِ، أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّهُ إذا كان الطَّلَبُ فِي الحَالِ، وَالمَقْصُودُ اجْتِمَاعُ الأَمْرَيْنِ لَزِمَ أَنْ يَتَقَيَّدَ تَرْكُ المَنْهِيِّ عَنْهُ بِالحَالِ لِيَجْتَمِعَ مَعَ طَلَبِ تَرْكِ العُقُوبَةِ، وَإِلاَّ فَلَو كَانَ مُسْتَقْبَلاً لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ؛ إِذِ الغَرَضُ أَنَّهُ[5] حَالِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ: هَبْ أَنَّ

---

(1) الصحاح 2/ 525 قصد.

(2) أورد الأبيات البغدادي في شرح أبيات المغني: 6/ 108، وروي عجز الثالث:
إذَا الأَمْرُ مُدْبِراً أَتَبَلَّدُ.

(3) النحل: 96.

(4) فالواو للاستئناف.

(5) في ج لأنه.

الطَّلَبَ وَاقِعٌ فِي الحَالِ؛ لأَنَّهُ إِنْشَاءٌ؛ لِكِنَّ المَطْلُوبَ مُسْتَقْبَلٌ قَطْعاً؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْجُوداً فِي الحَالِ لَزِمَ الأَمْرُ بِتَحْصِيلِ الحَاصِلِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً جَازَ النَّصْبُ والمَعْنَى: لِيَجْتَمِعَ فِي المُسْتَقْبَلِ كَفُّكَ عَنِ العُقُوبَةِ وَكَفِّي عَنِ العَوْدِ إلى المَنْهِيِّ عَنْهُ.

قَالَ: وَمِنْ أَمْثِلَتِهَا[1] دَاخِلَةً عَلَى الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ قَوْلُهُ[2]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكْثُرِ[3] القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتْ

وَلَوْ قُدِّرَتْ لِلعَطْفِ لانْقَلَبَ المَدْحُ ذَمّاً.

أَقُولُ: لاَ حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ هَذَا الكَلاَمِ هُنَا؛ لأَنَّهُ بِصَدَدِ ذِكْرِ وَاوِ الحَالِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ، وَهِيَ هُنَا دَاخِلَةٌ عَلَى الفِعْلِيَّةِ؛ لَكِنَّهُ ذُكِرَ عَلَى سَبِيلِ الاِسْتِطْرَادِ، وَقَدْ أَبْطَلَ كَوْنَ الواوِ عَاطِفَةً بِفَسَادِ المَعْنَى، وَذَلِكَ لأَنَّ مُرَادَ الشَّاعِرِ مَدْحُ هَؤُلاَءِ وَوَصْفُهُمْ بِالشَّجَاعَةِ وَالإِكْثَارِ مِنْ قَتْلِ أَعْدَائِهِمْ، فَإِذَا جُعِلَتِ الجُمْلَةُ حَالِيَةً كَانَتْ قَيْداً لِعَامِلِهَا، وَيَصِيرُ النَّفْيُ مُتَسَلِّطاً عَلَى ذَلِكَ القَيْدِ، وَيَثْبُتُ أَصْلُ المَعْنَى فَيَحْصُلُ الغَرَضُ مِنَ[4] المَدْحِ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الشَّاعِرَ يَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ، أَيْ: لَمْ يَغْمِدُوهَا فِي حَالَةِ عَدَمِ كَثْرَةِ القَتْلِ بِهَا، فَيُفِيدُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَغْمَدُوهَا فِي حَالِ كَثْرَةِ القَتْلَى بِهَا، وَلاَ شَكَّ أَنَّ هَذَا مَدْحٌ بِالشَّجَاعَةِ وَحُصُولِ المُرَادِ مِنْ نِكَايَةِ الأَعْدَاءِ بِإِثْخَانِ القَتْلَى فِيهِمْ، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَتِ الوَاوُ لِلعَطْفِ فَلاَ تَصِيرُ الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ قَيْداً فِي فِعْلِ الأُولَى، وَالمَعْنَى حِينَئِذٍ: أَنَّهُمْ لَمْ يَغْمِدُوا سُيُوفَهُمْ، وَأَنَّ القَتْلَى بِهَا لَمْ تَكْثُرْ، وَهَذَا ذَمٌّ وَوَصْفٌ بِالتَّقْصِيرِ فِي الإِقْدَامِ عَلَى القَتْلِ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ فَسَادَ المَعْنَى بِنَاءً عَلَى بِنَاءِ مَا نُقَرِّرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بِعَدَمِ كَثْرَةِ القَتْلَى

---

(1) أي: واو الحال.

(2) للفرزدق، ديوانه: 139 (مفرداً) وفيه أولئك قومٌ، وابن يعيش: 2/ 67، وفي العمدة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: 2/ 178 عزاه ابن رشيق إلى سليمان بن قتة في رثاء الحسين رضي الله عنه، ورواية صدره:

أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم.

(3) في ج "يكثر".

(4) في ج "منه".

مُطْلَقاً؛ بَلْ قَيَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: حِينَ سُلَّتِ، وَلاَ شَكَّ أَنَّهَا فِي حَالَةِ إِخْرَاجِهَا مِنَ الأَغْمَادِ لاَ يَقَعُ بِهَا [وَإِنَّمَا يُقْتَلُ بِهَا][1] بَعْدَ ذَلِكَ، فَيُحْمَلُ الكَلاَمُ عَلَى مُقَارَبَةِ السَّلِّ، أَيْ: لَمْ تَكثر القَتْلَى بِهَا بِقُرْبِ سَلِّهَا، يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى ثَبَاتِ أَصْحَابِهَا، وعَدَمِ تَهَوُّرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لاَ يَقْدِمُونَ عَلَى القَتْلِ بِإِثْرِ سَلِّ سُيُوفِهِمْ بِحَيْثُ يَقْتُلُونَ كُلَّ مَنْ يَتَأَتَّى قَتْلُهُ مِنْ شَيْخٍ وَصَبِيٍّ، وَمَنْ لاَ يُؤْبَهُ لَهُ، ثِقَةً بِعَدَمِ فَوَاتِ غَرَضِهِمْ مِنَ القَتْلِ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ/ مِنَ الشَّجَاعَةِ؛ وَلأَنَّ الغَرَضَ قَتْلُ الأَكْفَاءِ وَالأَمْجَادِ، وَمَنْ يُفْخَرُ بِقَتْلِهِ، ولَنْ يَكُون ذلكَ إلاَّ بِتَثَبُّتٍ وَتَأَنٍّ، وَحِينَئِذٍ اسْتَقَامَ المَعْنَى بِتَقْدِيرِ كَوْنِ الوَاوِ عَاطِفَةً فَإِنْ قُلْتَ: لَكِنَّ العَطْفَ عَلَى لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَهِيَ صِفَةُ رِجَالٍ أَنْ يَكُونَ فِي الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ رَابِطٌ يَرْبِطُهَا بِالمَوْصُوفِ، وَلاَ رَابِطَ فَيَمْتَنِعُ العَطْفُ؟ قُلْتُ: الرَّابِطُ مَوْجُودٌ بِطَرِيقِ التَّقْدِيرِ أَوْ النِّيَابَةِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ نَقُولَ التَّقْدِيرُ: وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى مِنْهُمْ حِينَ سُلَّتْ وَإِمَّا بِأَنْ تُجْعَلَ الأَلِفُ واللاَّمُ نَائِبَةً عَنْ ضَمِيرٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ، وَالأَصْلُ: لَمْ تَكْثُرْ قَتْلاَهُمْ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[2] أَيْ: لَهُمْ أَوْ مَأْوَاهُمْ وَقَدْ أَعَادَ المُصَنِّفُ إِنْشَادَ هَذَا البَيْتِ فِي البَابِ الثَّانِي مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ[3]، ونَسَبَهُ هُنَاكَ إلى الفَرَزْدَق.

قَالَ: وَمُوجِبُ التَّقْدِيرِ فِي الوَجْهَيْنِ أَنَّ أَجْمَعَ لاَ يَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ؛ بَلْ بِالمَعَانِي.

أَقُولُ: قَالَ ابْنُ سِيدَةَ[4] فِي المُحْكَمِ: يُقَالُ جَمَعَ الشَّيْءَ عَنْ تَفْرِقَةٍ وَجَمَّعَهُ وَأَجْمَعَهُ[5] وَذَكَرَ اسْتِعْمَالَ أَجْمَعَ فِي المَعَانِي، مِثْلُ أَجْمَعْتُ العَزْمَ وَحِينَئِذٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ العَطْفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[6] مِنْ بَابِ عَطْفِ المُفْرَدَاتِ، وَلاَ مُوجِبَ حِينَئِذٍ لِلتَّقْدِيرِ، لِثُبُوتِ اسْتِعْمَالِ أَجْمَعَ فِي الذَّوَاتِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَقَدْ يُقَالُ: قُصَارَاهُ أَنْ يَكُونَ أَجْمَعَ مُشْتَرِكاً، فَإِذَا جُعِلَتْ الوَاوُ فِي الآيَةِ لِعَطْفِ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ لَزِمَ المُشْتَرَكُ فِي مَعْنَيَيْهِ، وَفِيهِ مَا

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) النازعات: 40.

(3) المغني: 2/ 411.

(4) في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ يونس من الآية: 71.

(5) تقدم التعريف به في ص: 96 من الأصل.

(6) المحكم: 1/ 211، تحـ: السقا ونصار، ط: 1/ 1958.

عُلِمَ فِي أُصُولِ الفِقْهِ[1].

قَالَ: وَالوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى المُضَارِعِ المَنْصُوبِ لِعَطْفِهِ عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ.

أَقُولُ: جَزْمُهُ بِأَنَّهَا لِلعَطْفِ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: وَالحَقُّ أَنَّ هَذِهِ واوُ العطْفِ[2] فِيهِ تَنَافُرٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: والحَقُّ أَنَّ هَذِهِ واوُ العَطْفِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الوَاوَ المُتَكَلِّمَ فِيهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَقَدْ جَزَمَ أَوَّلاً بِأَنَّهَا لِلعَطْفِ، نَعَمْ: لَوْ قَالَ أَوَّلاً بِأَنَّهَا وَاوُ الصَّرْفِ، لاَ لِلعَطْفِ، ثُمَّ قَالَ: والحَقُّ أَنَّهَا وَاوُ العَطْفِ التَّامِ الكَلاَمُ واتَّسَقَ النِّظَامُ.

قَالَ: فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ[3]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

أقول: يريد كقول من قال؛ وإلا فكان ينبغي أن يقول: كقولها: إذ البيت ل مَيْسُونَ زَوْجَةِ مُعَاوِيَةَ - ﷺ - وَقَدْ أَنْشَدَهُ المُصَنِّفُ أَيْضاً فِي فَصْلِ لَوْ مِنْ حَرْفِ اللاَّمِ، وَأَنْشَدَ صَدْرَهُ فِي فَصْلِ لَمَّاَ وَفِي البَابِ الرَّابِعِ فِي أَقْسَامِ العَطْفِ[4].

قَالَ: وَقَوْلُهُ[5]:

---

(1) اللفظ إن كانت دلالته على كل واحد من المعاني على السوية فهو المجمل، أما إن كانت دلالته على بعض المعاني أرجح، فالطرف الراجح ظاهر، والمرجوح مؤول لأنه يؤول إلى الظهور عند مساعدة الدليل له.
الإبهاج في شرح المنهاج، لتاج الدين السبكي: 1/ 214.
يشير هنا إلى اختلاف العلماء في جواز استعمال اللفظ المشترك في معنيه أو معانيه، ذهب الشافعي والباقلاني، والجبائي، القاضي عبد الجبار، وبه قال الجمهور وكثير من أئمة أهل البيت إلى جوازه.
وذهب قوم منهم أبو هاشم، وأبو الحسن البصري، والكرخي إلى امتناعه، يرجع في هذه المسألة إلى ما حرره الشوكاني في: إرشاد الفحول ص: 20، ومما استدل به المجوزون قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ فالصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار على أن الله تعالى أراد كلا المعنيين.

(2) المغني: 2/ 361.

(3) فصل لو المغني: 1/ 267.

(4) المغني: 2/ 479.

(5) نسبه سيبويه للأخطل: 3/ 42، والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي ملحقات ديوانه: 130.
وفي شرح الأبيات للبغدادي: 6/ 113 يوجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله: في الكتاب للأخطل، وفي أمثال أبي عبيد القاسم، والمؤتلف والمختلف للآمدي، والأغاني للأصفهاني منسوب إلى المتوكل بن عبد الله الليثي الكناني، وكذا في أمثال الزمخشري وفي شرح أبيات الجمل للخمي، الصحيح أنه لأبي الأسود الدؤلي. وهو من شواهد المقتضب: 2/ 16، وابن يعيش: 7/ 24، والتصريح: 2/ 238، الخزانة: 3/ 617.

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ.

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لأَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، عَجُزُهُ:

عَارٌ عَلَيْكَ إِذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وَبَعْدَهُ:

اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا	فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُقْتَدَى	بِالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

وَمَعْنَى البَيْتِ الأَوَّلِ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1].

قَالَ: والحقُّ أنَّ هَذِهِ واوُ العطفِ كَمَا سيَأْتِي:

أَقُولُ: ذَكَرَ ذَلِكَ فِي البَابِ الرَّابِعِ فِي أَقْسَامِ العَطْفِ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى العَطْفِ عَلَى المَعْنَى[2]، والَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّحْقِيقَ مَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ فِي هَذَا المَقَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَصَدُوا فِي وَاوِ الصَّرْفِ[3] مَعْنَى الجَمْعِيَّةِ نَصَبُوا المُضَارِعَ بَعْدَهَا لِيَكُونَ الصَّرْفُ عَنْ سَنَنِ الكَلاَمِ المُتَقَدِّمِ مُرْشِداً مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلعَطْفِ، فَهِيَ إِذَنْ إِمَّا وَاوُ الحَالِ، وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى الاِسْمِيَّةِ، فَالمُضَارِعُ بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفِ الخَبَرِ وجُوباً، فَمَعْنَى: قُمْ وَأَقُومَ: قُمْ وَقِيَامِي ثَابِتٌ، أَيْ: فِي حَالِ ثُبُوتِ قِيَامِي، وَأَمَّا بِمَعْنَى مَعَ، أَيْ قُمْ مَعَ قِيَامِي كَمَا قَصَدُوا فِي المَفْعُولِ مَعَهُ مُصَاحَبَةَ الاِسْمِ للاِسْمِ، فَنَصَبُوا مَا بَعْدَ الوَاوِ، وَلَوْ 282/ جَعَلْنَا الوَاوَ عَاطِفَةً لِلمَصْدَرِ عَلَى/ مَصْدَرٍ مُتَصَيَّدٍ مِنَ الفِعْلِ قَبْلَهُ كَمَا قَالَ النُّحَاةُ، أَيْ: لِيَكُنْ قِيَامٌ وَقِيَامٌ مِنِّي لَمْ تَكُنْ فِيهِ نُصُوصِيَّةٌ عَلَى مَعْنَى الجَمْعِ[4]. هَذَا كَلاَمُهُ، فَإِنْ قُلْتَ: إِدَّعَى فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ حَذْفَ الخَبَرِ وُجُوباً مَعَ أَنَّهُ لاَ شَيْءَ يَسُدُّ مَسَدَّهُ [قُلْتُ: قَدْ أَشَارَ إِلَى وُجُوبِ ذَلِكَ فِي الحُرُوفِ

(1) البقرة: 43.

(2) المغني: 2/ 480.

(3) في ج العطف.

(4) شرح الكافية للرضي: 2/ 243.

المُشَبَّهةِ بالفِعْلِ، حَيْثُ قَالَ: "وَالتُزِمَ حَذْفُ الخَبَرِ فِي لَيْتَ شِعْرِي]"[1] مُرْدفاً باسْتِفْهَامٍ، نحوُ: لَيْتَ شِعْرِي أَيَأْتِينِي أَمْ لاَ،فَهَذَا الاِسْتِفْهَامُ مفعُولُ شِعْرِي وَالخَبَرُ مَحذُوفٌ وُجُوباً، بِلا سَادٍّ مَسَدَّهُ لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَال"[2].

قَالَ: وَإِلاَّ لاَحْتَاجَ كُلٌّ مِنَ الاسْمَيْنِ[3] إِلَى جَوَابٍ.

أَقُولُ: فِيهِ إِدْخَالُ اللاَّمِ عَلَى جَوَابِ[4] إِنْ الشَّرْطِيَّةِ، وَقَدْ أَكْثَرَ المُصَنِّفُ مِنْ استِعْمَالِهِ، وَلاَ أَعْلَمُ مَا مُسْتَنَدُهُ فِيهِ.

قَالَ: وَوَاوُ رُبَّ كَقَوْلِهِ[5]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرخى سُدُولَهُ

أَقُولُ: هَذا صَدْرُ بَيْتٍ مَنْ مُعَلَّقَةِ امْرِئِ القَيْسِ المَشْهُورَةِ، عَجُزُهُ:

عَلَيَّ بأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلي

شَبَّهَ ظَلاَمَ اللَّيْلِ فِي هَوْلِهِ وَصُعُوبَتِهِ، وَنَكَارَةِ أَمْرِهِ بِمَوْجِ البَحْرِ، وَاسْتَعَارَ لَهُ سُدُولاً، وَهِيَ السُّتُورُ، وَاحِدُهَا سُدْلٌ، لِمَا يَحُولُ مِنْهُ بَيْنَ البَصَرِ وَبَيْنَ إِدْرَاكِ المُبْصَرَاتِ، وَ عَلَيَّ يَتَعَلَّقُ بِ أَرْخَى، وَ بَاءُ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِلمُصَاحَبَةِ وَيَبْتَلِي: يُخْتَبَرُ يَقُولُ: رُبَّ لَيْلٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ أَرْخَى عَلَيَّ سُتُورَ ظَلاَمِهِ مَعَ أَنْوَاعِ الأَحْزَانِ لِيَخْتَبِرَنِي أأَصْبِرُ عَلَى الشَّدَائِدِ أَمْ أَجْزَعُ مِنْهَا.

قَالَ: وَحُجَّتُهُمْ افْتِتَاحُ القَصَائِدِ بِهَا، كَقَوْلِ رُؤْبَةَ:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ،خَاوِي المُخْتَرَقْن

أَقُولُ: تَقَدَّمَ إِنْشَادُ هَذا البَيْتِ وَالكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي النُّونِ المُفْرَدَةِ[6].

---

(1) ساقط من الأصل.

(2) شرح الكافية للرضي: 2/ 362 بتصرف.

(3) في قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ التين: 1 فالواو الأولى واو القسم والثانية للعطف.

(4) يريد قوله: "لاحتاج".

(5) شرح الزوزني ص: 34.

(6) النون المفردة ص: 266 من الأصل.

قَالَ: وَيُوضِّحُ كَوْنَهَا عَاطِفَةً، أَنَّ وَاوَ العَطْفِ لا تَدْخُلُ عَلَيْهَا كَمَا تَدْخُلُ عَلَى وَاوِ القَسَمِ، قَالَ[1]:

وَوَاللهِ لَوْلاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

أَقُولُ: هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ: عَجُزُهُ:

وَلاَ كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وَقَبْلَ هَذا البَيْتِ:

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ ... وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّفْقَ بِالمَرْءِ أَرْفَقُ

هَكَذَا أَنْشَدَ الجَوْهَرِيُّ هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ، وَفِيهِمَا عَيْبُ الإِقْوَاءِ؛ لاخْتِلاَفِ حَرَكَةِ الرَّوِيِّ بِالضَّمِّ والكَسْرِ، وَاسْتَشْهَدَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: "حَبَّهُ يَحِبُّهُ" بِالكَسْرِ، قَالَ: "وَهَذَا شَاذٌّ؛ لأَنَّهُ لاَ يَأْتِي فِي المُضَاعَفِ يَفْعِلُ بِالكَسْرِ إِلاَّ وَيَشْرَكُهُ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّياً، مَا خَلاَ هَذَا الحَرْفَ"[2].

قَالَ: وَالزِّيَادَةُ ظَاهِرَةٌ فِي قَوْلِهِ[3]:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ ... حِفَاظاً، وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي

أَقُولُ: جَبْرُ العَظْمِ: إِصْلاَحُهُ مِنَ الكَسْرِ. وَ"حِفَاظاً" مَفْعُولٌ لأَجْلِهِ، وَهُوَ مَصْدَرُ "حَافَظَ"، وتَقُولُ: حَافَظْتُ عَلَيْهِ مُحَافَظَةً وَحِفَاظاً إِذَا رَاقَبْتَهُ، وَيُمْكِنُ فِي البَيْتِ جَعْلُ الوَاوِ

---

(1) نسبهما ابن بري في التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: 1/ 57 "حبب" إلى عيلان بن شجاع النهشلي، من شواهد الخزانة: 1/ 39، وشرح التلخيص: 3/ 68.

(2) الصحاح 1/ 105 "حبب".

(3) فيه أن الواوَ زائدة؛ لأن "ينوي" حالٌ مِنْ "مَنْ" لأن المضارعية المثبتة أو المنفية ب "لا" إذا كانت حالاً استغنت عن الواو بالضمير، وهو أول أبيات أوردها ثعلب في أول الجزء الرابع من أماليه، وفيه أن خلفا الأحمر أخبره أن هذا الشعر لابن الذئبة الثقفي: 1/ 144، ورواها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ص: 734، 735: للأجرد من ثقيف. ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ص: 302، لِوَعْلَةَ بن الحارث الجرمي.

عَاطِفَـةٌ، لاَ زَائِـدَةٌ، وَالمَعْطُـوفِ مَحْـذُوفاً، أيْ: فَمَـا بَـالُ مَنْ أسْعَى لِجَبْرِ عَظْمِهِ مُرَاقَبَةً لِحَالِهِ يُهْمِـلُ حَقِّي وَيَنْوِي كَسْرِي، فَيُعَامِلُنِي بِضِدِّ مَا أعَامِلُهُ بِهِ، وَذَلِكَ أنِّي أرَاقِبُ مَصْلَحَتَهُ، وَيُهْمِلُ مَصْلَحَتِي، وَأجْبِرُهُ وَيُرِيدُ كَسْرِي.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[1]:

وَلَقَـدْ رَمَقْـتُكَ فِـي المَجَـالِسِ كُلِّهَـا فَـإذَا وَأنْـتَ تُعِـينُ مَـنْ يَبْغِينِـي

أقُـولُ: لاَ نِـزَاعَ فِـي أنَّ الـزِّيَادَةَ فِـي هَذا البَيْتِ ظَاهِرَةٌ وَرَمَقْتُكَ: نَظَرْتُ إلَيْكَ، يُقَالُ: رَمَقْـتُهُ أرْمُقُـهُ رَمْقـاً، كَقَتَلْـتُهُ أقْـتُلُهُ قَتْلاً، وَيبغِينِي: يَظْلِمُنِي، وَهُوَ فِي كَلاَمِهِمْ يَتَعَدَّى بِ عَلَى [تَقُـولُ: بَغَـى عَلَيْهِ، أيْ: اسْتَطَالَ وَتَعَدَّى][2]، قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾[3]، فَأمَّا أنْ يَكُـونَ حَذَفَ الجَارَّ تَوَسُّعاً، أوْ جَعَلَهُ كَـ ظَلَمَ يَتَعَدى بِنَفْسِهِ؛ لأنَّهُ بِمَعْنَاهُ، أوْ يَكُونَ أرَادَ بِ يَبْغِينِي مَعْنَى: يَقْصِدُنِي أيْ: بِسُوءٍ.

قَالَ: وَزَعَمُوا أنَّ العَرَبَ إذَا عَدُّوا وَقَالُوا: سِتَّةٌ، سَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ، إيذَاناً بِأنَّ السَّبْعَةَ عَدَدٌ تَامٌّ، وَأنَّ مَا بَعْدَهُ عَدَدٌ مُسْتَأنَفٌ.

أقُـولُ: رَأيْـتُ فِـي تَفْسِيرِ العِمَـادِ الكِـنْدِيِّ[4]، قَاضِـي الإسْـكَنْدَرِيَّةِ –رَحِمَـهُ اللهُ– وَكَـانَ مِـنَ الـنُّحَاةِ، تُوُفِـيَ فِـي نَحْـوِ عِشْرِينَ وَسَـبْعِ مائَـةٍ مَـا نَصُّهُ: وَنَقَلَ الأسْتَاذُ النَّحْوِيُّ أبُـو 283/ عَـبْدَ اللهِ الكَفِـيفُ المَالِقِـيُّ[5] وَكَـانَ مِمَّـنْ اسْتَوْطَنَ غرْنَاطَةَ وَأقْرأ فِيهَا/ مُدَّةَ ابْنِ

---

(1) فـيه الـواو زائدة؛ لأن إذا الفجائية، لا تدخل إلا على جملة اسمية وهو من أبيات أوردها السكري في أشعار الهذليين: 1/ 410، 412 لأبي العيال الهذلي الشاعر المخضرم: شرح أبيات المغني: 6/ 129.

(2) ساقط من الأصل.

(3) الحج من الآية: 60.

(4) العمـاد الكـندي اسـتوطن غـرناطة، وتفـسيره ضـخم في: 23 مجلـدة كـبيرة، تـوفي سـنة: 720هـ كشف الظنون: 1502 منشورات مكتبة المثنى – بغداد.

(5) لم أعثـر علـى ترجمة للكفيف المالقي، إلا أن ابن عطية في المحرر الوجيز ذكر أن أباه حدثه عن الأستاذ النحوي أبي عبد الله الكفيف المالقي: أنها لغة فصيحة لبعض العرب 6/ 287 سورة التوبة: 112.
وقـال أيضاً في فهرسته: ص: 74: وقرأت على أبي كتاب الجمل في النحو للزجاجي، اخبرني به عن الأستاذ أبي عبد الله الكفـيف المالقـي عـن شيخه الكفيف أيضاً صاحب فك التطيير ولم يذكر له تاريخ وفاة، وتوفي أبو صاحب الفهرس سنة: 518هـ.
فهرس ابن عطية: تح، محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط2/ 1983م.

حَبُوس[1]: أَنَّهَا لُغَةٌ فَصِيحَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ، وَأَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: وَاحِدٌ، اثْنَانِ، ثَلاَثَةٌ، أَرْبَعَةٌ، خَمْسَةٌ، سِتَّةٌ، سَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ، تِسْعَةٌ، عَشَرَةٌ، فَهَكَذَا لُغَتُهُمْ، وَمَتَى جَاءَ فِي كَلاَمِهِمْ لَفْظُ الثَّمَانِيَةِ أَدْخَلُوا الوَاوَ، وَقَدْ نَظَمَ بَعْضُ أَصْحَابِهَا فِي كَوْنِ السَّبْعَةِ مُنْتَهَى العَدَدِ أَبْيَاتاً، وَهِيَ:

يَا سَائِلِي عَنْ سِرِّ كَوْنِ العَدَدِ ... غَايَتُهُ فِي سَبْعَةٍ لَمْ تُزِدِ
مَا سِرُّهُ إِلاَّ انْحِصَارُ قِسْمَةٍ ... فِي وَاحِدٍ فَرْدٍ، وَشَيْءٍ مُسْنَدِ
وَذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي يُسْنِدُهُ ... مُنْحَصِرٌ فِي وَاحِدٍ وَأَزْيَدِ
فَالفَرْدُ وَالفَرْدُ إِذَا مَا اجْتَمَعَا ... زَوْجٌ مَعَ الفَرْدِ الَّذِي لَمْ يُسْنَدِ
وَاثْنَانِ وَاثْنَانِ إِذَا مَا اجْتَمَعَتْ ... أَرْبَعَةٌ تُضَمُّ مَعَ مَا فِي اليَدِ
فَتِلْكَ سَبْعَةٌ إِذَنْ تَكَامَلَتْ ... أَرْبَعَةٌ وَاثْنَانِ مَعَ مُنْفَرِدِ
وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَذَا فَهُوَ ... تَكْرَارٌ لَهُ، لاَ زَائِدٌ فِي العَدَدِ
ثَلاَثَةٌ مَعَ مِثْلِهَا فَرْدٌ وَفَرْ ... دٌ، وَفَرْدٌ قَدْ مَضَى وَمَا مَضَى لاَ تُعَدُّ
وَهَكَذَا أَرْبَعَةٌ مَعْ مِثْلِهَا ... زَوْجٌ، وَزَوْجٌ قَدْ مَضَى لاَ تُزِدْ

إِلَى هُنَا مَا رَأَيْتُهُ فِي التَّفْسِيرِ المَذْكُورِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ ضَخْمٌ فِي ثَلاَثَةٍ وَعِشْرِينَ مُجَلَّداً كَبِيرَةً، طَرِيقَتُهُ فِيهِ أَنْ يَتْلُو الآيَةَ أَوْ الآيَاتِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا، قَالَ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَسُوقُ كَلاَمَهُ فِي ذَلِكَ المَحَلِّ بِرُمَّتِهِ، لاَ يُغَادِرُ مِنْهُ شَيْئاً، فَإِذَا انْتَهَى أَتْبَعَهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ مُنَاقَشَةٍ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ تَوْجِيهٍ، وَمَا يَكُونُ هُنَاكَ مِنَ الزِّيَادَاتِ الوَاقِعَةِ فِي غَيْرِ الكَشَّافِ مِنَ التَّفَاسِيرِ، وَأَكْثَرُ نَظَرِهِ فِيهِ: النَّحْوُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مُتَقَدِّماً فِي مَعْرِفَتِهِ، وَقَدْ قَرَأْتُ قِطْعَةً مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ، وَاسْمُهُ: الكَفِيلُ بِمَعَانِي التَّنْزِيلِ عَلَى شَيْخِنَا قَاضِي القُضَاةِ نَاصِرِ الدِّينِ التَّنَسِيِّ[2] تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ – وَذَلِكَ فِي زَمَنِ وِلاَيَتِهِ لِقَضَاءِ القُضَاةِ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ بَعْدَ الثَّمَانِينَ وَسَبْعِمَائَةٍ إِلَى قَرِيبِ التِّسْعِينَ.

(1) في ج، د حسون والصواب أنه حبوس وهو باديس بن حبوس بن ماكس ابن زيري بن مناد الصنهاجي، لقب بالحاجب المظفر. تملك غرناطة سنة: 420هـ وتملك مالقة سنة: 418هـ الإحاطة: 1/ 435، 422 – ط 2/ 1973 – القاهرة، وتوفي سنة: 465هـ.

(2) تقدم التعريف به في ص: 206 من الأصل.

قَالَ: وَقِيلَ: هِيَ[1] وَاوُ الحَالِ، وَعَلَى هَذَا فَيُقَدَّرُ المُبْتَدَأُ اسْمَ إِشَارَةٍ أَيْ: هَؤُلاَءِ سَبْعَةٌ، لِيَكُونَ فِي الكَلاَمِ مَا يَعْمَلُ فِي الحَالِ، وَيَرِدُ ذَلِكَ أَنَّ حَذْفَ عَامِلِ الحَالِ إِذَا كَانَ مَعْنَوِيّاً مُمْتَنِعٌ.

أَقُولُ: قَدْ لاَ يُسَلَّمُ هَذَا الحُكْمُ، وَلَوْ سُلِّمَ أَمْكَن أَنْ يقَدَّر: هَؤُلاَءِ هُمْ سَبْعَةٌ مَعْدُودُونَ فِي حَالِ أَنَّ ثَامِنَهُمْ كَلْبُهُمْ [فَلاَ يَكونُ][2] مِنْ قَبِيلِ مَا عَامِلُهُ مَعْنَوِيٌّ مَحْذُوفٌ.

قَالَ: وَلِهَذَا رَدُّوا عَلَى المُبَرِّدِ فِي بَيْتِ الفَرَزْدَقِ[3]:

.... وَإِذَا مَـــا مِــــثْلَهُمْ بَـــشَرُ

أَقُولُ: البَيْتُ بِتَمَامِهِ هُوَ:

فَأَصْـبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نِعْمَـتَهُمْ ... إِذْ هُـمْ قُـرَيْشٌ؛ وَإِذَا مَـا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

وَقَـدْ أَنْشَدَ المُـصَنِّفُ هَـذَا البَيْتَ كَامِلاً فِي فَصْلِ إِذْ مِنْ حَرْفِ الأَلِفِ، وَأَنْشَدَ بَعْضَ العَجُزِ الَّـذِي أَوْرَدَهُ هُنَا فِـي البَـابِ الـرَّابِعِ فِي الأُمُورِ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الاسْمُ بِالإِضَافَةِ، وَفِي البَابِ الخَامِسِ، فِي الجِهَةِ العَاشِرَةِ مِنْهُ.

قَالَ: قِيلَ: وَإِنَّمَا فُتِّحَتْ[4] لَهُمْ قَبْلَ مَجِيئِهِمْ إِكْرَاماً لَهُمْ عَنْ أَنْ يَقِفُوا حَتَّى تُفَتَّحَ لَهُمْ.

أَقُـولُ: وَرَدَ فِـي الحَـدِيثِ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ: أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الجَنَّةِ فَيُفْتَحُ لَهُ[5] وَقَضِيَّةُ ذَلِـكَ أَنَّهَـا لا تُفْتَحُ لأَحَدٍ قَبْلَهُ، وَذَلِكَ مِمَّا يَقْدَحُ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ المُرادُ بِالفَتْحِ قَبْلَ المَجِيءِ الإِكْرَامُ، لَكَانَ عَلَيهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ أَحقُّ الخَلْقِ وأَوْلاَهُمْ بِنَيْلِهِ، وَفِي الكَشَّافِ حِكَايَةُ قَوْلٍ، بِأَنَّ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ لاَ تُفْتَحُ إِلا عِنْدَ دُخُولِ أَهْلِهَا، وَأَمَّا أَبْوَابُ الجَنَّةِ فَمُتَقَدِّمٌ فَتْحُهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَـى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[6]، فَلِـذَلِكَ جِـيءَ بِالـوَاوِ، كَأَنَّـهُ قِـيلَ: حَتَّـى إِذَا

---

(1) أي واو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ الكهف من الآية: 22.

(2) ساقط من الأصل.

(3) من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، ديوانه ص: 223، والكتاب: 1/ 29، والخزانة: 2/ 130.

(4) أي: الجنة في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ الزمر من الآية: 73.

(5) في الطبراني: أنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة، كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للمناوي المصري ص: 36، وفي مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار 2/ 174 بلفظ آتي في باب الجنة يوم القيامة...

(6) سورة ص من الآية: 50.

جَاؤُوهَـا، وَقَـدْ فُـتِحَتْ أَبْـوَابُهَا[1]، قَـالَ اليَمَنِي[2]: [أَرَادَ أَنَّ جَهَنَّم مَحْبِسٌ لأَهْلِهَا، ومِنْ عَادَةِ المَحْبِسِ أن لايفتح إلاَّ لِلدَّاخِلِ فِيهِ، أو الخَارِجِ مِنْهُ؛ 284/ وَلِهَذَا قَارَنَ فَتْحُهَا مَجِيئَهُمْ، وَأَمَّا/ الجَـنَّةُ؛ فَـلأن مَـنْ فِـيهَا مِـنَ الحُـورِ وَالـولْدَان يَتَـشَوَّقُونَ إِلَـى أَهْلِهَا، وَيَتَطَلَّعُونَ إِلَى لِقَائِهِمْ، فَيَفْـتَحُونَهَا قَـبْلَ مَجِيئِهِمْ اسْتِبْشَاراً بِهِـمْ، وَتَطَلُّعـاً إِلَيْهِمْ كَمَا هِيَ العَادَةُ فِي مَجَالِسِ الأُنْسِ والـسُّرُورِ][3].هَـذَا كَلاَمُهُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ المُرَادَ بِالأَبْوَابِ الَّتِي (تُفْتَحُ قَبْلَ مَجِيئِهِمْ هِيَ أَبْوَابُ مَـنَازِلِهِمْ مِنَ الجِنَانِ، وَالَّتِي) لاَ تُفْتَحُ لأَحَدٍ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ، هُوَ مَا كَانَ فِي المُحِيطِ الَّذِي يُفْضَى مِنْهُ إِلَى المَنَازِلِ، فَيَنْدَفِعُ السُّؤَالُ المُتَقَدِّمُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَـالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ العطفَ في هَـذَا الوَصْفِ بِخُصُوصِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الأَمْرَ والنَّهْيَ (مِنْ جِهَةِ أن الأمر والنهي[4]) مِنْ حَيْثُ هُمَا أَمْرٌ وَنَهْيٌ مُتَقَابِلاَنِ بِخِلاَفِ بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ.

أَقُـولُ: لَـيْسَ الـتَّقَابُلُ شَـرْطَ صِـحَّةِ العَطْفِ أَوْ حُسْنِهِ حَتَّى يَكُونَ دُخُولُهُ بَيْنَ هَذَيْنِ الوَصْـفَيْنِ المُتَقَابِلَـيْنِ دُونَ بَقِـيَّةِ الأَوْصَافِ مُوجِهًا، وَيَكْفِي فِي العَطْفِ التَّغَايُرُ، فَيَبْقَى السُّؤَالُ عَنِ اخْتِصَاصِ هَذَيْنِ[5] بِتَوَسُّطِ العَاطِفِ بَيْنَهُمَا قَائِماً.

قَـالَ: أَوْ لأَنَّ الآمِرَ بِالمَعْرُوفِ نَـاهٍ عَـنْ المُنْكَرِ، وَهُـوَ تَـرْكُ المَعْرُوفِ، وَالنَّـاهِي عَـنِ المُنْكَرِ آمِرٌ بِالمَعْرُوفِ فَأُشِيرَ إِلَى الاعْتِدَادِ بِكُلٍّ مِنَ الوَصفَيْنِ، وَأَنَّهُ لاَ يَكْفِي فِيهِ مَا يَحْصُلُ فِي ضِمْنِ الآخَرِ.

أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ العاطِفَ هُوَ المُقْتَضِي للاعْتِدَادِ بِكُلٍّ مِنْهُمَا؛ بَلْ لَوْ ذُكِـرَا مِـنْ غَيْرِ عَطْفٍ كَانَ الاعْتِدَادُ بِكُلٍّ حَاصِلاً، وَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ المُنَيرِ[6]: رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَـى لَمَّـا أَرَادَ تَفْخِـيمَ شَأْنِ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، عَدَّدَ أَوْصَافَهُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الوَصْفَيْنِ يَتَضَمَّنُ

---

(1) الكشاف: 3/ 411.

(2) تقدم التعريف به ص: 105 من الأصل.

(3) حاشية اليمني على الكشاف لم أعثر عليها.

(4) ساقط من ج ويظهر أن الناسخ كرره سهواً في الأصل.

(5) يـريد الأمـر والنهـي في قـوله تعـالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ التوبة: 112.

(6) تقدم التعريف به في ص: 101 من الأصل.

الآخَرَ تَفْخِيماً لَهُ وَتَنْوِيهاً لِقَدْرِهِ، فَدخلَت الواوُ فِي الوَصْفِ الثَّامِنِ لِلتَّغَايُرِ الَّذِي بَيْنَ الوَصْفَيْنِ فِي اللَّفْظِ)[1].

قَالَ: ذَكَرَهَا القَاضِي الفَاضِلُ.

أَقُولُ: هُوَ إِمَامُ البَرَاعَة، وَفَارِسُ اليَرَاعَةِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الحَسَنِ البَيْسَانِيُّ[2]، وُلِدَ بِثَغْرِ عَسْقَلانَ، فِي جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ.

قَالَ: وَتَبَجَّحَ بِاسْتِخْرَاجِهَا[3].

أَقُولُ: مَعْنَى تَبَجَّحَ: فَرِحَ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: البَجَحُ: الفَرَحُ، وَقَدْ بَجِحَ بِالشَّيْءِ، وَبَجَحَ بِهِ بِالفَتْحِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَبَجَّحْتُهُ أَنَا تَبْجِيحاً فَتَبَجَّحَ، إِذا أَفْرَحْتُهُ فَفَرِحَ[4].

قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ الوَاوَ، وَقَعَتْ بَيْنَ صِفَتَيْنِ هُمَا تَقْسِيمٌ لِمَنِ اشْتَمَلَ عَلَى جَمِيعِ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ، فَلا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا، إِذْ لا تَجْتَمِعُ الثُّيُوبَةُ وَالبَكَارَةُ، وَوَاوُ الثَّمَانِيَةِ عِنْدَ القَائِلِ بِهَا صَالِحَةٌ لِلسُّقُوطِ.

أَقُولُ: هَذَا الَّذِي رَدَّ بِهِ قَوْلَ القَاضِي الفَاضِلِ، سُبِقَ إِلَيْهِ، فَقَدْ حَكَى ابْنُ المُنَيِّرِ فِي الانْتِصَافِ عَنْ شَيْخِهِ الإِمَامِ أَبِي عَمْرِو بْنِ الحَاجِبِ، أَنَّ الفَاضِلَ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الوَاوَ فِي هَذِهِ الآيَةِ، وَاوُ الثَّمَانِيَةِ، وَكَانَ يَتَبَجَّحُ بِاسْتِخْرَاجِهَا زَائِدَةً عَلَى المَوَاضِعِ الثَّلاثَةِ المَشْهُورَةِ قَبْلَهُ: آيَةِ بَرَاءَةٍ[5] وَآيَةِ الكَهْفِ[6]، وَآيَةِ تَنْزِيلٍ[7] قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: وَلَمْ يَزَلِ الفَاضِلُ يَسْتَحْسِنُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ إِلَى أَنْ ذَكَرَهُ يَوْماً بِحَضْرَةِ أَبِي الجُودِ النَّحْوِيِّ المُقْرِي[8]، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ وَاهِمٌ فِي عَدِّهَا مِنْ ذَلِكَ القَبِيلِ، وَأَحَالَ البَيَانَ عَلَى المَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِن ادِّعَاءِ الضَّرُورَةِ إِلَى

---

(1) تفسير ابن المنير لم أعثر عليه.

(2) له عدة سائل، وديوان شعر – ط – توفي سنة 596هـ.

وفي الأعلام: 3/ 346 عبد الرحيم بن علي بن السعيد اللخمي، المعروف بالقاضي الفاضل.

(3) أي الواو الزائدة في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ التحريم: 5.

(4) الصحاح: 1/ بجح.

(5) يريد قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ التوبة من الآية: 112.

(6) وقوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ الكهف من الآية: 22.

(7) وقوله تعالى: ﴿فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ الزمر من الآية: 71.

(8) أبو الجود اللخمي المنذري المصري الضرير: غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله إمام كامل وأستاذ ثقة. وكان نحوياً وأدبياً ومقرئاً وفرضياً وعروضياً، توفي سنة: 605هـ غاية النهاية: 2/ 4.

الإِتْيَان بِهَا هُنَا لامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الصِّفَتَيْنِ فِي مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، وَوَاوُ الثَّمَانِيَةِ إِنْ ثَبَتَتْ فَإِنَّمَا تَرِدُ بِحَيْثُ لاَ حَاجَةَ إِلَيْهَا إِلاَّ الإِشْعَارُ بِهَا بِتَمَامِ العَدَدِ الَّذِي هُوَ السَّبْعَةُ، فَأَنْصَفَهُ القَاضِي وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَقَالَ: أَرْشَدْتَنَا يَا أَبَا الجُودِ"[1].

قَالَ: وَالعَاشِرُ: الوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الجُمْلَةِ المَوْصُوفِ بِهَا لِتَأْكِيدِ لُصُوقِهَا بِمَوْصُوفِهَا، وَإِفَادَةِ أَنَّ اتِّصَافَهُ بِهَا أَمْرٌ ثَابِتٌ[2] وَهَذِهِ الوَاوُ أَثْبَتَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ، وَمَنْ قَلَّدَهُ.

أَقُولُ: اِعْتَرَضَ ابْنُ مَالِكٍ ذَلِكَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ قَائِلاً: "مَا ذَهَبَ إِلَيهِ جَارُ اللهِ مِنْ تَوَسُّطِ الوَاوِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ مَذْهَبَهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَذْهَبٌ لاَ يُعْرَفُ مِنَ البَصْرِيِّينَ وَلاَ مِنَ الكُوفِيِّينَ مَعَوَّلٌ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ أَلاَّ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَأَيْضاً إِنَّهُ مُعَلَّلٌ بِمَا لاَ يُنَاسِبُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الوَاوَ تَدُلُّ عَلَى الجَمْعِ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِتَغَيُّرِهِمَا، 285/ وَهُوَ ضِدٌّ لِمَا يُرَادُ مِنَ التَّوْكِيدِ؛ فَلاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِلعَاطِفِ مُؤَكِّدٌ، وَأَيْضاً، أَنَّ الوَاوَ/ فَصَلَتِ الأَوَّلَ مِنَ الثَّانِي، وَلَوْلاَ هِيَ لَتَلاَصَقَا، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهَا أَكَّدَتْ لُصُوقَهَا، وَأَيْضاً أَنَّ الوَاوَ لَوْ صَلَحَتْ لِتَوْكِيدِ لُصُوقِ المَوْصُوفِ بِالصِّفَةِ لَكَانَ أَوْلَى المَوَاضِعِ بِهَا مَوْضِعاً[3] لاَ يَصْلُحُ لِلحَالِ، نَحْوُ: إِنَّ رَجُلاً رَأْيُهُ سَدِيدٌ لَسَعِيدٌ فَـ رَأْيُهُ سَدِيدٌ جُمْلَةٌ نُعِتَ بِهَا، وَلاَ يَجُوزُ اقْتِرَانُهَا بِالوَاوِ؛ لِعَدَمِ صَلاَحِيَّتِهَا لِلحَالِ، بِخِلاَفِ: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[4]، فَإِنَّهَا جُمْلَةٌ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا الحَالُ؛ لأَنَّهَا بَعْدَ مَنْفِيٍّ، وَالمَنفِي صَالِحٌ؛ لأَن يُجْعَلَ صَاحِبَ حَالٍ كَمَا هُوَ صَالِحٌ لأَن يُجْعَلَ مُبْتَدأً"[5] قَالَ نَجْمُ الدِّينِ سَعِيدٌ[6] فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ: أَقُولُ عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ، بِأَنَّ جَارَ اللهِ العَلاَّمَةَ أَعْرَفُ بِاللُّغَةِ؛ مَعَ أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ العِرْفَانِ بِالمُعَوَّلِ عَلَيْهِ عَدَمُهُ قُلْتُ: قَوْلَهُ: أَعْرَفُ بِاللُّغَةِ مُجَرَّدُ دَعْوَى مَعَ أَنَّهَا لَوْ سُلِّمَتْ لَمْ تَصْلُحْ لِرَدِّ أَنَّ هَذَا المَذْهَبَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ لِبَصْرِيٍّ وَلاَ كُوفِيٍّ، وَإِنَّمَا وَجْهُ الرَّدِّ أَنْ يُقَالَ؛ بَلْ هُوَ مَعْرُوفٌ وَيُبَيِّنُ مَنْ قَالَ بِهِ مِنْهُمْ وَالزَّمَخْشَرِيُّ لَمْ يَنْقُلْ هَذَا المَذْهَبَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ أَعْرَفُ

---

(1) حاشية ابن المنير، على الكشاف: 4/ 127، 128.

(2) الكشاف: 2/ 479.

(3) في الأصل وج "موضع".

(4) ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ الحجر: 4.

(5) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 289، مخ رقم 213 ق عامة.

(6) تقدم التعريف به في ص: 169، من الأصل لم أعثر على شرحه.

باللُّغَةِ مِمَّنْ ادَّعَى عَدَمَ العِرْفَانِ بِوُجُودِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمْراً اخْتَارَهُ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، قَالَ: وَعَلَى الثَّانِي: أَنَّ تَغَايُرَ الشَّيْئَيْنِ لاَ يُنَافِي تَلاَصُقَهُمَا، وَالجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ لَهَا الْتِصَاقٌ بِالمَوْصُوفِ، وَالوَاوُ أَكَّدت الالْتِصَاقَ؛ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا فِي أَصْلِهَا لِلجَمْعِ المُنَاسِبِ لِلإِلْصَاقِ، لاَ أَنَّهَا الآنَ عَاطِفَةٌ وَعَلَى الثَّالِثِ: أَنَّ المُرَادَ مِنَ الالْتِصَاقِ لَيْسَ الالتِصَاقُ اللَّفْظِيُّ كَمَا فَهِمَهُ ابْنُ مَالِكٍ؛ بَل المَعْنَوِيُّ، وَبِالوَاوِ تَأَكَّدَ الثَّانِي دُونَ الأَوَّلِ قُلْتُ: لَيْسَ إِدْخَالُ اللاَّمِ لِلمْحِ الصِّفَةِ مَقِيساً فِي شَيْءٍ مِنَ الأَعْلاَمِ أَصْلاً؛ بَلْ هُوَ أَمْرٌ سَمَاعِيٌّ، فَيَحْتَاجُ فِي إِدْخَالِهَا مَالِكُ العِلْمِ إِلَى ثُبُوتِ سَمَاعِهِ مِنَ العَرَبِ، قَالَ: وَعَلَى الرَّابِعِ: أَنَّ الآيَةَ الأُولَى مِنْ تِلْكَ المَوَاضِعُ وَقَدْ قَارَنَهَا الوَاوُ لِلتَّأْكِيدِ[1] قُلْتُ: سَيَأْتِي قَرِيباً مَا يَرُدُّ هَذَا مِنْ كَلاَمِ المُصَنِّفِ.

قَالَ: وَمَانِعُ الوَصْفِيَّةِ فِي هَذِهِ الآيَةِ[2] أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا خَاصٌّ بِهَا، وَهُوَ اقْتِرَانُ الجُمْلَةِ بِـ "إِلاَّ"؛ إِذْ لاَ يَجُوزُ التَّفْرِيغُ فِي الصِّفَاتِ لاَ تَقُولُ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ قَائِمٌ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ[3] وَغَيْرُهُ.

أَقُولُ: كَرَّرَ مَعْنَى هذَا الكَلاَمِ فِي آخِرِ البَابِ الثَّانِي: فَقَالَ هُنَاكَ: وَأَمَّا: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾، فَلِلوَصْفِيَّةِ مَانِعَانِ: الوَاوُ وَ إِلاَّ وَلَمْ يَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَبُو البَقَاءِ وَاحِداً مِنْهُمَا مَانِعاً، وَكَلاَمُ النَّحْوِيِّينَ بِخِلاَفِ ذَلِكَ، قَالَ الأَخْفَشُ: لاَ تَفْصِلُ إِلاَّ بَيْنَ المَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلاَّ رَاكِبٌ فَالتَّقْدِيرُ: إِلاَّ رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى أَنَّ رَاكِباً صِفَةٌ لِبَدَلٍ مَحْذُوفٍ، قَالَ: وَفِيهِ قُبْحٌ لِجَعْلِكَ الصِّفَةَ كَالاسْمِ، يَعْنِي فِي إِيلاَئِكَ إِيَّاهَا العَامِلَ وَقَالَ الفَارِسِيُّ: ((لاَ يَجُوزُ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ قَائِمٌ، فَإِنْ قُلْتَ: إِلاَّ قَائِماً جَازَ))[4] إِلَى هنا كَلاَمُهُ.

قُلْتُ: وَمِنْ العَجَبِ أَنَّ الشَّيْخَ سَعْدَ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيَّ قَالَ فِي شَرْحِ المِفْتَاحِ: الثَّانِي أَنَّ إِيقَاعَ الحَالِ عَنِ النَّكِرَةِ الَّتِي فِي حُكْمِ المَوْصُوفَةِ لِوُقُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[5] أَوْلَى بِالجَوَازِ؛ لأَنَّ فِيهِ مَعَ دَفْعِ الالْتِبَاسِ زِيَادَةَ

---

(1) شرح الكافية لنجم الدين سعيد.

(2) أي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ الحجر: 4.

(3) الحجر: 4، قال بن عقيل في شرح التسهيل: 1/ 580، صرح بالمنع الأخفش في المسائل، والفارسي في التذكرة.

(4) المغني: 2/ 432.

(5) المطول باب التذنيب ص: 272 باختصار، وشرح التفتازاني على المفتاح توجد منه نسخة بالأسكوريال رقم: 26، نسخة ب ليدن رقم: 298، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 5/ 250.

صُلُوحِ النَّكِرَةِ لِذِي الحَالِيَةِ، كَمَا فِي المُبْتَدَإِ، وَأَمَّا بَيَانُ جِهَةِ الأَوْلِيَّةِ، فَإِنَّ فِيهِ إِلاَّ الَّذِي لاَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ كَالوَاوِ، فَسهْوٌ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لاَ خِلاَفَ فِي جَرَيَانِ الاسْتِثْنَاءِ المُفَرَّغِ فِي الصِّفَةِ، مِثْلُ: "مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلاَّ كَرِيمٌ"[1]. هَذَا كَلاَمُهُ، وَهُوَ سَهْوٌ ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْيِ الخِلاَفِ فِي المَسْأَلَةِ المَذْكُورَةِ.

قَالَ: وَشَذَّ قَوْلُهُ:

شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ   إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

أَقُولُ: أَنْشَدَهُ الجَوْهَرِيُّ فِي الصِّحَاحِ: "تَمَزَّزْتُهَا وَالدِّيكُ......" وَالتَّمَزُّزُ: تَمَصُّصُ الشَّرَابِ قَلِيلاً قَلِيلاً، قَالَ: وَبَنَاتُ نَعْشٍ الكُبْرَى: سَبْعَةُ كَوَاكِبَ، أَرْبَعَةٌ مِنْهَا: نَعْشٌ، وَثَلاَثٌ بَنَاتٌ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ نَعْشٍ الصُّغْرَى، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ: "بَنُو نَعْشٍ" وَأَنْشَدَ البَيْتَ، قَالَ: 286/ وَاتفَقَ سِيبَوَيْهِ وَالفَرَّاءُ/ عَلَى تَرْكِ صَرْفِ نُعْشٍ لِلمَعْرِفَةِ وَالتَّأْنِيثِ[2] قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ تَرْكُ الصَّرْفِ جَوَازاً لاَ وُجُوباً؛ لأَنَّهُ ثُلاَثِيٌّ سَاكِنُ الوَسَطِ كَ "هِنْدٍ" فَيَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ، وَفِي القَامُوسِ: "وَبَنَاتُ نَعْشٍ الكُبْرَى سَبْعَةُ كَوَاكِبَ، أَرْبَعَةٌ مِنْهَا نَعْشٌ، وَثَلاَثٌ بَنَاتٌ، وَكَذَا الصُّغْرَى، تَتَصَرَّفُ نَكِرَةً لاَ مَعْرِفَةً؛ الوَاحِدُ: ابْنُ نَعْشٍ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ: بَنُو نَعْشٍ"[3] وَالتَّصَوُّبُ: النُّزُولُ، وَالمُرَادُ هُنَا: النُّزُولُ إِلَى جِهَةِ الغُرُوبِ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ[4]:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتَرَائِي[5] النَّخِيـ   ـلَ قَوْمِي، فَكُلُّهُمْ أَلْوَمْ

أَقُولُ: البَيْتُ مِنْ بَحْرِ المُتَقَارِبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ صَدْرِهِ: "لاَمَ" "النَّخِيلِ" فَتَكُونُ عَرُوضُهُ مَقْبُوضَةً، وَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِنْ عَجُزِهِ: "أَلُمُ" عَلَى زِنَةِ "فَعُلُنْ".

---

(1) الشاهد فيه أن الواو وردت في غير ضمير العقلاء، من قصيدة للنابغة الجعدي، شعره ص: 4 يوجد في المقتضب: 2/ 226، وابن يعيش: 5/ 105، والخزانة: 3/ 421.

(2) الصحاح: 3/ "نعش".

(3) القاموس: 2/ "نعش".

(4) فيه أن الواو حرف دال على الجمع عند سيبويه لغة "أكلوه البراغيث" الكتاب: 1/ 236، 238، ينسب لأحيحة بن الجلاح من شواهد أمالي ابن الشجري: 1/ 133، ،التصريح: 1/ 276، ،الهمع: 1/ 160، وقيل: الرواية الصحيحة في آخر البيت: "وَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ"؛ لأن عجز البيت الثاني: "كَمَا لُحِيَ البَضَائِعُ الأَوَّلُ".

(5) في الأصل: "اشتراني" وفي "ج، د" "اشتراه".

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ صَدْرِهِ: يَاءُ النَّخِيلِ، وَأَوَّلُ العَجُزِ: لاَمَهَا فَتَكُونُ العَرُوضُ مَحْذُوفَةً، وَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ العَجُزِ سَالِماً مِنَ التَّغْيِيرِ، والنَّخِيلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالوَاحِدَةُ: نَخْلَةٌ وَ أَلْوَمُ مِمَّا جَاءَ مِن اسْمِ التَّفْضِيلِ لِلمَفْعُولِ، أَيْ: وَكُلُّهُمْ أَكْثَرُ مَلُومِيَّةً، وَيُرْوَى البَيْتُ بِإِضَافَةِ الاشْتِرَاءِ إِلَى الفَاعِلِ الَّذِي هُوَ يَاءُ المُتَكَلِّمِ كَمَا أَنْشَدْنَاهُ؛ وَيُرْوَى بِتَرْكِ اليَاءِ وَالإِضَافَةِ إِلَى المَفْعُولِ الَّذِي هُوَ النَّخِيلُ.

قَالَ: كَقَوْلِهِ[1]:

أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّى ... وَجَدْتَ مَرَارَةَ الكَلإِ الوَبِيلِ

أَقُولُ: الكَلأُ بِغَيْرِ مَدٍّ: العُشْبُ، والوَبِيلُ: الَّذِي يُسْتَوْخَمُ وَلاَ يُوافِقُ المِزَاجُ، اسْتَعَارَ أَوَّلاً الأَكْلَ لِظُلْمِ البَنِينَ، ثُمَّ اسْتَعَارَ لَهُمْ اسْمَ الكَلإِ مِنْ حَيْثُ كَانَ المَظْلُومُ بِمَثَابَةِ المَأْكُولِ فِي الاِسْتِهْلاَكِ وَالاِسْتِئْصَالِ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْبَحاً وَخِيمَ العَاقِبَةِ جَعَلَهُ وَبِيلاً، وَشَبَّهَ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ مِنَ الفَسَادِ الَّذِي تَنْفِرُ مِنْهُ الطَّبَائِعُ السَّلِيمَةُ بِمَرَارَةِ العُشْبِ المُرِّ الَّذِي يُرْعَى.

قَالَ: وَمَنَعَ أَبُو حَيَّانَ أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ: جَاؤُونِي مَنْ جَاءَكَ؛ لأَنَّهَا لَمْ تُسْمَعْ إِلاَّ مَعَ مَا لَفْظُهُ جَمْعٌ وَأَقُولُ: إِذَا كَانَ سَبَبُ دُخُولِهَا بَيَانَ الفَاعِلِ الآتِي جَمْعٌ كَانَ لَحَاقُهَا هُنَا أَوْلَى؛ لأَنَّ الجَمْعِيَّةَ خَفِيَّةٌ إِلى آخِرِ كَلاَمِهِ.

أَقُولُ: لا يَرِدُ مَا قَالَهُ: فَإِنَّ أَبا حَيَّانَ مَنَعَ، وَاسْتَنَدَ إِلَى عَدَمِ سَمَاعِ هَذا التَّرْكِيبِ المَمْنُوعِ مِنَ العَرَبِ، وَلاَ يَقْدَحُ فِي كَلاَمِهِ هَذَا القِيَاسُ لِقِيَامِ الفَارِقِ، وَذَلِكَ أَنَّ الجَمْعَ يُرَاعَى لَفْظُهُ، فَلِذَلِكَ يُؤْتَى مَعَهُ بِعَلاَمَةِ الجَمْعِيَّةِ فِي الفِعْلِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ فَإِفَادَتُهَا لِلجَمْعِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا، وَاعتِبَارُ المَعْنَى فِيهَا قَلِيلٌ، لاَ يَلْتَزِمُ العَرَبِيُّ رِعَايَتَهُ وَلاَ يُكْثِرُ مِنْهُ؛ بَلْ غَالِبُ أَمْرِهِ أَنْ يُرَاعِيَ لَفْظَهَا فِي الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَمَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ مِنْ تَجْوِيزِ الزَّمَخْشَرِيِّ لِمَا مَنَعَهُ أَبُو حَيَّانَ لاَ يَنْهَضُ رَدّاً عَلَيْهِ، وَكَيْفَ وَالمُصَنِّفُ مُعْتَرِفٌ بِضَعْفِ هَذِهِ اللُّغَةِ، فَلاَ يَنْبَغِي حَمْلُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهَا.

---

(1) فيه أن الأكلْ بمعنى العدوان والظلم، وهو لأرطاة بن سهية يخاطب عُقَيْل بن عُلَّفِةَ الذي طرد بنيه، وأحتاج إليهم في كبره، ذكر القصة البغدادي في شرح أبيات المغني: 6/ 136، 137.

قَالَ: وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ[1] بِقَوْلِهِ[2]:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ: مُبْعَدُ وَحَمِيمُ

أَقُولُ المُبْعَدُ: اسْمُ مَفْعُولٍ أُرِيدَ بِهِ مَنْ أُبْعِدَ عَنْ نِسَبِ هَذَا المُسَلَّمِ، وَالحَمِيمُ: القَرِيبُ الَّذِي يَهْتَمُّ بِأَمْرِهِ، يَعْنِي أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ تَبَرأ مِنْهُ البَعِيدُ والقَرِيبُ وَأَسْلَمَاهُ لِمَا يُرَادُ مِنْهُ، وَلَمْ يَقُومَا بِإِعَانَتِهِ وَنَصْرِهِ.

قَالَ: وَفِي أَنْظُورُ مِنْ قَوْلِهِ[3]:

مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ.

أَقُولُ: هَذَا عَجُزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي.

وَحَيْثُ الأُولَى متَعَلِقَةٌ بِ أَدْنُو[4]، والثَّانِيةُ بِ يُثْنِي، وَفِي البَيْتِ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: حَوْثُ بِالوَاوِ، بِمَعْنَى حَيْثُ وَأَنْشَدَ ابنُ قَاسِمٍ هَذَا البَيْتَ فِي الجَنَى الدَّانِي[5] بِاليَاءِ فِي المَوْضِعَيْنِ، فَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ فِيهِ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ: وَاوُ القَوَافِي كَقَوْلِهِ[6]:

---

(1) يريد رُدَّ على ابن هشام الخضراوي الذي منع نحو جاءوا زيد وعمرو وبكر المغني: 1/ 367.

(2) فيه أن الألف حرف وهو من شعر لعبد الله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير، ديوانه: ص: 196، وابن الشجري: 1/ 132، وأوضح المسالك: 1/ 352، ،الهمع: 1/ 160، وصدره:

وَتُولَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ....

(3) فيه أن الواو تولدت من إشباع ضمة الظاء، لم ينسب لأحد، وهو من شواهد: سر الصناعة: 30، وأسرار العربية، ص: 45 ، وشواهد التوضيح: 24 والخزانة: 1/ 58.
والمحتسب: 1/ 259، والخصائص: 1/ 42.

(4) في الأصل: يدنو.

(5) الجنى الداني ص: 173.

(6) فيه أن الواو في الخيامو لمد الصوت، وتسمى واو القوافي، وهو لجرير الديوان ص: 512، ،المنصف: 1/ 224، وابن يعيش: 9/ 78، والجنى الداني: ص: 173، ،الكتاب: 2/ 298.

سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ

أَقُولُ: هَذَا عَجُزُ بَيْتٍ، صَدْرُهُ:

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ.

وَالخِيَامُ: جَمْعُ خَيْمَةٍ. قَالَ: الجَوْهَرِيُّ: الخَيْمَةُ: بَيْتٌ تُبْنِيهِ العَرَبُ مِنْ عِيدَانِ الشَّجَرِ[1] وَفِي القَامُوسِ: أَكَمَةٌ فَوْقَ أَبَانَيْنِ، وَكُلُّ بَيْتٍ مُسْتَدِيرٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَعْوَادٍ، أَوْ أَرْبَعَةٌ يُلْقَى عَلَيْهَا الثُّمَامُ وَيُسْتَظَلُّ بِهَا فِي الحَرِّ، أَوْ كُلُّ بَيْتٍ يُبْنَى مِنْ عِيدَانِ الشَّجَرِ[2]. وَالطُّلُوحُ: جَمْعُ طَلْحٍ، وَهُوَ شَجَرٌ عَظِيمٌ لَهُ شَوْكٌ، أَيْ: مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِمَكَانٍ ذِي طُلُوحٍ.

---

(1) الصحاح 5/ م خيم.

(2) القاموس: 4/ 111 خيم.

"وا"

286/ قَالَ وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ اسْتِعْمَالَهُ فِي النِّدَاءِ الحَقِيقِي/.

أَقُولُ: مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالجُمْهُورُ خِلاَفُ هَذَا[1]،وَهَلْ هِيَ أَصْلٌ بِرَاسِهَا، أَوْ وَاوُهَا بَدَلٌ عَنْ يَاءٍ، قَوْلاَنِ؟ الصَّحِيحُ: الأَوَّلُ.

قَالَ: وَالثَّانِي: أنْ تَكُونَ اسْماً لِ "أَعْجَبُ" كَقَوْلِهِ[2]:

وَا! بِأَبِـي أَنْـتَ، وَفُـوكِ الأَشْـنَبُ   كَأَنَّمَـا ذُرَّ عَلَيْـهِ الـزَّرْنَبُ

أَقُولُ: "أَعْجَبُ" هُنَا مُضَارِعٌ، لاَ أَمْرٌ، وَفِي إِتْيَانِ اسْمِ الفِعْلِ بِمِثْلِ ذَلِكَ خِلاَفٌ مَشْهُورٌ، وَالشَّنَبُ: حِدَّةٌ فِي الأَسْنَانِ، وَيُقَالُ: بَرْدٌ وَعُذُوبَةٌ، كَذَا قَالَ الجَوْهَرِي[3].وَفِي القَامُوسِ: "الشَّنَبُ مُحَرَّكَةً: مَضاءٌ وَرِقَّةٌ وَبَرْدٌ وَعُذُوبَةٌ فِي الأَسْنَانِ، أَوْ نُقَطٌ بِيضٌ فِيها، أَوْ حِدَّةُ الأَنْيَابِ كَالغَرْبِ تَرَاهَا كَالمِنْشَارِ"[4].وَ "ذُرَّ" بِالذَّالِ المعجَمةِ، أَيْ: فُرِّقَ، وَ "الزَّرْنَبُ" عَلَى زِنَةِ "فَعْلَلٍ" كَ "جَعْفَرٍ" ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ، وَلاَ يَخْفَى أَنَّ التَّعَجبَ فِي البَيْتِ لِلاِسْتِحْسَانِ.

قَالَ: وَقَدْ يُقَالُ: "وَاهاً"، كَقَوْلِهِ[5]:

وَاهًا لِسَلْمَى، ثُمَّ وَاهاً، وَاهَا.

---

(1) قال سيبويه: "واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه "يا" او "وا" كما لزم "يا" المستغاث به، والمتعجب منه"، الكتاب: 2/ 220، "ت هـ".
وقال في باب "الحروف التي ينبه بها المدعو": "فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: ب "يا" وَ "أيا" و "هيا" و "أي" وب "الألف" أي الهمزة الكتاب، 2/ 229، ثم قال: وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير "وا" إذا كان صاحبك قريباً منك – مقبلاً عليك، توكيداً الكتاب: 2/ 230 "ت هـ".

(2) فيه أن "وا" اسم فعل مضارع وَيُرْوَى "يا أبي" ولا شاهد فيه، وينسب لأحد رجاز تيم، وهو من شواهد: الصبان على الأشموني: 3/ 198 واوضح المسالك: 3/ 117، والهمع: 2/ 106.

(3) الصحاح: 1/ "شنب".

(4) القاموس: 1/ "شنب".

(5) فيه أن "واها" بمعنى "أعجب" أيضاً، وهو لأبي النجم العجلي، من شواهد: ابن يعيش: 4/ 72، والعيني: 1/ 133، والخزانة: 3/ 338.

أَقُـولُ: فِـي الصِّحَاحِ: إِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْ طِيبِ الشَّيْءِ، قُلْتَ: وَاهَا لَهُ، مَا أَطْيَبَهُ[1] قَالَ: أَبُو النَّجْمِ:

وَاهاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهاً، واهاً   يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَا   بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

قَالَ: وَ وَيْ كَقَوْلِهِ[2]:

وَيْ! كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ   ـبَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ، يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ

أَقُـولُ: هَـذَا البَيْتُ مُدْرَجٌ مِنْ بَحْرِ الخَفِيفِ، آخِرُ صَدْرِهِ: الحَاءُ مِنْ يُحْبَبْ وَقَبْلَ هَذَا البَيْتِ:

سَالَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِي   قَلَّ مَالِي، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

وَأَصْلُ سَالَتَانِي بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ فَتْحَةِ السِّينِ؛ إِلاَّ أَنَّهَا خُفِّفَتْ بِمُجَانِسِ حَرَكَتِهَا، فَجَاءَتِ الأَلِفُ، والنَّشَبُ: المَالُ، والمَعْرُوفُ فِي وَيْ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ، بِمَعْنَى أَعْجَبُ وَذَكَرَ صَاحِبُ رَصْفِ المَبَانِي أَنَّهَا حَرْفُ تَنْبِيهٍ، مَعْنَاهَا التَّنْبِيهُ عَلَى الزَّجْرِ عَنِ الوُقُوعِ فِي مَكْرُوهٍ وَمَحْذُورٍ، كَمَا إِذَا وُجِدَ رَجُلٌ يَسُبُّ أَحَداً، أَوْ يُوقِعُهُ فِي مَكْرُوهٍ، أَوْ يُتْلِفُهُ، أَوْ يَأْخُذُ مَالَهُ، أَوْ يَعْرِضُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِذَلِكَ الرَّجُلِ: وَيْ وَمَعْنَاهُ تَنَبَّهْ، وَازْدَجِرْ عَنْ فِعْلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ بِهِ كَافُ الخِطَابِ، ثُمَّ ذَكَرَ اخْتِلاَفَ العُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[3]، وَقَالَ: الصَّحِيحُ أَنْ تَكُونَ وَيْ حَرْفَ تَنْبِيهٍ[4] واللهُ أَعْلَمُ.

---

(1) الصحاح: 6/ م ووه.

(2) فيه أن وي بمعنى أعجب كذلك، ،في البيان والتبيين: البيت من شعر سعيد بن زيد – أحد العشرة المبشرين بالجنة – بن عمرو بن نفيل 1/ 235، وينسب في بعض المصادر لِنُبَيْه بن الحجاج وهو من شواهد الكتاب: 1/ 290، ،الخزانة: 3/ 95، والجنى الداني ص: 352، والمحتسب: 2/ 155.

(3) القصص: من الآية: 82.

(4) رصف المباني ص: 442، والجني الداني: ص: 354، الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ القصص: 82.

قَالَ: وَيَلحَقُ هَذَا كَافُ الخِطَابِ، كَقَوْلِهِ[1]**:**

وَلَقَـدْ شَـفَى نَفْـسِي وَأَبْـرَأَ سُـقْمَهَا　　　قِيلُ الفَـوَارِسُ: وَيْـكَ عَنْتَـرَ أَقْـدِمِ

أَقُولُ: يُرِيدُ: أَنَّ تَعْوِيلَ أَصْحَابِهِ عَلَيْهِ، وَالتِجَاءَهُمْ فِي هَذَا المَقَامِ الصَّعْبِ إِلَيْهِ قَدْ شَفَى نَفْسَهُ ونَفَى سُقْمَهُ، وَالقِيلُ: القَوْلُ، وَ"عَنْتَرُ" مُنَادَى مُرَخَّمٌ؛ أَيْ: يَا عَنْتَرَةُ.

قَالَ: وَمِنْ مَجِيءِ "كَأَنَّ"[2] **لِلتَّحْقِيقِ قَوْلُهُ**[3]**:**

كَأَنَّنِـي حِـينَ أُمْـسِي لاَ تُكَلِّمُنِـي　　　مُتَـيَّمٌ، يَـشْتَهِي مَـا لَـيْسَ مَوْجُـودَا

أَقُـولُ: لَـيْسَ غَرَضُـهُ أَنْ يُـشَبِّهَ نَفْسَهُ بِمُتَيَّمٍ مَوْصُوفٍ بِمَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا غَرَضُهُ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّـهُ فِي حَـالِ إِمْسَائِهِ غَيْـرُ مُكَلِّـمٍ لَهَـا مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي أَمْراً غَيْرَ مَوْجُودٍ، وَهُوَ كَلاَمُهَا، فَمِنْ ثَمَّ جُعِلَتْ "كَأَنَّ" لِلتَّحْقِيقِ، لاَ لِلتَّنْبِيهِ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(1) مـن معلقـة عنترة: شرح الزوزني ص: 213 "دار القاموس الحديث بيروت دون تاريخ والخزانة: 3/ 95، 101، المحتسب: 1/ 16، 2/ 156، وابن يعيش: 4/ 77.

(2) يريد "كأن" من قوله: "وَيَكَأَنْ مَنْ..." في البيت السالف الذكر، ومن "وَيَكَأَنَّهُ" من الآية.

(3) فـيه أن "كأن" للتحقيق بمعنى "أن"، أي: كَأَنَّ هنا إِخْبَارٌ عَارٍ من معنى التشبيه، وهو من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي في مدح سليمان بن عبد الملك، من شواهد المحتسب: 2/ 155، وابن يعيش: 4/ 77، والخزانة: 3/ 96.

"حَرْفُ الألِفِ"

قَالَ: وَابْنُ جِنِّي يَرَى أَنَّ هَذَا الحَرْفَ اسْمُهُ "لا" وَأَنَّهُ الحَرْفُ الَّذِي يُذْكَرُ قَبْلَ اليَاءِ عِنْدَ عَدِّ الحُرُوفِ، وَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُتَلَفَّظَ بِهِ فِي أَوَّلِ اسْمِهِ كَمَا فُعِلَ فِي أَخَوَاتِهِ: إِذْ قِيلَ: "صَادٌ" "جِيمٌ" تُوصِّلَ إِلَيْهِ بِاللاَّمِ، كَمَا تُوصِّلَ إِلَى اللَّفْظِ بِلاَمِ التَّعْرِيفِ بِالألِفِ حِينَ قِيلَ فِي الابْتِدَاءِ: "الغُلاَمُ" لِيَتَعَاوَضَا، وَأَنَّ قَوْلَ المُعَلِّمِينَ: "لامَ أَلِفٍ" خَطَأٌ؛ لأَنَّ كُلاًّ مِنَ الألِفِ وَاللاَّمِ قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ[1].

أَقُولُ: الَّذِي تُوُصِّلَ بِهِ إِلَى النُّطْقِ بِلاَمِ التَّعْرِيفِ هُوَ الهَمْزَةُ؛ لاَ الألِفُ الهَوَائِيُّ، وَالَّذِي تُوصِّلَ بِاللاَّمِ إِلَى النُّطْقِ بِهِ هُوَ الألِفُ الهَوَائِيُّ، لاَ الهَمْزَةُ، فَلاَ تَعَاوُضَ[2]، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ المُعَلِّمِينَ: "لاَمَ أَلِفٍ" لَيْسَ خَطَأً مِنَ الوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ لأَنَّ الَّذِي مَرَّ لَهُمْ: "لاَمٌ" مُفْرَدَةٌ، وَ"أَلِفٌ" مُرَادٌ بِهَا الهَمْزَةُ، وَ"لاَمَ أَلِفٍ" حَرْفٌ مُرَكَّبٌ مِنَ اللاَّمِ وَالألِفِ الهَوَائِيِّ، وَلَمْ يَمْضِ ذِكْرُ هَذَا، نَعَمْ: يَرِدُ أَنَّ المُرَادَ: سَرْدُ أَسْمَاءِ الحُرُوفِ البَسِيطَةِ، لاَ المُرَكَّبَةِ.

قَالَ: ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ[3] **بِقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ**[4]

أَقْبَلْتُ مِنْ عَنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ ... تَخُطُّ رِجْلاَيَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ، لاَمَ أَلِفْ

وَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَعَلَّهُ تَلَقَّاهُ مِنْ أَفْوَاهِ العَامَّةِ: لأَنَّ الخَطَّ لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالفَصَاحَةِ[5].

أَقُولُ: نِسْبَةُ العَرَبِيِّ الفَصِيحِ المُعْتَدِّ بِلَفْظِهِ/ المُحْتَجِّ بِقَوْلِهِ، إِلَى أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي النُّطْقِ بِهَذَا اللَّفْظِ عَلَى العَامَّةِ، أَمْرٌ بَعِيدٌ، لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الخَطَّ لاَ تَعَلُّقَ لَهُ بِالفَصَاحَةِ فَسَاقِطٌ؛ لأَنَّ مَا صَدَرَ عَنْهُ لَفْظٌ لاَ خَطٌّ، وَلَعَلَّ مُرَادَ أَبِي النَّجْمِ: تُكَتِّبَانِ لاَماً وَأَلِفاً، وَلَيْسَ

---

(1) في ج "ليتعارضا" تعارض".

(2) سر صناعة الإعراب: 2/ 651، باختصار وتصرف.

(3) أي: ابن جنا.

(4) ديوانه ص: 141، المقتضب: 1/ 237، 3/ 357، والثالث في الكتاب: 3/ 266 "ت -" والخزانة: 1/ 48.

(5) سر صناعة الإعراب: 2/ 652.

مُرادُهُ: لاَمَ أَلِفٍ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ مُرَكَّبٌ يُقْصَدُ بِهِ لاَ فَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ التَّنْوِينَ وَحَرْفَ العَطْفِ، وَوَصَلَ هَمْزَةَ القَطْعِ، كُلُّ ذَلِكَ لأَجْلِ الضَّرُورَةِ، وَوَقَفَ عَلَى المَنصُوبِ بِدُونِ أَلِفٍ، مِثْلَ قَوْلِهِ[1]:

جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدُّفِ إِبَرْ

وَمُرَادُهُ أَنَّهُ تَارَةً يَأْتِي مُسْتَقِيماً، فَتَخُطُّ رِجْلاَهُ خَطّاً شَبِيهاً بِالأَلِفِ، وتَارَةً يَمْشِي مُعْوَجّاً فَتَخُطُّ رِجْلاَهُ خَطّاً شَبِيهاً بِاللاَّمِ، فَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُ هَذَا العَرَبِيِّ، مَعَ مَا فِيهِ.

قَالَ: وَقَدْ مَضَى أَنَّ التَّحْقِيقَ أَلاَّ يُعَدَّ هَذَانِ[2]

أَقُولُ: مَضَى قَرِيباً فِي أَوَاخِرِ الوَاوِ المُفْرَدَةِ، حَيْثُ ذَكَرَ وَاوَ الإِنْكَارِ، نَحْوُ: الرَّجُلُوهْ، بَعْدَ قَوْلِ القَائِلِ: قَامَ الرَّجُلُ ثُمَّ قَالَ: وَالصَّوَابُ أَلاَّ تُعَدَّ هَذِهِ؛ لأَنَّهَا إِشْبَاعٌ لِلحَرَكَةِ، وَذَكَرَ وَاوَ التَّذْكِيرِ، كَقَوْلِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: يَقُومُ زَيْدٌ فَنَسِيَ زَيْدٌ، فَأَرَادَ مَدَّ الصَّوْتِ لِيَتَذَكَّرَ، إِذْ لَمْ يُرِدْ قَطْعَ الكَلاَمِ: يَقُومُو وَالصَّوابُ أَنَّ هَذِهِ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

قَالَ: وَعَلَيْهِ قَوْلُ المُتَنَبِّي[3]:

وَرَمَى، وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ، فَصَابَنِي سَهْمٌ يُعَذِّبُ، والسِّهَامُ تُرِيحُ

---

[1] صدره:

شَيْزٌ جَنَبْنِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

وشَيْزٌ: قَلِقٌ، ومُهْدَأٌ: مِن أَهْدَأَ الصَّبِيَّ إِذا عَلَّلَهُ لِيَنَامَ، والدُّفُّ: الجَنْبُ، وهو لعدي بن زيد، ديوانه ص: 59، والشاهد فيه أنه وقف على المنصوب إِبَرْ بالسكون، لا بالألف كما هو المتعارف إذ لم يقل إِبَراً.
سر صناعة الإعراب: 2/ 477، وشرح المفصل: 9/ 69، وفيه قَدْ جَعَلَ... (وافر)، رصف المباني ص: 35، والخصائص: 2/ 97 واللسان: هدأ.

[2] يريد ألف الإنكار أعمراه لمن قال: لقيتُ عمراً وألفَ التذكُّر نحو رأيتُ الرَّجُلا.

[3] فيه أن الألف في رَمتا حرف يدل على التثنية، ديوانه: الشرح البرقوقي: 1/ 369، أمالي ابن الشجري: 1/ 133.

أقُولُ: يَعْنِي أنَّهُ نَظَرَ إلَيْهِ فرَمَى بِطَرْفِهِ سَهْماً أصَابَ فؤَادَهُ، ولَمْ تُرْمِ يَدَاهُ؛ عَلَى أنَّ هَذَا السَّهْمَ الصَّائِبَ لَمْ يَجْرِ عَلَى عَادَةِ السِّهَامِ الَّتِي تُرْمِيهَا الأيْدِي؛ فإنَّهَا تَقْتُلُ فتُرِيحُ مِنْ نَصَبِ الحَيَاةِ، وَأمَّا هَذَا السَّهْمُ الصَّائِبُ فإنَّهُ يُعَذِّبُ دَائِماً بِمَا يُهيجُهُ مِنْ لَوْعَةِ الغَرَامِ، وَيَزِيدُهُ مِنْ لاعِجِ العِشْقِ، وَقَدْ أولِعَ الشُّعَرَاءُ بِجَعْلِ لَحَظَاتِ المَحْبُوبِ سِهَاماً، وَأكْثَرُوا مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْ أحسَنِ مَا رَأيْتُهُ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ الرُّومِي[1]:

نَظَرَتْ فَأقْصَدَتِ الفُؤَادَ بِسَهْمِهَا ... ثُمَّ انْثَنَتْ عَنْهُ، وَكَادَ يَهِيمُ

وَيْلاَهُ إنْ نَظَرَتْ، وَإنْ هِيَ أعْرَضَتْ ... وَقْعُ السِّهَامِ، وَنَزْعُهُنَّ ألِيمُ

أقْصَدَتِ الفُؤَادَ: قَتَلَتْهُ فِي الحَالِ، وَصَابَ السَّهْمُ القِرْطَاسَ يَصِيبُهُ صَيْباً لُغَةٌ فِي أصَابَهُ وَفِي المَثَلِ: "مِنَ الخَوَاطِئِ سَهْمٌ صَائِبٌ"[2] يُضْرَبُ لِلَّذِي يُكْثِرُ الخَطَأَ، وَيَأتِي بَعْضَ الأحْيَانِ بِالصَّوَابِ.

قَالَ: كَقَوْلِه[3]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأمْرُ أمْرُنَا ... إذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

أقُولُ: مَرَّ إنْشَادُ هَذَا البَيْتِ وَالكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي فَصْلِ "مَا" مِنْ حَرْفِ المِيمِ.

قَالَ: وَيُؤَيِّدُهُ أنَّهَا قَدْ[4] أضِيفَتْ إلَى المُفْرَدِ فِي قَوْلِه[5]:

بَيْنَا تُعَانُقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ ... يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

---

(1) ديوان ابن الرومي: 6/ 2397: محمد حسين نصار الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1981.

(2) مجمع الأمثال للميداني: 2/ 280، وفي الصحاح 1/ "صوب" مع "الخواطي".

(3) فصل "ما" ص: 240 من الأصل.

(4) في الأصل إذا تحريف.

(5) فيه أن "بَيْنَا" أضيفت إلى المفردة في معنى الفعل، أي: المصدر حملاً على معنى "حين"، فإن وقع بعدها اسم ذات لم يجز إلا الرفع "بينا زيدٌ في الدار أقبل عمرو"، لأنها ظرف زمان لا تضاف إلى الجثة، وهو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه، ديوان الهذليين: 1/ 18، والخزانة: 3/ 183، ،الخصائص: 3/ 122.

أَقُولُ: أَنْشَدَ الْمُصَنِّفُ هَذا البَيْتَ فِي أَوَاخِرِ البَابِ الرَّابِعِ فِي تَرْجَمَةِ الأُمُورِ الَّتِي لاَ يَكُونُ الفِعْلُ مَعَهَا إلاَّ قَاصِراً[1] وَاتَّفَقَ أَنِّي تَكَلَّمْتُ عَلَيْهِ قَبْلَ كَلاَمِي عَلَى هَذِهِ المَوَاضِعِ.

قَالَ: الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ لِمَدِّ الصَّوْتِ بِالْمُنَادَى الْمُسْتَغَاثِ، أَوِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، أَوِ الْمَنْدُوبِ كَقَوْلِهِ[2]:

يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ ... وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

وَقَوْلِهِ[3]:

يَا عَجَبَا لِهَذِهِ الفَلِيقَهْ

وَقَوْلِهِ[4]:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً، واطَّلَعْتَ بِهِ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

أَقُولُ: أَوْرَدَ الأَبْيَاتَ الْمُمَثَّلَ بِهَا عَلَى تَرْتِيبِ الأَقْسَامِ الْمُمَثَّلِ لِهَا، فَقَوْلُهُ: يَا يَزِيداً مِثَال لِلمُنَادَى الْمُسْتَغَاثُ، وَالآمِلُ: الرَّاجِي، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَمَلَ يَأْمُلُ بِفَتْحِ العَيْنِ فِي الْمَاضِي، وَضَمِّهَا فِي الْمُضَارِعِ، وَقَوْلُهُ: يَا عَجَباً مِثَالٌ لِلمُتَعَجَّبِ مِنْهُ. وَالفَلِيقَةُ: الدَّاهِيَةُ وَبَعْدَهُ:

هَلْ تُغْلِبَنَّ القُوبَاءَ الرِّيقَهْ.

أَنْشَدَ البَيْتَيْنِ صَاحِبُ الصِّحَاحِ، قَالَ: وَالقُوبَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَتَقَشَّرُ، يُعَالَجُ بِالرِّيقِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ لاَ تَنْصَرِفُ، وَجَمْعُهَا: قُوَبٌ، قَالَ: وَقَدْ تُسَكَّنُ الوَاوُ مِنْهَا اسْتِثْقَالاً لِلحَرَكَةِ عَلَى الوَاوِ؛ فَإِنْ سَكَّنْتَهَا ذَكَّرْتَ وَصَرَفْتَ، وَاليَاءُ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ بِ قِرْطَاسٍ وَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْهَا[5]

---

(1) المغني: 2/ 522.

(2) من شواهد العيني: 4/ 262.

(3) لمد الصوت بالمتعجب منه وفي اللسان (قوب) منسوب إلى ابن قنان، والمنصف: 3/ 61، وشواهد الشافية: ص: 399، وفي شرح أبيات المغني: 6/ 160 لأعرابي لم يذكر اسمه.

(4) لجرير: شرح ديوانه لمحمد بن حبيب: 2/ 736، العيني: 4/ 229، الهمع: 1/ 180.

(5) الصحاح: 1/ 206 (قوب).

هَـذَا كَلامُـهُ وَفِـيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ: يَا عُمَرَا مِثَالٌ لِلْمَنْدُوبِ، وَعُمَرُ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الأُمَوِيُّ، الخَلِيفَةُ العادلُ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمائَةٍ، وَاضْطَلَعْتَ بِهِ: قَوِيتَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَقَوْلُه[1]**:**

وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللهَ فَاعْبُدَا

أَقُولُ: هَذا عَجُزُ بَيْتٍ لِلأَعْشَى، صَدْرُهُ:/

وَذَا النُّصُبَ لاَ تَنْسُكَنَّهُ

وَقَبْلَ ذَلِكَ

فَإِيَّـــاكَ، وَالمَيــــتَاتِ، لاَ تَقْـــرَبَنَّهَا وَلاَ تَأْخُـذَنْ سَـهْماً حَدِيـداً لِتَفْصِدَا

يُـشِيرُ بِعَجُـزِ هَـذا البَيْتِ إِلَى مَا كَانَتْ العَرَبُ تَفْعَلُهُ فِي زَمَنِ المَجَاعَةِ مِنْ فَصْدِ عِرْقٍ فِـي الـبَعِيرِ، أَوْ الـنَّاقَةِ، ثُـمَّ يُـؤْخَذَ الـدَّمُ المُجْتَمِعُ مِنْ ذَلِكَ فَيَجْعَلُ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يُشْوَى وَيُطْعَمُ الضَّيْفَ، وَلاَ تَنْسُكَنَّهُ، أَيْ: لاَ تَنْسُكَنَّ لَهُ، يُرِيدُ لاَ تَذْبَحْ لَهُ نَسِيكَةً تَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ.

قَالَ: كَالأَلِفِ فِي قَوْلِه[2]**:**

مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجا

أَقُـولُ: الطَّلَـلُ: مَـا شَـخَصَ مِـنْ آثَارِ الدَّارِ، وَالأَتْحَمِيُّ بِهَمْزَة مفتوحةٍ، فَمثناةٍ فوقيةٍ سـاكِنةٍ فحـاءٍ مهملـةٍ، فمـيمٍ، فياء نِسْبَةٍ، ضَرْبٌ مَنَ البُرُودِ وَأَنْهَجَ، بِنُونٍ، وَهَاء، وَجيمٍ، خَلِقَ وَبَلِيَ.

---

(1) ديـوان الأعـشى ص: 103 تحقيـق رودلـف جابر فيينا: 1927، وهو شاهد على أن الألف في أعبدا بدل من نون التوكيد الخفيفة: الكتاب: 2/ 149، وأمالـي ابـن الـشجري: 1/ 384، 2/ 268، وابـن يعـيش: 9/ 39، 88، والهمع: 2/ 78، والتصريح: 2/ 208.

(2) ديوان العجاج: 1/ 13، سيبويه: 2/ 294، الخصائص: 1/ 171، شاهد على أن الألف للإطلاق.

قَالَ: أَوْ فِي غَيْرِهَا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ[1]:

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرَابِ

أَقُولُ: هَذا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ المَكْسُوفِ، وَبَعْدَهُ:

الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ وُصِفَتِ العَقْرَبُ مَعَ كَوْنِهَا مُفْرَدَةً بِالجَمْعِ؟ قُلْتُ: لأَنَّ الأَلِفَ واللاَّمَ لِلاسْتِغْرَاقِ، فَالأَفْرَادُ مُرَادَةٌ، فَيَجُوزُ رِعَايَةَ المعْنَى، فَيُجْمَعُ الوَصْفُ، كَمَا فِي قَوْلِ [بَعْضِ][2] النَّاسِ: "الدِّينَارُ الحُمْرُ، وَالدِّرْهَمُ البِيضُ"، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ.

قَالَ: وَلاَ الأَلِفُ الَّتِي تُبَيِّنُ بِهَا الحَرَكَةُ فِي الوَقْفِ[3]، وَهِيَ أَلِفُ "أَنَا" عِنْدَ البَصْرِيِّينَ.

أَقُولُ: إِنَّمَا قَيَّدَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ الكُوفِيِّينَ، لا يَرَوْنَ الأَلِفَ زَائِدَةً اجْتُلِبَتْ لِتَبْيِينِ الحَرَكَةِ فِي الوَقْفِ؛ بَلْ يَرَوْنَهَا مِنْ سِنْخِ الكَلِمَةِ، فَالضَّمِيرُ عِنْدَهُمْ مَجْموعُ الهَمْزَةِ والنُّونِ وَالأَلِفِ، بِدَلِيلِ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَنْطِقُونَ بِهَا كَذَلِكَ فِي الوَصْلِ وَالوَقْفِ، وَبِهَا قَرَأَ نَافِعٌ[4].

قَالَ: وَلاَ أَلِفُ التَّصْغِيرِ، نَحْوُكَ "ذَيَّا"، وَاللَّذَيَّا، لِمَا قَدَّمْنَا.

أَقُولُ: يَعْنِي فِي حَرْفِ الهَاءِ، حَيْثُ حَكَمَ بِأَنَّ التَّحْقِيقَ، أَلاَّ تُعَدَّ هَاءُ التَّأْنِيثِ، نَحْوُ "رَحْمَةٌ" فِي الكَلِمَاتِ؛ لأَنَّهَا جُزْءُ كَلِمَةٍ، لاَ كَلِمَةٌ.

---

(1) على أن الألف زائدة للضرورة "التاج" مادة "عقرب" "ضرائر الشعر" لابن عصفور ص: 33، ورسالة الملائكة للمعري ص: 215، واللسان "الضائر" "الف "عقراب" عند علماء التصريف زائدة للإشباع لفقدان "فعلال" بالفتح.

(2) زيدت: وهي غير موجودة في النسخ.

(3) اي: لا يجوز ان تعد هذه الألف أيضاً بدلاً من نون ساكنة.

(4) في السبعة لابن مجاهد: "كلهم قرأ "أنا أحيي" بطرح الألف التي بعد النون من "أنا" إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع" ص: 188، والشاهد من سورة البقرة من الآية: 258.

"حَرْفُ اليَاءِ: "يَا"

قَالَ: حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِنِدَاءِ البَعِيدِ حَقِيقَةً، أَوْ حُكْماً، وَقَدْ يُنَادَى بِهَا القَرِيبُ تَوْكِيداً، وَقِيلَ: هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ البَعِيدِ وَالقَرِيبِ.

أَقُولُ: القَوْلُ الثَّانِي: رَأْيُ ابْنِ الحَاجِبِ[1]، وَالمُرَادُ بِالاشْتِرَاكِ: المَعْنَوِيُّ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ القَوْلِ الأَوَّلِ، وَهُوَ رَأْيُ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ لاسْتِعْمَالِهَا فِي القَرِيبِ وَالبَعِيدِ عَلَى السَّوَاءِ، وَدَعْوَى المَجَازِ فِي أَحَدِهِمَا خِلاَفُ الأَصْلِ، قَالَهُ الرَّضِيُّ[2]، وَاخْتَارَ ابْنُ المُنَيِّرِ[3] فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ، فَقَالَ: "وَأَصْلُهُ: صَوْتٌ تَهْتِفُ بِهِ لِمَنْ كَانَ بَعِيداً مِنْكَ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ نِدَاءٍ، وَإِنْ قَرُبَ المُنَادَى، كَأَنَّكَ تُقَدِّرُ المُخَاطَبَ سَاهِياً عَنْكَ، وَكَفَى بِالغَفْلَةِ بُعْداً، فَتُوقِظُهُ بِذَلِكَ الصَّوْتِ مِنْ سِنَةِ السَّهْوِ، ثُمَّ لاَ يُشْتَرَطُ فِي اسْتِعْمَالِهِ أَنْ يَكُونَ المُخَاطَبُ سَاهِياً وَلاَ بُدَّ، كَأَنَّكَ تؤذنه بِخِطَابِكَ -وَإِنْ كَانَ مُصْغِياً- بِأَنَّ الأَمْرَ الَّذِي بَعْدَهُ مُهِمٌّ عِنْدَكَ، وَكَأَنَّهُ فِي غفلة عَنْهُ فَتَزِيدُهُ يَقَظَةً إِلَى يَقَظَةٍ بِالتَّصْوِيتِ" قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا يُفْهَمُ المُرَادُ بِالتَّوْكِيدِ فِي قَوْلِ المُصَنِّفِ: "وَقَدْ يُنَادَى بِهَا القَرِيبُ تَوْكِيداً" ثُمَّ قَالَ ابْنُ المُنَيِّرِ: "فَإِن قُلْتَ: فَقَدْ اسْتُعْمِلَ هَذَا الحَرْفُ فِي الدُّعَاءِ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لاَ يَجُوزُ عَلَيْهِ السَّهْوُ، وَلاَ الغَفْلَةُ، وَلاَ البُعْدُ، وَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الدَّاعِي مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ، قُلْتُ: قَدْ اسْتَقَرَّ أَنَّهَا بِالاتِّسَاعِ صَارَتْ مُؤْذِنَةً بِتَهَمُّمِ المُتَكَلِّمِ بِالمَقْصُودِ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا أَعَمُّ مِنْ كَوْنِ السَّامِعِ غَافِلاً، أَوْ حَاضِراً، وَإِظْهَارُ التَّهَمُّمِ بِالحَاجَةِ مِنْ قَبِيلِ الضَّرَاعَةِ وَالإِلْحَاحِ المَطْلُوبِ فِي الدُّعَاءِ" وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَقَوْلُ الدَّاعِي فِي جُؤَارِهِ: يَا رَبُّ، وَيَا اللهُ مَعَ كَوْنِهِ تَعَالَى أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ اسْتِقْصَارٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَاسْتِبْعَادٌ لَهَا مِنْ مَظَانِّ الزُّلْفَى"[4] قَالَ ابْنُ المُنَيِّرِ: وَهُوَ إِقْنَاعِيٌّ؛ فَإِنَّ الدَّاعِيَ يَقولُ فِي دُعَائِهِ: "يَا قَرِيباً غَيْرَ بعِيدٍ"، وَرُبَّمَا قَالَ: "يَا مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْنَا مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ"، فَأَيْنَ هَذَا الكَلاَمُ مِنَ الانْتِصَابِ فِي مَقَامِ البُعْدِ"[5].

---

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 381، "المفصل للزمخشري ص: 309.

(2) تقدمت ترجمته في ص: 101 من الأصل.

(3) تفسير ابن المنير.

(4) المفصل للزمخشري ص: 309 بتصرف.

(5) فيه أن "يا" إذا أدخلت على الفعل قيل أنها حرف نداء، والمنادي محذوف وقيل: حرف تنبيه، وهو من أبيات للشماخ معقل بن ضرار الغطفاني الشاعر المخضرم في رثاء بكير بن شداد الليثي، شرح أبيات المغني للبغدادي: 6/ 169، والشاهد في ابن يعيش: 8/ 115، "اللسان "سنجل".

290/ ألاَ يا اسْقِيانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ/

أَقُولُ: هَـذَا صَـدْرُ بَـيْتٍ مُـصَرَّعٍ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، لِلشَّمَاخِ بِشِينٍ، وَخَاءٍ معجمتين، وَالعَجُزُ:

وَقَبْلَ صُرُوفِ عَادِيَاتٍ وآجَالِ

وَسَنْجَالٌ بِسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، فنون ساكنةٍ، فجيم، فألفٍ، فلام: اسْمُ مَوْضِعٍ وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ حَوَاشِي المُفَصَّلِ بِأَنَّهُ اسْمُ مَوْضِعٍ بِأَذْرِبِيجَانَ، وَالصُّرُوفُ: نَوَائِبُ الدَّهْرِ، وَحَوادِثُهُ، الوَاحِدَةُ، صَرْفٌ، كَ فَلْسٍ وَيُرْوَى: قَبْلَ مَنَايَا.

قَالَ: وَالجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ كَقَوْلِهِ[1]:

يَـا لَعْـنَةَ اللهِ، وَالأَقْـوَامِ كُلِّهِـمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

أَقُولُ: هَذَا مِنْ أَبْيَاتِ الكِتَابِ، وَيُرْوَى: وَالصَّالِحُونَ بِالوَاوِ، إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَإِقَامَةُ المُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَالأَصْلُ: وَلَعْنَةُ الصَّالِحِينَ وَإِمَّا عَلَى العَطْفِ عَلَى المَحَلِّ، إِذ المَجْرُورُ قَبْلَهُ لَفْظاً مَرْفُوعٌ مَحَلاً عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ المَصْدَرِ، وَ سِمْعَانُ بِكَسْرِ السِّينِ المُهْمَلَةِ: اسْمُ رَجُلٍ وَ مِنْ جَارٍ تَمْيِيزٌ، وَهُوَ مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الحَاجِبِ فِي مِثْلِ: للهِ دَرُّكَ فَارِساً أَنْ نَصْبَ فَارِسٍ عَلَى التَّمْيِيزِ لاَ عَلَى الحَالِ كَمَا اخْتَارَهُ غَيْرُهُ؛ إِذْ كَانَ حَالاً لَمْ تَدْخُلْ عليه مِنْ[2].

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِنْ وَلِيهَا دُعَاءٌ كَهَذَا البَيْتِ، أَوْ أَمْرٌ نَحْوُ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[3] فَهِيَ لِلنِّدَاءِ لِكَثْرَةِ وُقُوعِ النِّدَاءِ قَبْلَهُمَا نَحْوُ: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾[4] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[5]

---

(1) قال الأعلم: الشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه والمعنى: يَا قَوْمُ لَعْنَةُ اللهِ على سِمْعَانَ ولذلك رفع اللعنة بالابتداء، الكتاب بحاشية الأعلم: 1/ 320، 321، ويوجد في ابن يعيش: 2/ 24، 40، 8/ 120، والهمع: 1/ 74، لم يعرف قائله.

(2) أمالي ابن الحاجب: 2/ 149، 926.

(3) النمل من الآية: 25: 25، هذه قراءة الكسائي أما باقي السبعة فقرأ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾، السبعة لابن مجاهد: 180.

(4) البقرة من الآية: 35.

(5) هود من الآية: 48.

﴿يَـمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا﴾[1]؛ وَإِلاَّ فَهِي لِلتَّنْبِيهِ[2].

أَقُولُ: كَمَا إِذا وَقَعَ بَعْدَهَا لَيْتَ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: فَإِنَّ الْمُنَادَى لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ الْعَرَبُ قَبْلَهَا ثَابِتاً، وَادِّعَـاءُ حَذْفِـهِ بَاطِـلٌ؛ لِخُلُـوِّهِ مِنْ دَلِيلٍ، فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ يَا الَّتِي تَقَعُ قَبْلَهَا لِمُجَرَّدِ التَّنْبِيهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾[3] وَكَذَا الْوَاقِعَةُ قَبْلَ حَبَّذَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:[4]

يَـا حَـبَّذَا جَـبَلُ الـرَّيَّانِ مِـنْ جَـبَلٍ وَحَـبَّذَا سَـاكِنُ الـرَّيَّانِ مَـنْ كَانَـا

وَقَبْلَ رُبَّ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:[5]

291/ يَـا رُبَّ سَـارٍ[7] بَـاتَ مَـا تَوَسَّـدَا إِلاَّ ذِرَاعَ الْعَـنْسِ، أَوْ كَـفَّ الْيَدَا[6]

كَمُـلَ الـسِّفْرُ الأَوَّلُ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ الْجَمِيلِ وَمَنِّهِ. وَصَلَّى اللهُ عَلَـى سَـيِّدِنَا وَنَبِيِّـنَا وَمَـوْلاَنَا مُحَمَّـدٍ الْمُـصْطَفَى الْكَـرِيمِ، وَعَلـى آلِـهِ وَأَصْـحَابِهِ أُولـي الْبِرِّ وَالتَّعْظِيمِ، وَسَلَّم تَسْلِيماً، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

---

(1) الزخرف: 77.

(2) شواهد التوضيح باختصار ص: 4، 5، 6، 7.

(3) النساء: من الآية: 72.

(4) لجرير، ديوانه: ص: 596 وابن يعيش: 7/ 140، والهمع: 2/ 88، وشواهد التوضيح: 8.

(5) لم يعرف قائله، من شواهد الخزانة: 3/ 355، وابن يعيش: 4/ 152، وشواهد التوضيح: 9 ونتائج التحصيل: 1/ 302. وقيل فيه شاهد آخر وهو ورود يدٍ مقصورة. كما قيل: إن اليدَ في البيت مثنى حذف نونه للضرورة.

(6) في الأصل و ج ساريات، وروي يَارُبَّ سَارٍ سَارَ.

(7) قول الدماميني: قال ابن مالك إلى الأخير، مأخوذ باختصار وتصرف من شواهد التوضيح ص: 4، 5، 6، 7، 8، 9.

الفهارس الفنية

* فهرس الآيات القرآنية.
* فهرس الحديث والأثر والخبر.
* فهرس الأمثال.
* فهرس الأساليب والشواهد النثرية.
* فهرس الأشعار والأرجاز.
* أسماء القبائل والأماكن.
* مصادر ومراجع التحقيق.
* فصول الجزء الأول من الشرح.
* مصادر ومراجع الدراسة.
* فهرس الدراسة.

فهرس الشواهد القرآنية

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الفاتحة	
صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ...	6	302
غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	7-6	562
ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ	1	977 -708
	سورة البقرة	
لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ	233	257
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	6	283
سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ	6	284
أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ	133	287
وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا	31	310
ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ	31	310
أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ	31	310
وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ	135	337
لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ	68	702 -351
ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ	187	360

الآيات	رقمها	الصفحة
وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ	142	883
يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ	4	909
ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ	273	920
وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ	10	926
فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ	88	951
مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ	106	959
إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ	270	968
وَقُومُوا لِلَّهِ قَٰنِتِينَ	238	971
فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا ٱللَّهَ	198	971
فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ	28	971
وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ	228	973
أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ	43	1063
يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ	35	1087

الآيات	رقمها	الصفحة
وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ	144	971
وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا	169	971
قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ...فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟	64	978
أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ	124	979
يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ	125	979
وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ	153	983
وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ	158	1011
هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ	119	1034
	سورة النساء	
وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ	158	242
إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ	157	261
إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا	135	337
إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ	176	349

الآيات	رقمها	الصفحة
ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ	87	362
سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا	91	503
يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ	46	528
لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ	95	561
فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ	155	945
وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا	122	688
ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَـٰٓئِكَ رَفِيقًا	69	746
وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ	113	854
إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ	58	906
إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا	58	953
وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا	42	980
يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	72	1088
	سورة المائدة	
ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ	116	221

الآيات	رقمها	الصفحة
ٱللَّهِ		
وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	57	250
أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ	117	261
وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ	95	358 -347
يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ	13	528
يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ	41	528
فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ	27	530
إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ	118	580
وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ	47	741
وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ	6	1054
	سورة الأنعام	
سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ	54	851 -256
وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ	109	276
وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ	59	419

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الأعراف	
أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	185	821 - 229
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ	46	851
هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا	189	448
قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ	16	968 -912 -516
لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا	59	614
وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا	160	660 -653
وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا	4	653
قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ	12	803
إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ	21	894
وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا	132	965 -959
هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً	73	967
ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ	123	976
مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ	186	1057

الآيات	رقمها	الصفحة
وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا	61	1010
وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً	25	1012
	سورة التوبة	
إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ	106	324
وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ	32	566 -353
إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ	40	381
وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ	92	401
وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ	6	918 -485
فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ	36	492
وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ	114	527
وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ	25	622
فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ	7	921

الآيات	رقمها	الصفحة
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ	108	956
وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ	61	985
	سورة يونس	
أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ	51	821 -230 -229
وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ	37	253
وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ	10	851 - 256
لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ	26	427
وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا	27	428
وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ	37	720 - 540
فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟	58	885
إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ	4	662
وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ	54	831
قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ	81	907
قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ	15	922
قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟	80	969

الآيات	رقمها	الصفحة
فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ	71	1061
	سورة هود	
وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ	112	873 -872 -245
قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ	69	851 -256
وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ	77	266
وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ	69	267
وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ	45	571
قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ	48	872
أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	8	899
إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ	88	922
وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ	116	926
فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ	71	953
وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ	114	970

الآيات	رقمها	الصفحة
وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ	82	974
إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ	86	1052
	سورة الرعد	
أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ	33	222
أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ	16	288
أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ	16	289
أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ	33	223
	سورة ابراهيم	
لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡ	43	622
وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ	64	719 -718
قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ	31	746 -745
وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ	42	1012
	سورة الحجر	
لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ	72	303
إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ	45	595

الآيات	رقمها	الصفحة
وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ	16	379
وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ	18	479
فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيۡرٗا مِّنۡهُ زَكَوٰةٗ وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا	81	552
لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ	2	555
أَكَفَرۡتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٖ	37	646
وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ	25	660
وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم	28	905
قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ	37	1025
قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا	76	1032
	سورة مريم	
ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ	69	369
وَوَهَبۡنَا لَهُۥ مِن رَّحۡمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيّٗا	53	370
وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ	16	375
وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ	25	424
إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيّٗا (٣) قَالَ رَبِّ إِنِّي	3	751

الآيات	رقمها	الصفحة
وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي		
وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا	66	754
فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي	26	946- 1011
قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا	75	973
	سورة طه	
إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ	38	260
إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ	63	272
وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ	61	273
فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ	66	387- 977
وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ	71	595- 976
فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّيٓ	10	679
إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ	117	730
مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟	92	803

الآيات	رقمها	الصفحة
فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأۡسَنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَرۡكُضُونَ	12	870
هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِي	24	997 -966
	سورة الحج	
فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ	15	424
أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً	63	574
وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ	27	694
لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ	13	767
فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ	15	973
وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ	5	1057
ذَٰلِكَۖ وَمَنۡ عَاقَبَ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ	58	1066
	سورة المؤمنون	
فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ	101	376
قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا	100	664

الآيات	رقمها	الصفحة
إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ	37	874
قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ	40	942
	سورة النور	
قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ	64	613
قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ	30	747
وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا	9	931 -930
	سورة الفرقان	
لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا	73	429
إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ	20	764
	سورة الشعراء	
وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾	133-132	475
قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾	62 -61	664
فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	102	832

الآيات	رقمها	الصفحة
إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ	168	894
قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ	49	976
إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا	186-185	976
قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟	43	976
	سورة النمل	
أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ	84	289
صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ	88	687
فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ	35	909
أَلَّا يَسْجُدُوا۟	25	1087
تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ	88	208
	سورة القصص	
كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ	88	489
فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ	11	674

الآيات	رقمها	الصفحة
لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا	8	741
إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ	56	877
فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ	79	927
لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ	46	949
وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ	82	1078
	سورة العنكبوت	
وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ	33	255
مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٰتٍ	4	580
لِيَكْفُرُوا بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ	66	740
فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ	65	740
فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا	24	830
فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا	40	979

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الروم	
ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ	175-25	387
إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ	20	387
وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ	36	582
قُلْ سِيرُوا۟ ..... كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ	42	952
وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ	23	1058
	سورة السجدة	
فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ	17	970
	سورة الأحزاب	
وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ	20	845
فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا	9	979
مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ	23	985

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة سبا	
وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ وَإِنَّا مُّبِينٍ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ	24	328
إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ	7	408
فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ	14	869
وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ	44	849
	سورة فاطر	
وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ	37	560
إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ	14	579
إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟	28	934 -931
مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا	2	959
وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ	19	1047
	سورة يس	
قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ	78	343

الآيات	رقمها	الصفحة
وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ	51	376
أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ	31	649
وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ	39	737
لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ	6	948
إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ	2	949
وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ	28	980 -978
	سورة الصافات	
وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ	104	260
فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ	31	518 -262
وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ	137	410
وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴿١﴾ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا	1	693
وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ	7	693
إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا	7-6	741

الآيات	رقمها	الصفحة
لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ	168	846
	سورة ص	
إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي	32	526
هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ	57	588 -587
مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ	74	909
مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ	74	909
جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ	50	1068
	سورة الزمر	
أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ	9	220
أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجۡهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ	24	223
سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ	73	371
وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ	68	376
وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ	3	
أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ	36	427
خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ	6	447

الآيات	رقمها	الصفحة
وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ	74	571
إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا	53	976
	سورة غافر	
وَيَـٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ	32	293
فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ	71	376
ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ	76	571
كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ	35	677
وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ	5	693
﴿١٦﴾ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ	16	712
وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ	28	981
وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ	6-5	995
لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ	37-36	886

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة فصلت	
وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ	24	406
وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ	47	419
وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ	5	957
أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ	40	1040
	سورة الشورى	
وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ	37	407
وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ	25	529
جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ	11	598
وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا	51	832 -738
يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ	45	963
	سورة الزخرف	
أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا	5	229

الآيات	رقمها	الصفحة
أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ	52	285 -295
وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ	52	285
وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ	39	377
وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا	35	760
نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ	36	907
فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ	41	1011
وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ	77	1088
	سورة الجاثية	
وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ	25	830
	سورة الأحقاف	
وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ	11	379
أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟	16	529
وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ	11	721
يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ	31	967

الآيات	رقمها	الصفحة
فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ	35	1047
	سورة القتال (محمد ﷺ)	
كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا	15	223
أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ	14	224
مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ	15	224
وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ	38	525
	سورة الفتح	
لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ	27	250
	سورة الحجرات	
لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ	11	545 -287
وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ	7	362

الآيات	رقمها	الصفحة
	سورة الواقعة	
أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَءَابَآؤُنَا	48	230
فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ	89	319
خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ	3	400
	سورة الحديد	
هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ	3	572
وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ	23	699
	سورة الحشر	
وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ	9	284
	سورة الممتحنة	
لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ	1	795
	سورة الصف	
لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ	2	909
	سورة الجمعة	
وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا	11	401
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ	9	574

الآيات	رقمها	الصفحة
وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ	9	832
	سورة الحاقة	
نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ	13	376
وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ	51	631
	سورة نوح	
مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا	25	959
	سورة الجن	
وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا	11	355
وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا	4	547 -546
فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا	13	580
	سورة المزمل	
ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ كَانَ وَعْدُهُۥ مَفْعُولًا	18	414
	سورة المدثر	
وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ	5-4-3	588
وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ	32-31	665

الآيات	رقمها	الصفحة
إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ	35	665
عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ	30	665
كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ	38	685
	سورة القيامة	
لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ	1	1011 -804
	سورة الإنسان	
إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا	3	324
وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا	24	329
إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا	4	666
	سورة المرسلات	
وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ	36	592
	سورة النبأ	
عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ	1	909
إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا	40	949
	سورة النازعات	
ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا	27	281

الآيات	رقمها	الصفحة
فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾	41	309- 310- 1061
وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾	41-40	309
فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ	43	909
	سورة المطففين	
كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ	18	662
كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ	7	662
كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ	15	662
وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ	3	737
	سورة الانشقاق	
إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ	1	398
لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ	19	528
	سورة البروج	
فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ	16	729
	سورة الأعلى	
فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ	9	243

الآيات	رقمها	الصفحة
أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴿١٠﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ﴿١٢﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾	13-9	640
أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ	7	814
	سورة القدر	
سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ	5	467
	سورة الزلزلة	
فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ	7	338
يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا	4	376
	سورة العاديات	
إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ	6	759
وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ	7	759
وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ	8	759
إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ	11	764 -759
وَٱلْعَٰدِيَٰتِ	1	764
	سورة القارعة	
كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ	4	220

الآيات	رقمها	الصفحة
وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ	10	1032
	سورة الفيل	
فَجَعَلَهُمۡ كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ	5	712 -632
	سورة قريش	
فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ	3	711
لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ	1	711
	سورة النصر	
إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ	1	406
فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ	3	406

الأحاديث والأخبار

الأمثال

الأساليب والشواهد النثرية

الرقم		الصفحة
-1	أتاني سواك.	512
-2	اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه.	418
-3	أتيتك قدوم الحج.	489
-4	الدينار الحمر، والدرهم البيض.	1085
-5	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب.	637
-6	اشتريته بدرهم فصاعدا.	285
-7	أكرمك ما ذر شارق.	489
-8	الله اكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا.	518
-9	اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ.	462
-10	الها هو هذا.	301
-11	أم العبيد فذو العبيد.	320
-12	أما قريشا فأنا أفضلها.	320
-13	امرأة لابن وتامر.	415
-14	أنت أعلم ومالك.	1056
-15	انظر إلى كيف يصنع.	705
-16	إني مما أن أفعل.	912
-17	إنها لإبل أم شاء.	292 -285
-18	إن وراكبها.	272
-19	بعت الشاء شاة ودرهما.	1056
-20	خذه بما عز أو هان،خذه بما عز وهان.	1055
-21	دعني من تمر تان.	980
-22	رأيت منه أسدا.	429
-23	سرع ذا خروجا.	917
-24	سواء علي أقمت أو قعدت.	282
-25	شالت نعامتهم.	323

الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	القائل	الصفحة
وظباء	خفيف	نسب للاخطل	271 -752
الهيجاء	كامل	؟	875
		المضمومة	
أم نساء	وافر	زهير	278
الداء	بسيط	أبو نواس	533
دواء	وافر	مسلم بن معبد	636 - 645- 1042
سواء	وافر	غالب بن الحارث	763
المراء	وافر	؟	864
		المكسورة	
لجلاء	خفيف	عدي بن الرَّعْلاء	501 - 942
بالصحراء	كامل	؟	891
بقاء	خفيف	أبو زُبَيْد الطائي	811
		الباء الساكنة	
اضطراب	متقارب	أبو دؤاد	451
		المفتوحة	
هيا ربا	كامل	؟	237
جدبا	كامل	؟	237
غضوبا	طويل	؟	249
معذبا	طويل	؟	357
الذهبا	بسيط	بديع الزمان	435
عذبا	بسيط	بديع الزمان	435
ربا	رجز	؟	482
ركبا	رجز	-	482
قأبا	رجز	-	482
غضابا	وافر	معاوية بن مالك: معود الحكماء	537

القافية	البحر	القائل	الصفحة
التهابا	وافر	ابن مَقْرُوم	581
أصبا	طويل	المتنبي	734
شهربه	رجز	ينسب لرؤبة ولغيره	757
الرقبة	رجز	ينسب لرؤبة ولغيره	757
واجبا	كامل	ابن نُبَاتة	759
ناصبا	كامل	ابن نُبَاتة	759
مجيبا	خفيف	؟	928
أصابا	وافر	جرير	1017
		المضمومة	
الثعلب	كامل	ساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَلي	517 - 217
طلابها	طويل	أبوذؤيب	221
يلعب	طويل	الكميت	225
الخطوب	وافر	جابر بن رَأْلَان	248
أجرب	طويل	النابغة الذبياني	362
يتقلب	طويل	بعض بني فَقْعَس	371
الثعالب	طويل	راشد بن عبد ربه	415
قريب	وافر	هُدْبَةُ بن خَشْرَم	541
يتذبذب	كامل	؟	588
سرحوب	بسيط	امرؤ القيس	911 - 613
مضاربه	طويل	نَهْشَلُ بن حَرِّيَ	936 - 625
غاربه	طويل	ابوا لجراح	631
رقيب	طويل	؟	663
ذيب	بسيط	حسان بن ثابت	732
نصيب	طويل	؟	742
قريب	وافر	؟	768
مطلب	منسرح	ابن قيس الرقيات	791
سبسب	طويل	أبو صخر الهذلي	820
يطرب	طويل	أبو صخر الهذلي	821

القافية	البحر	القائل	الصفحة
جوانبه	طويل	؟	857
الاعبه	طويل	؟	858
المشيب	وافر	ابو العتاهية	880
مجيب	طويل	كعب الغَنَوي	882
قريب	طويل	كعب الغنوي	882
حرابه	رجز	؟	898
الغالب	رجز	نُفيل	903
عابها	طويل	؟	921
عسيب	طويل	امرؤ القيس	922
نسيب	طويل	امرؤ القيس	923
الشيب	بسيط	أبو قيس بن رِفَاعَة	923
خطيب	خفيف	مطيع ابن إِياس	936
وتأويب	بسيط	جرير	1049
فتصوبوا	طويل	النابغة	1073
الأشنب	رجز	راجز من تيم	1077
الزرنب	رجز	راجز من تيم	1077
		المكسورة	
نخطب	طويل	امرؤالقيس	256
القرب	بسيط	؟	508
والأب	طويل	عامر بن الطُّفَيْل	526
الذوائب	طويل	القَطَامِيّ	556
فالآيب	سريع	ابن زَيَّابَة	577
الخطب	طويل	قيس بن ذَريح	689
بلبيب	بسيط	أبو الأسود الدؤلي	691
القباب	خفيف	عمرو بن الأَيْهَم	692- 729
رابي	بسيط	الفرزدق	704
الخطوب	خفيف	الأعشى ميمون	752
مكذوب	بسيط	؟	761

القافية	البحر	القائل	الصفحة
للشيب	بسيط	سَلَامَةُ بن جَنْدَل	775
كاتب	طويل	المتنبي	842
الباب	رجز	ابن الحاجب	846
قلبي	طويل	العباس بن الأحنف	848
واهب	طويل	؟	865
نشب	بسيط	عمرو بن معد يكرب	950
التجارب	طويل	النابغة	958
الحلاب	خفيف	اسماعيل بن بشار	1008
العقراب	مشطور السريع	؟	1085
الأذناب	مشطور السريع	؟	1085
		التاء المضمومة	
تبيت	وافر	عمرو بن فقِعاس	347
تخيب	وافر	؟	464
شمالات	مديد	جَذِيمَة الأَبْرَش	953 -492
دعيت	خفيف	السموال بن عَادِيَاء	616
مقيت	خفيف	السموأل بن عادياء	616
		المكسورة	
الغفلات	طويل	؟	345
كرت	طويل	عمرو بن معد يكرب	773 -518
وفرت	طويل	عمرو بن معد يكرب	532
دولاتها	مشطور الرجز	؟	551
لماتها	مشطور الرجز	؟	551
زفراتها	مشطور الرجز	؟	551
غلاتها	مشطور الرجز	؟	551
الملمات	بسيط	الهلالي ابن عامر	703
مرت	طويل	رجل من طيئ	717
مماتي	سريع	؟	814
سلت	طويل	الفرزدق	1060

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تريح	كامل	المتنبي	1081
		المفتوحة	
فأستريحا	وافر	المغيرة بن حبناء	615
جالحا	كامل	؟	1010
		المفتوحة	
الشدادا	وافر	جرير	235
الجوادا	وافر	--	235
بدا	طويل	زائد بن صَعْصَعَة	252
أسدا	طويل	عمر بن أبي ربيعة	270
ليبعدا	طويل	؟	437
مجدودا	بسيط	؟	466
جلدا	طويل	قيس بن المُلَوَّح	507
بردا	طويل	العَرْجِي	679
أجلدا	رجز	العجاج	726
غدا	بسيط	عمر بن أبي ربيعة	770
المقيدا	طويل	الفرزدق	884
غدا	طويل	الأعشى ميمون	770
ندا	طويل	الأعشى ميمون	941
عددا	بسيط	؟	989
الشهودا	رجز	؟	1008
البرودا	رجز	؟	1008
موجودا	بسيط	يزيد بن الحكم الثقفي	1079
فاعبدا	طويل	الأعشى ميمون	1084
لتفصدا	طويل	الأعشى ميمون	1084
اليدا	رجز	؟	1088
		المضمومة	
يزيد	طويل	المعلوط القُرَيْعي	248
لا أكيد	متقارب	الاخرم السِّنْبِسِيّ	407

القافية	البحر	القائل	الصفحة
جده	خفيف	أبو نواس	448
فأعودها	طويل	صخر بن الجَعْدِ	545
اعودها	طويل	العوام بن عُقْبَةَ	639
الجهد	طويل	؟	661
بعدوا	مديد	فاطمة الخُزاعية	801 -691
وردوا	مديد	فاطمة الخزاعية	691
يسود	وافر	أنس بن مدركة	733
أزودها	منسرح	المتنبي	773
سعود	متقارب	الدماميني	880
يعود	متقارب	الدماميني	880
ويقصد	طويل	أبو اللحام التغلبي	1058
		المكسورة	
يدي	بسيط	النابغة الذبياني	928 - 246
بالتنادي	وافر	المتنبي	293
معد	وافر	؟	299
فقد	بسيط	النابغة الذبياني	881 - 332
تزد	بسيط	- -	332
الثمد	بسيط	- -	333
بعداد	بسيط	جرير	850 - 335
أولادي	بسيط	جرير	850 - 336
الإثمد	كامل	خُفَاف بن نَدْبَة	417
زياد	وافر	قيس بن زهير	421
عندي	مجزوء الرمل	؟	553
وازداد	طويل	طرفة	605
كأن قد	كامل	النابغة	-752- 606 1018 - 869
بفرصاد	بسيط	الهذلي شماس	611
خالد	طويل	الأشهب بن رميلة، أو الحريث..	678

القافية	البحر	القائل	الصفحة
سوادي	كامل	الأسود بن يَعْفُر	704
الأباعد	طويل	؟	708
البلد	بسيط	؟	715
لفرد	وافر	ابن معد يكرب	720
ومعاهد	كامل	ابن مَيّادة	726
وحدي	طويل	حاتم، أو قاسم المِنقري، أو عروة ابن الورد	730
معاند	طويل	؟	763
مراد	طويل	كُثَيِّر عَزَّة	766
بمخلد	طويل	زهير	813
وسادي	كامل	ابن يَعْفُرُ	943
فؤادي	- -	ابن يَعْفُرُ	943
الأسود	متقارب	امرؤ القيس بن عانس	960
ترقد	متقارب	امرؤ القيس بن عانس	960
الأرمد	متقارب	امرؤ القيس بن عانس	960
للود	طويل	؟	996
ماجد	طويل	؟	1024
البلد	بسيط	النابغة الذبياني	1034
محمد	كامل	الفرزدق	1049
		المجزومة	
ناشد	مجزوء الكامل	؟	860
		الراء المفتوحة	
أطيرا	رجز	؟	240
قفرا	طويل	ذو الرُّمة	356
أحمرا	طويل	عمرو الباهلي	363
المعورا	طويل	الفرزدق	405
الأصاغرا	طويل	؟	474
خيره	رمل	؟	565

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بالقمر	بسيط	عمر بن أبي ربيعة	679
بامير	كامل	؟	716
بأطهار	بسيط	الأخطل	827
زير	وافر	المهلهل	834
القبور	وافر	المهلهل	834
اعتصاري	رمل	عدي بن زيد	840
بالجار	بسيط	؟	861- 1087
المشافر	طويل	الفرزدق	896
للصبر	طويل	هُدْبَةُ بن خَشْرَم	918
والغدر	طويل	؟	928
سمر	بسيط	شمس الدين بن العفيف	938
للذكر	بسيط	شمس الدين بن العفيف	938
مشتهر	بسيط	شمس الدين بن العفيف	938
ممطور	بسيط	الفرزدق	985
الحجر	كامل	زهير	1004
الأشبار	كامل	الفرزدق	1006
مثار	كامل	الفرزدق	1006
الأبصار	كامل	الفرزدق	1041
كسري	طويل	ابن الذئبة الثقفي، أو الأجرد، أو عامر الجَرْمي	1065
ضر	خفيف	لسعيد بن زيد، أو لنبيه بن الحجاج	1078
من جار	بسيط	؟	1087
		المجزومة	
البشر	رجز	؟	567
حجر	-	-	567
الوتر	-	-	567
النمر	متقارب	امرؤ القيس	686
الوبر	مشطور الرجز	؟	690

القافية	البحر	القائل	الصفحة
نهوض	طويل	امرؤ القيس	500
على الأرض	طويل	أبو خِراش الهذلي	520
يمضي	طويل	أبو خِراش الهذلي	520
		الطاء	
فقط	مجزوء الرجز	الحريري	618
تنغط	هزج	الحريري	673
قط	رجز	العجاج	798- 800
وأختبط	رجز	العجاج	798
و اختلط	رجز	العجاج	798
		العين المفتوحة	
سعه	رجز	؟	299
ساطعا	رجز	؟	486
قد رفعه	المنسرح	الأضْبَطُ بن قُرَيْع	550
معا	رجز	؟	634
وتخدعا	طويل	جميل	644
معا	طويل	مُتَمِم بن نُوَيْرَة	721
المقنعا	طويل	جرير	589
أخرعا	طويل	متمم بن نويرة	886
أجمعا	طويل	حاتم الطائي	992
معا	سريع	ابن إياس	998
معا	طويل	متمم بن نويرة	999
		المضمومة	
الأصابع	طويل	الفرزدق	217- 693
الضبع	بسيط	عَبَّاس بن مِرداس	268- 321
اليجدع	طويل	؟	300
شفيعها	طويل	ابن الدُمَيْنَة	359- 841
تقنع	كامل	أبو ذُؤَيب	398
المذرع	طويل	الفرزدق	398

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يستطاع	وافر	عبيدة بن ربيعة	427
مجاشع	طويل	الفرزدق	476
مولع	طويل	؟	515
تدفع	طويل	زيد بن رَزين	531
فتجزع	كامل	مويلك المزموم	592
مستتبع	كامل	أبو ذؤيب الهذلي	758
مرقع	طويل	المتنبي	772
سلفع	كامل	أبو ذؤيب	1082
		المكسورة	
سافع	كامل	حميد بن ثور	333
فإجزعي	بسيط	النَّمِر بن تَوْلَب	586
بلقع	طويل	؟	643
تدعي	رجز	أبو النجم العجلي	698
أصنع	رجز	أبو النجم العجلي	698
		الساكنة	
الذراع	سريع	السفاح بن وَكِيع	919
لم يطع	رمل	ابن أبي كاهل	984
		الفاء المفتوحة	
محرفا	رجز	العماني الفقيمي	674
السيوفا	رجز	رؤبة	1009
		المضمومة	
خزف	بسيط	؟	247
يعنف	طويل	يزيد البجلي، أو الفرزدق	605
نتنصف	طويل	حُرَقَةُ بنت النعمان	1082 - 940
		المكسورة	
طريف	طويل	فارعة بنت طريق، أو ليلى	294
الشفوف	وافر	مَيسُون	– 832 -616 1062 -833

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بخروف	وافر	؟	768
الضعاف	وافر	ابن مسحوج	824
صاف	وافر	ابن مسحوج	825
منيف	وافر	ميسون	833
الرغيف	وافر	ميسون	833
الدفوف	وافر	ميسون	833
ألوف	وافر	ميسون	833
زفوف	وافر	ميسون	833
عنيف	وافر	ميسون	833
شافي	كامل	بنت مرة بن عاهان	1013
		الساكنة	
كالخرف	رجز	أبو النجم	1080
مختلف	رجز	أبو النجم	1080
لام ألف	رجز	أبو النجم	1080
		القاف المفتوحة	
وسحقا	خفيف	؟	328
الحلقة	منسرح	؟	878
الفليقه	رجز	ابن قنان	1083
الريقة	رجز		1083
		المضمومة	
تنطق	كامل	الدماميني	207
يخفق	كامل	الدماميني	208
متفرق	كامل	الدماميني	208
أذوقها	طويل	أبو محجن	258
عروقها	طويل	ابو مِحْجَن	258
صديق	طويل	؟	259
و المحلق	طويل	الأعشى	409- 535
تحرق	طويل	الأعشى	409- 535

الصفحة	القائل	البحر	القافية
519	سالم بن وَابِصَةَ	بسيط	تثق
519	حُمَيد بن ثور	طويل	تروق
713 -534	الأعشى	طويل	نتفرق
592	جيل بن مَعْمَر	طويل	سملق
917	جزء الباهلي	وافر	حذيق
829	قُتَيْلَةَ بنت النَّضر	كامل	معرق
829	قُتَيْلَةَ بنت النَّضر	كامل	المحنق
	المكسورة		
235	تأبط شرا	بسيط	أخلاقي
265	؟	وافر	العتيق
442	كعب بن مالك	كامل	تخلق
1065	عيلان النهلشي	طويل	مشرق
	الساكنة		
1064-1018	رؤبة	رجز	المخترق
	الكاف		
211	عبد المطلب	مجزوء الرجز	آلك
940	ابن منظور، صاحب اللسان	سريع	فاك
940	ابن منظور، صاحب اللسان	سريع	سواك
	المفتوحة		
511	الأعشى ميمون	طويل	لسوائكا
538	رؤبة	رجز	أو عساكا
858 – 544	راجز من حِمْير	مشطور السريع	عصيكا
863 - 544	راجز من حِمْير	مشطور السريع	إليكا
	اللام المفتوحة		
259	عمرة	متقارب	الشمالا
288	الأخطل	كامل	خيالا
325	النعمان	بسيط	قيلا
938 - 873	الأعشى ميمون	منسرح	مهلا

القافية	البحر	القائل	الصفحة
فعالا	وافر	؟	458
وكاهلا	رجز	امرؤ القيس	469
وتعملا	طويل	أوس بن حجر	495
تبديلا	كامل	الراعي النميري	603
خليلا	خفيف	بشار	703
العليلا	خفيف	؟	703
يالا	وافر	زهير بن مسعود الضبي	734
بخيلا	خفيف	؟	762
جميلا	كامل	؟	768
قتله	رجز	لشهاب العبدي، أو لعبد المسيح	793 – 792
فعله	رجز	لشهاب العبدي، أو لعبد المسيح	792
قاتله	طويل	؟	804
غليلا	كامل	جرير	848
لسالا	وافر	المعري	856
المغلة	سريع	؟	878
نغلا	منسرح	الأعشى	954
أفيلا	كامل	الراعي	963
مبسملا	طويل	الشاطبي	993
فتثقلا	طويل	الشاطبي	994
خليلا	وافر	ركاض بن أباق	1008
حصلا	طويل	الشاطبي	1056
		المضمومة	
لا أقيلها	طويل	كثير عزة	238
و ذميلها	طويل	كثير عزة	239
و ننتعل	بسيط	الأعشى	249
كاهله	طويل	ابن مَيَّادة	303
خيالها	طويل	الفرزدق	327
سلاسل	طويل	جعفر بن عُلْبَة	339

القافية	البحر	القائل	الصفحة
هديل	طويل	كثير عزة	365
جلل	مجزوء الوافر	كثير عزة	383
البقل	طويل	زهير	412
محول	سريع	؟	422
أعجل	طويل	الشَّنفَرى	426
أفول	خفيف	رشيد الدين الوطواط	435
قليل	كامل	المقنع الكندي	469
أشكل	طويل	جرير	477
يواصله	طويل	النُّمَيْري أبو حَيَّة	700 - 484
زائل	طويل	لبيد	683 - 489
الأنامل	طويل	-	688 -496
من عله	رجز	أبو ثَرْوَان	548
نوافله	طويل	؟	584
فشل	منسرح	الشداخ الكِناني	550
تسال	طويل	؟	558
راحل	بسيط	؟	626
داخله	طويل	النُّمَيْري	644
ناهل	طويل	كثير عزة	681
محمول	بسيط	كعب بن زهير	683
جليل	طويل	بلال	683
طفيل	طويل	بلال	683
جميل	طويل	السموال	684
الفيل	بسيط	كعب بن زهير	827
مكبول	بسيط	كعب بن زهير	827
تنويل	بسيط	كعب بن زهير	828
عجلوا	بسيط	القَطَاميّ	830
والجبل	بسيط	؟	838
اعدله	بسيط	المامون	839

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أسفله	بسيط	المامون	839
أعزل	طويل	ابن أبي الصلت	807
مبذول	بسيط	هشام أخو ذي الرمة	902
المطول	طويل	الكميت	908
القيل	بسيط	كعب بن مالك	910
باطل	طويل	لبيد	913
ننتعل	بسيط	الأعشى	946
ولا جيل	بسيط	المُتَخّل الهُذَلي	1046
		المكسورة	
فاجملي	طويل	امرؤ القيس	219
لا أقلي	طويل	؟	367 -244
سؤل	خفيف	؟	258
عذلي	مشطور السريع	؟	332
أمثالي	بسيط	قيس بن الملوّح	345
البالي	طويل	امرؤ القيس	598 - 363
السلسل	كامل	أبو كبير الهذلي	363
من هديل	وافر	الكميت	365
فتجمل	كامل	قيس بن خفاف= حارثة بن بدر	399
نصلي	طويل	ذو الرمة	425
و لا وكل	بسيط	؟	428
إلى أجل	بسيط	؟	436
العطل	بسيط	الطغرائي	445
جلله	خفيف	جميل بن معمر	499 - 456
المقبل	كامل	حسان	478
تمثال	طويل	امرؤ القيس	491
للأرامل	طويل	أبو طالب	494 - 493
مواكل	طويل	أبو طالب	494 - 493
الجبل	بسيط	؟	496

القافية	البحر	القائل	الصفحة
محول	طويل	امرؤ القيس	497
جلجل	طويل	امرؤ القيس	881 - 508
منهل	رجز	العجاج	528
الرواحل	طويل	امرؤ القيس	533
مجهل	طويل	مزاحم	522
من عل	طويل	امرؤ القيس	548
أو قال	بسيط	ابن الأسلت	564
شملالا	بسيط	ابن الاسلت	564
فحومل	طويل	امرؤ القيس	745 - 573
أحوال	طويل	امرؤ القيس	598
الخالي	طويل	امرؤ القيس	744 - 598
المال	طويل	امرؤ القيس	599
يفعل	طويل	امرؤ القيس	605
و لا صالي	طويل	امرؤ القيس	609
نعله	رجز	حكيم بن نهيك	682
و جندل	طويل	مسور بن زيادة	685
المتحمل	طويل	امرؤ القيس	710
السلسل	كامل	حسان	717
بيذ بل	طويل	امرؤ القيس	724
القواعل	طويل	امرؤ القيس	788
غافل	طويل	الأحوص	803
من المال	طويل	امرؤ القيس	813
أمثالي	طويل	امرؤ القيس	813
مقتلي	طويل	امرؤ القيس	831
تؤهل	طويل	ذو الرمة	864
الجبال	خفيف	الأعشى ميمون	876
وعويل	طويل	عبد الله بن جندب	887
العقال	خفيف	أمية بن أبي الصلت	905

القافية	البحر	القائل	الصفحة
المحتال	خفيف	أمية بن أبي الصلت	905
احتيال	خفيف	أمية بن أبي الصلت	905
أو مثلي	طويل	الفرزدق	933
جمله	خفيف	جميل بثينة	939
شمأل	طويل	امرؤ القيس	991
مرجلي	طويل	امرؤ القيس	1019
مالي	وافر	زيد الخيل	1024
معول	طويل	امرؤ القيس	1039
بالي	وافر	ابن ميادة الرماح	1048
العويل	وافر	حسان بن ثابت	1048
لغليلي	طويل	كثير عزة	1055
ليبتلي	طويل	امرؤ القيس	1064
الوبيل	وافر	أَرْطَأة بن سُهَيَّة	1074
وآجال	طويل	الشماخ معقل	1087
		المجزومة	
جلل	المتقارب	امرؤ القيس	383
مأكول	مشطور السريع	رؤبة- حميد الأرقط	631
وجه وقبل	رمل	عبد الله بن الزبعرى	702
ذو خصل	رمل	؟	847
بجل	رمل	لبيد	1028
		الميم المفتوحة	
تهدما	طويل	عبدة بن الطيب	254
وامسلمه	منسرح	بُجَيْرُ بن غنمة	296
يعدما	متقارب	النمر بن تولب	322
الهاما	رجز	أحد بني أسد	331
تستقيما	وافر	زياد الأعجم	339
دهما	بسيط	حازم القرطاجني	389
وقاسما	رجز	هُذْبة	518

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مسجوم	بسيط	ذو الرمة	531
يعلمه	رجز	الحطيئة	593
يعجمه	رجز	الحطيئة	593
الحليم	وافر	زياد الأعجم	624
لئيم	وافر	زيادة الأعجم	624
تضطرم	بسيط	؟	642
منعم	طويل	؟	657
هشام	وافر	الحارث بن امية	671
لدميم	كامل	أبو الأسود الدؤلي	722
كريم	طويل	؟	757
الجراضم	طويل	الوليد بن عقبة	820
دوام	طويل	المعري	827
ملموم	بسيط	تميم بن مقبل	844
يدوم	طويل	المرار الفقعسي	929
يبتسم	بسيط	الفرزدق	960
السلام	وافر	الأحوص	1020
عظيم	كامل	أبو الأسود الدؤلي	1063
حكيم	كامل	أبو الأسود الدؤلي	1063
التعليم	كامل	أبو الأسود الدؤلي	1063
الوم	متقارب	أحَيْحَةُ بن الجُلَاح	1073
الخيامو	وافر	جرير	1076
يهيم	كامل	ابن الرومي	1082
أليم	كامل	ابن الرومي	1082
		المكسورة	
حازم	طويل	الفرزدق	251
من الهرم	بسيط	ساعدة بن جُؤَيَّة	296
وميسم	رجز	حكيم بن معية، أو الحماني أبو الأسود	535

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بسام	كامل	حسان بن ثابت	425
السلم	بسيط	ابن الرومي	450
علم	بسيط	ابن الرومي	450
سهمي	كامل	الحارث بن وَعْلَة	455
عظمي	كامل	الحرث بن وَعْلَة	455
فدم	سريع	الجميح الأسدي	463
الشتم	سريع	- -	463
العمائم	طويل	؟	484
وأمامي	كامل	قَطَرِيُّ بن الُجَاءَة	531
والهام	بسيط	أبو دؤاد	524
للرحم	طويل	؟	552
بتوأم	كامل	عنترة	596
معلم	كامل	عنترة	596
المنهم	مشطور السريع	العجاج	632
الجم	مشطور السريع	العجاج	632
كالدرهم	كامل	عنترة	689
بمعلم	كامل	عنترة	690
مطعم	كامل	أبو وجزة يزيد	808
العوام	كامل	جرير	837
الأفهام	كامل	الدماميني	838
النظام	كامل	الدماميني	838
العوام	كامل	الدماميني	838
كرام	وافر	الفرزدق	883
من الفم	طويل	أبو حية النميري	964 - 937
بدم	سريع	المهلهل	941
حسام	وافر	؟	956
الظلام	وافر	؟	956
تعلم	طويل	زهير	990 - 965

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تحرم	كامل	عنترة	987
الأسهم	كامل	أبو حفص عمر الفاسي	988
المحرم	كامل	أبو حفص عمر الفاسي	988
المحرم	كامل	أبو حفص عمر الفاسي	988
تشم	بسيط	ابن جؤية	990
شيمي	بسيط	؟	1011
الكلام	وافر	؟	1026
مقسم	طويل	زهير	1038
الأكم	بسيط	زيد الخيل الطائي	1039
أقدم	كامل	عنترة	1079
		المساكنة	
السلم	طويل	ابن صريم اليشكري	265
وآكام	مشطور السريع	رؤبة	498
تخترم	متقارب	الأعشى ميمون	538
نعم	طويل	؟	1029
		النون المضمومة	
كائن	طويل	؟	376
		المفتوحة	
شيبانا	بسيط	قريط العنبري	518 - 239
لانا	بسيط	قريط العنبري	239
آخرينا	وافر	فروة بن مسيك	247
أن تشتمونا	وافر	عمرو بن كلثوم	269
أفنانا	بسيط	ابن المعتز	382
إلينا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	383
ركبانا	بسيط	قريط العنبري	414
دينا	خفيف	؟	476
تحينا	وافر	؟	641
حصينا	طويل	؟	784

القافية	البحر	القائل	الصفحة
هانا	بسيط	قريط العنبري	816
شيبانا	بسيط	لقيط بن زرارة	847
دفينا	كامل	أبو طالب	877
دينا	كامل	أبو طالب	877
تحنانا	بسيط	جرير	914
أنا	سريع	ابن معد يكرب	934
بيننا	سريع	ابن معد يكرب	935
المحبينا	بسيط	؟	943
إيانا	كامل	حسان	984
وجفانا	كامل	؟	1033
والعيونا	وافر	الراعي النميري	1051
ومينا	وافر	عدي بن زيد	1053
من كانا	بسيط	جرير	1088
		المكسورة	
ببنان	طويل	عمربن أبي ربيعة	225
بثمان	طويل	عمر بن أبي ربيعة	225
مني	مشطور السريع	علي بن أبي طالب= أبو جهل	291
سني	مشطور السريع	- -	291
يمان	طويل	زيد الخيل، أو خلف الأحمر	304
عدنان	خفيف	؟	314
سيان	بسيط	عبد الرحمن بن حسان	317
فان	بسيط	عبد الرحمن بن حسان	317
سميني	وافر	المثقب العبدي	326
تتقيني	وافر	المثقب العبدي	326
إني	وافر	النابغة الذبياني	348
مني	وافر	النابغة الذبياني	348
الفرقدان	وافر	عمـرو بن معد يكرب، أو حضرمي الأسدي	356

القافية	البحر	القائل	الصفحة
شيبان	بسيط	ابن الرومي	449
قحطان	بسيط	ابن الرومي	449
كما دانوا	هزج	الفند الزماني	511
السفن	بسيط	المتنبي	697
المساكن	طويل	سابق البربري	723
أجفان	بسيط	ابن التعاويذي	856
إذعان	هزج	الفند الزماني	893
ضننوا	بسيط	قنعب بن أم صاحب	938
الضيافن	طويل	؟	1014
		الساكنة	
يؤثفين	رجز	خطم المجاشعي	635 - 634
يحلين	--	--	635
ودين	--	--	635
نؤيين	--	--	635
اثنين	رجز	؟	871
وإن	رجز	رؤبة	918
		الهاء المفتوحة	
فاها	وافر	المجنون	416
منتهاها	وافر	القحيف العقيلي	428
ألقاها	كامل	أبو مروان النحوي	466
واها	رجز	أبو النجم العجلي	1077
فاها	رجز	أبو النجم العجلي	1078
أباها	رجز	أبو النجم العجلي	1078
		المكسورة	
يديه	متقارب	الوارق محمود	928
		الواو المكسورة	
مرتوي	طويل	يزيد بن الحكم	888
		الياء المفتوحة	

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ماليا	طويل	الفرزدق	262
غاديا	طويل	ذو الرمة	281
ثاويا	طويل	ذو الرمة	281
ماليا	طويل	ذو الرمة	281
قاضيا	طويل	ذو الرمة	281
حما متيه	منهوك الرجز	زرقاء اليمامة	333
ميه	منهوك الرجز	زرقاء اليمامة	333
جائيا	طويل	زهير	887 - 404
سرباليه	سريع	عمر بن ملقط	993 - 422
غاديا	طويل	زهير	447
معاوية	مجزوء الكامل	هند بنت عتبة	502
وانيا	طويل	الأعشى	529
هاديا	طويل	حسان	568
كما هيا	طويل	؟	584
مفنيا	طويل	؟	762
باديا	طويل	؟	770
واقيا	طويل	؟	783
متراخيا	طويل	النابغة	784
مكانيا	طويلا	مالك بن الريب	801
يمانيا	طويل	عبد يغوث	862
ولا ليا	طويل	عبد يغوث	863
شماليا	طويل	عبد يغوث	863
وعاديا	طويل	عبد يغوث	863
حيا	وافر	اسماعيل بن القاسم	937
وأحريا	طويل	؟	1010
		المضمومة	
قنسري	مشطور السريع	العجاج	232
دواري	مشطور السريع	العجاج	232

أنصاف الأبيات وأجزاؤها

الشطر	البحر	القائل	الصفحة
كأن لم تر قبلي أسيرا يمانيا	طويل	عبد يغوث	815
لا أعرفن ربربا حورا مدمعها	بسيط	النابغة الذبياني	796
لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم	طويل	زهير	483
لعل الله فضلكم علينا	وافر	؟	499
لولا الإصاخة للوشاة لكان لي	كامل	؟	860
مالم يكن واب له لينالا	كامل	جرير	1054
مثل بعير السوء إذ أحبا	رجز	محمد الفَقْعَسِيّ	527
من لُدشولا	رجز	؟	543
هذا سراقة للقرآن يدرسه	بسيط	؟	645
هم صلبوا العبيد في جذع نخلة	طويل	سُوَيْدُ بن أبي كاهل	595
وألفى قولها كذبا و مينا	وافر	عدي بن زيد	367-328
وزججن الحواجبا والعيونا	وافر	الراعي	284
وضنت علينا والضنين من البخل	طويل	الَبعيث المُجَاشعي	938
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن	رجز	رؤبة	498
وقد أسلماه: معبد وحميم	طويل	ابن قيس الرقيات	1075
...ولات ساعة مندم	كامل	؟	810
ولا سيما يوم بدارة جلجل	طويل	امرؤ القيس	932-881
ولقد مررت على اللئيم يسبني	كامل	رجل من سلول	410
ولكنني من حبها لعميد	طويل	؟	897-765
ولم تذق من البقول الفستقا	رجز	أبو نُخيلة يَعْمَر	962
وليس الموافيني ليرفد خائبا	طويل	؟	1027
ومازلت أبغي المال مذ أنا يافع	طويل	الأعشى ميمون	1007
وما العاشق المظلوم فينا بسارق	طويل	البجلي	606
ومن عضة ما ينبتن شكيرها	طويل	؟	755 - 1012
ومنهل وردته على منهل	رجز	العجاج	528

الشطر	البحر	القائل	الصفحة
ولحن عن فضلك ما استغنينا	رجز	عبد الله بن رواحة أو عامر بن الأكوع	713-843-951
ونفيت عنه مقام الذئب	وافر	الشامخ	486
يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم	بسيط	؟	574
يا للكهول وللشبان للعجب	بسيط	؟	708
...يجرح في عراقيبها نصلي	طويل	ذو الرمة	726
يحسبه الجاهل ما لم يعلما	رجز	؟	1012

القبائل والبلدان والمدن والفرق

مصادر ومراجع التحقيق

- الإبهاج في شرح المنهاج أصول الفقه لتقي الدين السبكي وولده: تاج الدين. تحقيق شعبان محمد إسماعيل، نشر كليات الأزهر ط. 1/ 1981.
- الأحاجي النحوية للزمخشري. تحقيق مصطفى الحدري. منشورات مكتبة الغزالي.
- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب. تحقيق محمد عبد الله عنان. ط2/ 1973. القاهرة.
- أدب الكاتب لابن قتيبة: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر: 1958. ط4/ 1963.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماش. مطبعة المدني، ط1/ 1989، القاهرة.
- أساس البلاغة للزمخشري، مطبعة الكتبي. القاهرة: 1958.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة للجرجاني محمد بن علي. تحقيق عبد القادر حسن. دار النهضة- القاهرة.
- الأشباه والنظائر (في النحو) للسيوطي. دار الكتب العلمية. ط1/ 1984. بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة. مطبعة السعادة. وطبع مصر 1939.
- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق محمد شاكر، وعبد السلام هارون ط3/ 1970. دار المعارف- مصر.
- الأصنام لابن الكلبي. تحقيق أحمد زكي. دار الكتب المصرية ط2/ 1924- القاهرة.
- الأصول (في النحو) لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ط1/ 1985.
- الأضداد لابن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة الكويت: 1960.
- الأعلام للزركلي. دار العلم للملايين ط6/ 1984. بيروت.
- الأغاني. تحقيق عبد الستار فرح. دار الثقافة، بيروت ط: 1971، 1978.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي. دار الجيل، بيروت: 1978.
- الإقناع في العروض وتخريج القوافي للصاحب ابن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف، بغداد: ط1/ 1960.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب. بيروت. ط1/ 1985.

- أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة المدني: 1382هـ.
- أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود محمد الطناجي. مكتبة الخانجي، القاهرة: 1992. وطبعة دار المعرفة. بيروت.
- أمالي القالي. الهيئة العامة المصرية للكتاب: 1975.
- أمالي المرتضى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. ط مصر 1954، ط: بيروت 1968.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي- القاهرة. ومؤسسة الكتاب بيروت. ط1/ 1986.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.
- أوضح المسالك لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 3ج ط6/ . دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق: موسى العليلي. مطبعة العاني: 1982- بغداد.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لاسماعيل باشا. مكتبة المثنى بغداد. وطبعة استانبول: 1941، 45، 47.
- إيضاح الوقف والابتداء لابي بكر الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. مجمع اللغة العربية، دمشق: 1971.
- البحر المحيط لأبي حيان. دار الفكر. ط2/ 1983. بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (ج2) ط مصر. 1348هـ.
- بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت.
- البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون ط1/ لجنة التاليف والترجمة والنشر: 1950.
- تاج العروس للمرتضى الزبيدي. وزارة الإرشاد- الكويت. 1969، تحقيق: مصطفى حجازي. وطبعة دار الهدية بيروت. 1985.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. ترجمة: عبد الحليم النجار. ط4/ دار المعارف- مصر.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. المكتبة العلمية. شرح ونشر أحمد صقر ط3/ 1981. المدينة المنورة.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (إملاء ما من به الرحمن). دار الكتب العلمية، بيروت.ط1/ 1979.
- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان للطيبي. تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي. عالم الكتب، بيروت.
- تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري. بهامش كتاب سيبويه. منشورات الأعلمي، بيروت.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: 1986.
- التصريح على التوضيح لخالد الازهري، دار الفكر، بيروت.
- تلخيص المفتاح للقزويني، ضمن شروح التلخيص الأربعة. مطبعة السعادة، القاهرة.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري. تحقيق: مصطفى حجازي. الهيئة العامة المصرية للكتاب. ط1/ 1980.
- تهذيب إصلاح المنطق لأبي زكرياء التبريزي. مطبعة السعادة، مصر.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والنشر: 1964.
- توشيح الديباج وحلية الابتهاج للقرافي. تحقيق: أحمد الشتيوي.دار الغرب الاسلامي ط1/ 1983.
- جامع الأحكام للقرطبي. دار إحياء التراث، بيروت.
- جامع البيان تفسير القرآن الكريم للطبري. دار المعرفة، بيروت.
- جذوة الاقتباس لابن القاضي، دار المنصور للطباعة. الرباط: -1973.
- الجزولية المقدمة النحوية للجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد ط1/ 1988- القاهرة.
- الجمهرة لابن دريد.نشر كرنكو آباد: 1344هـ. وطبعة دار صادر، بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نادم فاضل.دار الآفاق بيروت ط3/ 1983.
- حاشية الأمير علي مغني اللبيب. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.
- حاشية التفتازاني على الكشاف. مخطوط بالقرويين، رقم: 917، 36.
- حاشية الشيخ ياسين على الفية ابن مالك، وبهامشها شرح الكافية لابن مالك. المطبعة المولوية– فاس العليا: 1312هـ.
- حاشية الصبان على الاشموني ومعها الشرح. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي– القاهرة.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي.تحقيق: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وشلبي. الهيئة العامة للكتاب. مصر: 1983.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق عبد العال سالم مكرم. ط2/ 1977. دار الشروق. بيروت.
- حروف المعاني للزجاجي. تحقيق: علي توفيق الحمد: ط2/ . دار الأمل، بيروت.

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق: مصطفى إمام. مكتبة المثنى-القاهرة: 1979.
- حلية الاولياء وطبقات الاصفياء لأبي نعيم. ط مصر 1351هـ. وط2/ بيروت: 1968.
- حماسة البحتري. تحقيق: كمال مصطفى. ط4. القاهرة: 1929.
- حماسة ابن الشجري. تحقيق: عبد المنعم الملوحي، وأسماء الحمصي. وزارة الثقافة، دمشق: 1970.
- خزانة الأدب للبغدادي وبهامشها: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني. دار الثقافة. بيروت. وبتحقيق هارون. مكتبة: الخانجي- القاهرة.
- الخصائص لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. ط2/ لبنان.
- درة الغواص للحريري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار النهضة للطباعة والنشر:- القاهرة.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر. طبعة حيدر آباد: 1950.
- الدرر اللوامع للشنقيطي شرح شواهد همع الهوامع مطبعة كردستان ط1/ 1328هـ.
- ودار المعرفة 1973- وط2/ بيروت.
- دول الإسلام للذهبي (2ج) طبعة حيدر آباد. 1337هـ.
- ديوان الأخطل. تحقيق فخر الدين. قباوة.حلب 1970. ودار إحياء التراث- بيروت، بدون تاريخ، ودار بيروت للطباعة: 1978.
- ديوان الأعشى ميمون. تحقيق: رودلف جاير- فيينا- 1927. وبتحقيق: محمد محمد حسين، بيروت: 1974.
- ديوان امرئ القيس، شرح السندوبي- المكتبة التجارية- مصر- 1953.
- ديوان أمية بن أبي الصلت. طبعة بيروت: 1353هـ. وبتحقيق عبد الحفيظ السطلي. دمشق: 1974.
- ديوان أوس بن حجر. تحقيق الدكتور نجم. دار صادر، بيروت: 1960.
- ديوان بشار. تحقيق ابن عاشور. تونس: 1976. وبتحقيق بدر الدين العلوي. دار الثقافة. بيروت.
- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن. وزارة الثقافة السورية. 1962.
- ديوان جرير، بشرح إسماعيل الصاوي. المكتبة التجارية- مصر. ودار بيروت للطباعة والنشر 1978.
- ديوان جميل بثينة. المكتبة الثقافية بيروت، بدون تاريخ.
- ديوان حاتم الطائي. ضمن مجموع خمسة دواوين. الوهبية 1293هـ. وبتحقيق كرم بستاني. دار صادر بيروت: 1953.
- ديوان حاتم الغرناطي. تحقيق: عثمان الكعاك. دار الثقافة بيروت: 1964. وبتحقيق كرم بستاني دار صادر بيروت 1953.

- ديوان حسان. تحقيق: وليد عرفات. دار صادر بيروت: 1974. وبتحقيق سيد حسنين وحسن الصيرفي. الهيئة العامة 1974.
- ديوان حميد بن ثور. تحقيق الميمني. دار الكتب المصرية: 1951.
- ديوان الخنساء أنيس الجلساء. مطبعة اليسوعيين، بيروت: 1888. وطبعة دار التراث بيروت: 1968.
- ديوان ابن الدمينة. تحقيق راتب النفاخ. دار العروبة- مصر: 1959.
- ديوان ذي الرمة. ط كمبردج 1919. كارليل هنري. وديوانه بتحقيق: عبد القدوس أبي صالح. دمشق: 1393 هـ.
- ديوان ابن الرومي. تحقيق حسين نصار. الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1981.
- ديوان العباس بن الأحنف. تحقيق: عاتكة الخزرجي. تصوير مطبعة فضالة المحمدية: 1977.
- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق حسين نصار. البابي الحلبي. مصر. 1957.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور لجم. دار صادر، بيروت: 1958.
- ديوان أبي العتاهية. دار صادر، بيروت بدون تاريخ.
- ديوان العجاج. رواية الأصمعي. تحقيق عبد الحفيظ السطلي (رسالة دكتوراه) دمشق: 1971. وبتحقيق عزة حسن، بيروت، 1971.
- ديوان العرجي، تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي. الشركة الإسلامية للطباعة. بغداد: 1956.
- ديوان عمر بن ابي ربيعة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر 1371هـ. وبتحقيق إبراهيم الأعرابي بيروت 1952.
- ديوان عمر بن أحمد الباهلي. تحقيق: حسين عطوان. دمشق: 1970.
- ديوان عمرو بن معد يكرب. تحقيق مطاع الطرابيشي. مجمع اللغة العربية- دمشق: 1974.
- ديوان الفرزدق، شرح إسماعيل الصاوي. المكتبة التجارية- مصر: 1936. وبضبط ايليا الحاوي. ط1/ 1983. بيروت.
- ديوان القتال الكلابي. تحقيق إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت: 1961.
- ديوان كثير عزة. الجزائر: 1930. وديوانه بتحقيق إحسان عباس. دار الثقافة بيروت: 1391هـ.
- ديوان كعب بن مالك. تحقيق سامي مكي العاني. بغداد: 1386هـ.
- ديوان الكميت (الهاشميات) تحقيق: داود سلوم. مطبعة النعمان. بغداد: 1969.
- ديوان لبيد. دار صادر، بيروت 1966. وديوانه بتحقيق إحسان عباس. الكويت: 1962.
- ديوان المتنبي بشرح البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان مجنون ليلى، تحقيق: عبد الستار احمد فرج. القاهرة بدون تاريخ.

- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري. القدسي: 1352هـ.
- ديوان النابغة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح. دمشق 1384هـ.
- ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد ابو الفضل. دار المعارف. مصر. وبتصحيح عبد الرحمن سلوم، بيروت 1929.
- ديوان ابن نباتة المصري. توزيع دار صعب. إحياء التراث العربي، بيروت.
- ديوان أبي نواس. تحقيق الغزالي. مصر: 1953. وطبعة بيروت بدون تاريخ.
- ذيل الامالي لأبي علي القالي– مصر 1344هـ 1344هـ.
- الرسالة للإمام الشافعي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. دار الفكر: 1309هـ.
- رسالة الملائكة للمعري. تحقيق لجنة من العلماء. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لبهاء الدين بن السبكي. مخطوط بخزانة القرويين رقم 612.
- رفع الحجب المنشورة عن محاسن المقصورة شرح مقصورة حازم القرطاجني للشريف الغرناطي م السعادة، مصر 1344هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق: أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق.
- الروض الأنف للسهيلي ومعه سيرة ابن هشام. تقديم طه عبد الرؤوف سعد. دار الفكر.
- زهر الآداب للحصري. شرح زكي مبارك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. طبعة دار الجيل: 1972. وطبعة مصر 1953.
- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون. تحقيق محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية، بيروت 1986.
- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق حسن هنداوي ط1/ 1985.دار القلم دمشق.
- سيرة ابن إسحاق ج1/ تحقيق محمد حميد الله– تقديم محمد الفاسي. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- سيرة ابن هشام. تحقيق سعيد محمد اللحام. دار الفكر، بيروت: 1994. وطبعة المكتبة التجارية بمصر 1937.
- سمط اللآلئ لأبي عبيد البكري. تحقيق عبد العزيز الميمني. الهند: 1936.
- سنن أبي داود كتاب السنة ضبط وتعليق محمد محيي عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي.
- شجرة النور الزكية لمخلوف محمد. دار الكتاب العربي، بيروت، والمطبعة السلفية بالقاهرة: 1949.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب لابن العماد. دار المسيرة، بيروت: ط2/ 1979. والمكتب التجاري، بيروت.

- شرح أبيات أدب الكاتب لابن السيد. دار الجيل، بيروت ضمن كتاب الاقتضاب.
- شرح أبيات. سيبويه لأبي جعفر أحمد النحاس. تحقيق أحمد خطاب. المكتبة العربية. حلب 1974.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. دمشق ط1/ 1974.
- شرح أشعار الهذليين للسكري. تحقيق عبد الستار فرج. م المدني: 1384هـ.
- شرح ألفية ابن مالك لولده بدر الدين. انتشارات أمير خسرو- طهران- إيران.
- شرح ألفية ابن مالك للأشموني بحاشية الصبان. دار إحياء الكتب العربية. عيسى الحلبي وشركاؤه. القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. م السعادة- مصر- ط 10/ 1958.
- شرح بانت سعاد لابن هشام: تحقيق: محمود حسن أبو ناجي. مؤسسة علوم القرآن. دمشق ط2/ 1982.
- شرح تحفة الخليل لعبد الحميد الرضي. كلية الاداب جامعة بغداد. ط2.
- شرح التسهيل لابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق محمد كامل بركات. دار الفكر دمشق: 1980- 1982.
- شرح التسهيل لابن مالك ج 1/ تحقيق عبد الرحمن السيد ط1/ توزيع مكتبة الأنجلو المصرية.
- شرح التصريف الملوكي لابن يعيش. تحقيق فخر الدين قباوة.ط1/ المكتبة العربية- حلب- 1973.
- شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني ضمن الشروح الأربعة. مطبعة السعادة- القاهرة.
- شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني. دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الجزولية للشلوبين. تحقيق: تركي العتيبي. مؤسسة الرسالة ط2/ 1994. بيروت.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الشرح الكبير تحقيق: صاحب أبو جناح.دون ذكر مكان الطبع. وبدون تاريخ.
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام تحقيق علي محسن عيسى. عالم الكتب ط1/ 1985.
- شرح ديوان امرئ القيس. المكتبة التجارة- مصر.
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي- القاهرة.وطبعة لبنان بدون تاريخ.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت ط1/ 1991.

- شرح ديوان عنترة لعبد المنعم عبد الرؤوف شلبي. المكتبة التجارية. القاهرة، بدون تاريخ.
- ديوان المتنبي للبرقوقي. دار إحياء الكتاب العربي. بيروت.
- شرح ديوان المتنبي للواحدي طبعة برلين 1961. دار صادر بيروت (تأليف فريدخ).
- شرح الشاطبية لأبي القاسم علي القاصح "سراج القارئ المبتدئ" دار الفكر، بيروت.
- شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي. مطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية- القاهرة.
- شرح شذور الذهب لابن هشام ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي عبد الحميد. نسخة مصورة.
- شرح شعر زهير. صنعة ثعلب. تحقيق فخر الدين قباوة ط1/ 1982. دار الآفاق الجديد. وصنعة الأعلم. تح قباوة ط3/ 1980.
- شرح شواهد الألفية للعيني (هامش الخزانة. وهامش شرح الاشموني).
- شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي. آخر الجزء الرابع من الكشاف للزمخشري.
- شرح شواهد المغني للسيوطي. تصحيح وتعليق محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي. منشورات دار الحياة، بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك.تحقيق عبد المنعم احمد هريدي.دار الفكر العربي بدون تاريخ.
- شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة. تحقيق: محمد عبد المجيد ط 1/ 1987- القاهرة.
- شرح الكافية للرضي ط استانبول 1275هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالم. المطبعة المولوية بفاس العليا: 1321 هـ.
- شرح الكتاب للصفار ج 1/ مخطوط بالمكتبة العامة رقم: 317.
- شرح لمع ابن جني في النحو للعكبري. تحقيق فائز ط1/ 1984. الكويت.
- شرح المعلقات لابن الانباري. تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف: 1963.
- شرح المعلقات للزوزني. منشورات دار القاموس الحديث. بيروت.
- شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب، بيروت.
- شعر الاحوص. تحقيق عادل سليمان، الهيئة العامة للتأليف والنشر. القاهرة 1970. وتحقيق السامرائي النجف 1388 هـ.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. طبعة مصر 1364هـ بشرح احمد محمد شاكر. وطبعة ليدن 1902.
- شعر الكميث الاسدي. جمع داود سلوم، بغداد 1969.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: بحاشية الشمني مزيل الخفا عن الفاظ الشفا دار الفكر: 1988.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب ط 3/ 1983.
- الصاحبي لابن فارس. تحقيق احمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. القاهرة.
- الصحاح للجوهري تحقيق: احمد عبد الغفور عطار ط 2/ 1979.دار العلم للملايين، بيروت.
- صحيح البخاري طبعة عيسى البابي الحلبي. دار احياء الكتب العربية.
- صحيح مسلم. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 1954. وطبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق السيد ابراهيم محمد. دار الاندلس بيروت 1980.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ط 4/ 1978. مصر. وبتحقيق محمد الطناجي والحلو عيسى البابي 1970.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام. شرح وقراءة محمود محمد شاكر. مطبعة المدني- القاهرة.
- طبقات القراء الكبرى لابن سعد.دار صادر بيروت: 1957.
- طبقات المفسرين للسيوطي تحقيق بروكلمان- طهران- 1960.
- الطراز في علوم البلاغة للعلوي. دار الكتب العلمية. بيروت 1982.
- عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (ضمن الشروح الاربعة). مطبعة السعادة- القاهرة.
- العقد الفريد. تحقيق: احمد امين..والابياري، والزين. القاهرة 1952. وتحقيق: سعيد العريان. دار الفكر، بيروت.
- العمدة لابن رشيق. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.دار الجيل. ط 4/ 1972. بيروت.
- العيون الفاخرة الغامزة على خفايا الرامزة لبدر الدين الدماميني. المطبعة العثمانية: 1303 هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. نشر: برجستراسر ط 2/ 1980. دار الكتب العلمية بيروت.
- غرر الخصائص الواضحة وغرر النقائض الفاضحة لابي اسحاق الوطواط. دار صادر، بيروت.
- لامية العجم للصفدي.دار الكتب العلمية ط 1/ 1975 بيروت.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري. وضع حواشيه: ابراهيم شمس الدين ط 1/ 1996 دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري صحيح البخاري لابن حجر.دار الفكر للطباعة والنشر: 1993 بيروت.

- فتح البرية على قصيدة الخزرجية لزكرياء الانصاري. هامش العيون. المطبعة العثمانية: 1303هـ.
- الفروق للقرافي .عالم الكتب، بيروت بدون تاريخ.
- الفصول في النحو لابن معط. تتحقيق: محمود محمد الطناجي. طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. القاهرة.
- فهرس ابن عطية. تحقيق: محمد ابو الاجفان ومحمد الزاهي. دار الغرب الاسلامي:1983. بيروت.
- فوات الوفيات لابن شاكر، مجلدان..1299هـ.
- فوح الشذا بمسألة كذا.لابن هشام. تحقيق: احمد مطلوب. بغداد: 1963.
- القاموس المحيط للفيروزابادي.دار الجيل، بيروت.
- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد ط 11/ 1963.م السعادة، مصر.
- الكامل للمبرد. تحقيق: زكي مبارك، عيسى البابي الحلبي: 1937، 1936. ومكتبة المعارف بيروت.ودار النهضة: مصر.
- كتاب الاصنام للكلبي.دار الكتب المصرية– القاهرة ط 2/ 1924.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق: شوقي ضيف. ط 2/ دار المعارف.
- الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب. بيروت. ونسخة بولاق:- 1318 -1316 هـ. وطبعة مؤسسة الاعلمي وبهامشه: تحصيل عين الذهب للاعلم الشنتمري ط 2/ 1976.
- كشف الاسرار في اصول الفقه: للامام البزدوي. دار التاب العربي: 1974 بيروت.
- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس. للعجلوني. ط 2/ 1351 هـ.دار التراث العربي. بيروت.
- كشف الظنون لحاجي خليفة مجلدان. طبعة استانبول: 1941.
- كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق لعبد الرؤوف المناوي المصري. مكتبة الاتحاد الأخوي- مصر.
- لسان العرب لابن منظور. دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية لابن جني. تحقيق: حامد المؤمن. مكتبة النهضة العربية ط 2/ 1985. بيروت.
- المؤتلف والمختلف للامدي. تحقيق: عبد الستار. ط عيسى البابي الحلبي: 1961. بيروت. وبتعليق: ف كرنكو. 1354 مصر.
- مبارق الازهار في شرح مشارق الانوار للصغاني. دار القلم ط 1/ 1986. بيروت.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني. تحقيق: حسن هنداوي ط 1/ 1978. دار المنارة بيروت.

- مجمع الامثال للميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية: 1955.
- مجموعة الشافية، شرح الجاربردي.ط 3/ 1984. عالم الكتب بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ لقراءات لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، والنجار،وشلبي. لجنة احياء التراث الاسلامي. القاهرة: 1983.
- المحرر الوجيز لابن عطية. تحقيق المجلس العلمي بفاس. طبع وزارة الأوقاف.
- المحكم الوجيز لابن سيده. تحقيق: السقا، ونصار. ط 1/ 1958.
- مختار الصحاح لابي بكر الرازي.دار القلم، بيروت.
- مختصر الشيخ خليل.مكتبة المالكية ط: 1981.
- مختصر شواذ القران لابن خالويه من كتاب البديع. مكتبة المتنبي- القاهرة.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي.دار احياء الكتب ط عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، بدون تاريخ.
- مرآة الجنان لليافعي. حيد آباد: 1339 هـ.
- مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي. تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم. مطبعة النهضة- مصر- 1955.
- المسائل السفرية لابن هشام. مجلة المورد العراقية ج 3/ 1980.
- المستوفي في النحو لكمال الدين الفرخان. تحقيق: محمد بدوي المختون. دار الثقافة العربية. القاهرة: 1978.
- مسند الإمام احمد. شرح احمد محمد شاكر. دار المعارف- مصر.
- مشارق الأنوار للقاضي عياض. تحقيق: احمد يكن البلعمشي. نشر وزارة الاوقاف المغربية. 1983.
- المصون في سر الهوى المكنون للحصري القيرواني. تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان. دار الغرب للبستاني مصر: 1989.
- المطول للتفتازاني. ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني. مطبعة احمد كامل: 1330 هـ.
- معاني القران للاخفش ابي الحسن. تحقيق: عبد الامير محمد امين الورد. عالم الكتب ط1/ 1985. بيروت.
- معاني القران واعرابه للزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب ط1/ 1988 بيروت.
- معاني القران للفراء. تحقيق: احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- معاهد التلخيص للعباسي. تحقيق محمد الدين عبد الحميد. عالم الكتب 1947. بيروت.
- معجم الادباء لياقوت الحموي. دار المأمون: 1930.

- معجم الفاظ القران الكريم. مجمع اللغة العربية- دار الشروق.
- معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي للمستشرق: زامباور.
- المعجم الكبير للطبراني. الجمهورية العراقية. وزارة الاوقاف. تحقيق: حمدي عبد المجيد. بغداد: 1397 هـ.
- معجم ما استعجم للبكري. تحقيق مصطفى السقا. ط3/ 1983هـ عالم الكتب بيروت.
- المغني لابن قدامة. مطبعة مكتبة الرياض.
- المغني لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي بيروت. وبتحقيق: مازن المبارك وصاحبه. ط5/ دار الفكر. بيروت.
- مفتاح السعادة لاحمد بن مصطفى طاش كبرى زادة، ط1/ 1985. دار الكتب العلمية، بيروت.
- مفتاح العلوم للسكاكي. مطبعة التقدم العلمية. مصر. ومعه حاشية اتمام الدراية للسيوطي.
- المفصل للزمخشري، وبهامشه شرح الشواهد الشعرية احمد النعساني الحلبي ط2/ دار الجيل. بيروت.
- مقالات الاسلاميين لابي الحسن الاشعري. تصحيح هملوت ريتر ط3/ 1980. فيسبادن-المانيا.
- المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر: 1982.
- المقتضب للمبرد: تحقيق: عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت.
- المقرب لابن عصفور. تحقيق: احمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني. بغداد ط1/ 1971.
- منثور الفوائد لابي البركات الانباري. تحقيق: تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1/ 1983. كلية الاداب جامع بغداد.
- المنصف في التصريف لابن جني. تحقيق: ابراهيم مصطفى، وعبد الله امين. ط1/ 1954. البابي الحلبي- مصر.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني. المطبعة البهية-مصر- وبهامش الجزء الاول شرح الدماميني على المغني.
- الموشح للمرزباني. تحقيق محب الدين الخطيب. مصر. 1343هـ. وبتحقيق البجاوي:1965- مصر.
- ميزان الاعتدال للذهبي. مصر: 1325هـ.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي. تحقيق: مصطفى الصادق العربي. مطابع الثورة. بنغازي-ليبيا.
- نتائج الفكر للسهيلي. تحقيق: محمد ابراهيم البنا ط2/ الرياض.

- النجوم الزاهرة لابن تغري بردى.دار الكتب المصرية-القاهرة.
- نزهة الالباء في طبقات الادباء لابن الانباري. بولاق: 1294هـ.
- نقائض جرير والاخطل. تحقيق: انطوان صالحاني، بروت 1922.
- النوادر في اللغة لابي زيد النصاري.دار الكتاب العربي ط2/ 1968. بيروت.
- هدية العارفين لاسماعيل البغدادي. منشورات مكتبة المتنبي بغداد. وطبعة استانبول- 1951، 1955.
- همع الهوامع للسيوطي.دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي. مطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القران الكريم – القاهرة.
- الوافي بالوفيات للصفدي (4ج) استانبول: 1931.
- وفيات الاعيان لابن خلكان ط: 1310هـ. مصر. وبتحقيق احسان عباس. دار الثقافة بيروت 1968.
- يتيمة الدهر للثعالبي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة 1377هـ. وطبعة دمشق: 1303هـ.

مصادر ومراجع الدراسة

- أثر ابن هشام في النحو العربي ليوسف عبد الرحمن الضبع. دار الحديث – ط1. القاهرة: 1988.
- الاحتجاج بالشعر (الواقع واللغة) لمحمد حسن حسن جبل. دار الفكر العربي. القاهرة.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لابي حيان تح: مصطفى احمد النماش ط1 المدني القاهرة: 1987.
- أرجوزة ابي عبد الله محمد بن عبد الله اليدون على مغني اللبيب لابن هشام. مخطوط م.ع رقم: 2867 د.الرباط.
- ارشاد الفحول للامام الشوكاني.دار الفكر، بيروت. ط1993:1.
- الاشباه والنظائر للسيوطي.دار الكتب، بيروت. ط1998:1.
- الاصول في النحو، فقه اللغة، البلاغة لتمام حسان.دار الثقافة – البيضاء: ط 1981:1.
- اصول النحو لسعيد الافغاني.دار الفكر ط: 1964.3.
- الاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام تح: رشيد عبد الرحمان العبيدي. دار الفكر، بيروت: 1970.
- الاعلام للزركلي ط بيروت: 1969. وطبعة دار العلم للملايين بيروت. ط: 6- 1984.
- الاقتراح في علم اصول النحو للسيوطي تح: احمد سليم الحمصي ومحمد احمد قاسم ط:1988:1.
- إنباه الرواة على انباه النحاة للقفطي، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم.دار الكتب: 1950- 1955.
- اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام: تح محمد محيي الدين عبد الحميد. احياء التراث العربي بيروت ط1980:6.
- الايضاح في علل النحو للزجاجي تح: مازن المبارك. ط2. دار النفائس. بيروت: 1973.
- البحر المحيط لابي حيان.دار الفكر ط: 2-1983.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني. مطبعة السعادة ط1348:1هـ.
- البرهان في علوم القران للزركشي. تح: محمد ابو الفضل ابراهيم.دار احياء الكتب العربية ط 1958:1.
- بغية الوعاة للسيوطي. تح: محمد ابو الفضل ابراهيم. المكتبة العصرية. بيروت.
- تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب لبدر الدين الدماميني الجزء1 تح: محمد اللوحي.
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام. تح: عباس مصطفى الصالحي.دار الكتاب العربي ط: 1-1986.
- تذكرة الحفاظ لشمس الذهبي. طبعة حيدر أباد بالهند: 1956.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تح: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي: 1967.
- التعريفات للشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية. بيروت.
- تهذيب التهذيب لابن حجر. طبعة حيدر اباد، الهند: 1325هـ.
- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل تح: فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. بيروت ط1/ 1985.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تح: فخر الدين قباوة وصاحبه. دار الافاق الجديدة ط 2/ 1983. بيروت.
- حاشية محمد الامير علي مغني اللبيب لابن هشام. دار احياء الكتب العربية ط عيسى البابي الحلبي.
- حروف المعاني للزجاجي. تح: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة ط1/ 1986 بيروت.
- حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي. المطبعة الشرقية: 1327هـ.
- خزانة الادب للبغدادي. تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1/ 1986.
- الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار. دار الهدى بيروت الطبعة الثانية بدون تاريخ.
- الخطاب الشرعي وطرق استثماره لادريس حمادي. المركز الثقافي العربي ط1/ 1996.
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر إلى نهاية ق: 4هـ. لاحمد ناصف الجنابي.دار التراث القاهرة.
- الدرر الكامنة في اعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني. الطبعة الاولى حيدر اباد بالهند.
- دولة بني قلاوون بمصر. لمحمد جمال الدين سرور. مطبعة الاعتماد. مصر.
- الديباج المذهب لابن فرحون. دار الكتب العلمية. بيروت.
- رصف المباني في حروف المعاني للماقلي. تح: أحمد محمد الخارط. مجمع اللغة العربية بدمشق.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي ط2/ 1327 هـ.
- زبدة الإعراب في نظم قواعد الإعراب لمحمد بن عبد الرحمن النظيفي. دار إحياء الكتب. مصر ط1/ 1922.
- السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب (نظم السلطان عبد الحفيظ) شرح محمد الأعظف الولاتي. مخ -خح-رقم: 132/ 1-2.
- سوس العلامة لمحمد المختار السوسي. مؤسسة الطباعة والنشر -البيضاء ط 2/ 1984.
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. نشر المكتب التجاري. بيروت.
- شرح أبيات المغني للبغدادي. تح: عبد العزيز الرباح وصاحبه. دار المأمون للتراث ط 1/ 1981.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تح: صاحب أبوجناح. بدون ذكر أي شيء.
- شرح جمل الزجاجي (المنسوب لابن هشام) تح: علي محمد عيسى مال الله. ط1/ 1985 بغداد.
- شرح الرضي الاستراباذي على كيفية ابن الحاجب. نشر دار الكتب العلمية. بيروت.

- شرح شذور الذهب لابن هشام. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. بدون تاريخ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام. تح: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة، مصر ط 11/ 1963.
- شرح قصيدة كعب بن زهير "بانت سعاد" لابن هشام. تح محمود حسن أبو ناجي. مؤسسة علوم القرآن. دمشق ط 2/ 1982.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. (ج 1-2) تح: رمضان عبد التواب. الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1990.
- شرح لامية الجراد لأبي الطيب الحسن الزياتي. تح: محمد اللوحي. مرقون بمكتبة كلية الآداب. ظهر المهراس فاس.
- شرح "لمحة أبي حيان –اللمحة البدري" لابن هشام. تح: هادي نهر، بغداد: 1977.
- الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية. دار الكتب العلمية. بيروت ط 1/ 1985.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي. المطبعة السلفية: 1341.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي. القاهرة: 1353-1355 هـ.
- طبقات الشافعية للسبكي. مطبعة مصر: 1383 هـ.
- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد. تصحيح: إدوارد سخو. مطبعة ليدن: 1332 هـ.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. نشر الخانجي. ط 1/ 1954.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لعبد الفتاح الدجني. وكالة المطبوعات. الكويت. ط1/ 1974.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. نشر. ج برجستراسر. دار الكتب العلمية ط 2/ 1980 بيروت.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي صلاح الدين خليل. تح: حسن موسى الشاعر.
- دار البشير. عمان. ط 1990.
- في النحو العربي "نقد وتوجيه" للمهدي المخزومي. دار الرائد العربي بيروت: ط 2/ 1986.
- فهرس مخطوطات خزانة القرويين لمحمد العابد الفاسي. دار الكتاب: البيضاء. ط 1/ 1979.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية لعبد العال سالم مكرم. المكتبة الأزهرية للتراث.
- القياس في الدرس اللغوي للطاهر سليمان حمودة. الجامعة الأسكندرية: 1992.
- الكتاب لسيبويه. تح عبد السلام هارون. عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ.
- الكاشف للزمخشري، مطبعة الاستقامة –القاهرة 1365 هـ.
- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي. دار خياط. بيروت.

- كشف الظنون لحاجي خليفة. دار خياط. بيروت.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي. تح: مازن المبارك. دار صادر، بيروت. ط 2/ 1992.
- لمع الأدلة لابن الأنباري. تح: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية –دمشق: 1957.
- المباحث المرضية المتعلقة ب "من" الشرطية لابن هشام. تح: مازن المبارك. بيروت. ط 1/ 1987.
- مجلة المنهل المغربية. عدد: 54-سنة: 1997.
- المحتسب لابن جني. تح: علي النجدي ناصف وصاحبه، لجنى إحياء التراث الإسلامي القاهرة: 1386 هـ.
- المحلي في وجوه النصب لابن شقير أحمد البغدادي. تح: فائز فارس. مؤسسة الرسالة. بيروت ط 1/ 1978.
- المختصر في شواذ القرآن "من كتاب البديع" لابن خالويه. مكتبة المتنبي –القاهرة.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف. دار المعارف –القاهرة: 1968.
- المدرسة النحوية لعبده الراجحي. دار النهضة العربية. بيروت: 1980.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. تح: محمد أحمد جاد المولى وصاحباه. دار الفكر، بيروت.
- المسائل السفرية لابن هشام. تح: حاتم صالح الضامن. مجلة الموارد العراقية. العدد: 3-1980.
- مصابيح الجامع لبدر الدين الدماميني. مخطوط المكتبة العامة بالرباط. رقم: 1983.
- معاني الحروف للرمان. تح عبد الفتاح شلبي. دار النهضة –القاهرة.
- معاني القرآن للفراء. عالم الكتب، بيروت. ط 2/ 1980.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي. تح: أحمد فريد رفاعي. القاهرة: 1938.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: تح: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي بيروت. وتح مازن المبارك وصاحبه بيروت 1967.
- مفاتيح الغيب للإمام فخرالدين الرازي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1/ 1981.
- مفتاح السعادة لأحمد بن مصطفى المشهور ب"طاش كبرى زاده". دار الكتب العلمية، بيروت.
- مقالات هامة لابن هشام في اللغة والنحو. تح: نسيب نشاوي. دار الجيل. بيروت ط1/ 1991.
- المقتضب للمبرد. تح: محمد عبد الخالف عظيمة. عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري. تح: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة بيروت: 1983.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لأبي عبد الله محمد المرابط. تح: مصطفى صادق العربي.
- النجوم الزاهرة لابن بردي. دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى.

- النحو الوافي لعباس حسن. دار المعارف بمصر. الطبعة الرابعة.
- نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري. ط بولاق: 1294.
- نزهة الطرف للميداني. دار الآفاق الجديد، بيروت: 1981.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. مطبعة الترقي –دمشق: 1945.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي (هامش الديباج). دار الكتب العلمية، بيروت.
- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي –استانبول. 1951.